كتاب جماعي إشراف وتنسيق:

د . عائشة عباش
أ. نهى الدسوقي

أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا

دراسة تحليلية في الخلفيات .. الأسس .. الآفاق

أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا

المركز الديمقراطي العربي

Dimensions of the Development Experience in Malaysia: An Analytical Study in the Backgrounds. The foundations, Prospects



Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de








الطبعة الأولى (2019)
رقم التسجيل: VR.33694.B



أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا: دراسة تحليلية في الخلفيات .. الأسس .. الآفاق

Dimensions of the Development Experience in Malaysia: An Analytical Study in the Backgrounds..The foundations..Prospects

الطبعة الأولى 2019

رقم التسجيل:VR. 33694.B

إشراف و تنسيق:

د. عائشة عباش

أ.نهى الدسوقي

تأليف:

مجموعة باحثين

الناشر:

المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

برلين- ألمانيا

Germany:

Berlin 10315 Gensinger- Str: 112 Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

mobiltelefon : 00491742783717



د/ وفاء لطفي مدرس العلوم السياسية كلية الاقتصاد والإدارة- جامعة 6 أكتوبر (مصر)

د.فريدة قصري أستاذة محاضرة جامعة الجزائر 3 الجزائر

د. محمد عبد الحفيظ الشيخ رئيس قسم العلوم السياسية، جامعة الجفرة ـ ليبيا

د. زكية رنجة أستاذة محاضرة جامعة الجزائر 3 الجزائر

د. عنترة بن مرزوق أستاذ محاضر بجامعة المسيلة

د.حارث قحطان عبدالله أستاذ الدراسات الدولية جامعة تكريت العراق

د. بوكردين هبة أستاذة محاضرة بجامعة عنابة الجزائر

أ.نهى الدسوقي باحثة دكتوراه علوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة(مصر)

أ. العربي لادمي محمد أستاذ بالمركز الجامعي تامنراست الجزائر

التدقيق اللغوي

د/ بسام سيد عبدالعظيم

التصميم الفني والإخراج

بلال بن قيطة

أميرة حرزلي



فهرس المحتويات



مقدمة



تقديم:

تُعدُّ ماليزيا واحدة من الدول التي حققت المعجزة الآسيوية؛ فقد شهدت ومازالت تشهد طفرة تنموية هائلة في شتى المجالات وخاصة على الصعيد الاقتصادي،حيث بدأت بوادر تلك الطفرة في بداية السبعينيات، وتشكّلت سماتها في تسعينيات القرن الماضي، مما أدى إلى انتعاش النظام الاقتصادي الماليزي، الذي أدى بدوره إلى الاستقرار بكافة أنواعه،وأدى ذلك للقضاء على التوترات العِرْقية في الدولة.

وعليه فقد أصبحت التجربة الماليزية تجربة فريدة من نوعها ولها خصوصياتها؛ حيث جذبت أنظار النظام الدولي لها بوصفها تجربةً رائدةً ذات طفرة تنموية اقتصادية، استطاعت تحقيقَ الاستقرار على مستوى الشأن الداخلي، والخارجي، وذلك في ظل سياستها الخارجية مع الدول الأخرى.

ومن ثم تتعدد زوايا تحليل التجربة التنموية الماليزية نظرا لاختلاف مناهجها ومقارباتها حيث نجد من الباحثين من ركز على الجانب الاقتصادي ومنهم من ركز على الجانب الثقافي والاجتماعي وأخر على المجال السياسي.

كما تقدم التجربة التنموية الماليزية حجة قاطعة للآراء الداعية لإقصاء الجانب الثقافي والقيمي عن أي مشروع حضاري سياسي أو اقتصادي، فقد أثبتت التجربة التنموية الماليزية أهمية ودور منظومة القيم في بلورة معالم حضارية ناجحة مبينة بالأساس على ما يحمله الفرد الماليزي من خلفيات ودعمتها الدولة الماليزية من خلال الاستثمار في الفرد الماليزي واحتواء الأقليات بشتى أطيافها.

تأسيسا عمّ سلف نسعى لدراسة وتحليل التجربة التنموية الماليزية من شتى جوانبها والوقوف على جل مقومات النهضة التنموية فيها، وإبراز معالم التداخل والتشابك مابين القيم الثقافية والاجتماعية والأداء السياسي والاقتصادي فعلى الرغم من الانفتاح الكبير لماليزيا على الخارج والاندماج في اقتصاديات العولمة، إلا أنها حافظت على هامش كبير من الخصوصية.

د. عائشة عباش

أ.نهى الدسوقي



المحور الأول:
البناء الفكري و الحضاري لنهضة دولة ماليزيا



مشروع الإسلام الحضاري و التجربة التنموية في ماليزيا

دراسة في دور القيم الإسلامية في التنمية

Islam Elhadhari (Civilizational Islam) and the Malaysian development experience

The role of Islamic values in Development

بن حته الياس

طالب دكتوراه في العلوم السياسية– جامعة الجزائر 03

الملخص :

تعتبر التجربة التنموية في ماليزيا تجربة رائدة في العالم ،و التي استطاعت من خلالها ماليزيا ان تنتقل بالمجتمع و الاقتصاد الى الريادة. و كان ذلك بفضل القيادة الرشيدة و النظرة الإستراتيجية التي استوحاها القادة السياسيون بزعامة الدكتور محمد مهاتير من النماذج التنموية الناجحة خاصة الياباني منها، و التي تعتبر الفرد محورها من خلال التركيز على القيم الأخلاقية في العمل ، و قد طرح احمد بدوي(رئيس وزراء ماليزيا 2003) مشروع الإسلام الحضاري الذي يهدف إلى العودة بالمجتمع الماليزي إلى المعنى الحقيقي للإسلام و استخلاص القيم الأخلاقية و الاجتماعية و توظيفها في عملية تنمية الرأسمال البشري و منها تحقيق التنمية الشاملة.و قد استطاعت ماليزيا تحقيق طفرة اقتصادية و اجتماعية هائلة مكنتها من ان تصبح نموذج تنمويا قابلا للتصدير من خلال ترجمتها للقيم الإسلامية في شكل خطط و سياسات تنموية رائدة.

الكلمات المفتاحية : الإسلام الحضاري – التجربة التنموية – ماليزيا – القيم الإسلامية – الرأسمال البشري

Abstract :

Malaysia is widely considered as a development success story: a multi-ethnic nation that has achieved rapid growth while at the same time reducin gpoverty and improving equity through affirmative action policies.The success was based on the good governance and using of islamic values as a background of planification and policy making, this strategiew as reflected in, Datuk Seri Abdullah Ahmad Badaw’s vision of promoting Islam Hadhari as a model for development in Malaysia.

This paperreasercheaims to highlight the concepte of Islam Hadhari, and examing how Islamic values can be an instrument of development ? and what are the characteristics of this project ?

Key words : Islam Hadhari –Development – Malaysia – Islamic values – Human capital

مقدمة :

لقد دأبت العديد من الدول النامية على رسم سياسات و استراتيجيات من شأنها أن تحقق تنمية اقتصاداتها و شعوبها و الوصول إلى مصف الدول المتطورة ، و قد اتبعت كل واحدة منها نهجا معينا ، سوائا اشتراكيا أو رأسمالية. ومنها من تفطن لان يمزج بين محاسن النموذجينمعا. و لكن استنساخ النماذج و التجارب و إسقاطاتها المباشرة إنماأحيانا تعود بالسلب لعدم الملائمة و عدم مراعاةخصوصية كل تجربة ، و أن ذلك يتطلب تكييف بعض الجوانب وفقا لما يتوافق مع الخصوصية المحلية من موارد و قيم و مبادئ.و تعتبر التجربة الماليزية واحدة من أهم التجارب العالمية الرائدة في مجال التنمية حيث قدمت مشروعا تنمويا معاصرا يجمع بين الحداثة والإسلام، ويضاهي النماذج العالمية المتقدمة. فقد تدرجت ماليزيا منذ استقلالها في 1957 في عملية التنمية انتهجت من خلالها العديد من الاستراتيجيات و ذلك وفق لما تتطلبه كل مرحلة ، و كذا استجابة للمشاكل التي تعتريها باعتبارها ذات تنوع عرقي و اثني ما يستدعي استراتيجيات و سياسات أكثر مرونة. و قد استفادت ماليزيا من النماذج الناجحة في التنمية خاصة النموذج الياباني و الكوري خاصة ما تعلق بالقيم الأخلاقية و أخلاقيات العمل ، و يرجع الفضل في كل ذلك إلى القيادة الرشيدة التي حكمت ماليزيا منذ الاستقلال، و على رأسها الدكتور محمد مهاتير الذي حمل على عاتقه ضرورة النهوض بالأمة الماليزية إلى مصف الدول المتطورة ، و قد سار على نهجه الرؤساء الذين أتو من بعده كل له نظرته في التنمية ، و قد طرح السيد محمد بدوي رئيس وزراء ماليزيا (2003) مشروعه المتمثل في **الإسلام الحضاري** الذي يهدف بالأساس إلى الرجوع بالمجتمع الماليزي إلى قيم الإسلام الحقيقية السمحا و استلهام عوامل النهوض الحضاري من الإسلام .

و انطلاقا من هذا المنظور فهذه الورقة البحثية تسلط الضوء على حيثيات هذا المشروع و كيف تساهم القيم الإسلامية في دفع عجلة التنمية و النهوض بالأمة ، و ذلك من خلال الإجابة على **الإشكالية التالية:**

كيف ساهمت القيم الإسلامية في تحقيق النهضة التنموية في ماليزيا من خلال مشروع الإسلام الحضاري ؟ و ما هي خصوصيات هذا النموذج التنموي ؟

ستحاول الورقة البحثية الإجابة على هذه الإشكالية انطلاقا من فرضية عامة مفادها :

- **إن أساس التجربة التنموية في ماليزيا ينطلق من استخلاص القيم الأخلاقية و الاجتماعية من الإسلام كعقيدة للمجتمع، و التي تبني الفرد الصالح و تكوّن الرأسمال البشري المؤهل من أجل تحقيق التنمية الشاملة، أي المزج بين الإسلام كمرجعية و متطلبات الحداثة في التنمية.**

تأتي الورقة البحثية في ثلاث محاور حيث نتناول في المحور الأول دراسة سوسيو اقتصادية لماليزيا و التعرف على البناء المجتمعي و الاقتصادي و مسار التنمية فيها ، ثم المحور الثاني التعريف بالمشروع الحضاري و المبادئ و الأسس التي يقوم عليها و كيف تمت ترجمتها في عملية التنمية ، ثم المحور الثالث جملة التحديات التي تواجه تطبيق المشروع و العملية التنموية في ماليزية وجملة الحلول المقترحة ضمن الخطة التنموية الحادية عشر 2016-2020 . و في الأخير جملة من النتائج المتوصلإليها .

أولا : ماليزيا دراسة سوسيو اقتصادية

1- ماليزيا.. التكوين السكاني والديني

ماليزيا دولةٌ إسلاميّةٌ تقع في جنوب شرق قارة آسيا، عاصمتها "كوالامبور" تتكوّن ماليزيا من إقليمين منفصلين هما شبه الجزيرة الماليزيّة التي كانت تُعرف باسم "غرب ماليزيا" وإقليم سرواك وصباح أو "شرق ماليزيا"، ويفصل بين الإقليمين بحر الصين الجنوبي. قامت دولة اتحاد ماليزيا في عام 1963 بعد اتحاد كل من الملايو وسرواك وصباح وسنغافورة، وتعتبر الملايو هي الدولة المستقلة في حينها بينما كانت كلاً من سنغافورة وسرواك وصباح مستعمراتٍ بريطانيةٍ، إلا أنّ هذا الاتحاد لم يدم طويلاً فانسحبت سنغافورة وسرواك وصباح من هذا الاتحاد في عام 1965.[1]

وتبلغ مساحة ماليزيا 330 ألف كلومترمربع، ومناخها استوائي دائم الأمطار والحرارة على مدار السنة، وتغطي الغابات والأدغال نحو 68% من مساحتها الكلية. وتتمتع بثروات طبيعية من القصدير والنفط والغاز والأخشاب والنحاس والبوكسايت. تتميز ماليزيا بتعدد أجناسها وأديانها، غير أن هناك ثلاث فئات عِرقية كبيرة، هي الملايو والصينيون والهنود. وعندما استقلت ماليزيا سنة 1957، كان التقسيم العرقي في شبه جزيرة الملايو يشير إلى أن الملايو حوالي 50% من السكان، بينما يشكِّل الصينيون 37%، والهنود 12% . وقد رفع انضمام ولايتي صباح وسرواك إلى الاتحاد الماليزي سنة 1963 إلى حدٍّ ما من نسبة الملايو، كما زادت نسبتهم مع الزمن بسبب ارتفاع نسبة التكاثر مقارنة بغيرهم.[2]

بلغ عدد سكان ماليزيا سنة 2016 حوالي 31.7 مليون نسمة ، وتشير الإحصائيات إلى أن عدد من يحملون الجنسية الماليزية قد بلغ اكثر من 26 مليونًا؛ حيث بلغت نسبة ما يُعرَف بأبناء البلد Bumiputra من بينهم

[1] نقلا عن: https://mawdoo3.com

[2] محسن صالح ، **النموذج السياسي الماليزي و ادارة الاختلاف**، مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية ، نقلا عن :

67.4% (وأغلبيتهم الساحقة من الملايو)، بينما بلغت نسبة الصينيين 24.6%، والهنود 7.3%، والآخرين 0.8%؛ أما المقيمون من غير الماليزيين فيبلغ عددهم 2.321 مليونين وثلاثمائة وواحد وعشرين ألفًا أي بنسبة 8.2% من العدد الكلي للسكان.[3]

الملايو هي أكبر المجموعات العِرقية وأكثرها تجانسًا، فكلهم مسلمون، وكلهم يتحدثون اللغة الملايوية أو الماليزية BahasaMalaysia. ويشكّل الصينيون ثاني أكبر المجموعات العرقية في ماليزيا، ويتميز الصينيون بالنشاط والقدرة على التنظيم والعمل المتواصل، ويتركزون في المدن. وقد أسهمت قوة العلاقات الداخلية الاجتماعية بين الصينيين ودعمهم لبعضهم بعضًا، والجمعيات السرية الناشطة في أوساطهم، في تحسين أوضاعهم المادية وفي سيطرتهم على معظم الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة، وعلى العديد من القطاعات الاقتصادية بما في ذلك البنوك وشركات التأمين ومناجم القصدير... وغيرها. أما الهنود فمعظمهم من التاميلTamil الذين قدموا من جنوب الهند[4]

2-المكونات الاجتماعية و إدارة الاختلاف :

كان العقد الاجتماعي الذي استطاع الماليزيون تطويره، هو أحد عناصر نجاح التجربة، وأحد ضمانات استمرارها. الاعتراف بالتنوع العرقي والديني، والاعتراف بوجود اختلالات حقيقية في مستويات الدخل والتعليم بين فئات المجتمع، والتوافق على ضرورة تجنب النزاعات، وعلاج الاختلالات بشكل هادئ وواقعي وتدريجي... كل ذلك كان مدخلاً لتوفير شبكة أمان واستقرار اجتماعي وسياسي. كان من الضروري وضع "شروط لعبة" يكسب فيها الجميع WinGame-Win. وقد أسهم وجود قيادات سياسية واعية ذات رؤى استراتيجية في تبني هذه "اللعبة"، وترك اللعبة التي تقتضي وجود رابح وخاسر LoseGame-Win، والتي كثيرًا ما تكون نتيجتها أن الجميع يخسر LoseGame-Lose.[5]

وكان جَوهر فكرة علاج الاختلالات مبنيًا على تحقيق التعايش السلمي، وحفظ حقوق الجميع، والمشاركة في المسؤولية وفي برنامج التنمية. والفكرة مبنية على أساس زيادة أنصبة جميع الفئات، وإن بدرجات متفاوتة، وحل مشكلة المحرومين من خلال عملية الزيادة والتوسع، وليس من خلال مصادرة حقوق الآخرين أو التضييق عليهم.

---

[3]نفس المرجع.

4

[5]محسن صالح، المرجع السابق.

كان الملايو يشعرون بقلق بالغ على مصيرهم، وبحالة من عدم الثقة بالصينيين. وكان الصينيون هم سكان المدن، وهم المسيطرون على الاقتصاد والتجارة، وكان عددهم كبيرًا (37% من السكان عند الاستقلال). وكان الملايو يعيشون في القرى والأرياف ولم يكن يزيد نصيبهم في الاقتصاد عن 2% وكانوا يعانون من الجهل والفقر(17). وفي الوقت نفسه، كان الصينيون يشعرون بقلق بالغ على مستقبلهم، إذا لم يُعترَف بهم كمواطنين ماليزيين، فعند الاستقلال كان قد وُلِد 75% منهم في ماليزيا، وكانوا يخشون أن تؤدي سيطرة الملايو إلى الانتقاص من حقوقهم، أو مصادرة أملاكهم وثرواتهم.

وكان أساس التوافق أنه للوصول إلى حالة من الاستقرار السياسي والاجتماعي، فلابد أن تُتاح الفرصة للملايو للحصول على حصة عادلة من ثروة بلادهم، وأن تُعطى لهم ضمانات بأن قيادة النظام السياسي ستكون بأيديهم. ولأن الملايو لم يكونوا يملكون إمكانات مادية ذاتية، فقد جعل نظام الحكم من مسؤوليته إعطاء مزايا وحوافز للملايو في الاقتصاد والتعليم والعمل الحكومي؛ تتيح لهم مع الزمن السيطرة على جزء معقول من الاقتصاد. وفي الوقت نفسه، أعطى النظام ضمانات المواطنة الكاملة للصينيين والهنود، وأكد أن تحسين أوضاع الملايو لن يكون بتعويق أو إضعاف أوضاع غيرهم، وأن غير الملايو يستطيعون المحافظة على ثقافتهم وعاداتهم، وأن تكون لهم مدارسهم، التي يستخدمون فيها لغتهم المحلية إلى جانب اللغة الماليزية. ولم يكن لدى قيادات الصينيين والهنود مانع من إعطاء بعض المزايا والحوافز للملايو، لأنهم يعلمون أن انفجار الملايو، نتيجة الشعور بالظلم والاستغلال، سيدمر كل ما بنوه؛ ولأن النصيب الذي سيأخذه الملايو سيكون ناتجًا عن عملية التوسع والنمو الاقتصادي، وهو ما يعني أنه ستتاح الفرصة للصينيين والهنود أيضًا لزيادة ثرواتهم.[6]

استطاعت ماليزيا أن تجعل من التعدد العرقي و الطائفي عامل قوة في كثير من الأحيان للجسد الاجتماعي و كذا السياسي ، وفق ضوابط محددة ، فقد استطاع محمد مهاتيرالحفاظ على هذا حين اتبع سياسة شد الأطراف العرقية إليه ، بمناسبة التوازن في التعامل مع الأعراق المختلفة للمجتمع الماليزي و إتباع سياسة عدم محاباة بعض الأعراق على حساب الأعراق الأخرى ، وسياسة إرضاء كل الأعراق حال توزيع العوائد التنموية ، هو إقرار بالمساواة بين عرقيات المجتمع الماليزي.[7] كما أنها استطاعت أن تحقق درجة من الاستقرار منذ استقلالهاعام 1957 ، باستثناء أحداث العنف العرقية التي أعقبت الانتخابات العامة في 1969. كما أن عملية انتقال السلطة

---

[6]محسن صالح، المرجع السابق.

[7]وفاء لطفي، **السياسات التنموية في ماليزيا** ، نقلا عن : *alarabi.orgwww.asharq*

قد تمت بسلاسة فقد شهدت ماليزيا تغيير اربعة رؤساء للوزراء دون أيةأزمات، فضلا عن إحدى عشر عملية انتخابية دون ايه مشاكل جوهرية ، و حتى في ظل وجود بعض المشاكل الداخلية الا أن عملية الانتقال السياسي جرت دون إحداث تفكك على مستوى القيادة.[8]

لقد ساهم الوضع الإثني المعقد الذي ورثته ماليزيا بعد الاستقلال خصوصا بعد أحداث 1969 ، في استشعار خطورة الموقف حيث شرع القادة الماليزيون في وضع آليات و استراتيجيات لإدارة هذا التنوع قبل أن يتحول إلى معضلة حقيقية يصعب حلها ، لذلك لم يعتمد صناع القرار في ماليزيا على نموذج واحد ، و إنما اتبعوا توليفة مركبة من مجموعة من الآليات تمثلت في آلية الاستيعاب ثقافيا من خلال البرامج التعليمية و الاحتفالات و إحياء الطقوس المشتركة بين الإثنيات ، و كذا الاستيعاب المؤسساتي من خلال إنشاء العديد من المؤسسات الاجتماعية و السياسية تشارك من خلالها جميع أطياف المجتمع من اجل إكسابالأفراد هوية مدنية جديدة ذات بعد وطني.[9]

3- مكانة الدين في المجتمع :

كان موضوع علاقة الدين بالدولة، في بلد متعدد الأديان ومتعدد الأعراق ومتعدد الثقافات، أمرًا يتسم بالحساسية والدقة. وفوق ذلك فإن المسلمين، على الرغم من أنهم "أبناء البلد"، إلا أن نسبتهم العددية، عند إعلان استقلال ماليزيا، كانت في حدود نصف السكان فقط. ولم تكن للصينيين قوة عددية فقط، ففضلاً عن قوتهم ونفوذهم الاقتصادي الذي يتجاوز نفوذ الملايو المسلمين بأَضعاف مضاعفة، فإن النظام الديموقراطي والانتخابات الحرة، وحرص أو اضطرار الحزب المسلم الحاكم "أمنو" UMNO للتحالف معهم، قد أعطاهم قوة سياسية، ودورًا في صياغة الاتجاهات العامة للدولة. وفي مثل هذه الأوضاع، ومع وجود قيادة للمسلمين الملايو ذات ثقافة غربية، تم الاتفاق على **علمانية الدولة**، وعلى ضمان الحريات والحقوق الدينية والثقافية لمختلف الطوائف.

ومن جهة أخرى، فإن الدستور الماليزي تميز بمواد قلَّ نظيرها في أي بلد آخر، حيث عرَّف الدستور الملايو بأنه "الشخص المسلم، الذي يتكلم لغة الملايو، ويمارس عاداتهم". وبالتالي، فمن الناحية العملية لهذا التعريف القانوني فإن كل الملايو مسلمون، وإن ابن الملايو الذي يترك الإسلام بالانتقال إلى دين آخر، لا يُعد من الناحية القانونية منتميًا إلى الملايو. وهذا يعني تداخلاً بين ما هو ديني وبين ما هو قومي، بحيث حملت قومية الملايو صفة دينية. فكان الإسلام عنصرًا حاسمًا في تحديد هويتهم. ووصف الدستور دين الدولة بأنه الإسلام، وعُدَّ ملك ماليزيا

---

[8]اسراء كاظم الحسيني، *تعدد القوميات في ماليزيا و دورها في تطور نظامها السياسي و استقراره*، **مجلة واسط**، العدد : 13، افريل 2013.

[9]بلقاسم مربعي، **آليات ادارة التعددية الاثنية و دورها في بناء الدولة " دراسة في النموذج الماليزي** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر –بسكرة– قسم العلوم السياسية، 2015.ص171.

راعيًا للإسلام في البلد، ومنع غير المسلمين من نشر دينهم وسط المسلمين، لكنه سمح لهم بنشره وسط غير المسلمين، كما سمح للمسلمين بنشر دينهم وسط غيرهم من أبناء الأديان الأخرى.

وقد تعامل الصينيون والهنود بشكل عام بروح إيجابية مع الوضع الخاص الذي كفله الدستور للملايو المسلمين، خصوصًا وأنهم قد ضمنوا حقوق المواطنة والحريات الدينية والثقافية. وأصبح ذلك نوعًا من "العقد الاجتماعي" الذي ارتضته مكونات المجتمع الماليزي. كما أن العديد من النصوص القانونية اتخذت شكلاً رمزيًا، لا يمس جوهر النظام العلماني، وظلت التطبيقات القانونية الإسلامية محصورة، مثل معظم بلدان العالم الإسلامي، بقانون الأحوال الشخصية الذي لا يُطبق على غير المسلمين.

وكما أن الطبيعة العامة للماليزيين اتسمت بالاعتدال والتسامح، فإن طبيعة القيادة الماليزية اتسمت "بعلمانية معتدلة" تعاملت بروح إيجابية مع الإسلام والمؤسسات والرموز الدينية، ولذلك لم يكن مستغربًا انتشار الحجاب في أوساط نساء الحزب الحاكم، وظهور المذيعات المحجبات على شاشة التلفزيون قبل أي من البلدان الإسلامية، وإنشاء البنوك والشركات الإسلامية، والجامعة الإسلامية العالمية، ووجود المئات من المدارس الدينية في كل مكان في ماليزيا، والتي يؤمها معظم أطفال المسلمين بعد انتهاء دوامهم من المدارس العادية، وصدور قانون للطعام الحلال، وقانون آخر يمنع "الخلوة" بين الرجل والمرأة المسلمين. وكان من مظاهر اعتدال الحكم أن الدولة لم تلجأ إلى قمع التيارات الإسلامية السياسية أو مطاردتها، وإنما فضلت أسلوب التعايش والاحتواء، والتنافس الذي قد يستخدم بعض أدوات السلطة (ربما الإعلامية أو الاقتصادية...) لكنه لا يلجأ إلى العنف.[10]

ثانيا :الإسلام الحضاري (الفكرة والمفهوم)

1-مفهوم و معالم الإسلام الحضاري

يعد مشروع الإسلام الحضاري فكرة تمزج بين الإسلام كمنظومة قيمية أخلاقية يتحلى بها المواطن الماليزي و بين التقنية و التصنيع وتحقيق التنمية بكل أبعادهاابتداءا من الفرد و انتهاءا بالاقتصاد . و يعد السيد **داتو سري عبد الله أحمد بدوي** صاحب فكرة "مشروع الإسلام الحضاري". و في شرحه لفكرة المشروع يقول "إنالإسلام الحضاري ليس دينا جديدا و لا مذهبا فقهيا جديدا و لكنه محاولة و رؤية لإعادةالأمةإلى قواعد الإسلام الصحيح المنبثقة من القران و السنة النبوية ، و إذا ما تمت ترجمتها بشكل صحيح و واضح و تم فهمها فهما صحيحا فلن يحيد بالمسلمين عن الطريق الصحيح ."[11]

[10] محسن صالح، المرجع السابق.

[11] Mohamed SherifBachir , **Islam Hadhari concept and prospect**, on : https://archive.islamonline.net/?p=1751

و قد قامت الحكومة الماليزية الرشيدة بوضع عدة خطط تنموية في ضوء التعاليم الإسلامية، مراعية في ذلك المحافظة على تحقيق التوازن الروحي والاقتصادي والتربوي والاجتماعي والقانوني في جميع النواحي الحضارية. والحكومة على إدراك تام بأن الإسلام ليس مجرد شعائر دينية فحسب، وإنما هو دين عملي أنزل لينظم حياة المجتمع بطريقة واقعية. وعلى ضوء ذلك قامت الحكومة بتبني مبدأ الإسلام الحضاري من أجل نشر وبث الوعي لدى أبناء المجتمع بالمفهوم الحقيقي للإسلام، أملاً أن يقودهم هذا المبدأ إلى نهضة ورفعة الأمة والوطن.[12]

إن مبدأ الإسلام الحضاري هو وسيلة تتخذ من أجل إعادة الأمة الإسلامية إلى الأسس القائمة على القرآن والسنة المطهرة بصفتهما عماد الحضارة في الإسلام، وهو بدوره يكون العامل المحول للفكر الإنساني لتغيير المفاهيم الخاطئة حول هوية الإسلام وحقيقته، ومن ثم تكوين مفهوم واضح عنه كما بينه النبي صلى الله عليه وسلم وبذلك فإن هذا المبدأ لا يطعن أبداً في مبادئ العقيدة والشريعة والأخلاق في الإسلام بقدر أنه يركز على بث الوعي والإدراك التام بشمولية هذا الدين الحنيف وواقعيته، والقدرة على ترجمته وتطبيقه في كافة مجالات الحياة. كما أن هذا المبدأ يثبت أن الإسلام يمنح المسلمين القوة الدافعة لبناء حضارتهم والمضي قدماً نحو الفلاح في الدارين.[13]

مشروع الإسلام الحضاري CivilizationalIslamهو اصطلاح يقصد به المنهج الحضاري الشامل لتجديد الإسلام في ماليزيا ، و يستخدم كمحرك للأمة نحو التقدم و التطور و الريادة الإنسانية . و يراد بكلمة "الإسلام الحضاري" الإسلام الذي يركز على جانب التمدن وبناء الحضارة. ويقال باللغة الإنجليزية " Civilizational Islam" ويقابله باللغة العربية "الإسلام الحضاري".

وقد عرف **داتو** هذا المشروع بكونه جهد من اجل عودة الأمةإلى منابعها الأصلية و إعطاءالأولوية للقيم و المعاني الإسلامية الفاضلة لكي توجه الحياة و ترشدها .[14]

و من بين **المعالم و المظاهر** الدالة على مشروع الإسلام الحضاري حسب**داتو سري عبد الله أحمد بدوي** انه يستمد روحه و مقاصده من الإسلام الذي هو رسالة للناس كافة و رحمة للعالمين ، و المظهر الأخر هو الربانية لان مصدره الرئيسي هو وحي الخالق العظيم و لابد من ربط الناس بالله فهو رباني الغاية و المصدر ، و المظهر الأخر هو الأخلاقيةفالأخلاق الفاضلة ستؤدي إلى سلوك رشيد و علاقات طيبة بين البشر و هي من أهم

---

[12]حسام تمام، *ماليزيا .. ومشروع الإسلام الحضاري*، نقلا عن : **https://islamonline.net/6306**

[13]نفس المرجع

[14]بوريب خديجة ، *النموذج التنموي الماليزي المنطلقات الواقع و التحديات المستقبلية* ، ورقة بحثية قدمت للملتقي الدولي حول **مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلام**ي بجامعة قالمة 03/04/ديسمبر 2012.ص274.

ما يدعو إليه مشروع الإسلام الحضاري و كذلك التسامح فهو مظهر من مظاهر الإسلام الحضاري الذي يرمي إلى التأسيس لمجتمع يسوده الاستقرار و السلام و التعاون مهما اختلفت الأعراق و المعتقدات .[15]

ويحدد احمد عبد اللهبدوي الأسباب التي دفعته لطرحه لهذا المشروع فيقول" :إن الإسلام الحضاري جاء لنهضة وتقدم المسلمين في الألفية الثالثة ، ومن أجل المساعدة على(دمجهم في الاقتصاد الحديث" – اقتصاد السوق ،ومنظمة التجارة العالمية)– كما أنه يصلح أن يكون الترياق للتطرف والغلو في الدين ، وذلك لأنه يشجع على التسامح والتفاهم والاعتدال والسلام. كما أن مشروع الإسلام الحضاري حسبه ليس دولة دينية وهو لا يتعارض مع الديمقراطية الغربية وهو دين بلا سياسة يشمل كل البشر ويقبل كل الحضارات في منظومته.[16]

كما يستند مشروع الإسلام الحضاري على أربعة ركائزهي :

- التكامل : تتكامل فيه معارف الوحي مع علوم العصر ، و تتكافل فيه الجهود من حيث تناوله لشؤون الفرد و المجتمع و الدولة.
- الوسطية : حيث يقوم لمشروع على الاعتدال في منهجه ، و يعتمد على التدرج و اليسر في طريقة تطبيقه ، و من خلال ذلك يكون التوازن بين مصلحة الجماعة و مصلحة الافراد ، و التوازن بين متطلبات الروح و المادة و بين المثال و الواقع.
- التنوع : من حيث مادته التي تغطي مجالات عديدة ، و تهتم بمستويات مختلفة كما تستوعب المتغيرات و تأخذ من التجارب و الحكم البشرية النافعة .
- الانسانية : بمعنى أنه رسالة موجهة إلىالإنسان ، و تهدف إلى رعاية مصالحه الضرورية و الحاجية و التحسينية ، و كفالة الحقوق الأساسية و حفظ دينه و عقله و نسله و عرضه و ماله.[17]

و قد حاولت ماليزيا أن تسقط كل هذه الأبعاد في نموذجها التنموي من أخلقت للحياة الاجتماعية و الاستفادة من التجارب الناجحة في التنمية (النموذج الياباني) و المزج بين الإسلام كمنظومة قيميةأخلاقية و متطلبات العصر ومن تنمية و تطور تكنولوجي و تقني و الذي سنتطرق إليه في محطات قادمة.

ثانيا –التجربة التنموية الماليزية في ظل قيمالإسلامالحضاري :

1–مسار التجربة التنموية في ماليزيا

---

[15] نفس المرجع ، نفس الصفحة.

16احمد محمود ، *الاسلام الحضاري قراءة في تحليل المضمون*، **مجلة البيان الالكترونية** ، نقلا عن: https://albayan.co.uk/RSC/print.aspx?id=3099

[17] بوريب خديجة.، المرجع السابق.ص275

مرت عملية التنمية في ماليزيا بمراحل أحدثت من خلالها قفزة نوعية نقلت ماليزيا من بلد يملك اقتصادا بسيطا لا يكاد يلبي احتياجات السوق المحلية إلى بلد مصدر و نموذج تنموي محل أنظار الكثير من الدول بغية الحذو حذوها . و يرصد الدكتور عبد الفضيل تجربة التنمية في ماليزيا من خلال البعد التاريخي ومدى تطور التنمية في هذا البلد فيذكر أنه، بعد أن حصلت ماليزيا على استقلالها في العام 1957م اتجهت إستراتيجية التنمية إلى الإحلال محل الواردات في مجال الصناعات الاستهلاكية والتي كانت تسيطر عليها الشركات الأجنبية قبل الاستقلال. إلا أن هذه الإستراتيجية لم تفلح في مجال التنمية المتواصلة نظراً لضيق السوق المحلي وضعف الطلب المحلي. ولم يكن لهذه الإستراتيجية أثر على الطلب على العمالة أو وجود قيمة مضافة عالية.[18]

و عن بدايات التجربة التنموية في ماليزيا يقول محمد مهاتير في محاضرة له بجامعة الخرطوم في السودان " إن الانخفاض الكبير للناتج القومي و انتشار البطالة السافرة ، و أن الاقتصاد كان يسيطر عليه الطابع الرأسمالي الاستعماري (نهب الموارد الخام) وأن ماليزيا لم تكن تنتهج فكرا اقتصاديا معينا ، قد قررت الدولة في البدء في برنامج النهضة استنساخ ما يناسب وضعها و لذلك استخدمت النموذج الاشتراكي فيما يتعلق بوضع الخطط القصيرة و الطويلة المدى ، حيث تم وضع خطة خماسية و وضع السياسات اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي لماليزيا حيث ركزت الخطة على الأهداف التي تطمح لتحقيقها و المتمثلة في توفير فرص العمل و ايجاد الدخل المناسب ، كما تم وضع خطة طويلة المدى لتحديد اتجاه النهضة التنموية للدولة .[19]

و قد واجهت ماليزيا كغيرها من الدول مشكلة البطالة و قد بحثت عن مشروع يدر عليها عائدا للناتج القومي و يوفر عمالة من غير ضرائب فاتجهت إلى صناعة المطاط لتصبح بعدها ماليزيا صاحبة اكبر مشروع لصناعة المطاط ...و قد ذكر مهاتير بأن ماليزيا لم تتجه إلى استخدام السياسات الضريبية لتوفير التمويل للتنمية و إنما وفرت المناخ المناسب للاستثمار المحلي و الأجنبي و الذي خلق الثروة المطلوبة (مضاعفة الاستثمار). و قد أشار الدكتور **محمد مهاتير**إلىأن ماليزيا قد استفادت من الأنموذج الياباني و الكوري فيما يتعلق بأخلاقيات العمل و النظام ، و الذي كان له دور عظيم في النهضة ، فقد صرح قائلا "المنظومة الأخلاقيةلكل من اليابان و كوريا ممتازة و لذلك نحتذي بالمثال الياباني من خلال منظومتنا الأخلاقية " و قد ضرب مثالا للعلاقة بين العامل و

[18]عبد الحافظ الصاوي، *قراءة في تجربة ماليزيا التنموية*، **مجلة الوعي الاسلامي** ، العدد :451، السنة الثالثة ، – الكويت،

[19]حسن محمد ماشا، التجربة التنموية في ماليزيا، **جريدة نور المثاني**، العدد : 40 جانفي 2013.

رب العمل في النموذج الياباني و الكوري و هو أن الشركات تهتم بالعمال حتى وقت الكساد و أن العمال مرتبطون بعملهم، و يمثل الإخفاق في إنجاح العمل مصدر خجل للعامل الياباني قد يقوده إلى الانتحار .[20]

ويبين عبد الفضيل، أن **المرحلة الأولى** بدأت في عقد السبعينات حيث اتجهت التنمية في ماليزيا للاعتماد على دور كبير للقطاع العام والبدء في التوجه التصديري في عمليات التصنيع. حيث بدأ التركيز على صناعة المكونات الإلكترونية. ولكن هذه الصناعات كانت كثيفة العمالة مما نتج منه تخفيض معدلات البطالة وحدوث تحسن في توزيع الدخول والثروات بين فئات المجتمع الماليزي ولاسيما بين نخبة صينية كانت مسيطرة على مقدرات النشاط الاقتصادي خلال فترات الاحتلال والسكان ذوي الأصل المالايي الذين يشكلون الأغلبية في ماليزيا. كما كان لشركات البترول دور ملموس في دفع السياسات الاقتصادية الجديدة حيث كونت ما يشبه الشركات القابضة للسيطرة على ملكية معظم الشركات التي كانت مملوكة للشركات الإنكليزية والصينية.

وقد تحقق لها ذلك مع نهاية عقد السبعينيات. ويوضح عبد الفضيل أن **المرحلة الثانية** شهدت الخمس سنوات الأولى من عقد الثمانينيات تنفيذ الخطة الماليزية الرابعة والتي ركزت على محورين هما: موجة جديدة من الصناعات التي تقوم بعمليات الإحلال محل الواردات والصناعات الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام. بينما الفترة الممتدة من منتصف الثمانينيات وحتى العام 2000م لتشمل **المرحلة الثالثة** حيث شهدت تنفيذ ثلاث خطط خماسية في ماليزيا. استهدفت تحقيق مجموعة من السياسات لتنشيط عمليات النمو الصناعي وتعميق التوجه التصديري في عمليات التصنيع وأيضاً تحديث البنية الأساسية للاقتصاد الماليزي، وكذلك وجود مزيد من التعاون الاقتصادي الإقليمي في إطار مجموعة بلدان كتلة الأسيانASIAN، وأخيراً تطوير طبقة من رجال الأعمال الماليزيين من ذوي الأصول المالاوية.[21]

بدأت ماليزيا في فترة السبعينيات بتقليد إقتصادات النمور الأسيوية و ألزمت نفسها بالانتقال من كونها تعتمد على الزراعة و التعدين إلى اقتصاد يعتمد على التصنيع و مع وجود حكومة وطنية مؤمنة بالتغيير و التي تمثلت بجهود رئيس وزراء ماليزيا محمد مهاتير الذي قاد البلاد نحو التطور فلم تأتي تجربة ماليزيا الحضاريةو التكنولوجية و الاقتصادية من فراغ بل هي نتيجة لجهود القيادة الماليزية فاستفادت من تجارب غيرها في التنمية فعلي سبيل المثال لم تدع التجربة اليابانية على اختلاف مراحلها دون الاستفادة منها و تجنب الوقوع في الأخطاء

[20]محمد مهاتير، **التجربة الماليزية " نهضة أمة"** ،(الاردن:مؤسسة عبدالحميد شومان،2016.)

[21]عبد الحافظ الصاوي ، المرجع السابق .

التي رافقت النهضة الصناعية الكبرى في اليابان ، و لم تكتفي ماليزيا بالاتجاه شرقا بل اتجهت غربا للاستفادة من التجارب الصناعية الكبيرة و الطويلة لتلك الدولة.[22]

اعتمدت ماليزيا في تحقيق التنمية على استراتيجيات طويلة المدى (10 سنوات فما فوق) و من بين السياسات المتخذة NEP السياسة الاقتصادية الجدية من 1970 الى 1990 ، سياسة التنمية الوطنية NDP 1990 الى 2000 و سياسة الرؤية الوطنية NVP 2001الى 2010. كما تركزت هذه السياسات بدورها على النمو الاقتصادي و قد عملت ماليزيا على ان تستفيد جميع فئات المجتمع من النمو خاصة بعد بعد موجة الفوضى العرقية التي اجتاحت البلاد نهاية الستينات حيث اصبحت المسالة خطيرة تستوجب المواجهة و كان الهدف من هذه السياسات القضاء على الفقر بعض النظر عن العرق و المكانة الاقتصادية للمواطنين و كذا اعادة هيكلة المجتمع الماليزي من اجل التخفيض من حدة التمييز العرقي .[23]

أما عن الاليات النتهجة في احداث التنمية ، فقد قامت ماليزيا بتأسيس المؤسسة الاقتصادية الاولى و هي صندوق الحج ***LUTH LEMBAGA URUSUN DANTABONG HAJJ***في 1969 ، و ذلك لمساعدة المسلمين على ممارسة شعائرهم الدينية و خاصة منها فريضة الحج ، و تعتبر مؤسسة صندوق الحج من اكبر التعاونيات الناجحة في ماليزيا ، و قد باشرت في هيكلة الاقتصاد الإسلامي و التخطيط ابتداء من 1981 مع وصول رئيس وزرائها محمد مهاتير إلى السلطة حيث قررت إدارته توظيف القيم الإسلامية كدافع ايجابي للنهوض بالأمة و شعبها ، و قد بدأت العملية بتأسيس هيئة رقابية تسهر على مدي مطابقة برنامج التنمية مع القيم الإسلامية ، و في نهاية 1981 أعلنت الحكومة سياستها في **محاكاة القيم الإسلامية**(AIV) ***ASSIMILATION OFISLAMIC VALUES***على مستوى الإدارات و ذلك عن طريق تقديم دروس و تكوين الإطارات عبر مكتب الوعي المدني من اجل غرس القيم الإسلامية و خلق ديناميكية عمل أخلاقية و التي بدورها ستنعكس على زيادة الإنتاجية لدى المواطن. و من بين القيم التي تم التركيز عليها : روح المسؤولية ، الصراحة، الالتزام بالوقت، الثقة، الإتقان، الاعتدال ، النزاهة، التعاون، العرفانو الاجتهاد.[24]

كما شرعت ماليزيا في إرساء المؤسسات الاقتصادية الإسلامية –في إطار**سياسة محاكاة القيم الإسلامية** – في البلاد و أهمها البنك الإسلامي**BERHAD** و الجامعة الماليزية الإسلامية العالمية **IIUM** و كان ذلك في 1983

[22]علي أحمد درج،التجربة التنموية الماليزية و الدروس المستفادة منها عربيا ، **مجلة العلوم الصرفة و التطبيقية** ،جامعة بابل، العدد: 3 المجلد: 23، 2015.، ص ص،1364،1363.

[23]ZinalAznam Yusof, DeepakBhttasali ,**EconomicGrowth and Developement in Malaysia policymaking and leadership** ,comission on grouth and developement , World Bank, 2008 , p 03

[24]Wan Sulaiman Bin wanyoucefAlfatani , Malaysia **experiences on the development of islamicEconomicBanking and Finance**, IERC , king Abdul- Aziz Univercity KSA , P406.

و اعتبرت هاتين المؤسستان بمثابة ركيزتين لتطوير الاقتصاد الإسلامي في ماليزيا ، و قد عملتا جنبا إلىجنب من اجل تكريس مقاصد الشريعة في الحياة اليومية للشعب الماليزي.بالإضافةإلى المشروع الحضاري الذي أطلقه السيد محمد بدوي و هي مقاربة تقضي بإعادة المسلمين إلى تعاليم الإسلام الحقيقية و التي تدعو إلى السلام و التطور و الرفاهية للجميع .[25]

2-دور القيم الإسلاميةفي دفع عملية التنمية في ماليزيا

تلعب القيم الإسلاميةالسمحى دور محوريا في توجيه عجلة التنمية في ماليزيا ، و ذلك جنبا إلى جنب مع الاستفادة بالتجارب الناجحة في العالم النموذج الياباني تحديدا ، فقد حاولت الحكومةالماليزية و صناع القرار ترجمة القيم الإسلامية في صياغة سياساتها العامة محليا و في تعاملاتها في السياسة العليا خارجيا . و عن دور الإسلام في عملية التنمية يقول نائب رئيس وزراء ماليزيا السابق السيد أنورإبراهيمو عبد العزيز التويجري الأمين العام للمنظمة الإسلامية للتربية و العلوم و الثقافة السابق حول عوامل نهضة الدول الإسلامية في جنوب و شرقي آسيا كاندونيسيا و ماليزيا بكونهما الأكثر قربا إلى المفهوم الحقيقي للإسلام الذي يقوم على المرونة و الاعتدال و الوسطية ، و تركيزها على بناء نظام سياسي يتفق مع الإسلام و يتأسس على التنمية و الديمقراطية ..و يرى أنورإبراهيم بان التطور التنموي للدول الإسلامية في جنوب شرقي آسيا في ضوء المتغيرات و المؤثرات المحلية النابعة عن فهم صحيح للإسلام و تطبيقه بشكل يتفق مع طبيعة المجتمعات الإسلامية .[26]

يركز مبدأ الإسلام الحضاري على التنمية وتشييد الحضارة وفق المنظور الإسلامي الشامل، ويكون ذلك بتكثيف الجهود من أجل رفع مستوى الحياة والمعيشة من خلال الإلمام والتمكن من العلوم والمعارف، والتنمية الروحية والمادية، وسيبقى تراث الحضارة الإسلامية المجيدة دافعاً وحافزاً لرقي الأمة المعاصرة في شتى نواحي الحياة.

تم وضع أسس عامة لمبدأ الإسلام الحضاري تساعد على تحويل فكر المسلمين بصورة شاملة ومنتظمة دون التأثر بعوامل قبلية أو حزبية، كما يتطلب الإسلام الحضاري تغيير نظرة المسلمين للعالم. وبناء على ذلك يتم التركيز على مفاهيم معينة كالتي تتعلق بالحياة والعمل بوصفهما عبادة، ومفهوم خلافة الإنسان لإعمار الأرض، ومسئولية تحقيق التقدم والنجاح الحضاري في كل

---

[25]Ibid.P408.

[26]نادية فاضل عباس فضلي ، *التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000 الى* 2010، **مجلة دراسات دولية**،العدد:54،ص171.

ميادين الحياة، ولا سيما تلك المفاهيم المتمشية مع مقاصد الشريعة، **ومن أبرزها ما يركز على المحافظة على الجوانب الآتية: الدين – العقل – النفس – المال – النسب – العرض – الأسرة – العدل –الأمن.**[27]

و قد عملت الحكومة الماليزية على تكريس مفهوم الإسلام الحضاري و القيم الإسلامية بكل أبعادها الروحية و الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية في صياغة كل سياساتها العامة على مستوى كل القطاعات و تتمثل هذه القيم و المبادئ فيما يلي:

- **التقوى والإيمان بالله** إن التقوى والإيمان بالله هما الركيزة الأولى لمفهوم الإسلام الحضاري، بينما يعد القرآن الكريم والسنة الشريفة مصدرين أساسيين له. وهذا التوافق بين العقيدة والشريعة والأخلاق والقيم السامية هو المنطلق الذي تقوم عليه عملية بناء الأفراد وإدارة الأنظمة والخطط وتنفيذها. كل ذلك من أجل تحقيق الرفعة للأمة والتفوق والتميز للوطن، عملاً بقول الله تعالى في كتابه العزيز في سورة الأعراف: الاية 96: {وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عليهِمْ بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ}.

ومن جانب آخر، فإن أساس اعتناق الدين لغير المسلمين من أبناء المجتمع من منظور الإسلام الحضاري يكون قائماً على مبدأين، أولهما: أنه لا إكراه في الدين، وثانيهما: حرية الديانة، مصداقاً لقوله تعالى في سورة البقرة: الاية 256: {لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ } وقوله تعالى في سورة الكافرون: 6: {لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ }.

- **عدالة الحكومة وأمانتها:** العدل هو إعطاء كل ذي حق حقه بقدر ما يستحقه. ويتبين هذا في قوله تعالى في سورة النحل: 90: {إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ}

يحرص مبدأ الإسلام الحضاري حرصاً تاماً على أن تسير قيادة الدولة في مسار العدل والأمانة في أدواء واجبها تجاه الرعية من مختلف الطبقات، حيث إن الإدارة الحكيمة المنصفة والقيادة الأمينة الحريصة على الاعتدال في نفقاتها المالية مثلاً قادرة على بناء دولة قوية ومتقدمة تحظى ببركة الله ورحمته تعالى. وقد جاء هذا الوعد من الله عز وجل في قوله تعالى في سورة سبأ: 8: {لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ }.[28]

---

[27] حسام تمام، المرجع السابق.

[28] حسام تمام، المرجع السابق.

كما تعمل الحكومة الماليزية في جو من الشفافية من خلال برنامجها المكنى **برنامج التشاركية الجماهيرية** **PUBLIC PARTICIPATION PROGRAMME** الذي يعمل على إشراك الجماهيرمن منظمات و جمعيات و مختلف مؤسسات المجتمع المدني في عملية صنع القرار و الذي يسمح بالرفع من مستوى التعاون بين مؤسسات التخطيط و الجماهير و ذلك لبلوغ الأهداف المرجوة . و الذي ينعكس بدوره بالفائدة على كل أطياف المجتمع. و يرمي برنامج التشاركية الجماعية الذي تم تطبيقه في محافظة كوالا لامبور تحديدا إلى تجسيد القيم في عملية صنع القرار وفق مبدأين : التواصلية و التفاعلية من اجل ضمان الجودة في اتخاذ القرارات التي تكون مسنودة من طرف الجماهير.[29]

استقلالية الشعوب : من أهم المبادئ التي يرتكز عليها الإسلام الحضاري هو تكوين مجتمع يتمتع باستقلالية النفس والتفكير. ومن أبرز مميزات هذا النوع من الاستقلالية الحرية في الإبداع والتفكير والابتكار. فالشعب الحر قادر على خلق الأفكار البناءة والمبتكرة التي تساهم في رقي الفرد والأسرة والمجتمع والوطن. وهذا يتفق مع قوله تعالى في سورة الإسراء:الاية 70: {وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً }. فينبغي أن يتحرر المجتمع في تفكيره من آثار الاستعمار القديم، وأن يكون أكثر انفتاحاً وقبولاً لتطور الآخرين وتقدمهم وازدهارهم، وأن يتجنب الجمود في التفكير، ويرفض الممارسات السلبية التي تجعل النفس مرهونة بالإرث الاستعماري. واستقلالية النفس والفكر لا يعني أن يكون المجتمع غير خاضع للأنظمة والقوانين، وإنما ينبغي أن يستغل المجتمع هذه الاستقلالية كمسار لتكوين مجتمع راسخ الأركان وبناء دولة قوية.

وتحقيقاً لذلك يجب استغلال المواهب والقدرات الفردية إلى أبعد الحدود حتى تتعمق في النفس جذور الإسلام الحضاري كأساس للهوية الذاتية، وتتوطد العلاقات الأسرية، ويتحقق التكامل الاجتماعي، وتقوى الدولة، كل ذلك بدافع الوطنية والولاء المطلق للوطن.

- **التمكن والإلمام بالعلوم والمعارف:** فالتمكن والإلمام التام والمتكامل بالعلوم يفتح آفاقا واسعة المدى في مختلف فروع المعارف الحديثة، وبالتالي تتوسع المدارك الفكرية، وتظهر بوادر قوة الشخصية. ولا شك أن هذا المبدأ يعد عاملا مهما وأساسيا لتكوين الشخصية المتوازنة والمتآلفة التي تهدف إليه

[29]DasimahBt Omar and Oliver Ling HoonLeh ,*MalaysianDevelopementPlaning System kualaLaumpur Plan and public participation* ,**Asian social science Review** , Vol :5 No.3 March 2009.pp30,31.

السياسة التربوية الوطنية. وقد أشار القرآن الكريم إلى هذا المبدأ في قوله تعالى في سورة المجادلة: (يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير).[30]

و تكريسا لهذا المبدأ ركزت النهضة الماليزية على بناء الإنسان والاستثمار فيه على أساس أنه هو الثروة الحقيقة والمحرك الأول لأي نهضة اقتصادية وعلمية ...وهكذا كان التعليم والبحث العلمي هما الأولوية الأولى على رأس أجندة الحكومة فتم تشييد المدارس والجامعات ومراكز التدريب والبحث، وخصص أكبر قسم في ميزانية الدولة لتحقيق أهداف الخطة التعليمية التى شملت أيضا تطوير البحوث العلمية وإرسال عشرات الآلاف من الشباب الماليزي للدراسة في أفضل الجامعات الأجنبية خاصة في اليابان[31].

- **التوازن والشمولية في النهضة الاقتصادية:** إن الإسلام يولي اهتماما خاصا بمجال الاقتصاد ولاسيما في إطار نهضة الدولة، حيث إن معالم النهضة الاقتصادية المتوازنة والشاملة تجمع بين تطبيق الممارسات الاقتصادية القائمة على أسس أخلاقية من جهة وبين القدرة على تنفيذ البرامج الاقتصادية بشكل فعال وفق التطورات والمتغيرات التي تحدث في مجال الاقتصاد المحلي والعالمي من جهة أخرى.

ومن أجل تحقيق ذلك فعلى كل الجهات المعنية من القطاع العام والخاص أن تقوم بأداء دورها الفعال بشكل متكامل. وقد تم التأكيد على هذا الجانب في خطة مشروع توسيع نطاق القطاع الخاص في ماليزيا. وعلى هذا فإن كل فرد من أفراد المجتمع تحت ظل مفهوم الإسلام الحضاري ملزم بانتهاز الفرص المتاحة لتحقيق أعظم قدر من الانجازات الاقتصادية.

من هنا يتضح لنا أن الإسلام الحضاري يعد نظاما متكاملا، وبه تكون النهضة الاقتصادية عاملا دافعا إلى تكوين مجتمع مختصر يندفع أفراده إلى العمل وبناء الأمة.[32]

- **الرفاة المعيشي** :أولى الإسلام عناية خاصة بالمستوى المعيشي للمجتمع، وكان شديد الحرص على أن تكون الحياة متميزة بالرفاهية، وقد جعل هذا الدين الحنيف تحقيق المستوى العالي والرفيع

---

[30] حسام تمام، المرجع السابق.

[31] ـــــــــ/ــــــــ **النمو الهائل في الاقتصاد الماليزي: نموذج استرشادي للدول النامية**... مركز الروابط للبحوث و الدراسات الاستراتيجية ، نقلا عن: **http://rawabetcenter.com/archives/53435**

[32] حسام تمام، المرجع السابق

للحياة بكل جوانبها هدفا أساسيا يطمح إليه، والإسلام يوجب على الفرد طلب العلم والكفاح والجد في تحصيله، ومن ثم يكون قادرا على تحقيق النجاح في حياته الدنيوية، بينما تكون الحياة الأخروية ثمرة الرفعة والسمو الذي توصل إليه الفرد في كل مجالات الحياة بما فيها الناحية الروحية والمادية على هدي من التعاليم الإسلامية طبقا لقوله تعالى في سورة القصص: الاية77: (وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة، ولا تنس نصيبك من الدنيا، وأحسن كما أحسن الله إليك، ولا تبغ في الأرض فسادا، إن الله لا يحب المفسدين).

و قد جاء في المخطط الحادي عشر للتنمية MP 11تأكيدا لهذا البند تمثل في ضرورة الرفع من المستوى المعيشي لافراد المجتمع و ذلك بترقية الحياة الاجتماعية من خلال توفير العناية الصحية و السكن اللائق ، و التعايش بين فئات المجتمع ، بالإضافةإلىإعادة هندسة النمو من اجل رفاهية اكبر لضمان النوعية في النمو و التطلع للمقاييس العالمية للرفاهية .[33]

ويتحقق الرفاه المعيشي عندما تنجح الدولة في توفير ما يقي بسد الحاجات الأساسية للشعب ومنها الالتزام بالدين، وتعزيز مستوى التربية، وتوفير الأمن الغذائي، وحق تملك الأراضي، وضمان تكوين جيل جيد متميز. وقد ثبت أن الإسلام لا ينظر إلى الحياة على أنها عقيمة لا حيوية فيها؛ ولذلك فإن الدولة تسعى دائما إلى توفير وسد حاجيات الشعب، فهي تكثف الجهود من حين لآخر لمواكبة ركب التقدم في مختلف النواحي أملا في تحقيق أكبر الإنجازات الحضارية التي تجعلها على مستوى الدول المتقدمة في العالم.

كما اتجه اهتمام المسئولين بالمرافق والخدمات العامة في إطار تحقيق ازدهار الحياة حيث إن توفير المرافق العامة وأماكن الاستجمام تعد من الأساسيات الضرورية لبناء مجتمع صحي ونشيط. وبذلك يتضح لنا أن مبدأ الإسلام الحضاري يسعى إلى تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع في شتى النواحي بشكل فعال ومتكامل.

- **حماية حقوق المرأة والأقليات:** إن التربية والتعليم من منظور الإسلام الحضاري هي حق كل فرد من أفراد المجتمع دون تمييز أو تفريق، سواء كان من الأغلبية أو الأقلية، ومن واجب الدولة قانونا ضمان المحافظة على حقوق جميع الأفراد التي تشمل حفظ وحماية النفس والدين والمال والعرض والعقل كما هو منصوص عليه في مقاصد الشريعة الإسلامية، وعليه لا يحق لأي أحد إنكار هذه الحقوق بسبب الأقلية أو اختلاف الجنس ذكرا أو أنثى، ويعد ذلك مخالفة قانونية. وقد جاء ذلك

[33]Governement of Malaysia ,**Malaysia sustainabledevelopment goals volentery national Review2017**,Hightlevelpoliticalforum.Economicplaning Unit. June 2017. P13

تطبيقا لما في كتاب الله العزيز حيث قال تعالى في سورة الحجرات:الاية 13: (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم، إن الله عليم خبير).

وقد نص الدستور الفيدرالي للدولة على وجوب ضمان الحقوق والمحافظة عليها، حيث تم تخصيص قوانين الحرية الأساسية في القسم الثاني للدستور. وقد نتج إثر ذلك استحقاق المرأة والأقليات لكل الامتيازات التي يتمتع بها الرجل والأغلبية، ولهم حق المشاركة والإسهام في دفع عجلة تقدم البلاد، فتتاح لهم الفرص في الاشتراك في إدارة الدولة وتنفيذ الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والدينية والسياسية.[34]

- **حسن الأخلاق ورقي الثقافة:**من أهم الدعائم التي تقوم عليها حضارة الأمة أو الدولة رفعة الثقافة وحسن الأخلاق، والذي بهما تتكون الهوية الذاتية للدولة؛ لذلك ينبغي الحفاظ على ميزة تعدد الثقافات والأديان من منطلق التمسك بالقيم الأخلاقية السامية لما لها من أثر مباشر في سعادة الأمة وأمن المجتمع متعدد الأجناس، كما أنها ترفع من شأن الشعب ومكانته ليكون موضع إجلال واحترام من الآخرين. قال تعالى بشأن ذلك: ***(وقولوا للناس حسنا***) وقال الرسول صلي الله عليه وسلم: (***الإيمان حسن الخلق***) وقال ايضا : (***إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق***).
- **المحافظة على الطبيعة:** لا تقتصر حياة الإنسان على الروابط والعلاقات بين الأفراد فحسب، وإنما يرتبط كذلك بالبيئة من حوله، وما السعادة التي ينعم بها في الحقيقة إلا نتيجة تآلفه وانسجامه مع غيره من المخلوقات في الطبيعة. والإنسان بطبعه يميل إلى السيطرة على الطبيعة والمبالغة في استغلال مواردها بواسطة العلوم والتكنولوجيا، وهذا يقود إلى الإخلال بتوازن الطبيعة، فتحدث من جرائها الانهيارات الأرضية، والفيضانات، وارتفاع درجة الحرارة، والأعاصير والعواصف المطرية، والتلوث البيئي، وانقراض النباتات والحيوانات، وغير ذلك. كل هذه الظواهر والأحداث الطبيعية تدل على الخلل الذي طرأ على نظام الطبيعة، وما هو إلا نتيجة التدخل البشري.

وقد بذلت جهود جبارة على المستوى العالمي حيث تم تنفيذ عدة قوانين بيئية من قبل منظمة حماية البيئة التابعة لهيئة الأمم المتحدة UNDP في عدة بيانات أصدرتها من أجل التأكد من تنظيم المشاريع التنموية. وقد شاركت ماليزيا في تأييد هذه البيانات ووافقت عليها، منها بيان ريو دي جانيريو Reo De Janerio عام 1993م،

[34]حسام تمام، المرجع السابق

وبروتوكول كيوتو Kyoto Protokol الصادر عام 1997 م، كما أن ماليزيا نفسها أصدرت بيان (لنكاوي) لحماية البيئة للتأكد من تنفيذ المشاريع بشكل منتظم ووفقا للقيود التي تهدف إلى المحافظة على البيئة والطبيعة.

و في هذا الصدد اكد المخطط التنموي الحادي عشر 11MP على ضرورة تبني التنمية الخضراء الصديقة للبيئة و التي تعود بالايجاب على صحة و سلامة المواطنين و تضمن الأمن المائي و الطاقوي و تقلل الأضرار الطبيعية.[35]

ترسيخ القدرة الدفاعية للوطن: إن مفهوم القدرة الدفاعية للوطن من منظور الإسلام الحضاري لا يقتصر على القوة الحربية وحداثة الإسلام فحسب، وإنما يتجاوز ذلك ليشمل القوة الذاتية والجسمية والمعنوية. وهذا ما أشار إليه القرآن الكريم في قوله تعالى في سورة الأنفال: الاية 60: (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم، وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف إليكم وأنتم لا تظلمون)

و على المستوى الإجرائي و العملي فقد اهتمت ماليزيا بتحقيق التنمية الشاملة لكل من المظاهر الاقتصادية والاجتماعية، مع الموازنة بين الأهداف الكمية والأهداف النوعية، مع الاهتمام بهذه الأخيرة. وتدلل الدكتورة "نعمت مشهور" على ما ذهبت إليه من خلال ما يلي:

- في مجال التنمية المادية عملت ماليزيا على تحقيق العدالة بين المناطق، بحيث لا يتم تنمية منطقة على حساب أخرى، فازدهرت مشروعات البنية الأساسية في كل الولايات، كما اهتمت بتنمية النشاطات الاقتصادية جميعها، فلم يهمل القطاع الزراعي في سبيل تنمية القطاع الصناعي الوليد أو القطاع التجاري الاستراتيجي، وإنما تم إمداده بالتسهيلات والوسائل التي تدعم نموه، وتجعله السند الداخلي لنمو القطاعات الأخرى.
- كما اتفقت التنمية الماليزية مع المبدأ الإسلامي الذي يجعل الإنسان محور النشاط التنموي وأداته، فأكدت تمسكها بالقيم الأخلاقية والعدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية، مع الاهتمام بتنمية الأغلبية المسلمة لسكان البلاد الأصليين من الملاويين وتشجيعهم على العمل بالقطاعات الإنتاجية الرائدة، فضلاً عن زيادة ملكيتهم لها. كما وفرت لأفراد المجتمع إمكانيات تحصيل العلم في مراحله المختلفة، وتسهيل التمرين والتدريب ورفع مستوى الإنتاجية، وترتيبات الارتفاع بالمستوى الصحي وتوقعات العمر، فنجحت في

[35]Governement of Malaysia ,Op. cit. P13

تحسين مستويات معيشة الأغلبية العظمى من أفراد الشعب كماً ونوعاً، وخصوصاً مع ارتفاع متوسط الدخل الفردي.

- كذلك انتهجت ماليزيا استراتيجية الاعتماد على الذات في الاضطلاع بالعبء التنموي، سواء البشري أو التمويلي، حيث عملت على حشد المدخرات المحلية اللازمة لاستغلال الموارد الطبيعية المتاحة.[36]
- أيضاً اهتمت ماليزيا بتجربة تحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، سواء كان من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم، كما أسهم ارتفاع نصيب الملاويين في الملكية المشتركة للثروة في القطاعات الإنتاجية المختلفة، فضلاً عن القطاع المالي والمصرفي، إلى توفير رؤوس الأموال المحلية اللازمة لمختلف أوجه التنمية بصورة متزايدة والتي أسهمت في الإقلال من الديون الخارجية، وما يترتب عليها من زيادة عبء الدين الذي يرهق الموارد اللازمة للتنمية، فضلاً عن العواقب الوخيمة اجتماعياً وسياسياً.
- طبيعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي في ماليزيا تتم من خلال القنوات الديموقراطية للشورى المتمثلة في الأحزاب الماليزية المتعددة التي توفر أوسع مشاركة ممكنة للمواطنين في مناقشة جميع القضايا المتعلقة بالمصلحة العامة، ومتابعة السلطة التنفيذية في تطبيقها الجاد لجميع السياسات التي يتم الموافقة عليها.
- التزمت الحكومة الماليزية بالأسلوب الإسلامي السليم في ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية وتوجيه الموارد، ففي حين عملت على تحويل ملكية مختلف المشروعات الاقتصادية إلى القطاع الخاص، فقد نمت مسؤولية الأفراد وأشركتهم عملياً في تحقيق الأهداف القومية، واحتفظت بسهم خاص في إدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والاستراتيجية، لعدم التخلي عن دورها في ممارسة الرقابة والإشراف عليها. ومن ناحية أخرى أسهمت الحكومة في التقليل من الآثار السلبية للتحول إلى القطاع الخاص عن طريق منح تأمين ضد البطالة للعاملين في الخدمات التي تم تحويلها إلى القطاع الخاص، مع وعدهم بأجور أعلى في المدى القريب، ولكن يؤخذ على الحكومة تجاهلها للاعتراضات الإسلامية على تحويل الموارد الطبيعية العامة إلى القطاع الخاص بدلاً من إبقائها في إطار الملكية المشتركة للمسلمين تحت مسئولية الدولة ورقابتها. وتؤكد الدكتورة "نعمت مشهور" وجهت نظرها بأن التجربة الماليزية كانت إسلامية

[36] عبد الحافظ الصاوي ، المرجع السابق .

من دون وجود لافتة تحدد هذا الانتماء من خلال أن التجربة لفتت أنظار الدارسين الذين تنبأوا بتحول القوة السياسية الإسلامية من الشرق الأوسط إلى جنوب آسيا، حيث يتوقع أن يؤدي الأخذ بالابتكارات التكنولوجية وتحقيق معدلات التنمية العالية، إلى تحويل دولة صغيرة سريعة النمو مثل ماليزيا، إلى أهم وجود إسلامي في العالم على الإطلاق.[37]

ثالثا : التحديات و الحلول المقترحة (قراءة في الخطة التنموية 2016-2020)

1-التحديات التي تواجه مشروع الإسلام الحضاري في ماليزيا :

ما من تجربة سياسية أو اقتصادية و اجتماعية جديدة إلا و تتخللها و توجهها تحديات تحول دون استمراريتها أو تعيق تطورها .و لم يغفل رئيس الوزراء الماليزي احمد عبد الله بدوي أثناء عرضه لمشروعه الموسوم بالإسلام الحضاري فقد تطرق إلى جملة التحديات التي تحول دون ذلك . وهي في جملتها تحديات داخلية أهمها:.[38]

❖ الجمود والتقليد، حيث يقف تيار الجمود والتقليد عقبة أمام محاولات التجديد والاجتهاد بدعوى الإبقاء على القديم وإن لم يكن صالحاً لعصرنا، وهو تيار يعبِّر عن نفسه كما يقول سواء فيما يخص الجمود المذهبي والتقليد الفكري..

ورغم أهمية هذا التحدي إلا أنه يعتبر أحياناً يمرق منها من يحارب الدين والتدين تحت مظلة أن كلاً منهما قديم لا يناسب مقتضيات العصر.. ولهذا كان الأهم هو معيار هذا الجمود، وأيضاً معيار التقليد الذي أصبح وبالاً على نسيجنا الثقافي والاجتماعي.

❖ التطرف. وهو تيار أفرزته المشكلات والاختلال العميق في المجتمعات المسلمة ويعبِّر عن نفسه في حركات التطرف الفكري والسلوكي. حيث أن تجذير التطرف في المجتمعات المسلمة ليس موضوعياً، فالتطرف لم يكن نبتة في مجتمع مسلم قدر ما كان إفرازات الاستعمار الغربي للمجتمعات المسلمة وغياب العدالة فيها فهذا الميراث من مخلفات الآراء والأفكار التي تركها الاستعمار في كل مجتمع مسلم احتله ورحل بآلته العسكرية عنه لاحقاً وترك بقاياه في روافد ثقافية ونتوءات أيديولوجية وتخلف وجهل وأنظمة

---

[37]عبد الحافظ الصاوي ، المرجع السابق .

[38]عبد الكريم صالح المحسن ، **ماليزيا ومشروع الاسلام الحضاري**، مركز الدراسات العلمانية في العالم العربي ، نقلا عن
:http://www.ssrcaw.org/ar/print.art.asp?aid=265014&ac=1

حاكمة ليست عادلة في مجموعها مما شكّل أرضاً خصبة للعديد من المشكلات كان التطرف لاحقاً إحداها.

- الانعزال والترهب.. كما يقول رئيس الوزراء الماليزي عبر مشروع الإسلام الحضاري هو تيار ينتشر وسط الأمة الإسلامية وتغذيه المواقف السلبية الداعية إلى الزهد والرهبنة والابتعاد عن الدنيا والانصراف عنها..
- العلمانية.. وهي اللادينية التي ترفض ارتباط الدين بالحياة وتوجهه لجوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتحارب تدخل تعاليم الدين في شؤون الدولة والحكم. و هي من أهم التحديات التي ستواجه مشروع الإسلام الحضاري فما يحدث الآن هو تغلغل هذا التيار في مختلف المجتمعات المسلمة وبدأ يحارب في عدة جهات لنشر مبادئه وثقافته مستخدماً مختلف الوسائل إعلامياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، بل وسياسياً.. وأسوأ ما يمثله هو التستر برداء التحديث وعصرنة الإسلام.. ومصطلحات أخرى تصب في التيار نفسه ولكن من خلال التمويه!!
- أحادية المعرفة.. فالمعرفة الجزئية سواء بالشرع أو الواقع تؤدي إلى نظرة جزئية للأمور وتحجب عن صاحبها معرفة الأبعاد الحقيقية للقضايا وبالتالي يكون حكمه قاصراً وعاجزاً عن المعالجة الوافية، ولا بد من معرفة بالشرع والواقع معاً.
- الضعف في إدارة الوقت – إن إهدار الوقت وعدم إدراك قيمته من أوضح أسباب الفشل والتردي في الحياة العامة في البلاد الإسلامية.[39]

هذه التحديات مهمة ومواجهتها تتطلب وعياً بالمهمة وتخطيطاً استراتيجياً لا يترك دقائق الأمور.. ولا ينشغل بتوافهها.. ولهذا نجد أن تعليق البروفيسور عبدالله محمد زين وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف الماليزي حول هذا المشروع يوضح(أن الإسلام الحضاري يؤكد على تنمية الجوانب الحضارية التي تستند على العقيدة الصحيحة كما يهتم بتحسين وتطوير نوعية الحياة عبر المعرفة والعناية بالجوانب الروحية والمادية وهذا المشروع يتسق ويتناغم مع مبادئ خطة الإستراتيجية العشرينية التي تهدف إلى أن تصير ماليزيا بحلول عام 2020م دولة صناعية متقدمة ومتطورة. وهذه التنمية المرادتحقيقها ليست تنمية للقطاع الاقتصادي فحسب، بل هي تنمية تشمل الجوانب الاجتماعية والروحية والثقافية والمادية).[40]

---

[39]نورة خالد السعد، **مشروع الاسلام الحضاري**،نقلا عن : www.Alarabnews.com

[40]نفس المرجع.

2- الحلول و الاستراتيجيات ضمن الخطة التنموية الحادية عشرة (11MP) :

قد اشتملت الخطة التنموية الماليزية الحادية عشر (11MP) على جملة من الاستراتيجيات لمواجهة التحديات التي تعتري مسار التنمية ، و هي الخطة التي من شانها أن تستكمل بها ماليزيا طريقا لتصبح دولة متطورة مطلع 2020 ، و تحقق التوازن في تلبية الحاجيات المتعلقة بكل من الرأسمال البشري و رأسمال الاقتصاد . و قد سطرت **ستةاستراتجيات** من شأنها أن تحقق ذلك في إطار المنتدى الخاص بالتنمية المستدامة . و تمثلت في :

- التحسين و الشمولية من أجل مجتمع متزن : و ذلك لضمان استفادة جميع أطياف المجتمع من التطور الاقتصادي ، بغض النظر عن الجنس و العرق و المكانة الاجتماعية و الاقتصادية و الانتماء الجغرافي.
- تحسين الظروف المعيشية لكل أفراد المجتمع : و ذلك بتوفير الظروف الصحية اللائقة للأفراد و المسكن المحترم من أجل العيش في إطار كيانات موحدة و متعايشة .
- الإسراع في تنمية رأس المال البشري من أجل امة متطورة و ذلك عن طريق تطوير المصانع و الرفع من إنتاجيتها و كذا تمكين اليد العاملة من التكوين العالي و حلق مناصب الشغل لامتصاص البطالة.
- التأكيد على التنمية الخضراء : أي التنمية الصديقة للبيئة من أجل الاستمرارية و المرونة ، حيث أن التنمية الصديقة للبيئة هو طريق للحياة و يقود إلىغذاء صحي و يحقق الأمن المائي و الأمنالطاقوي و تقلل من الأضرار البيئية، و هذا ما ينتج عنه حياة نوعية.
- التأكيد على البيئة التحتية من اجل دعم و توسيع الاقتصاد و ذلك من أجل ضمان التمكين لكل أفراد المجتمع من التمتع بوسائل الراحة و الاندماج في عالم الاتصالات و المواصلات و كذا شبكة الانترنت .
- إعادة هندسة التنمية من اجل رفاهية أحسن و ضمان نوعية في النمو و تحقيق التنافسية العالمية و ذلك بتوجيه كل القطاعات الاقتصادية الى المعرفة المكثفة و القيم العليا و إنتاجيةأفضل.[41]

الخاتمة :

من خلال ما تم عرضه نخلص إلى أن مشروع الإسلام الحضاري الذي طرحه احمد عبد الله بدوي كان له الدور الكبير في النهضة الماليزية، و ذلك من خلال القيادة الرشيدة التي عملت على استخلاص القيم الأخلاقية و الاجتماعية و السياسية من الإسلام كالعدالة الاجتماعية و المساواة و التسامح و الوسطية و التعاون ، و إعطائها

[41]Governement of Malaysia ,Op.Cit. P13.

بعدا وظيفيا انعكس في جملة من السياسات و الاستراتيجيات كان محورها بناء الفرد قيميا و سلوكيا . و لم تكن النهضة التنموية الماليزية دفعة واحدة، و إنما كانت بصفة مرحلية حيث استدركت في كل مرحلة نقائص ما قبلها و تجاوزت المشاكل الداخلية من تنوع اثني و مشكلة الفقر و البطالة ، و أصبحت اليوم ماليزيا نموذجا تنمويا قابلا للتصدير من خلال ما حققته من مؤشرات ايجابية في عملية التنمية و الاقتصاد.

ما يمكن أن نستشفه من التجربة الماليزية هو أن الإسلام كدين و نظام حياة فيه ما يجعل من المسلمين في مصف الدول الكبرى اذا ما أحسنت ترجمة قيمه السمحا عمليا ، كما كان الحال في التجربة الماليزية. كما انه ليس عائقا أما التقدم و التطور و لكن كيفية التعامل معه و اقتصار الفهم فيه على التعبد فقط هو ما يجعل المسلمين في الركب الأسفل من سلم التقدم . و لعل أن يكون النموذج الماليزي وجهة للدول العربية و الإسلامية من اجل استخلاص الدروس للخروج من أوضاعها الاجتماعية و الاقتصادية المتردية.

قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية :

الكتب :

1-مهاتير محمد ، **التجربة الماليزية " نهضة أمة"** ،(الاردن:مؤسسة عبدالحميد شومان،2016.)

المقالات و الدوريات :

2-حسن محمد ماشا، التجربة التنموية في ماليزيا، **جريدة نور المثاني**، العدد : 40 جانفي 2013.

3--الحسيني اسراء كاظم ، *تعدد القوميات في ماليزيا و دورها في تطور نظامها السياسي و استقراره*،**مجلة واسط**، العدد : 13، افريل 2013.

4--درج علي أحمد ،التجربة التنموية الماليزية و الدروس المستفادة منها عربيا ، **مجلة العلوم الصرفة و التطبيقية** ،جامعة بابل، العدد: 3 المجلد: 23، 2015.

5-الصاوي عبد الحافظ ، *قراءة في تجربة ماليزيا التنموية*، **مجلة الوعي الاسلامي** ، العدد :451، السنة الثالثة ، - الكويت.

6--فضلي نادية فاضل عباس ، *التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000 الى* 2010، **مجلة دراسات دولية**،العدد:54.

الاطروحات و المذكرات :

7-بوريب خديجة ، *النموذج التنموي الماليزي المنطلقات الواقع و التحديات المستقبلية* ، ورقة بحثية قدمت للملتقى الدولي حول **مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي** بجامعة قالمة 04/03/ديسمبر 2012.

8-مربعي بلقاسم ، **آليات ادارة التعددية الاثنية و دورها في بناء الدولة " دراسة في النموذج الماليزي** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر -بسكرة- قسم العلوم السياسية، 2015.

المقالات الالكترونية :

9-احمد محمود ، *الاسلام الحضاري قراءة في تحليل المضمون*، **مجلة البيان الالكترونية** ، نقلا عن:
https://albayan.co.uk/RSC/print.aspx?id=3099

10–-تمام حسام ،*ماليزيا .. ومشروع الإسلام الحضاري*، نقلا عن : **https://islamonline.net/6306**

11- صالح المحسن عبد الكريم ، **ماليزيا ومشروع الاسلام الحضاري**، مركز الدراسات العلمانية في العالم العربي ، نقلا عن **:http://www.ssrcaw.org/ar/print.art.asp?aid=265014&ac=1**

12–لطفي وفاء ،**السياسات التنموية في ماليزيا** ، نقلا عن : **alarabi.orgwww.asharq**

13–محسن صالح ، **النموذج السياسي الماليزي و ادارة الاختلاف**، مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية ، نقلا عن : **ALJAZEERA.NETWWW.STUDIES**

14–نورة خالد السعد، **مشروع الاسلام الحضاري**،نقلا عن : **www.Alarabnews.com**

15–ـــــ/ـــــ **النمو الهائل في الاقتصاد الماليزي: نموذج استرشادي للدول النامية...** مركز الروابط للبحوث و الدراسات الاستراتيجية ، نقلا عن: **http://rawabetcenter.com/archives/53435**

المراجع باللغة الاجنبية :

Reviews :

16-Dasimah Bt Omar and Oliver Ling HoonLeh ,*MalaysianDevelopementPlaning System kualaLaumpur Plan and public participation* ,**Asian social science Review** , Vol :5 No.3 March 2009.

17-Governement of Malaysia ,**Malaysia sustainabledevelopment goals volentery national Review2017,**Hightlevelpoliticalforum.Economicplaning Unit. June 2017

Reports :

18-Wan Sulaiman Bin wanyoucefAlfatani , Malaysia **experiences on the development of islamicEconomicBanking and Finance**, IERC , king Abdul- Aziz Univercity KSA .

19 - ZinalAznam Yusof, DeepakBhttasali ,**EconomicGrowth and Developement in Malaysia policymaking and leadership** ,comission on grouth and developement , World Bank, 2008 .

Web Sites

20-Mohamed SherifBachir **, Islam Hadhari concept and prospect**, on : https://archive.islamonline.net/?p=1751

21-http://www.tourism.gov.my/about_malaysia/?view=culture

المحور الثاني: قضية التعددية العرقية في ماليزيا و كيفية إدارتها



إدارة التنوع الإثني في ماليزيا ودوره في بناء الدولة

The management of ethnic diversity in Malaysia and its role of building the state

أ. صباح كزيز، أ. مربعي بلقاسم

جامعة محمد خيضر – بسكرة ، الجزائر

ملخص:

تعد ظاهرة التعدد الإثني واحدة من أبرز الظواهر التي شهدتها المجتمعات الإنسانية عبر العصور، وازدادت أهميتها خصوصا بعد بروزها على مسرح الأحداث الدولية خلال الثلث الأخير من القرن العشرين، بحكم التحديات والإخطار التي اصبحت تفرضها على مختلف الدول، وهذا ما يتطلب إختيار الآليات ورسم الإستراتيجيات المناسبة لإدارتها بدقة ، من أجل تحقيق التكامل المجتمعي الذي يساهم في تحقيق الإستقرار السياسي ويساعد في نجاح بناء الدولة و تفادي الدخول في معضلة أمنية قد لا تنتهي.

مع بداية فترة السبعينيات من القرن الماضي وفي أعقاب الأحداث العرقية التي نشبت بين السكان الأصليين المالاي الذين كانوا يعيشون التهميش والفقر، والوافدين من الأصل الصيني المسيطريين على مختلف فروع الإقتصاد، تمكنت ماليزيا من إيجاد نموذج توافقي بين مختلف الإثنيات المكونة لها، في إطار إتحاد فيدرالي و قوانين صارمة للضبط و التنظيم مما مكنها من تحقيق استقرار سياسي واجتماعي ساهم في تحقيق نموذج تنموي ناجح إنعكس بالإيجاب على عملية بناء الدولة .

قد لا يكون النموذج الماليزي لإدارة التعدد الإثني مثاليا، بسبب القصور الذي يميزه على مستوى الممارسة والتحول الديمقراطي, إلا أن تحقيقه لدرجات عالية من التقدم الاقتصادي والاستقرار السياسي والاجتماعي غطت على جوانب القصور تلك. حيث صرح أبو الإزدهار الماليزي، رئيس الوزراء السابق الدكتور " مهاتير محمد " في هذا الصدد، "بأنهم ركزوا في ماليزيا على أولوية تحقيق الاستقرار السياسي والتنموي على حساب بعض الممارسات الديمقراطية الغربية".

الكلمات المفتاحية: التعددية المجتمعية ، إدارة التنوع الإثني ، التعايش المجتمعي، عملة بناء الدولة ، ماليزيا .

Abstract :

The phenomenon of Multi-ethnic is one of the most famous one that happen within human societies، and it got more importance after it appeared on the international events during the third of the twentieth century، according to challenges and risks that become dominant on different countries، and that’s what demands choosing mechanisms and strategies to menage it accurately، for the sake of community integration that contributes in political stability and helps building a successful state and avoid getting in a security dilemma that couldn't be solved

At the beginning of seventies of the previous century during ethnic events that thrusted between original inhabitants " THE MALAY" who were living in poverty and chinese arrivals who were taking control over all different economic aspect Malaysia could find a consensual model between ethnicities ، under federation union and strict regulations that enabled it to achieve a political and social stability contributing in the fulfillment of a developed model reflecting positively on building a state

Malaysian model of managing multi- ethnic could de not perfect، because of the insufficiency that distinguished that the level of democratic practice and converting، nevertheless achieving high degree of economic progress and political social stability covered this shortcomings ،the Malaysian father prosperity former prime minister " Mahathir Mohamad " said " we focused in Malaysia on the priority of achieving political stability and development over some western democratic practices ".

Keywords: community pluralism, ethnic diversity management, community coexistence, state-building currency, Malaysia.

مقدمة :

إن التعدد الإثني ظاهرة طبيعية وإيجابية ومصدر من مصادر الثراء الإجتماعي، والثقافي، والإقتصادي للدولة إذا أُتبعت الآليات و الإستراتيجيات المناسبة لإدارته ويمكن أن يتحول إلى معضلة حقيقية تهدد بقاء الدولة ككل نتيجة ضعف نظامها السياسي وعدم قدرتــه على تلبيــة مختلف المطالب الإثنيــة، أو رفضها تماما لأسباب إيديولوجيـــــــــة أو عقائدية، أو لسيطرة مجموعة إثنية أكثر تطرفا على ذلك النظام و قمعها لأي جماعة تهدد مركزها القيادي في الدولة، إضافة إلى التدخلات الخارجية التي تكون في الغالب مصدرا أساسيا لتطور الصراع وذلك بدعم طرف معين على الآخر بما يخدم مصالحها

لقد سارعت ماليزيا منذ استقلالها سنة 1957 م إلى اتباع توليفة من الآليات والسياسات المتزنـة لإدارة تركيبــة مجتمعيــة معقدة ومتعددة الأعــراق والأديــان واللغات، تنطلق أساساً من إستراتيجيات تعمل على مختلف المسارات السياسية، والإقتصادية والثقافية والأمنية، خاصة بعد أحداث العنف العرقية لسنة 1969 بين أغلبية السكان الأصليين من إثنية المالاي و الإثنية الصينية الوافدة، والتي أسفرت عن سقوط ضحايا من الجانبين، وعبّرت عن مدى خوف المالاي على مستقبلهم في ظل تزايد نفوذ الصينيين وسيطرتهم على الإِقتصاد، لتضع النظام السياسي أمام تحديات كبيرة جدا، تتطلب سرعـة وعقلانية التصــرف لإنقاذ البــلاد من خطـر الدخـول في صراعات عرقية قد تهدد بقاء الدولة ككل وهذا ما يقودنا الى طرح الاشكالية التالية :

ماهي الاليات والاستراتيجيات المتبعة لإدارة التعدد الاثني في ماليزيا وما مدى مساهمتها في بناء الدولة ؟

وتتفرع عن الاشكالية السابقة الاسئلة الفرعية التالية :

- ماهي العوامل التي ساهمت في بروز الحراك الاثني في ماليزيا؟

- كيف ساهمت النخب الماليزية في احتواء الخلافات الإثنية وتفادي تعثر بناء الدولة ؟

- ماهي أسباب نجاح التجربــة الماليزيــة في تحقيق الاستقرار و التنمية و التعايش المجتمــعي من خلال الآليات والسياسات المطبقة في إدارة التعدد الإثني ؟

وللإجابة عن الاشكالية السابقة وأسئلتها الفرعية يمكن وضع الفرضيات التالية :

- الفرضيـــــات :

- وجود اختلالات في مستويات التنمية وتوزيع القيم بين الاثنيات عامل أساسي في تأجيج الصراعات الداخلية في الدولة متعددة الاثنيات ..

- نجاح إدارة التعدد الإثني يتطلب وجود نخب سياسية قوية واعية وذات رؤية متوازنة .

– يرجع تحقيق الدولة الماليزية للإستقرار والتعايش بين مكوناتها المجتمعية إلى إتباع توليفة مركبة من مختلف الآليات والسياسات المناسبة لإدارة التعددية الإثنية

ولمناقشة هذا الموضوع يمكن اعتماد خطة البحث التالية:

–مناهج الدراســـة :

– المنهج التاريخي، وذلك من أجل تتبع مراحل التغير التاريخي للتركيبة السكانية في ماليزيا، ومعرفة كيفية تفاعل النظام السياسي مع الوقائع والأحداث التي ساهمت في بروز الحراك الإثني .

– منهج دراسة الحالة : لقد إعتمد الباحث في هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة ، حيث تم من خلال هذا المنهج دراسة ظاهرة التعددية الإثنية بمختلف تعقيداتها ومدى تمكن الوحدة المدروسة (دولة ماليزيا) من إيجاد الآليات المناسبة لإدارتها .

– إقتراب دراسة النظم : تم الاستعانة بالمقترب النظمي لدافيد استون David Easton، وذلك لدراسة مدى تفاعل النظام السياسي الماليزي مع مختلف المطالب الإثنية والضغوط الخارجية .

– مقترب النخبة : لتحليل دور القادة والنخب السياسية في إيجاد علاقات التفاعل الإيجابي بين الأنساق الداخلية للدولة ومدى إستغلال الفرص في محيطها الخارجي.

– مقترب صنع القرار: من أجل تحليل وتفسير أهم القرارات والسياسات العامة التي كان لها الدور الإيجابي في مسار إدارة التعدد الإثني وبناء الدولة في ماليزيا

ومن اجل مناقشة الاشكالية السابقة يمكن الاعتماد على خطة البحث التالية :

المحور الاول : خصائص التركيبة الاثنية لماليزيا

المحور الثاني: عوامل بروز الحراك الاثني في ماليزيا

المحور الثالث : دور النخب الماليزية في ادارة الحراك الاثني

المحور الرابع : استراتيجية ماليزيا لإدارة التنوع الاثني ومدى انعكاس ذلك على نجاح بناء الدولة

المحور الأول : خصائص التركيبة الاثنية لماليزيا

تعد ماليزيا إحدى الدول متعددة الأعراق، حيث تتكون من الملايو (سكان البلاد الأصليين) بالإضافة إلى قبائل سارواك وصباح و سلالة المهاجرين الصينيين والهنود الذين أخذو يتوافدون إلى ولايات الملايو منذ أكثر من 600 سنة، وهذا ما جعل دولة ماليزيا اليوم تتكون من ثلاثة مجموعات رئيسية، الإثنية الملاوية (السكان الأصليين للبلاد) وعرقيتان وافدتان (العرقية الصينية والعرقية الهندية).

وقد بدأت ملامح الشكل الديمغرافي للمجتمع الماليزي في التغير إبان فترة الاستعمار البريطاني للبلاد، حيث قام البريطانيون آنذاك بالتوسع في صناعة القصدير و المطاط مما جعلهم يجلبون الكثير من الصينيين والهنود للعمل فيها، وعملوا على فصلهم على السكان الأصليين لمنع أي أزمات عرقية، مما جعل كل مجموعة تحافظ على ثقافته

وتمثل إثنية المالاي (البوميبوترا)حوالي 65,1% من أجمالي سكان الدولة في حين يمثل الصينيون 26 %، ويمثل الهنود ,77%، هذا إلى جانب 1,2% للمجموعات العرقية الأخرى من التايلانديين، والإندونيسيين، والأستراليين والأوروبيين.

. ويمكن تقسيم التركيبة السكانية في ماليزيا إلى قسمين رئيسيين :

أولا – السكان الأصليون للبلاد البوميبترا : Bumiputra

جماعات البوميبوترا، ويمثلون النسبة المئوية الأكبر من مجموع السكان، وتضم ثلاث مجموعات عرقية وهي (المالاي ، الأورانج آصلي، ، جماعات بوميبوترا أخري ولغتهم الأم "البهاس ملايو". وقد ارجع مهاتير محمد سبب تخلف السكان الاصليين البوميبترا الى عدة عوامل منها :

أ- عامل الوراثة :

إذ يقول أن تخلف المالاي كان بسبب الجينات الوراثية الناتجة عن إعتيادهم الزواج من داخل عرقيتهم التي تنظر للزواج على أنه واجب حتى على الضعيف والغبي والعاجز وهذا ما أدى إلى خلق جيل من المالايو غير قادر على التطور والارتقاء.

ب- العوامل الثقافية:

لقد كان من أسباب تأخر المالاي سوء فهمهم لمبادئ الإسلام الصحيحة، وهو إنتظارهم دائما لحسن العاقبة بعد الموت دون الاهتمام بالعمل والارتقاء بالذات في الحياة الدنيا ، وهذا ما يمثل تعارضا لدعوة القرآن للعمل بجد، وعليه فقد لعبت العوامل الثقافية والقيمية دورا مهما في جعل المالاي أكثر ميلا إلى حياة الريف وامتهان الزراعة والصيد

ج- إنعدام علاقات التعاون بين الأعراق :

لقد لعب الاستعمار البريطاني دورا كبيرا في إنعدام التعاون في النشاط الاقتصادي بين الأعراق خاصة بين المالاي والصينيين بسبب الفصل بينهم، مما أدى إلى تأخر مستوى تطور المالاي بالمقارنة مع الإثنيات

الأخرى.[1] وعليه فقد دعا مهاتير أبناء عرقيته بأن يحتكوا بصورة أكبر مع غيرهم من العرقيات الأخرى وخاصـة الصينيين، لكسر الحاجز النفسي بين العرقيتين من جانب واكتساب المالاي مهارات العمل والتجارة من جانب آخر.[2]

ثانيا – السكان غير الأ صليين للبلاد Non- Bumiputra

أ – الصينيون الماليزيون:

هم ثاني أكبر الجماعات العرقية في البلاد من حيث الحجم بعد المالاي. يبلغ عددهم حوالي 27% من مجموع السكان وفق تقديرات 2008، وقد جاءوا إلى أرض المالاي هربـا من الفقر والمجاعـات والكوارث الطبيعيـة التي شهدتها الصيـن في فترات معينـة، وباعتبارهـم غرباء عن البلاد، فقد كانت لديهم قدرة فائقة على التنظيـم والتماسك فيما بينهـم، ومن ثم التكيـف مع معطيات الواقع، ومنذ ذلك الحين أصبح الصينيون جماعة حضرية سادت مناطق التصنيع والمدن الجديدة. على عكس الملايو الذين كانوا يعيشون آنذاك في جماعات ريفية متخلفة. وعليه فقد خلقت هذه الأوضاع الاقتصاديـة للصينييـن وعيا فيما بينهم بأنه لابـد من حماية مصالحهم وقد ظهر هذا الوعي بوضوح بعد حصول البلاد على الاستقلال, ممامكنهم بأن يكونو على قدر عالي من الكفاءة في الانتاجية الاقتصادية وإنشاء الأصول .[3]

لقد تزايد عدد الصينيين بشكل ملحوظ خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ففي عام 1957 كان عددهم يقدر بحوالي 2,333,756 نسمة، وأصبح عددهم في سنة 2008 يقدر بحوالي 6,571,274 نسمة أي بنسبة 26%، ويرتكزون في وسط شبه جزيرة المالاي وخاصة في كوالالمبور وضواحيـها ويتكلم الصينيين الماليزيين بالمندرينية.[4]

ويتميز الصينيون بالنشاط والقدرة على التنظيم والعمل المتواصل، وقد ساهم ارتكازهم في المدن، وقوة العلاقات الداخلية الاجتماعية بينهم وكثرة الجمعيات السرية الناشطة في أوساطهم على سيطرتهم على معظم الأعمال التجارية الصغيـرة والمتوسطة، وعلى العديد من القطاعات الاقتصادية بما في ذلك البنوك وشركات التأمين ومناجم القصدير، لذلك فهم يعتبرون من العوامل الرئيسية في التقدم الماليزي بسبب قوة العمل والتنظيم لديهم .[5]

---

[1] – وفاء لطفي حسين عبدالواحد، التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق والدروس المستفادة للمنطقة العربية، دراسة لحالتي الأفارقة الزنوج في جنوب السودان والأكراد في العراق، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2009، ص92.

[2] – نفس المرجع السابق ، ص93.

[3] – Ahmad Bashri Sulaiman, Sensitive Truths in Malaysia a Critical Appraisal of the Malay Problem. Solangor : Strategic Information and Research Development Centre(SIRD), 2013, p12.

[4] – كمال المنوفي ، جابر سعيد عوض، هدى متكيس ، الأطلس الماليزي . القاهرة: جامعة القاهرة برنامج الدراسات الماليزية،كلية. العلوم الاقتصاد و السياسية ، 2006.ص 41 .

[5] – محسن صالح ، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف متحصل عليه بتاريخ 2015/01/29 م من موقع :

ب .– الهنود الماليزيون:

كان الهنود يزورون ماليزيا منذ 2000 سنة، ولكن استقرارهم بشكل جماعي بدأ مع بداية القرن الـ 19، حيث جاؤو من جنوب الهند فارين من الفقر وعند وصولهم إلى ماليزيا عمل الكثيرون منهم في مناجم القصدير وجمع المطاط ، ويعمل الكثير منهم اليوم في الإدارة وكرجال أعمال صغار .[6]

ويمثل الهنود الجماعة العرقية الثالثة، حيث يمثلون حوالي 7,7% من مجموع سكان البلاد وتتواجد النسبة الأكبر منهم في السواحل الغربية لشبه جزيرة المالاي وبالأخص في منطقة الوسط وتقل نسبهم في الولايات الشرقية..[7] و يتحدث الهنود الماليزيين اللغة التاملية وهي إحدى اللغات الدرافيدية المنتشرة في شمال سريلانكا وشرقها وفي جنوب الهند (ولاية تاميل نادو) ولكنهم غير راضين على وضعهم الاجتماعي ويعتبرون انفسهم الحلقة الاضعف بين تركيبة مجتمعية تسيطر عليه اثنية المالاي عدديا وسياسيا والاثنية الصينية اقتصاديا

ج – الأوراسيون:

ترجع أصولهم إلى الأوروبيين الذين قدموا إلى المنطقة في القرن التاسع عشر، ويتركزون في ولاية ملقا، ويبلغ عددهم 29 ألف نسمة، ويتحدثون اللغة البرتغالية "البابيا كريستانج"

المحور الثاني : عوامل بروز الحراك الإثني في ماليزيا

يرجع بروز الحراك الإثني في ماليزيا إلى جملة من الأسباب تتمثل في مايلي :

1 – الأسباب التاريخية :

إن الاحتلال البريطاني لماليزيا تسبب في تقسيمها إلى ثلاث جماعات إثنية رئيسية وكانت العلاقات بينها ضعيفة وهشة لدرجة أنهم كانوا يتحولون إلى أعداء بسهولة شديدة ومع ذلك فإن الإدارة البريطانية استطاعت احتواء هذه الخلافات مؤقتا من خلال الحرص على فصل المجموعات الإثنية على بعضها البعض [8]، فلم يتطور الوضع إلى صراع عرقي إلا في ظل الاحتلال الياباني للبلاد إبان الحرب العالمية الثانية، حيث ساهمت المعارك

studies.aljazeera.net/.../06/201262111235327448.htm.

[6]– R. Santhiram, Education of Minorities: The Case of Indians in Malaysia, Petaling Jaya: Child Information, Learning and Development Centre, 1999, p. 36..

[7]– محمد محمود عبد العال، التعدد العرقي من التنازع إلى التناغم النموذج الماليزي، النموذج الأمريكي ، مركز التنوع للدراسات ، ص ص 42– 43، متحصل عليه بتاريخ 2014/06/12 من موقع :

www.tanaowa.com/wp-content/uploads/2013/02/التنوع-العرقي..PDF

[8] - Azly Rahman, Dark Spring: Essays on The Ideological Roots Of Malaysia's GE-13.Selangor: Strategic Information and Research Development Centre(SIRD), 2013, p20.

بين اليابان والصين أثناء هذه الحرب في تعميق الكراهية المتبادلة، بسبب مناهضة الأقلية الصينية للاستعمار الياباني لشبه جزيرة المالايو، بينما اتخذ المالاي موقفا محايدا منه، وهذا ما جعل اليابانيون يوفرون فرصا اقتصادية وتعليمية أفضل للمالاي لم يوفروها للصينيين.

وقد تراجعت حدة الخلافات الإثنية نسبيا أثناء تعاون الإثنيات الثلاثة للمطالبة بالاستقلال عن بريطانيا، حيث تم تأسيس التحالف الوطني لنيل الاستقلال عام 1952 م، مكونا من حزب الآمنو UMNO ( ) ، منظمة تحالف اتحاد المالايا، وهو الحزب الأكبر في البلاد، بالإضافة إلى الجمعية الصينية الماليزية (MCA)و حزب المؤتمر الماليزي الهندي (DIP)، وقد كان التحالف الوطني هو المنظمة التي قادت البلاد إلى الاستقلال سنة 1957 بزعامة " تنكو عبد الرحمن" الذي استطاع أن يجمع هذه الشعوب الثلاثة في جبهة واحدة كصيغة واقعية لحفظ التوازن السياسي في البلاد.[9]

2- الأسباب السياسية:

كان للصعود المتنامي للجالية الصينية وبدرجة أقل الهندية في كافة مجالات الحياة الاقتصادية و التعليم والشغل، في مقابل فقر المالاي وعدم قدرتهم في الحصول على فرص توظيف مساوية لغيرهم الدور الكبير في شعورهم بالإحباط وعدم الرضا عن السياسات الحكومية ، حيث زادت ضغوطات الجماعات الصينية عام 1967م لأجل إقامة جامعة صينية تدرس موادها باللغة الصينية، في المقابل طالبت جماعات عديدة من المالاي بتنفيذ مواد الدستور الداعمة لتطبيق استخدام لغة المالاي كلغة رسمية للبلاد.

وفي ظل هذه الأجواء أجريت الانتخابات العامة في البلاد في 10 ماي 1969م حيث فازت المعارضة الصينية بالأساس بمقاعد أكثر من المتوقع , بالإضافة إلى حصولها على الأغلبية في أربع برلمانات إقليمية ، الأمر الذي ولد لدى الأغلبية المالاوية شعور بإمكانية التهميش في العملية السياسية فضلا عن التهميش الاقتصادي. فاندلعت مظاهرات و أعمال عنف بين الطرفين انتشرت في كافة أنحاء البلاد. [10]

3- الأسباب الاقتصادية:

اعترض المالاي على سيطرة الصينيين على أكثر من ثلثي الاقتصاد في حين لا يحوزون هم إلا على 2,4 % فقط من الثروة، وقد تجلت مظاهر غياب التوازن الإجتماعي بين الأعراق في :

- انخفاض مستوى معيشة المالاي)سكان البلاد الأصليين(وعدم وجود فرص لشغل مراكز هامة مقارنة بغيرهم.

---

[9]- إسراء كاظم الحسيني، " تعدد القوميات في ماليزيا ودورها في تطور نظامها السياسي واستقراره". مجلة كلية التربية – واسط كوت – العراق: السنة 7، العدد 13، افريل 2013 ، ص 17.

[10] – كمال المنوفي ، جابر سعيد عوض ، مرجع سابق ، ص8.

– تركز المالاي في الولايات والمناطق الريفية الفقيرة.

– عمل المالاي في قطاع الزراعة والمهن البدائية ذات المردود القليل.

– يحتل المالاي الوظائف الأدنى في مختلف الصناعات والمشاريع .

– محدودية نصيب المالاي في رأس المال العام) الصناعي والتجاري) .

– قلة القدرة الانتاجية للمالاي في كثير من الأنشطة مقارنة بغيرهم من العرقيات.[11]

4- الأسباب القيمية:

لعبت الاختلافات القيمية بين الإثنيات الماليزية دورا محوريا في بروز الخلافات الإثنية وأهمها :

– اِختلاف اللغة والدين والعادات والتقاليد والطقوس بين مختلف الإثنيات المكونة لماليزيا وعدم اتخاذ الدولة أي محاولة للتقريب بين مكوناتها قبل أحداث 1969م، الأمر الذي جعل منه عاملاً مهددًا للاستقرار والتواصل المجتمعي .

– توسع هوة الاِنفصال الاِجتماعي والثقافي بين الأعراق المختلفة، إذ عمل الاستعمار البريطاني على فصل النظام التعليمي للسكان الأصليين المالاي الذي يستخدم اللغة المالاوية عن النظامين التعليميين الصيني والهندي.

– التغير القيمي الذي طرأ على تفكير المالاى الذي يتعارض مع الفكرة الشائعة لدى السياسيين الماليزيين، برغبة المالاي في العمل لدى الحكومة فقط مع ترك قطاع الأعمال وتكوين الثروات للصينيين، حيث بدأ يتولد الإحساس لديهم بتخلف أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية مقارنة بغيرهم , مما جعلهم يشعرون بالإحباط، حيث أوضح مهاتير محمد في كتابه "معضلة المالاي" أن اضطرابات 1969 حدثت بسبب عدم إدارك حكومة تنكو عبد الرحمن للتغير القيمي الذي حدث في إذهان المالاي .

وقد أرجع مهاتير محمد بعض أسباب تخلف المالاي إلى خصوبة ووفرة الأراضي الزراعية مما جعلهم متمسكين بها على أساس أنهم أصحابها ولا يريدون المغامرة مثل الصينيين و الهنود، وهذا ما أدى إلى غلبة الطابع الريفي عليهم، فضلا عن القيم المتوارثة عن هذه البيئة الريفية التي أدت إلى وجود فكرة محدودة لديهم عن الثروة والإستثمار بخلاف الصينيين والهنود .[12]

[11]– نفس المرجع السابق ، ص 43.

[12] – جابر سعيد عوض، محاضير محمد وقضية التعددية العرقية في المجتمع الماليزي، في الفكر السياسي لمحاضير محمد . القاهرة : جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية ، 2006 ، ص 182 .

الإضطرابات العرقية لسنة 1969:

بعد عشـر سنـوات من حصول ماليزيا على اِستقلالـــها تبين أن هنالك اِختلال واضـــح في مبدأ التعايش الذي اِتفقت عليه الإثنيات الرئيسية في ماليزيا ، حيث شهدت ماليزيا في سنة 1969 اِضطرابات عرقية بين السكان الأصليين والإثنية الصينية الوافدة، بسبب العوامل سالفة الذكر ، من خلال بروز تعبير الإثنية الصينية بالابتهاج بفوز ممثليها من خارج جبهة الاتحاد الحاكمة بمقاعد إضافية لم تكن متوقعة، والذي دل على رفضها لسيطرة المالاي على المناحي السياسية للبلاد، وفي المقابل كان الرد العنيف للمالاي على هذا الابتهاج وهذه الاستفزازات من قبل الصينييـــن، تعبيــــرا عن رفضهم للوضعية المزرية والتهميش الذي كانوا عليه، وهذا ما ولد حالة من الاحتقان العام سبقــت الأجــواء التي أجريت فيــها الانتخــابات العامــة في البــلاد في 10 ماي 1969م التي أسفرت عن نتيجـة غير متوقعة تمثلـت في خســارة حــزب الاتحاد الحاكم لـ 22 مقعدا في البرلمان الفيدرالي، وفي المقابل ارتفعت مقاعد المعارضة إلى27 مقعدا، كان نصيب الحزب الإسلامي الملاوي منها 12 مقعدا، وحزب الحركة الشعبية ذو الميـــول الصينيـــة 8 مقاعد وحصل حزب الشعب القومي على 4 مقاعد، وبالمقارنة مع نتيجة الانتخابات الأولى التي جرت في عام 1964م والتي كانت تمثل تفوقاً ساحقا لجبهة الاتحاد الحاكم التي تحصل فيها التحالف الحاكم على 89 مقعدا من 104 مقعد، وحصل حزب العمل الديمقراطي على مقعد واحد وحزب الشعب القومي على مقعدين والجبهة الاشتراكية على مقعدين.

وبعد إعلان هذه النتائج تجمع أنصار حزب العمل والحركة الشعبية في مظاهرات ابتهاج وانطلقت هتافات الصينيين تستفز الملاويين الذين خرجوا في مظاهرات مضادة، فإندلعت أعمال عنف عرقية إنتشرت في كافة أنحاء البلاد، وأدت إلى مقتـل 143 من الصينيين و 25 من المالاي، و آلاف الجرحى من الطرفين و إتلاف المئات من أملاك الصينيين ، وقد استمرت ارتدادات هذه الأحداث إلى غاية سنة 1970، حيث تجددت المواجهات في العاصمة كوالا لمبور تعبيرا عن رفض الهيمنة الصينية على الاقتصاد .[13]

المحور الثالث : دور النخب الماليزية في إدارة الحراك الاثني

على أثر هذه الاضطرابات قامت الحكومة الماليزية بإعلان حالة الطوارئ و فرض الأحكام العرفية، وقدم رئيس الوزراء تنكو عبد الرحمـن أبو الاستقـــلال الوطني إستقالتـــه، وخلفـه "تون عبد الرزاق" ، وسرعان ما تمت السيطرة على الأمور، ولكن استرجــاع القانون والنظــام لم يكن كافيــا، اذ لا بد من اتخـــاذ إجراءات لمنع تكرار مثـل هذه

---

13 – سعد علي حسين التميمي ، ص8. تجربة التنمية الماليزية دراسة في الأبعاد السياسية والأقتصادية والاجتماعية متحصل عليه بتاريخ 2015/01/15 من موقع: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=50942

الإضطرابات العرقية وتم تكوين مجلس العمليات الوطنيةNOC بمشاركة سياسيين من أحزاب الإئتلاف لتحديد أسباب الشغب و إيجاد الحلول لإنهاء الإضطرابات العرقية .

وبدأت التحركات الرئيسية " لتون عبد الرازق "كمدير لمجلس العمليات الوطني National Operation The Council (NOC)، بالعودة إلى العقد الدستوري لدعم وتنفيذ الأولوية السياسية للمالاي بشكل أكثر صرامة، إلى جانب إقرار سياسة "التمييز الايجابي" لصالحهم من أجل إلحاقهم بمستوى الإثنيات الأخرى، من أجل المحافظة على الإندماج والتكامل الاجتماعي. وبهذه الطريقة فقد هدأت القوى القومية المالاوية. وإلى جانب ذلك تم أقرار حقوق غير المالاى في المواطنة وضمان مصالحهم الاقتصادية، حيث حذر تون عبد الرازق من "التجاوزات غير الديمقراطية" التي سادت نظام تونكو عبد الرحمن وأعلن بعدم السماح بتحدي العقد الدستوري بين الاثنيات .

ومنه فقد كان للإجراءات التي أتخذت عقب هذه الأحداث الدور الكبير لإعادة دعم العقد الاجتماعي وتطويره بين مختلف المكونات الإثنية . أين ساهم الإدراك الواعي لقادة الجماعات الأثنية وإقرارهم بحتمية التعايش المشترك وبوجود اختلالات حقيقية في مستويات الدخل والتعليم بين فئات المجتمع على نزع فتائل الإنفجار وعلاج الإختلالات بشكل هادئ وواقعي وتدريجي وكانت الفكرة مبنية على أساس زيادة أنصبه جميع الفئات ولو بدرجات متفاوتة وحل مشكلة المحرومين من خلال عملية الزيادة والتوسع في الاقتصاد على أساس " تكبير الكعكة "، وليس على أساس التنازع عليها .[14]

وقد جاء تبني "السياسة الإقتصادية الجديدة"، New Economic Policy التي أخذت شكل خطة زمنية، حددت بعشرين عام (1970- 1990) كآلية لمعالجة الإختلالات الموجودة، وكان هدفها الرئيسي تحقيق تقدم إقتصادي للجميع، تعزيز الوحدة الوطنية والتكامل، وتحسين الوضع الاقتصادي المتردي للمالاي والتغلب على الفقر.

وتنفيذا لهذه السياسة عمل تون عبد الرزاق على إعادة تشكيل التركيبة السياسية الماليزية حيث وسع التحالف الحاكم الذي كان يظم ثلاثة أحزاب إلى 14 حزب سياسي ، ليصبح تحت مسمى "الجبهة الوطنية " Barisan National"، تمثل مختلف الاتجاهات السياسية والإثنية في البلاد، لتشكل قاعدة حكم إئتلافي أكثر صلابة واستقرارا، ثم سعى للتوفيق بين الهيئات السياسية والطوائف المتصارعة ورسم الخطوط العريضة لسياسة اقتصاديه

[14]- هاجر ذياب ، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف ، متحصل عليه بتاريخ 2015/02/02 من موقع :
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=951649&eid=1226.

تؤمن خلق فرص العمل وتعزز مجالات التنمية في ظل الوحدة الوطنية ، وانتقل من السياسة المؤيدة للغرب في عهد تنكو عبد الرحمن إلى سياسة مؤيدة للشيوعية من أجل احتواء الصراعات حول قيادة حزب الآمنو الذي يرأسه، إلى جانب التودد إلى الصين من أجل ثنيها عن التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد. [15]

– مهاتير محمد و سياسة التنمية القوميةNATIINAL DEVELOPMENT POLICy ((رؤية 2020)

مهاتير محمد : رئيس الوزراء الرابع لماليزيا في الفترة من 1981 إلى 2003 ، ولد في 20 يونيو1925 ، في ولاية قدح من أب من اصول هندية وأم مالاوية ، امتد نشاط مهاتير السياسي لما يقارب من 40 عاما منذ انتخابه عضوا في البرلمان الإتحادي عام 1964 حتى استقالته من منصبه في عام 2003 ، وكان لمهاتير محمد دور رئيسي في تقدم ماليزيا بشكل كبير ، إذ تحولت من دولة زراعية تعتمد على إنتاج وتصدير المواد الأولية إلى دولة صناعية متقدمة يساهم قطاعي الصناعة والخدمات فيها بنحو 90 % من الناتج المحلي الاجمالي ، وتبلغ نسبة صادرات السلع المصنعة 85 % من اجمالي الصادرات ، وتنتج حوالي 80 % من السيارات التي تسير في الشوارع الماليزية وقد وضع برنامج للتنمية حتى اسم سياسة التنمية القومية حيث بدأت هذه السياسة سنة 1990 وسطر برنامجا لتحقيقها يمتد إلى غاية 2020 م، وتهدف هذه السياسة إلى المحافظة على توازن الحالة الاقتصادية الجديدة للمجتمع، والانتقال بماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول 2020.

– المحور الرابع : استراتيجية ماليزيا لادارة التنوع الاثنى ومدى انعكاس ذلك على نجاح بناء الدولة

اعتمدت ماليزيا لادارة التنوع الاثني فيها على توليفة فريدة من آليات الاستيعاب الاثني والآليات المؤسساتية والقسرية و السياسات العامة

اولا – تطبيق الآليات المؤسساتية (تقاسم السلطة): لقد عملت الدولة الماليزية لإدارة التعدد الإثني على اتباع بعض أسس النموذج التوافقي والتكاملي لتقاسم السلطة، إلى جانب اعتمادها على نظام انتخابي يدعم حكم الأغلبية.

1- تطبيق آلية اللامركزية السياسية (الفيدرالية)

ترجع المراحل الأولى لتطبيق آلية الفيدرالية في ماليزيا إلى إتفاقية " إتحاد الملايو " لسنة 1947م التي وضعت كأساس للنظام الفيدرالي، حيث تم على إثرها تكوين الحكومة الفيدرالية وتأسيس مجلس الحكام مع رئيس منتخب ولكل ولاية مجلس تنفيذي خاص بها .

[15] – محسن صالح ، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف ، متحصل عليه بتاريخ 2015/01/29 م ، من موقع:

http://studies.aljazeera.net/issues/2012/06/201262111235327448.htm .

ومن أجل إكمال إجراءات الاستقلال قامت بريطانيا بتشكيل لجنة) ريد (سنة 1957 م التي أقرت بوجود الأعراق بالمواطنة مع الإحتفاظ بالموقع المتميز للماليزيين (المالاي) .[16] وقد نص الدستور على إقامة دولة فيدرالية وبرلمان مكون من مجلسين أحدهما بالانتخاب والآخر بالتعيين، كما نص على منح الجنسية لغير المالاويين (الصينيين والهنود وغيرهم)

- مظاهر تطبيق آلية الفيدرالية في ماليزيا

يلاحظ أن تطبيق آلية الفيدرالية في ماليزيا كان على أساس مظهرين

- **المظهر الاول :**

طبقت نوعا من الاستقلال القطاعي (الفيدرالية الاثنية) الذي يسمح بإدارة ذاتية في الشؤون المحلية و الثقافية و الاجتماعية والاقتصادية في أقاليمها الشرقية، بمنحها ولايتي "صباح" و "سارواك" سلطات أوسع بكثير من الولايات الأخرى في مجالات الضرائب والرسوم الجمركية ، وهجرة المواطنين ، التجارة ، النقل والمواصلات ، وصيد السمك وغير ذلك حيث يستلزم على سكان الجزء الغربي من ماليزيا تقديم جوازات سفرهم كلما دخلوا إلى الجزء الشرقي منها.. [17]

- **المظهر الثاني:**

تطبيق الفيدرالية غير الإثنية في الاقاليم الغربية مع نوع من المركزية الادارية ، بسبب التنوع و التداخل الكبير بين الإثنيات ، وهذا ما جعل من النموذج الماليزي يطلق عليه اسم فيدرالية الدولة المركزية

ومع ذلك عملت الدولة على اعطاء الاستقلالية للإثنيات في الشؤون الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، فلكل إثنية مؤسساتها الخاصة جنبا إلى جنب مع المؤسسات المشتركة بين الإثنيات مع شرط الإحترام المتبادل بينها. [18] إلى جانب ذلك فهي تمنح بعض الصلاحيات للولايات لإقامة علاقات اقتصادية خارجية بما يخدم مصالحها، حيث بنت ولاية بينانغ Penang قدرات صناعية هامة في مجال الصناعة الكهربائية، أين يقوم وفد شبه حكومي من الولاية بزيارات دولية لجذب المستثمرين الذين يتحصلون على تحفيزات ضريبية واستقدام عمال أجانب .[19]

[16] – كمال المنوفي، جابر سعيد عوض وهدى ميتكس، مرجع سابق ، ص 283.

[17] – علي قوق ، "إدارة الأقاليم والتجارب المستفادة عربيا –حالة ماليزيا" . رسالة ماجستير .(جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة: قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2010) ، ص86.

[18] – الخيارات الفيدرالية وغيرها من الوسائل للتوفيق بين المجموعات المتنوعة، متحصل عليه بتاريخ 2014/11/12 م من موقع :
http://www.forumfed.org/pubs/FederalOptionsandOtherMeansofAccommodatingDiversity-Arabic-Arabe.pdf.

[19] – علي قوق، مرجع سابق، ص 87.

2-تطبيق آلية الإئتلاف الكبير :

ترجع مراحل تطبيق آلية الإئتلاف الكبيـــر في ماليزيـــا إلى مرحلـــة ما قبل الاستقـلال أين اتحدت مختلف النخب المكونة للإثنيات الرئيسية في ماليزيا من أجل تحقيق الاستقـلال عن الاستعمار البريطاني، حيث تم تأسيس التحالف الوطني عام 1952 مكونا من حزب الآمنو منظمة تحالف اتحاد المالايا وهو الحزب الأكبر في البلاد ، بالإضافة إلى الجمعية الصينية الماليزية و حزب المؤتمر الهندي، وقد قاد حزب التحالف الوطني البلاد إلى الاستقلال عام 1957 بزعامة تنكو عبد الرحمن الذي استطاع أن يجمع هذه الشعوب الثلاثة في جبهة واحدة كصيغة واقعية لحفظ التوازن السياسي في البلاد . وقد عرف التحالف بعد أحداث 1969م توسعا ليضم 14 حزب سياسي ليصبح تحت مسمى "الجبهة الوطنية Barisan National، لتضم مختلف الاتجاهـات السياسيـة والإثنية في البلاد ، وتشكل قاعدة حكم إئتلافي أكثر صلابة واستقرارا [20]

3- تطبيق آلية نظام انتخاب تعددي قائم على الفائز الأول:

على خلاف المقاربة التوافقية التي ترتكز على تطبيق أنظمة انتخابية ذات التمثيل النسبي والتي تعتبر من الناحية النظرية على الأقل الأكثر ملائمة لإعطاء فرصة التمثيل الحقيقي للجماعات الصغيرة في مؤسسات الدولة، ولكنها من جهة أخرى قد تتسبب في عدم استقرار النظام السياسي من خلال الابتـــزاز السيـــاسي الذي يصدر من الأحزاب الصغـرى عند توظيفها لآليات الفيتو المتبادل، ومن هذا المنظور فقد أدركت النخب السياسية الماليزية الواعية بوحدة المصير المشترك، بأن تطبيق نظام انتخابي قائم على الفائز الأول من السبل الفعّالة لبقاء التحالف بين المكونات الرئيسية في الدولة ويعد نظام الفائز الأول أبسط أنظمة التعددية/الأغلبية، وهو نظـام يتمحـور حول المرشحين الأفـراد إذ يقوم الناخب باختيار واحد فقط من مجموع المرشحين المدرجين على ورقة الاقتراع والمرشح الفائز هو الحاصل على أعلى عدد من أصوات الناخبين .[21]

ثانيا - تطبيق آلية الإستيعاب

حاولت الدولة الماليزية كغيرها من الدول حديثة العهد بالاستقلال تطبيق آليـة الاستيعاب في مختلف النواحي الثقافية والمادية والمؤسساتية ، حيث كان الهدف منها الحد من حدة الاختلافات بين الجماعات الإثنية، ومحاولة تكوين هوية وطنية على المدى المتوسط والبعيد

[20] – Zakaria Haji Ahmad, Trends in Malaysia: Election Assessment, Singapore, Institute of South East AsianStudies, 2000, p.8.

[21]– محسن صالح، مرجع سابق، ص 9.

1- الإستيعاب الثقافي تم بعدة اوجه منها:

أ- الإستيعاب من خلال البرامج التعليمية

بدأت الدولة بعد الاستقلال في وضع سياسة تعليمية تهدف إلى إتاحة فرص التعليم لجميع أبناء الشعب. وكانت توصيات تقرير رزاق*[22])) أساس تطوير التعليم بعد الاستقلال. حيث نص هذا التقرير على مايلي :

1- أن نظام التعليم في المالاي يقوم على أسس استعمارية .

2- أن المدارس الوطنية في تأخر شديد وأنها تحتاج إلى إصلاح للوفاء برسالتها.

3- أن الكتب المدرسية وخاصة العلمية منها قلّما تؤلف باللغة الوطنية.

4- أن البلاد تحتاج إلى إرسال بعثات علمية للخارج حتى تواكب الدول المتقدمة.

وعلى هذا الأساس وبعد الاستقلال عملت الدولة على اعتبار لغة المالاي هي اللغة الرسمية للبلاد، وتدرس كلغة أولى في جميع المدارس العمومية، ومن ثم تبنى إجراءات وسياسات لتعزيز وضع" البهاس ملايو" كأساس للوحدة القومية، واللغة الإنجليزية هي اللغة الثانية باعتبارها هي اللغة السائدة في الإدارة والمصالح الحكومية وبضغوط من الإثنية الصينية اعتبرت الدولة لغة الجماعات الإثنية الرئيسية (الصينية والهندية) كلغات وطنية ثالثة تدرس في المناهج التعليمية لهذه الجماعات. [23]

ب- الاستيعاب من خلال تفعيل الإحتفالات والطقوس المشتركة بين الإثنيات :

سعت الدولة الماليزية إلى تفعيل التنمية الثقافية عن طريق الإستيعاب والتوليف الثقافي وذلك من أجل الحد من حدة الاستقطاب الإثني داخل المجتمع، فالثقافة والقيم التقليدية تمارس من طرف مختلف الإثنيات بكل حرية، ودون إزعاج أو إحتجاج من أحد، بما يوحي بوجود دولة متنوعة الثقافات تتقبل الآخر المختلف. [24]

وعملت الدولة الماليزية على إشاعة ثقافة التعايش بين الإثنيات عن طريق خلق مهرجانات إِحتفالية مشتركة بين مختلف الإثنيات، حيث يكون الهدف الرئيسي منها هو الإستيعاب التدريجي لهذه المجموعات في ثقافة وطنية موحدة تمثل مختلف الاتجاهات ومن هذه الاحتفالات الجماعية [25] ."kongsi raya"

[22])– تقرير رزاق : هو التقرير الذي صدر في عام 1956 م، عن اللجنة التي كونها تنكو عبد الرحمن رئيس جبهة الإتحاد بعد فوزها بانتخابات سنة 1955 م ، والتي مهدت لاستقلال ماليزيا ، حيث كلفت اللجنة ببحث أوضاع التعليم واقتراح أسس تطويره .

المصدر :مرضي الزهراني التعليم في ماليزيا، متحصل عليه بتاريخ،2015/01/29من موقع:
http://uqu.edu.sa/page/ar/112902

[23]– فهمي محمد سيف الدين، المنهج في التربية المقارنة. القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ص134.

[24] – تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة 15 (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الانسان ماليزيا متحصل عليه بتاريخ 2015/02/02 من موقع :
http://lib.ohchr.org/HRBodies/UPR/Documents/Session4/MY/A_HRC_WG6_4_MYS_1_A.PDF.

[25] – Government to continue celebrating "kongsi raya": Obtained it on 13/02/2015 from a site :
http://kudaranggi.blogspot.com/2006/06/government-to-continue-celebrating.html

ج- تطبيق آلية الإستيعاب المؤسسي:

ارتكزت آلية الاستيعاب المؤسسي على إنشاء مؤسسات اجتماعية وسياسية يشارك فيها جميع الأفراد من مختلف الجماعات على أسس غير إثنية، وكان هدف الدولة اكتساب هوية مدنية جديدة،. حيث توسع التحالف الوطني ليضم أكثر من 14 حزبا سياسيا تمثل مختلف الأعراق بعد أحداث 1969 م إلى جانب مختلف المؤسسات الثقافية و الاجتماعية ، وكانت أهداف هذا التحالف تتمثل في:

- إحترام سيادة ماليزيا والدفاع عنها.
- حماية وتعضيد دستور ماليزيا.
- حماية وتعضيد النظام الديمقراطي على أساس التعدد الإثني .
- الإلتزام بحقوق الإنسان والاعتراف بحقوق ومصالح كل المكونات المجتمعية .
- تعزيز التجانس بين الأعراق لضمان التعايش السلمي وتكوين أمة قوية ومتحدة .
- الأخذ بعين الاعتبار المشاكل التي تؤثر على المجتمع الماليزي بكافة أعراقه .
- تعزيز التنمية الاقتصادية للبلاد .
- احترام لغات كل الأعراق المكونة للمجتمع الماليزي .[26]

وقد تدعمت هذه الآلية في 16 سبتمبر عام 2010 ب برنامج ماليزيا1 (Malaysia1) وهو برنامج مستمر صممه رئيس الوزراء الماليزي نجيب تون رزاق والذي يرمز إلى ماليزيا واحدة بمختلف أعراقها يدعو من خلاله مجلس الوزراء والوكالات الحكومية وموظفي الخدمة المدنية إلى التقارب أكثر لتأكيد بقوة على الانسجام العرقي والوحدة الوطنية والحكم الفعّالي .[27]

ثالثا – تطبيق الآليات القسرية في ماليزيا

إن إدراك القادة الماليزيين لتعقد التركيبة الإثنية للمجتمع بعد الاستقلال إلى جانب التدخلات الخارجية، ساهم في تسريع وضع قوانين أمنية صارمة ضد الأفراد أو الجماعات التي تحاول تهديد الوحدة الوطنية ومكوناتها المجتمعية .

---

[26] – Boon Kheng Cheah, Malaysia, The Making of a Nation, Singapore, Institute of Southeast Asian Studies, 2002 pp.162-163.

[27] – Zaharom Nain , Rhetorir and Realities, Critical Reflections on Malaysian Politics, Culture , and Education Salangor : Strategic Information and Research Development Centre(SIRD),2013, pp 205-206.

- قانون الامن الداخلي : L'Internal Security Act (ISA)

أصدرت الحكومة الماليزية قانون الأمن الداخلي (ISA) في سنة 1960م ، ، في إطار تفويض السلطة الممنوحة لـها من قبل المـادة 149 من الدستور الماليزي.[28] ويجيز هذا القانون الاحتجاز دون محاكمة أو تهم جنائية ، حيث يسمح لأي ضابط شرطة باعتقال الأفراد الذين يعتقد أنهم تصرفوا، أو على وشك التصرف بطريقـة من شأنـها أن تهدد الأمن الوطني وتكون مدة الاحتجاز الأولى 60 يوما، وقد تصل إلى سنتين قابلة للتجديد إلى أجل غير مسمى دون توجيه اتهام ودون محاكمة . وقد تم إلقاء القبض على آلاف الأشخاص منذ سنة 1960م، منهم نقابيين وقادة الطلبة والناشطين السياسيين والحقوقيين والأكاديميين . وقد تعرضت ماليزيا بسبب هذا القانون إلى الكثير من النقد داخليا وخارجيا، ففي تقرير صدر عن منظمة مراقبة حقوق الإنسان في سبتمبر 2005 م، صرحت المنظمة " أن المعتقلين بموجب هذا القانون يعاملون معاملة المجرمين دون إدانة أو حتى توجيه إتهام لهم, ويحرمون من حق المثول أمام المحاكم لإثبات براءتهم .[29] و بسبب تزايد الانتقادات الموجهة للحكومة في مجال حقوق الانسان، تم إلغاء هذا القانون في 15 سبتمبر 2011 ، لأنها ضرورة لتحقيق الديمقراطية وتعزيز الحريات المدنية والحفاظ على التناغم العرقي، وتم تعويضه بقانون التدابير الخاصة الأقل صرامة منه .[30]

- قانون التدابير الخاصة بالجرائم الجنائية (SOSMA)

حل قانون التدابير الخاصة بالجرائم الجنائية محل قانون الأمن الداخلي في جـوان 2012 ويمنح هذا القانون الشرطة الحق في احتجاز المشتبه بهم لمدة تصل إلى 48 ساعة، إذا رأت أنهم ضالعون في ارتكاب جرائم أمنية، كما يبيح احتجاز الأشخاص لمدة تصل إلى 28 يوما دون إسناد التهم إليهم أو إحالتهم إلى المحكمة. ويخول قانون التدابير الخاصة السلطات صلاحية التنصت على الاتصالات دون استصدار موافقة مسبقـة من المحكمـة، وذلك على أساس مجـرد الاعتقاد في أن الأشخاص المعنيين قد يكونون ضالعين في جرائم ذات صبغة أمنية.[31]

---

28 - THE Internal Security Act (ISA) of Malaysia ، pp 2-3 ، Obtained it on 12/02/2015 ، from a site : http://www.refworld.org/pdfid/3f1438bc4.pdf.

29 - Malaysia ISA Detainees Beaten and Humiliated،. Human Rights Watch. Citied ، Obtained it on 12/02/2015 from a site : http://hrw.org/english/docs/2005/09/28/malays11788.htm .

30 - Malaysian Premier Proposes Replacing Laws on Detention : Obtained it on 12/04/2014 ، from a site : http://www.nytimes.com/2011/09/17/world/asia/malaysian-prime-minister-says-he-will-abolish-2-security-laws.html .

31 - laws of Malaysia) Act 740، Special Measures) ، Obtained it on 12/04/2014 ، from a site : http://www.federalgazette.agc.gov.my/outputaktap/20120622_747_BI_Act%20747%20BI.pdf

- قانون مكافحة التحريض

يرجع قانون مكافحة التحريض إلى سنة 1948 في فترة الاستعمار البريطاني، وكان يهدف للسيطرة على الخلافات العرقية، حيث يجــرم القانــون كل خطــاب يحرض على الكراهيــة أو الازدراء أو السخط من الحكومة، والحديث الذي يمكن أن يسبب توترا عنصريا ويهدد التماسك الإثني، ويعاقب القانون الشخص المــدان بالتحريض بالسجــن 3 سنوات أو بغرامــة مالية تقدر بـ 5 آلاف رينغيت (1515 دولارا) أو الإثنين معا.[32] وقد تعهد رئيس الوزراء الماليزي نجيــب عبد الــرزاق بإلغاء هذا القانــون سنة 2012 في إطار إصلاحات تهدف إلى تعزيز الانفتاح الديمقراطي، لكنه تراجع عن ذلك بسبب تزايد الدعوات المطالبة بانفصال ولايتي صباح و ســارواك، إلى جانب تزايد نفوذ التيار الإسلامي الذي يضغط من أجل إلغاء علمانية الدولة وتطبيــق قوانيــن الشريعــة الإسلاميــة, الأمــر الذي تعتبره الحكومة تهديدا لتماسك المجتمــع المتعدد الإثنيات. [33]

-4السياسات الاقتصادية العامة ودورها في تحقيق التعايش الإثني في ماليزيا

إن نجاح بناء الدولة مرهون بالاستجابــة الفعليــة للمطــالب والمعضلات التي تواجهها مما يتطلب صياغة سياسات عامة رشيدة فعّالة وشاملة، تتيح الحصول على الموارد اللازمة لتلبية هذه المطالب وقد اعتمدت ماليزيا على مجموعة من السياسات منها :

- السياسة الاقتصادية الجديدة(NEW ECONOMIC POLICY (NEP :

تضمنت السياسة الاقتصادية الجديدة مسارا للتنمية وسياسات للتوزيع وإعادة التوزيع للعشرين سنة المقبلة (1970 – 1990) ، بهدف تعزيز الوحدة الوطنية والتكامل، عن طريق إعادة تشكيل الاقتصاد بما يتناسب مع تحقيق النمو والتوزيع العادل للثروة Growth and Equitable Distribution وخلق فرص العمل والاقتصاد بما هو أقرب للتساوي، مع مراعاة أفضلية المالاي في هذه الفرص بما أنهم الأضعف اقتصاديا و الأكثر فقرا وحرمانا، حيث طبقت سياسة "التمييز الايجابي" لصالحهم ، وفي نفس الوقت حافظت هذه السياسة على حقوق الإثنيات الأخرى . [34]

[32] – the Malaysian Sedition Act ، 1948 by ARTICLE 19، ،London : Global Campaign for Free Expression ، July 2003 ، p 11. ، Obtained it on 14/02/2015 ، from a site:
http://www.article19.org/data/files/pdfs/analysis/malaysia-sedit.03.pdf.

[33] – Jungers Jonathan, " Malaisie: Analyse sécuritaire d'un tigre asiatique" . Note d'Analyse, n° 19, mai 2012, p15.

[34] – وفاء لطفي ، السياسات التنموية في ماليزيا ، متحصل عليه بتاريخ 2015/2/22م من موقع :
http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/d-01072012.pdf.

وكان جوهر فكرة هذه السياسة هو دعم التعايش السلمي بين الإثنيات، عن طريق حفظ حقوق الجميع وعلاج الإختلالات ومشكلة المحرومين، مع إتاحة فرص المشاركة في المسؤولية وفي برنامج التنمية وزيادة أنصبة جميع الفئات ولو بدرجات متفاوتة، من خلال عملية التوسع في التنمية وليس من خلال مصادرة حقوق الآخرين أو التضييق عليهم، وهذا على أساس " تكبير الكعكة " وليس على أساس التنازع عليها، انطلاقا من مبدأ الكل يربح win-win Game وترك اللعبة التي تقتضي رابح وخاسر [35]. win-lose Game

و قد تميزت هذه السياسة في مرحلتها الأولى 1970-1980 بدور أساسي للحكومة في توفير التمويل و البنية التحتية والتنظيمية لمختلف الهياكل الانتاجية و الخدماتية, كالتعليم والصحة والحماية الاجتماعية و تقديم مساعدات للفقراء وغيرهم من الجماعات المحرومة عن طريق منظمات المجتمع المدني، مع زايدة نسبة المدارس العامة والخاصة والمستشفيات إضافة الى تركيز الاهتمام بالمناطق الريفية، لأن أغلب ساكنيها من المالاي المحرومين وقد ظهر ذلك في جهود بناء و تحسين الطرق، والجسور، و مكاتب البريد، و توفير الكهرباء و المياه وخدمات الهاتف . [36]

أما المرحلة الثانية منها 1980 – 1990، فكان التركيز فيها على تشجيع استثمارات القطاع الخاص في الاقتصاد، حيث تم الاعتماد على برامج إعادة الهيكلة و الخصخصة كوسائل لتقليل العبء المالي على القطاع العام، ومع تقدم عمليات إعادة الهيكلة أدركت الحكومة الحاجة إلى زيادة الضرائب و الدين العام لكي تحافظ على مستوى الخدمات الأساسية لمختلف المناطق, ولكن الأزمة الاقتصادية التي ضربت المنطقة في سنة 1997 أثرت كثيرا على مستوى الاقتصاد مما إنعكس على الوضع الاجتماعي العام للبلاد، وأدى إلى سياسة التقشف والمواجهة الذاتية لهذه الأزمة، وقد استطاعت ماليزيا أن تتجاوز هذه الأزمة بفضل حنكة وخبرة رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد , وتظامن ووطنية الشعب الماليزي الذي قدم مدخراته لدعم الاقتصاد والبنوك المنهارة .[37]

– سياسة التنمية القومية NATIINAL DEVELOPMENT POLICy (NDP)(رؤية 2020)

بدأت هذه السياسة سنة 1990 في عهد رئيس الوزراء الماليزي البارز "مهاتير محمد" الذي سطر برنامجا لتحقيقها يمتد إلى غاية 2020 م، وتهدف هذه السياسة إلى المحافظة على توازن الحالة الاقتصادية الجديدة

[35] – بوريب خديجة ، النموذج التنموي الماليزي: المنطلقات،الواقع و التحديات المستقبلية ، متحصل عليه بتاريخ 2015/2/05م من موقع : http://draligalapy.blogspot.com/2008/09/2008.html.

[36]– علي عبد الرازق جلبي ، التجربة الماليزية في التنمية الإنسانية؛ أضواء و دروس ، متحصل عليه بتاريخ 2015/03/28 من موقع : *draligalapy.blogspot.com/2008/09/2008.html*

[37] – مهاتير محمد ، "ماليزيا والازمة المالية الاسيوية " .اوراق اسيوية ، بيروت : العدد 33، جوان 2000، ص 21.

للمجتمع، والانتقال بماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول 2020، وترتكز الرؤية المهاتيرية (رؤية 2020 *[38]*))على أربعة عناصر :

1- تنمية القومية الماليزية، عن طريق تقوية الشعور بالمواطنة لدى جميع الأعراق في المجتمع الماليزي، من أجل دعم وحدة العيش المشترك.

2- تقديم نموذج للتنمية الرأسمالية يرتكز على تكثيف التصنيع وتطوير تكنولوجيا المعلومات عن طريق دعم المشاريع الخاصة، وجذب الاستثمار الخارجي والاتجاه شرقا من أجل الاستفادة من الخبرات اليابانيه والكورية نظر لتشابه القيم وتكوين جيل جديد من الكفاءات الاقتصادية المتطورة القادرة على مواكبة التطورات الصناعية الحديثة من خلال الالتزام بأخلاقيات قيمة العمل وأتباع السياسة المنهجية في التصنيع تأثرا بالتجربة اليابانية, فاليابانيون كما يقول محاضير محمد ليست لديهم المعرفة فقط وإنما يتمتعون بتقاليد عمل راقية, فهم جادون في عملهم ومنضبطون ويتقنون ما يعملونه، كما أنهم أوفياء للشركة التي يعملون لحسابها,. [39]

3- الإهتمام بتفعيل القيم الإسلامية الشاملة باعتبارها قوة دفع إضافية للتنمية، للوصول إلى تحقيق التعايش بين الإسلام والتكنولوجيا المعاصرة عن طريق تشجيع بناء مؤسسات اقتصادية وتعليمية إسلامية .

4- التركيز على الدور القوي للدولة في الاقتصاد والسياسة، فالخصخصة لا تعنى انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي العام ولكنها تعنى القدرة على المراقبة والتوجيه والتخطيط الرشيد.

وقد واصلت الدولة من خلال هذه الرؤية سياسة "التمييز الايجابي" في إعطاء الأفضلية في تملك المشاريع العامة لعناصر المالاي، لأن احصائيات الحكومة دلت بأن هذه السياسة مازالت لم تحقق أهدافها ، وادراكاً منها لأهمية التنمية البشرية ودورها في عملية التنمية الشاملة، أعطت الحكومة الماليزية اهتماما كبيرا للتعليم والتدريب، حيث تشكل ميزانية التعليم ما بين 20 – 25 % من الميزانية العامة للدولة. وتعد هذه الميزانية من أعلى معدلات الميزانيات التي تمنح للتعليم في العالم وهي تتقدم في هذا المجال على الولايات المتحدة ومعظم دول أوروبا الغربية ، حيث تظهر قراءة مقارنة، أن ما تنفقه ماليزيا على التعليم يبلغ عادة نحو ثلاثة أضعاف ما ينفق على الجيش والدفاع، وعلى سبيل المثال بلغت ميزانية التعليم لسنة 2007 نحو 34.33 مليار رنغت ماليزي (حوالي 10.1

-(([38] رؤية 2020 : هي خطة لثلاثين سنة ، لا تحدد فقط الهدف ولكن أيضا الإستراتيجيات والخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيق تحول ماليزيا إلى دولة متقدمة بطريقتها الخاصة ، قبل حلول عام 2020 ، أي أن تصبح بقدر ثراء وبقدر تصنيع الدول الصناعية المتقدمة، بدون خسارة أي من شخصيتها الأخلاقية والثقافية أو الدينية .
المصدر : وفاء لطفي ، السياسات التنموية في ماليزيا ، ص5، متحصل عليه بتاريخ 2015/03/01 م، من موقع :
- http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/d-01082012.pdf.

[39] – محمد صادق اسماعيل ، التجربة الماليزية : مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية .القاهرة: العربي للنشر والتوزيع ، 2014. , ص123.

مليارات دولار) ، فيما بلغ الإنفاق على الدفاع والجيش نحو 13.36 مليار رنغت (حوالي 3.93 مليارات دولار). [40]

الخاتمة

لقد كان لنجاح النظام السياسي الماليزي في إيجاد التوليفة المناسبة من الآليات والسياسات الملائمة لإدارة التعدد الاثني، الدور الكبير في استيعاب الاختلافات الدينية والعرقية والتعامل بواقعية مع الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع الماليزي , و قد تكونت هذه التوليفة أساساً من آلية الاستيعاب بمختلف أبعاده المؤسساتية والثقافية والمادية من أجل خلق هوية قومية جديدة تجمع مختلف الإثنيات الماليزية, وآليات تقاسم السلطة المتمثلة بشكل خاص في آلية الفيدرالية التي أعطت المناطق الشرقيــة من ماليزيا (ساروواك وصباح) نوعــاً من الاستقلال القطاعي في إدارة شؤونها المحلية والاقتصادية، وفي المقابل تم اعتمــاد نــوع من الفيدرالية المركزية في الأقاليم الغربية مع ضمان حرية ممارسة القيم الثقافية والدينية واللغوية لكل إثنية إلى جانب الإقتصار على بعض عناصر النمـوذج التوافقــي والتكاملي لتقاسم السلطة والمتمثـلة أساسا في تكـوين الإئتلاف الكبير مع تفادي نظام الفيتو المتبــادل ونظام الحصص السياسية وأنظمة الانتخاب ذات التمثيل النسبي, لأنها تساهم في هشاشة الاستقرار السياسي بسبب ابتزاز الأحزاب الصغرى وفي المقابل تطبيق آليــة انتخــاب ترتكــز على نظام الفائز الأول, إظافة إلى تفعيل بعض القوانين القسرية لظبط وتنظيم المجتمع، كقانون الأمن الداخلي وقانون منع التحريض.

ان الإدارة الايجابية للتعدد الإثني والتي ساهمت في تحقيق الاستقرار السيــاسي والتنميــة في ماليزيا، ترجع في جانب كبير منها إلى القدرات القيادية الكبيرة التي تميز بها القادة الماليزيين، الذين تمكنو من تحويل حالة التضاد والصراع إلى حالة إغناء وإثراء لكافة المكونات التي تحلت في نفس الوقت بالوعي والجنوح للسلم وحب الوطن، بفضل الخطاب النخبوي المتزن السائد في المجتمع، إظافة إلى ذلك ابتعاد المؤسسة العسكرية عن التأثير في الحياة السياسية .

لاشك أن النظام الماليزي لم يكن مثاليا في إدارة التعدد الإثني كما ينبغي، بسبب المآخذ التي يمكن أن تحسب عليه بسبب قوانين التمييز الإيجابي لصاح السكان الأصليين (المالاي) والتي يرفضها الصينيون والهنود بشدة ويعتبرون أنفسهم بسببها مواطنون من الدرجة الثانية إضافة إلى ذلك الإنتقادات المسجلة على مستوى القوانين القسرية التي تحد من حرية الأفـراد والإعلام، إلى جانب أن نظام انتخابي لا يعطي حق التمثيل العادل للإثنيات

[40]– محسن صالح ، مرجع سابق ، ص6.

والجماعات الصغيرة في المجالس المنتخبة، وصعوبات عمليات الإستيعاب وخاصة المادي الذي ينجح أساساً بتفعيل علاقات الزواج المختلط بين الإثنيات لإزالة الحدود الفاصلة بينها بسبب إختلاف الديانة بين المالاي المسلمين والهنود والصينيين غير المسلمين .

ومع ذلك فإن إدارة النظام السياسي الماليزي للتعددية الإثنية, كانت ناجحة بما يكفي لتجنيب البلاد الأزمات السياسية والصراعات الدينية و العرقية، وتحقيق نسب تنموية واقتصادية عالية ساهمت بالإيجاب في نجاح عملية بناء الدولة و استمراريتها

قائمة المراجع :

أولا: باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- جابر سعيد عوض، محاضير محمد وقضية التعددية العرقية في المجتمع الماليزي، في الفكر السياسي لمحاضير محمد . القاهرة : جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية ، 2006 .

2-فهمي محمد سيف الدين، المنهج في التربية المقارنة. القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية.

3- كمال المنوفي ، جابر سعيد عوض، هدى متكيس ، الأطلس الماليزي . القاهرة: جامعة القاهرة برنامج الدراسات الماليزية، كلية. العلوم الاقتصاد و السياسية ، 2006.

4- محمد صادق اسماعيل ، التجربة الماليزية : مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية .القاهرة: العربي للنشر والتوزيع ، 2014.

5- مهاتير محمد ، "ماليزيا والازمة المالية الاسيوية " .اوراق اسيوية ، بيروت : العدد 33، جوان 2000 .

6- وفاء لطفي حسين عبدالواحد، التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق والدروس المستفادة للمنطقة العربية، دراسة لحالتي الأفارقة الزنوج في جنوب السودان والأكراد في العراق، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2009.

ب- الدوريات:

1- إسراء كاظم الحسيني، " تعدد القوميات في ماليزيا ودورها في تطور نظامها السياسي واستقراره". مجلة كلية التربية – واسط كوت – العراق: السنة 7، العدد 13، افريل 2013.

ج- الرسائل الجامعية:

1- علي قوق ، "إدارة الأقاليم والتجارب المستفادة عربيا –حالة ماليزيا " . رسالة ماجستير .(جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة: قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2010) .

د- مواقع الإنترنت :

1-بوريب خديجة ، النموذج التنموي الماليزي: المنطلقات،الواقع و التحديات المستقبلية ، متحصل عليه بتاريخ 2015/2/05م من موقع :

http://draligalapy.blogspot.com/2008/09/2008.html.

2-محسن صالح ، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف متحصل عليه بتاريخ 2015/01/29 م من موقع :

studies.aljazeera.net/.../06/201262111235327448.htm

3- محمد محمود عبد العال، التعدد العرقي من التنازع إلى التناغم النموذج الماليزي، النموذج الأمريكي ، مركز التنوع للدراسات ، متحصل عليه بتاريخ 2014/06/12 من موقع :
www.tanaowa.com/wp-content/uploads/2013/02/التنوع-العرقي..PDF

4- سعد علي حسين التميمي ،. تجربة التنمية الماليزية دراسة في الأبعاد السياسية والأقتصادية والاجتماعية متحصل عليه بتاريخ 2015/01/15 من موقع : http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=50942

5- هاجر ذياب ، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف ، متحصل عليه بتاريخ 2015/02/02 من موقع :
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=951649&eid=1226.

6- محسن صالح ، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف ، متحصل عليه بتاريخ 2015/01/29 م ، من موقع:
http://studies.aljazeera.net/issues/2012/06/201262111235327448.htm .

7- الخيارات الفيدرالية وغيرها من الوسائل للتوفيق بين المجموعات المتنوعة، متحصل عليه بتاريخ 2014/11/12 م من موقع :
http://www.forumfed.org/pubs/FederalOptionsandOtherMeansofAccommodatingDiversity-Arabic-Arabe.pdf.

- تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة 15 (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الانسان ماليزيا متحصل عليه بتاريخ 2015/02/02 من موقع :
http://lib.ohchr.org/HRBodies/UPR/Documents/Session4/MY/A_HRC_WG6_4_MYS_1_A.PDF.

8- وفاء لطفي ، السياسات التنموية في ماليزيا ، متحصل عليه بتاريخ 2015/2/22م من موقع :
http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/d-01072012.pdf.

9- علي عبد الرازق جلبي ، التجربة الماليزية في التنمية الإنسانية؛ أضواء و دروس ، متحصل عليه بتاريخ 2015/03/28 من موقع : *draligalapy.blogspot.com/2008/09/2008.html*

ثانيا : باللغة الاجنبية :

A- les Ouvrages :

1- Ahmad Bashri Sulaiman, Sensitive Truths in Malaysia a Critical Appraisal of the Malay Problem. Solangor : Strategic Information and Research Development Centre(SIRD), 2013.

2- Azly Rahman, Dark Spring: Essays on The Ideological Roots Of Malaysia's GE-13.Selangor: Strategic Information and Research Development Centre(SIRD), 2013.

-3 Boon Kheng Cheah, Malaysia، The Making of a Nation, Singapore، Institute of Southeast Asian Studies, 2002.

4- Juyum, Anak Jawan ، malaysia politics Government .Salangor : karisma Publication.2011 ،.

5- R. Santhiram, Education of Minorities: The Case of Indians in Malaysia, Petaling Jaya: Child Information, Learning and Development Centre, 1999.

6- Zakaria Haji Ahmad, Trends in Malaysia: Election Assessment, Singapore، Institute of South East AsianStudies..

7- Zaharom Nain , Rhetorir and Realities, Critical Reflections on Malaysian Politics, Culture , and Education Salangor : Strategic Information and Research Development Centre(SIRD),2013.

B- Les périodiques:

1 - Jungers Jonathan, " Malaisie: Analyse sécuritaire d'un tigre asiatique" . Note d'Analyse, n° 19, mai 2012.

C- les Sites Web:

1- Government to continue celebrating "kongsi raya": Obtained it on 13/02/2015 from a site :

http://kudaranggi.blogspot.com/2006/06/government-to-continue-celebrating.html
2- THE Internal Security Act (ISA) of Malaysia ، pp 2-3 ، Obtained it on 12/02/2015 ، from a site : http://www.refworld.org/pdfid/3f1438bc4.pdf.
-3 Malaysia ISA Detainees Beaten and Humiliated،. Human Rights Watch. Citied ، Obtained it on 12/02/2015 from a site : http://hrw.org/english/docs/2005/09/28/malays11788.htm .
4- Malaysian Premier Proposes Replacing Laws on Detention : Obtained it on 12/04/2014 ، from a site :
http://www.nytimes.com/2011/09/17/world/asia/malaysian-prime-minister-says-he-will-abolish-2-security-laws.html .
-5 laws of Malaysia) Act 740، Special Measures) ، Obtained it on 12/04/2014 ، from a site :
http://www.federalgazette.agc.gov.my/outputaktap/20120622_747_BI_Act%20747%20BI.pdf
6- the Malaysian Sedition Act ، 1948 by ARTICLE 19، ،London : Global Campaign for Free Expression ، July 2003 ، p 11. ، Obtained it on 14/02/2015 ، from a site:
http://www.article19.org/data/files/pdfs/analysis/malaysia-sedit.03.pdf.

التعددية العرقية والإثنية وأليات تطبيقها في ماليزيا.

Ethnic and ethnic pluralism and the mechanisms applied in Malaysia

د. ناهض أبو حماد

جامعة غزة- فلسطين

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على التجربة الماليزية ، وأليات إدارة مجتمع متعدد الأعراق والأديان مما أصبحت بؤرة الاهتمام والتركيز ، فقد أدى مبدأ احترام وتسامح الكل لثقافة الآخر الى أن تصبح ماليزيا آمنة ومستقرة. فالتعدد القومي فيها لم يكن مصدراً للصراع، بل على العكس، فان تنوع دولة ماليزيا العرقي كان أكثر ميلاً نحو السلام، حيث تجمعت الجماعات العرقية في تحالفات عبر الروابط العرقية. بهدف إنشاء الأحزاب على المستوى السياسي والمشاركة في الحملة السياسية وتطوير نظامها، وتناولت الدراسة مفاهيم التعددية العرقية، الأقلية العرقية ، الإثنية، الجماعة الإثنية ،المواطنة، و دراسة جيواستراتيجية لماليزيا، واستراتيجيات، وبينت الدراسة آليات تطبيق التعددية عبر الآليات المختلفة.

خلصت الدراسة إلى نًجاح النظام السياسي الماليزي في توفير آلية مناسبة تستوعب الاختلافات الدينية والعرقية في ماليزيا،كماحققت ماليزيا في عهد الدكتور مهاتير محمد مستويات عالية من الاستقرار الاجتماعي والسياسي،**كان لتطبيق النظام الماليزي لآليات مؤسساتية وسياسات تنموية مناسبة لإدارة التعدديةالإثنية الدور الكبير في انجاع عملية بناء الدولة،إن النموذج الماليزي لإدارة التعدد الاثني كان ناجحاً، حيث تمكنت ماليزيا في إدارة مجتمع متعدد الأعراق والأديان،بما يكفيلتجنيب البلاد الأزمات السياسية والصراعات الدينية والعرقية، وتحقيق نسب تنموية واقتصاديةعالية ساهمت بالإيجاب في نجاح عملية بناء الدولة واستمراريتها.**

الكلمات المفتاحية: التعددية العرقية،الأقلية العرقية ، الإثنية، الجماعة الإثنية ،المواطنة.

Abstract

The study aimed to identify the Malaysian experience and the mechanisms of managing a multi-ethnic and multi-religious society, which has become a focus of attention and focus. The principle of respecting and tolerance of all culture of the other has led to Malaysia becoming safe and stable. Its national pluralism was not a source of conflict. On the contrary, the diversity of Malaysia's ethnic state was more conducive to peace, with ethnic groups gathering in alliances across ethnic ties. With the aim of establishing parties at the political level and participating in the political campaign and developing its system. The study examined the concepts of multi-ethnic, ethnic minority, ethnic, ethnic group, citizenship, geostrategic study of Malaysia and strategies.
The study concluded that the Malaysian political system has succeeded in providing an appropriate mechanism to accommodate religious and ethnic differences in Malaysia. During the reign of Dr. Mahathir Mohammed, Malaysia achieved high levels of social and political stability. The Malaysian system of institutional mechanisms and appropriate development policies to manage ethnic pluralism played a major role in The Malaysian model for managing ethnic diversity has been successful. Malaysia has managed a multi-ethnic and inter-religious society, enough to spare the country political crises, religious and ethnic conflicts, High economic contributed positively to the success of state-building and sustainability process.

key words: Ethnic pluralism, Ethnic minority, Ethnic, Ethnic group, Citizenship.

مقدمة

منذ نهاية الحرب الباردة، ازدادت المطالب العرقية من أجل الاعتراف بخصوصيتها وتميزها الثقافي وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا، حيث شاهدنا انتعاشا للعرقيات. ولتفادي مشاكل الأقليات في أوروبا عقد مؤتمر هلسنكي حول حماية الأقليات الأوروبية الذي طالب بحق ممارسة الشعائر الدينية وتعلم اللغات للأقليات، وكذلك عقد مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في فيينا الذي أكد بأن من واجب الدول السهر على حماية الأفراد المنتمين إلى الأقليات وتمكينهم من ممارسة كامل حقوقهم والحريات الأساسية دون تمييز وبصفة شرعية وفق القانون ،وهذا طبقا للإعلان عن حقوق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات الوطنية الإثنية الدينية واللغوية، فالأفراد لهم حق التمتع بثقافتهم الخاصة وممارسة ديانتهم واستعمال لغتهم بكل حرية دون تمييز."[1]

أولا : التعددية العرقية والمجموعة العرقية

1. تعريف التعددية اصطلاحا

لا توجد صيغة تعريف موحدة طاغية على كل التعريفات في ميدان العلوم الاجتماعية، بل هناك تعريفات عدة، وذلك بسبب غموضها وتنوع أشكالها وحجمها ومشاركتها في التغيرات العقلية والاجتماعية والتاريخية والسياسية. والمسألة ليست في أي التعريف أكثر صحة، ولكن في الذي يساعدنا في تحليل وفهم الخلافات العرقية، ولهذا فان أي تعريف يجب أن يتفادى صعوبتين:[2]

أ- أن يكون التعريف واسعا، مما يجرده من أي فائدة.

ب- أن يكون ضيقا مما يؤدي إلى عدم دقته وشموليته.

يعرف **قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية** التعددية على أنها عبارة عن" تنظيم حياة المجتمع وفق قواعد عامة مشتركة تحترم وجود التنوع والاختلاف في اتجاهات السكان في المجتمعات ذات الأطر الواسعة، وخاصة المجتمعات الحديثة حيث تختلط الاتجاهات الأيديولوجية والفلسفية والدينية" .[3] وهناك من يرى التعددية، أمثال ."**كرافورد يونغ**"، فيعلاقاتها بالدولة القومية ذات السيادة والنظام السياسي القائم فيها، والذييحدد بصورة قاطعة حدود التفاعل، بغض النظر عن طبيعة هذا التفاعل، بينالجماعات المختلفة التي يتشكل منها

---

[1] Anthony D.Smith,**National Identity**.(London:Penguin books 1995)p.40.

[2] عبد السلام إبراهيم ،بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكل الأقليات في إفريقيا، (بيروت: مركز دراسة الوحدة العربية ،1993)، ص90.

[3] سامي، ذبيان (محرر)، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، (لندن: رياض الريس للكتب والنشر،1990)، ص ص 138-139.

المجتمع، والتي تتباين من حيث أصولهاالعرقية أو اللغوية أو الطائفية، ومن حيث أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية،ومفاهيمها السياسية.[4]

وتعرف **الموسوعة البريطانية** التعددية، بأنها "الاستقلالية التي تحظى بها جماعات معينةفي إطار المجتمع مثل: الكنيسة، النقابات المهنية،الإتحادات العمالية والأقليات العرقية" .[5]

أما '**كرافورد يونغ** 'فهو يربط بين التعددية وحدود التفاعل بين الدولة ونظامها السياسي منجهة و الجماعات المختلفة التي يتشكل منها المجتمع، والتي تتباين من حيث أصولها العرقية أو اللغوية أو الطائفية، ومن حيث أوضاعها الإجتماعية والإقتصادية، ومفاهيمها السياسية بغض النظر عن طبيعة هذا التفاعل.[6]

يعرفها "**هنرى كاريل** "بأنها ترتيبات مؤسساتية خاصة لتوزيع السلطة الحكوميةو المشاركة فيها، حيث يشير هذا التعريف إلى مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحقها فيالتعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسى في مجتمعها، وهى إقراروإعتراف بوجود التنوع الذي يترتب عليه اختلاف المصالح والاهتمامات والأولويات، وتكونالتعددية بهذا إطارا مقننا للتعامل مع هذا الاختلاف، حتى لا يتحول إلى صراع يهدد سلامةالمجتمع و بقاء الدولة.[7]

2.أنماط التعددية :تنقسم التعددية إلى نمطين رئيسيين:

كما اختلف الباحثون بشأن مدلول المجموعة العرقية،فليس هناك معيار أوصفه متفقا حولها،فثمة من لا يستشعر حرجا في القول بأن الجماعة العرقية هي ذاتها الجماعة السلاليةRacial group، وثمة من يستخدم مفهوم الجماعة العرقية كمترادفة لمدلول الأمة.[8]ويمكن أن ننظر إلى العرقية من جانبين: جانب ايجابي وهو المحافظة على التراث والعادات والتقاليد والقيم، ومن جهة أخرى لها جانب سلبي يمكن أن تهدد التضامن الوطني." فالاثنية هي عادة ما ينظر إليها سلبية ومتخلفة وخطيرة".[9]وتكمن الخطورة في استعمال الدعاية العرقية لتحقيق أهداف سياسية في سبيل إنشاء دول جديدة وحديثة مستقلة خاصة لمجموعة عرقية معينة، وهذا ما فعلته النخبة السياسية أثناء انهيار الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا.

---

[4] جابر، سعيد عوض، مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة::مراجعة نقدية، بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي،(الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية،1993)، ص ص4–15 .

[5]Encyclopedia Britanica,2012,Vol 8 ,p51

[6] جابر ،سعيد عوض، المرجع السابق، ص 154.

[7]أمحمد، مالكي، الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2000، ص 237.

[8]أحمد ،وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دراسة في الأقليات والحركات العرقية ،(الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر 2004) ص 74.

[9]عبد الوهاب ،الكتالي،الموسوعة السياسية ،الجزء الأول ،بيروت :المؤسسة العربية للدراسة والنشر 1995،ص83.

فالرئيس السابق **صلوبودان ميلوسوفيتش** والكرواتي **توجمان** استعملا الورقة الاثنية وخاصة في فترة الفراغ الثقافي والإيديولوجي الناتجة عن انهيار الإيديولوجية الشيوعية. فالزعيمين حاولا إحياء الإمبراطورية الصربية والمجد الكرواتي في سبيل الوصول إلى السلطة وتأسيس دولة خاصة بصربيا وكرواتيا،وحدث ذلك على حساب الأقليات الأخرى القاطنة في تلك الدول."فإذا كانت هناك مجموعة مهيمنة في دولة ما وتشكل الأغلبية من مجموع السكان،فإن تكوين الهوية العرقية لهذه المجموعة تؤدي إلى الهيمنة على الهوية الوطنية للأمة،وإذا اختارت الأغلبية العرقية التمسك بهويتها وفرضها على الآخرين تؤدي إلى حدوث اضطرابات للمجموعات الأخرى.[10]

والجماعة العرقية قد تشترك في بعض المقومات والخصائص وقد لا تشترك في البعض الآخر كأهم معيار لتمييز المجموعة العرقية عن عضها البعض. وقد يكون هذا المعيار الدين: مسيحي ،مسلم، بوذي: وثني، أو اللغة: في كندا مثلا الفرانكفونيون، والانجلوساكسون، في بلجيكا بين الفلاميش والوندر، أو الأصل: الباني، صربي، كرواتي و مقدوني في يوغسلافيا السابقة. وقد تعتمد المجموعة العرقية على معيار واحد لكن هذا لا يعني أن المعايير الأخرى ليست ذات أهمية ."فالجماعة العرقية هي مجموعة من الأفراد يعيشون في مجتمع أكبر لهم سلف مشترك (سلالة واحدة) أو تاريخ وذكريات مشتركة أو ثقافة مشتركة، أو يجمع بينهم صلة القرابة أو الجوار أو وحدة السمات الفيزيقية أو اللغة أو اللهجة الواحدة أو الرابطة القبلية (الاتحاد القبلي أو الانتماء الديني)، أو أي تركيب من هذه العناصر معا".[11]

ويبدو هذا التعريف واسعاَ، لأنه يحتوي على عدة معايير ولهذا يمكن اختزالها في الهوية أو الثقافة، فالهوية تحتوي مثلا على اللغة،الدين ،التاريخ... ولهذا نجد بعض الكتاب ركز تعريفه على عنصر واحد للمجموعة العرقية، وهذا ما نجد في موسوعة كولومبيا الجديدة، حيث «ركزت على الثقافة كأهم معيار يميزمجموعة عرقية عن أخرى وهي صنف من الشعب أين يختلف ثقافته عادة عن أغلبية المجتمع.[12]وعنصر الأصل المشترك والاختلاف العرقي هما من أهم العناصر التي تميز المجموعة العرقية عن بعضها البعض، وهذا ما ركز عليه ستيفان ريان Stephan Rayan:[13]

[10]Gokham Bacik,A.**Discussion on Ethnic Identity**,(**Alternatives** :**A Turkish journal of international relations**, vol 1 N° 1 spring 2002)p.898.

[11]Williams.H.Arris and J.Levy,**The New Encyclopedia**.(New York: Columbia University Press 1975)p.898.

[12]Stephen Ryan,Brian White ,Richard Little, Michael smith editors**Nationalism and Ethnic Conflict, in Issue in World Politics**,.(Macmillan press 1997)pp.3,4.

[13]-Huseyin Isikal,**Two Perspectives on The Relationship of Ethnicity to Nationalism**: Comparing Gellner and Smith.(Alternative: Turkish Journal of International relations vol 1 N°1 spring 2002)p.3.

"1-المجموعة ينظر إليها في المجتمع بأنها تختلف عن الآخرين بخصائص اللغة، الدين، السلالة والوطن الأم.
2-واختلاف الأعضاء عن بعضهم البعض .

مفهوم العرقية ethnicity حديث الاستعمال في العلوم الاجتماعية، على الرغم من استعماله في علم دراسة البشرية، حيث لم يظهر في القواميس والمعاجم إلا في نهاية الستينات وبداية السبعينات، والدليل على ذلك لم يظهر في" المنجد الانجليزي المشهور أوكسفورد oxforddictionary إلا في سنة1972"[14]، أما كلمة عرق ethnic فهي قديمة، ومشتقة من الإغريقية ethnos التي بدورها مشتقة من ethnikos وتعني في الأصل ملحد."وحسب اركسونEriksen فالمصطلح استعمل بهذاالمعنى في اللغة الانجليزية من منتصف القرن14 حتى منتصف القرن19 أين بدأ في استعماله تدريجيا للإشارة إلى الخصائص السلالة العرقية".[15]

و مصطلح عرقية ethnicity مشتقة من الكلمة الإغريقية ethnos وتعني أناس أو قوم،وتدل العرقية على" الرمز والشعار والهوية للفرد،وهي عبارة عن التراث الثقافي الذي يرثه الفرد من المجموعة العرقية التي ينتمي إليها"[16]يركز هذا التعريف على الانتماء أي الأصل وهو العنصر الأساسي والعامل المهم والمحدد لكلالتعريفات للعرقية في العلومالاجتماعية والسياسية، ونفس الشيء ينطبق على مصطلح القومية. فالأصل هو الذي يميز شخصا عن آخر أي بيننحن وهم"، بالرغم من الاعتماد على الأصل والانحدار المشترك أصبح مرفوضا من طرف علماء الانثروبولوجيا والجينات وذلك للأسباب الآتية:"إذ لا توجد عرقية تشكل عنصرا نقيا بفضل الهجرات والنقل عبر الحدود الجغرافية المختلفة والتزاوج، وخلال حقبة تاريخية متوالية حدث نوع من التداخل والاختلاط بين الأجناس إلى درجة لا نستطيع أن نقول بوجود عنصر يخلو من شوائب الاختلاط بين الأجناس بغيره من العناصر والقوميات".[17] ويعتبر أهم معيار لتعريف العرقية وكذلك تمييزها عن المجموعة العرقية وهذا ما أكده عالم الاجتماع البريطاني انطوني سميث Anthony Smith الذي عرف العرقية "هي مجموعة من السكان لها أسطورةmyth الأصل المشترك وتتقاسم ذكريات تاريخية، ولها عناصر ثقافية ومرتبطة بإقليم خاص ومتضامنة.[18]ويعتبر هذا التعريف من أهم التعريفات للمجموعة العرقية لأنه يتضمن عناصر أساسية لا يمكن الاستغناء عنها وهي:

1-مجموعة من السكان، وهذا يعني التركيز على العدد أي على نسبة معينة معتبرة من السكان.

---

[14]Glazer and D.P.**Moynihan,Ethnicity Theory and Experience** .(Massachussets:Harvard University Press1975)p.2..
[15]Montserra Guibernau and John Rex,**The Ethnicity Reader, Nationalism and Migration**..(Oxford Polity Press 1999)p.33.
[16]E.M.Burge ,The Eesurgence of Ethnicity ,Myth or Reality.(Ethnic and racial studies,Vol 1 N°3 July 1978)p.226.
[17]إسماعيل ،صبري مقلد،العلاقات السياسية الدولية،دراسة الأصول والنظريات،ط4،الكويت:منشورات دار السلاسل ،، ص 98.
[18]Anthony D.Smith,National Identityopi,op.cit.p39.

2-الأصل المشترك هو عنصر جوهري ولا يمكن الاستغناء عنه وهو الركيزة الأساسية للمجموعة العرقية.

3-مرتبطة بإقليم خاص أي وجود وطن وبلدتقطنه المجموعة العرقية.

4-إن التضامن والتلاحم والتكتل شروط جوهرية للمجموعة العرقية، لان العرقية الموحدة هي الغراء الاجتماعي للأمة واستقرارها السياسي والاقتصادي.

فالمجموعة العرقية تعتمد على القيم والذكريات التاريخية والأساطير وهذه غير كافية، إذ لا بد من إقليم خاص واسم يطلق عليها حتى يمكن التعرف عليها. ومما سبق، يمكن القول أن لابد من توفر شروط وخصائص حتى يمكن أن نطلق على مصطلح المجموعة العرقية ومن بينها الإقليمأين تقطن فيه والأصل المشترك وغيرها، وفي هذا الإطار وضع العالم الاجتماعي أنطوني سميث ستة معايير يجب توفرها للمجموعة العرقية وهي:[19]

أ. "يجب أن تحتوي المجموعة العرقية على اسم لترقية وتطوير الهوية المشتركة.

ب. يجب أن يشارك سكان المجموعة العرقية في الأساطير والذكريات التاريخية.

ت. يجب أن يؤمن سكان المجموعة بالأصل المشترك.

ث. لا بد من شعور المجموعة العرقية بارتباطها بإقليم خاص.

ج. تقاسم المجموعة العرقية نفس الثقافة المبنية على اللغة ،الدين، العادات،التقاليد، القوانين والمؤسسات.

ح. أن تدرك وتعي بعرقيتها .

3.الأقلية العرقية: Minority group

هناك عدة مصطلحات للدلالة على الأقليات وكثيرا ما تستعمل في اللغة الانجليزية ولا تستعمل عادة في اللغة العربية ومنها: أقلية لغوية Minority linguistic، أقلية لغوية عرقية minority ethnico linguistic،الأقلية العرقية، الأقلية الثقافية العرقية ethnicocultural minority والأقلية القومية national minority .[20]

وفيما يتعلق بتعريف الأقلية، فالتعريف الأكثر شيوعا برجع إلى **ويرث** L.wirth الذي يرى "الأقلية هي مجموعة من الناس يعاملون معاملة غير عادلة ومعرضين للاضطهاد ومنعزلين عن المشاركة في إدارة المجتمع وذلك بسبب الخصائص الفيزيولوجية والثقافية التي تميزهم عن باقي الجماعة".[21]وهذا التعريف اقتصر على تبيان وتوضيح أن الأقلية مضطهدة ومحرومة من المشاركة السياسية، فهذه الظاهرة ليست عامة ولا تنطبق على بعض

---

[19]Henry Gordan,**Multicultural and MultiethnicSociety**, Discussion Paper N°1 UNESCO 2000 P.8
[20]L.Wirth,**The problem of Minority Group in Linton**.R,Editor The Science of Man in World Crisis(New York: Columbia University Press 1976)p.8.
[21]Joshua Costellena,**Order and Justice, National Minorities and The Right to Secession**,(International Journal on Minority and Group Rights N°6 :1999)p.401.

الأقليات. فقد نجد أقليات هي المسيطرة على المجالات الاقتصادية والسياسية مثل الأقلية البيضاء في عهد التمييز العنصري في جنوب إفريقيا أو الصينيون في ماليزيا، الهنود في كينيا،فالأقلية في هذه الحالة ليست مسألة العدد وإنما مسألة ما هو دورها ومكانتها ووضعها في الهرم والسلم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي داخل الدولة.فمقرر الأمم المتحدة حول الأقليات عرفها "بأنها مجموعة عددها أقل من باقي سكان الدولة وهم في وضعية غير مهيمنة ويملك أعضائها الخصائص العرقية والدينية أو اللغوية التي تختلف عن باقي السكان، وتتمسك بوعي التضامن الموجه نحو المحافظة عل الثقافة والدين واللغة."[22]

وهناك من الباحثين من يعتمد على المعيار العددي كشرط لتعريف المجموعة العرقية، أي وجود عدد كبير من السكان حتى يكون للمجموعة العرقية وزن، وتتمكن من التأثير في الحياة السياسية والاجتماعية في الدول والمجتمع وهذا ما ذهب إليه إيف لاكوست Yves Lacoste "فالعرقية هي تجمع كبير للرجال والنساء لهم خصائص مشتركة أهمها اللغوية والثقافية لان العرقيات المختلفة الحجم يمكن أن تتكون من مئات الأشخاص على الأقل من الرجال والنساء إلى عدة مئات من الآلاف أو عدة ملايين من الأفراد".[23] ونتيجة للمعيار العددي فلقد أصبح مصطلح العرقية مرتبطا بمفهوم المجموعة العرقية لان العرقية تفقد مدلولها ومعناها إذا لم ترتبط بالمجموعة العرقية التي تنتمي إليها.

ومما سبق ذكره يمكن القول أن هناك دولا تحتوي على مجموعة عرقية ذات حجم كبير ولا تتمتع بأي نفوذ وقوة في السلطة والدولة مثل الهوتو في رواندا وبور ندي ، ولهذا ليست كل أقلية عددية بالضرورة مقهورة كما أنه ليست كل أغلبية بالضرورة قاهرة.ومهما يكن، فإن المعيار العددي هو التعريف الطاغي على كل التعريفات سواء من طرف علماء الاجتماع أو دراسة البشرية أو حتى من طرف الأمم المتحدة وخاصة من طرف مقررها الخاص كابورتوليCaportole لدراسة حقوق الأفراد الذين ينتمون إلى العرقية، الديانات والأقليات اللغوية.

ثانياَ: مطالب الجماعات العرقية: إن ما يميز الجماعات العرقيةالمحافظة على طابعها الاثني، وتصل هذه المطالبات والمبادرات إلى التأكيد على احترام خصوصيتها، وذلك بدءاَ من احترام حقوقها الثقافية وصولاَ إلى حد المطالبة بالاستقلال الذاتي في إطار الدولة التي يقيمون بها، وتجدر الإشارة إلى أن أهم مطالب الجماعات الاثنية يمكن توضيحها على النحو التالي:[24]

---

[22] **Nations Unites**,Department de information (N°5 New York1995),p.19.
[23] Yves Lacost,**Dictionnaire de Geopolitics**.(Paris :Flammarion 1994)p.623.
[24] محمد مهدي، عشور :التعددية الإثنية :إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية ، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن ،2002، ص 2.

أ–**المطالب الثقافية**:تطرح الجماعات الإثنية مطالب خاصة وعادة ما تكون اللغة والدين والعادات والتقاليد أكثر الموضوعاتحضورا في المطالب الاثنية.

ب– **المطالب السياسية** :وتتمثل أغلبها في:

- **الانفصال** : تكون مطالب الجماعات الاثنية المتعلقة بالنظام السياسي بالانفصال لإقامة كيان سياسي جديدمستقل مثل حالة تيمور الشرقية ، أو الانفصال للانضمام إلى كيان آخر مثل **إقليم الأوغادين**الذي يطالببالانفصال عن إثيوبيا و الانضمام إلى الصومال ، و كشمير التي تطالب بالانفصال عن الهند و الانضمام إلىباكستان.
- **الاستقلال الإداري**:في بعض الحالات لا تطالب الاثنيات بالانفصال و لكن بالاعتراف بخصوصية هذهالجماعة كأن تحصل على استقلال إداري أو حكم ذاتي ضمن فدرالية أو مخصصات لأجل الحصول على منح ماليةأو الاعتراف بقيمة الجماعة و تمييزها في المجتمع و من أمثلة ذلك نيجيريا.
- **المناصب العامة** :تتنافس الجماعات الاثنية عادة من أجل السيطرة على جهاز الخدمة المدنية و الوظائف الرسميةفي الدولة
- **مسألة الأرض** : امتلاك بعض الاثنيات لمساحات تفوق كثيرا نسبتها العددية .

ج–**المطالب الاقتصادية**: وتتمثل عادة في المطالبة بالتوزيع العادل في الثروات عن طريق مراعاة مبدأ تكافؤ الفرصبين الجماعات.

4.مفهوم الإثنية:

يُعد مفهوم الإثنية من أكثر المفاهيم إثارة للجدل و النقاش لاسيما بعد تصاعد المد الاثني القومي والهوياتي منذ مطلع التسعينيات، فيستخدم لوصف أقلية أو جماعة فرعية معينة أو قبلية...،ويرى **جون ستاك** (John Stack) على أنّ الإثنية هي عبارة عن مجموعة من الأفراد الذّين يشتركون في عدة خصائص مشتركة كالعرق، القرابة، الدين، اللّغة، العادات، الإقليم...، لكّنه يعتبر أنّ الإثنية في الكثيرمن دول العالم برزت نتيجة تصاعد المدّ الاثني القومي في فترة التسعينات إثرّ تفكك الاتحاد السوفياتي[25].

يرى **بانيكوس**Panikosأن الإثنيةEthnicityمشتقة من كلمةEthnosوالتي تعنى كلمة أمة، وانه لا يوجد اختلاف بين الجماعة الإثنية والأمة، ويقصد بها جماعة من الأفراد لهم سمات مشتركة. وقد يرتبط هذا بالتساوي

[25]John Stack and Louis Heberon, **The Ethnic Entanglement and intervention in world politics**. Praeger : green Wood, 1999, pp15.

مع المهاجرين والأقليات والجماعات المشتتة التي تشارك نفس خصائص تركزهم الجغرافي، الزواج من أعضاء جماعتهم، وبالتالي يتم تخليد الإثنية الخاصة بهذه الجماعات بانتقالها من جيل إلى جيل.[26]

كما يعتبر **فريديريك بارث**Frederic Barthمن أوائل المساهمين في بلورة مفهوم ديناميكي للإثنية، فالإثنية بنظره لا تعبر عن مجموعات جامدة وثابتة بل هي تجمعات بشرية غير ثابتة، أعضاؤها يتغيرون (على المدى الزمني البعيد)، وذلك لأن عضويتها وحدودها مرتبطة بالتغيرات التي تطرأ على الأوضاع الاجتماعية. وأكدBarthأن الهوية الإثنية تولد وتؤكد وتنتقل في نطاق التفاعل والتعامل بين صناع القرار والفرد.[27]كما يعرف علماء الاجتماع الأمريكيون الجماعة الإثنية كل جماعة ذات مقومات ثقافية وحضارية مشتركة يسود أفرادها الشعور بالهوية المشتركة الواحدة وهذه الجماعة تعيش كجماعة تحتية (Subgroup) داخل مجتمع أوسع[28].ويستخدم السوسيولوجي البريطاني **انتوني سميث** الكلمة الفرنسية: اثنيهEthnicليصف جماعات تشترك في أساطير معينة عن أصلها ومنحدرها، كما إنها ترتبط برقعة أرض معينة، وتمتاز في الأقل ببعض العناصر الثقافية المشتركة وبوجود إحساس بالتضامن بين معظم أفرادها. والوعي بالانتماء المشترك هو ما يميز الإثنية عن القوم، فالقوم جماعة ذات ثقافة مشتركة وأساطير مشتركة عن الأصل، لكنها تفتقر إلى التضامن كما تفتقر إلى النزوع المقصود للحفاظ على حدودهاالمميزة.[29]ويعرفها **كليفورد غيرتز** على أنها "المعطى النابع من ولادة الفرد إلى جماعة دينية تتكلم لغة محدودة أو حتى لهجة من لغة وتتبع ممارسات اجتماعية محددة.[30]من خلال ما سبق يتضح أن مصطلح الإثنية، يشير إلى جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات، التقاليد، اللغة، الدين وأي سمات أخرى بما فيها الملامح الفيزيقية للمجتمع والدولة مع جماعات أخرى.[31]

1- **الإثنية المسيسة:-**

يعرفها انتوني سميث على أنها عبارة عن "جماعة يتوفر لديها إحساس خاص بالتضامن" ولديها أيضا إدراك لوجودها وخصوصيتها كما تمتلك شعوراً بالاعتزاز بالذات" ومجموعة من القيم والرموز المشتركة". وهدفها كمجموعة أثنية لها طابع سياسي ويدور حول الدولة وإذا كانت قد عبرت عن نفسها عن طريق الدين، اللغة،

---

[26]PanikosPanayi, **an Ethnic History Of Europe Since 1945** ,longman, London,2000,P101.
[27]Fredrik Barth (ed.), **Ethnic Groups and Boundaries**, Little Brown.Boston,1969, Pp,9-11.
[28]أحمد ، وهبان، *الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر* (الإسكندرية. *أليكس لتكنولوجيا المعلومات الإسكندرية*،2007)،ص 84.
[29] مجموعة مؤلفين، المجتمع العراقي: **حفريات سوسيولوجية في الإثنيات والطوائف والطبقات**، (بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، الفرات للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006)، ص252.
[30] شفيق ،الغبرا، **"الإثنية المسيسة: الأدبيات والمفاهيم"**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث، خريف1988، ص44.
[31]Cyntia H.Enloe, **Varieties Of Ethricity,Ethnic Conflict and Political Development**, (Lamham, Press University of America,1986),Pp15-29.

الانتماء للأرض، العلمانية، العرق، الطبقة، أو اي مركب من هذه العوامل فإنها كلها حسب سميث شكل من أشكال الإثنية المسيسة، وتختلف الإثنية المسيسة في مسبباتها كما تختلف في مطالبها وغاياتها وتختلف في حدتها ودرجة احتقانها. فبينما يسعى الأكراد باتجاه الانفصال لا تسعى الهوية السوداء في الولايات المتحدة سوى تحسين وضعها العام والدفاع عن حقوقها ضمن شرعية الدولة.[32]

2.الجماعة الإثنية:-

يعرفها اليونسكو على أنها "كل قطاع من المجتمع يتمايز عن الآخرين بواسطة الثقافة أو اللغة أو الخصائص الطبيعية".[33]وتعرفها الموسوعة البريطانية على أنها جماعة اجتماعية أو فئة من الأفراد في إطار مجتمع اكبر تجمعهم روابط مشتركة من العرق، اللغة، والقوميةأو الثقافة[34].

في حين يعرفها شيرميرهونSchermerhornعلى أنها، عبارة عن قسم فرعي داخل المجتمع ولديها سلسلة نسب مشتركة مزعومة أو حقيقية وتاريخ وذكريات مشتركة عن الماضي وتركيز ثقافي على واحدة أو أكثر من المحددات الرمزية العرقية كصورة مصغرة للأخوة الشعبي.[35] وهناك من يعرفها على انها عبارة عن جماعة بشرية تشترك في خصائص ثقافية معينه مثل اللغة أو الدين كالجنس الفرنسي أو الجنس اليهودي، وهى تختلف عن الجماعات الأخرى التي تقوم على خصائص عضوية طبيعية غير قابلة للتغيير، وترتبط تلك الخصائص ارتباطاً جوهرياً بالقدرات أو الكفاءات الذهنية أو الفعلية وغيرها من القدرات غير العضوية التي يمكن تحديدها اجتماعيا على أساس ثقافي.[36]كما يعرفها سعد الدين إبراهيم على أنها عبارة عن جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات، التقاليد، اللغة، الدين، واي سمات أخرى مميزه بما في ذلك الأصل والملامح الفيزيقية الجسمانية.[37] ويقول هوجسEverett Hughesأن الجماعة الإثنية ليست واحدة، لأنها قد تتميز بوجود مستوى من الاختلاف الملاحظ أو القابل للقياس عن الجماعات الأخرى: وهى جماعة أثنية لان الناس فيها والأفراد خارجها يعرفون انها واحدة ولان من هم في الداخل والخارج يتحدثون ويشعرون ويتصرفون كما لو كانت جماعة منفصلة، وهذا يمكن أن

32شفيق ،الغبرا.المرجع السابق، ص ص 48-49.

[33] UNICCO, **Deux Etudes Surles Relations EntereGroupesEthniques en Afrique**,SenegaRePublique- Unie De Tanzanie, Paris: Editions De J'unesco,1973,p5.

The New Encyclopedia Britannic Chicago: Encyclopedia Vritannica,5TH34,Edition,Vol.4,1992.

[35]Richard A . Schermerhorn, **Comparative Ethnic Relation: A frame work for Theory and Research**, Random House, New York,1970,Pp12-14.

[36] سميرة ،بحر، **المدخل لدراسة الأقليات**، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1982)، ص7.

[37] سعد الدين، إبراهيم، **تأملات في مسألة الأقليات**، (الكويت: دار سعاد الصباح، 1992)، ص ص 23-26.

يتحقق فقط في رأيه، إذا وجدت طريقة لاختبار من ينتمي للجماعة ومن لا ينتمي إليها، أما إذا كان من السهل الاستقالة منها فهي إذاً ليست جماعة إثنية حقيقية.[38]

وعليه، فالجماعة الإثنيةEthnic Groupهي عبارة عنشعب إثنىEthnicPopulationيتكون من الأفراد الذين يوصفون ويصنفون في فئات من قبل الشعب عامة وعادةً من قبل أعضاء الجماعة أنفسهم على أنها أثنية ذات طابع محدد، تظهر تاريخا فريداً وكذلك سلوكا.

المحور الثاني: دراسة جيواستراتيجية لماليزيا

أولاً- جغرافية ماليزيا

تقع ماليزيا في جنوب شرق قارة آسيا وهي مكونة من تسع ممالك واربع ولايات وثلاثة أقاليم اتحادية، وتبلغ مساحتها الكلية 845,329 كم2(354,127م2)وعاصمتها الاتحادية كوالالمبور.[39] وتضم الأقاليم الاتحادية الثلاثة،وهي "إقليم كوالالمبور وإقليم لابوان وإقليم بوتراجايا " والممالك التسع هي ":جوهور وكيداه (قدح) وكيلانتان وبرليس وباهانج وبيراك وسيلانجور وملقا وترينجانو" اما الولايات الاربعة فهي" صباح وساراوك ونيجيري سمبيلان وبينانج" يكون فيها (حاكم ولاية) يتصرف بناء على نصيحة من الحكومة المحلية في الولاية.[40]ومن ناحية التكوين الجغرافي فهي عبارة عن ثلاثة اجزاء احدهما غربي والاخر شرقي يفصل بينهما بحر الصين الجنوبي، الغربي يتكون من شبه الجزيرة الماليزية والتي تعرف ايضا ماليزيا الغربية، اما الجزء الشرقي المعروف أيضا باسم ماليزيا الشرقية يضم اقليمي صباح وساراوك، والجزء الاخير عبارة عن مجموعة من الجزر الصغيرة المتناثرة في البحر.[41]

ثانياً- التركيبة السكانية لماليزيا

تعتبر ماليزيا نموذجا للمجتمع متعدد الأعـراق والأديان، إذ يتكـون المجتمع الماليـزيمن جماعات البوميبوتراBumiputra(*وهم السكان الأصليون للبلاد، والتي تضم الأورانجآصلي، و المالاي، وجماعات بوميبوترا أخري، إلى جانب أقليات أخرى تتمثل في الأوراسيون،Eurasians) و الجماعات الوافدة من الصينيين

[38]Everett Hughes, on Work, **Race and sociological Imagination,** University of Chicago Press Chicago,1994, P.91.

[39]جودة حسنين ،جودة ، جغرافية اوراسيا الاقليمية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية،2000، ص 531.

[40]Zakaria Bin Ahmad, Malaysia " **Encyclopedia Britannica Online Library** Edition, Inc., Web.5, 2012, p.14

[41]جودة حسنين، جودة ،المصدر السابق ، ص532.

*مصطلح " **البوميبوترا**: "Bumiputraيقصد به أبناء الأرض أو التربة أو أمراء الأرض، وذلك لتمييز السكان الأصليينوغالبيتهم من الملايأو الأعراق المرتبطة بهم، وتضم جماعات البوميبوترا، الملاي، الأورانج أصلي وجماعات السكانالأصليين بوميبوترا أخري في شبة جزيرة ماليزيا، بالإضافة الى جماعات السكان الأصليين في شرق ماليزيا في صباحوساراوك.

و الهنود.[42]ويتسم التكوين العرقي للمجتمعالماليزي بدرجة عالية من التنوع دينيا وعرقيا ولغويا.فالمالايو القومية الاكثر عددا وانتشارا تكلمون لغة البهاسا ويدينون بالإسلام على المذهب الشافعي ، والماليزيون من اصل صيني يمثلون العرق الثاني في ماليزيا من ناحية العدد والتأثير يتكلمون الصينية ويدينون بالبوذية في الغالب مع وجود الطاوية،اما العرق الثالث والمهم في المجتمع الماليزي هم الماليزيون من اصل هندي يتكلمون الهندية ويدينون بالهندوسية مع وجود للإسلام.[43]

كما تتميز ماليزيا بتعدد أجناسها وأديانها، غير أن هناك ثلاث فئات عِرقية كبيرة، هي الملايو والصينيون والهنود. وعندما استقلت سنة 1957، كان التقسيم العرقي في شبه جزيرة الملايو يشير إلى أن الملايو حوالي 50% من السكان، بينما يشكِّل الصينيون 37%، والهنود 12%،والملايو هي أكبر المجموعات العِرقية وأكثرها تجانسًا، فكلهم مسلمون، وكلهم يتحدثون اللغة الملايوية أو الماليزي Bahasa Malaysia ، ويشكّل الصينيون ثاني أكبر المجموعات العرقية في ماليزيا، ويتميز الصينيون بالنشاط والقدرة على التنظيم والعمل المتواصل، ويتركزون في المدن. وقد أسهمت قوة العلاقات الداخلية الاجتماعية بين الصينيين ودعمهم لبعضهم بعضًا، والجمعيات السرية الناشطة في أوساطهم، في تحسين أوضاعهم المادية وفي سيطرتهم على معظم الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة، وعلى العديد من القطاعات الاقتصادية بما في ذلك البنوك وشركات التأمين ومناجم القصدير... وغيرها . أما الهنود فمعظمهم من التاميلTamilالذين قدموا من جنوب الهند.[44]أما بعد الاستقلال فقد تغيرت الاوضاع ،فإن حجم التأثير السياسي لعنصر المالايو وقدرتهم على الحد من تفوق العناصر الاخرى ازداد بشكل واضح، والمالايو في غالبيتهم من المسلمين ان لم يكن جميعهم، ولديهم ارتباطا وثيقا وشعورا حقيقيا بالانتماء للمجتمع الاسلامي يعززه شعور قوي بالهوية العرقية.[45]

ثالثا: تقسيم السلطات في الدستور: الدستور الماليزي مميز وفريد في تفاصيله ، صلاحيات ادارة الدولة بيد الحكومة الاتحادية يرأسها رئيس الوزراء، الذي يفوز حزبه في الانتخابات على مستوى الدولة ويمتلك صلاحيات واسعة، مع وجود حكومات محلية للولايات،يرأس كلا منها رئيس الوزراء الذي يفوز حزبه في الانتخابات، وتضمن الدستور مائة وثلاثة وثمانين(183) مادة جرى تصنيفها الى خمسة اجزاء تناول الاول منها تتعلق بالحقوق تقسيم الولايات والمسائل الدينية والقانون الاتحادي ،اما الجزء الثاني فقد تضمن موادا الاساسية

---

[42] جابر سعيد عوض، محاضير محمد وقضية التعددية العرقية في المجتمع الماليزي، في الفكر السياسي لمحاضيرمحمد . القاهرة : جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية ، ،2006ص173.

[43] Abdul Razak Baginda, **Governing Malaysia, Malaysia Strateg**ic Research Centre, Kuala Lumbur, 2009, p.44

[44] Harold Crouch, **Government and Society in Malaysia** (Singapore: Talisman Pub., 1996), pp. 14-15.

[45] Leon Comber, 13 may 1969- **The Darkest Day in Malaysian History**, Marshall Cavendish Editions, Singapore, 2009, p.5.

لمواطن المالايو ، في حين تناول الثالث موضوع الهوية الوطنية ، وتطرق الرابع الى مسائلالاتحاد وصلاحياته واخيرا تناول الجزء الخامس الولايات والتنظيمات الفرعية وصلاحيات السلطة التشريعية والتنفيذية في الولايات وعلاقتها بالاتحاد.[46]

المحور الثالث– تطبيق آليات التعددية وأزمة تحقيق المواطنة.

لقد تمكنت ماليزيا في أدارة مجتمع متعدد الأعراق والأديان، فدفعت ظاهرة التعددية الى بؤرة الاهتمام والتركيز، فقد أدى مبدأ احترام وتسامح الكل لثقافة الآخر الى ان تصبح ماليزيا آمنة ومستقرة. فالتعدد القومي فيها لم يكن مصدراً للصراع، بل على العكس، فان تنوع دولة ماليزيا العرقي كان أكثر ميلاً نحو السلام، حيث تجمعت الجماعات العرقية في تحالفات عبر الروابط العرقية. بهدف إنشاء الأحزاب على المستوى السياسي والمشاركة في الحملة السياسية وتطوير نظامها.[47]من خلال تطبيق آليات وسياسات التعددية العرقية التالية:

أولا: تطبيق آلية الإستيعاب

حاولت الدولة الماليزية كغيرها من الدول حديثة العهد بالاستقلال تطبيق آليـة الاستيعابفي مختلف النواحي الثقافية والمادية والمؤسساتية، حيث كان الهدف منها الحد من حدةالاختلافات بين الجماعات الإثنية، ومحاولة تكوين هوية وطنية على المدى المتوسط والبعيد.وعلى هذا الأساس وبعد الاستقلال عملت الدولة على اعتبار لغة المالاي هي اللغةالرسمية للبلاد، وتدرس كلغة أولى في جميع المدارس العمومية، ومن ثم تبنى إجراءاتوسياسات لتعزيز وضع "البهاس ملايو" كأساس للوحدة القومية، واللغة الإنجليزية هي اللغةالثانية باعتبارها هي اللغة السائدة في الإدارة والمصالح الحكومية وبضغوط من الإثنية الصينيةاعتبرت الدولة لغة الجماعات الإثنية الرئيسية (الصينية والهندية) كلغات وطنية ثالثة تدرسفي المناهج التعليمية لهذه الجماعات،ومن ذلك مايلي:[48]

1–تطبيق آلية الاستيعاب المؤسسي:

ارتكزت آلية الاستيعاب المؤسسي على إنشاء مؤسسات اجتماعية وسياسية يشارك فيهاجميع الأفراد من مختلف الجماعات على أسس غير إثنية، وكان هدف الدولة تحقيق رضاالأفراد وموافقتهم على اكتساب هوية مدنية جديدة، حيث أدت هذه الآلية إلى قيام مؤسساتاجتماعية وسياسية وطنية في الكثير من الحالات.حيث تم تأسيس التحالف الوطني عام 1952مكونا من **حزب الآمنو**، منظمة تحالف اتحادالمالايا ، وهو الحزب الأكبر في البلاد ، بالإضافة إلى الجمعية الصينية الماليزيةوحزبالمؤتمر الهندي، وقد توسع هذا التحالف المؤسساتي ليضم أكثر

---

[46]Abdul Rashid Moten, Government and Politics In Malaysia, CENGAGE Learning, 2008, pp.7-12

[47] روبرت ،دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة د.علا أبو زيد، علي الدين هلال، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة:1998، ص10

[48]فهمي محمد، سيف الدين، المنهج في التربية المقارنة. القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، 1995،ص134.

من 14حزبا سياسيا تمثل مختلف الأعراق بعد أحداث 1969م إلى جانب مختلف المؤسسات السياسية والثقافيةوالاجتماعية المتفرعة عن هذا التحالف ، وكانت أهداف هذا التحالف تتمثل في:[49]

أ- إحترام سيادة ماليزيا والدفاع عنها.

ب- حماية وتعضيد دستور ماليزيا.

ت- حماية وتعضيد النظام الديمقراطي على أساس التعدد الإثني .

ث- الإلتزام بحقوق الإنسان والاعتراف بحقوق ومصالح كل المكونات المجتمعية .

ج- تعزيز التجانس بين الأعراق لضمان التعايش السلمي وتكوين أمة قوية ومتحدة .

ح- الأخذ بعين الاعتبار المشاكل التي تؤثر على المجتمع الماليزي بكافة أعراقه .

خ- تعزيز التنمية الاقتصادية للبلاد .

د- احترام لغات كل الأعراق المكونة للمجتمع الماليزي .

ذ- دعم التعاون الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لكل سكان الدولة بشكل عام.

وقد تدعمت هذه الآلية في 16سبتمبرعام2010 من خلال برنامج ماليزيا1(Malaysia1) وهو برنامج مستمر صممه رئيس الوزراء الماليزي نجيب تون رزاق والذي يرمز إلى ماليزيا واحدبمختلف أعراقها يدعو من خلاله مجلس الوزراء والوكالات الحكومية وموظفي الخدمة المدنية إلى التقارب أكثر لتأكيد بقوة على الانسجام العرقي والوحدة الوطنية والحكم الفّ عام من خلال مجموعة واسعة من الأنشطة والندوات التي ينشطها السياسيين وقادة المجتمع المحلي لتثقيف المواطنين والموظفين حول الحاضر والمستقبل المدني.[50]

ثانيا: تطبيق آليات تقاسم السلطة في ماليزيا

وبالرغم من مرور أكثر من خمسة عقود من استقلال ماليزيا ماتزال معضلة إدراك وتصوراالآخر مطروحة بحدة، حيث لايزال المالاي يعتقدون باستمرارية سيطرة الصينيين على مقدراتالبلاد الاقتصادية وهم في المقابل مازالو محرومون منها، والصينيين في الجانب الآخر لايزالونيعتقدون بفكرة أن المالاي ممثلون بقادة سياسيين يعرفون كيف يتلاعبون بورقة الإثنية ، فيحين ان الهنود مقتنعون بفكرة استمرار تهميشهم ومعاناتهم ، وهذا مايطرح معضلة تزايد قناعاتالإثنيات الوافدة بوجوب تغيير هذه المعتقدات لتنمية روح الوحدة الوطنية،[51] حيث عملت الدولة

[49]Boon Kheng Cheah, **Malaysia ،The Making of a Nation, Singapore** ،Institute of Southeast Asian Studies, 2002,pp.162-163.
[50]Zaharom Nain , **Rhetoric and Realities , Critical Reflections on Malaysian Politics,** Culture , and Education Salangor : Strategic Information and Research Development Centre(SIRD),2013, pp 205-206.
[51]Azly Rahman, **Dark Spring: Essays on The Ideological Roots Of Malaysia's** GE-13.Selangor: Strategic Information and Research Development Centre(SIRD), 2013,p19.

على اعطاء الاستقلالية للإثنيـاتفي الشؤون الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، فلكل إثنيـة مؤسسـاتها الخاصة جنبا إلى جنبمع المؤسسات المشتركة بين الإثنيات مع شرط الإحترام المتبادل بينها.[52]احتوت مسودة الدستور الماليزي على مبادئ أساسيةيمكن أجمالها بما يلي:[53]

1. تأسيس حكومة مركزية قوية مع وجود ولايات تتمتع باستقلال ذاتي.
2. حماية وضع وكرامة الحكام.
3. إختيار ملك دستوري للاتحاد من بين حكام الولايات.
4. إنشاء قومية عامة لكل الإتحاد.
5. حماية وضع الملاويين والمصالح الشرعية للمجتمعات الأخرى.

ثالثا: تطبيق الآليات القصرية في ماليزيا

ساهمت **الآليات القصرية في ماليزيا** من خلال القوانين التي طبقت بصرامـةفي كبح أي محاولة لتهديد الأمن القومي، أو تمـس بتماسك المجتمـع والتعايـش السلميين مختلف الإثنيات ، إلى جانب أنها جنبت البلاد الدخول في صراعات عرقية عنيفة قد تؤديإلى استعمال الآليات القصرية الأكثر فتكا ودمارا، كالإبادة والتهجير الجماعي. وتدخل هذه القوانين في إطار سياسات الضبط والتنظيم التي اتبعتها الدولة لإدارة التعدد الإثني، ومنها قانون الأمن الداخلي.وفي سنة 1960م بعد تراجع الخطر الشيوعي نسبيا، ورفع حالة الطوارئ، تم إصدار قانونالأمن الداخلي وقد أوضح رئيس وزراء ماليزيا، "**تنكو عبد الرحمن**"أن الغرض من اصدار هذاالقانون هو ضد التهديد الشيوعي فقط ، حيث تعهد بعدم استخدام هذا القانون ضد المعارضةاذا كانت ديمقراطية ولا تهدد امن البلاد.[54]ويجيز هذا القانون الاحتجاز دون محاكمة أو تهمة جنائية ، حيث يسمح لأي ضابطشرطة، باعتقال الأفراد الذين يعتقد أنهم تصرفوا، أو على وشك التصرف بطريقـة من شأنـهاأن تهدد الأمن الوطني، أو الخدمات الأساسية أو الحياة الاقتصادية، ودون شرط وجود مذكرة إعتقال.

وقد تعرضت ماليزيا بسبب هذا القانون إلى الكثير من النقد داخليا وخارجيا، ففي تقريرصدر عن منظمة مراقبة حقوق الإنسان في سبتمبر 2009م، صرحت المنظمة " أن المعتقلينبموجب هذا القانون يعاملون معاملة المجرمين دون إدانة أو حتى توجيه إتهام لهم، ويحرمونمن حق المثول أمام المحاكم لإثبات براءتهم، ويتعرضونخلال

[52]علي ،قوق ، إدارة الأقاليم والتجارب المستفادة عربيا –حالة ماليزيا." مذكرة ماجستير (. جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة: قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2010، ص89.

[53]كمال ،المنوفي، جابر سعيد، عوض، النموذج الماليزي للتنمية، القاهرة : برنامج الدراسات الماليزية، 2005،ص238.

[54]THE Internal Security Act (ISA) of Malaysia ،pp 2-3 ، Obtained it on 12/02/201 9 ، from a site : http://www.refworld.org/pdfid/3f1438bc4.pdf.

احتجازهم للتعذيب البدني والنفسي والاعتداء الجنسي وتشويه السمعة دون أن تتاح أمامهم فرصة الشكوى أو الدفاعن أنفسهم". [55]وبسبب تزايد الانتقادات الموجهة للحكومة في مجال حقوق الانسان، تم إلغاء هذا القانون بعداكثر من خمسة عقود من التطبيق، حيث أعلن رئيس الوزراء نجيب رزاق اقتراح إلغاء قانونالأمن الداخلي في 15سبتمبر 2011 لأنه ضرورة لتحقيق الديمقراطية وتعزيز الحريات، المدنية والحفاظ على التناغم العرقي، وهكذا تم الغاء قانون الامن الداخلي، وتم تعويضه بقانونالتدابير الخاصة الأقل صرامة منه.[56]

رابعا: تطبيق السياسات العامة في ماليزيا :

سياسة التنمية القومية: بدأت هذه السياسة سنة 1990في عهد رئيس الوزراء الماليزي البارز "مهاتير محمد" الذي سطر برنامجا لتحقيقها يمتد إلى غاية 2020م، وتهدف هذه السياسة إلى المحافظةعلى توازن الحالة الاقتصادية الجديدة للمجتمع، والانتقال بماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمةبحلول 2020،وترتكز الرؤية المهاتيرية (رؤية 2020) على أربعة عناصرهي:[57]

1. **تنمية القومية الماليزية**، عن طريق تقوية الشعور بالمواطنة لدى جميع الأعراق في المجتمعالماليزي، من أجل دعم وحدة العيش المشترك. إنشاء أمة ماليزية موحدة(تشكل العرق الماليزي).
2. **تقديم نموذج للتنمية الرأسمالية**يرتكز على تكثيف التصنيع وتطوير تكنولوجيا المعلوماتعن طريق دعم المشاريع الخاصة، وجذب الاستثمار الخارجي والاتجاه شرقا من أجل الاستفادةمن الخبرات اليابانية والكورية نظر لتشابه القيم.
3. **الاهتمام بتفعيل القيم الإسلامية الشاملة** باعتبارها قوة دفع إضافية للتنمية، للوصولإلى تحقيق التعايش بين الإسلام والتكنولوجيا المعاصرة عن طريق تشجيع بناء مؤسساتاقتصادية وتعليمية إسلامية .
4. **التركيز على الدور القوي للدولة في الاقتصاد والسياسة**، فالخصخصة لا تعنى انسحابالدولة من النشاط الاقتصادي العام ولكنها تعنى القدرة على المراقبة والتوجيه والتخطيط الرشيد.

---

[55]Malaysia ISA Detainees Beaten and Humiliated، Human Rights Watch. Citied ،Obtained it on 12/02/2015from a site : http://hrw.org/english/docs/2005/09/28/malays11788.htm .

[56] Malaysian Premier Proposes Replacing Laws on Detention : Obtained it on 12/04/2014 ، from a site : http://www.nytimes.com/2011/09/17/world/asia/malaysian-prime-minister-says-he-will-abolish-2-securitylaws.html .

[57]محمد صادق ،اسماعيل ، التجربة الماليزية : مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية .القاهرة : العربي للنشر والتوزيع، 2014. ، ص125.

خامسا: السياسات الرمزية

عملت الدولة الماليزية من خلال السياسات الرمزية على إيجاد وحدة قومية في مجتمع متعدد العرقيات، وذلك بصياغة مبادئ محددة تطبق على الجميع وتمثل في الوقت ذاته رابطةتجمع بين مختلف الإثنيات ، وتعرف هذه المبادئ باسم "روكونجارا" أي الإيديولوجية القوميةوتتلخص تلك المبادئ في الإيمان بالله ، والإخلاص للملك والدولة، واعلاء كلمة الدستور وسيادة قانون الأخلاق الحميدة، متبعة في ذلك سياسة الحوار المستمر مع كافة القوى السياسيةوالإثنية المشكلة للمجتمع الماليزي ، ومستفيدة من أجواء الاستقرار الاقتصادي ومعدلات النموالمرتفعة التي حققتها.[58]

الخاتمة

نَجح النظام السياسي الماليزي في توفير آلية مناسبة تستوعب الاختلافات الدينية والعرقية في ماليزيا، كما تتعامل بواقعية مع الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع الماليزي. وتمكن الماليزيون من تطوير نموذجهم الذي أدار الاختلاف بالكثير من المهارة، واستفاد من التنوع باعتباره حالة إغناء وإثراء، وليس حالة تضاد وصراع. لم يكن نظامهم مثاليا بالضرورة ولكنه كان ناجحا بما يكفي لتجنيب البلاد الأزمات السياسية والصراعات الدينية والعرقية، وتحقيق نسب تنموية واقتصادية عالية. ويمثل هذا النموذج حالة التعامل الوقعي مع التعقيدات والمتغيرات، دون الجنوح إلى المثالية، وهي حالة تجدر دراستها والاستفادة من معطياتها، حيث توجد أزمات طائفية وعرقية في عالمنا العربي والإسلامي.

وقد حققت ماليزيا في عهد الدكتور مهاتير محمد مستويات عالية من الاستقرار الاجتماعي والسياسي، فعلى الرغم من التباينات الاثنية في الدولة الا انه استطاع من نقل ماليزيا الى افاق دولة حديثة قادرة على تحقيق معدلات عالية من النمو ديمقراطيا وفيها قدر كبير من العدالة في المش اركة في النظام السياسي . ومما لا شك فيه ان وصفه لماليزيا بالتكامل والاندماج السياسي ليست قاعدة جامدة وسريعة، لكنها تتجه بطريقة ايجابية تجاه مواقف معينة.

لقد كان لتطبيق النظام الماليزي لآليات مؤسساتية وسياسات تنموية مناسبة لإدارة التعدديةالإثنية الدور الكبير في انجاع عملية بناء الدولة وفق معادلة " الكل يكسب" وهي معادلة قائمةعلى توفير شبكة أمان لكافة مكونات المجتمع، وعلى ضمان حرياتها وحقوقها السياسيةوالاقتصادية والاجتماعية ، وتحقيق عدالة اجتماعية تراعي

[58]وفاء ، لطفي ، الدروس المستفادة من التجربة الماليزية ، مركز المشرق العربي، ص ، 2 متحصل عليه على الرابط الاليكتروني:
http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/d-01082012.pdf

الأوزان الديموغرافية لفئات المجتمعدون أن تهضم حقوق الأقليات، كما تركز على المصالح المشتركة، وتعمل على تحييد عناصرالتوتر الاجتماعي و السياسي، هذه المعادلة قائمة على أن يتنازل الجميع عن بعض ما يرونهحقوقا لهم ، في سبيل تحقيق مكاسب أكبر مرتبطة بالاستقرار السياسي والشراكة في بناء الدولةوفي مشاريع **التنمية.**

ان الإدارة الايجابية للتعدد الإثني والتي ساهمت في تحقيق الاستقرار السياسي والتنميةفي ماليزيا، ترجع في جانب كبير منها إلى القدرات القيادية الكبيرة التي تميز بها القادةالماليزيين، الذين تمكنوا من تحويل حالة التضاد والصراع إلى حالة إغناء واثراء لكافة المكوناتالتي تحلت في نفس الوقت بالوعي والجنوح للسلم وحب الوطن، بفضل الخطاب النخبوي المتزنالسائد في المجتمع، إضافة إلى ذلك ابتعاد المؤسسة العسكرية عن التأثير في الحياة السياسية.

لاشك أن النظام الماليزي لم يكن مثاليا في إدارة التعدد الإثني كما ينبغي، بسبب المآخذالتي يمكن أن تحسب عليه بسبب قوانين التمييز الإيجابي لصاح السكان الأصليين (المالاي)والتي يرفضها الصينيون والهنود بشدة ويعتبرون أنفسهم بسببها مواطنون من الدرجة الثانية إضافة إلى ذلك الانتقادات المسجلة على مستوى القوانين القصرية التي تحد من حرية الأفرادوالإعلام، إلى جانب أن النظام الانتخابي لا يعطي حق التمثيل العادل للإثنيات والجماعاتالصغيرة في المجالس المنتخبة، وصعوبات عمليات الاستيعاب وخاصة الماديالذي ينجح أساساً بتفعيل علاقات الزواج المختلط بين الإثنيات لإزالة الحدود الفاصلة بينهابسبب اختلاف الديانة بين المالاي المسلمين والهنود والصينيين غير المسلمين .

ومع ذلك فإن إدارة النظام السياسي الماليزي للتعددية الإثنية، كانت ناجحة بما يكفيلتجنيب البلاد الأزمات السياسية والصراعات الدينية والعرقية، وتحقيق نسب تنموية واقتصاديةعالية ساهمت بالإيجاب في نجاح عملية بناء الدولة واستمراريتها.

إن النموذج الماليزي لإدارة التعدد الاثني كان ناجحاً، حيث تمكنت ماليزيا في إدارة مجتمع متعدد الأعراق والأديان، فدفعت ظاهرة التعددية الى بؤرة الاهتمام والتركيز، فقد أدى مبدأ احترام وتسامح الكل لثقافة الآخر إلى أن تصبح ماليزيا آمنة ومستقرة، فالتعدد القومي فيها لم يكن مصدراً للصراع، بل على العكس، فان تنوع دولة ماليزيا العرقي كان أكثر ميلاً نحو السلام، حيث تجمعت الجماعات العرقية في تحالفات عبر الروابط العرقية، بهدف إنشاء الأحزاب على المستوى السياسي والمشاركة في الحملة السياسية وتطوير نظامهابما يكفي لتجنيب البلاد الأزماتالسياسية والصراعات الدينية والعرقية، بسبب تركيزه على أولوية تحقيق الاستقرار السياسي علىحساب

بعض الممارسات الديمقراطية، إلى جانب ارتباطه بنجاح النموذج التنموي الذي ساهمفي نجاح بناء للدولة وغطى على مختلف جوانب القصور فيه.

المصادر والمراجع

الكتب العربية:

1. أحمد ،وهبان، *الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر* ،دراسة في الاقليات والجماعات والحركات العرقية ،الإسكندرية: *أليكس لتكنولوجيا المعلومات الإسكندرية*، 2007 .
2. إسماعيل صبري، مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة الصول والنظريات،ط4، الكويت : منشورات دار السلاسل ،الطبعة الرابعة 1985.
3. أمحمد ،مالكي، الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2000 .
4. جابر سعيد ،عوض، محاضير محمد وقضية التعددية العرقية في المجتمع الماليزي، في الفكر السياسي لمحاضيرمحمد، القاهرة : جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية ،2006.
5. جابر سعيد، عوض، مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة::مراجعة نقدية، بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية،1993 .
6. جودة حسنين، جودة ، جغرافية اوراسيا الاقليمية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية،2000 .
7. روبرت ، دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة د.علا أبو زيد، علي الدين هلال، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة 1998.
8. سامي، ذبيان (محرر)، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لندن: رياض الريس للكتب والنشر،1990. سعد الدين ، إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، الكويت: دار سعاد الصباح، 1992 .
9. سميرة ،بحر، المدخل لدراسة الأقليات، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1982 .
10. شفيق ،الغبرا، "الإثنية المسيسة: الأدبيات والمفاهيم"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث، خريف1988 .
11. عبد السلام إبراهيم، بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكل الأقليات في إفريقيا،بيروت: مركز دراسة الوحدة العربية،1993.
12. عبد الوهاب، الكتالي، الموسوعة السياسية ،الجزء الأول ،بيروت :المؤسسة العربية للدراسة والنشر، 1995 .
13. علي، قوق ، إدارة الأقاليم والتجارب المستفادة عربيا –حالة ماليزيا." مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة: قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2010 .
14. فهمي محمد، سيف الدين، المنهج في التربية المقارنة. القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ،1995.
15. كمال ،المنوفي، جابر سعيد، عوض، النموذج الماليزي للتنمية،القاهرة : برنامج الدراسات الماليزية، 2005 .
16. مجموعة مؤلفين، المجتمع العراقي: حفريات سوسيولوجية في الإثنيات والطوائف والطبقات، بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، الفرات للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006 .
17. محمد صادق، اسماعيل ، التجربة الماليزية : مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية، القاهرة : العربي للنشر والتوزيع، 2014.

18.محمدمهدي، عاشور،التعددية الإثنية :إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية ،المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن ،2002.

الكتب الأجنبية:

1. Abdul Rashid Moten, Government and Politics In Malaysia, CENGAGE Learning, 2008.
2. Abdul RazakBaginda, Governing Malaysia, Malaysia Strategic Research Centre, Kuala Lumbur, 2009.
3. Anthony D.Smith,National Identity,London:Penguin books 1995.
4. Azly Rahman, Dark Spring: Essays on The Ideological Roots Of Malaysia's GE-13.Selangor: Strategic
Information and Research Development Centre(SIRD), 2013.
5. Boon Kheng Cheah, Malaysia ،The Making of a Nation, Singapore ،Institute of Southeast Asian Studies.
6. Cyntia H.Enloe, Varieties Of Ethricit ,Ethnic Conflict and Political Development, Lamham, Press University of America,1986.
7. E.M.Burge ,The Eesurgence of Ethnicity ,Myth or Reality,Ethnic and racial studies,Vol 1 N°3 July 1978.
8. Encyclopedia Britanica,2012,Vol 8 .
9. Everett Hughes, on Work, Race and sociological Imagination, University of Chicago Press Chicago,1994.
10. Fredrik Barth (ed.), Ethnic Groups and Boundaries, Little Brown.Boston,1969.
11. Glazer and D.P.Moynihan,Ethnicity Theory and Experience ,Massachusetts:Harvard University Press1975 .
12. Gokham Bacik,A Discussion on Ethnic Identity,Alternatives :A Turkish journal of international relations vol 1 N° 1 spring 2002.
13. Harold Crouch, Government and Society in Malaysia ,Singapore: Talisman Pub., 1996 .
14. Henry Gordan ,Multicultural and Multiethnic Society, Discussion Paper N°1 UNESCO 2000
15. Huseyin Isikal,Two Perspectives on The Relationship of Ethnicity to Nationalism: Comparing Gellner and Smith, Alternative: Turkish Journal of International relations vol 1 N°1 spring 2002 .
16. John Stack and Louis Heberon, The Ethnic Entanglement and intervention in world politics. Praeger : green Wood, 1999.
17. Joshua Costellena,Order and Justice, National Minorities and The Right to Secession/(International Journal on Minority and Group Rights N°6 :1999)p.401.
18. L.Wirth,The problem of Minority Group in Linton.R,Editor The Science of Man in World Crisis(New York: Columbia University Press 1976.
19. Leon Comber, 13 may 1969- The Darkest Day in Malaysian History, Marshall Cavendish Editions, Singapore, 2009 .
20. Montserra Guibernau and John Rex,The Ethnicity Reader, Nationalism and Migration,Oxford Polity Press 1999 .
21. Nations Unites ,Department de information,N°5 New York1995 .

22. Panikos Panayi, an Ethnic History Of Europe Since 1945, .longman, London,2000 .
23. Richard A . Schermerhorn, Comparative Ethnic Relation: A frame work for Theory and Research, Random House, New York,1970 .
24. Stephen Ryan, Nationalism and Ethnic Conflict, in Issue in World Politics, Brian White ,Richard Little, Michael smith editors, Macmillan press 1997.
25. The New Encyclopedia Britannic Chicago: Encyclopedia Britannica,Edition5TH, Vol.4,1992.
26. UNICCO, Deux Etudes Surles Relations Entere Groupes Ethniques en Afrique,Senega RePublique- Unie De Tanzanie, Paris: Editions De J'unesco,1973 .
27. Williams.H.Arris and J.Levy,The New Encyclopedia ,New York: Columbia University Press 1975.
28. Yves Lacost, Dictionnaire de Geopolitics ,Paris :Flammarion ,1994.
29. Zaharom Nain , Rhetoric and Realities , Critical Reflections on Malaysian Politics, Culture , and Education
Salangor : Strategic Information and Research Development Centre(SIRD),2013.
30. Zakaria Bin Ahmad, Malaysia " Encyclopedia Britannica, Online Library Edition, Inc , Web.5, 2012.

المواقع الاليكترونية

وفاء لطفي ، الدروس المستفادة من التجربة الماليزية ،مركز الشرق العربي،على الرابط الاليكتروني :
http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/d-01082012.pdf

THE Internal Security Act (ISA) of ,*Amnesty International March 2003*from a site : http://www.refworld.org/pdfid/3f1438bc4.pdf.
Malaysia ISA Detainees Beaten and Humiliated،. Human Rights Watch. Citie ،from a site: http://hrw.org/english/docs/2005/09/28/malays11788.htm .
Malaysian Premier Proposes Replacing Laws on Detention : Obtained it on 12/04/2014 ، from a site : http://www.nytimes.com/2011/09/17/world/asia/malaysian-prime-minister-says-he-will-abolish-2-securitylaws.html .

دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية والاستقرار السياسي
التجربة الماليزية نموذجا

The role of human resources in achieving development and political stability Malaysien expérience as a model

د.سالم فتيحة
كلية العلوم الاجتماعية ،تخصص فلسفة
جامعة بلقاسم سعد الله الجزائر 2

ملخص :

يلعب التسيير المحكم للموارد البشرية دورا استراتيجيا في تفعيل التنمية ، و ذلك من خلال التخطيط الاقتصادي الذي يقود التنمية نحو مشروع فعال قوامه شحن الهمم و تفجير الطاقات في المجتمع ، ليصبح قادرا على أداء عمل مشترك ينجز من خلاله مخططات ومشاريع اقتصادية ناجحة ،فيأخذ الاقتصاد كمشروع حضاري مصداقيته من خلال فاعلية هذا العنصر،لرفع كل التحديات وذلك بمنحه الفاعلية الضرورية ، القائمة على الوعي الجماعي و هو المؤهل الأول لخوض معارك التغيير الاقتصادي وترشيدها ،حيث يعتبر التوجيه المحكم للموارد البشرية أحد الأعمدة الأساسية التي تتربع الحراك الاقتصادي الذي أسهم في نجاح تجارب اقتصادية عديدة ، ومن بينها المعجزة الماليزية التي جعلت من محور الاستثمار البشري ، ركيزة أساسية لكل تغيير و الذي تجسّد في الطفرة الاقتصادية و الاجتماعية التي قادها لفترة أحد بلاد النمور الآسيوية ، مستلهما أيديولوجيا الاعتماد على الذات،لتصبح التجربة الماليزية في مقدمة التجارب الاقتصادية الناجحة ، بدينامية متشبعة بطموح التضحية والتحدي والاستمرار،ليشمل هذا النجاح الانجازات التي حققتها ماليزيا في المجالات الحيوية الصناعية و الزراعية و مجال التعليم والتكنولوجيا والاستثمار البشري عموما.

الكلمات المفتاحية :التنمية ، الموارد البشرية ، التخطيط ، الاستثمار ،التعايش الدستوري ، التجربة الماليزية

Abstract:

Human resources play a strategic role in activating development, through careful planning that leads economic work based on charging the energies and blowing up the energies in the society to be able to perform joint work through which successful economic schemes and projects are implemented. The economy as a civilization project takes its credibility from Through the effectiveness of this element, to raise all the challenges and by giving it the necessary effectiveness, based on collective awareness and is the first qualification to fight the battles of economic change and rationalization, through the guidance of human resources, as one of the pillars of the economic movement that He contributed to the success of many economic experiments, including the Malaysian miracle that made human investment the cornerstone of any change, embodied by the economic and social boom that led to the period of one of the Asian tiger countries, inspired by the ideology of self-reliance. Successful economic experiences, with a dynamic spirit of sacrifice, challenge and persistence, include Malaysia's achievements in the vital fields of industry, agriculture, education, technology, and human investment in general.

مقدمة:

أثبتت التجربة الماليزية كنموذج للبلدان النامية في مجال التنمية ، نموذجا للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي من خلال سياسة تنموية اعتمدت الاحتكام الراشد لنمط استراتيجي للنمو ، و الاحتكام لمنهج متقدم للتنمية ، أثبت جدارته في التفاعل مع الاقتصاد الدولي و سياسة الاندماج مع مستجدات الاستثمار في مجال التجارة الداخلية و الخارجية بهدف الخروج من دائرة التخلف و التبعية الاقتصادية ، هذه الدائرة التي مازالت تأرق العديد من الدول النامية ، لينعكس هذا العجز بصورة واضحة في الأزمة التنموية المرتكزة بالأساس على سياسة التوجه للخارج ، أكثر من التوجه إلى سياسة داخلية محكمة ، حيث تدافعت العديد من الدول النامية إلى استيراد الحلول الجاهزة و المتعلقة بالمسألة الاقتصادية ، و هذا ما يبرر فشل العديد من المشاريع الاقتصادية لهذه الدول و خاصة الدول الإسلامية منها .

وهذا ما يستدعي على ضوء هذه المعطيات ، التقييم الجاد ل للمشاريع الاقتصادية الناجحة ، بغية استخلاص الدروس الاقتصادية للدول التي خاضت معاركا اقتصادية أسهمت في استقرارها السياسي ، عبر مسار التنمية الصحيحة القائمة على مبادئ النظام الاقتصادي الراشد و الذي تبنت من خلاله "التجربة الماليزية في فترة مفترق الطرق [1]"سياسة تنموية انتهجت على إثرها الطرق والمناهج المهيأة لاستثمار الموارد البشرية في ضوء التحديات الاقتصادية العالمية والتي أتاحت فرص التحرر من التبعية التي أرادها الغرب والتي تعتبر في أغلبها تبعية اقتصادية **فما هي أهم التدابير التي انتهجتها سياسة الاقتصاد الماليزي لإدارة الموارد البشرية في ضوء هذه التحديات ؟**

انطلق الاقتصاد الماليزي من رؤية عملية و دقيقة أطر السياسة التنموية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي ،القائم على التخطيط المحكم للموارد البشرية ، استهدفت التنمية الاجتماعية بالدرجة الأولى ،من خلال رفع مستوى الحياة الاجتماعية باعتباره المحرك الأساسي لعملية التنمية ليشمل كل قطاعاتها و مجالاتها ، ضمن عملية إنمائية شاملة ، لتلتحم التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية ، وهو التحام عضوي متجانس، يعكس تلك المقاربة السوسيو اقتصادية للتنمية وتعزيز وتقوية رأس المال البشري باعتباره داعما رئيسيا لتسهيل التحول الى بلد متقدم صناعيا.

[1] نبيه فرح الحصري ، تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الاسلامي تحليل ونقد ،ط1،لبنان 2009 ، ص 67

1)- مفهوم التنمية البشرية:

عرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية "في تقريره العالمي الصادر سنة 1990 التنمية البشرية على أنها عملية توسيع لخيارات الأفراد ، ومن حيث المبدأ هذه الخيارات يمكن أن تكون مطلقة و يمكن أن تتغير بمرور الوقت ،هذه الخيارات تكون على المستويات الآتية" [2]

- أن يعيش الأفراد حياة مديدة و صحية.
- أن يكتسبوا المعرفة .
- أن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق ، ولكن التنمية البشرية لا تنتهي عند ذلك فالخيارات الإضافية تتراوح من الحرية الأساسية و الاقتصادية و الاجتماعية الى التمتع بفرص الإبداع والإنتاج و التمتع و الاحترام الذاتي الشخصي ، وبحقوق الإنسان المكفولة ، و بالتالي فالتنمية البشرية ترتكز على تكوين بيئة ملائمة لحياة مديدة و صحية و قائمة على الإبداع ،فيظهر مردود النمو في حياة الأفراد .

2) – إضاءة على تجربة التنمية البشرية في ماليزيا :

لقد شكّلت مسألة التنمية الاجتماعية ، محورا أساسيا في المشروع الحضاري ، بالنسبة للتجربة الماليزية ، حيث أولت الحكومة الماليزية ، اهتماما كبيرا بتنمية الموارد البشرية ،فأسهم ذلك في تزايد معدل نموها الاقتصادي،فنتج عن هذه التحولات نوعا من المؤسسات التعاونية ، استهدفت ماليزيا من خلالها القضاء على الفقر الذي خيّم على المجتمع الماليزي بعد " فترة استقلالها عام1957 إلى نهاية الستينات من القرن الماضي تقريبا ، مرورا بقيام اتحاد ماليزيا عام 1963 و حدوث المشاكل العرقية في عام 1969 ثم ظهور قوانين السياسة الاقتصادية الجديدة في عام 1970 و إنشاء البنك الإسلامي الماليزي عام 1983 " [3] فأتاحت الحكومة الماليزية المساواة في الفرص و الذي اعتبرته الحجر الأساس لتحقيق النمو وذلك رغم التعددية العرقية و الدينية التي تعهدها ماليزيا ، فوضعت على اثر هذه القناعة خططا اقتصادية محتكمة إلى مبدأ المساواة " إن مفهوم اقتران التنمية بالمساواة في الفرص بماليزيا ينطوي على أهمية خاصة ، نظرا لأنّ مجتمعنا يقوم على التعددية العرقية و الدينية ذلك أن السكان الأصليين الذين يعرفون بلفظ (بوميبترا) يشكلون نحو 60 %من مجموع سكان البلاد ، لكننا عندما نتحدث عن الثروة و المداخيل ، فانهم يحتلون موقفا متأخرا مقارنة ببقية السكان الذين ينحدرون من جنسيات أخرى ، هذا

[2] مجموعة مؤلفين،محمد مهاتير والمعجزة الماليزية ، مجلة الوعي،جويلية –أوت 2013، العدد 05 ، ص 81
[3] حاج إبراهيم عبد الرحمن ،مسيرة الاقتصاد من خلال أفكار محمد مهاتير، مخبر المركز الجامعي غرداية ، ص 9

الواقع الذي يدفعنا إلى أن ندشن عام 1970 سياسة اقتصادية جديدة تم تصميمها بما يكفل للبوميبترا الحصول على نصيبهم من الكعكة الاقتصادية "[4]

فقامت الحكومة على اثر هذه الالتزامات " بإصدار قانون المناطق التجارية الحرة لتجهيز الصادرات ، وأعطت من خلاله حوافز لجذب رأس المال الأجنبي إليها "مع تشجيع الاستثمار الحر في مجال الاقتصاد و" سمحت بتطبيق النظام الإسلامي في معاملاتها مما شكل فرصة للاقتصاد الإسلامي للنمو على أرض ماليزيا " فأتاحت هذه السياسة الجديدة ، رفع معدل دخل الفرد الماليزي إلى أربعة أضعاف مستوياته عام 1991م [5]

شكل المنعطف السياسي الذي عرفته ماليزيا بعد أحداث مايو 1969 ،نقطة البداية التي رسمت ملامح مستقبل التنمية الاقتصادية وتشكيل العقل السياسي والاقتصادي في فترة حكم مهاتير محمد ، ليصبح هاجس إزالة الفارق المادي بين المالاويين والصينيين من الأولويات التي حددت مشروع التنمية ، بهدف إزالة الصداع الطبقي" حيث كانت نسبة كبرى من الصينيين تسيطر على الاقتصاد وهي تضم شريحة كبيرة من رجال الأعمال ، فانّ نسبة قليلة من نخبة الملايو تدير دفة السياسة[6]

فاستهدفت التنمية في هذه الأثناء محاولة الموازنة بين تنمية السكان الأصليين من الملايو و غيرهم فالصينيون أثرياء ويعيشون في المدن و قد ألفوا ممارسة حياتهم بهذا الأسلوب مما يجعلهم أكثر رخاء بينما الملايو ألفوا العيش في الريف ، فهم فقراء فكانت هذه المعطيات دافعا أساسيا لإعادة مراجعة سياسة إدارة المقاطعات على المستوى المحلي ، بهدف خلق التوازن المادي بين فئات المجتمع الماليزي و من هنا جاءت خطة إزالة الفوارق الاجتماعية و ذلك من خلال ما يلي :

– اتحدت ماليزيا "سنة 1982 قرار بالدخول في سياسة خصخصة الشركات" – إنشاء شركات مملوكة للدولة يشارك فيها بأسهم نيابية عن أبناء الملايو

– استغلال احتياطي البترول الذي احتكرته الدولة

– تقديم رأس المال سلفة بواسطة منح و قروض ميسّرة لأبناء الملايو

– شراء الأراضي المملوكة من جانب وكالات الائتمان لجميع الأطراف

لم يغفل مهاتير محمّد عن دور شبكة العلاقات الاجتماعية ودورها الفعال ، كفكرة دافعة للتنمية الحضارية ،فأخذ اتّجاها حاول من خلاله أن يمحور النزعة الاقتصادية حول الفاعل الإنساني و كسب شرعيته الإنمائية ، من

---

[4] موسوعة مخضير بن محمد ، ط1 دار الكتاب كوالالمبور،2004 ، ص66
[5] حاج إبراهيم عبد الرحمن مسيرة الاقتصاد الاسلامي من خلال أفكار محمد مهاتير، مرجع سابق ، ص 10 - 11
[6] ناصر يوسف، مرجع سابق ،ص 227

داخل التلاحم العضوي للمجتمع ، بخلق روح التعاون و الشراكة ، بتطوير الموارد البشرية و استثمارها ، في كل فعل تنموي ، و ميلاد فكرة الدولة الإنمائية حيث " أعلن مهاتير محمّد للشعب ، بكل شفافية ، خطته و إستراتيجيته ، و أطلعهم على النّظام المحاسبي الذي يحكمه مبدأ الثّواب والعقاب للوصول إلى النّهضة الشاملة"[7].

فانعكس ذلك ايجابيا على المشاريع المستقبلية للمجتمع الماليزي ، الذي أسهمت فكرة ديناميةالتغيير الاجتماعي،في دفعه إلى الطموح و التّضحية و التّحدي ، فميّز هذا التدافع الاجتماعي، كما سماه مهاتير محمّد الاتجاه إسلاميا و ممارسة التّنمية في إطارها الإسلامي،نتيجة لحرصه على منح التنمية الاقتصادية بعدا إسلاميا ، يرضي تطلعات الملايين الذين يرون في الاسلام نظاما وعقيدة .

فطبعت تجربة ماليزيا الإنمائية بالطابع الإسلامي ، المتمثل في البنوك الإسلامية ، و شركة التكافل الاجتماعي الإسلامي والتّنظيم لأموال الزكاة ، إلى جانب الأعمال الخيرية التي استفادت منها الأقليات في المجتمع الماليزي ، فاقتفت الحكومة الماليزية الأثر الإسلامي الإنمائي،في ظل تبني المشروع الحضاري الإسلامي ، فراهنت الحكومة على صمودها أمام تيار التّغريب ، وسعت إلى تكوين مجتمع ماليزي متفوّق روحيا وأخلاقيا وفكريا وماديا .

حيث حققت الحكومة الماليزية ، انجازات إنمائية إسلامية ، فنظمت أموال الزكاة داخل مؤسّسات تضبطها أحكام وقوانين ، فأسهمت هذه الأموال إسهاما فعليا ، بالقضاء على الفقر تدريجيا ، فضلا على أنّ هذه المؤسسات ساعدت ، المحتاجين من الطلبة الملايويين المتفوقين ، لإكمال تعليمهم في دول غربية و إسلامية ، بهدف تعلّم اللّغة العربية و الشريعة الإسلامية ، فكان محاربة الفقر وتنويع التّعليم هدفان أساسيان للتنمية ، فقطعت ماليزيا بهذا الانجاز شوطا كبيرا في تجسيد أهم محددات التنمية في الواقع الاجتماعي ،تمثّل في القضاء على التباين الاجتماعي ، وخلق الفرص لجميع الأفراد .

لعبت هذه القيادة السياسية المستثمرة للمجتمع دورا كبيرا ، حيث غيّرت ما في داخل الإنسان الماليزي من توتر و قلق على مصيره الاجتماعي ، فأسهم ذلك في بناء وحدة اقتصادية و اجتماعية مشتركة ، لم يتمكن عامل التعدد الاثني ، داخل المجتمع الماليزي من إعاقتها ، وتحوّلت ثقافة المجتمع إلى ثقافة مبدعة و منتجة ، تسعى إلى المشاركة في كل حركية إنمائية اقتصادية أثبتت أن الثقافات الآسيوية تظهر كثيرا من التساهل و المرونة ،"

---

[7] مجموعة مؤلفين، مجلة الوعي ، مرجع سابق ، ص 40

فنحن بإمكاننا أن نتبنى طرقا جديدة بسرعة كبيرة و ذلك بمجرّد أن نتغلب على سلوكنا التقليدي وأفكارنا التقليدية و الحواجز الأخرى المعوّقة للتقدم " [8].

3) سياسة التنمية في الأقاليم الماليزية :

انتهجت ماليزيا سياسة إنمائية أتبعت بخطط إنمائية مدروسة و محكمة مكنتها من تحقيق معدلات نمو عالية و ذلك باعتراف قائدها مخاضير محمد ف" في ماليزيا كنّا نلتزم الحكمة في إدارة شؤوننا المالية ، فلم نقترض كثيرا [9] لتتجسد هذه الحكمة في الخطط التنموية السبع من (1966إلى 2000) و التي شملت الإطار الاقتصادي القائم على التنمية و التوسع ، عن طريق استراتيجيات مدروسة شملت مجال التصنيع إلى جانب تكثيف الرعاية الاجتماعية بتحقيق فرص العمل وتحسين الوضع المعيشي للسكان و توفير الخدمات الصحيّة و تضييق الفجوة بين المناطق الحضرية و الريفية، و محاربة الأميّة ، بتعميم التّعليم ، فاخترقت هذه المخططات التنموية كل القطاعات المنعشة للاقتصاد الماليزي، وهنا يتجلى دور تفعيل مبدأ المنهجية والتنظيم ، الذي ميّز هذه الخطط في نسقها النظري العام و يمكن تلخيص هذا التناسق في العناصر التالية :

– اعتماد السياسة الاقتصادية الجديدة، بالتركيز على التصدير، لتحقيق تنمية مستديمة.

– إعادة هيكلة المجتمع و تنمية الأعمال الحرّة، لتحسين أحوال الماليزيين و تحقيق التوازن الماليزي الاجتماعي والعدالة الاجتماعية.

– تعزيز العلم والتكنولوجيا و تشجيع البحوث العلمية و دمجها في العملية الاقتصادية لتعزيز التكنولوجيا الصناعية.

– اعتماد قيادة إدارية جديدة ، انتهت [10]الى خفض تكاليف انجاز المشاريع وتحسين نوعية الخدمة العمومية .

– الرؤية المستقبلية vision 2020 والتي تهدف إلى بناء دولة ماليزية متحدة ،تعتمد على اقتصاد ديناميكي قائم على أساس تنمية مستقرة و إعداد مجتمع ديمقراطي متقدم وناضج [11]

لقد شكل المنعطف السياسي الذي عرفته ماليزيا بعد أحداث مايو 1969 ،نقطة البداية التي رسمت ملامح مستقبل التنمية الاقتصادية وتشكيل العقل السياسي و الاقتصادي في فترة حكم مخاضير محمد ، ليصبح هاجس إزالة الفارق المادي بين المالاويين والصينيين من الأولويات التي حددت مشروع التنمية ، بهدف إزالة الصداع

---

[8] موسوعة مخضير بن محمد ، مرجع سابق ، ص 136

[9] حاج إبراهيم عبد الرحمن، مرجع سابق ، ص 11

[10] علي قوق ،إدارة الأقاليم المستفادة عربيا، أطروحة لنيل شهادة ماجستير ،جامعة قاصدي مرباح،كلية العلوم السياسية،2010-2011، ص 80

[11] مجموعة مؤلفين،مجلة الوعي ، مرجع سابق ، ص 40 - 41

الطبقي" حيث كانت نسبة كبرى من الصينيين تسيطر على الاقتصاد وهي تضم شريحة كبيرة من رجال الأعمال، فانّ نسبة قليلة من نخبة الملايو تدير دفة السياسة "[12] فاستهدفت التنمية في هذه الأثناء محاولة الموازنة بين تنمية السكان الأصليين من الملايو و غيرهم " فالصينيون أثرياء و يعيشون في المدن وقد ألفوا ممارسة حياتهم بهذا الأسلوب مما يجعلهم أكثر رخاء بينما الملايو ألفوا العيش في الريف ، فهم فقراء " فكانت هذه المعطيات دافعا أساسيا لإعادة مراجعة سياسة إدارة المقاطعات على المستوى المحلي بهدف خلق التوازن المادي بين فئات المجتمع الماليزي و من هنا جاءت خطة إزالة الفوارق الاجتماعية و ذلك من خلال ما يلي :

- اتخذت" ماليزيا سنة 1982 قرار بالدخول في سياسة خصخصة الشركات "[13]
- إنشاء شركات مملوكة للدولة يشارك فيها بأسهم نيابية عن أبناء الملايو
- استغلال احتياطي البترول الذي احتكرته الدولة
- تقديم رأس المال سلفة بواسطة منح و قروض ميسّرة لأبناء الملايو
- شراء الأراضي المملوكة من جانب وكالات الائتمان لجميع الأطراف

اعتمدت ماليزيا في سياستها الاقتصادية الجديدة ، أساليب الإدارة المحكمة للمشاريع الاقتصادية ، إذ رافقت الإصلاحات الإدارية مسارها التنموي ، فاستعانت في هذا المجال بفكرة المجالس الاقتصادية و الوزارات المتخصصة لتقييم مسار التنمية الاقتصادية وتحقيق أهدافها ، وفق اعتمادات مالية مضمونة ومراقبة ،و مسخرة لخدمة المصالح العامة،فاستطاعت على اثر هذه الإجراءات محاربة الفساد الإداري و البيروقراطية ، مع الإشارة إلى أنّ الإدارة الجيدة قد كانت أحد العوامل الأساسية التي أسهمت في نجاح وتنفيذ خطط التنمية التي رسمت المعالم الكبرى لهذا التحول الاقتصادي ، حيث رافق الأداء الإداري الجيد كل الإصلاحات الاقتصادية فتم إدارة مشكلات التضخم المالي و نقص العمالة و مشكلة البطالة و معالجتها بإدارة ناجحة ، حيث توفرت الأجهزة الحكومية على المؤشرات الايجابية لتوزيع الخدمة العمومية ، فلعب تحديث و هيكلة الإدارة العمومية دورا ناجحا أتبع بالإصلاحات الجذرية التي قادتها الحكومة الماليزية " وفق القانون رقم 207/1079/97 وكان الجهاز تحت إشراف رئاسة الحكومة بهدف إنجاح مشاريع الإصلاح الإداري ، الذي ركز على تحديث الإدارة ، و تطوير الموارد البشرية "[14] فأثبتت الإصلاحات الإدارية الجيدة نجاعتها في مرافقة العملية الاقتصادية ، حيث تطورت

[12] موسوعة مخضير محمد ، مرجع سابق ، ص 72 - 73
[13] موسوعة مخضير محمد ، مرجع سابق ، ص 136
[14] ناصر يوسف، ديناميكية التجربة اليابانية في التنمية المركزة ،ط1 ، لبنان- بيروت،2009 ،ص 227

تقنيات الإدارة و أدخل مفهوم التغذية الاسترجاعية للولايات التي تأخرت فيها الإصلاحات ، التي تحددت بخطط متتابعة على الشكل الآتي [15]:

- **المرحلة الأولى** : تم فيها إنشاء المعهد الوطني للإدارة العمومية الذي استهدف تطوير قدرات التسييرية و توفير الاستشارة للإدارة العمومية و العمل على تقريب الإدارة من المواطن ، كما أبقى على وحدة التنسيق و التنفيذ(ICU).

- **المرحلة الثانية** : تم خلالها تأسيس (MAMPU) بهدف تحسين فعالية الجهاز الإداري و خاصة شقه المتعلق بالخدمة العمومية ، حيث أنشأ رئيس الوزراء مهاتير محمد (وحدة التطوير الإداري و ضبط التخطيط) .

- **المرحلة الثالثة** : ركزت على الإصلاح الإداري ، بمجموعة من السياسات و الإجراءات التي أعطت بعدا جديدا للتطور السوسيو اقتصادي للدولة ، فعرف في هذه المرحلة الإصلاح الإداري تشجيعا من الطبقة السياسية و القيادات الخاصة ، وكمثال عملي أصبحت الحكومة تتعاون مع القطاع الخاص تحت شعار [16] (إدارة ماليزيا بفكر تشاركي).

4) مسارات الإصلاح التنموي في ماليزيا :

عرف الإصلاح السياسي في مجال التنمية في ماليزيا مستويين أحدهما على المستوى الإداري و ثانيهما اقتصادي شمل خطط ومشاريع استشرافية للتنمية البشرية على المدى الطويل .

ا) – الإصلاح الإداري:

لقد عرف الاقتصاد الماليزي انتعاشا كبيرا بعد الإصلاحات ا لإدارية التي عرفتها ماليزيا في ظل شراكة اقتصادية ذكية أسهمت للحد من التباين المادي بين المواطنين الماليزيين و ذلك من خلال التخطيط لمشاريع شكلت بالأساس الجسر الأول لولادة ماليزيا المتحدة (Incorporated–Malaysia) ، حيث أسهمت هذه المشاريع على تشجيع الأعمال الحرة و التي بدورها ساعدت على زيادة دخل الحكومة إذ " تبنت ماليزيا مشروع ماليزيا المتحدة و بدأت تتعامل مع كل رجل أعمال معاملة الصديق فإذا نجح رجل الأعمال زاد دخل الحكومة و نما الاقتصاد الوطني و استفاد الناس بالحصول على الوظائف ، وزاد رخاء البلاد " [17]مع الإشارة في هذا السياق أنّ النظام الملكي الدستوري الحكومات الماليزية المتعاقبة على نجاح مشروع الدولة و التوجه نحو التنمية فرغم معارضة السلاطين قبل الاستقلال تحقيق مشروع الوحدة و التنمية " إلا أنّ ماليزيا أصبحت بعد الاستقلال دولة اقتصادية

[15] ناصر يوسف، مرجع سابق ،ص227
[16] علي قوق ، مرجع سابق ، ص 98
[17] علي قوق ، مرجع سابق ، ص 97 - 98

يتولى شؤونها ملك ينتخبه مجلس السلاطين لمدة خمس سنوات ، أما الحكومة الماليزية التي تغلب عليها الطابع البرلماني ، فقد استفادت من نهاية عهد حكم السلاطين المطلق و هو ما أتاح لها هامشا كبيرا للتحرر من العقائد الأيديولوجية المغلقة كما أتاح الشعب الماليزي لحكومته حرية نبد كل ما يمت إلى الشيوعية و الاشتراكية من صلة "[18] وهذا ما جعل من القيادة السياسية تحتكم لسياسة براغماتية في كل توجهاتها الإنمائية على الصعيد المحلي وعلى الصعيد الخارجي لتصبح سياسة الخصخصة توجها جديدا للمشاريع الاقتصادية المتطلعة لتحقيق مكاسب مادية معتبرة ،مع الإشارة إلى أنّ خصخصة لا تعني انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي العام و لكن تعني حول دور الدولة التي المراقبة وترشيد التخطيط ،و ذلك استبعادا للاتجاهات الإنمائية المغلقة.

فنجحت سياسة الخصخصة في إدارة الأعمال الصناعية والتجارية إلى حد كبير ، وأسهمت في تراكم الثراء و ذلك بتشجيع الملكية الخاصة والربط بين التنمية الاقتصادية و العدالة في توزيع الثروة وتعزيز تنمية الموارد البشرية ، الذي تمكنت الحكومات الماليزية من خلاله تحسين الأوضاع الاجتماعية للماليزيين ، بإدماجهم في الأنشطة الاقتصادية للقضاء على الفقر و التباين الطبقي حيث اتبعت سياسة إنمائية محكمة بخطط مدروسة مكنتها من تحقيق معدلات نمو باهرة [19] تماشت مع التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية في التنمية الاقتصادية حيث شكلت الحجر الأساس لأغلب المخططات الإنمائية .

ارتكزت هذه الإصلاحات الإدارية على العناصر التي تمثلت [20] البنية التنظيمية للهيكل الإداري فيما يخص نوعية الأداء والإنتاجية واعتماد التكنولوجيا الحديثة ، بالإضافة الى تعزيز إصلاحات الإدارة العمومية ، التي شهدت تغيرات حقيقية في مجال هيكل الخدمات العمومية ، فقادت هذه الإصلاحات الإدارية الى تقسيم السلطات المحلية الى ثلاثة مستويات [21] إدارية في الدولة الولائي state– المحلي local – الفدرالي fédéral .

ب) تعزيز مشاريع الموارد البشرية في مجال التنمية :

استهدفت السياسة الاقتصادية الجديدة في ماليزيا رسم الخطوط العريضة لاستثمار الموارد البشرية و ذلك منذ بداية الخطط التنموية الثلاثة (1970 – 1990) ، مستندة على إطار اقتصادي سعت من خلاله إلى تحقيق النمو الاقتصادي السريع و ذلك اعتماد الاستراتيجيات الآتية :

1) – تنمية صناعية تسمح بخلق فرص عمل متوازنة مع القطاعات الاقتصادية التقليدية

[18] ناصر يوسف ، مرجع سابق ، ص 228 -229
[19] ناصر يوسف ، مرجع سابق ، ص 229
[20] علي قوق،مرجع سابق ،ص 91
[21] علي قوق ،مرجع سابق، ص 80

2) – زيادة الإنتاجية و الدخل لتحسين مستوى المعيشة و إعادة هيكلة المجتمع الماليزي ،بتشجيع الصناعات الصغرى والمتوسطة وتموينها .

3) – تحديث القطاع الريفي و تعزيز القطاع الزراعي القائم على تعزيز الأمن العدائي ، وزيادة الإنتاجية و المنافسة في هذا القطاع وتعميق الروابط بين القطاع الفلاحي و القطاعات الصناعية .

4) – توسيع الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص بهدف الإسراع في النمو الاقتصادي ، لتحقيق رفاهية المجتمع حيث حقق القطاع الخاص نسبة 30%من الأرباح التجارية .

5) – تشجيع الملايو على الدخول السريع في انجاز المشاريع الضخمة لتحسين مستويات الدخل و نوعية حياة سكان الريف

6) – تشجيع التدريب و البحوث التي تتعلق بالتصنيع و مشاركة الملايو في التنمية الصناعية .

7) – زيادة ملكية البوميبترا ، بهدف القريب بين التنمية و العدالة الاجتماعية و الأمن .

8) – الاعتماد على سياسة التنمية القومية (1990 – 2000) ، التي استهدفت تطوير الموارد البشرية و تنميتها إلى جانب زيادة فاعلية الاستثمار و تحريك الادخار تجاه القطاعات الإنتاجية ، الذي استهدف التنمية المتوازنة بين النمو الاقتصادي والعدالة وتصميم أبعاد جديدة تتمثل في القضاء على الفقر .

9) – تعزيز العلم و التكنولوجيا الحديثة و زيادة مهارات البوميبترا في مجال إدارة و تنظيم المشاريع و ترسيخ معالم تنمية مستديمة من خلال تكنولوجيا متطورة تستند إلى قاعدة صناعية كثيفة رأس المال .

فأسهمت الخطط الإنمائية الخماسية و الخطة المستقبلية " vision 2020 " في تعزيز تنمية الموارد البشرية [22] ، الرامية إلى بناء مجتمع ماليزي متقدم و ناضج ديمقراطيا ، بإرساء قيم التنمية المستقرة و دينامية اقتصادية تمكنت ماليزيا من خلالها ، القضاء على الفقر و هيكلة المجتمع ، حيث استفاد المواطنون من هذه الإصلاحات الاقتصادية الجديدة بزيادة دخل الفرد الماليزي " ليصبح مقدار الدخل الفردي في المتوسط الناتج القومي الإجمالي ، فقد كان في عام 1970 يقدر ب 1247 دولار أمريكي تقريبا ، بينما وصل في عام 2002 إلى 8862 دولار أمريكي و يعتبر هذا معدلا مرتفعا إلى حد ما " [23] بتوزيع الثروة بطريقة عادلة أرضت أبناء الملايو، حيث سعت الحكومة في هذا المجال الى زيادة حجم ونوع الإنتاج القومي بهدف إعطاء الفئات المحرومة نصيبا أكبر من الناتج القومي دون مصادرة طبقا لخطة التنمية الطموحة ، التي حققت نجاحات في مسيرتها التنموية على الرغم

[22] مجموعة مؤلفين، مجلة الوعي، مرجع سابق،ص 40
[23] حاج إبراهيم عبد الرحمن، مرجع سابق،ص 9

من صيغة التعدد داخل الدولة ،فتمكن الاقتصاد الماليزي بإحداث طفرة اقتصادية ،حقق على إثرها معدل نمو سريع جعله في مقدمة الدول النامية الناجحة اقتصاديا ، إذ كان لاستثمار العنصر البشري دورا مركزيا في تفعيل هذه الطفرة ، حيث رصدت الحكومة الماليزية لهذا العنصر الأولوية في السياسة الاقتصادية الجديدة فخصصت أكبر قسم من ميزانية الدولة للتّعليم و البحث العلمي ، لتأهيل الحرفيين وتعليم اللّغة الانجليزية والبحوث العلمية ، بإرسال البعثات العلمية للجامعات الأجنبية و وطّدت العلاقة بين مراكز البحوث العلمية والقطاع الخاص وفتحت المجال لاستخدام هذه البحوث لأغراض تجارية .

فلم تركن ماليزيا إلى التركيز على التنمية الخارجية فحسب ، وإنما ركزت بالأساس على العنصر البشري ، فجعلت من الفرد الماليزي عنصرا لكل تجديد و في هذا الإطار سعت الحكومة الماليزية إلى تكوين موظفين مدرّبين ، فساعد التّعليم على الارتفاع المطرد الإنتاجية العمل و تحسين الدخل ، و ابتكار نماذج جديدة ، و فتح ذلك المجال أمام آفاق واسعة نحو التنمية الاقتصادية" فلم يكن لهذه المنظومة التّعليمية أن تنمو لولا اعتبار أنّ الإنسان هو القيمة الاقتصادية الأولى و الرّفع من معنويات الإنسان الماليزي إلى مستوى دينامية الاعتماد على الذات " [24].

فلعب ذلك دورا هاما في تعزيز دور الإنسان الملوي في التغيير ، لاسيما في مجال التعليم والتكنولوجيا بالاستفادة من عائد النمو الاقتصادي ، و هذا ما جعل المالاويين يشعرون بإمكاناتهم الإنمائية ، في المجتمع الماليزي ، حيث أصبحت حياتهم الاجتماعية تتحسّن إلى الأفضل ، و قد رفع مهاتير شعارا نفسيا و إنمائيا مفاده أنّ " ماليزيا تقدر وذلك بهدف شحذ همّة الإنسان الماليزي ، ودفعه إلى زيادة الإنتاجية ، فظلّ التعليم محلّ اهتمام الخطط الإنمائية الماليزية على امتدادها " أنّ ازدهار ماليزيا اقتصاديا هو انعكاس لهذا الاهتمام بالمنظومة التّعليمية والسّعي الجاد إلى تطويرها باستمرار،لا سيما أنّ خطة تنمية التّعليم (200-2010) القائمة على تحقيق تعليم ممتاز للماليزيين من سن ما قبل المدرسة إلى معاهد التّدريب، بدأ يؤتي أكله في عملية التّنمية الاقتصادية " [25] فكان الاهتمام بالإنسان على المستوى العملي الملموس ، إلى جانب اعتباره القيمة الاقتصادية الأولى في عملية التّنمية يضعان الأنموذج الإنمائي الماليزي في موقع مهم ، بوصفه منظومة فكرية و فلسفية و عملية تمتلك كامل القدرة على التغيير فكان ذلك باعثا على إتباع ماليزيا لسياسة تنموية تعتمد على استثمار مواردها البشرية ، و تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجالات الحيوية وهذا ما يعرف بسياسة الاعتماد على الذات هذه

[24] موسوعة مخضير محمد ، مرجع سابق ،ص 93
[25] حاج إبراهيم عبد الرحمن،مرجع سابق ، ص 247

السياسة التي جنّبتها الدخول في مشاكل مع صندوق النّقد الدولي و المؤسسات المالية العالمية بل صمّمت مع الدول الكبرى جسرا اقتصاديا مهما .

فلم يغفل مخاضير محمّد عن دور شبكة العلاقات الاجتماعية ودورها الفعال ، كفكرة دافعة للتنمية الحضارية ، فأخذ اتّجاها حاول من خلاله أن يمحور النزعة الاقتصادية حول الفاعل الإنساني و كسب شرعيته الإنمائية ، من داخل التلاحم العضوي للمجتمع بخلق روح التعاون و الشراكة ، بتطوير الموارد البشرية و استثمارها ، في كل فعل تنموي و ميلاد فكرة الدولة الإنمائية حيث " أعلن مهاتير محمّد للشعب ، بكل شفافية ، خطته و إستراتيجيته ، و أطلعهم على النّظام المحاسبي الذي يحكمه مبدأ الثّواب والعقاب للوصول إلى النّهضة الشاملة " [26] .

فانعكس ذلك ايجابيا على المشاريع المستقبلية للمجتمع الماليزي حيث أسهمت فكرة دينامية التغيير الاجتماعي في دفعه إلى الطموح و التّضحية و التّحدي ، فميّز هذا التدافع الاجتماعي، كما سماه مهاتير محمّد الاتجاه إسلاميا و ممارسة التّنمية في إطارها الإسلامي، نتيجة لحرصه على منح التنمية الاقتصادية بعدا إسلاميا يرضي تطلعات الملايو الذين يرون في الاسلام نظاما وعقيدة فتميزت الإصلاحات الجذرية التي قادها مخاضير محمد رئيس الوزراء بمجموعة من التدابير التي أعطت بعدا للنمو السوسيو اقتصادي للماليزيين وذلك بالتركيز على الخدمة المدنية لتتماشى مع القيادة السياسية الطموحة المحاربة لكل أنواع الفساد، فانتهى ذلك إلى تحقيق "الوحدة والتكامل القومي من جهة وذلك بالتوزيع العادل لفرص التنمية بين مختلف الأقاليم على اختلاف أعراقها " فتم وضع سياسة التنمية القومية في عام 1990 التي كان الغرض منها تعزيز توازن الحالة الاقتصادية الجديدة للمجتمعات المختلفة[27] وتحقيق النمو الاقتصادي على الصعيد الدولي من جهة أخرى ، فأصبح النموذج الماليزي نموذجا إصلاحيا يحتذا به و ذلك بتركيزه على العناصر التي تمثلت في البنية التنظيمية للهيكل الاقتصادي" ليصبح النموذج الماليزي أحسن مثال يؤخذ به في الدول النامية و حاز لإعجاب و احترام الدول المتقدمة ، ففي تقرير عن الأمم المتحدة سنة 1995 أبدت إعجابها بنموذج الإصلاح العام " [28].

لعبت هذه القيادة السياسية المستثمرة للموارد البشرية دورا كبيرا ، حيث غيّرت ما في داخل الإنسان الماليزي من توتر وقلق على مصيره الاجتماعي ، فأسهم ذلك في بناء وحدة اقتصادية و اجتماعية مشتركة ، إذ لم يتمكن عامل التعدد الاثني ، داخل المجتمع الماليزي من إعاقتها ، وتحوّلت ثقافة المجتمع إلى" ثقافة مبدعة و منتجة ، تسعى إلى المشاركة في كل حركية إنمائية اقتصادية وبتعبير مخاضير محمّد إن الثقافات" الآسيوية

[26] مجموعة مؤلفين، مجلة الوعي، مرجع سابق ،ص 40

[27] علي قوق،مرجع سابق ، ص 93

[28] علي قوق ، مرجع سابق ، ص 93

تظهر كثيرا من التساهل و المرونة فنحن بإمكاننا أن نتبنى طرقا جديدة بسرعة كبيرة وذلك بمجرّد أن نتغلب على سلوكنا التقليدي و أفكارنا التقليدية و الحواجز الأخرى المعوّقة للتقدم " [29] .

4)- تعزيز التعايش الثقافي في سياسة التنمية

إن مصير الأمّم مرهون بطبيعة الطريق الذي تسلكه لتحقيق نهضتها ، و ذلك يتوقف على العمل السياسي الراشد، ، فالفعل السياسي يعتبر ، أساسا لتحقيق أي هدف نهضوي ، و أي ممارسة سياسية لا تتحلىّ بالعملية من جهة ، و بأخلاقيتها من جهة أخرى تكون عائقا ، أمام نجاح أي مشروع نهضوي ، و في هذا السياق استطاع رئيس الوزراء السابق مهاتير محمّد على المستوى السياسي أن يترصّد دعائم السياسة الرشيدة التي لعبت دورا هاما في نجاح مشروعه النّهضوي ، حيث نجح في تجنّب ماليزيا العديد من العواصف التي تعرّضت لها بلدان جنوب شرق آسيا.

فأسهم و الى حد كبير التداول السلمي على السلطة ، في تحقيق استقرار ماليزيا الداخلي إ من خلال نجاح الحكومة في إقامة دولة قوية ، رغم تعدد الأعراق و الديانات ،و على الرّغم من ما تتميّز به ماليزيا بتنوّعها الاثني والديني " فهناك من المالاي 60% من المجتمع و هم السّكان الأصليون ،و الصينيون حوالي 26% ، و الهنود 7%، إضافة إلى الأقليات الصغيرة من الأندونسيين و التايلنديين و الأوربيين ، و الاستراليين " [30] ، فعلى الرّغم من أنّ الدين الرسمي للبلاد هو الاسلام و يدين به 53% من السكان الذين هم معظمهم من المالاويين ، وهذا ما ينص عليه الدستور الماليزي ، إلا أنّ كفل حرية العبادات الأخرى ، حيث يدين حوالي 19% بالبوذية معظمهم من الصينيين والمسيحين 9%، والهندوسيين 6% [31] ، إضافة إلى ديانات أخرى ، إلا أنّ التعايش الدستوري الذي اتبعته السياسة الماليزية ، قد مكّنها من إيجاد حلول عملية أسهمت في تحقيق وحدة قومية ، في المجتمع المتعدد الجنسيات ، بصياغة مبادئ محدودة تطبق على الجميع ، و تمثل في الوقت نفسه الرابطة التي تربط الجنسيات جميعا باسم" روكانجارا " ،أي الأيديولوجية القومية ، التي تلخصّت مبادئها ، في الإيمان بالله و الإخلاص للملك و الدّولة ، و إعلاء كلمة الدستور و سيادة قانون الأخلاق الحميدة ، و السّلوك الجيد.

فخلق هذا الجو السياسي، سياسة الحوار المستمر مع كافة القوى السياسية ، و ثقافة التعايش السلمي، استغلّت على إثرها الحكومة الماليزية و خاصة في عهد قائد نهضتها مهاتير محمّد هذا الوضع المستقر لتحقيق معدلات

موسوعة مخضير محمد بن محمد، مرجع سابق ،ص 72 - 73 [29]
أحمد محمد مطهر، ماليزيا ، نجاح اختبار الخلافة ،جريدة الديمقراطية، العدد 14 – أفريل 2003، ص 127.[30]
* تنكو عبد الرحمن : (921-1990)رجل سياسي ماليزي ، شغل منصب رئيس الوزراء لمدة 13 عاما ،من 1957إلى 1970.
محمود شاكر ، اتحاد ماليزيا ، مواطن الشعوب الإسلامية في لآسيا ، ط1 المكتب الاسلامي، بيروت 1989 ، ص 72 -73 . [31]

النمو في فترة وجيزة ، فنجح محمد مهاتير في كسب الرأي العام الماليزي ،ليظهر بوضوح ، أن عملية الاستخلاف السياسي التي استهدفها كرجل سياسة ، تسعى الى حل العديد من القضايا التي تخص الشّعب الماليزي ، وهذا ما يعكس بصورة واضحة ما يصفه الباحثون فيما يتعلق بنمط الحكم في ماليزيا الذي يعتمد على " ديمقراطية الدولة المركزية " [32] حيث تعكس التعددية الحزبية ان نمط الحكم بها شبه ديمقراطي .

حيث شهدت ماليزيا نوعا من التعددية الحزبية خلال مسيرتها السياسية ، من خلال ظهور عدة أحزاب عبرت عن مواقفها المعارضة للحكومة الماليزية وهذا يعكس بصورة واضحة طبيعة نظامها السياسي الذي أتاح العمل السياسي للأحزاب السياسية ضمن الهوية الواحدة ، فلم يعيق هذا التعدد في ماليزيا عمل الحكومة ، حيث تميزت التعددية الحزبية بالتعايش السلمي و الأمن و الاحترام المتبادل بين أطراف الأحزاب ، و هي النتيجة الطبيعية لانتشار الثقافة التعددية السياسية و العمل على أساسها لتشمل هذه التعددية على مستويين أولهما :[33] مستوى الأحزاب الشريكة في الائتلاف الحاكم ، و الأحزاب التي تقف في الجهة المعارضة و هي الأخرى كبيرة العدد و من أهمها :

أ – الأحزاب المشتركة في الائتلاف الحاكم (التنظيم القومي أو الجبهة الوطنية المتحدة) و يبلغ عددها 14 حزبا وهي تمثل أكبر الجماعات العرقية في ماليزيا و تم تشكيل تلك الجبهة بعد قيام الأحداث العرقية بين الملاويين الصنين في عام 1969 نتيجة حصول حزب العمل الديمقراطي المعارض الذي كان أعضاءه من العرق الصيني على 13 مقعدا في البرلمان ، الأمر الذي أدى الى قيام مظاهرات قام بها الملايويين كرد على المظاهرات التي قام بها الصينيون بعد فوز حزب العمل الديمقراطي ، فكانت نتيجة المظاهرات أعمال شغب و صراعات راح ضحيتها العديد من الملايويين الصينيين مما دفع الحكومة الى إيجاد حل لتلك المشكلة تمثل في خلق جبهة قومية تحوي جميع الأحزاب من أجل القضاء على الصراعات العرقية ، فكانت أهم أحزاب الجبهة القومية :

– حزب التنظيم القومي للمالاويين المتحدين(UMNO)

– حزب التجمع الماليزي – الصيني (MCA) فارتكز الحزب على أهداف كثيرة و من أهمها:

1 – سيادة ماليزيا و الدفاع عنها

2 – حماية وتعضيد دستور ماليزيا

---

[32] علي قوق، مرجع سابق ،ص 87

[33] عطاء الله سليمان الحديثي، تعدد القوميات في ماليزيا،مجلة كلية التربية جامعة بغداد، العدد 13، الصادر بتاريخ 1 نيسان 2013 ،ص 224.

3- حماية و تعضيد النظام الديمقراطي على أساس التعدد الاثني

4- الاعتراف بالحقوق الشرعية و مصالح الماليزيين فضلا عن مصالح و حقوق المجتمعات الأخرى .

5 – تعزيز التجانس بين الأعراق المختلفة في ماليزيا لضمان التقويم السلمي و ضمن أمة قوية و متحدة

6- الأخذ بالاعتبار مشاكل المجتمع الماليزي على اختلاف أعراقه ، و خاصة المجتمع الصيني .

7 – احترام اللغات لكل الأعراق المكونة للمجتمع الماليزي .

8 – تحقيق تعاون اجتماعي و اقتصادي و سياسي يشمل كل أطراف المجتمع بشكل عام.

ب – حزب العدالة الوطنية (PKR) كان من نصيب خرجي الجامعات (حركة الشباب الماليزي) عبر من خلالها الشباب الماليزي عن رفضه للعلمانية و القومية باعتبارهما قيم غربية معادية للإسلام.

لقد شهدت ماليزيا على الصّعيد الداخلي جملة من التحولات حيث شكّلت "أحداث ماي1969 منعطفا مهمّا رسم ملامح مستقبل الاقتصاد الماليزي ، فبعد أن تسلّم مهاتير محمّد رئاسة الوزراء ، تشكّل على اثر استلامه مقاليد الحكم الماليزي ، العقل السياسي و الاقتصادي حيث تمكّن من إزالة الفارق المادي بين الملايويين والصينيين، الأمر الذي شكّل هاجسه الأوّل منذ أن بدأ عمله كرئيس وزراء .

وقد سئل عن أهم المشاكل الداخلية "فكانت إجابته أنّ الصداع يأتيه من التّفكير في محاولة الموازنة بين تنمية المواطنين الأصليين من الملايويين وغير الأصليين من الصينيين و الهنود فالصينيون أثرياء يعيشون في المدن وقد ألفوا ممارسة حياتهم بهذا الأسلوب ، ممّا يجعلهم أكثر رخاء ، بينما الملايو فقراء ألفوا العيش في الريف،و إذا ما انتقلوا إلى المدن فسيختلف أسلوب معيشتهم و إذا لم يتأقلموا مع حياتهم الجديدة ، فانّ الحكومة تترقب بانزعاج، ما قد ينجم عنه من فشل و تدهور و فوضى "[34].

ومن هنا جاءت خطة إزالة الفوارق المادية ، بإنشاء شركات من ملك الدولة ، يشارك فيها السّكان المحليين بأسهم مهمّة ، إضافة إلى تقديم رأس المال على شكل منح و قروض ، لشراء الأراضي ، فأتاح هذا التحرر من أيديولوجية الفوارق الطبقية للشّعب الماليزي ، منعطفا جديدا أتاحه فرصة التوجه نحو سياسة اقتصادية ، أكثر براغماتية ، فشكّلت الخصخصة إغراء اقتصاديا للمشاريع التّنموية " و هذا ما دفع بمهاتير محمّد إلى القول أن منهج الخصخصة الذي تبنته الحكومة لم يصطدم بمعارضة قوية من أحد "[35].

[34] ناصر يوسف ، دينامية التجربة اليابانية ، مرجع سابق ،ص 227 .
[35] موسوعة مخضير بن محمّد، مرجع سابق ،ص 50 .

وعلى هذا الأساس لعبت معادلة التعددية في مجال التنمية دورا رئيسيا استطاعت من خلاله الحكومة الماليزية ، تحقيق نوعا من التوازن الطبقي في بنية المجتمع الماليزي ، هذا فضلا عن التعددية الحزبية التي استطاعت من خلالها الدولة الماليزية امتصاص كل الشحنات القائمة على أساس الاختلاف العرقي ، من خلال التنظيمات الحزبية التي احتوت كافة العرقيات الماليزية ، فاستطاعت الحكومة[36] في الفترات التي تداول فيها رؤساء الحكومة قيادة الحكومة ، أن تحافظ على قوة الدولة وإستراتيجية التداول السلمي على السلطة للأعراق الثلاثة (الملايويين و الهنود و الصينيون) في فترة وجيزة رغم ما تخللها من صعوبات ،حيث شهدت تغير أربعة رؤساء للوزارة بدون أي أزمات ، و بدون أي تفكيك على مستوى القيادة ، كما عرفت ماليزيا إحدى عشرة انتخابا بدون أية مشاكل أمنية .

نتوصل من خلال ما سبق ذكره ، أن التجربة السياسية في ماليزيا ، تمثل إحدى النماذج التي لعبت فيها ثقافة التعددية الاثنية و التعددية الحزبية دورا حاسما في تحقيق الاستقرار السياسي دون أن تكون هذه التعددية عائقا يعرقل الاندماج الوطني في الدولة الماليزية لترتكز على المقومات الآتية :

1) – تعزيز الوعي المدني حول التعددية الدينية من خلال برامج أكاديمية رسمية .
2) – إرساء ثقافة الحوار الثقافي والتعايش السلمي بين فئات المجتمع المتعدد الاثنيات .
3) – توعية الأفراد بأهمية الجانب الروحي للتعايش الثقافي ، من خلال غرس قيم السلم المدني في الاسلام .
4) – تعزيز ثقافة التعدد السياسي و قواعد الحوار المدني و السلمي بين الأحزاب .
5) – تفعيل عنصر التنمية بقيم إنسانية قائمة على حرية الأفراد و خاصة حرية الأقليات .
6) – محاربة الإعلام المروج لثقافة العنف لكبح كل أنواع التعصب المذهبي أو السياسي.
7) – إرساء قيم التسامح و حقوق التداول السلمي على السلطة بتبني قيم الديمقراطية وحرية التعبير.
8) – إرساء ثقافة الحق في الاختلاف و ثقافة احترام الآخر .

لننتهي إلى القول أنّ الطموحات الاجتماعية ضرورية لكل تنمية ،فالأمن المادي والطبيعي للإنسان مؤهلا أساسيا لرفع وعيه الاجتماعي ، ليكون هذا الوعي في خدمة التنمية ، وتكون التنمية بدورها في خدمة المجتمع وهذا الوعي يشكل قاعدة أساسية للوقوف المشترك أمام المحن و الأزمات في سبيل معركة البناء ، فيكون المجتمع بمثابة البنيان المرصوص ، عن طريق العمل المشترك الذي يصبّ في توحيد جهود الطاقات الاجتماعية بين أفراد الأمة وهذه المنطلقات تعكس أسسا حضارية تسعى الى تحقيق الأهداف التالية:

[36] عطاء الله سليمان الحديثي، مجلة كلية التربية، مرجع سابق، ص 255

– خلق روح التنافس بين الأفراد من خلال الإنصاف في توزيع مشاريع تنموية شاملة .

– خلق مبادئ التعايش السلمي من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية التي تضمن تحولا هيكليا يرفع من مستوى معيشة الأفراد وتحسينها.

– القضاء على خلفية الجهوية من خلال التوزيع العادل لمشاريع التنمية تكون معممة على المستوى الوطني .

– تحقيق تنمية اقتصادية قائمة على الوعي الجماعي يستمد مشروعيته من خطط التنمية البشرية المحكمة.

– تعزيز أسس التنمية البشرية و توجيهها نحو ضمان الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

ملـحق المــــراجع :

1) – **ناصر يوسف** ، ديناميكية التجربة اليابانية في التنمية المركبة ،دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا مركز دراسة الوحدة العربية ،ط1 لبنان – بيروت ،مركز دراسة الوحدة العربية 2010 .

2) – **موسوعة مخاضير بن محمّد** من عشرة أجزاء،ترجمة لجنة متخصصين بالقاهرة ، ط1دار الكتاب ماليزيا ،كوالالمبور 2004.

3) – **نبيه فرج أمين الحصري** ، تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي تحليل و تقييم ،ط1 دار الفكر 2009 .

4) – **حاج إبراهيم عبد الرحمن** ، مسيرة الاقتصاد الاسلامي من خلال أفكار محمد مهاتير ،مجلة المركز الجامعي غرداية ،2018.

5) – **مجموعة مؤلفين ،مجلة الوعي** ،محمد مهاتير والمعجزة الماليزية، مجلة شهرية ، جويلية – أوت 2013 ، العدد 05 .

6) – **علي قوق** ، إدارة الأقاليم المستفادة عربيا حالة ماليزيا ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة قاصدي مرباح و رقلة،كلية العلوم السياسية 2010 – 2011 .

7)– **وهيبة بو ربعين ، عبد الله بن عمر ،مجلة الحوار الثقافي**، التنمية والتعايش – دراسة سوسيو تنموية للتعايش الثقافي كقوة محركة للتنمية البشرية ، خريف وشتاء 2016.

8) – **عطاء الله سليمان الحديثي،مجلة كلية التربية واسط**، بغداد، العدد 13، الصادر بتاريخ 1 نيسان 2013.

9) – **محمود شاكر**،اتحاد ماليزيا ، الشعوب الإسلامية في آسيا ، ط1 المكتب الاسلامي ،بيروت – لبنان 1989 .

10) – **احمد محمد مطهر ،جريدة الديمقراطية** ،ماليزيا نجاح اختبار الخلافة ، العدد 14 أفريل 2003.

المحور الثالث: التجربة الاقتصادية و التنمية المستدامة في ماليزيا: المؤهلات و المحددات



التجربة الاقتصادية والتنمية المستدامة في ماليزيا :محددات ومؤهلات

Economic experience sustainable development in Malaysia: determinants and qualifications

كاملي زهيرة.

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية/ جامعة محمد خيضر(بسكرة) الجزائر

ملخص الدراسة

ماليزيا من دول العالم الثالث التي نجحت رغم قرون طويلة من الاستعمار والمشاكل الاجتماعية والعرقية في المجتمع من خلال تحقيق معدلات عالية من النمو والتنمية الاقتصادية بل أصبحت من الدول الصناعية التي لها مكانتها الاقتصادية وثقلها السياسي في جنوب شرق آسيا وعلي مستوى الدول الإسلامية و حتى الغربية , إذا يطلق عليها النمور الأسيوية الصاعدة وتعتبر تجربتها مليئة بالدروس التي تدعو إلي التأمل والنظر فهيا والتعلم منها,فالبداية أتت نهاية الخمسينات غداة الاستقلال ماليزيا عن المستعمر البريطاني ولكن الانطلاقة الحقيقة التي أحدثتها صدمات مايو 1969 والتي أجريت علي أثرها إصلاحات عميقة علي جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة وفي فترة زمنية لا تتجاوز ثلاثين عام تمكنت هذه الدولة الفتية من تحقيق مكانة في العالم الكبار تنافس بها الدول الكبرى علي المستوى الاقتصادي حيث أصبحت تشكل للباحثين درسا حقيقا في الإدارة والإرادة ولاسيما الإرادة السياسية في التنمية لأنها أي إرادة إذا ما توفرت لدي القيادة السياسة الواعية المستنيرة فلابد أن تتحقق أهداف كبيرة كما حدث في ماليزيا.

الكلمات المفتاحية: التنمية , الاستثمار, الرأس مال البشري ,المشكلات العرقية

Résumé

La Malaisie est un pays en voie de développement qui a réussi malgré les longs siècles de colonialisme et les problèmes ethniques et sociaux dans la société en obtenant des taux élevés de croissance et développement économique. De plus, elle est devenue l'un des pays industrialisés qui ont un statut économique et une importante influence politique en sud-est d’Asie et au niveau des pays islamiques et même occidentales. La Malaisie, appelée Tigres asiatiques émergents, son expérience est considérée pleine de leçons qui appelle à la méditation, la prise en compte et l'apprentissage de leur part. Le début est venu la fin des années cinquante le jour après l'indépendance de la Malaisie du pouvoir colonial britannique. Mais la véritable percée provoquée par des chocs en mai 1969, qui a été menée sur l'impact des réformes profondes à tous les niveaux économique, social et politique et dans une période ne dépassant pas trente ans, ce jeune Etat a réussi à obtenir une place dans le monde des adultes rivaliser avec les grands pays au niveau économique. Où la Malaisie est devenue, pour les chercheurs, une véritable leçon de gestion et de la volonté, en particulier, la volonté politique en matière de développement, parce que s'il y a une volonté de la direction politique consciente éclairée, de grands objectifs doivent être atteints comme c’est arrivé en Malaisie .

Summary: studio us Malaysien frome vines of the scientiste Thiard which succeeded in spite of tall centuries from the colonisation and the problèmes social and the racisme in the society through investigation of averages high from the growth and the economic development yet the industrial vines became from which east of Asia have fun her economic standing and her baggage the politician in south and on level of the vines Islamic and corroded the Westerner , corroded if releases on her the Asian tigers the climbing and her attempt considers full in the lessons which the contemplation and the sight calls to fhyaa and the education from her, so the beginning came end the fifty morning the independence Malaysian about the colonist British and to the eruption is the truth which created her shocks of May 1969 and which Ali performed favored her deep reforms on all economic levels and social and the politics is adequate lapse of time three year does not exceed this youthful state from investigation managed standing in the scientist big competition in her the big vines on The economic

level where formation for the researchers became lesson Hqyqaa in the administration and the will Especially the political will in the development for that she any will in the event of the conscious leadership the politics lit be available at so to shows to your big goals fulfill just as Malaysian happened in.
KEY Words: Developmen t- Investment - Human capilal- Ethmic problmes.

مقدمة:

تعرضت دول العالم الثالث إلي مراحل استعمارية دامت لعقود طويلة استنزفت كل خيراتها وثرواتها مخلفة وراءها أثار اجتماعية واقتصادية مدمرة لشعوب,حيث لم تعرف هذه الدول بعد استقلالها شيء سوء الفقر والتخلف ولم تكن آنذاك قادرة علي تجاوز تلك المشكلات إلا ببقاء تحت التبعية الاقتصادية لدول المستعمرة.

إن مرحلة ما بعد الاستقلال كانت مرحلة مفصلية لهذه الدول فلقد حققت استقلال عسكريا بإخراج المستعمر من أرضيها,وبدأت العديد من الدول العمل علي تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتخلص من التبعية الاقتصادية معتمدة علي استراتيجيات تنموية راشدة وفعالة في كافة المجالات وعلي رأسها المجال الاقتصادي سعيا وراء تحقيق الاستقرار لمجتمعاتها و اثبات ذاتها من جديد متخلصة من كل القيود التي فرضها الاستعمار .

تعتبر دول جنوب شرق أسيا من أولى الدول التي سارت نحو منهج تنموي محددة أهداف للخروج من تلك الوضعية التي خلفها الاستعمار,كا اندونيسيا وسنغافورة وماليزيا هذه الأخيرة التي تعتبر نموذج رائد في التنمية في منطقة جنوب شرق أسيا والعالم الإسلامي إذا تحولت من بلد زراعي يعاني من التخلف والفقر والتعقيدات العرقية إلي دولة تنافس الدول المتقدمة في العالم.

الإشكالية:

إن تناول موضوع التطور الاقتصادي لأي دولة وضعت استراتجيات وسياسيات اقتصادية و اجتماعية تهدف من خلالها إلي تحقيق النمو والتطور الاقتصادي ,إذ أن التطور ليؤتي صدفة إنما بعد جهود مبذولة من طرف الدولة التي تريد التغير وتعمل وفق خطط تتناسب وواقع الظروف التي تعيشها,من الدول التي سعت الي التغير دولة ماليزيا التي تعمدت علي أسس وقواعد نحو عملية التطور ومنه نطرح الإشكالية التالية : ماهي أهم الإصلاحات السياسة التي عرفتها ماليزيا ؟

الإطار المنهجي للدراسة :

نظرا لطبيعة الدراسة وتماشيا مع الموضوع لتحقيق أهدافه,والوصول إلي النتائج المرجوة منه فانه تم الاعتماد في هذه الدراسة علي المنهج التاريخي والمنهج المقارن با الغاية فالمنهج التاريخي يعد من المناهج المناسبة لمثل هذه المواضيع كونه يمدنا بالجانب الوصفي في دراسة الظواهر في إطارها الزماني والتطورات التي لحقت بيه كما ليكتفي هذا المنهج بسرد الأحداث والوقائع بل يقدم تصورا لظروف التي تتحكم في ميلاد هذه الظواهر

تتحكم في ميلاد هذه الظواهر . اما المنهج المقارن بالغاية وذلك لتتبع أسباب ومراحل التطور داخل ماليزيا من مراحل بدائية إلي مراحل التطور .

مخطط الدراسة:

« "التجربة الاقتصادية والتنمية المستدامة في ماليزيا : المؤهلات ومحددات

أولا:التطورات السياسية في ماليزيا بعد الاستقلال

1-التحولات ا لسياسية

2-التحولات الاقتصادية والاجتماعية

ثانيا:التطورات السياسية في ماليزيا أثناء حكم مهاتير محمد

1-التحولات السياسية

2-التحولات الاقتصادية و الاجتماعية

أولا:التطورات السياسية في ماليزيا بعد الاستقلال

1-التحولات السياسية : لقد كانت ماليزيا خلال حقبة الاستعمار البريطاني اقتصاديا تابعة مستندا إلي تصدير القصدير والمطاط حيث كانت ماليزيا من اكبر منتجي لهذه المعادن في العالم ولم تكن هناك صناعة حقيقة إلي علي مستوى ضيق لا يرقى إلي صناعة التحويلية أو الاستهلاكية وهذا ما كان يخدم الاستعمار البريطاني بدرجة أولى وانعكس علي ماليزيا بزيادة الفقر وسيطرة الأجنبية مما تطلب إعادة بناء الاقتصاد بشكل يخدم البلاد. وكانت أحداث 13 مايو 1969 التي راحت ضحيتها مئات من الأشخاص وأحرقت فيها الممتلكات الدولة إلي جانب ممتلكات المواطنين كانت سببا في استقالة صانع الاستقلال تنكو عبد الرحمان*(1957-1970) ومجئ تون عبد الرزاق علي إجراء مصالحة موسعة بين الأحزاب المعارضة وعدتها شريكا مهما للحكومة الجديدة إلي جانب ذلك دفعت هذه الأحداث جميع الأحزاب المطالبة بإجراء تعديل في الدستور ينص علي تجريم النظرة العنصرية والحد من إثارتها الأمر دعا إلي منح كامل الحرية للمواطنين في تعليم لغتهم وممارسة دينهم بالطريقة التي تتناسب مع كل عرق ومجتمع[1]. ومع دخول ماليزيا مرحلة السبعينات كانت الأوضاع تنذر بالأخطر علي المجتمع من جميع جوانب فالأحداث العرقية عام1969 تركت أثار في المجتمع من الاحتقان بقي مكبوت في النفوس نتيجة إجراءات الطوارئ وتوتر الوضع الاقتصادي الماليزي كثير بمجمل الأحداث وتوتر الوضع السياسي بين القيادات الحزب الحاكم نفسه من جهة أخري فضلا على الأوضاع الإقليمية والدولية،في ظل هذه الأوضاع أثارت الاحتجاجات والإعتراضات في مجمل السياسة السابقة التي اتبعها رئيس الوزراء السابق ومجئ تون عبد الرزاق* الذي يعتبر الزعيم القومي من الملايو المتحمس لفكرة ماليزيا للملايو،ح حيث أكد علي تشكيل التركيبة السياسية الماليزية ووضع التحالف أبناء قاعدة للحكم في مراحل اللاحقة كما عمل علي تدعيم السلطة في الحزب عن طريق إحاطة نفسه بنخب القومية من ملايو تشاطره التوجهات بشأن الأمة

[1]ماهر، خليلي،محمد مهاتير ودوره في تحديث ماليزيا1991-1969،بغداد:مؤسسة الثائر العصامي،(دت)،ص99

والتعددية والوحدة الوطنية،وبدأ وكان البلاد تدخل في مرحلة جديدة من تاريخها السياسي بمجئ جيل جديد من السياسيون لديهم توجهاتهم السياسية وتصوراتهم المتعلقة بالتعددية والوحدة الوطنية ودور المجموعات العرقية في إدارة شؤون البلاد بأنها تعد بمثابة استقلال جديد[2]

تضافرت الجهود في هذه المرحلة بقيادة رئيس الوزراء علي تطوير سياسات الحكومة السابقة القائمة علي الحذر من العرقيات الأخرى وانفتاح المجال الواسع لها سياسته القومية الجديدة تتماشى مع التوجه الجديد للحكومة القائمة علي أساس التميز الإيجابي * لأبناء الملايو وكان لابد من الاستعانة بنخب القومية التي لها خبرة واضحة في إدارة البلاد.[3]

وفي ظل هذه التغيرات الداخلية للبلاد تم افتتاح الدور الدولي للبرلمان سنة 1970 لتشكيل برلمان من الأحزاب التي شكلت الحكومة والعمل علي إعادة تشكيل التركيبة السياسية الماليزية حيث وسع التحالف الحاكم الذي كان يضم ثلاثة أحزاب ليصبح أربعة عشرة حزب سياسي تحت إسم الجبهة الوطنية تمثل مختلف التوجهات السياسية والاثنية في البلاد لتشكيل قاعدة أكثر صلابة و استقرار كما سعى لتوفيق بين هيئات السياسية والطوائف المتصارعة ورسم خطوط عريضة لسياسة تؤمن فرص للعمل وتفرز مجالات التنمية المؤيدة للغرب التي كانت في العهود السابقة الي سياسة مؤيدة للشيوعية من اجل احتواء الصراعات حول قيادة الحزب الحاكم إضافة إلي تودد الصين من أجل عدم التدخل في شؤون الداخلية للبلاد حيث قام رئيس الوزراء بزيارة الصين سنة 1973 إزالة التلابسات التي كانت تحوم علي العلاقات الصينية الماليزية .فاستقرت العلاقات بين البلدين وتغيرت الوضعية حيث أصبح الماليزيين من أصول صينية يتمتعون بالمواطنة الحقيقة إلي غاية 1883 بالإضافة إلي معاهدة المصالحة مع اندونيسيا سين تتعلق بتعين الحدود البحرية وتعد من انجازا كبيرا بعد سنوات من الصراع والمشاكل ودليل علي دخول ماليزيا مرحلة جديدة من التعاون بين البلدين وأثار رئيس الوزراء في خطابه "إن مضيق ملقا ليس مجرد امتداد للمياه في أراضي البلدين بل هو كيان تاريخي لعمق العلاقات الأبدية بين البلدين " [4]

2- **التطورات الاقتصادية والاجتماعية** : تأخذ تجربة التنمية في ماليزيا بعدا تاريخيا من خلال تغير الإستراتيجية التنموية في هذا البلد بعد الاستقلال سنة1958 م فقد كانت الإستراتيجية القديمة إبان فترة الاحتلال

---

[2]ناصر،يوسف ، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا ،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،2012،ص230

*تون عبد الرزاق:شخصية إدارية وسياسية في ماليزيا غادر إلي بريطانيا سنة 1940 ليدرس الحقوق وفي سنة 1950 حصل علي درجة محامي وإثناء دراسته في بريطانيا كان زعيم رابطة الملايو في بريطانيا ،أصبح وزيرا للتعليم سنة1955 ووزير لتنمية الريفية سنة 1959 ورئيس وزراء ماليزيا مابين1976-1970 وهو الذي وضع السياسة التنموية المعروفة بالكتاب الأحمر سنة 1970(متحصل عليه:abdul razk tun موقع http://www.pmo.gov.my/home.php?page=1642 تاريخ الإطلاع 21-04-2017

[3]،ناصر يوسف،لمرجع السابق،ص233

[4]ماهر خليلي،المرجع السابق،ص6

تقوم علي مجال الاستيراد في مجال الصناعات الاستهلاكية وهو قطاع سيطرت عليه الشركات الأجنبية خلال تلك الفترة ولكن هذه الإستراتجية لم تحقق أية أهداف تنموية بالنسبة للمجتمع الماليزي نظرا لضيق السوق المحلي وضعف الطلب المحلي الذي عزز من ضعفه سوء توزيع الدخل بين فئات المجتمع[5]

كما أن هذه الإستراتجية لم يكن لها اي تأثير ايجابي علي الطلب العمالة أو وجود قيمة مضافة عالية، وخلال عقد السبعينات اعتمدت ماليزيا علي إستراتجية جديدة اتجهت بالتنمية نحو الاعتماد وبدا التركيز علي صناعة مكونات الإلكترونية وهي من الصناعات الكثيفة مما أدي إلي تخفيض معدلات البطالة ،وتحسين في توزيع الدخل العام وثروات البلاد بين مختلف فئات المجتمع الماليزي خاصة النخبة الصينية التي كانت تتحكم بالنشاطات الاقتصادية إبان فترة الاحتلال وكذلك السكان الأصلين الذين يسمون بالمالاوي واللذين يشكلون الأغلبية في ماليزيا ،وقد لعبت شركات البترول دورا هاما في دفع وتدعيم السياسات الاقتصادية الجديدة حيث كونت ما يشبه الشركات القابضة للسيطرة علي ملكية معظم الشركات التي كانت مملوكة للشركات الانجليزية والصينية [6]

كانت الحالة الاقتصادية للبلاد سيئة وكذلك حالة السكان الأصلين حيث شهدت عدم التوازن بين الملايو والصينيين فقد تم عقد العديد من المؤتمرات في سنة 1965 لمناقشة المشاكل الاقتصادية ووضع استراتجيات وبرامج لتعزيز الوضع الاقتصادي كما تم عقد مؤتمر أخر في سبتمبر سنة 1968 لتقيم الانجازات التي حققها المؤتمر الأول وبدأت سنة1970 الدخول في مرحلة الصناعات التصديرية إذا اعتمدت الحكومة الماليزي علي الدخول الاستثمارات في مجال الالكترونيات وصناعات النسيج من خلال توفير العمالة الرخيصة والحوافز الضريبية المغرية وإصدار تراخيص للمتوجات أجنبية وإنشاء مناطق تجارة حرة وعملت الحكومة علي استضافة شركات متعددة الجنسيات[7].

لقد عرفت فترة السبعينات تحولا كبير بمسار التنمية حيث تم إصدار سياسة اقتصادية جديدة أطلق عليها مغطية علي مدة بعيدة1990/1971 مدى أعلنت هذه السياسة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إذا كان عدم التوازن في المجتمع من خلال منح المعاملة التفضيلية للسكان الأصلين فحاولوا من خلال هذه السياسة تحقيق الوحدة الوطنية وبناء الأمة وتوحيد الشعب والأمن من خلال تدخل الحكومي الفعال للحد من عدم المساواة بين الأعراق التي كانت تقدم معاملة خاصة للملايو حيث أفرزت سياسة المساواة العرقي كالشرط الأساسي

[5]كمال،ضلوش،رشيد ،كياس،دارسات وتجارب دولية لقضاء علي الفقر والبطالة قراءة سوسيولوجية اقتصادية لتجربة الماليزية للقضاء علي الفقر والبطالة ،ملتقى دولي حوا إستراتجية الحوكمة للقضاء علي البطالة وتحقيق التنمية ،جامعة مسيلة،15 نوفمبر 2011

عادل، عضيم ،تجارب دولية –تجربة الماليزية – متحصل عليه(، http :int.search.tbark.com تاريخ الطلاع 02-01-2017)

[7] ناصر ،يوسف،المرجع السابق،ص233

للسلام والاستقرار الاجتماعي وكذلك الازدهار ،فالسياسة الاقتصادية تعبر ضمنيا أن الوحدة الوطنية كانت مرادفا لتصحيح الاختلافات الاقتصادية العرقية[8]،

أهداف السياسة الاقتصادية الجديدة :

-تحقيق أعلى درجة من التكامل الوطني والوحدة الوطنية في المجتمع الماليزي والوحدة الوطنية في المجتمع الماليزي متعدد الأعراق .

-القضاء علي الفقر والبطالة .

-إعادة هيكلة المجتمع وفق أسس مشاركة في القطاعات المختلفة ليسما الاقتصاد والتوزيع المناسب بين فئات المجتمع

-تشكيل المجموعات التجارية والصناعية الخاصة بالجنس الأصلي (ملايو)

ركزت السياسة الاقتصادية علي هدفين ووضعت لها استراتجيات فعالة الهدف الأول القضاء علي الفقر من خلال رفع مستويات الدخل وزيادة فرص العمل لجميع السكان بغض النظر الي العرق ،أما الهدف الثاني تمثل في إعادة هيكلة المجتمع وذلك من خلال كسب الهوية الجماعات العرقية الاقتصادية ثم القضاء علي الوظيفة [9]،حيث قامت بوضع استراتجيات للحد من الفقر تمثلت في :

-زيادة الرفاهية العامة وتحسين النوعية والكمية في عوامل الإنتاج المتاحة للفقراء وكانت هناك مجموعات عدة من السكان الفقراء من الريف والحضر محل عناية باعتبارها أشد فقرا

-وضع برنامج لتنمية الأسر أشد فقرا حيث تقدم فرص جديدة للعمل المولد لدخل الفقراء والعمل علي زيادة الخدمات الموجهة الي الفقراء ذات الأولوية لتحسين نوعية الحياة .

-زيادة امتلاك الفقراء رأس المال المادي ورفعت مستويات التدريب والعمالة .

-تقليص اختلال وخلق التوازن بين القطاعات ومحاربة كل أشكال التميز والفوارق الاجتماعية

-تنمية التخصصات المنتجة خاصة في الجانب الزراعي والصناعات الصغيرة والمتوسطة[10]

فيما يتعلق بالهدف الثاني كان لتحقيق من خلال إعادة هيكلة نمط العمل وملكية راس المال في قطاع الشركات وإنشاء مجموعات تجارية وصناعية جديدة الذي يعتبر إنشاءها بالغ الأهمية لأنه يكفل مشاركة بوميبوترا *في

---

[8] عادل،عضيم ،المرجع السابق ،ص5

[9] AnomAbhartatan ،ROERTY REDUCTION STRATEGIES IN MALAYSIA1970-2000،DEPARTEMEMT OFECONOMIC AMD STALISTIC،UNIVERSITY OF PERDENYA، SRILANK،P50

[10] Opcit.p30

القطاع الحديث للاقتصاد حيث ركزت علي ضرورة زيادة حصتهم في القطاعات الصناعية[11] الحديثة وزيادة حصصهم في ملكية الشركات ،كما إنها وضعت مؤسسات الاقتصادية والاجتماعية لمساعدتهم وقامت بتهيئة وتطوير الأراضي ودعم البحوث الزراعية ومعاهد التنمية بأموال ضخمة لتنفيذ المشاريع التنمية الريفية إلي جانب تعاونها مع الوكالات الحكومية الجديدة مثل صناعة المطاط وانجازات الصغيرة والهيئة العامة لتنمية الحضرية وتقديم تسهيلات الائتمانية والخدمات الاستشارية والبنية التحتية المادية مثل مجالات تجارية وتقديم منازل من خلال وكالات ماليزيا الصناعية لتسهيل التنقل من الريف الي الحضر[12] ،بالإضافة إلي أن فترة مابين (1970-1980) قد أرست إطارها الاقتصادي بالاعتماد علي سياسة الاقتصادية الجديدة علي الحرص علي توسيع الاقتصاد وتنويعه بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي ، أما إستراتجية التصنيع لها منظور الأول فقد استهدفت الانتقال من الوردات الي الاعتماد علي التصدير وزيادة المهارة بوميبوترا وتشجيعهم علي ملكية الخاصة والربط بين التنمية الاقتصادية والعدالة في توزيع الثروة ،وتعزيز التنمية البشرية وقد وضعت أهداف وطنية لها منظور الوحدة الوطنية والقضاء وإعادة هيكلة المجتمع وتنمية الأعمال الحرة واستهدفت إعادة النظر في أحوال الماليزيون من أصول مالاوية وإدماجهم في الأنشطة الاقتصادية

كما قامت هذه السياسة بمعالجة مشكلة الفقر التي تعاني منها فئة المالاوية وقد اعتمدوا في فترة 1975-1971علي إستراتجية اقتصادية تهدف من خلالها الي تحقيق النمو الاقتصادي الي جانب التنمية الصناعية تسمح بخلق فرص عمل متوازنة مع القطاعات الاقتصادية التقليدية وذلك من اجل تشجيع الصادرات وزيادة الإنتاج والدخل الحكومة أو القطاع الريفي وتحسين المستوى المعيشي[13]أما فترة مابين 1970-1980فقد تم تميز إطارها الاقتصادي لهذه الإستراتجية علي زيادة وتيرة النمو الاقتصادي السريع وتوسيع في التنمية الصناعية وتخفيض معدلات الفقر أما مجال التصنيع فعملت علي تعزيز دور القطاعي الصناعي والزراعي وتعظيم فوائد النمو الصناعي وزيادة ملكية السكان الأصلين[14]،رغم الصدمات التي تلقتها كأزمات النفط (1979-1978-1973-1974) والتباطؤ العالمي في طلب الالكترونيات والسلع الأولية اكتسبت الصناعات التحويلية الموجهة لتصدير الزخم في الوقت مبكر عام 1970 وشهدت ترقية الاستثمار الأجنبي والشركات الموجهة لتصدير مع

---

[11]Opcit.p21.

*بوميبوترا :ويقصد بيه أبناء الأرض أو التربة أو أمراء الأرض وذلك لتميز السكان الأصلين عن باقي الأعراق الأخرى (أنضر محمد كاضم الوحدة الوطنية في ماليزيا واق وأبعاد :موصل وزارة التعليم العالي ،2000،ص20)

[12]إيمان ،فخري،"الدور الإنمائي لدولة ماليزيا خلال فترة 1991-2000"،حوار المتمدن ،متحصل عليه:-aid/malaysia-fact sheetwww.m.alhewar.ogr/aspتاريخ ا

[13]ناصر،يوسف،المرجع السابق،ص235

[14]احمد،جميل حمودي،"النموذج الماليزي"،حوار المتمدن ،عدد2009،2709،ص7

تطبيق قانون حوافز الاستثمار لعام 1968 وقانون منطقة التجارة لسنة 1971، وقررت السلطات الماليزية الدخول في مجال البيتروكمياويات والصناعة من اجل إدراج نفسها في سلسلة القيمة لصناعة المتوجات المطاط والصلب [15]

في الجانب الاجتماعي والثقافي فتمثل ماليزيا احد التجارب الناجحة في مجال التعليم وانجاز وتنسيق السياسيات الاجتماعية بين الدول النامية وقد حققت تقدما ملحوظا في ميدان التنمية الاجتماعية والاقتصادية ،قامت الحكومة الماليزية بإنشاء حوالي 40معهد لتعليم وكليات متخصصة لإشراف علي تدريب كفاءة الطلبة الماليزيين وزاد الإنفاق الحكومي علي التعليم 25.8 مليون بعد إن كان لا يتعدى 12 مليون وجرت الاستفادة أكثر من 50 ألف طالب معظمهم من السكان الأصلين الي خارج البلاد في فترة 1970-1982 ليسما الي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية واستراليا بالإضافة الي فتح معهد للتكنولوجيا يشترط فيه قبول الجنس الملايو فقط والذي يصرف علي الطلبة أموال ضخمة [16]،كما أحدثت تغيرات كبيرة في مجال التعليم سنة 1974 حيث قام وزير التعليم مهاتير محمد آنذاك بوضع تقرير هام تضمن إستراتجية لتعلم في مرحلة المستقبلية وأهم النقاط المدرجة وذلك من خلال تحقيق الوحدة الوطنية وتأكيد بشعور المواطنة إضافة الي توفير المهارت التي يحتاجها سوق العمل في مجال التنمية الوطنية وأحداث توازن في كل أشكال التعليم في المناطق الريفية والحضرية وأوصي في التقرير باستمرار اللغة المحلية (البهاسا) وسيلة لتعلم الأساسية في المدارس الابتدائية [17].وقد أولت الخطط التنموية المتتابعة في ماليزيا أهمية كبيرة للإنفاق علي التعليم فمنذ استقلالها عن الاحتلال البريطاني أصبح التعليم جزء لايتجزا من السياسة التنموية التي انتهجتها الحكومة لذلك تعرض قطاع التعليم لعدة تغيرات وعمليات تطوير مستمر ودائمة وبذلت جهود كبيرة من اجل توحيد جميع فئات المجتمع وكانت أداتها في ذلك النظام التعليمي الموحد بينما فيه منهج وطني وتأكيد علي اللغة القومية باعتبارها الأداة لتدريس والتواصل كما زادت في استخدام التكنولوجيا [18]

ومن بين الإصلاحات وتغيرات في الهياكل التنظيمية لإدارة التعليم كانت سنة 1976 وهو ما يعمل بموجبه حتى وقتنا الحاضر فعلي المستوى القومي تتولى وزارة التعليم بماليزيا الإشراف علي الشؤون التربية والتعليم في مستوى عام او المركزي اما علي مستوى الولايات فكل ولاية في ماليزيا لها إدارة تشرف علي شؤون التعليم بها أما في

---

[15] A.H.ROSLOM ، INEQVERTY AND DEVELOPMENT POLICY IM MALAYSIA، UNIVERSTYUTARA، KEDAH،P20

[16] ماجدة،صالح ،سياسية التعليم والتنمية الكوادر البشرية في ماليزيا ،القاهرة :برنامج الدراسات الماليزية ،2008،ص101

[17] عبد الرزاق،حلي،التجربة الماليزية الإنسانية ،القاهرة : عين الشمس ،2008،ص20

[18] هديل ،شحاته ،تجارب التنمية ماليزيا أنموذجا ،(متحصل عليها PSS.ELBDIL.COM2016/11/05)

ولاية صباح وسوارك الواقعتين شرقي ماليزيا فان ها تترك لهيئات الدينية والسلطات المحلية متابعة والإشراف علي النواحي التعليمية وهذا يعني وجود أربعة مستويات الإدارة في ماليزيا وهي علي مستوى فيدرالي وعلي مستوى الولاية ومستوي المقاطعة وأيضا علي مستوى المدرسة والمقاطعات التعليمية في ماليزيا لأنه يقوم إنشاءها علي أساس الاحتجاجات الإدارية علي مستوى الفيدرالي تقوم وزارة التعليم بماليزيا بترجمة السياسية التعليمية القومية وتخطيط للبرامج التعليمية ومشروعات تتوافق مع الطموحات الوطنية والأهداف القومية وتقوم عملية اتخاذ قرارات علي مستوى الوطني علي أساس لجان فهناك مجموعات كبيرة من اللجان المختلفة التي تقوم بعملية التخطيط واتخاذ القرارات وهناك مجموعات كبيرة من لجان المختلفة التي تقوم بعملية التخطيط واتخاذ القرارات[19] .

كما بدأت سياسة ماليزيا بالاهتمام بالتكنولوجيا منذ سنة 1970 وذلك في اطار السياسة الاقتصادية الجديدة التي طبقت في أعقاب الاضطرابات العرقية وفي هذا قدمت النخبة الماليزية رؤية لدور التكنولوجيا في تلك السياسة ،وسميت هذه المرحلة بمرحلة نقل التكنولوجيا حيث ركزت علي نقل التكنولوجيا وبناء مؤسسات القائمة علي أهداف تكنولوجية حيث أنشأت وزارة العلم والتكنولوجيا والابتكار سنة 1970 لتختص بالأبحاث في مجال العلم والتكنولوجيا والمعلومات والاتصالات وتشرف علي عدت مؤسسات اتحادية في مجال العلم والتكنولوجيا مثل شركة الوسائط المتعددة[20]

ثانيا:التطورات السياسة في ماليزيا في عهد مهاتير محمد

1–التحولات السياسية عمل الرئيس مهاتير محمد* علي تحسين الأوضاع في ماليزيا من خلال تعزيز الوحدة الوطنية بين سكانها كونها دولة متعددة الأعراق والسعي الي تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والتقدم الثقافي في الداخل والخارج ،تولي مهاتير محمد رئاسة الوزراء سنة1981 غير انه كان له ظهور في الحياة السياسة لماليزيا قبل توليه هذا المنصب فقد ألف سنة 1970 كتاب بعنوان "المعضلة الملايو" الذي انتقد فيه شعب الملايو واتهمهم بالكسل ورضي بأن تبقى بلادهم دولة زراعية متخلفة دون محاولة تطويريها وكان هو آنذاك عضو في الحزب الحاكم فقرر الحزب بقيادة رئيس الوزراء تون عبد الرزاق منع تداول الكتاب نظرا للآراء العنيفة التي يتضمنها حيث كانت آراءه الناقدة سببا في طرده من الحزب إلا انه بقي يحاول إقناع قادة الحزب

[19]عبد الرزاق ،حلبي ،المرجع السابق ص23

[20]محمد، السيد سليم،السياسة والعلم والتكنولوجيا ،القاهرة :برنامج الدراسات الأسيوية ،2008،ص145

* مهاتير محمد :ولد في ديسمبر1925 بولاية كيداه بماليزيا ،تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي ثم دخل كلية الطب ليتخرج منه سنة 1947 وبعد تخرجه كضابط خدمات طبية ،ودخل الحياة السياسية مبكرا وكان كعضو في حزب منظمة الملايو الوطنية ،عين وزير لتربية الوطنية وتعليم سنة 1964 وفي سنة 1981 أصبح رابع رئيس وزراء لماليزيا ثم تنازل عن منصبه سنة 2003(أنضر :مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتجية علي الرابطWWW.ECSSR.COM)تاريخ الاطلاع02.02.2017 /12.02

الحاكم بأفكاره الي أن استطاع وبفضل حنكته السياسية أن يكسب مؤيدين فقد قام رئيس الوزراء حسين عون (1876-1881) باحتواءه وتعينه في مناصب مهمة الي أن تولى رئاسة الوزراء بعده [21]

تمكنت ماليزيا في عهد مهاتير محمد من إرساء نظام حكم ديمقراطي مستقر الي حد بعيد يتناسب مع متطلبات المرحلة ومقتضيات حماية المصالح الوطنية وذلك بالمقارنة بالظروف والمصاعب التي واجهن الحكومة الماليزية علي مدى السنوات الماضية وخاصة الأزمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي هزت البلاد ،تمثلت خطوات مهاتير محمد في الحد من سلطات السلاطين الولايات المختلفة التي كانت خلا ل سنوات الأولى بعد الاستقلال من خلال إجراء تعديلات دستورية جعلت من هولاء السلاطين مجرد رموز وطنية بحته لم يعد من حق السلطان حل البرلمان وتعين الرؤساء وفي نفس الوقت احتفاظهم بحقوقهم ومخصصاتهم المالية وفي هذا الا طار يؤكد مهاتير محمد على أهمية هذه الخطوة في التحول التاريخ ماليزيا كدولة مستقلة كما أولى اهتمام كببر للوحدة الداخلية في كافة القطاعات عبر السهر على حل المشاكل الداخلية والتنمية الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية و الحضارية بما يساهم في رفاهية الشعب الماليزي بحيث يصبح مشاركين لا مستخدمين في المجتمع ، واستند الي فلسفة الوحدوية نجد انه يرى إنها تتطلب تحقيق استخدام الوحدة الوطنية بين الأعراق والطوائف المتعددة [22] ،وذلك من خلال اعتمد سياسية نذكر منها:

-سياسة التوجه شرقا :

يقول مهاتير محمد ان ماليزيا بلد صغير واقتصادها لا يهم العالم ،سواء تم تدميرنا أم لا فهذا لأمر لايهم أحدا ،سواء جاع الشعب عندنا أولا وقام بأعمال الشغب وتدمير الذات فهذا أمر ليهتم به العالم وبما أن هذا الاتجاه العالم فان ماليزيا تضيع وقتها وهي تأمل من المجتمع العالمي إعادة تشكيل النظام المالي بمجرد مساعدتنا علي الخروج الأزمنة وعلينا نحن الماليزيون القيام بعمل مستقل لكي نحمي مصالحنا ،حيث يؤكد أن مصلحة ماليزيا هي التقدم لتصبح دولة صناعية ولكي تصل لذلك لتحتاج لمساعدة الدول المتقدمة في حين أن لها الإمكانيات التي إذا ما استغلت سوف تحقق لها ما تطمح إليه [23]

لقد اقتنع مهاتير من خلال سفرياته الي اليابان بأنه بإمكان الملاوين و الماليزين تعلم الكثير في ذلك الجزء من العالم ،فعند توليه رئاسة الوزراء سنة1981 كانت اليابان وكوريا الجنوبية قد أصبحت قوى عظمى وأصبح يطلق يرى فيها نموذج للتنمية وأطلق عليها اسم سياسة توجه شرقا وذلك من خلال استفادة ماليزيا من التجربة اليابانية

---

[21] راغب،السرجاني،مهاتير محمد النهضة الماليزية ،موقع قصة الإسلام ،علي الرابط WWW.ISLAMSTORY.COM تاريخ الإطلاع 12.24/15.04.2017

[22] عبد الواحد،عبد الرحيم،مهاتير بعيون عربية إسلامية ،ماليزيا :دار الإحسان ،2003،ص100

[23] فادي ،رمضان،البعد السياسي للحكم الراشد في ماليزيا ،رسالة ماجستير ،أكاديمية الإدارة السياسة ،جامعة الاقصي ،غزة ،2015،ص99

في تحقيق التنمية ليس من جانب النقل التكنولوجيا من خلال النظر إلي القدرة التصنيعية لدى اليابان وكوريا الجنوبية فقط بل النظر الي العناصر التي أسست لنجاحها من خلال أخلاق العمل التي تقوم علي الاجتهاد في العمل الدءوب والافتخار بمنتجاتها والروح الوطنية بالإضافة الي الإبداع والابتكار من قبل الكوادر البشرية ومنه اعتمدت الحكومة علي استراتجيات وبرامج مهمة لفرض ثقافة ومبادئ سياسية توجه شرقا كبرنامج قيادة بالقدوة وهي حملة بدأت في مارس1983 حاولت وضع فكرة الشخص المثابر الطموح الذي يحسن اتخاذ القرار المناسب كونه شخصية مثالية أو القدوة لزملائه وإعطائه منصب القيادة علي أسس علمية مهنية حقيقة وليس علي أسس القرابة والولاء والانتهازية والمصلحة والهدف حث الأشخاص علي العمل بصورة أكثر فعالية وإنتاجية وغرس أخلاقيات العمل الأفضل في القطاع العام والخاص[24]

ركز مهاتير علي الشرق وذلك من خلال رغبته في توسيع الرقعة الجغرافية للاتجاه شرقا عبر نشرها في كافة دول جنوب شرق آسيا بهدف توحيد البنية التصنيعية والاستثمارية والتكنولوجية وإصباغها بصبغة ونكهة أسيوية بحته لها ملامح وأنماط الخاصة فهو يرى في ذلك احد العوامل الوحدوية الاقتصادية وتجارية وثقافية وسياسية لمنطقة بأسرها وفقد عمل جهدا لتوطيد العلاقات خاصة ليابان ورغم ذلك لم يغفل مهاتير علي التقدم الحاصل في الغرب[25]

-سياسة التوجه الإسلامي :

قدم مهاتير فكرة محورية مفادها أن نقطة البدء في التنمية هي الانطلاق من واقع المجتمع الماليزي مع الانفتاح علي كل الأقطار والثقافات والسياسات التي يمكن أن تفيد هذا المجتمع ،ويعد الإسلام احد مكونات الواقع الماليزي واحد التيارات التي يجب الاستفادة منها في تنمية المجتمع لكنه بالقطع ليس عنصر الوحيد لذا نلاحظ أن الحكومة الماليزية لم تطرح بشكل صريح " أسلمت المجتمع الماليزي "أو "بناء دولة إسلامية بماليزيا " حيث ركز مهاتير علي أن الإسلام هو الا طار المرجعي عام للتنمية لذلك فان الحلول الواجبة البلوغ نموذج ناجح لا يجب أن يعارض مع مقاصد العامة للإسلام ولكنها أيضا ينبغي أن تتلاءم مع معطيات الواقع العالمي والإسلامي و أول تلك الحلول هو استيعاب التكنولوجيا الحديثة ،كما عبر عن الخصوصية الثقافية للبلاد في كتابه (صوت أسيا)قائلا :"إذا استطاعت آسيا أن تتمكن من المهارات الصناعية للغرب وتحتفظ في الوقت نفسه بقيمتها الثقافية فإنها ستكون في موقع يسمح لها ببناء حضارة أعظم من أي حضارة في التاريخ "ويشكل الإسلام القيمة الثقافية للأغلبية في مجتمعه ,فإذا ا استطاعت ماليزيا أن توفق بين الاستيعاب التكنولوجيا الغربية وتطويرها في إطار الاحتفاظ بالقيم الثقافية الإسلامية فإنها تكون قد حققت نموذجا فعالا للتنمية .[26]

---

[24]ماهر ،خليلي،المرجع السابق،ص100
[25]ماهر،خليلي،المرجع السابق ،ص250
[26]فادي،رمضان ،المرجع السابق ،ص100

-وان علي المسلمين تمسك بالإسلام لكن هذا التمسك ينبغي أن يكون بالأهداف والقيم العامة للإسلام وليس بنموذج معين او تفيسر بشري وحيد وجامد لدين ومن ثما فان التمسك بالإسلام يعني السعي لتحقيق أهدافه من خلال آليات لا تتعارض معه ويشمل ذلك الاستفادة من القيم الروحية والأخلاقية لدي الشعوب الأخرى وفي مقدمتها الشعوب الشق الأسيوية لما تملكه من قيم أخلاقية العمل التي تقوم علي الانضباط والعمل الجماعي ,فان مهاتير محمد لم يتحدث عن بناء دولة إسلامية في ماليزيا لأنها لم تكن تتفق ومعطيات التعدد العرقي والديني والثقافي في بلاده لكونه تحدث عن بناء دولة حديثة تدقق الأهداف العامة للإسلام وتجدي العيش مع الآخرين .[27]

-رغم المعارضة داخل البلاد إلي ان القيادة السياسية حرصت علي منح التنمية الاقتصادية بشكل عام بعد إسلاميا بحيث يرضي تطلعات السكان الأصلين (الملايو)الذين لايرون في الإسلام مجرد ديانة ولكنه كان دائما محور من مكونات أسلوب الملايو في الحياة إضافة إلي منطلق انه يشكل عنصر في ثقافتهم ,فاهتمت الحكومة الماليزية باسلمة التنمية لان الإسلام يشكل العنصر المركزي في ثقافة الملايو الاقتصادية وذلك لتحقيق مقاصد الحلال خوفا من الوقوع في دائرة المحارم التي لا تقلق الأعراق الماليزية الأخرى كالهنود والصنين.[28]

وقد بدأت تتضح معالم هذا الشكل الإسلامي الاقتصادية اثر افتتاح مهاتير محمد لشركة التكافل الماليزية سنة 1985 وهي شركة تابعة للبنك الإسلامي الذي أسسه سنة 1983 وقد شكل هذا المشروع الإنمائي بديلا إسلاميا للمسلمين وغيرهم الذين يرغبون في المشاركة في التامين الإسلامي ,إضافة إلي مؤسسات إسلامية عديدة من بيها مؤسسة صندوق الحج أو "تابونغ حاجي() وهي مؤسسة إسلامية مصرفية تعمل علي مساعدة المسلمين في الادخار ومن ثم تسهيل أداء فريضة الحج. ومنه بدأت الدولة الماليزية ابتعاد عن التعامل مع سلسلة المصارف التجارية الربوبية وانصرفت إلي تطبيق التوجهات الإسلامية في المصارف والشركات الاستثمار الأمر الذي شجع أغلبية المسلمة علي التعامل مع تلك المصارف ذات التوجهات الإسلامية التي تمنع التعاملات الربوبية مهما اختلفت أشكالها.[29]

التحولات الاقتصادية : استمرت ماليزيا في عهد مهاتير محمد بالاعتماد علي الخطة الاقتصادية المبرمجة لفترة 1971-1991,غير انه استخدم مهاراته القيادية في تصحيح المسار الاقتصادي من خلال سلسلة من الاجراءت

---

[27]خديجة ،بوريب ،النموذج الماليزي التنموي منطلقات والتحديات المستقبلية،ملتقي الدولي حول منطلقات ومقومات تحقيق التنمية المستدامة في *الاقتصاد* الإسلامي ،جامعة قالمة ،23-24ديسمبر 2012،ص30

[28]هبة،نصر، "التجربة الماليزية" ،مركز البحوث،العدد 2016،347،ص6

[29]صالح ، إبراهيم ،مسيرة الاقتصاد الإسلامي في ماليزيا من خلال أفكار مسيرة مهاتير محمد،ملتقى حول التجارب الاقتصادية الناجحة في العالم الإسلامي ،جامعة غرداية،23-24فيفري،2011،ص57

والقرارات المهمة خاصة وان فترة الثمانيات عرفت البلاد نوعا من الركود الاقتصادي وانهيار أسعار السلع الأساسية فازدادت مشاكل الحكومة مما كثف المجهدات لتعزيز الاقتصاد من خلال عدم تشجيع الصناعات ذات الاستهلاك العالي راس المال والتوجه نحو الصناعات المحلية ’بحيث اتخذ مهاتير محمد في استراتجيات اقتصادية تهدف إلي تحقيق التنمية الصناعية والنمو الاقتصادي السريع وزيادة القدرة التنافسية وتوسيع الصناعة وتنويعها إضافة إلي زيادة القطاع الخاص وتكثيف الكفاءة وتعبئة الموارد المحلية وإحياء القطاع الزراعي إضافة إلي ضرورة إحياء القطاع الصناعي والتركيز علي البحوث والتطوير .وتمثلت أهم سياسة الاقتصادية في :

* مرحلة الصناعات الثقيلة حيث تم إنشاء شركة ماليزيا لصناعات الثقيلة سنة 1981بموجب قانون الشركات العام 1965 وهذه الشركة المملوكة للحكومة،وكانت مسئولة عن تصميم وإدارة ومراجعة الصناعات الثقيلة وكان يهدف من خلال هذه الصناعات إلي تقوية وتحديث القطاع الصناعي،خلق روابط بين الصناعات المختلفة ،تقليل الاعتماد علي الدول المتقدمة وتهيئة فرص وزيادة مساهمة القطاع الخاص من الصناعات الثقيلة من الموارد المالية المتاحة وإدارة الخبرات في تسويق التكنولوجيا [30]

***سياسة الخصخصة**: اعتمدت الحكومة الماليزية علي مجموعة من السياسات التي كانت تهدف من خلالها الي رفع معدلات التنمية الاقتصادية في ماليزيا من بين سياسة الخصخصة عام 1983 ويقصد بالخصخصة في المفهوم

الاقتصادي "الانتقال الكامل أو الجزئي للملكية العامة وقدمتها أو تفويض مؤسسات القطاع الخاص لتولي إدارتها وتصريف شؤونها ا بطرق مختلفة أبرزها البيع العام أو الكامل للأصول الحكومية إلي جهات خاصة تصبح المالكة لتلك الأصول ,أما أسلوب الخصخصة فتتمثل في توكيل المؤسسات خاصة للقيام بأداء الخدمات حكومة للجمهور [31]

ولقد كانت ماليزيا من أوائل الدول النامية التي طرقت أبواب خصخصة الشركات القطاع العام وتحويلها إلي القطاع الخاص وذلك بهدف تحقيق معدل نمو اكبر تحقيق اعلي معدلات التنمية ,فا ساسة الخصخصة التي اعتمدنها ماليزيا هي بيع الأصول والشركات الحكومية للمواطنين الماليزيين وليس للمستثمرين الأجانب حيث انشاءة جهاز خزانة لإدارة أصول الدولة وتحملت الحكومة في البداية خسائر القطاع العام ,لأنه اعتبرته الثمن الذي تعين علي الحكومة دفعه لنقل الخبرة ومهارات إلي الملا وين وذلك لمعالجة الاختلال الاقتصادية و الاجتماعية وهذه السياسة أدت إلي ارتفاع مدخرات الحكومية مما خفف الأعباء علي الحكومة ,كما أدت إلي

[30]نوري،محمد الأمين بن ندورت ،حركات الإسلامية في ماليزيا –حركتها ونشأتها ومنهجها وتطورها ،القاهرة:دار البيادق،2000،ص100
[31]إبراهيم،مصطفي،"سياسيات الاقتصادية تكثيفي وتنمية صناعة المميزة ،جريدة البورصة ،مصر،2017،ص2

ارتفاع دخل الفرد وأتاحت لجيل جديد من الرجال الإعمال لإعداد صناعات جديدة لدخول السوق العالمي وتبني السياسات تسويقية جديدة [32]

*** الاستثمار:**

تبنت حكومة مهاتير في التمنيات والتسعينات سلسلة من الإعفاءات الضريبية والمزايا للمستثمرين الأجانب وخاصة في مجال الصناعات الموجهة لتصدير,بهدف جذب المستثمرين وكانت هذه الحوافز يتم مراجعتها بصفة دورية ويتم تعديلها لمقابلة الاحتياجات المختلفة للمستثمر مما أوجد حوافز تغطي كثير من الأنشطة اللازمة لدفع التنمية الصناعية والنمو وتضمنت العديد من الحوافز للتنمية الصناعية كقانون تنسيق الاستثمار عام 1985 وقانون حفز الاستثمار عام 1986 قانون دخل الضرائب عام 1987 بالإضافة إلي سلسلة من القوانين الأخرى الداعمة لجذب المستثمرين الجانب أهم هذه المزايا التي أعلن عنها سنة 1986 أيام ندوة المجموعة الأمريكية الدولية للاستثمار [33] :

-حرية التملك الكامل للمشروعات إذا أن المستثمر يصدر 50بمئة أو أكثر

-حرية التملك للمشروعات بدون قيود إذا كانت تقوم بتشغيل أكثر من 350عاملا ماليزيا ساعات كاملة من العمل

-يتمتع المستثمر الأجنبي بحرية كاملة في مجال حركة الأموال والإرباح

-المرونة في تطبيق القواعد الخاصة بحجم العمالة الأجنبية في هذه المشروعات وتأثيرات إقامتها . [34]

-وفي عقد التسعينات قامت الحكومة بتخفيف القيود الخاصة بالاستثمار والموجهة لسوق المحلي كما ألغت ضريبية 10بمئة علي أرباح المستثمرين الأجانب في الاستثمارات غير المباشر,وقد صرح رئيس الوزراء مهاتير محمد في حوار قيادات المشاريع التجارية في طوكيوعام1997 آنا ماليزيا كانت دائما تشجع الاستثمار الأجنبي نظرا لمساعدته في النمو السريع في الاقتصاد الماليزي وستضل هذه السياسة تلعب دورا رئيسا في جهودنا لتصبح لنصبح مجتمعا تصنيعيا بشكل كامل بحلول 2020 فلقد كانت الاستثمارات الأجنبية في قطاع التصنيع وحده في ازدياد مستمر ومن عام 1991 حتي أكتوبر 1997 وصلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلي 34.78 بليون دولار ,وترتبت الدول كانت اليابان عي اكبر الدول بمجموع كلي للاستثمار الذي صادقت عليه ماليزيا بما قيمته 7.39بليون دولار وكانت الولايات المتحدة الأمريكية من بين أهم المستثمرين(5.9بليون دولار ,التيوان 4.66 وسنغافورة 3,93بليون دولار وكوريا 1.74بليون دولار وفرنسا 1.47بليون دولار [35]

---

[32]نوال،عبد المنعم بيومي ،التجربة الماليزية ،وفق مبادئ التمويل والاقتصاد الإسلامي ،قاهرة :دار الشروق الدولية ،2011،ص20

[33]إبراهيم ،المصطفي ،المرجع السابق،ص30

[34]نوال ،عبد المنعم بيومي ،المرجع السابق ،ص100

[35]محمد،مهاتير ،التحدي ،كولا المبور،دار الفكر ،2004،ص171

تطبيق النظام الإسلامي :

-قامت ماليزيا بتطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي علي أسس تدريجية منتظمة واستطاعت أن توفر مناخا للعيش والتأقلم ببين نظامين متتابعين احدهما يعمل وفق تعاليم وإحكام الشرعية الإسلامية وأخر وفق نظام التقليدي حيث أن طبيعة المجتمع الماليزي متعدد الأعراق و الديانات ليناسبه فكرة التحول الاقتصادي المفاجئ إذا ينظر إلي هذا التحول هلي انه إجراءات تعسفية يتجاهل وجودهم مما يؤدي إلي الصدمات تعصف بكيان المجتمع كله [36]

تعتبر فترة مهاتير محمد (1981-2003) مرحلة نقلة نوعية في قضية العلاقة بين الإسلام والتنمية حيث قام بعملية مزاوجة بين أحداث طفرة تنموية في ماليزيا متوافقة مع الاستخدام الجيد للعلاقة بين التنمية والإسلام ,فقد شهدت هذه الفترة زيادة الحركة الإسلامية في برامج التنمية الماليزية علي مستوى الاقتصاد والتعليم والإعلام وذلك كم خلال قيام المؤسسات التعليمية والمصرفية الإسلامية وتأسس نظم لتمويل والمحاكم الشرعية والتعديلات الدستورية الأزمة لنمح السلطات أكثر هيئات القضائية شرعيا ٬كما قامت الحكومة بتعديل قانون العقوبات مما يجعله أكثر اتفاق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأيضا شهدت سنه 1983 افتتاح الجامعة الإسلامية الدولية وطرح مقررات إلزامية عن الحضارة الإسلامية في الجامعات التي تدرس المسلمين وغير المسلمين ,واستضافة ماليزيا مؤتمر عن الحضارة الإسلامية في شهر مايو من نفس السنة وذلك ضمن خطة الحكومة التي تهدف إلي توعية الشعب الماليزي إسلاميا وتعريف الأمة وشبابها بالإسلام وتثقيفهم لحضارته والتي تظهر نوعية العلاقة التي تربط المسلمين وغير المسلمين ومدي الحقوق التي يتمتع بيها غير المسلمين في ديار الإسلام وذلك لخلق عملا علي خلق الود وتلاحم بين جميع العرقيات [37]

ومن أهم المقترحات التي شهدت هذه الفترة المتعلقة باستخدام دينار الذهب في التعامل التجاري بين الدول الأعضاء في المؤتمر الإسلامي *كخطوة أولي لتوثيق التعاون التجاري والاقتصادي فيما بينها وإعادة إحياء استخدام الدينار الذهبي كصورة للوحدة تكامل الإسلامي الذي كان سائدا في العصر الذهبي للإسلام كما عكس هذا الإجراء مدى قدرة الدول الإسلامية علي إيجاد بديل إسلامي وبتالي قدرتها علي اتخاذ خطوات كبرى في سبيل تطبيق الاقتصاد الإسلامي[38]

اعتمد ماليزيا في تطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي أسلوب لتعايش المؤقت ثم تحول التدريجي أو ما يطلق عليه "النظام المزدوج "الذي يجمع بين نظامين وهما نظام المصرفي التقليدي ونظام يعمل وفق تعاليم وإحكام شرعية

[36]نبيه،فرج ألحصري،تجربة ماليزيا في تحقيق الاقتصاد الإسلامي ،الإسكندرية :دار الفكر،2003،ص52
[37]نوال ،عبد المنعم بيومي،المرجع السابق، ص70
[38]نبيه ،فرج الحصري ،المرجع السابق،57

إسلامية حيث يقول مهاتير محمد*"لقد قمنا بتطبيق نظام مصرفي إسلامي فريد من نوعه أطلق عليه نظام المزدوج ووفرنا كل الشروط الأزمة لتمكنه من العمل ولأداء وظائفه جنب إلي جنب النظام السائد وهذا النظام لم يصمم للمسلمين فحسب بل أتيحت خدماته لجميع المواطنين بما فيهم غير المسلمين "*

وقد ترجمت هذه الرؤية في إنشاء البنك الإسلامي الماليزي في 1983حيث بدا الشعب الماليزي يتذوق حلاوة التوجهات الإسلامية لاقتصاد البلاد وبدا البنك في توظيف العمال توظيفا إسلاميا بوسائل الإسلامية المقررة شرعا وأدار البنك عملياته بنجاح حني أن كثيرا من البنوك التجارية قد لجأت إلي فتح أقسام للمعاملات الإسلامية حرصا منها علي استقطاب مدخرات المسلمين الكثيرة التي أحست أنها بدأت تتسرب من تحت أيديهم ,وأصبح التوجه نحو النظام الإسلامي من جانب البنوك التي يكتسب كل يوما نقاطا جديدة علي حساب إي نظام أخر في البلاد وتم تأسس شركة التكافل الإسلامي "تكافل ماليزيا بيرهاد "سنه 1983 في كأول شركة تكافل وهي تابعة للبنك الإسلامي بعد إصدار البرلمان تشريعا وضعيا خاص يسمي قانون التكافل يسمح بإنشاء شركات تكافل بهدف توفير [39]خدمات تكافلية تامين يساعد الملمين علي مواجهة المصائب والإخطار التي يتعرضون لها وتقديم خدمات بعيدة عن أي محظورات شرعية وقد تمكن لاقتصاد الإسلامي اثبت جدارته وتفوقه علي ارض الواقع وهي نهاية سنة 1994 أعلنت ماليزيا تحول كل مؤسساتها إلي النظام الإسلامي .

-ومع دخول عهد التسعينات أطلق مهاتير محمد ساسة جديدة خلفا الإستراتيجية السابقة أطلق عليها السياسة القومية (National développent Policy)(NDP) سنه1991 علي مدي بعيد (1991-2000) هدفها تعزيز الحالة الاقتصادية ا للمجتمعات المختلفة مع التركيز هذه المرة علي الكم والكيف وجاءت في أيطار التوجه القومي الذي وضعه محمد مهاتير خلال افتتاحه المجلس التجاري قي 28 فيفري1991تحت شعار رؤية 2020.[40]

-رغم أن فترة مهاتير محمد تعتبر النقلة الصناعية في التاريخ الاقتصادي الماليزي ,لا أن حكومته لم تهمل القطاع الزراعي ,حيث عملت علي تنويع مصادر الدخل وتوسيع قاعدة الصادرات المحلية حيث قامت بإنشاء لجنة وزارية خاصة للإشراف علي زيادة الإنتاجية الزراعية والتقليل من الخسائر السنوية في الاحتياط الأجنبية التي تنفق علي واردات الغذاء كما ركزت علي المحاصيل النقدية ذات العوائد العالية مما زاد في الإنتاج المحلي في قطاع الزراعة بين عامي 1980-1992 وكما ساهمت في تشغيل اليد العاملة بنسب عالية خاصة في عام 1993 .[41]

---

[39]وفاء، لطفي ،قراءة في السياسيات ،مركز الشروق العربي لدراسات الحضارية ،(متحصل عليه www.ashar-aalarabi.org.uk)تاريخ الإطلاع 12-08-2016

[40]سعيد ، إبراهيم كرديه، ماليزيا للقاري العربي ،ط1، بيروت ،(دم)، 1996، ص60

[41]علي ،خلفاوي،عبد الوهاب، ريميدي،"رابطة جنوب شرق اسيا" مجلة الاقتصاديات شمال افريقيا ،العدد ،6،الجزائر ،(دت)،ص،81

(*)الآسيان (ASEAN): منظمة جهوية نشا ة كحلف سياسي عام 1967 في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق أسيا ،ثم أصبح يمثل تجمع سياسي واقتصادي هدفه تسريع ا لنمو الاقتصادي عن طريق التعاون الاقتصادي والاجتماعي وثقافي والتقني وتربوي يضمان الاستقرار والسلام في المنطقة وتضم

-إلي جانب هذا عمل مهاتير محمد علي تعزيز التعاون التجاري من خلال تقديمه لفكرة إنشاء تكتل اقتصادي بين دول رابطة جنوب شرق آسيا(الآسيان*) يهدف من خلاله إلي جمع كل دول آسيا الشرقية والتركيز علي التعاون الاقتصادي والإقليمي في مابين دول الأعضاء في مجال توحيد السياسات التصنيع وتحرير التجارة وحماية الصناعات الناشئة خاصة من الأضرار التي لحقت بها نظرا لحماية المطبقة من طرف الدول المتقدمة كا الولايات المتحدة واروبا ,وقدتم إنشاء منطقة التجارة الحر سنة 1991 التي تهدف إلي إزالة جميع الحواجز الجمركية والغير جمركية تدريجيا ويتم تنفيذها لمدة خمسة عشرة سنة و,فان هذه الرابطة تسعي إلي إقامة قاعدة أساسية لسوق موحدة بحلول سنة 2020 و بتالي إقامة اكبر تكتل أسيوي قادر علي مواجهة التكتلات الاقتصادية الكبرى[42]

2-التحولات الاجتماعية

عمات الحكومة الماليزية علي وضع استراتجيات اقتصادية لتحسين المستوى المعيشي للسكان,باعتبارهم الركن الأساسي في المجتمع فحرصت علي زيادة القوة المنتجة ورفع كفاءة الفرد وقدرته علي العمل والتطور مستفيدة بذلك من كافة أنواع التطور التكنولوجي والتعاون من القطاع الخاص لتوفير عدد كبير من الخدمات ,فجاء ضمن السياسية القومية (NDP) التي وضعها مهاتير محمد سنة 1991 مباشرة بعد انتهاء السياسة السابقة (NPE) وقد تطرق مهاتير محمد إلي مجموعة من النقاط :

-وجوب أن يكون هناك تحول في تركيز إستراتجية مكافحة الفقر من اجل القضاء علي الفقر المدقع بدلا من ذلك من الفقر بوجه عام وفي نفس الوقت الحد من الفقر السلبي .

-التركيز إلي العمل والتطور السريع للسكان الأصلين(البيوميترا) في المجال الاقتصادي باعتبارها إستراتجية أكثر فاعلية لزيادة معني ألمشاركتهم في القطاعات الحديثة للاقتصاد بدلا من التركيز علي ملكية بيومترا وسيطرتهم علي أسهم الشركات

-التركيز علي القطاع الخاص والمشاركة وإعادة الهيكلة أو خلق المزيد من فرص النمو .

-تركيز علي تنمية الموارد البشرية كمطلب أساسي لتحقيق أهداف النمو والتوزيع .

-التنمية المجتمعية المتوازنة مما يقتضي الحفاظ علي الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

كل من اندونيسيا، ماليزيا، فلبين، سنغافورة، تايلاند ،للاوس كمبوديا، بروناي، ميانمار، الفتنام .مفرها في جاكرتا عاصمة سنغافورة، (انظر فوزية كريم،"التكتلات الاقتصادية وانعكاساتها علي الدول النامية "، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، بغداد، ص15)

[42]سعيد ،كريده ،المرجع نفسه ، ص62

– الإنصاف مبدأ أساسي لضمان تحقيق توزيع العادل لثروة الوطنية.[43]

– التنمية المتوازنة للاقتصاد أمر ضروري لضمان النمو المستقر وتقليل الصراعات داخل المجتمع .

أما الرؤية المستقبلية إلي طرحها الدكتور مهاتير محمد "رؤية 2020"في اشتملت علي محاور أساسية يهدف في مجملها أن يجعل ماليزيا ضمن الدول الخمس الأولي في العالم بحلول سنة 2020 في شتي مناحي الحياة فلن تكون ماليزيا دولة نامية بعد 1991، أهم محاور رؤية 2020(Vision2020) :

– إقامة امة ماليزية موحدة ،شعورا بالمصير المشترك وتعيش في سلام إقليميا متكاملا عرقيا وتحقق شراكة كاملة وعادلة.

– خلق الولاء السياسي وتطوير المجتمع ناضج وديمقراطي يمارس شكلا من أشكال التوافق الناضج ويعيش في ديمقراطية يمكن أن تكون نموذجا لعديد من البلدان النامية .

– إقامة مجتمع أخلاقي يتمتع مواطنيه بقوة في الأديان والقيم الروحية ويستعلون بالعي القيم من معايير الأخلاقية.

إقامة مجتمع متسامح مع جميع أنواع المعتقدات وحرية ممارسة العادات والتقاليد الدينية ومع ذلك الشعور أنهم ينتمون إلي امة واحدة .

إقامة مجتمع علمي وتقدمي هو الذي يبتكر ليس مستهلك للتكنولوجيا أنما مساهم أيضا في الحضارة العلمية والتكنولوجية للمستقبل .

– إقامة إدارة مجتمعية كاملة الرعاية تأتي قبل الذات وتهدف إلي تكوين أسرة قوية ومرنة[44].

– ضمان مجتمع عادل اقتصاديا حيث التوزيع العادل ومنصف لثروة الأمة والشراكة الكاملة في التقدم الاقتصادي دون التميز بين العرقيات .

– إقامة مجتمع مزدهر اقتصاديا يتميز بالقدرة التنافسية والديناميكية القوية والمرنة [45]

– اعتمد مهاتير محمد في سياسته التنموية علي ثلاث محاور أساسية وهي محور التعليم ويوازيه محور التصنيع ومحور الاجتماعي ،حيث قامت في عهدة الكثير من الاستثمارات الضخمة في التعليم والمنح التعليمية والمدارس وتطوير كفاءة المعلمين حيث تحول التعليم في ماليزيا إلي احد أهم محاور الاستثمار .

---

[43] Malaysia: kula Lumpur midi terme rewiew of Forth Malaysia plan(1981-1985) ، 1984، p35.

[44] Aclobal Learning procès and conference ، Malaysia 30years of Doherty reduction crow th and racial harmony ،Shanghai ،2007 ،p5.

[45] Mahathir ben Mohamad ، Malaysian Theway for word(Visone 2020):علي الموقعhttp://www.epu.jbm/02/28/1991 (1)
تاريخ الاطلاع 18-02-07:24/2017

أولي مهاتير اهتمامه للتعليم من المرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية فجعل هذه المرحلة من النظام الاتحادي للتعليم واشترط أن تكون جميع دور الرياض وما قبل المدرسة مسجلة لدي وزارة التربية والتعليم بمنهج تعليمي مقرر من طرف الوزارة، كما تم إضافة مواد تسمى المعاني الوطنية وتعزز روح الانتماء للتعليم الابتدائي أي في السن السادس من عمر الطفل وفي المراحل أخرى تصبح عملية التعليمية شاملة فبجانب العلوم وآداب تدرس مواد خاصة بالمجالات المهنية والتقنية والتي تتيح للطلاب فرصة تنمية وصقل مهاراتهم'إلي جانب ذلك تم إنشاء العديد من المعاهد التدريب المهنية التي تستوعب الطلاب المدارس الثانوية وتؤهلهم لدخول سوق العمل في مجال الهندسة الميكانيكية والكهربائية والتقنية وكان من اشهر هذه المعاهد "معهد التدريب الصناعي الماليزي "والذي ترعاه وزارة الموارد البشرية وقد أصبح له تسعة فروع في مختلف الولايات الماليزية وحيث كانت الحكومة تنفق الكثير علي بناء مدارس جديد وإنشاء معامل العلوم والكمبيوتر ،ومنح قروض لواصلة التعليم خارج البلاد بالإضافة إلي دعم والتسهيلات الكبيرة التي تقدمها الدولة، كما أن إلزامية التعليم أصبحت لا جدال فيها وأصبحت وحيث يعاقب القانون الآباء الذي لا يدرسون أبناءهم في المدارس[46]

خاتمة :

من خلال ما تقدم نري أنا الحكومة الماليزية اعتمدت بعد حصولها علي الاستقلال علي سياسات عديدة من اجل تحسين أوضاع البلاد والعمل علي إعادة بناء اقتصادها الذي كان تحت سيطرة القوة البريطانية حيث أطلقت مع بدايات التسعينات السياسية اقتصادية جديدة تهدف من خلال إلي القضاء علي الفقر والتوزيع العادل للثروة ولقد أحدثت هذه السياسة توافق ملحوظا داخل المجتمع الماليزي فقللت من الصراعات بين العرقيات وحسنت من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان .

و بقدوم رئيس الوزراء مهاتير محمد 1981-2003 دخلت البلاد مرحلة جديدة إذا استطاع من خلال الاستراتيجيات التي وضعها أن ينقل هذا البلد الزراعي إلي عالم التصنيع والتكنولوجيا الحديثة فلقد اعتمد في سياسته علي ثلاثة محاور وهي التعليم والاستثمار والتصنيع حيث يهدف مع دخول سنة 2020 أن تكون ماليزيا في مصاف الدول المتقدمة.كما تثبتت ماليزيا تميزها عن باقي البلدان المصنعة حديثا أو المنور الأسيوية في جنوب شرق أسيا وهو الامر الذي تم الاعتراف به علي المستوى الاقليمي والعالمي بفضل الدور التي قامت بيه في مجال التخطيط وتنفيذ عملية التنمية بهدف التصدي لمشكلات العرقية والاحتماعية دون التفريط في قيمتها الثقافية والاجتماعية الخاصة وقدمت نوذجا تنمويا فريدا يجمع بين الاصالة وحداثة التكنولوجيا المعاصرة

[46]نورة ،محمد وهبي،شخصيات في القيادة مهاتير محمد صانع النهضة الماليزية،كلية العلوم الاجتماعية، قسم 1لادارة والتخطيط،المملكة العربية السعودية، (دت)، ص 12

تمتد التجربة الماليزية في التاريخ اكثر من نصف قرن بدأت منذ استقلالها1957 واستمرت تنمو وتحقق طفرات واسعة اذا استوقفت الباحثين والمهتمين بتجارب التنمية في العالم

-تميز المجتمع الماليزي بكونه مجتمع متعدد العرقيات والاثنيات التي تعود الي فترات تاريخية بعيدة ,حيث شكلت مجتمع متجانس رغم ماتحتويه من خليط من الاجناس والاديان والثقافات.

-ابدعت ماليزيا في مجال المصارف والمالية وذلك من خلال اعتماد النظام الاسلامي الذي يميزها عن باقي القوى الاقتصادية الاخري ,اذا يتعامل معها المسلمين وغير المسلمين وفقا لتعاليم الشريعة الاسلامية في التعاملات التجارية والمالية ولم يشكل ذلك عائق في تحقيق النمو الاقتصادي.

-رغم التعدد العرقي التي تزخر به المجتمع الماليزي فان الدولة الماليزية استطاعت ان تحقق طفرة تنموية هائلة خلال وضع سي --تعاقبت علي ماليزيا عدة دول استعمارية كانت ترى فيها نقطة إستراتجية لسيطرة والهيمنة علي كل المنطقة ,الا ان الماليزيين ضلوا يقاومون رافضين الاستعمار الي ان تخلصو منه فعليا واسترجعت البلاد سيادتها الكاملة كدولة مستقلة تتمتع بالاستقرار السياسيات هامة في تنفيذ الخطط الاقتصادية والاجتماعية.

-تركت الاستراتجيات الاقتصادية التي اتبعتها ماليزيا اثر واضحا التنمية والتطور ،إذا احتاج الاقتصاد الماليزي إلي أكثر من عقد لبلوغ مرحلة الدخول في مجال الصناعات الثقيلة الأمر الذي أدي إلي تأمين معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة وتحسين معدلات الفقر والبطالة.

- ساهم النظام الاقتصادي الإسلامي ماليزيا من انتهاج نظام مميز للبنوك أهلها الاجتياز مخاطر والأزمات الاقتصادية بجدارة والتصدي للعولمة والنظام العالمي التي تقودها المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية .

-اعتبرت الحكومة الماليزية التنمية الاجتماعية هدفا دائما للوصول الي تطور الاقتصادي المرجو,علي نحو معاكسته اهتمامها بتحسين المستوي المعيشي ونوعية الحياة المواطن الماليزي من خلال تنمية الاجتماعية الشاملة فتضافرت جهود الدولة والقطاع الخاص والمنظمات الغير حكومية من اجل تحقيق اكبر قدر من التناسق والتناغم في الأنشطة ورغبتا في تحقيق رؤية 2020 ،اذ يتفق هذا كله مع جوهر الإسلام فهو يهدف إلي تحسين حياة المسلم بحفظ نفسه وعقيدته وماله وصحته وهذا ما يتطلب اقتصادا قويا حيث تتحقق التنمية الاجتماعية إلا بوجود أساس اقتصادي متين.

-اعتمدت ماليزيا في الوصول الي التطور الاقتصادي علي خطط اقتصادية بعيدة المدي مما يجعها تعيش استمرارية في تحقيق النمو والتطور الذي يمتاز بالقوة والديمومة .

-يمثل اهم عامل في نجاح التجربة التنموية في السياسيات التعليمية التي كان جوهرها تنمية العنصر البشري وتكوينه علي أسس عصرية محافظة وفي نفس الوقت الاستفادة من المناهج التعليمة الحديثة والابتكارات المعلوماتية بما يتماشى مع طبيعة المجتمع الماليزي الذي يمثل فيه المسلمون أغلبية السكان.

-احتفظت ماليزيا بعلاقات دبلوماسية مع معظم دول العالم لاسيما القوى الكبرى بعض النظر إلي نظمها السياسية والاجتماعية وفق مبدأ الاحترام المتبادل وضمان **الاستقلالية في اتخاذ القرار واحترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.**

قائمة المراجع

***بالعربية:**

1. عبد الواحد،عبد الرحيم،مهاتير بعيون عربية إسلامية ،ماليزيا :دار الإحسان، 2003 .
2. عبد الرزاق،حلبي،التجربة الماليزية الإنسانية ،القاهرة : عين الشمس، 2008 .

سعيد ، إبراهيم كرديه، ماليزيا للقاري العربي ،ط1، بيروت ،(دم)، 1996، ص60

3. محمد،مهاتير ،التحدي ،كولا المبور،دار الفكر، 2004 .
4. محمد، السيد سليم،السياسة والعلم والتكنولوجيا ،القاهرة :برنامج الدراسات الأسيوية ، 2008 .

5- ماهر ، خليلي،محمد مهاتير ودوره في تحديث ماليزيا1969-1991،بغداد:مؤسسة الثائر العصامي،(دت) .

6-ماجدة،صالح ،سياسة التعليم والتنمية الكوادر البشرية في ماليزيا ،القاهرة :برنامج الدراسات الماليزية ،2008، .

7--ناصر ،يوسف ، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا ،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2012 .

8-نبيه،فرج ألحصري،تجربة ماليزيا في تحقيق الاقتصاد الإسلامي ،الإسكندرية :دار الفكر،2003 .

09- نوري،محمد الأمين بن ندورت ،حركات الإسلامية في ماليزيا –حركتها ونشأتها ومنهجها وتطورها ،القاهرة:دار البيادق،2000 .

10-نوال،عبد المنعم بيومي ،التجربة الماليزية ،وفق مبادئ التمويل والاقتصاد الإسلامي ،قاهرة :دار الشروق الدولية ،2011 .

المذكرات

1- فادي ،رمضان،البعد السياسي للحكم الراشد في ماليزيا ،رسالة ماجستير ،أكاديمية الإدارة السياسة ،جامعة الاقصي ،غزة ،2015 .

2-عبد الواحد،عبد الرحيم،مهاتير بعيون عربية إسلامية ،ماليزيا :دار الإحسان، 2003 .

3- نورة ،محمد وهبي،شخصيات في القيادة مهاتير محمد صانع النهضة الماليزية،كلية العلوم الاجتماعية، قسما لادارة والتخطيط،المملكة العربية السعودية،

المجلات ومقالات

1-علي خلفاوي،عبد الوهاب، ريميدي،"رابطة جنوب شرق اسيا" مجلة الاقتصاديات شمال افريقيا ،العدد ،6،الجزائر ،(دت) .

2-صالح ، إبراهيم ،مسيرة الاقتصاد الإسلامي في ماليزيا من خلال أفكار مسيرة مهاتير محمد،ملتقى حول التجارب الاقتصادية الناجحة في العالم الإسلامي ،جامعة غرداية،23-24فيفري،2011

3-كمال،ضلوش،رشيد ،كياس،دارسات وتجارب دولية لقضاء علي الفقر والبطالة قراءة سوسيولوجية اقتصادية لتجربة الماليزية للقضاء علي الفقر والبطالة ،ملتقى دولي حوا إستراتجية الحوكمة للقضاء علي البطالة وتحقيق التنمية ،جامعة مسيلة،15 نوفمبر 2011

4-إبراهيم،مصطفي،"سياسيات الاقتصادية تكثيفي وتنمية صناعة المميزة ،جريدة البورصة ،مصر،2017 .

5-خديجة ،بوريب ،النموذج الماليزي التنموي منطلقات والتحديات المستقبلية،ملتقي الدولي حول منطلقات ومقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي ،جامعة قالمة ،23-24ديسمبر 2012 .

6-هبة،نصر ، "التجربة الماليزية" ،مركز البحوث،العدد 347 ، ،2016 .

احمد،جميل حمودي،"النموذج الماليزي"،حوار المتمدن ،عدد2709 ،2009 .

مواقع الاكترونية

1-عادل، عضيم ،تجارب دولية –تجربة الماليزية – متحصل عليه(http :int.search.tbark.com تاريخ الطلاع 02-01-2017)

2-إيمان ،فخري،"الدور الإنمائي لدولة ماليزيا خلال فترة 1991-2000"،حوار المتمدن ،متحصل عليه:-aid/malaysia-fact /sheetwww.m.alhewar.ogr

3-وفاء، لطفي ،قراءة في السياسيات ،مركز الشروق العربي لدراسات الحضارية ،(متحصل عليه -www.ashar aalarabi.org.uk)تاريخ الإطلاع 12-08

4- راغب،السرجاني،مهاتير محمد النهضة الماليزية ،موقع قصة الإسلام ،علي الرابط WWW.ISLAMSTORY.COM تاريخ الإطلاع 12،24/15.04.2017

5-هديل ،شحاته ،تجارب التنمية ماليزيا أنموذجا ،(متحصل عليها PSS.ELBDIL.COM2016/11/05)

كتب الاجنبية :

-1- AnomAbhartatan ،ROERTY REDUCTION STRATEGIES IN MALAYSIA1970-2000،DEPARTEMEMT OFECONOMIC AMD STALISTIC،UNIVERSITY OF PERDENYA ، SRILANK.

-2- Aclobal Learning procès and conference ،Malaysia 30years of Doherty reduction crow th and racial harmony ،Shanghai ،2007.

(Malaysia midi terme rewiew of Forth Malaysia plan(1981-1985 :kula Lumpur(،1984

-2 -A.H.ROSLOM ،INEQVERTY AND DEVELOPMENT POLICY IM MALAYSIA ، UNIVERSTYUTARA ،KEDAH .

-3-Mahathir ben Mohamad ،Malaysian Theway for word(Visone 2020) علي الموقع:http://www.epu.jbm/02/28/199107:24/2017-02-18 تاريخ الاطلاع (1)

تجربة التنمية المستدامة في ماليزيا: الجهود المبذولة والنتائج المتحققة

Malaysia's sustainable development experience: efforts and results achieved

د. بوزرب خيرالدين

أستاذ مساعد ب، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل –الجزائر

د. خوالد أبوبكر

أستاذ محاضر ب، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة–الجزائر

ملخص:

تحتل التنمية المستدامة مكانة بارزة ضمن الخطط والاستراتيجيات الموضوعة من طرف الحكومات والدول، حيث أدت آليات سير النشاط الاقتصادي التقليدي إلى ظهور جملة من المشاكل كغياب العدالة الاجتماعية وتدهور البيئة.

وقد هدفت الورقة ضمن إطار وصفي تحليلي إلى إبراز أهم الجهود المبذولة من طرف الحكومة الماليزية لتجسيد التنمية المستدامة مع محاولة تقييم هذه الجهود، وخلصت الورقة إلى نجاح ماليزيا في تحقيق جملة من النتائج الإيجابية، مع وجود جملة من التحديات التي وجب التعامل معها بشكل جدي.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، البيئة، ماليزيا، الصحة، التعليم، الفقر

Summary:

Sustainable development occupies a prominent place in the plans and strategies developed by governments and countries. The mechanisms of traditional economic activity have led to a number of problems such as lack of social justice and environmental degradation.

The paper aimed at highlighting the most important efforts exerted by the Malaysian government to realize sustainable development while trying to evaluate these efforts. The paper concluded that Malaysia has succeeded in achieving a number of positive results, with a number of challenges that must be dealt with seriously.

Keywords: sustainable development, environment, Malaysia, health, education, poverty

مقدمة

على ضوء التحولات الدولية التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال النصف الثاني القرن الماضي، عرف الاقتصاد العالمي تطورا كبيرا في حجم المعاملات ونوعها، إلا أنه وفي المقابل نتج هذا التطور العديد من المظاهر السلبية التي تأثرا سلبا على المجتمعات الحالية وعلى حق الأجيال المستقبلية في العيش الصحي والكريم، ومن بين هذه المظاهر نجد تزايد معدلات الفقر، تدهور الصحة البيئية وانتشار الأمراض. هذه المظاهر السلبيةدفعت بالمجتمع الدولي بالاتجاه نحو تجسيد مقاربة التنمية المستدامة التي تربط النشاط الاقتصادي بالعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية، ضمانا لتلبية الاحتياجات المتزايدة لأفراد المجتمعات دون الإضرار بحق الأجيال المستقبلية.

وتعد ماليزيا من الاقتصادات الناشئة التي عرفت حركية اقتصادية بارزة خلال العقود الماضية، حيث شهدت تحولا من اقتصاد مبني على الموارد الطبيعية إلى اقتصاد متنوع، وهو ما تطلب منها بدل وضع جملة من الاستراتيجيات لربط النمو الاقتصادي بالبيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومن هذا المنطلق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ماهي الاستراتيجيات والبرامج التي ميزت التجربة التنموية المستدامة في ماليزيا، وهل نجحت في الوصول إلى الأهداف المسطرة؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحليل أبرز الاستراتيجيات والجهود المبذولة من طرف الحكومة الماليزية في التوجه نحو تحقيق التنمية المستدامة، وهذا على اعتبارها أحد أبرز النماذج الاقتصادية في التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتنوع، مع تقييم أهم النتائج المحققة.

أهمية الدراسة:تبرز أهمية الدراسة من خلال أهمية التوجه نحو تبني التنمية المستدامة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وهو ما يجب على الدول النامية العمل على تجسيده من أجل تحسين الأوضاع الراهنة مع الحفاظ على حقوق الأجيال المستقبلية في الرفاهية والعيش الكريم.

منهجية الدراسة: تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الذي اهتم بتجميع البيانات والمعلومات وتحليلها من خلال التطرق للإطار النظري وواقع التنمية المستدامة وتحليل المعطيات الواردة في الجداول والاحصائيات، إضافة إلى مجموعة من المؤشرات الإحصائية الخاصة بكل بعد من أبعاد التنمية المستدامة.

المحور الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة

ترافق النمو الاقتصاديالذي شهدته أغلب دول العالم بظهور العديد من المظاهر السلبية كالتلوث وتزايد معدلات الفقر، وهذا ما استوجب التوجه نحو تبني مقاربة التنمية المستدامة التي توازن بين البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي للتنمية.

1- مفهوم التنمية المستدامة:

إن أحسن تعريف للتنمية المستدامة هو ذاك الذي ورد في تقرير اللجنة الدولية حول البيئة والتنمية والمعروف بتقرير برونتلاند سنة 1987 الذي يعرف التنمية المستدامة على أنها " تلبية احتياجات الحاضر دون التخلي عن الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتها"[1]، ويتضح من هذا التعريف الرؤية المستقبلية لضمان استمرارية إنتاجية الموارد الطبيعية والمحافظة على حقوق الإنسان آنيا ومستقبليا.

كمااتفق العديد من دول العالم بمناسبة انعقاد مؤتمر الأرض سنة 1992 في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية على تعريف التنمية المستدامة على أنها" تنمية توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة، فعالة من الناحية الاقتصادية، عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية، انها التنمية التي تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتدعم الحياة على الأرض وتضمن الناحية الاقتصادية دون إهمال الهدف الاجتماعي الذي يتجلى في مكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة والبحث عن العدالة.[2]

كما عرفت التنمية المستدامة على أنها وضع جملة من الأهداف يتم من خلالها التركيز على الأمد البعيد بدلا من الأمد القصير، وعلى الأجيال المقبلة بدل الأجيال الحالية وعلى كوكب الأرض بكامله بدل دول وأقاليم منقسمة وعلى تلبية الحاجيات الأساسية وكذلك على الأفراد والمناطق والشعوب المنعدمة الموارد والتي تعاني من التهميش.[3]

وعلى العموم هناك العديد من التعريفات المتاحة للتنمية المستدامة، والعديد منها يحتوي على عناصر حصرية متبادلة، جعلها مرنة بما يكفي لتناسب أجندات محددة، وحتى تقرير برونتلاند حتى الآن الذي يعتبر التعريف الأكثر شعبية غير واضح فيما يتعلق بالضبط بما يجب الحفاظ عليه وما الذي يجب تطويره، وهذا ما دفع ببعض العلماء إلى تحديد التنمية المستدامة على نحو ضيق باعتباره النمو الاقتصادي دون استنفاذ الموارد[4]،

---

[1] - صالح عمر فلاحي، "التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال واتساع الفقر في الجنوب"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 3، الجزائر: جامعة فرحات عباس، 2004، ص6.

[2]- ريد ديب، سليمان مهنا، "التخطيط من أجل التنمية المستدامة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، العدد 1، سوريا: جامعة دمشق، 2009، ص489.

[3]Marie Claude smouts, le Développement durable, France : Editions Armand Colin, 2005, p4

[4]- S.R. Abdulrazak, Fauziah Sh. Ahmed, "Sustainable Development : A Malaysian Perspective", Social and Behavioral sciences, Vol 164, 2014, P 239.

تطور مفهوم التنمية من اعتبارها مرادفا للنمو الاقتصادي وصولا إلى التنمية التي تهتم بجميع جوانب الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وهو ما يظهره الجدول الموالي.

الجدول رقم01 : مراحل تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية
01	نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف ستينات القرن العشرين	التنمية= النمو الاقتصادي
02	منتصف الستينات إلى منتصف السبعينيات	التنمية= النمو الاقتصادي+ التوزيع العادل
03	منتصف السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات	التنمية الشاملة= الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية
04	منذ سنة 1990 وفي وقتنا الحاضر	التنمية البشرية= تحقيق مستوى حياة كريمة وصحية للسكان
05	منذ قمة الأرض 1992	التنمية المستدامة= النمو الاقتصادي + التوزيع العادل للنمو الاقتصادي+ الاهتمام بجوانب الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية

المصدر: عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2007، ص ص 286-287.

2-أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي[5]:

- إجراء تغييرات جوهرية في البنى التحتية والفوقية للمجتمع دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة؛
- تحسين نوعية الحياة للسكان؛
- تعزيز وعي السكان بالمشاكل البيئية القائمة وتنمية احساسهم بالمسؤولية اتجاههم؛
- تحقيق الإنصاف والعدالة الاجتماعية سواء للأجيال البشرية المستقبلية أو أفراد المجتمع الذين لا يجدون فرص متساوية للحصول على الموارد الطبيعية أو على الخيرات الاجتماعية والاقتصادية؛

[5] - فتيحة جيلالي بن حاجمغراوة، " التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي –دراسة الاستراتيجية العربية المقترحة للتنمية المستدامة لما بعد عام 2015"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 11،الجزائر: جامعة البليدة 2، 2017، ص 155.

- العناية بالتنمية البشرية في المجتمع والعمل على بناء مجتمع قائم على المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية وتوفير المعرفة ومصادر المعلومات وسبل التعلم وتشجيع الابتكار؛

3-خصائص التنمية المستدامة:

حددت إحدى الدراسات لـ Edward Barbier (1987) أربع سمات أساسية للتنمية المستدامة وهي[6]:

- التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي؛
- التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا أي أن التنمية تسعى للحد من الفقر العالمي؛
- التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة بكل مجتمع؛
- عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية المكونة لهذه التنمية.

4-أبعاد التنمية المستدامة:

تشتمل التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد رئيسية، حيث لا تركز التنمية المستدامة على الجانب البيئي فقط، بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وكل بعد من هذه الأبعاد يتكون من مجموعة من العناصر.

الجدول رقم 02: أبعاد التنمية المستدامة

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
-النمو الاقتصادي المستديم	- المساواة في التوزيع	- النظم الأيكولوجية
-كفاءة رأس المال	- الحراك الاجتماعي	- الطاقة
-إشباع الحاجات الأساسية	- المشاركة الشعبية	- التنوع البيولوجي
-العدالة الاقتصادية	- التنويع الثقافي	- الإنتاجية البيولوجية
	- استدامة المؤسسات	- القدرة على التكيف

[6]- مولود حواس، "الثقافة البيئية في المنظمة أداة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، مجلة معارف، العدد 19، الجزائر: جامعة تيزي وزو، ديسمبر 2015، ص 60،61.

المصدر: عبد الرحمن العايب، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص25.

5-مؤشرات التنمية المستدامة:

يعتمد تقييم درجة توجه الدول نحو تبني التنمية المستدامة على جملة من المؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والمؤسسية التي تعبر عن درجة تقارب النتائج المحققة مع الأهداف المسطرة، والجدول الموالي يوضح أبرز المؤشرات المعتمدة دوليا لتقييم نجاح التوجه نحو التنمية المستدامة.

الجدول رقم 03: أبرز مؤشرات التنمية المستدامة

المؤشراتالاقتصادية	- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي - مجموع المساعدات الإنمائية من الناتج القومي - الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الاجمالي
المؤشرات الاجتماعية	- معدل البطالة - معدل النمو السكاني - معدل الأمية بين البالغين - معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية، الثانوية والتعليم العالي - نسبة سكان المناطق الحضرية - حمايةصحة الإنسان وتعزيزها (عدد السكان الذين لا يتوفرون على خدمات صحية ومياه صحية إلى مجموع السكان)
المؤشرات البيئية	- نصيب الفرد من الأراضي الزراعية - التغير في مساحات الغابات والأراضي الزراعية نسبة إلى مساحة البلد الإجمالية - التصحر
المؤشرات المؤسسية	- الحصول على المعلومات من خلال إعداد التلاميذ والطلبة ومستخدمي الهواتف الثابتة والنقالة - عدد العلماء والباحثين في مجال البحث العلمي - الإنفاق على البحث والتطوير نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: صورية شنبي، مفاهيم حول التنمية المستدامة، مطبوعة موجهة لطلبة الماستر إدارة الأعمال،الجزائر: جامعة المسيلة، 2017، ص12

المحور الثاني: مدخل تحليلي إلى الاقتصاد الماليزيوخصائصه

ماليزيا هي دولة اتحادية ملكية دستورية تقع في جنوب شرق آسيا مكونة من 13 ولاية وثلاثة أقاليم اتحادية، بمساحة كلية تبلغ 329,845 كم^2، عاصمتها كوالالمبور، يحدها كل من تايلند واندونيسيا وسنغافورة وسلطنة بروناي[7]، وقد عرف اقتصاد هذه الدولة تحولا من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الصناعي المتنوع.

1-لمحة عن اقتصاد ماليزيا:

تعتبر ماليزيا واحدة من الدول المتوسطة الدخل التي تمتلك موارد طبيعية هائلة، وقد نجحت في التحول من اقتصاد تهمين عليه الزراعة والصادرات من السلع الزراعية إلى اقتصاد صناعي، وأصبحت الصادرات الصناعية تشكل الحصة الكبيرة من إجمالي الصادرات ككل، وقد ساهم التنويع والنمو الاقتصادي أيضا في الحد من الفقر المدقع، وفيما يلي أبرز مميزات اقتصاد ماليزيا[8]:

- تعتبر ماليزيا القوة الاقتصادية الثالثة في رابطة دول جنوب شرق آسيا، حيث حققت ناتج محلي إجمالي قدر بـ 310 مليار دولار أمريكي في عام 2015، بعد اندونيسيا وتايلاند، أما بالرجوع إلى عدد سكانها 30.5 مليون نسمة، فإن هذه الثروة البشرية مكنتها من تصدر المرتبة الثانية في الأسيان، مع ناتج محلي إجمالي للفرد الواحد يفوت 10000 دولار أمريكي بعد سنغافورة؛
- تعتبر ماليزيا على مقربة من الانضمام إلى نادي الدول المتقدمة، حيث أنها تمتلك اقتصاد متنوع: أين تمثل فيه الزراعة ما مقداره 9 % من الناتج المحلي الإجمالي، التعدين يشكل9%، الصناعات التحويلية 23% والخدمات تشكل 55%، في حين بلغ مجموع الصادرات والواردات ما يعادل 125 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، كما حققت ماليزيا نموا بـ 6 % في 2014، و5 % في عام 2015.
- تعتبر ماليزيا ثاني أكبر منتج للنفط الخام في جنوب شرق آسيا (بعد اندونيسيا)، وثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال بعد قطر، لكنها عرفت كيف تنوع من قاعدتها الاقتصادية: حيث يمثل قطاع النفط والغاز

[7]- موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، ماليزيا، متوفر على الرابط التالي:
(consulté le 20-12-2018)https://en.wikipedia.org/wiki/Malaysia

[8] - أمينة هناء جابي وآخرون، "ضرورة التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية: دراسة حالة ماليزيا"، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 4، الجزائر: جامعة المسيلة، ديسمبر 2017، ص 308،309.

ما يقارب 12% من الناتج المحلي الإجمالي، 22% من الصادرات (في عام 2014)، 15,4% من الواردات، و30% من إيرادات الموازنة العامة للدولة لعام 2014.

- تمتلك ماليزيا بنية تحتية متطورة، مع تطور السوق المالي المحلي؛
- تمتلك ماليزيا موارد طبيعية كبيرة حيث تبلغ المساحة الزراعية في الملايو بماليزيا الغربية حوالي 3 ملايين هكتار والزراعة الحرفية يعمل بها حوالي 55 % من جملة حجم القوى العاملة، كما أن ماليزيا غنية بمواردها الزراعية وأهم المحاصيل الزراعية هي: المطاط، الأرز، فول الصويا، زيت النخيل، قصب السكر والتوابل. أما الثروة الحيوانية فلا تزال محدودة وتحتاج إلى العناية بها وتنميتها، وبالنسبة للثروة الغابية فهي تغطي مساحة واسعة من أرض ماليزيا حيث تقدر بـ حوالي ¾ من المساحة الإجمالية وتسهم بقدر كبير في الدخل القومي، فماليزيا تحتل المركز السادس من بين الدول الآسيوية في انتاج الخشب وتصدر كميات كبيرة منه، كما تحوز ماليزيا على ثروة معدنية فتنتج عدة معادن أهمها القصدير، الحديد، الذهب، النحاس النيكل والفوسفات، إضافة إلى الكميات من النفط والفحم[9].

2-مراحل تطور الاقتصاد الماليزي:

منذ الاستقلال سنة 1958، قامت ماليزيا بتحويل نفسها من اقتصاد إنتاج المواد الخام إلى اقتصاد متنوع ومصدر رئيسي لمنتجات التكنولوجيا العالية، وقد مر الاقتصاد الماليزي بأربعة مراحل، نوردها فيما يلي[10]:

المرحلة الأولى: استمرت هذه المرحلة خلال الستينات ويطلق عليها مرحلة إحلال الواردات، إلا أنه ونظرا لضعف الطلب المحلي وضيق الأسواق لم تجن دولة ماليزيا من هذه المرحلة الكثير مما استوجب عليها تبني مرحلة ثانية وبخطة مغايرة.

المرحلة الثانية: تغطي هذه المرحلة الخطة الماليزية الثانية (1971-1975) والخطة الثالثة (1976-1980) وقد اتسم التحول في هذه الفترة بتطوير دور الدولة التدخلي، وتوسيع رقعة القطاع العام في الحياة الاقتصادية الماليزية، ولقد ساعدت الزيادة في عائدات النفطية في تمويل الحجم المتزايد للنفقات العامة، كما شهدت تلك الفترة بداية التوجه التصديري في عمليات التصنيع.

المرحلة الثالثة: وهي الفترة التي تغطيها الخطة الماليزية الرابعة 1981-1985 وتمثل بداية مسيرة التنمية التي تم تصميمها في ظل قيادة مهاتير محمد، حيث تركزت عملية التنمية في محورين هما موجة جديدة من

[9]- سعد علي حسين، تجربة التنمية الماليزية: دراسة في الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006، ص 34.

[10] - سفيان بن عبد العزيز، سمير بن عبد العزيز، "التنمية الاقتصادية في ماليزيا: تجربة إسلامية رائدة"، مجلة البدر، العدد 12، الجزائر: جامعة بشار، ديسمبر 2010، ص 166-167.

الصناعات التي تقوم بعمليات إحلال محل الواردات، الصناعة الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام، وتمثل هذه الفترة "فترة التصنيع الثقيل" مرحلة تعميق القاعدة الصناعية في الاقتصاد الماليزي.

المرحلة الرابعة: استمرت هذه الفترة من 1986-2000 بإنجاز ثلاث خطط خماسية مترابطة وهي الخطة الماليزية الخامسة (1986-1990)، الخطة الماليزية السادسة (1991-1995) والخطة الماليزية السابعة (1996-2000)، وهكذا شهدت الفترة الممتدة من منتصف الثمانينات ونهاية التسعينيات تبلور مشروع مهاتير محمد في التنمية الاقتصادية المنفتحة على العالم الخارجي من دون التخلي عن مقومات الوطنية الاقتصادية، واتسمت هذه الفترة بإفساح المجال أمام القطاع الخاص وتشجيعه وإعطائه المزيد من الحوافز على الاستثمار والمشاركة الفعالة في مسيرة التنمية.

3-مقومات النموذج التنموي الماليزي:

استطاعت ماليزيا بفضل نموذجها التنموي القائم على الانفتاح الحذر أن تحقق نتائج جيدة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، ولعل أبرز العوامل التي أدت إلى نجاح التجربة التنموية الماليزية نجد ما يلي[11]:

- التركيز على مفهوم ماليزيا كشركة، تجمع بين القطاع العام والخاص من ناحية وشراكة تجمع بين الأعراق والفئات الاجتماعية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع الماليزي من ناحية أخرى؛
- تعامل ماليزيا مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينات، ثم سمحت له بالدخول ولكن ضمن شروط تحسب بشكل أساسي في صالح الاقتصاد الوطني، والتي من بينها ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية؛
- امتلاك ماليزيا لرؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خمسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى الآن، واستعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن 21من خلال التخطيط لماليزيا 2020 والعمل على تحقيق ما تم التخطيط له؛
- وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي (الصناعات الاستهلاكية، الوسيطة والرأسمالية)، وقد كان هذا الأمر كمحصلة لنجاح سياسات التنمية بماليزيا؛
- توجيه التمويل نحو التنمية بشكل أساسي بدلا من انفاقه على التسلح؛

[11]- عبد الحافظ الصاوي، "قراءة في تجربة ماليزيا التنموية"، مجلة الوعي الإسلامي، العدد 451، الكويت، 2008، ص 5.

- الاهتمام بالبنية التحتية، حيث ترفض الحكومة الماليزية تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية التحتية والتي هي سبيل إلى النمو الاقتصادي المستقر؛
- اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين؛
- اعتماد ماليزيا على الموارد الداخلية بشكل كبير من خلال توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات إذ ارتفع الدخل المحلي الإجمالي بنسبة 40 % بين سنتي 1970-1993، كما ارتفع الاستثمار المحلي الإجمالي بنسبة 50 %خلال الفترة نفسها.[12]

المحور الثالث: استراتيجيات وبرامج التوجه نحو التنمية المستدامة في ماليزيا

1-خلفية حول توجه ماليزيا نحو التنمية المستدامة:

بدأت ماليزيا رحلتها في التنمية المستدامة منذ سبعينيات القرن العشرين، عندما تم إدخال السياسة الاقتصادية الجديدة خلال السبعينيات للقضاء على الفقر وإعادة هيكلة اختلال التوازن الاجتماعي، وقد أكدت جميع خطط التنمية الخماسية المتوالية على عناصر التنمية المستدامة التي تشمل النمو الاقتصادي المستدام، النمو مع التوزيع العادل على جميع قطاعات المجتمع، الوصول إلى البنية الأساسية والمرافق الأساسية والحصول على التعليم وخدمات الرعاية الصحية وتعميم الحفاظ على البيئة.

في عام 2009، صاغت ماليزيا النموذج الاقتصادي الجديد الذي عزز التزام ماليزيا بمواصلة التنمية المستدامة على أساس ثلاثة أركان وهي الدخل المرتفع، الشمولية والاستدامة والتي تعكس العناصر الثلاثة لأهداف التنمية المستدامة (الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية).

ويوفر النموذج الاقتصادي الجديد الأساس لخطة التنمية الماليزية أي الخطة الماليزية الإحدى عشر (2016-2020)، ويرتكز الهدف الرئيسي لخطة ماليزيا الإحدى عشر على تثبيت النمو على الأفراد، حيث يكون الأفراد محور كل جهود التنمية وضمان عدم ترك أي جزء من المجتمع في المشاركة والاستفادة من تنمية البلاد.[13]

وتضمنت خطة ماليزيا الحادية عشرة ستة محاور استراتيجية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تتضمن تعزيز الشمولية نحو مجتمع عادل، تحسين الرفاهية للجميع، تسريع تنمية رأس المال البشري من أجل دولة متقدمة،

---

[12] - علي أحمد درج، "التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا"، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، المجلد 23، العراق: جامعة بابل، 2015، ص 1364.

[13]-AzharNoraini, Malaysia, voluntary National Review 2017, sustainable Development Goals, available at : https://sustainabledevelopment.un.org/memberstates/malaysia (consulté le 20-12-2018)

مواصلة النمو الأخضر لاستدامة، مرونة وتعزيز البنية التحتية لدعم التوسع الاقتصادي وإعادة هندسة النمو الاقتصادي لمزيد من الرخاء[14].

ويقول رئيس الوزراء الماليزي أن ماليزيا ملتزمة بدعم وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ويعزز خطة ماليزيا الحادية عشر التزام الحكومة بإثراء حياة الماليزيين، ويضيف تدرك الخطة أهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية للأمة للأجيال القادمة والتهديد الذي تشكله زيادة وتيرة الأحداث المناخية المتطرفة، وبالتالي فإن هناك التزام بتنمية النمو الأخضر، وأن هذا يمثل التزام ماليزيا ببيئة صحية واستدامة طويلة الأجل.

2-البرامج والاستراتيجيات الموجهة نحو تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا:

اعتمدت ماليزيا جملة من البرامج والاستراتيجيات بغية تحقيق التنمية المستدامة، وقد تنوعت هذه البرامج والسياسات بين الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

2-1- البرامج والاستراتيجيات ذات البعد الاجتماعي:تشتمل على الجوانب التالية:

أ. التقليص من نسبة البطالة: لقد حققت ماليزيا في الفترة الأخيرة إنجازات جبارة فيما يخص القضاء على نسب البطالة التي كانت تشكل حوالي 10 % خلال فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين لتصل إلى أقل من 3 % خلال القرن 21، وتعتبر تجربة ماليزيا في مواجهة البطالة بالتجربة الرائدة، حيث نجحت في الحد من البطالة، ويرجع هذا التقدم إلى تميزها في مجال التخطيط الجيد لتنمية الاقتصاد، والذي يركز على الصناعات الكثيفة ومنخفضة رأس المال في آن واحد مثل الصناعات الالكترونية التي استوعب أعدادا كبيرة من الأيدي العالمية.

كما تقوم ماليزيا بتوفير دورات تدريبية للبطالين من أجل تعزيز قدراتهم ودخول سوق العمل، وأثناء القيام بتلك الدورات تقوم بدفع رواتب باهظة الثمن لهؤلاء البطالين، ثم بعد انتهاء هذه الدورات تقوم بتوفير فرص العمل لهم، وإن لم يلتحقوا بمناصب العمل مضطرين لإرجاع المصاريف والرواتب التي دفعت لهم أثناء الدورات، وبالتالي هذا النوع من السياسات هو يعمل كرادع أو وسيلة ضغط على هؤلاء البطالين، وهو يعكس مدى إرادة الدولة في تشغيل مواطنيها إلا لمن أبى، ولا يتوقف دور الدولة عند هذا الحد فقط بل هي تدعم الجهات المستخدمة من أجل تقديم حوافز مالية ومزايا للعاملين الجدد، حتى أنه يندر في ماليزيا أن تجد من يتخلى عن منصبه طوعا، وهذه السياسات هي بطبيعة الحال تراعي كل الفئات وتحافظ على استدامة الوظائف، وهي تدعم بشكل كبير فئة

[14]- Official Website of Economic Planning Ministry of Economic Affairs, **Eleventh Malaysia plan, 2016-2020**, Available at: http://www.epu.gov.my/en/rmk/eleventh-malaysia-plan-2016-2020, (consulté le 20-12-2018)

المالاوي وهم السكان الأصليين بالنظر إلى الحرمان الذي عاشه هؤلاء في مقابل استحواذ الغالبية الصينية على كل مصادر الإنتاج في مرحلة ما من بداية النهضة الاقتصادية الماليزية.[15]

ب. الاستراتيجيات الموجهة لتقليص مستويات الفقر واختلال العدالة الاجتماعية[16]

- **برنامج التنمية للأسر الأشد فقرا:** يقدم هذا البرنامج فرصا جديدة للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الأولوية بهدف تحسين نوعية الحياة، وقد قام البرنامج بإنشاء العديد من المساكن بتكلفة قليلة، وترميم وتأهيل المساكن القائمة وتحسين بنائها وظروف السكن فيها بتوفير خدمات المياه، الكهرباء والصرف الصحي، وتقديم مساعدات مباشرة للفقراء.

- **تقليص اختلالات التوازن بين القطاعات ومحاربة كل أشكال التمييز والفوارق الاجتماعية:** بإنشاء برنامج تمويلي يقدم قروضا بدون فوائد للسكان الأصليين مع فترات سماح تصل إلى أربع سنوات ويمكن للفقراء أن يستثمرون جزءا من هذه الأموال في شراء الأسهم.

- **منح الإعانات المالية للفقراء:** قامت الحكومة بمنح إعانات مالية للأفراد والأسر كتقديم إعانات شهرية تتراوح بين 130 دولار و260 دولار لكل من يعول أسرة وهو غير قادر عن العمل بسبب الإعاقة أو الشيخوخة وتنمية النشاطات المنتجة خاصة في الجانب الزراعي والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

- **تقديم قروض بدون فوائد لشراء المساكن قليلة التكلفة للفقراء في المناطق الحضرية:** كما أسست الحكومة صندوقا لدعم الفقراء المتأثرين بالأزمات، كما قامت الحكومة بتقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية الموجهة لتطوير الريف والأنشطة الزراعية الخاصة بالفقراء.

- **توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة:** بما في ذلك مرافق النقل والاتصالات السلكية والمدارس والخدمات الصحية والكهربائية وقامت بتوسيع قاعدة الخدمات الأساسية في المناطق السكنية الفقيرة في المدن في إطار استراتيجية 2020 التي بدأت في 1981 في عهد رئيس الوزراء مهاتير محمد.

- **تدعيم الأدوية التي يستهلكها الفقراء والأدوية المنقذة للحياة:** كما اتاحت الحكومة الفرصة للقطاع الخاص لفتح المراكز الصحية والعيادات الخاصة.

[15] - وداد غزلاني، حنان حكار، "التجربة الماليزية في التنمية المستدامة: استثمار في الفرد وتوفير القدرات"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 3، برلين: المركز الديموقراطي العربي، 2017، ص 12.

[16]- أحمد سواهلية وآخرون، "استراتيجية الحكومة الماليزية في الحد من مشكلة البطالة وإمكانية تطبيقها في الجزائر: دراسة حالة ماليزيا"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 03، الجزائر: جامعة الجلفة، جوان 2018، ص 170، 171.

– **مؤسسة بيت المال في ولاية سيلانجور الماليزية:** دور هذه المؤسسة مركز في سد حاجيات الفقراء بشكل دائم وتحويله إلى منتجين، ومن أهم ما قامت به هذه المؤسسة لدعم الفقراء مايلي:

- تشييد المساجد والمدارس الدينية في المناطق الفقيرة؛
- تأسيس دور رعاية الأيتام؛
- إنشاء مراكز طبية لتقديم الرعاية الصحية للفئات الفقيرة ومدها بالأدوية التي يستهلكها الفقراء بكثرة.

ج. الرعاية الصحية: إن ما يميز الخدمات الصحية الماليزية عن غيرها من الخدمات الأخرى سواء في الدول المجاورة هو الدعم الحكومي المتزايد والمرسوم وفق احتياجات المجتمع وبناء على خطط استراتيجية تراعي حاجات الحاضر دون الإخلال بمتطلبات المستقبل، حيث تتمتع المستشفيات الماليزية بجودة عالية في تقديم الخدمات واستطاعت الحصول على شهادة الايزو 9002، وهو ما يخولها لتكون مستشفيات دولية ومحل إقبال عالمي، والحكومة الماليزية تتكفل بتغطية نفقات نحو 98 %من تكاليف الرعاية الصحية، ولا يشمل ذلك السكان الأصليين بل حتى الأجانب منهم بغض النظر عن ظروف اقامتهم ومدى شرعيتها، حيث نجد مثلا سنة 2009 أن الدولة خصصت ما يقارب 4,8 %من الناتج القومي الإجمالي من أجل تغطية النفقات الصحية[17].

د. **الاهتمام بقطاع التعليم:** بدأ الاهتمام الجاد بهذا القطاع في ماليزيا مباشرة بعد استقلالها من الاحتلال البريطاني، إذ بدأت بوضع سياسات متينة لبناء منظومة تعليمية، ثم إن تحول ماليزيا نحو الاقتصاد الصناعي بعد أن كان جل تركيزها على الاقتصاد الزراعي كان دافعا لها نحو تبني مناهج علمية تواكب توجهات وطموحات الدولة، وقد شملت رؤية 2020 هذه الطموحات وهدفت إلى جعل ماليزيا دولة متقدمة من جميع النواحي، وتخلل ذلك العديد من المخططات الخماسية والتي جاءت في إطار إعلان الخطة الشاملة للتنمية القومية منها الخطة الخماسية من 1966–1970، والخطة الخماسية الثانية من 1971–1975، حيث ركزت من خلالها على جعل التعليم لاسيما الجامعي منه في خدمة الاقتصاد الوطني بالدرجة الأولى[18]، وتبرز أهم الإصلاحات في النظام التعليمي لماليزيا في ما يلي[19]:

- إعداد معلمين أكفاء قادرين على العطاء بكفاءة وفاعلية؛

---

[17]- سارة بوسعيود، دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013، ص 231، 232.

[18] - وداد غزلاني، حنان حكار، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[19] - بلال محمد سعيد المصري، تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية (دروس مستفادة)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2016، ص 55.

- تحسين جودة الإدارة وتطبيق برامج التدريب والتعليم؛
- زيادة في استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في عمليات التعليم؛
- التوسع في تقديم التسهيلات التعليمية والتربوية المختلفة من أجل تحسين العملية الإدارية؛
- تقديم الحوافز المناسبة وذلك لتشجيع الالتحاق بالمجالات العلمية؛
- تحسين التسهيلات التعليمية في المناطق الريفية، وتقليل معدلات التسرب وتحسين مستوى الأداء لأطفال الريف؛
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المجالات التعليمية؛
- تشجيع إقامة مجتمع تكنولوجي من خلال تطوير استخدام التكنولوجيا في التعليم.

2-2-البرامج والاستراتيجيات ذات البعد الاقتصادي:

عملت ماليزيا على اعتماد استراتيجية حاسمة تهدف إلى تحقيق التنويع الاقتصادي، والانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع، وقد استغرقت ماليزيا فترة طويلة لتحسين استراتيجية التنويع، حيث بدأت استراتيجياتها القائمة على التصدير في أوائل السبعينات وحققت زيادة سريعة في تطور الصادرات بين الثمانينات والتسعينات، أي أن الأمر استغرق 20 عاما حتى بلغت مستوى من التطور يضاهي بعض الاقتصاديات المتقدمة، وتبرز أهم الاستراتيجيات ذات البعد الاقتصادي فيما يلي:[20]

أ-العمل على تطوير قاعدة صناعية عالية الانتاجية: تمكنت ماليزيا من تطوير صادراتها عن طريق التركيز على تجمعات صناعية محددة أدت إلى النهوض بمستوى التكنولوجيا، والجدول الموالي يوضح تطور حجم الصادرات الماليزية ما بين 2006-2015.

الجدول رقم 04: تطور الصادرات الماليزية خلال الفترة 2006-2013 (بالسعر الجاري للدولار الأمريكي)

السنة	2006	2008	2010	2011	2012	2013	2014	2015
حجم الصادرات	163,6	179,1	203,0	160,1	202,2	232,2	231,6	232,9

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي، 2015

ب-استخدام رأس المال الأجنبي لتعزيز نقل التكنولوجيا: في ثمانينات القرن الماضي بدأت ماليزيا تجذب رأس المال الأجنبي من خلال إنشاء مناطق التجارة الحرة وتقديم حوافز ضريبية وتخفيض القيود الجمركية والحواجز

[20] - فاتح غلاب وآخرين، "السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي: حالة ماليزيا، اندونيسيا والمكسيك"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد1، الجزائر: المركز الجامعي ميلة، 2017، ص ص 88-90.

غير الجمركية، وساهم الانضمام إلى اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بدور مهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي سهل تطوير قطاع السيارات وقطاعات أخرى استراتيجية، ويبين الجدول الموالي تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ماليزيا.

ج-**استخدام دعم الصادرات، الحوافز الضريبية وتوفير سبل التمويل لرواد الأعمال:** استخدام دعم الصادرات، الحوافز الضريبية، وتوفير سبل التمويل لتقليل المخاطرة على رواد الأعمال لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأن الدخول في قطاعات جديدة خطوة محفوفة بالمخاطر بالنسبة لشركات القطاع الخاص ويمكن أن يقدم دعم الصادرات والحوافز الضريبية بعض الحوافز الضريبية بعض المساعدات في تحقيق المخاطرة على رواد الأعمال في الصناعات الوليدة، بالإضافة إلى ذلك يمكن تخفيف المخاطرة من خلال التمويل والدعم من بنوك التنمية، صناديق رأس المال المخاطر، هيئات تشجيع الصادرات، والجدول الموالي يوضح حجم الصادرات الماليزية من السلع والخدمات، والتكنولوجيا المتقدمة وكذا حجم الواردات.

د-**الاهتمام بالتدريب لضمان توافر عمالة ماهرة:** يتطلب إنشاء التجمعات الصناعية وجود رأس المال ومهارات بشرية تتناسب مع احتياجات القطاع، إلى جانب البنية التحتية، حيث ركزت ماليزيا على تدريب العمالة وتعزيز مهاراتها، وقامت برعاية العمالة للحصول على تدريب من جهات أجنبية، وبمرور الوقت بدأت تحصد ثمار هذه الاستثمارات في التدريب، حيث تمكنت من تكوين عمالة عالية المهارة.

2-3-البعد البيئي للتنمية المستدامة في ماليزيا:

يعد التلوث من بين أبرز المشكلات التي تعاني منها ماليزيا، ويتمحور هذا المشكل في النقاط التالية[21]:

- **تلوث الهواء:** يعتبر تلوث الهواء مشكلة معترف بها على نطاق واسع، وهي مشكلة تزداد سوءا منذ 50 عاما، حيث أدى تدفق المزارعين إلى المناطق الحضرية إلى زيادة تلوث الهواء بسبب الزيادة في حركة المرور في المدن، كما أدى حرق الكتل الحيوية إلى تعميق المشكلة أكثر، وتتمثل المصادر الرئيسية لتلوث الهواء في ماليزيا في المركبات ذات المحركات (82%)، محطات الطاقة (9 %)، الوقود الصناعي (8%)، عمليات الإنتاج الصناعي (3%) والأفران المنزلية والتجارية (0,8 %). ووفقا لإدارة النقل البري في ماليزيا، فقد ارتفع عدد مركبات الطرق المسجلة من 6,8 مليون مركبة في عام 1995 إلى 12,2 مليون مركبة في عام 2001 إلى 19 مليون مركبة في عام 2009، وتعتبر كوالالمبور أكبر ملوث في ماليزيا.

[21]- Sara Hsu, Nathan Perry, Lessons in Sustainable Development from Malaysia and Indonesia, first Edition, New York: PALGRAVE MACMILLAN, 2014, p 8-11.

– **تلوث المياه:** هناك العديد من مصادر تلوث المياه في ماليزيا مثل الصرف الصحي، التلوث الناتج عن الصناعة والمياه السطحية، وعلى الرغم من وفرة الأمطار في ماليزيا بمتوسط إمداد يبلغ 324 مليار م^3 من مياه الأمطار سنويا، والطلب البالغ 11 مليار م3 سنويا، فإن الكثير من هذه المياه تصبح ملوثة ولا يتم علاجها، وبسبب هذا تعاني ماليزيا رغم هطول الأمطار بكثرة من نقص المياه النظيفة على الرغم من توفر 468 محطة مياه، فإن المياه العذبة نادرة أكثر مما يشير إليه متوسط هطول الأمطار، وتشير التقديرات إلى أنه بحلول عام 2050 سيبلغ الطلب على المياه حوالي 18 مليار م3 من المياه، مما يتطلب الحد من التلوث.

– **المخلفات الصلبة:** يبلغ مجموع توليد النفايات في ماليزيا 7 ملايين طن في عام 2000، ويبلغ متوسط الزيادة السنوية 3 %، ويرجع ذلك أساسا إلى عوامل مثل الهجرة الحضرية والتنمية الاقتصادية السريعة.

وتسعى السياسة القومية الماليزية إلى توفير الحد الأدنى من الحياة الجيدة عبر تحسين نوعية المعيشة للسكان وضمان احترام المعايير البيئية في هذا الشأن، حيث تسعى ماليزيا إلى خلق مجموعة من السبل لضمان العيش الكريم نذكر منها:[22]

- خلق بيئة نظيفة وآمنة صحيا ومنتجة للأجيال الحالية واللاحقة؛
- الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي للبلاد عبر إشراك كافة الهيئات في هذه العملية لتكون مسؤولية جماعية ولا توضع على عاتق هيئات محددة فقط، والتالي تنمية روح المسؤولية في جميع المجالات.
- ضمان أسلوب حياة مستديم ونمط استهلاك وإنتاج محدد؛
- إدارة استغلال الموارد الطبيعية للحفظ على قاعدة الموارد ومنع التدهور البيئي.

المحور الرابع: تقييم تجربة التنمية المستدامة في الاقتصاد الماليزي

1–تقييم النتائج الاقتصاديةالمتحققة على ضوء برامج التنمية المستدامة

يصنف البنك الدولي ماليزيا على أنها اقتصاد منفتح بشكل كبير، بدخل متوسط أعلى ونمو اقتصادي شامل، ومن بين أبرز النتائج المتحققة نجد:

1–1–معدل النمو الاقتصادي: يعتبر معدل النمو الاقتصادي من بين أهم المؤشرات لتقييم التنمية المستدامة، ويعتمد الناتج المحلي الإجمالي كأداة لقياس النمو، ويبرز الجدول الموالي تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005–2016.

[22] - حسين العلمي، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس والجزائر–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013، ص 96

الجدول رقم 05: تطور الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا خلال الفترة 2005-2016 (مليون رينجيت)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
GDP	687,148.0	795184.0	736221.0	821435.0	911733.0
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
GDP	971251.0	1, 018,614.0	1, 106,442.0	1, 157,723.0	1, 230,121.0

<u>المصدر:</u> من إعداد الباحث بالاعتماد على: FMI, International Financial statistics, Yearbook 2018, p 664

يظهر الجدول رقم 05 نمو الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا خلال الفترة، على الرغم من الانخفاض الطفيف خلال سنة 2008 على ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي عاد ليحقق نتائج جيدة مقارنة مع فترة ما قبل الأزمة المالية العالمية حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 687,148 مليون رينجيت سنة 2007 إلى 971,251 مليون رينجيت سنة 2012، في حين ووصل إلى حدود 1,2 مليار رينجيت سنة 2016، ويعكس هذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا التنويع الاقتصادي والخصائص القطاعية المختلفة للاقتصاد الماليزي وانعكاساته على الأداء الاقتصادي والمعدلات المحققة.

1-2-نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: من أهم المؤشرات دلالة على مستوى الرفاه في المجتمع وكذلك مؤشر لقياس حجم السوق، وتبرز حالة ماليزيا ضعف في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فعلي الرغم من التزايد الواضح في الناتج المحلي الإجمالي إلا ان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لم يسر بنفس الوتيرة، وهو ما يبرزه الجدول الموالي.

الجدول رقم 06: معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ماليزيا (2003-2016)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي %	3,6	4,72	3,34	3,62	4,37	2,95	-3,27
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي %	5,48	3,37	3,53	2,80	4,18	3,27	2,71

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: قاعدة بيانات الأمم المتحدة، متوفرة على الموقع: https://unstats.un.org

يبرز من خلال الجدول التذبذب الحاصل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ولعل الأبرز التذبذب الحاصل منذ 2008، وخلال السنوات الأخيرة، وهو ما يبرز أن الاقتصاد الماليزي يتميز بدرجة هشاشة قوية باتجاه التحولات الدولية الحاصلة، والدليل على ذلك هو التراجع الحاصل خلال الأزمة المالية العالمية 2008.

2-تقييم النتائج الاجتماعية المتحققة على ضوء برامج التنمية المستدامة

2-1- مستويات الفقر في ماليزيا:تعتبر ماليزيا أفضل الدول الآسيوية في هذا الجانب، حيث استطاعت الحكومة من خلال البرامج الموجهة لمساعدة الأسر والعائلات ذوي الدخل المحدود أن تخفض مستويات الفقر إلى معدلات دنيا، ويختلف خط الفقر من منطقة إلى أخرى في ماليزيا، حيث تعد الأسر والعائلات فقيرة إذا كان دخلها الشهري أقل من خط الفقر في معايير الحكومة الماليزية التي وضعتها، حيث تعتبر الأسرة فقيرة إذا كان دخلها أقل من 930 رينجيت ماليزي في شبه الجزيرة الماليزية، و1170 رينجيت في ولاية صباح وإقليم لابوان و990 رينجيت ماليزي في ولاية سراواك، والجدول الموالي يوضح تطور معدل الفقر في ماليزيا.

الجدول رقم 07: تطور نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في ماليزيا خلال الفترة (2002-2014)

السنة	2002	2004	2007	2009	2012	2014
معدل الفقر (%)	6	5.7	3.60	3.80	1.70	0.60

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يظهر من خلال الجدول التراجع السريع والواضح في معدل الفقر في ماليزيا، فبعدما كان معدل الفقر يتخطى 37 % في نهاية السبعينيات، انخفض هذا المعدل ليقارب 0 % خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يثبت نجاح التجربة الماليزية في القضاء على الفقر.

إلا أن هذا النجاح في تخفيض معدل الفقر يقابله تحدي آخر وهو النمو البطيء لدخل الفرد واتساع الفجوة بين الطبقات الغنية والفقيرة في البلاد، مع وجود 40 %من أصحاب الدخل المحدود خصوصا في المناطق الريفية.

2-2-معدلات البطالة في ماليزيا: تمكنت ماليزيا من خلال البرامج التنموية المسطرة، وسياسات التدريب والدعم من تخفيض معدلات البطالة إلى مستويات منخفضة مقارنة بما كانت عليه خلال العقدين الماضيين، ويبرز الجدول الموالي تطور معدل البطالة في ماليزيا خلال الفترة 2002-2016.

الجدول رقم08: معدلات البطالة في ماليزيا للفترة (2004-2016)

السنة	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016
معدل البطالة (%)	3.5	3.3	3.3	3.3	3	2.9	3.5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: FMI, International Financial statistics, Yearbook 2018, p 664.

يظهر من خلال الجدول التراجع الواضح في معدلات البطالة في ماليزيا من 3,5 % سنة 2004، إلى حدود 2,9 % سنة 2014، وعلى الرغم من الارتفاع المسجل خلال سنة 2016، إلا أنه يبقى ضمن حدود مقبولة، وهو ما يبرز نجاح سياسة الدعم والمرافقة والتنويع المنتهجة من طرف الحكومة الماليزية.

2-3-انتشار حالات سوء التغذية: استطاعت ماليزيا التخفيف من مشكلة الجوع وكفالة حصول الجميع ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضع على ما يكفيهم من الغداء المأمون والمغذي طوال العالم، وهو ما يوضحه الجدول الموالي الذي يبرزه معدل انتشار حالات نقص التغذية.

الجدول رقم 09: معدل إنشار حالات نقص التغذية في ماليزيا

السنة	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2015
حالات نقص التغذية	3,8	4,1	4,2	3,7	3,3	2,6	2,5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: قاعدة بيانات الأمم المتحدة، متوفرة على الموقع: https://unstats.un.org

يبرز من خلال الجدول انخفاض معدل انتشار نقص التغذية في ماليزيا، حيث تراجع من حدود 4,2 % سنة 2008 إلى أقل من 2,5 % سنة 2015، ويعتبر هذا المعدل منخفضا إذا ما قورن مع المعدلات المسجلة على المستوى العالمي، حيث سجل معدل عالمي وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة يقدر بـ 10,9 % خلال الفترة 2014-2016، وسجلت الدول المتقدمة معدلا بلغ 5,0 % خلال نفس الفترة، في حين سجلت الدول النامية معدلا قدر ب 12,9 %، وبالمقارنة مع المعدل المسجل في دول جنوب شرق آسيا، فإن ما حققته ماليزيا يعتبر مبهرا، حيث بلغ معدل انتشار حالات نقص التغذية 9,6 %. ويعكس انخفاض معدل انتشار حالات سوء

التغذية الجهود المبذولة من طرف ماليزيا لإعانة الطبقات الهشة في المجتمع والقضاء على الجوع في حدود 2030.

2-4-الصحة السكانية في ماليزيا: يعتبر الجانب الصحي من أبرز الجوانب التي تعطيها الحكومات اهتماما بارزا ضمن استراتيجياتها المتعلقة بتجسيد التنمية المستدامة، ويبرز الجدول الموالي بعض المؤشرات حول الصحة في ماليزيا.

الجدول رقم 10: مستوى توافر الخدمات الصحية في ماليزيا

السنة	2005	2008	2010	2013	2015	2016
عدد الوفيات النفاسية لكل 100000 ولادة	58	55	58	55	53	-
الإشراف الطبي الكفء على الولادات (%)	98,1	98,4				
نسبة وفاة الأطفال الأقل من سنة	7	6.7	6,5	6,4	6,5	6,6
نسبة وفاة الأطفال الأقل من 5 سنوات	8,2	7,8	7,7	7,4	7,6	7,7
عدد الإصابات بنقص المناعة	0,46	0,37	0,31	0,24	0,19	0,19
معدل انتشار داء السل لكل 100000	80	84	88	105	102	107
عدد الإصابات بالملاريا لكل 1000	6,201	-	5,279	-	0,225	0,224
معدلالوفيات الناجمة عن أمراض غير معدية (%)	19,3	-	18,2	-	17,3	17,2
معدل التغطية الطبية (%)	-	-	-	-	70	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: قاعدة بيانات الأمم المتحدة، متوفرة على الموقع: https://unstats.un.org

يبرز من خلال الجدول تحسن في المستوى الصحي في ماليزيا بما يتناسب والهدف الثالث للأمم المتحدة المرتبط بضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، حيث يبرز الجدول تراجعا في نسبة الوفيات النفاسية، إلى حدود 53 حالة لكل 100000 ولادة، وهو معدل جيد بالمقارنة مع الهدف العالمي المراد تحقيقه في حدود 2030 والمتمثل في تخفيض عدد حالات الوفاة النفاسية إلى أقل من 70 حالة لكل 100000 ولادة، وهو ما يعكس التحسن في مستوى المرافقة والإشراف الطبي، وهو ما يثبته المعدل المرتفع للإشراف الطبي الكفء البالغ 98,4 % حيث يشرف طاقم طبي صحي ماهر على أغلب حالات الولادة.

في المقابل من هذا استطاعت ماليزيا بفضل الجهود الكثيفة أن تخفض معدل وفاة الأطفال الأقل من سنة إلى حدود 6,5%، حيث تراجع هذا المعدل من 7 % لكل 1000 ولادة حية، إلى حوالي 6,5 %، كما حققت ماليزيا نتائج جيدة فيما يتعلق بالقضاء على أوبئة الإيدز والسل والملاريا، حيث تراجع معدل انتشار فيروس نقص المناعة من 0,46 لكل 1000 شخص غير مصاب من السكان إلى حدود 0,30 سنة 2010، وواصل المعدل الانخفاض ليصل إلى 0,19 سنة 2015، كما استطاعت ماليزيا الحفاظ على معدل منخفض لحالات الإصابة بداء السل، حيث بلغ عدد المصابين بداء السل حوالي 107مصاب لكل 100000 شخص، وهو عدد منخفض بالمقارنة بالمستوى العالمي، كما عرفت معدل الإصابة بالملاريا انخفاضا، حيث انخفض معدل الإصابة لكل 1000 شخص من 6,201 سنة 2005 إلى حدود 0,225 سنة 2015.

كما عرف معدل الوفيات الناجمة عن الأمراض غير المعدية انخفاضا من 19,3 % سنة 2005 إلى حدود 17,2 %سنة 2016.

وبالتالي فإن ماليزيا حققت نتائج جيدة فيما يتعلق بتحسين الحياة الصحية للأفراد، وهو ما يثبته بلوغ معدل التغطية الطبية حدود 70 %، إلا أن ماليزيا مطالبة بمواصلة جهودها في توسيع التغطية الطبية أكثر.

2-5-تطور مستوى الخدمات التعليمية: لم يكن شعب ماليزيا متعلما بالكامل منذ البداية، حيث كانت ماليزيا تحتوي على نسبة كبيرة جدا من الأمية، ولكنها حرصت على الوصول إلى نسب منخفضة من الأمية، وهناك اعتقاد لدى الكثير من الناس أن ماليزيا استطاعت القضاء على الأمية بفضل الجهود الرسمية فيها، وخاصة في عهد ماهتير محمد، وقد ساهمت الجهود شعبية في ذلك، إذ كان كل طالب جامعة مجبر على محو أمية شخص واحد على الأقل أسبوعيا، وهذا ما مكنهم من تخفيض معدل الأمية من 47 % سنة 1970 إلى حدود 6 %سنة 2000.

استطاعت ماليزيا أن تحقق نتائج جيدة فيما يتعلق بمستويات التعليم، حيث بلغ معدل الالتحاق بمدارس التعليم الابتدائي والثانوي أكثر من 85 %، و33 % للتعليم العالي، ويرجع هذا بالأساس إلى الجهود الحكومية البارزة في هذا المجال، حيث بلغ الإنفاق العام على التعليم وفقا للإحصائيات البنك الدولي (2011) حوالي 21 % من الإنفاق الحكوميوحوالي 5,93 % من الناتج المحلي الإجمالي، ومن بين المؤشرات الدالة على نجاح ماليزيا في هذا المجال قدرتها على توفير الظروف الملائمة للتعلم في المدارس، وهو ما يبرزه الجدول الموالي:

الجدول رقم11: مؤشرات جاهزيةالمدارس في ماليزيا(2016)

المؤشر	معدل الربط
معدل الإمداد بالكهرباء	% 100
توافر أجهزة الكمبيوتر لأغراض تعليمية	% 100
الربط بقنوات الصرف الصحي	% 100
الوصول إلى الانترنت لأغراض تعليمية	% 100

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على: قاعدة بيانات الأمم المتحدة، متوفرة على الموقع: https://unstats.un.org

أما من حيث تطور درجات التحصيل العلمي والالتحاق فيبرز الجدول الموالي ذلك.

الجدول رقم 12: تطور مستوى الاندماج السكاني في المنظومة التعليمية الماليزية

	2006	2008	2010	2012	2014	2016
معدل الالتحاق بالمرحلة ما قبل الابتدائية	57,38	74,92	79,66	84,48	90,85	93,68
الالتحاق بالمدارس الابتدائية	98,87	98,45	100,21	103,53	104,50	103,48
الالتحاق بالتعليم الثانوي	–	–	–	–	84,70	85,16
الالتحاق بالتعليم العالي	–	–	–	–	36,87	44,12
معدل الالمام بالقراءة والكتابة عند البالغين	–	–	93,12	–	–	–

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي**www.albankadawli.org**

3-تقييم النتائج البيئية المتحققة على ضوء برامج التنمية المستدامة:

3-1-انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون: يعتبر انبعاث ثاني أوكسيد الكربون من بين مسببات التغير المناخي الذي يعتبر من أهم القضايا البيئية التي تندرج في الغلاف الجوي، كما يعتبر من المؤشرات البيئية الهامة للتنمية المستدامة، ويوضح الجدول الموالي انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون في ماليزيا خلال الفترة 2004-2014.

الجدول رقم13: انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون في ماليزيا خلال الفترة (2004-2014)

السنة	2004	2006	2008	2010	2012	2014
متوسط نصيب الفرد (الطن المتري)	6,51	6,41	7,53	7.77	7,50	8.03

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي**www.albankadawli.org**

يبرز من خلال الجدول التزايد المستمر في انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون، حيث ارتفع متوسط نصيب الفرد من 6,51 طن متري سنة 2004 إلى أكثر من 8 طن متري سنة 2014، وعلى الرغم من أن ماليزيا ليست من بين أبرز الدول تلويثا للهواء، إلا أن متوسط نصيب الفرد فيها يتخطى العديد من دول الجوار، كما أن المعدل العالمي لم يتخطى 5 طن متري، وهو ما يعني أن على ماليزيا المضي أكثر من أجل معالجة هذه المشكلة.

من المتوقع أن تتزايد انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون حتى تصل إلى 285,73 مليون طن خلال العام 2020، وتجدر الإشارة إلى أن هناك أربعة قطاعات رئيسية تساهم بشكل كبير في انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون وهي توليد الكهرباء، الصناعة، النقل والسكن، حيث يساهم قطاع توليد الكهرباء لوحد بأكثر من 40 % من الانبعاثات. ووفقا لأحدث الإحصائيات، تحتل ماليزيا المرتبة 25 عالميا بحجم انبعاثات يقدر بـ 255 مليون طن، في احتلت سنغافورة المركز 53، إندونيسيا احتلت المركز 12، في حين احتلت الصين المركز الأولى بحجم انبعاث وصل إلى 9839 مليون طن.(www.globalcarbonatlas.org)

3-2-درجة الاتجاه نحو الطاقات المتجددة: تعتبر كفالة حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بتكلفة ميسورة من أبرز أهداف التنمية المستدامة، والجدول الموالي يوضح بعض مؤشرات الدالة عن الاتجاه نحو الطاقات النظيفة والمتجددة.

الجدول رقم 14: درجة استخدام الطاقات المتجددة والنظيفة

السنة	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2015	2016
نسبة السكان المعتمدين على الوقود والتكنولوجيا النظيفة	% 95	% 95	% 95	% 95	% 95	% 95	% 95	% 95
الطاقة المتجددة/ الاستهلاك النهائي للطاقة	5,17	4,99	4,73	3,82	4,41	4,77	5.19	-
كثافة الطاقة	5,61	5,50	5,57	5,18	4,95	5,13	4,68	-

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على: قاعدة بيانات الأمم المتحدة، متوفرة على الموقع: https://unstats.un.org

يبرز من خلال الجدول أن نسبة السكان الذين يعتمدون على الوقود والتكنولوجيا النظيفة مرتفعة، في حين لا تشكل الطاقة المتجددة إلا نسبة متواضعة من الاستهلاك النهائي للطاقة، حيث لم تخطى عتبة 6 %، في حين يبرز من خلال مؤشر كثافة الطاقة التي تقاس من حيث الطاقة الأولية والناتج المحلي الإجمالي أن هناك تحسن في كفاءة استخدام الطاقة.

4-التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية المستدامة في ماليزيا: إن التحول الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته ماليزيا خلال العقود الماضية خلق تحديات إنمائية عديدة ومن بينها نجد:

أ. التحديات البيئية المتواصلة: لقد أصبح العمل المناخي أكثر إلحاحا، حيث يعاني العالم أكثر فأكثر من تزايد البصمة الكربونية، الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية الكارثية، كما أن التحديات البيئية في ماليزيا متعددة الأوجه، فقد عانت البلاد من أسوء الفيضانات في عام 2014، إلى جانب تآكل مساحات الغابات بسبب إزالتها وقطع الأشجار. وهذا يدل على أن الاستدامة البيئية تمثل تحديا كبيرا مع عواقب متعددة الأبعاد على تحقيق ماليزيا للهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة، وقد تعرضت ماليزيا إلى انتقادات شديدة بسبب سوء التخطيط التنموي، ضعف التنظيم البيئي وانتهاك حقوق الانسان بسبب قطع الأشجار. هذه الأخيرة تحقق عوائد كبيرة لماليزيا ولكن مع تكاليف باهظة من حيث المخاطر الصحية المفرطة والتدهور البيئي والتلوث.

ب-التحديات الصحية: تواجه ماليزيا تحديات صحية في مكافحة أمراض حمى الدنجوزيكا، وقد أشادت منظمة الصحة العالمية بالجهود التي تبذلها ماليزيا لمكافحة هذا النوع من الأمراض، كما اعترف وزير الصحة الماليزي بأن ماليزيا لا تزال تحتوي على واحد من أكبر التهديدات الصحية لها وهي بعوضة AedesAegyptiالتي تسبب انتشار فيروس زيكا.

ج-التحديات العالمية والمحلية الأخرى: تشمل التحديات العالمية التي تواجه ماليزيا في عدم اليقين من تطور الاقتصاد العالمي، ولا سيما انخفاض أسعار النفط والسلع الأساسية، وخطر حدوث تباطؤ في اقتصاديات الشركاء التجاريين الرئيسيين لماليزيا، في حين تشمل التحديات المحلية في الحاجة إلى تعزيز الإنتاجية، دفع عجلة النمو الاقتصادي، تعزيز الوضع المالي مع ضمان التمويل العام الكافي لدعم التوسع الاقتصادي المستمر ورفع متوسط الدخل الإجمالي.

الخاتمة

نظرا لدور التنمية المستدامة في تطور الدول وترقية اقتصاداتها، أصبح التوجه نحو تجسيدها ضرورة حتمية بالنسبة للدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل للنتائج التالية:

- تحتاج الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية إلى التوجه نحو تجسيد التنمية المستدامة أكثر من غيرها من الدول النامية، وخاصة بالنسبة للدول الريعية التي تتحول نحو اقتصاد متنوع والذي غالبا ما يترك آثارا بيئية سلبية؛
- يعتبر النموذج التنموي لماليزيا من أبرز النماذج حول العالم، حيث استطاعت ماليزيا على غرار دول نامية أخرى أن تتحول بنجاح من اقتصاد يعتمد على الاقتصاد الزراعي إلى اقتصاد متنوع؛
- حققت ماليزيا نتائج اقتصادية جيدة من خلال تبنيها لسياسة التنويع الاقتصادي والانفتاح الحذر على العالم الخارجي؛
- تمكنت ماليزيا من خلال السياسات والبرامج الهادفة إلى تخفيف معدلات البطالة من تخفيض معدلات البطالة إلى مستويات دنيا، إلا أنها مازالت مطالبة بتخفيضها أكثر خلال السنوات المقبلة؛
- استطاعت ماليزيا تحقيق الأهداف المتعلقة بالجانب الصحي والتعليمي المدرجة ضمن برنامج الأمم المتحدة والمتعلقة بتخفيض مستويات الأمية والرقي بالمستوى التعليمي للأفراد مع تعزيز الخدمات الصحية المقدمة لأفراد المجتمع؛
- على الرغم من الاتجاه نحو تبني التكنولوجيات النظيفة وتجسيد سياسات حماية البيئة الطبيعية من التدهور، إلا أن ماليزيا مازالت مطالبة بتجسيد البعد البيئي أكثر ضمن برامجها، وخاصة ما تعلق بتزايد انبعاث ثاني أوكسيد الكربون.

وعلى ضوء ما تم التوصل إليه يمكن الإشادة بالتجربة التنموية المستدامة لماليزيا، حيث استطاعت هذه الدولة من التحول من الاقتصاد القائم على الموارد الطبيعي إلى الاقتصاد المتنوع مع الاتجاه نحو زيادة كفاءة هذا الأخير من خلال الاهتمام أكثر بالجوانب البيئية والاجتماعية، كما يمكن التوصية بضرورة بدل جهود أكبر من طرف الحكومة الماليزية فيما يتعلق بالبعد البيئي، بالشكل الذي يجعل من هذه التجربة تتجه نحو المثالية أكثر.

قائمة المراجع

1-قائمة المراجع باللغة العربية

المقالات

- أحمد سواهلية وآخرون، "استراتيجية الحكومة الماليزية في الحد من مشكلة البطالة وإمكانية تطبيقها في الجزائر: دراسة حالة ماليزيا"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 03، الجزائر: جامعة الجلفة، جوان 2018.
- أمينة هناء جابي وآخرون، "ضرورة التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية: دراسة حالة ماليزيا"، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 4، الجزائر: جامعة المسيلة، ديسمبر 2017.
- ريد ديب، سليمان مهنا، "التخطيط من أجل التنمية المستدامة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، العدد 1، سوريا: جامعة دمشق، 2009.
- سفيان بن عبد العزيز، سمير بن عبد العزيز، "التنمية الاقتصادية في ماليزيا: تجربة إسلامية رائدة"، مجلة البدر، العدد 12، الجزائر: جامعة بشار، ديسمبر 2010.
- صالح عمر فلاحي، "التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال واتساع الفقر في الجنوب"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 3، الجزائر: جامعة فرحات عباس، 2004
- عبد الحافظ الصاوي، "قراءة في تجربة ماليزيا التنموية"، مجلة الوعي الإسلامي، العدد 451، الكويت، 2008.
- علي أحمد درج، "التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا"، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، المجلد 23، العراق: جامعة بابل، 2015
- فاتح غلاب وآخرين، "السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي: حالة ماليزيا، اندونيسيا والمكسيك"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد1، الجزائر: المركز الجامعي ميلة، 2017.
- فتيحة جيلالي بن حاج مغراوة، " التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي –دراسة الاستراتيجية العربية المقترحة للتنمية المستدامة لما بعد عام 2015"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 11،الجزائر: جامعة البليدة 2، 2017.
- مولود حواس، "الثقافة البيئية في المنظمة أداة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، مجلة معارف، العدد 19، الجزائر: جامعة تيزي وزو، ديسمبر 2015.
- وداد غزلاني، حنان حكار، "التجربة الماليزية في التنمية المستدامة: استثمار في الفرد وتوفير القدرات"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 3، برلين: المركز الديموقراطي العربي، 2017.

الرسائل والأطروحات

- بلال محمد سعيد المصري، تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية (دروس مستفادة)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2016.
- حسين العلمي، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس والجزائر–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013.

- سارة بوسعيود، دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013.
- سعد علي حسين، تجربة التنمية الماليزية: دراسة في الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006.

المطبوعات الجامعية

- صورية شنبي، مفاهيم حول التنمية المستدامة، مطبوعة موجهة لطلبة الماستر إدارة الأعمال،الجزائر: جامعة المسيلة، 2017.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

- Marie Claude smouts, le Développement durable, France : Editions Armand Colin, 2005
- Sara Hsu, Nathan Perry, Lessons in Sustainable Development from Malaysia and Indonesia, first Edition, New York: PALGRAVE MACMILLAN, 2014.
- S.R. Abdulrazak, Fauziah Sh. Ahmed, "Sustainable Development : A Malaysian Perspective", Social and Behavioral sciences, Vol 164, 2014.
- https://en.wikipedia.org/wiki/Malaysia
- https://sustainabledevelopment.un.org/memberstates/malaysia
- http://www.epu.gov.my/en/rmk/eleventh-malaysia-plan-2016-2020

التجربة الماليزية في مجال التنمية المستدامة
(الواقع والتحديات المستقبلية)
The Malaysian Experience in Sustainable Development: Reality and future challenges

د.جلال حسن حسن عبد الله

كلية الحقوق- جامعة المنصورة- مصر

ملخص:

تعتبر التجربة الماليزية واحدة من أكبر التجارب العالمية الرائدة في مجال التنمية المستدامة، ودراستها تحظى بالأهمية الكبيرة؛ نظرا لكونها قدمت للعالم أجمع مشروعا تنمويا معاصرا يضاهي في رؤياه النماذج العالمية المتقدمة، وتنبع أهمية هذه التجربة في كونها تدمج بين القيم المجتمعية والأداء الاقتصادي حد التلاحم، على حد تعبير Gunner Mayrdale أن الاقتصاد المشحون بالقيم Economic sis value loaded والنقطة الأساسية التي انطلقت منها ماليزيا في عملية التنمية هي سياسة الاعتماد على الذات، وبالتالي النهضة بالأسس والدعائم والخصوصيات التي يقدمها المجتمع أولاً وقبل كل شيء.

وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على واقع التنمية المستدامة في ماليزيا وأهم تحدياتها المستقبلية، وذلك من خلال التطرق إلي ماهية التنمية المستدامة وبيان مفهومها ومبادئها وأهم أبعادها وأهدافها، وكذلك استعراض واقع التنمية المستدامة في ماليزيا، وأخيراً التعرف على أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة في ماليزيا حاضراً أو مستقبلاً. وقد خلصت الدراسة إلي أن ماليزيا قد استطاعت تطبيق التنمية المستدامة على أرض الواقع وكان ذلك من خلال القضاء شبه الكلي على البطالة وتطوير المنظومة الاجتماعية وتحسين الظروف البيئية، كما واجهت التنمية المستدامة في ماليزيا تنوعت بين تحديات اقتصادية وتحديات اجتماعية وتحديات بيئية.

الكلمات المفتاحية: التجربة التنموية ؛ التنمية المستدامة ؛ ماليزيا؛ الواقع؛ التحديات.

Abstract:

The Malaysian experience is one of the leading global experiences in sustainable development, and its study is of great importance because it has provided the world with a contemporary development project that is similar to its vision of advanced international models. The experience stems from the fact that it combines social values and economic performance with cohesion. Gunner Mayrdale said that the economy is loaded with the values of economic sis value loaded. Malaysia's main point in the process of development is the policy of self-reliance, and thus the renaissance of the foundations, pillars and specificities that society provides first and foremost.

The objective of this study is to identify the reality of sustainable development in Malaysia and its most important challenges in the future by addressing the concept of sustainable development and its concept, principles, dimensions and objectives, as well as reviewing the reality of sustainable development in Malaysia and finally identifying the most important challenges facing sustainable development in Malaysia. Or future. The study concluded that Malaysia has been able to implement sustainable development on the ground through the near elimination of unemployment, the development of the social system and the improvement of environmental conditions. Malaysia's sustainable development has also faced a variety of economic challenges, social challenges and environmental challenges.

Keywords: Development experience; Sustainable development; Malaysia; Reality; Challenges.

المقدمة

تعد التجربة الماليزية من أبرز التجارب التنموية الرائدة، وتعتبر محط أنظار العديد من الاقتصاديين في العالم، ولقد استطاعت ماليزيا تحقيق معدلات نمو رائدة على الصعيد العالمي، حيث تعتمد ماليزيا في سياساتها على صنع واستدامة التنمية على خطط طويلة الأمد تعتبر مختلفة اختلافاً جذرياً عن غيرها من الدول الأخرى، حيث أنها مستوحاة من البيئة والمحيط الخاص بماليزيا وفقاً للمبدأ القائل بأن أية خطط تنموية يجب أن تتماشى وخصوصية البيئة المستهدفة. ولقد سعت ماليزيا الى الاعتماد على ما توفر لها من طاقات بشرية ومادية لتحقيق التنمية مع التركيز على استمرارية هذه التنمية وضمان حقوق الأجيال القادمة من ثروات البلاد[1].

وتعد التجربة الماليزية في مجال التنمية المستدامة من التجارب الجديدة بالاهتمام والدراسة؛ نظراً لما حققته من انجازات كبيرة يمكن أن تستفيد منها الدول النامية بصفة عامة، والدول العربية بصفة خاصة كي تنهض من الجمود والتبعية الاقتصادية[2]. وكنتيجة لما سبق، حظيت التجربة التنموية الماليزية بالاهتمام الكبير من مختلف المختصين والباحثين في الشأن التنموي بصفة عامة وموضوع التنمية المستدامة بصفة خاصة، وكنتيجة لترجمة الدولة الماليزية لفرضيات التنمية المستدامة على أرض الواقع.

ولذلك جاءت هذه الدراسة لتركز على دراسة واقع وأبعاد التنمية المستدامة في ماليزيا وكذلك التعرف على أهم التحديات المستقبلية للتنمية المستدامة في ماليزيا.

إشكالية الدراسة:

نظراً لما حظيت به التجربة الماليزية من الاهتمام- كما سبق ورأينا- بالشأن التنموي بصفة عامة وموضوع التنمية المستدامة بصفة خاصة، ونظراً لأن التجربة الماليزية تعتبر تجسيداً لطرح التنمية المستدامة النظري على أرض الواقع، فإن إشكالية الدراسة تتبلور بصفة أساسية حول التساؤل الرئيسي التالي: **ما هو واقع التجربة الماليزية في مجال التنمية المستدامة؟ وما هي أهم التحديات المستقبلية التي تواجهها هذه التجربة؟**

وتقتضي الاشكالية الرئيسية طرح جملة من التساؤلات الفرعية والمتمثلة في الآتي:

1- ما هو مفهوم التنمية المستدامة؟ وماهي أسسها ومبادئها؟

---

[1] حسام الدين بن الطيب، تحديات التنمية المستدامة في ماليزيا، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي، الجزائر، 2016، ص 2.

(2) يمنية قطاف، دور الاقتصاد الاسلامي في تكريس التنمية المستدامة- نموذج ماليزيا، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر، 2018، ص1.

2- ماهي أبعاد التنمية المستدامة؟ وما هي أهدافها؟

3- ما هو واقع وأبعاد التنمية المستدامة في ماليزيا؟

4- ما هي أهم التحديات المستقبلية التي تواجهها التنمية المستدامة في ماليزيا؟

فروض الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة، فقد تم صياغة الفروض التالية:

1- تعتبر التجربة التنموية الماليزية محاولة تجسيد على أرض الواقع للماهية النظرية للتنمية المستدامة.

2- إن من أهم التحديات التي تواجه التجربة التنموية في ماليزيا، الحفاظ على الوتيرة التنموية المسجلة في ظل تغيرات البيئة الخارجية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أن موضوع التنمية المستدامة يحظى بأهمية كبيرة في الوقت الحالي، حيث أصبحت التنمية واستدامتها من أبرز الأهداف وأهمها للدول وللشعوب عامة في ظل مفرزات العولمة، هذا فضلاً عن طبيعة التجربة الماليزية في مجال التنمية المستدامة من منظور كمي وزمني، حيث استطاعت أن تخطو خطوات كبيرة في هذا المجال في ظرف زمني وجيز.

أهداف الدراسة:

بناءً على إشكالية الدراسة وتساؤلاتها وأهميتها، فإن هذه الدراسة تهدف إلي تحقيق ما يلي:

1- التعرف علي مفهوم التنمية المستدامة ومبادئها وأبعادها وأهدافها.

2- إبراز واقع التنمية المستدامة في ماليزيا.

3- استعراض أهم التحديات المستقبلية التي تواجهها التنمية المستدامة في ماليزيا.

4- استنتاج التوصيات المناسبة بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج.

منهج الدراسة:

تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي من خلال استعراض المراجع والرسائل العلمية والدراسات العربية والأجنبية المتخصصة التي تناولت موضوع التنمية المستدامة، وكذلك المواقع الالكترونية والأبحاث والتقارير الدولية، والتي تساهم في تشكيل الخلفية العلمية والتي تفيد في فهم الجوانب المختلفة لموضوع الدراسة. كما تعتمد الدراسة على منهج دراسة حالة لإسقاط انعكاسات تطبيق أسس وأبعاد التنمية المستدامة على الاقتصاد والمجتمع الماليزي.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

يمكن ابراز أسباب اختيار موضوع الدراسة في أسباب ذاتية وأخرى موضوعية كالتالي:

1- **الأسباب الذاتية:** وتكمن في الاهتمام الكبير بالتجربة التنموية ذات الطابع المستدام، التي تشهدها ماليزيا، خاصة في ظل عدم توفر امكانات ريعية هائلة كما هو الحال في العديد من الدول النامية.

2- **الأسباب الموضوعية:** وتكمن في أهمية موضوع التنمية المستدامة بشكل عام وبالنسبة للدول النامية على وجه الخصوص. فضلاً عن أهمية التجربة الماليزية في مجال التنمية المستدامة لخبرتها المتراكمة في هذا المجال وكذا لمخرجاتها القيمة، مع التركيز على أهم التحديات التي تواجهها هذه التجربة.

خطة الدراسة:

من أجل الالمام بمختلف جوانب الدراسة، فقد تم تقسيم الدراسة إلي ثلاثة مباحث. يتناول المبحث الأول ماهية التنمية المستدامة وذلك من خلال التطرق إلي مفهوم التنمية المستدامة وأهم أسسها ومبادئها، ثم التطرق إلي أهم أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها.

ويتطرق المبحث الثاني إلي واقع التجربة الماليزية في مجال التنمية المستدامة وذلك من خلال اعطاء لمحة عن دولة ماليزيا، ثم تناول أهم مقومات ومؤشرات التجربة الماليزية في مجال التنمية المستدامة. أما في المبحث الثالث والأخير نتطرق إلي موضوع التحديات المستقبلية التي تواجهها التنمية المستدامة في ماليزيا، وذلك من خلال بيان أهم التحديات ذات الطابع السياسي والاقتصادي، ثم نركز على التحديات البيئية والاجتماعية لهذه التجربة.

وعلى ذلك، تقسم الدراسة وفقاً للخطة التالية:

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: واقع التنمية المستدامة في ماليزيا.

المبحث الثالث: التحديات المستقبلية للتنمية المستدامة في ماليزيا.

الخاتمة والتوصيات.

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

سنتطرق في هذا المبحث إلي بيان مفهوم التنمية المستدامة وأهم أسسها ومبادئها، ثم إلي بيان أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها. ويقسم هذا المبحث إلي المطلبين التاليين:

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة ومبادئها.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها.

المطلب الأول : مفهوم التنمية المستدامة ومبادئها

أولاً: تعريف التنمية:

هناك مفاهيم عديدة ومختلفة للتنمية يعود اختلافها وتعددها الى الأساس والمنهج العلمي الذي يستند اليه الباحثون في تحديد مفهوم التنمية، فالتنمية هي عملية شاملة تتناول جوانب الحياة المختلفة السياسية والاقتصادية، ويعود ذلك الى الترابط القائم بين الجوانب المذكورة، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة عدم منح الجانب الاقتصادي الأرجحية، فهذا يشكل قواعد ارتكازية أساسية يستند عليها صانع القرار في تحقيق التنمية في شتى جوانب الحياة الأخرى[(1)].

ونظراً لتباين مستوى التنمية بين الدول المتقدمة والدول النامية، فقد انقسم الفكر المعاصر في تعريفها إلي اتجاهين رئيسيين[1][(2)]: أحدهما يمثل الفكر الاقتصادي الغربي الذي عرف التنمية بأنها: العملية الهادفة إلي خلق طاقة تؤدي إلي تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن. أما الاتجاه الآخر، فيمثل نظر وجهة دول العالم الثالث، وعرف التنمية على أنها: العملية الهادفة إلي احداث تحولات هيكلية، اقتصادية واجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع، مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها عدم المساواة، وتزول بالتدريج مشكلات البطالة، الفقر، الجهل والمرض، ويتوفر للمواطن أكبر قدر من فرص المشاركة، وحق المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله.

ويمكن القول بأن التنمية مشروع إحياء حضاري ضخم وشامل، مستند إلي القبول الارادي لأفراد المجتمع، وينبع من ايمانهم بجدوى هذه العملية وأهميتها في تحقيق مصالحهم الحيوية ومتطلباتهم الحياتية، وفي تمكين المجتمع من التجدد ذاتياً عن طريق تحرير العقل من الأفكار المناهضة للتغيير والتجديد والتي تقف حائلاً دون بلوغه

---

(1) نادية فاضل عباس، التجربة التنموية في ماليزيا من عام 2000–2010، مجلة دراسات دولية، العدد(54)، 2012، ص157.

(2) عبد العزيز بن عبدالله السنبل، دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة إلي مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 24– 26 سبتمبر 2001، ص8.

مرحلة الابداع التي يتمكن بها من انجاز تقنياته المادية الضرورية لتحقيق مشروعه الحضاري المنشود بدلاً من الاستعانة بالغير والارتهان له[1].

وانطلاقاً من ذلك، يصبح للتنمية أساسان: فكري وآخر مادي، وهما في تفاعل متبادل ودائم يؤدي إلي نضج ثمرة التنمية. فمناهج العلم وفرضياته، تخلق الفرص المواتية للإبداع التكنولوجي، بحيث يمكن القول بأن التطور المادي لابد من أن يكون مسبوقاً بتطور فكري ملازم له. كما أن الاستمرار في التقدم التكنولوجي من شأنه أن يشجع الذهن على البحث العلمي المتواصل لاكتشاف المزيد من التقنيات[2].

ثانياً: تعريف التنمية المستدامة:

لقد تعددت تعريفات التنمية المستدامة ، بتعدد رؤى المفكرين والهيئات والمنظمات الدولية المختلفة، ونذكر في هذا الصدد جملة من التعريفات التي أعطيت للتنمية المستدامة، وذلك على النحو التالي:

1- يعرفها البعض بأنها تلك التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، كما أنها تتفاعل وترتبط في الواقع مع ثلاثة أنظمة هي: النظام البيئي(الحيوي)، النظام الاقتصادي، النظام الاجتماعي[3].

2- وعرفها البنك الدولي بأنها تلك التنمية المستمرة، والتي من خلالها لا يجب أن يتنعّم الأفراد الحاليون بثمار التنمية الاقتصادية على حساب التدهور المفرط للبيئة والموارد الطبيعية، ودون أخذ في الاعتبار لحقوق وحاجات الأجيال المستقبلية [4].

3- كما تعرف التنمية المستدامة كذلك على أنها التنمية التي تعمل على تلبية الحاجات الحالية من دون التأثير على النمو المستقبلي وتلبية حاجات المستقبل[2].

4- ويرى William M. Lafferty أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تضطلع بتلبية احتياجات الجيل المعاصر من دون التأثير على تلبية الاحتياجات المستقبلية للأجيال اللاحقة[3].

---

[1] حسام الدين بن الطيب، مرجع سابق، ص10.

[2] عبد العزيز بن عبدالله السنبل، مرجع سابق، ص8.

[3] خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية،2007، ص20.

[4] محمد مسعودي، فعالية الاليات الاقتصادية لحماية البيئة، دراسة تقييمية لتجارب الدول ومنها الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2014، ص79.

[2] Lewis A. Owen and Tim Unwin, Environmental Management Reading and Case Study (UK : Blackwell publisher ltd, 1997), P. 413..

5- ومن زاوية أخرى، تعرف التنمية المستدامة على أنها " عملية تفعيل التنمية البشرية بصورة شاملة ومتكاملة وعادلة وعقلانية وبصورة آمنه"[(4)].كما تعرف كذلك باعتبارها طريقة أو منهج للتغيير الاقتصادي والاجتماعي الكفيل بتحقيق أقصى المنافع الاقتصادية والاجتماعية للجيل الحالي وهذا من دون تعرض هذه المنافع للخطر المستقبلي[(5)].

6- ومن جانب آخر وبشكل مبسط، هناك من يعرف التنمية المستدامة على أنها" التنمية التي يتم تحقيقها بدون استنزاف الأصول الطبيعية للدولة"[(6)]. وهو نفس الاتجاه الذي ذهب إليه maler، إذ اعتبر أن الاستدامة الاقتصادية مرتبطة بعدم تدهور أو انخفاض رأس المال الطبيعي بصورة دائمة[(7)].

والحقيقة أن المفهوم المعاصر للتنمية المستدامة، يرجع الفضل فيه لتقرير مفوضية الأمم المتحدة للبيئة والتنمية*WCED أو ما يعرف اختصاراً بلجنة برونتلاندBruntland عام 1987والتي عرفت التنمية المستدامة على أنها[(8)]: " تلك التنمية التي تعني بتلبية احتياجات أجيال الحاضر، دون المساس بحقوق الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتها".

وقد أوضحت هذه اللجنة في تقريرها، أن ارساء مفهوم التنمية المستدامة يتطلب ما يلي[(9)]:

- نظام سياسي يكفل المشاركة الفعالة لكل المواطنين.
- نظام اقتصادي وانتاجي يتعهد بالحفاظ على البيئة والحد من التلوث.
- نظام تجاري ومالي عالمي يحفز التنمية المستدامة.

---

(3) William M. Lafferty and James Meadow Craft, Democracy and Environment - Problem and Prospects, Edward Edgar Publishing,Inc., Lyme Us, 1997. P. 157.

(4) Gladwin, T. N., "Shifting Paradigms for Sustainable Development – Implication for Management Theory and Research", Academy of Management Review. Vol. 20 (No., 4, 1995), P. 876.

(5) Gilbert, A.J. and Braat, I. C., Modeling for Population and Sustainable Development (London: Routledge Publication, 1991), P. 261.

(6) Victor, P.A., Indication of Sustainable Development: Some Lessons from Capital Theory, Ecological Economics (Vol. 4, 1999), P.192.

(7) Maler, K. G. National Account and Environmental Resources, Environmental and Resource Economics (Vol. 1, 1999), P.5.

* في عام 1984 قامت الأمم المتحدة بتأسيس المفوضية العالمية للبيئة والتنمية UN World commission on environment and development(WCED)والتي تعني بإيجاد السبل والاليات المثلى التي تمكننا من الجمع بين ضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية من جهة وضرورة الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى.

(8) نعيم محمد علي الأنصاري، التلوث البيئي، مخاطر عصرية واستجابة علمية، دار دجلة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص247 .

(9) المرجع السابق، ص250.

- التأكيد على تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية ومعالجة ظاهرة الفقر.

بالإضافة الى ضرورة اعادة توجيه الاقتصاديات نحو انتاج السلع والخدمات التي تتطلب عرض أقل من الموارد البيئية في مقابل الزيادة في كفاءة الموارد المستخدمة لإشباع الحاجات البشرية[10].

ثالثاً: أسس ومبادئ التنمية المستدامة:

يمكن تلخيص أهم الأسس والمبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة فيما يلي[11]:

1- الانصاف، أي حصول كل إنسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته.

2- التمكين، أي اعطاء أفراد المجتمع امكانية المشاركة الفعّالة في صنع القرارات أو التأثير عليها.

3- حسن الادارة والمساءلة، أي خضوع أهل الحكم والادارة إلي مبادئ الشفافية والحوار والرقابة والمسئولية.

4- التضامن، بين الأجيال وبين كل الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات.

5- الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال اللاحقة.

6- عدم تراكم المديونية على كاهل الأجيال اللاحقة.

7- تأمين الحصص العادلة من النمو لكل الفئات الاجتماعية وكل الدول.

وأخيراً، يمكن القول أن التنمية المستدامة تعتمد على ثلاثة أعمدة رئيسية ومتكاملة:-

1- الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية.

2- الاعتناء بالرأسمال البشري بكل فئاته ومكوناته بحيث تتوفر للجميع المهارات والقدرات والصحة للمشاركة في دورة الانتاج.

3- تطوير الرأسمال المجتمعي، أي الاطار التنظيمي للعلاقات المجتمعية على أساس مبادئ حسن الادارة والمساءلة والانصاف والمشاركة في اتخاذ القرارات.

المطلب الثاني : أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها

أولاً: أبعاد التنمية المستدامة:

تستند التنمية المستدامة على أبعاد عديدة، يمكن توضيحها فيما يلي:

---

[10] ثمر علي سلمان، سياسة الضرائب الهادفة إلي حماية البيئة وأثرها في النمو الاقتصادي في سوريه، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2007، ص67.

[11] نعيم سلمان محمد بارود، متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الاحصائية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين، 2005، ص11.

1- البعد الاقتصادي:يرتبط البُعد الاقتصادي للتنمية المستدامة أساسًا بمسائل اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في المجالات المختلفة لتوظيف الموارد الطبيعية[12]. كما يستهدف هذا البُعد كذلك زيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد ممكن وهذا عبر التقليل من ظاهرة الفقر واستغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل، ويندرج تحت هذا البُعد مجموعة النقاط التالية[13]:

(1) **ايقاف تبديد الموارد:** تقضي التنمية المستدامة بضرورة تخفيض مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية، وهذا من خلال تحسين الكفاءة في الاستغلال وإحداث تغيير جذري في أنماط الحياة المختلفة.

(2) **تقليص تبعية البلدان النامية:** وهذا لن يأتي إلا من خلال تطوير إقتصاديات هذه البلدان، بالارتكاز على الاستثمارات المعتبرة في رأس المال البشري، إضافة إلى تطوير الجانب التقني والتكنولوجي، وتوسيع التعاون الاقليمي والعالمي فيما بينها بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي لهذه البلدان في مختلف الميادين.

(3) **المساواة في توزيع الموارد:** ولاسيما داخل الدولة الواحدة، بحيث يجب أن يستفيد المواطنون من فرص متساوية فيما يخص الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية.

(4) **الحد من التفاوت في مستوى الدخل:** لا تقتصر ظاهرة التفاوت في الدخل على الدول النامية فقط، بل توجد حتى على صعيد الدول المتطورة، غير أن حدتها تظهر بشكل أكبر في الدول النامية، وللحيلولة دون تفاقم هذه الظاهرة يجب القيام بالآتي:

- تخصيص بنوك للفقراء، تقدم لهذه الشريحة قروض بسيطة وميسرة وبدون فوائد.
- تعزيز وتحسين فرص التعليم والتكوين وكذا الرعاية الصحية.
- تشجيع الفقراء على الانخراط في بعض الصناعات الصغيرة غير المكلفة والتي تضمن لهم دخل مالي.

2- البُعد الاجتماعي:

ويهدف إلى تحسين أنماط وسبل العيش لدى الأفراد من خلال تعزيز فرص الحصول على الخدمات الإجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم واحترام الثقافات والإثنيات المختلفة في إطار القاعدة العامة المتمثلة في إحترام حقوق الإنسان. ويقوم هذا البُعد على العناصر التالية[14]:

---

(12) ثمر على سلمان، مرجع سابق ، ص 67.

(13) خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 29-30.

(14) خالد مصطفى قاسم، مرجع السابق، ص 32-34.

1- تثبيت النمو السكاني:

إن الزيادة السكانية السريعة وغير المراقبة، أصبحت تشكل ضغطًا كبيرًا على المورد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات في توفير الخدمات الأساسية، وعليه فالنمو السكاني المتسارع قد يشكل عائقًا أمام التنمية ولا سيما في الدول المتخلفة، لهذا نرى ضرورة الموازنة بين النمو الإقتصادي من جهة والنمو السكاني من جهة أخرى.

2- أهمية توزيع السكان:

إن التوزيع الأمثل للسكان له أهمية قصوى في الحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية وتقليس نسب التلوث، فالمدن الحضرية لها سقف محدد للسكان إذا تم تجاوزه، فهذا سينعكس سلبًا على نوعية وجودة الخدمات الإجتماعية المقدمة، وسيزيد حتمًا من مقدار النفايات والقاذورات المنتجة، وعليه تزداد حدة التدهور البيئي، لهذا يجب توزيع السكان بطريقة مثلى بين المناطق الحضرية والريفية مع ضرورة الاهتمام بتنمية القرى والأرياف.

3- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية:

تولي التنمية المستدامة للمورد البشري أهمية بالغة، بإعتبار الإنسان هو الأساس والمستهدف الأول والاخير من برامجها التنموية وبالتالي فتفعيل المورد البشري، يقتضي تعليمه وتكوينه وحتى توعيته بضرورة الحفاظ على البيئة. فالفرد المكون والمدرب، تكون مساهمته إيجابية وفعالة في تدعيم عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

4- دور المرأة:

تؤكد التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي على ضرورة إيلاء المرأة أهمية خاصة في أي برامج تنموية، فهي عماد المجتمع، لهذا يتوجب توفير الرعاية الصحية اللازمة لها وتعليمها وإتاحة الفرص الاقتصادية أمامها وتوسيع مشاركتها في الجوانب السياسية والاجتماعية.

5- الصحة والتعليم:

بحيث يتوجب على الدول، توفير الظروف الصحية والمعيشية الملائمة لأفرادها حتى يضطلعوا بمهامهم التنموية على أكل وجه، إضافة إلى تحسين وتطوير المناهج التعليمية والتربوية بغية القضاء على ظاهرة الأمية – ولا سيما في الدول النامية – وترقية المؤهلات والمكتسبات الضرورية للأفراد.

6- تطوير الممارسة الديمقراطية:

تُشجع التنمية المستدامة الأفراد وهيئات المجتمع المدني على إبداء آرائها في إطار حرية التعبير، وتفعيل مشاركتها في الفعاليات السياسية والديمقراطية مع التأكيد على ضرورة إشراك الجماعات المحلية في وضع المخططات التنموية وصياغة القرارات المصيرية.

ومن وجهة نظر إجمالية، يتضح لنا أن البُعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يهدف إلى ما يلي[15]:

- التقليل قدر المستطاع من ظاهرة الفقر.
- تفعيل مبدأ العدالة الإجتماعية فيما يرتبط بتوزيع الموارد والاستفادة من كافة الخدمات.
- تمتين الترابط الاجتماعي، وإتاحة الفرص بشكل عادل بين جميع فئات المجتمع دون أي تمييز أو محاباة.
- دعم الحريات الفردية وتسهيل مشاركة الأفراد في وضع مخططات البرامج التنموية وتنفيذها.
- صيانة الهوية الثقافية.
- السعي لتطوير وتفعيل المؤسسات الإجتماعية الموجودة وتأسيس هيئات أخرى جديدة تحمل على عاتقها عبء تحسين الأوضاع الإجتماعية للأفراد.

3- البُعد البيئي:

ينطوي البُعد البيئي للتنمية المستدامة على أهمية بالغة، لا سيما في ظل المعضلات البيئية التي يشهدها العالم حاليًا ك: ظاهرة الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية العالمية، تآكل طبقة الأوزون .... الخ. ويقوم البُعد البيئي للتنمية المستدامة على بناء التصورات والميكانيزمات الكفيلة بتحسين الوضع البيئي على الصعيد العالمي، وهذا طبعًا من خلال تظافر جهود الدول والهيئات والمنظمات الإقليمية والعالمية، كما يستهدف البُعد البيئي بشكل جلي، الحفاظ على الثروات والموارد الطبيعية بأشكالها المختلفة وصيانة التنوع البيولوجي العالمي، إضافة إلى توعية الدول والأفراد بضرورة الحفاظ على البيئة والنظم الإيكولوجية المكونة لها، وإجمالا، يمكننا القول أن البُعد البيئي أو الإيكولوجي، يسعى إلى[16].

- معالجة التلوث والحد من مسبباته.
- صيانة الأنظمة الإيكولوجية والمحافظة على التنوع البيولوجي(la biodiversité).
- التحكم الجيد في ادارة الموارد الطبيعية والبيئية بالشكل الذي يمكن من استغلالها استغلالاً أمثل.
- محاولة ايجاد الحلول الناجمة للقضايا البيئية على الصعيد العالمي، ومن جملة هذه القضايا المثيرة للاهتمام في الوقت الراهن نذكر: مشكلة التصحر، التلوث بأشكاله المختلفة، توسع ثقب الأوزون ... الخ.

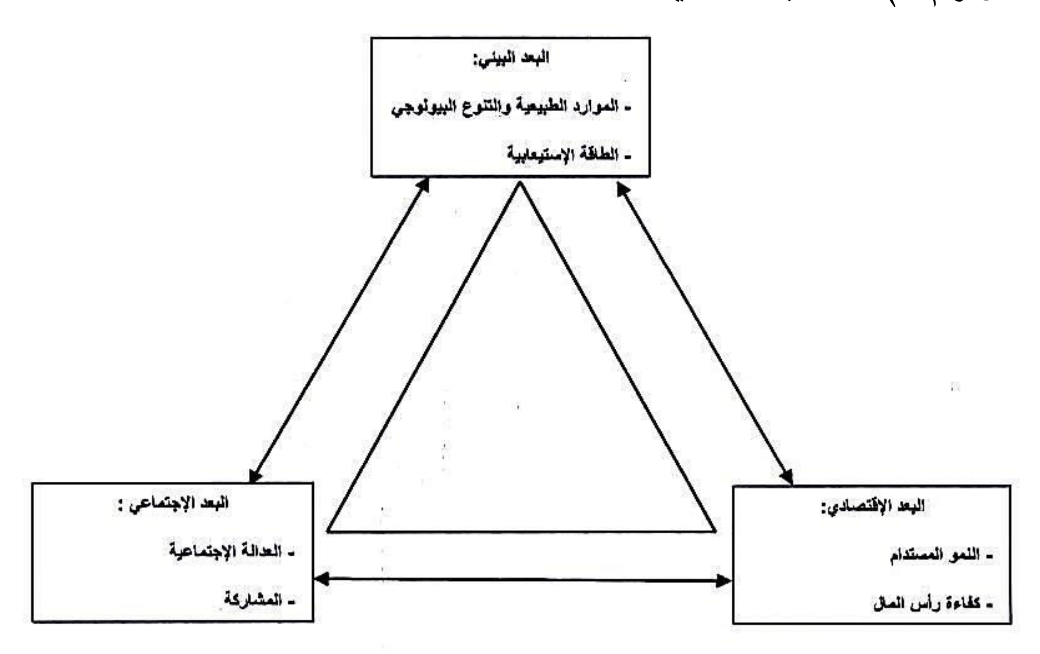
ويبين لنا الشكل التالي طبيعة العلاقة المتداخلة بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

---

[15] محمد مسعودي، مرجع سابق، ص 24.

[16] لعلى بوكميش، التنمية المستدامة ومشكلة التسلح، مجلة الحقيقة الصادرة عن جامعة أدرار، العدد الثاني، مارس 2003، ص 257-259.

(الشكل رقم 1) مثلث أبعاد التنمية المستدامة



المصدر: محمد عبد الكريم عبد ربه، مقدمة في اقتصاديات البيئة، مطابع زايد الدولية: الرياض، 2001، ص 221.

من خلال المثلث أعلاه، يتضح لنا أن كل طرف من أطرافه يبين لنا جانبًا من جوانب العلاقة المتداخلة والمتبادلة بين أبعاد التنمية المستدامة المختلفة، فالجانب الإقتصادي يهتم بالاستدامة الاقتصادية والمالية التي تهدف إلى تحقيق النمو الإقتصادي والحفاظ على رؤوس الأموال وكذا الاستخدام الكفء للموارد والاستثمارات(17)، بينما تهتم الاستدامة من الجانب الاجتماعي بتجسيد مبادئ العدالة الإجتماعية وتفعيل وتشجيع مشاركة الجمعيات، وأفراد المجتمع في إرساء معالم التنمية المستدامة، أما الاستدامة من منظور بيئي فتعني بالحفاظ على الموارد الطبيعية والعمل في حدود الطاقة الاستيعابية للبيئة، بالإضافة إلى حماية مظاهر التنوع البيولوجي المتعددة (18).

(17) محمد عبد الكريم عبد ربه، مقدمة في اقتصاديات البيئة، مرجع سابق، ص 221.

(18) نشير إلى أن الابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، تعد من الركائز الاساسية لها، بحيث لا يمكن أن نقصر الاهتمام على بعد واحد دون سائر الابعاد الأخرى، وعليه فالاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة، يجب أن يكون بنفس القدر، من جهة أخرى، نجد أن هناك تداخلاً وترابطًا بين هاته الأبعاد، فالجانب البيئي المرتبط بحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، يستند على البُعد الإقتصادي الكفيل بتوفير التمويل اللازم لعمليات الحفاظ على البيئة، كما أن التلوث البيئي المتزايد يؤثر سلبًا على الموارد الطبيعية بأشكالها المختلفة، مما قد يعيق عملية الاستغلال الإقتصادي لها، أما بالنسبة للبعد الاجتماعي المرتبط بالنواحي الانسانية، فيتضح لنا بما لا يدع مجالاً للشك أن الإنسان هو الهدف الأسمى للتنمية المستدامة ، فالأنشطة الاقتصادية المختلفة وعمليات الحفاظ على البيئة والحد من التلوث، تستهدف بالأساس راحة الإنسان ورفاهيته، غير أنه من جانب آخر، نشير كذلك إلى ضرورة تنمية المورد البشري وزيادة مؤهلاته وقدراته حتى يتمكن فعلاً من تجسيد مفاهيم وأبعاد التنمية المستدامة على أرض الواقع.

وتجدر الإشارة إلى أنه، إضافة للأبعاد الثلاثة السابقة الذكر، هناك من يضيف أبعادًا ثانوية للتنمية المستدامة تتمثل في: البُعد التقني والتكنولوجي، البُعد الثقافي والبُعد السياسي، فالأول يعني بتطوير التكنولوجيات النظيفة والكفؤة القائمة على الاقتصاد في استخدام الطاقة والموارد والتقليل من نسبة النفايات والانبعاثات الملوثة، وكذا تشجيع استخدام الطاقات المتجددة كأشعة الشمس والرياح ... الخ. أما الثاني، أي البُعد الثقافي فقد جاءت حتمية إدماجه بعد المصادقة على الاتفاقية الدولية للتنوع الثقافي سنة 2005، في حين يهتم البُعد السياسي بتطبيق الحكم الديمقراطي الذي يسمح بتحقيق المساواة في توزيع الموارد بين أبناء الجيل الحالي وبين الأجيال المستقبلية وكذلك الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية[19].

ثانياً: أهداف التنمية المستدامة:

يرى البعض[20] أن من أهم أهداف التنمية المستدامة هو السعي نحو زيادة قدرة المجتمعات والدول على تلبية الإحتياجات البشرية عن طريق الرفع من القدرات الإنتاجية بشكل أكبر وبطرق متطورة مع ضمان عدم تعرض الأنظمة الطبيعية والموارد البيئية للخطر، وهذا لن يتأتى إلا من خلال إعادة تصميم السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية مع تقييم آثارها من خلال منظور بيئي محض لأجل تحقيق التوازن بين التنمية الإقتصادية من جهة والحفاظ على البيئة الطبيعية من جهة أخرى.

وعلى العموم، فإن نظرية التنمية المستدامة تسعى لتحقيق العديد من الأهداف، نبرز أهمها فيما يلي[21]:

(1) ضمان جودة ونوعية البيئة الطبيعية.

(2) الاهتمام بالمستجدات البيئية وبما تولده من آثار على مختلف الدول، وتبنى التجارب الدولية الناجحة في مجال حماية البيئة، وكذا تفعيل التعاون البيئي الدولي.

(3) تمتين مقومات وميكانيزمات التنمية الاقتصادية المسئولة بيئيًا.

(4) التفاعل مع المستجدات الاقتصادية كالعولمة، وهذا عبر الاستفادة من ايجابياتها ولا سيما فيما يخص تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة قدراته التنافسية، وتحقيق الرشادة والعقلانية في استغلال الموارد والثروات الطبيعية.

---

[19] العايب عبد الرحمان، التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس بسطيف، الموسم الجامعي 2011/2010 ص 28-29.

- خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 36.

[20] محمد سعيد الحفار، نحو بيئة أفضل، قطر، دار الثقافة، قطر، 2005، ص 52.

[21] محمد مسعودي، دور الجباية في الحد من التلوث البيئي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص23.

(5) السعي الحثيث للتقليص من ظاهرة الفقر، وهذا عبر زيادة الاهتمام بطبقة الفقراء وتلبية رغباتهم وحاجياتهم الأساسية والضرورية.

(6) إيلاء عناية أكبر للمورد البشري من خلال تعليمه وتكوينه، وكذا تقليص الفجوة التكنولوجية بين الدول المتطورة والمتخلفة[22].

(7) تحقيق العدالة الإجتماعية بين أفراد المجتمع وتعزيز وتفعيل دور المرأة في شتى القطاعات.

(8) إرساء ميكانيزمات "الحكم الراشد" في مختلف الدول – ولا سيما الدول النامية – واعتباره من المقومات الأساسية لتجسيد مفهوم التنمية المستدامة[23].

المبحث الثاني: واقع التنمية المستدامة في ماليزيا

سنتطرق في هذا المبحث إلي بيان الاطار العام لدولة ماليزيا، ثم إلي بيان مقومات ومؤشرات التنمية المستدامة في ماليزيا، وأخيراً إلي بيان التخطيط الاستراتيجي ودوره في التنمية المستدامة في ماليزيا. ويقسم هذا المبحث إلي المطالب التالية:

المطلب الأول: الاطار العام لدولة ماليزيا.

المطلب الثاني: مقومات ومؤشرات التنمية المستدامة في ماليزيا.

المطلب الثالث: التخطيط الاستراتيجي ودوره في التنمية المستدامة في ماليزيا.

المطلب الأول: الاطار العام لدولة ماليزيا

تعتبر ماليزيا نموذجًا لمجتمع متعدد الأعراق والأديان. فالمجتمع الماليزي يتكون من ثلاثة أعراف رئيسية هي المالايا والصينيين والهنود إلى جانب الأقليات الصغيرة كما أن تنوع ماليزيا جغرافيًا مثل تنوعها الثقافي. ويمكن التعرف على دولة ماليزيا بشكل عام وأخذًا من خلال التطرق إلى :

---

[22] شادي خليفة محمد الأحمد، اقتصاديات البيئة من منظور إسلامي، الطبعة الأولى ،دار عماد الدين للنشر والتوزيع، الأردن،2010، ص 55.

[23] تجدر الاشارة إلى أن هناك جملة من المبادئ الارشادية التي يمكن للوزارات والهيئات الإدارية المختلفة الاعتماد عليها لأجل إرساء وتطوير سياسات فعالة تساعد على تحقيق اهداف التنمية المستدامة ومن بين هاته المبادئ ما يلي:-

1- مبدأ التخطيط الاستراتيجي/ 2- مبدأ الاستناد في إعداد الاستراتيجية البيئية على التحليل الفني الجيد/ 3- مبدأ وضع اهداف واقعية ومرنة للسياسة البيئية/ 4- مبدأ الترابط بين الميزانية وأولويات الاستراتيجية البيئية / 5- مبدأ السياسة المتكاملة بين القطاعات المختلفة/ 6- مبدأ الحكم الراشد / 7- مبدأ لا مركزية السلطة والتفويض/ 8- مبدأ رفع الوعي البيئي/ 9- مبدأ العدالة بين الأجيال/ 10- مبدأ تحقيق العدالة بين الجيل الحالي/ 11- مبدأ الحفاظ على الموارد الطبيعية/ 12- مبدأ تغريم الجهة المتسببة في التلوث/ 13- مبدأ قيام المستخدم بالدفع/ 14- مبدأ المسئولية المشتركة/ 15- مبدا الوقاية/ 16- مبدأ التخطيط والتنمية العمرانية واستخدامات الأراضي. للمزيد انظر موقع وزارة البيئة ، تم الاسترجاع 2018/12/12على الرابط التالي: http://www.eeaa.gov.eg/arabic/main/sustain

أولاً: نبذة تاريخية عن ماليزيا وتاريخ تطورها:

الاسم الرسمي هو "ماليزيا"، وأما عاصمتها فهي "كوالالمبور"، واليوم الوطني لماليزيا يقع في اليوم 1957/8/31، ومساحة ماليزيا تبلغ (329,758) كم2 وعدد سكانها يبلغ نحو (28) مليون نسمة، والعاصمة الاقتصادية لماليزيا كوالالمبور، بينما العاصمة الحديثة لماليزيا: بتراجاية، واللغة الرسمية في ماليزيا لغة (باهاسا ملايو)، ثم يليها اللغة الانجليزية واللغة الصينية والهندية، وعدد آخر من اللغات واللهجات، والعملة المتداولة: رينجيت RINGGIT، أو مت يعرف بالدولار الماليزي، وسعر الصرف للعملة الماليزية تساوي دولار أمريكي واحد لكل (3,8) رينجيت. وأهم الديانات في ماليزيا: الديانة الإسلامية وهي الديانة الرسمية والأساسية في البلاد، وتقريبًا (60%) من اسكان مسلمون و (40%) يدينون بالديانات الأخرى مثل: البوذية والهندوسية والمسيحية والكونفوشية.

وبعد هذا الموجز تتناول الدراسة نبذة تاريخية عن ماليزيا، وموقعها، ومناخها، وتوزيع سكانها، ونظامها السياسي والتشريعي والاقتصادي والاجتماعي، على النحو التالي:

1- نبذة تاريخية عن ماليزيا:

كانت ماليزيا منذ القدم ملتقى للعديد من الحضارات والشعوب، فكانت ملتقى للتجار الهنود والصينيين الذين كانوا يقومون بالرحلات التجارية البحرية وكانت[24] (ملقا) من أشهر المدن التجارية في خلال القرن الخامس عشر الميلادي، فكانت مركزًا للتجارة البحرية، حيث اجتذبت العديد من التجار من العديد من الدول الآسيوية، كما توافد عليها التجار البرتغاليون في أوائل القرن السادس عشر الميلادي، ونظرًا لموقع ماليزيا المتميز كانت مطعمًا للعديد من الدول الأخرى، حيث قام البرتغاليون باحتلال ملقا في عام 1511م، وفي بدايات القرن السابع عشر الميلادي بدأت السفن الهولندية في التوافد على المنطقة بانتظام، وفي عام 1641م قام الهولنديون بالهجوم على البرتغاليين في ملقا وانتقلت بعد ذلك من سيطرة البرتغاليين إلى سيطرة الهولنديين الذين استقروا بها قرابة القرنين.

قام البريطانيون باحتلال سنغفورة في عام 1819م، ثم استولوا على ملقا بعد توقيع معاهدة بريطانية هولندية في عام 1824م، حيث انقسم ارخبيل الملايو إلى قسمين القسم الشمالي من خط الاستواء، وهذا يقع تحت السيطرة البريطانية والقسم الجنوبي ويقع تحت السيطرة الهولندية. وقد سعت اليابان أيضًا من أجل غزو ماليزيا، وذلك في

[24] نايف بن ابراهيم الرسيني، تقييم استراتيجي للتجربة الماليزية ومدى الاستفادة منها في الاستراتيجيات العربية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: كلية العلوم الاستراتيجية، 2014، ص26.

عام 1941م وسقطت سرواك وصباح في منتصف يناير 1942م، ثم انسحب اليابانيون من ماليزيا في عام 1945م.

وفي 31 أغسطس 1975م تأسست دولة الملايو التي تعرف حاليًا بشبه الجزيرة الماليزية، وتأسس الاتحاد الماليزي الذي كان يضم دولة الملايو وجزيرتي صباح وسرواك، اضافة إلى سنغافورة في 9 يوليو 1963م إلا أن سنغافورة انفصلت عن الاتحاد في التاسع من أغسطس 1965م.

منذ حصول ماليزيا على الاستقلال، تحولت ماليزيا من دولة زراعية تقوم ببعض التعدين للقصدير إلى دولة صناعية 82% من صادرتها منتجات مصنعة، ارتفع فيها مستوى الدخل الفرد من 300 دولار أمريكي إلى ما يزيد على 4000 دولار أمريكي، مع زيادة تعداد سكانها من 5 ملايين إلى 25 مليونا وفقًا لتقديرات 2008م[25].

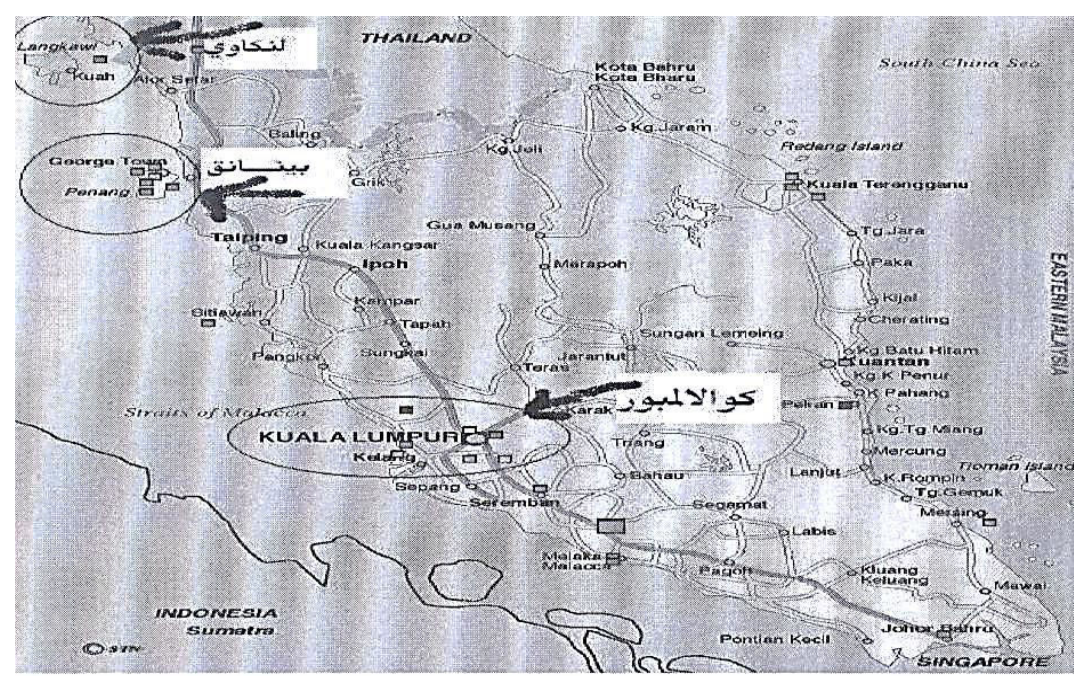
فقد انشغلت ماليزيا منذ حصولها على الاستقلال دون توقف في عملية بناءً وكيفية تعزيزها، وبقدر ما كانت البلاد تطمح لأن تصبح دولة، فإن التركيز الوطني ينصب دائمًا على الملايو، كما أن الدستور كرس أولوية مكنت الملايو في عدد من القوانين والسياسات.

وتعد فترة حكومة مهاتير محمد 1981–2003م هي الفترة التي شهدت انطلاقة النموذج التنموي للتنمية حيث نجح في بلورة رؤية واضحة المعالم للتنمية، بحيث شملت كل الأبعاد (السياسة، الاقتصادية، الإجتماعية، الثقافية) إذ قدم تصورًا متكاملاً للتنمية الاقتصادية، مما أتاح له إرساء دعائم الاقتصاد القوي كما أكد مهاتير محمد على أهمية دور الدولة في التنمية الاقتصادية، فعلى الصعيد السياسي أكد على خصوصية الديمقراطية الماليزية التي تستند إلى المنظمة القيمية الغربية بقدر ما تستقى ممارستها من القيم الآسيوية التي تتعارض في كثير من مفرداتها مع الديمقراطية الغربية، وفي هذا السياق أكد أولوية تحقيق الاستقرار السياسي على بعض الممارسات السياسية، وعلى الصعيد الثقافي أكد أهمية التحررية الثقافية التي تبددت عبر التعددية الثقافية في المجتمع الماليزي، فإلى جانب لغة المالاي (السكان الأصليين للبلاد)، لم يغفل لغات الأقليات العرقية الأخرى في البلاد[26].

[25] نايف بن ابراهيم الرسيني، المرجع السابق 27.

[26] نايف بن ابراهيم الرسيني، المرجع السابق، ص28.

شكل رقم (2) خريطة دولة ماليزيا



تقع ماليزيا في وسط جنوب شرق آسيا قريبة من خط الاستواء وبين خطي عرض 1-7 شمالاً، وتتكون من منطقتين هما شبه الجزيرة الملاوية وهي متصلة بقارة آسيا، وسراواك وضباح وهما ضمن جزيرة بورتيو يحد ماليزيا شمالاً تايلاند، ومن النوب ترتبط مع سنغافورة عبر جسر يمر فوق مضيق جوهور ومن الشرق تطل على بحر جنوب الصين، ومن الغرب مضيق مالاكا الذي يفصلها عن جزيرة سومطرة الاندونيسية.

2- المناخ:

تمتاز ماليزيا بمناخها المعتدل طوال العام، وهي إحدى الدول القريبة من خط الاستواء، حيث أن الجو تقريبًا رطب طيلة أيام السنة، أما بالنسبة للمرتفعات، مثل جنتنجهاي لاند، وكاميرون هايلاند، فتمتاز بجوها المائل للبرودة، وتتراوح معدلات درجات الحرارة ما بين 21 و 32 درجة مئوية، وماليزيا من الدول[27] التي يكون فيها الجو ثابتًا طوال السنة بدون تغيير، أي لا يوجد فيها صيف وشتاء وربيع وخريف وتهطل معظم الأمطار بشكل مستمر طوال العام، بينما تزداد في موسم الرياح الموسمية التي تحدث بين شهر أبريل وأكتوبر، وتكون الريح الموسمية مشبعة بالرطوبة وقادمة من بحر الصين الجنوبي، مما يؤدي إلى هطول الأمطار بغزارة في ساحل ماليزيا الشرقي من شبه جزيرة ماليزيا، وكذلك في الساحل الشرقي من سرواك وصباح.

[27] نايف بن ابراهيم الرسيني، المرجع السابق 29.

3- التوزيع السكاني والعرقي:

ماليزيا هي الدولة رقم 43 من حيث التعداد السكاني في العالم، ورقم 66 من حيث المساحة الجغرافية، ويبلغ عدد سكانها نحو 28 مليون نسمة، ومساحتها أكثر من 320 ألف كم2 تماثل في تعدادها السكاني السعودية وفنزويلا معًا، والنرويج وفيتنام معًا من ناحية المساحة.

ويوزع السكان بطريقة غير متوازنة، فتوجد نسبة كبيرة منهم في شبه جزيرة ماليزيا، والغالبية في الساحل الغربي، أما باقي السكان فيتواجدون في مجموعات في المناطق الساحلية لطول البلاد، ويعكس هذا الطراز من التنويع السكاني عوامل جغرافية وتاريخية واقتصادية، حيث سارعت في تطوير أجزاء معينة من البلاد.

ويتكون السكان من خليط من الأجناس المختلفة مقسمة إلى ثلاث مجموعات رئيسية: المالبون، والصينيون والهنود في شبه جزيرة ماليزيا، ويوجد العديد من المجموعات الفطرية منها الإيبانز، وكادازانز، وكينيازوبيرايوزن، والمرزتز في ولايتي صباح وساراداق.

واللغة الماليزية هي لغة البلاد الرسمية بهدف توحيد الشعب في البلاد، لأنه من نوعيات متعددة والثقافة ومتعدد الديانات، ويتمتع السكان بحرية العبادة، والدين الاسلامي هو الديانة الرسمية.

ثانياً: خصائص النظام السياسي الماليزي

يتمتع نظام الحكم في ماليزيا باستقرار حيث أنه توجد فيها انتخابات برلمانية دورية وحكومة منتخبة وتتسم الانتخابات بالنزاهة كما أن ماليزيا هي دولة بعيدة عن الانقلابات العسكرية وهذا ما شجعها على الاستقرار السياسي.

1- نظام الحكم في ماليزيا

له طابع خاص كونه الجهة الرسمية فهو يحافظ على صلاحيات كل مكون من مكونات النظام كما أنه يتشكل من سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية:

أولاً: السلطة التشريعية

ترتكز السلطة على البرلمان الذي يتكون من مجلسين هما:

1- مجلس النواب الأصغر (Dewan Rakyat):

يبلغ العدد الإجمالي لأعضائه المنتخبين 219 عضوًا، 165 من شبه جزيرة ماليزيا و11 من كوالالمبور وواحد من ويلايةبوتراجايا الفيدرالي و28 من ولاية سرواك و26 من ولاية صباح (منهم واحد من العاصمة المالية لابوان)، وتجري الانتخابات العامة له مرة كل خمس سنوات، حيث توجد في ماليزيا لجنة انتخابات يقوم الملك

بتعيينها، وتنقسم اللجنة إلى دوائر انتخابية حيث ينتخب سكان كل الدوائر ممثلاً لهم في ديوان (راكيات) ويمثل الشخص الذي يرأس جلسة البرلمان (بيانغ لي –بيرتوان) الناطق الرسمي أو رئيس البرلمان.

2- مجلس الشيوخ (DewanNergara):

والذي يتكون من 70 عضوًا، تختار المجالس التشريعية في الولايات 26 منهم ويقوم الملك بتعيين الأربعة والأربعين الأخرين على أساس خبرتهم لتمثيل القطاعات كالمهنيين والتجار والأقليات. ولكل ولاية ممثلين يتم انتخابهم من قبل الهيئات التشريعية في الولايات، أما رئيس مجلس الشيوخ ونائبه فينتخبون بطريقة مشابهة لانتخاب رئيس مجلس النواب ونائبه. ويعمل أعضاء Dewan Negara عادة لمدة ثلاث سنوات وبإمكان البرلمان زيادة عدد الأعضاء المنتخبين إلى ثلاثة لكل ولاية، ويعتبر مجلس الشيوخ هيئة تشريعية أصغر بكثير وأقل قوة من مجلس النواب.

ومن الناحية الدستورية، فإن مجلس الوزراء مسؤول أمام البرلمان (المادة 43/3 من الدستور)، ولكن الأغلبية الساحقة التي تمتعت بها حكومات ماليزيا منذ الاستقلال في البرلمان، فإن الأخير لم يتحد الحكومة في القضايا الجوهرية، وقد أشار أحد الدارسين أنه ما بين عامي 1991 و 1995، فإن 80% من مشروعات القوانين التي قدمتها الحكومة إلى البرلمان مرت دون تعديل، مقابل 5% تم تعديلها، 15% تم سحبها نظرًا لضغوط المنظمات غير الحكومية أو الدول الأخرى[28].

ثانيًا: السلطة التنفيذية

النظام السياسي الماليزي هو نظام برلماني تتألف فيه السلطة التنفيذية من مستويين: السلطان، ومجلس الوزراء، والسلطان Yang di-pertuanAgong هو رئيس الاتحاد الماليزي، ويتم انتخابه من خلال "مجلس الحكام" الذي يضم السلاطين التسع للولايات الماليزية (حيث الولايات الأخرى ليس بها سلاطين)، لمدة خمس سنوات، ولم يحدد الدستور صراحة إمكانية تجديد هذه المدة، وهو ما يستفاد منه من إمكانية التجديد، أما المستوى الثاني فهو مجلس الوزراء، ويتألف من رئيس الوزراء والوزراء، وطبقًا لتقاليد النظام البرلماني، فإن رئيس الوزراء الماليزي هو زعيم الحزب الحاصل على أغلبية المقاعد في مجلس النواب.

---

[28] فادي أحمد رمضان، البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا وإمكانية الاستفادة الفلسطينية(1981-2003)، رسالة ماجستير ، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى غزة، 2016، ص100.

والقانون في ماليزيا واضح، والاحترام له من جميع السلطات والطبقات والمؤسسات فيها يجعل السهولة واليسر في تطبيقه، حيث إنه ليس هناك تجاوز للقوانين الدستورية أو تجاهلها، وكذلك تنعم ماليزيا بانتخابات دورية تجري في وقتها مما أدى لإستقرار وتقوية هذا النظام، فلقد استمد هذه القوة من شرعيته الدستورية.

وتهيأ لماليزيا عدد من القيادات السياسية المتميزة منذ الاستقلال حتى الآن، وقد تميزت هذه القيادات بأنها مثقفة ومتعلمة وقادرة على العمل لتحقيق المصالح العليا للبلاد، في ضوء استيعاب عميق لتعقيدات الوضع الداخلي وحساسيته، ومجموعة الحسابات الإقليمية والدولية، وكتن من أهم مزايا القيادة الماليزية أنها تعرف ماذا تريد، ولا تبالغ في تقديرات الإمكانات المتاحة، وهي مستعدة للعمل الحثيث التدريجي الهادئ الذي رغم أنه كان يتسم أحيانًا بالبطء، فإنه كان يسير في الاتجاه الصحيح.

وهذه القيادات استطاعت أن توازن بين المتطلبات الداخلية للمواطنين، ومتطلبات الدول الخارجية حيث أنها استطاعت تلبية احتياطات المواطنين من رفاهية واستقرار، وعدم الدخول في صراعات خارجية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، فأصبحت ماليزيا صديقة لدول العالم وتساهم في مساعدة الدول المحتاجة بفضل سياستها المتوازنة[29].

ثانيًا: السلطة القضائية

النظام القضائي الماليزي موروث عن البريطانيين، والآباء المؤسسون لهذا البلد لم يروا مبررًا لتغييره، وقد قام بواجبه على أحسن ما يرام في أثناء حقبة الاستعمار على الرغم من محاباته للبريطانيين، ويسري القانون الماليزي على الجميع بالتساوي، فلا يوجد تمييز عرقي، والدستور هو القانون الأساس وهو يحظى بقبول الجميع.

وتتألف السلطة القضائية في ماليزيا من:

1- **المحكمة العليا**: وهو أعلى محكمة في السلم القضائي الماليزي، وليس للمحكمة اختصاص بمراجعة دستورية للقوانين إنما تختص بموجب المادة الثانية من الفصل التاسع من الدستور بالنظر في نقض الأحكام الصادرة عن المحاكم الدنيا، وتقديم آراء استشارية قانونية" وأي اختصاصات أخرى يحددها القانون".

2- يلي المحكمة العليا محكمتان رفيعتان إحداهما تقع في **شبه جزيرة الملايو**، والأخرى في **صباح وسرواك**.

3- **المحاكم الدورية**: تقع في المراكز الحضرية والريفية الرئيسية.

---

[29] محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وادارة الإختلاف، تم الاسترجاع 2018/12/12 على الرابط التالي:
http://sstudies:aljaeera.net

4- **محاكم الجنح:** ولها سلطة قضائية في الأمور المدنية الجنائية البسيطة.

ويُعد قاضي التحقيق بمثابة السلطة القضائية، ويتم تعيين رئيس محكمة الإستئناف وقاضي قضاة المحاكم العليا وقضاة المحكمة العليا وقضاة المحكمة الفيدرالية من قبل الملك، بناءً على اقتراح رئيس الوزراء بعد استشارة مؤتمر الحكام.

تعيين القضاة من قبل الملك أو رئيس الوزراء تجعل للسلطة التنفيذية هيمنة على السلطة القضائية من خلال التأثير في أحكام القضاء، وهذا يؤدي إلى إضعاف مبدأ استقلالية القضاء.

2- الحياة السياسية في ماليزيا:

يتولى صنع الحياة السياسية في ماليزيا جهات رسمية متمثلة في الثلاث سلطات: التنفيذية، التشريعية والقضائية وغير رسمية متمثلة في الأحزاب السياسية، جماعات الضغط والراي العام الماليزي، حيث إن مشاركة هذه الجهات غير الرسمية في الحياة السياسية يجعل لها دورها الرقابي على عمل الجهات الرسمية، للضغط عليها لتنفيذ القرارات للصالح العام كنوع من العدالة والمساواة بين المواطنين وتجنب الفساد، وبذلك فهي تساهم في تعزيز الحكم الرشيد في ماليزيا الذي بدوره ساهم في تحقيق التنمية في ماليزيا.

أولاً: الاحزاب السياسية

يمكن رصد دور الأحزاب السياسية الماليزية في صنع السياسة الخاصة من خلال تتبع دور الحزب الحاكم "التنظيم القومي المتحد للملايا" (الآمنو)، وكذلك دور الأحزاب السياسية المعارضة، بالنسبة للحزب الحاكم، فإنه يحكم ماليزيا منذ الاستقلال بائتلاف مع الجبهة القومية التي تضم مع الآمنو عددًا من الأحزاب السياسة والآمن هو أكبر الأحزاب السياسية الماليزية منذ الاستقلال، وقد شكل الحكومة منذ الاستقلال، وله حاليًا 109 مقعدا في مجلس النواب البالغ عدد أعضائه 219 عضوًا.

أما بالنسبة لأحزاب المعارضة، فإنها تعمل إما من داخل مجلس النواب أو من خارجه، فمن داخل المجلس هناك زعيم للمعارضة، وهو زعيم الحزب الحاصل على ثاني أكبر أغلبية في المجلس بعد الحزب الحاكم، بالإضافة إلى عدد من الأحزاب السياسية المعارضة، ويعتبر ليم كيت سيانج زعيم حزب العمل الديمقراطي، وهو زعيم المعارضة في مجلس النواب، ويعمل بجانبه عدد أخر من الأحزاب المعارضة أهمها الحزب الإسلامي الماليزي، وحزب عدالة الشعب، بالإضافة إلى عد من المستقلين[30].

[30] جابر سعيد عوض، السياسةالخارجية لماليزيا،جامعة القاهرة،برنامج الدراسات الماليزية، 2007، ص 60-61.

ثانيًا: جماعات المصالح (الضغط)

المجتمع المدني المتطور لا يقتصر العمل العام على الأحزاب السياسية، وإنما يشركها فيه تنظيمات المجتمع المدني كافة، بما فيها النقابات، والاتحادات، ومنظمات حقوق الإنسان، وتجمعات أساتذة الجامعة، أو ما يطلق عليه جماعات المصالح، وهذه الجماعات تسعى إلى التأثير على السياسة العامة بطرقتها وتلعب دورًا هامًا ومؤثرًا في الحياة السياسية، ذلك أن الفرد المهتم سياسيًا يميل إلى المشاركة في النشاط الجماعي الذي تزاوله جماعات المصالح للحصول على مكاسب من خلال التأثير على عملية صنع السياسات والقرارات الحكومية[31].

ومن أجل ذلك، تلجأ هذه الجماعات إلى استخدام مختلف الوسائل المؤثرة من إصدارات وندوات ومحاضرات واستخدام الصحف والإذاعات والتلفزيون، وكل ما استجد من تقنيات، إلى أن تصل بتعبئتها للرأي العام إلى مرحلة متقدمة من التأثير الخطير في أصحاب القرار، يتم أثنائها استخدام ما يسمى بالضغط الجذري أي قيام عامة الجماهير بعملية الضغط المباشر على الحاكم، للرضوخ لمطالبها المعلنة والخفية.

ثالثًا: الرأي العام

يعرف "مينار" الرأي العام بأنه "مجموعة الاتجاهات والمشاعر التي يكونها قطاع كبير من الناس في مسألة هامة وفي فترة معينة تحت تأثير الدعاية"، ويعرفه "كي" بأنه "الآراء التي يعتنقها بعض الأشخاص وتجد الحكومة أن من المحكمة اتباعها"، ويختلف تأثير الرأي العام عمومًا باختلاف طبيعة النظم السياسية، ولا يقتصر تأثير الرأي العام على المسائل المركزية وفي الأوقات غير الاعتيادية وإنما يمتد ليشمل ما يسمى بمزاج السياسة الخارجية، وعلى الرغم من أن الضرورة والحكمة تقتضيان، في أوقات التوتر والأزمات إلى عزل صنع القرار عن مطالب الرأي العام، بيد هذا لا ينفي أن للرأي العام كقوة سياسية داخلية، تأثيرًا كامنًا وشبه مستمر في السياسة الخارجية، وفي العلاقات الدولية.

وفي نقاشات صنع السياسات العامة يتم إهمال الرأي العام لمصلحة الدور الذي تلعبه الأجهزة التشريعية وجماعات المصالح والأحزاب وغيرهم من المشاركين المؤثرين، وذلك للاعتقاد بأن الدور الذي يلعبه المواطن ليس خطيرًا بالمقارنة مع الأدوار التي تلعبها الجماعات الأخرى، ولكن هذا التصور ليس صحيحًا، لأن الرأي العام قد يكون له دورًا مهمًا في تحريك عجلة صنع السياسات عامة.

---

[31] تامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 124.

الرأي العام ليس له قيمة أو دور في المشهد السياسي للدول التي تمتاز أنظمتها بالدكتاتورية، ولكن في الدول الديمقراطية يعتبر لاعبًا أساسيًا في المشهد السياسي وله تأثير فعال على اتجاه سير القرارات، وماليزيا كدولة تتمتع بنظام برلماني، فإن الرأي العام له دور كبير وتأثير فعال، حيث إن كلاً من الحزب الحاكم والمعارضة يحاول تجنيده لصالح لتمرير سياسات معينة، فالشعب الماليزي شعب متعلم يستطيع أن يحدد اتجاه.

الرأي العام له دور مهم جدًا وفعال في الحياة السياسية في ماليزيا، وأهميته تأتي من تأثيره على صناع القرار وقدرته على تغيير أي قرار سياسي أو اقتصادي، حيث إنه هناك انتخابات دورية تتم، فلذلك تجد الأحزاب السياسية تحاول أن ترضي الرأي العام الماليزي لاستقطابه من أجل الحصول على ثقة الجمهور لاكتساب شرعية والوصول للحكم، وجماعات الضغط تستغيل قدرتها على الضغط على الجمهور والرأي العام من أجل الحصول على مكاسب خاصة[32].

وتمر عملية صنع السياسة العامة في ماليزيا بعدة مراحل منها الخطابة (الرأي العام): وتقوم جماعات المصالح والأحزاب السياسية في هذه المرحلة بإصدار ونشر بيانات وإعلانات علنية حول عوامل ضعيف أو قوة الخطة السياسية في إعداد الرأي العام بشأن ما هو مطلوب تحقيقه في السياسات العامة الحكومية[33].

ثالثًا: القيم السياسية السائدة في ماليزيا

1- حب الوطن والانتماء

حب الوطن والانتماء له قيمة تحاول كل المجتمعات أيًا كانت تعميقها، وبثها في نفوس كافة الناس، من أجل تدعيم قيم الانتماء والارتباط بين الإنسان والأرض، وبين الإنسان وأبناء الوطن ونظامه السياسي، فحب الوطن والاهتمام بخير الوطن أو بمصلحته ورفاهيته يؤدي إلى التضحية في سبيله ومن أجله، والشعور بالانتماء والتلاقي مع أهدافه والشعور القومي نحو الوطن وحبه، والاعتزاز به والدفاع عنه[34].

2- القيم الدينية

تتنوع مصادر القيم فثمة من رأى أن العقل مصدر أساس القيم، وذهبت فئة ثانية أن المجتمع المصر الأول للقيم، بينما أكد آخرون أن الدين هو المصدر الأساسي للقيم والاسلام كرسالة خاتمة لرسالات السماء مصدرًا أساسيًا للقيم، نظرًا لأنه جاء لهداية الانسانية، ومتمثلاً بمنهج من بعه الله لإصلاح مفاسد البشرية، لهذا فالدين المصدر

---

(32) تامر كامل الخزرجي، مرجع السابق، ص 126.

(33) سعد على حسين التميمي، السياسات العامة في ماليزيا، برنامج الدراسات الماليزية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008، ص 10.

(34) مولود زايدا لطبيب، علمالاجتماع السياسي،دار الكتب الوطنية، الطبعةالأولى،جامعة السابع من إبريل،ليبيا، ٢٠٠٧، ص 184-185.

الرئيسي للقيم ومحك صلاحيتها، والقيم التي يجد الناس أصلاً في الدين قبولها، ويرفضون التي تتعارض مع تعاليم الدين التي تبلورت قيمة حول الأخلاق في الدرجة الأولى مثل العمل الصالح، والتعاون والإخاء، والمحبة، والصدق، والإيثار، والتضحية، والمساواة، والطاعة، والتسامح[35].

3- قيمة العدالة والمساواة

تعتبر العدالة من أهم المفاهيم الإسلامية التي جاء القرآن المجيد بها، وهي أعلى القيم الإسلامية، فلا يحقق توحيد الموحد إذا لم يتصف بالعدل ولا يتحلى بالتزكية إلا إذا اتصف بالعدل، ولا يمكن أن يقام العمران في الأرض بدون العدل، ولذلك فقد اعتبر علماء الأمة ومفكروها العدل أساسًا للملك وقوام الحضارة ودعامة العمران وقاعدة كرامة الإنسان، ولقد أشاد القرآن بالعدل وأمر به في آيات عديدة فقال تعالى: **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ** (النحل:90)، فالإنسان لا يستطيع أن يحيا بكرامة بدون العدل، والمساواة هي العدل الاجتماعي لجميع المواطنين (رجالاً ونساء) وتكون لديهم الفرص الحياتية لتحسين أوضاعهم، مع وضع سياسات ذات أولوية لاستهداف تحسين أوضاع الفئات المحرومة من أجل ضمان إشباع حاجاتهم الأساسية وضمان أمنهم المجتمعي، فالمساواة تستعمل استعمال العدل وأن العدل يستعمل استعمال المساواة[36].

المطلب الثاني: مقومات ومؤشرات التنمية المستدامة في ماليزيا

أولاً: المقومات المميزة للتجربة الماليزية:

تعتبر التجربة الماليزية من التجارب الناجحة القليلة التي يجب النظر إليها بعمق، ودراسات بشكل مستفيض، والتمعن في رحلتها التنموية، لعلنا نجد ما نستفيد منه ونطبقه على أرض الواقع، ذلك أن هذا النجاح لم يأتي هكذا عشوائيًا بل من خلال مقومات أساسية كانت مساعدة على النقلة النوعية من بلد يعتمد بالأساس على الزراعة إلى دولة متطورة صناعيًا واجتماعيًا. تتمثل هذه المقومات الأساسية في:

(1) **الإرادة السياسية:** فما كان يمكن لهذه النهضة أن تتحقق إلا بوجود رغبة حقيقية وإرادة سياسية واضحة تحكم القيادة ويكتسبها الشعب، ويمكن تلخيص هذه الإرادة في جملة واحدة قالها "مهاتير محمد" : "أيها الماليزي ارفع رأسك ناظرًا إلى المستقبل [37].

(2) **تطوير مفهوم التنمية:** لقد ظل مفهوم التنمية مرادفًا لمعنى النمو في البُعد الاقتصادي طيلة الخمسينات والستينيات وحتى إلى السبعينيات من القرن 20. ولكن خبرة تلك المرحلة والتي تصل

---

[35] نادية محمود مصطفى، سيف الدين عبدالفتاح وآخرون، القيم في الظاهرة الاجتماعية، دار البشير للنشر والتوزيع، 2008 ص 428.

[36] محسن محمد صالح، النهوض الماليزي قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،الإماراتالعربيةالمتحدة، 2008، ص 136.

[37] ooyu. Ethnic chameleon.Multiracial politics in Malaysia. (Malaysia: pelanduck. 1991 p.7.

إلى ربع قرن كشت عن أن التخلف لا يرجع بالأساس إلى قلة الأموال المطلوبة واللازمة للاستثمار وإنما يرجع إلى عوامل أخرى مهمة تتلخص في جملة من العوائق الهيكلية والمؤسسية المحلية، وعوامل خارجية تتعلق بنمط العلاقات الدولية التي تربط البلدان النامية بالبلدان المتقدمة، [38]والاهم من ذلك كله هو أن خبرة تلك المرحلة قد كشفت عن أن هناك جوانب غير اقتصادية مهمة جدًا في عملية التنمية وفي مقدمتها الجانب الاجتماعي المرتبط بعدالة التوزيع[39].

(3) **سياسة النظر شرقًا:** تميزت التجربة الماليزية بسياسة يطلق عليها سياسة النظر التي تتضمن اتجاهين في التنمية:

أ- **الاتجاه الأول:** والذي يطلق عليه "مهاتير محمد" تسمية "الاتجاه شرقًا"، فقد رأى مهاتير أن التوجه شرقًا ينسجم وتوجهات ماليزيا الإنمائية، ويتواءم مع خطى التركيبة السكانية المتباينة، سواء من حيث امتلاك الثروات المادية أم من حيث تنوع الثروات البشرية. ولذلك فقد أعلنت ماليزيا عن سياسة النظر شرقًا وذلك في سنة 1981 عند مجيء "مهاتير محمد" على رأس الحكومة، وأمتد العمل بها إلى سنة 1991، وهدفت تلك السياسة إلى تشجيع الماليزيين على الاقتصاد، والتعليم من التجربة اليابانية والاقتداء بها مثل: أخلاقيات العمل، والمنهجية الصناعية والتطور التقني والأداء الاقتصادي المميز ووضع ذلك في إطاره الصحيح خاصة وأن ماليزيا بلد متعدد الأعراق والأديان.

ب- **الاتجاه الثاني:** وهو الاتجاه الاسلامي الذي كان وراءه دوافع قيمية تاريخية وسياسية، وجاء للحد من صرخات الحركات الإسلامية في ماليزيا التي تنادي بأسلمة التنمية التي لا تتواءم- من وجهة نظر الحكومة الماليزية آنذاك – مع التركيبة العرقية المتناغمة في البلاد[40]، فضلاً على حرص القيادة السياسية على منح التنمية الاقتصادية بشكل عام بعدًا اسلاميًا يرضى تطلعات الملايو الذين لا يرون في الإسلام "مجرد ديانة" ولكنه كان دائمًا مكونًا محوريًا من مكونات أسلوب الملايو في الحياة، إضافة إلى منطق أنه يشكل العنصر المركزي في ثقافتهم، وذلك بعد أن استقر الإسلام في عالم الملايو منذ القرن الخامس الميلادي عن طريق التجار المسلمين[41].

---

[38] سعد على حسين التميمي، تجربة التنمية الماليزية، دراسة في الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005-206، ص43.

[39] ناصر يوسف،دينامية التجربة اليابانية في التنميةالمركبة – دراسة مقارنةبين الجزائر وماليزيا-،مركز دراسات الوحدةالعربية، 2010 ،بيروت،ص 235.

[40] حاج ابراهيم عبدالرحمن ، مسيرة الاقتصاد الاسلامي في ماليزيا: من خلال أفكار محمد مهاتير، (قسنطينة: جامعة الامير عبد القادر، 2011، ص 57.

[41] عبدالوهاب بن الحاج كيا، مسلمو ماليزيا، بين الماضي والحاضر، طرابلس،كلية الدعوة الاسلامية، 1993،ص93.

4. الاهتمام بالقطاع الخاص:

لقد كانت الحكومة الماليزية قلقة بشأن وضع الملايو الاقتصادي وهو ما أدى بها إلى التفكير في البحث عن شراكة اقتصادية تسهم بفعالية في تقليص التباين المادي بين المواطنين الأصليين والمواطنين غير الأصليين، ومن منطلق الإيمان بأن الأعمال الحرة تساعد على زيادة دخل الحكومة، طبقت ماليزيا فكرة "اليابان المتحدة" و تبنت "ماليزيا المتحدة" وبدأت تتعامل مع كل رجل أعمال معاملة قائمة على المصلحة المشتركة، فإذا نجح رجل الأعمال زاد دخل الحكومية ونما الاقتصاد الوطني، واستفاد الناس بالحصول على الوظائف، وزاد رخاء البلاد فاتخذت الحكومة الماليزية في سنة 1982 قرار الدخول في الخصخصة ثم تبعها بعد ذلك نموذج "ماليزيا المتحدة"[42] والمتمثل في مشاركة القطاع الخاص وذلك بهدف الإسراع في عملية النمو الاقتصادي، حيث أن من شروط هذه الشراكة أن في حالة خسارة الشركة لا تحصل الحكومة منها على تعويضات مالية، وهو ما يجعل الحكومة حريصة على نجاح الشركة ورفاهية المجتمع، وبهذا تكون الخصخصة قد أسهمت إلى جانب "ماليزيا المتحدة" في تطوير البلاد إذ أنها تعني كذلك الشراكة بين الملايو والأجناس الأخرى في المجتمع الماليزي، فإذا كان الصينيون استفادوا من الخصخصة بحكم ثرائهم وشرائهم للأسهم فإن الملايو استفادوا أيضًا من الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص الذي تحصل الحكومة الماليزية منه على 30% من الأرباح التجارية.

لقد اشترطت الحكومة الماليزية على القطاع الخاص امتلاك حصة قليلة من الشركات التي يتم خصخصتها، فلم تكن ماليزيا في حاجة إلى بيع أصول أو ممتلكات حكومية للأجانب كي تحصل على عملات أجنبية من أجل سداد ديون خارجية، ومن هنا اشترط برنامج الخصخصة بيع الكيانات الحكومية للماليزيين فقط وخصوصًا للملايو، لكي تشجعهم على الدخول السريع في انجاز المشاريع الضخمة[43]، والهدف من ذلك هو حل إشكالية توسط الدولة في إدارة الأعمال وعدم تحقيقها للربحية، ونقل الخدمات التي كانت تقدمها الدولة إلى القطاع الخاص، كما وضع قوانين تحدد تدخلات الدولة والقطاع الخاص هادفًا بذلك خلق ترابطية بين الموظف العام والقطاع الخاص الذي يدفع الضرائب التي يدفع منها رواتب موظفي الدولة.

[42] houkokchung and yeohkok – kheng. EdsMalaysia , south east asia and the emerging china. Political. Economic and cultural persbeectives (Kuala lumpur. Institute of china studies.University of Malaya. 2005. P45.

[43] الموسوعة العربية العالمية، ماليزيا في سطور، تم 2018/12/12 على الرابط التالي:

http://www.mousoua.educat.com2413.

ثانياً: مؤشرات التنمية المستدامة في ماليزيا:

هناك عدة مؤشرات دالة على تقدم التجربة التنموية في ماليزيا، وهذا التقدم يقاس من خلال وجود قطاعات متميزة حققت تطورات أكثر من غيرها في عدة ميادين، فلقد بدأت ماليزيا تجربتها في التنمية الاقتصادية بإنتاج سلع أولية بداية مثل المطاط، القصدير، زيت النخيل، والأخشاب، حيث كان نصيب الأراضي الزراعية من مساحة البلاد 16%، مستوعبة 35% من القوى العاملة. ثم تطور هذا النوع من الاقتصاد فأصبح يسهم بنحو 21% من الناتج المحي، فزيت النخيل كان يعادل 10% من الصادرات في سنة 1981، وبالتالي تُعد ماليزيا أول منتج عالمي له إذ أسهم بنسبة 35% في القطاع الزراعي سنة 2005.

أصبح القطاع الزراعي الأكثر إسهامًا في تنمية الاقتصاد في الفترة ما بين 1996 و 2000 بعد التصنيع والخدمات التصنيعية ، ولذلك فقد حقق القطاع الزراعي انجازات ضخمة خصوصًا فيما يتعلق بتنمية المورد البشري في المناطق الزراعية، وأسفرت السياسة الإنمائية الماليزية في مجالات الزراعة على الأهداف التالية:-

- تعزيز الأمن الغذائي – زيادة الإنتاجية والمنافسة.
- تعميق الروابط مع القطاعات الأخرى.
- إنشاء الموارد وحدات موارد جديدة لتنمية القطاع وحفظ واستعمال الموارد الطبيعية بشكل سليم ومناسب[44].

وأما على مستوى قطاع الصناعي، ففي الوقت الذي كانت فيه ماليزيا منتجة لسلع لا تبيع منها سوى سلعتين هما المطاط والقصدير، فقد قررت الدخول في التصنيع فيما كانت تفتقر إلى مهارات التصنيع، ولكن في ظل الإرادة السياسية، المقوم الأساسي، تمكنت السياسة الاقتصادية الجديدة من إحراز النجاح، حيث أفرزت مجتمعًا بعيدًا عن أعمال التمرد والفوضى، فضلاً عن اقتحامها لمجال صناعة السيارات مثل "بروتون صاغا" (Proton Saga) وهي أول سيارة ماليزية تظهر في السوق سنة 1983، وقد تم صنعها بمشاركة شركة ميتسوبيشي (Mitsubishi) اليابانية، إلا أن 70% من أجزائها من صنع الشركة الماليزية، ثم أعقبها بعد ذلك بروتون أسوارا (Proton Iswara) سنة 1992 وهي سيارة تعمل بالديناميكا الهوائية، وسيارة أخرى مثللبرودوا (Perodua) ثم بروتون ويرا (Proton Wira) المتطورة تكنولوجيا، ثم السيارة واجا (Waja) الفخمة والضخمة التي أثبتت ماليزيا من خلالها قدرتها على استيعاب التكنولوجيا والاستفادة من الآخرين الأكثر تطورًا.

---

[44] عبدالوهاب بن الحاج كيا، مرجع سابق، ص 95-96.

وقد أسهم قطاع التصنيع في الإنتاج المحلي الإجمالي بنسبة 16% في سنة 1970 ثم قفز إلى 34% في سنة 1996، إلى جانب احتلال الصناعات الإلكترونية مكانًا متميزًا في مشاريع ماليزيا المتحدة وهو ما ساعد على امتصاص البطالة وتحسين إنتاجية العمل حيث استفاد المواطنون من هذه التغيرات الجديدة بزيادة مداخيلهم وتوزيع الثروة بطريقة ترى أبناء المالايو بطريقة ما.

كما تميزت فترة التسعينات من القرن الماضي بتنامي نفوذ القطاع الخاص في ظل مراقبة الحكومة الماليزية لمدخلات ومخرجات هذا النشاط الاستثماري، ونجمت عن ذلك مطالب تصب في خدمة المجتمع الماليزي وأهمها:

- تنشيط عمليات النمو الصناعي.
- تعميق التوجه التصديري في عمليات التصنيع.
- تحديث البنية التحتية للاقتصاد الماليزي.
- مزيد من التعاون الاقليمي في إطار مجموعة بلدان كتلة الآسيان.
- تطور طبقة من رجال الأعمال الماليزيين من ذوي الأصول الملاوية.

وفي الثمانينات شكلت السلعة الصناعية 21% من صادرات ماليزيا وارتقت إلى 79,5% في سنة 1995 كما حاربت التضخم بين سنتي 1980 و 1990 ففي فترة التسعينات المتزامنة مع فترة النمو الكبير، اقترب معدل النمو من 9% ونجحت ماليزيا في تخفيض معدل التضخم إلى 3,8%.

ووفقًا لتقرير البنك الدولي بشأن التنمية في العالم لسنتي 1995-1997 ارتفع متوسط دخل الفرد من 1940 دولار أمريكي سنة 1988 إلى 3890 دولار سنة 1995م، بينما ارتفعت نسبة القطاع الصناعي من الإنتاج الصناعي المحلي من 25% سنة 1965م إلى 43% سنة 1995 كما حققت معدلات استثنائية للادخار إذا وصل قبل الأزمة المالية إلى 39,7% وهو ما جعل فجوة الموارد المحلية مرتفعة نتيجة لارتفاع معدل استثمارها المحلي، وفي سنة 2004م بلغ معدل الادخار 43,4% وهي نسبة استثنائية في العالم إلى جانب تجنب ماليزيا الوقوع في فخ المديونية ما أدى بالصندوق الدولي إلى الاشادة بالإدارة الماليزية المالية كما أسهم قطاع السياحة بمبلغ قدره 25 مليار رنغيت (أنجيت) في سنة 2002 وأحتل بذلك المرتبة الثالثة آسويا، وأما شركة بترو ناس[45]

---

[45] عبدالوهاب بن الحاج كيا،مرجع سابق،ص98.

(Petronas) للنفط فقد بلغت عوائدها أكثر من 21 مليار دولار سنة 2003، وارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي 5,9% سنة 2006 مقارنة بـ 5,2% في سنة 2005.

وعلى الرغم من أن ماليزيا انطلقت في مشاريع ضخمة خاصة بالبنية التحتية كلفتها مبالغ ضخمة، فإنه لم يكون هناك زيادة في القروض الأجنبية، وذلك بسبب تمويل هذه المشاريع من مصادر وطنية، لأن النظام المالي الماليزي يفيض بالسيولة المالية في ظل دفع أسعار فوائد منخفضة كان من شأنها أن ساعدت القروض الوطنية على تغطية الجزء الاكبر من الاحتياجات المالية للقطاع الخاص.

أما من جانب التعليم فقد استفاد الماليزيون من عوائد التنمية إذ بلغ عدد الطلاب الماليزيين في الولايات المتحدة الأمريكية 17 ألف طالب في سنة 1996، وهو ما جعل ماليزيا في الترتيب السابع لأكبر مجموعات الطلبة الأجانب في الولايات المتحدة الأمريكية، وتحتل المرتبة السادسة عالميًا في الإنفاق على التعليم الإبتدائي، إذ تم تخصيص نسبة 13% من ميزانية التنمية لدى الحكومة الفيدرالية للتعليم والتدريب، أما الجانب الصحي للمواطن فهو في تحسين مستمر، فعمر المولود الافتراضي بلغ 80 عامًا بالنسبة إلى الرجال و75 عامًا بالنسبة للنساء في سنة 2002 مقابل 61 عامان 65 عامًا على الترتيب في سنة 1970.

كما انخفضت نسبة الفقر فمن 52,4% في سنة 1970 إلى 5,1% في سنة 1999، وأن الخطة الماليزية التاسعة (2006–2010) ركزت على محاربة الفقرة وتجنيد المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية والأهلية للقضاء عليه نهائيًا أو ابقاءه على الأقل عند نفس النسبة 5,1%. وقد استخدمت السياسة الماليزية تعبير "اجتثاث الفقر" عوض "القضاء على الفقر"، دليل الإرادة الكاملة في النهوض بالفرد الماليزي، وقد تبين ذلك من خلال[46]:

- بناءً قدرات الفقراء من خلال تحسين فرص حصولهم على التعليم والتدريب على المهارات.
- بناءً الثقة لدى الفقراء بالتحفيز وغرس التفكير الايجابي وإشراكهم في الأنشطة الاقتصادية.
- إشراك الفقراء في التنمية والحقوق الاقتصادية.
- تسهيل عملية حصول الفقراء على التمويل من أجل ايجاد بنية تحتية أفضل.
- المساعدة المباشرة لكبار السن والمعوقين والمعوزين.

[46] الموسوعة العربية العالمية، ماليزيا في سطور، تم 2018/12/12 على الرابط التالي:
http://www.mousoua.educat.com2413.

كما قامت ماليزيا بتقديم مساعدات غير مشروطة إلى الدول الفقيرة وذلك لا يمنع بأن مثل هذا السلوك يرجع بالفائدة ليس للدولة الفقيرة فقط وإنما لمن يقدم هذه المساعدة اقتداءً باليابان واستثماراتها في ماليزيا أين تحولت إلى سوق للسلع اليابانية[47].

وفي الأخير نخلص من هذه المؤشرات والإنجازات كلها مجتمعة قد ساعدت ماليزيا على الخروج من أزمتها المالية 1997، وذلك بعد اتبعت ضوابط كتثبيت الحكومة لسعر الصرف عند 3,8 رنغيت مقابل الدولار الواحد، كذلك توافر الاحتياط الكبير من النقد الأجنبي حال دون الوقوع في الأزمة ومضاعفة الصادرات للدول المتقدمة إذا أدى زيت النخيل المسعر بالدولار إلى تحقيق ارباح ضخمة، وبهذا قد تمكنت ماليزيا من انتشال اقتصادها من الوقوع في اشتراطات الصندوق الدولي التي قد ينجم عنها مديونية كبرى، وزعزعة الاستقرار السياسي كما حدث في اندونيسيا.

المطلب الثالث Mالتخطيط الاستراتيجي ودوره في التنمية المستدامة في ماليزيا

أولاً: عوامل نجاح التجربة الماليزية في مجال التنمية المستدامة:

إن التجربة الماليزية في عملية التنمية الشاملة والمستدامة جديرة بالتأمل خاصة أنها تتميز بتقديم الكثير من الدروس التي من الممكن أن تأخذ بها أو تحاكيها الدول الأخرى النامية كي تنهض من كبوة التخلف والتبعية، حيث أن هذه التجربة اختصت بعوامل جعلتها تحتفظ بهامش كبير من الوطنية الاقتصادية ومن هذه العوامل نذكر:

(1) وجود مناخ سياسي ملائم والذي يمثل حالة خاصة بين جيرانها، وبين الكثير من الدول النامية حيث يتميز بتهيئة الظروف الملائمة للإسراع بالتنمية الاقتصادية وفقًا لتطلعات وحاجيات المجتمع الماليزي، ولم تترك مجال لحكم العسكر.

(2) السياسة العامة الماليزية المتميزة بالاعتماد على طرق ديمقراطية في جميع الأحوال وبالتالي يتم اتخاذ القرار دائمًا من خلال المفاوضات المستمرة بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية والحكومة.

(3) رفض الحكومة الماليزية تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية والتي هي سبيل الاقتصاد إلى نمو مستقر في السنوات القليلة.

---

(47) سعدعلىحسينالتميمي،تجربةالتنميةالماليزية، مرجع سابق، ص4.

(4) اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الإجتماعية لرأس المال البشري، وذلك من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحة للسكان سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين الذين ترحب السلطات بتوطينهم.

(5) اعتماد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات، حيث ارتفع الادخار المحلي الإجمالي بحوالي 40% بين سنة 1970 وسنة 1993 كما زاد الاستثمار المحلي الإجمالي بنسبة 50% خلال نفس الفترة، ففي الوقت الذي تعاني فيه بلدان العالم النامي من مثلث الفقر، المرض، والجهل، فإن ماليزيا كان لها ثالوث آخر دفع بها إلى التنمية منذ مطلع الثمانينات وهو مثلث النمو، التحديث، والتصنيع، بإعتبار هذه القضايا الثلاث أولويات اقتصادية وطنية، كما تم التركيز على مفهوم ماليزيا كشراكة كما لو كانت شركة أعمال تجمع بين القطاع العام والخاص من ناحية وشراكة تجمع بين الأعراق والفئات الإجتماعية التي يشتكل منها المجتمع الماليزي من ناحية أخرى[48].

(6) عمليات التنمية الماليزية تعاملت مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانيات ثم سمحت له بالدخول ولكن ضمن شروط تصب بشكل أساسي في صالح الاقتصاد الوطني ومن هذه الشروط نذكر[49].

- ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تتشبع حاجات السوق المحلية.
- أن تصدر الشركة 50% على الأقل من جملة ما تنتجه.
- الشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها المدفوع نحو 2 مليون دولار يسمح لها باستقدام خمسة أجانب فقط لشغل بعض الوظائف في الشركة.

(7) امتلاك ماليزيا لرؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خماسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى الآن بل استعدادها المبكر للدخول في القرن الحالي الواحد والعشرين من خلال التخطيط لماليزيا 2020 والعمل على تحقيق ما تم التخطيط له.

---

[48] سعد على حسين التميمي،تجربة التنميةا لماليزية،مرجع سابق ، ص266-267.

[49] الموسوعة العربية العالمية، ماليزيا في سطور، تم 2018/12/12 على الرابط التالي:
http://www.mousoua.educat.com2413.

(8) وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي: الصناعات الاستهلاكية– الوسيطة– الرأسمالية، وقد كان هذا الأمر كمحصلة لنجاح سياسات التنمية بماليزيا فيمكن اعتباره سببًا ونتيجة في الوقت نفسه فهي خاصية مزدوجة(50).

ثانياً: أهمية التخطيط الاستراتيجي في عملية التنمية المستدامة في ماليزيا:

وللتعرف على التخطيط الاستراتيجي– الاهمية والدور – في مسار التنمية الماليزية، يجدر إلقاء الضوء في إيجاز على مفهوم وأهمية التخطيط الاستراتيجي بشكل عام:

1– مفهوم وأهمية التخطيط الاستراتيجي:

يعرف "قابيول" التخطيط بأنه التنبؤ بالمستقبل والاستعداد له، فهو بُعد النظر الذي يتجلى في القدرة على التنبؤ بالمستقبل والتحضير له بإعداد الخطة المناسبة".

ومن هذا التعريف يتضح أن التخطيط يقوم على عملية التفكير والتقدير للمستقبل، والنظر في البُعد الزمني، والتنبؤ بالمتغيرات ووضع الخطط لما يخفيه المستقبل والتأقلم مع الظروف المتغيرة.

وأهمية التخطيط – كما يرى السلمي) تكمن في أنه ضروري بسبب التغير، وعدم التأكد مما قد يحدث في المستقبل القريب والبعيد، ولذا يجب على كل الدول أن تخطط، وذلك من أجل الوصول إلى غايتها وأهدافها، وكلما توغل الإنسان في تقدير أحداث المستقبل زادت إمكانية الشك وعدم التأكد، وكلما زادت حالة عدم التأكد الذي ينطوي عليه المستقبل، زادت البدائل الممكنة، وقلت درجة عدم التأكد، فالدول في مسيرتها لا يكنها أن تضع أهدافها وتتوقف عند ذلك الحد، وإنما عليها أن تعلم بالظروف المستقبلية والنتائج المتوقعة، كما أن التخطيط يركز الانتباه على أهداف الدولة، ويركز على إنجاز الأحداث التي تسعى إليها، من خلال وضع خطة مناسبة لهذه الأهداف، فوضعوا الخطط يجب عليهم مراقبة هذه الخطط الموضوعية دوريًا وتعديلها وتطويرها في الوقت المناسب تماشيًا مع الظروف المستقبلية، وبما يضمن أهداف الدولة المستقبلية[51].

2– أهمية التخطيط الاستراتيجي في التنمية المستدامة في ماليزيا:

اعتنقت ماليزيا بعد حصولها على الاستقلال مباشرة في 1957 سياسة تنادي بالتنمية الريفية وتنمية الصناعات صغيرة الحجم، إذ حددت ملامح هذه السياسة في الخطة الخمسية الأولى في الفترة (1956–1960) والخطة الخمسية الثانية في الفترة (1960–1967) وبعد مرور عشر سنوات بدأت سياسة التنمية الريفية تؤتى ثمارًا

---

[50] ناصر يوسف،دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة، مرجع سابق، ص 267.

[51] على السلمي، ادارة الموارد البشرية، مصر، دار غريب للطباعة، 2004، ص55-56.

إيجابية، وبدأت الصناعات الموجهة للتصدير تحل محل الصناعات القائمة على الإحلال محل الواردات، وفي الفترة (1966–1970) وضعت الخطة الخمسية الثالثة أسس التحول من صناعات إحلال محل الواردات للصناعات الموجهة للتصدير، ولحق بها بعد ذلك رسم وتنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة لمدة عشرين عامًا (1971–1990) التي تزامنت مع بدء تنفيذ الخطة الماليزية الرابعة (1971–1975) التي كان الهدف الأساسي منها ضمان استمرار الوحدة الوطنية، وذلك من خلال تحقيق القضاء على الفقر، وإعادة هيكلة المجتمع، ومع تطبيق هذه السياسة اعتمد الاقتصاد الماليزي على رأس المال الداخلي والخارجي حتى 1990.

ولا شك أن التخطيط الاستراتيجي المرتبط بالتنمية ذو دور مهم في مسيرة التنمية الماليزية، لأن التجربة التي نجحت فيها تدل على أن الأمر يستحق الدراسة والتنقيب، وكون ماليزيا قد استجابت لخطط مفكريها الاستراتيجيين، إلا أن ذلك يستوجب ويستحق الاهتمام والبحث واستخلاص العبر والدروس من هذه التجربة الثرية، وقبل تناول أهمية دور التخطيط الاستراتيجي في التجربة الماليزية تتناول الدراسة أهمية التخطيط عمومًا، ثم تناول أهميته في التجربة الماليزية.

3– دور التخطيط الاستراتيجي في التنمية المستدامة في ماليزيا:

فيما يلي استعراض لدور التخطيط الاستراتيجي في تنفيذ الخطة الاستراتيجية الماليزية، ومواجهة التحديات والصعوبات التي واجهت التنفيذ، وذلك على النحو التالي:–

- كان الهدف الأسمى للاستراتيجية الماليزية في التنمية، قيام أمة مودة يحكمها الشعور بالمصير الواحد المشترك، ومتحدًا اجتماعيًا وأمنيًا وقويًا ومتطورًا شديد الثقة بنفسه وفخورًا ببلده.
- بناءً مجتمع ناضج ديمقراطي يسعى بفاعلية إلى تطوير بلده، وأن تسوده الأخلاق والقيم والاحترام المتبادل.
- بناء مجتمع متسامح مخلص لوطنه دون الالتفات لعرق معين أو فئة، وهذا المجتمع لابد أن يكون مجتمعًا علميًا تقدميًا، غير مستهلك فقط للتقنية بل منتجًا وقادر على الابتكار والإبداع والتصنيع في كافة المجالات.
- بناءً مجتمع يهتم بالآخرين ويعترف بالآخر ودوره في مجتمعه مع ضمان العدالة الاقتصادية والاجتماعية لجميع الأفراد، وأن تسود هذا المجتمع روح الشراكة.

- سعت ماليزيا وهي تنهض إلى حماية البيئة والحفاظ عليها، ومنع ما يهدها من عوامل التلوث في سعى دؤوب إلى تكريس مفهوم التنمية المستدامة بكافة جوانبها، فلم يكن هناك تنفيذ لأمر من الأمور على حساب أمر آخر.
- اتجهت ماليزيا إلى تحقيق التنمية الشاملة المتوازنة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والثقافية.
- وسعت إلى انتشال المجتمع من الفقر، والجهل ومحدودية الدخل، وقلة فرص العمل والإنتاج إلى مجمع صناعي تقدمي ينعم أفراد مجتمعه بموارد مالية جيدة واستثمارات ومشاريع ضخمة وفرص عمل كبيرة.
- وكنتيجة لتمكين ماليزيا من التغلب على هذه التحديات تحقق لها نتائج باهرة، وقفزات كبيرة على أرض الواقع في أقل من خمس وعشرين سنة، يتمثل أهمها في البناء والتشييد في كافة المجالات ومن أهمها صناعة (السيارات، تكنولوجيا، مصانع متنوعة ومشاريع حكومية واستثمارية أخرى)، وكذلك الاستثمار الزراعي والتجاري وبناء المراكز التجارية الضخمة، ووسائل النقل والطرق وأيضًا صناعة السياحة وبشكل جيد .. الخ، مع توافر الأيدي العاملة المدربة، التي تمتلك المهارات وأخلاقيات العمل، وكذلك توفير قياديين في كافة المستويات الإدارية وفي شركات القطاع الخاص والاستثمار.

4- أهداف خطة 2020 في التخطيط الاستراتيجي الماليزي:

يرى البعض أن الخطة الاستراتيجية 2020 كانت تهدف إلى خلق موازنة اقتصادية بين الصينيين الذين يسيطرون على منافذ الثورة، ويشكلون ثلث سكان ماليزيا والملايين الذي يعيشون على منتجات الهامس الزراعي الريفي ويشكلون نصف السكان تقريبًا فمبدأ إعادة الموازنة التي انطلقت منه الحكومة الماليزية كان يقوم على معادلة تقتضي بتوسيع الثروة الاقتصادية وأوعيتها ثم إعطاء الأولوية للكتل المهمشة، مع صيانة الكسب الذي حققته القطاعات صاحبة الحظ الأوفر، وفي ضوء هذه المعادلة المستحدثة ذات القاعدة العريضة ارتفع نصيب الملايين في الثروة الاقتصادية من 6,4% إلى 30% ولازمة ارتفاع نسبي طفيف في نصيب الأجانب المستثمرين من 63,3% إلى 30% وبهذه المعادلة الخلاقة تم خلق قاعدة صلبة للاستقرار السياسي صاحبها استقرار اقتصادي ومن ثم استقرار اجتماعي.

المبحث الثالث:التحديات المستقبلية للتنمية المستدامة في ماليزيا

سنتطرق في هذا المبحث إلي بيان التحديات الاقتصادية والسياسية للتنمية المستدامة في ماليزيا، ثم إلي بيان التحديات البيئية والاجتماعية للتنمية المستدامة في ماليزيا. ويقسم هذا المبحث إلي المطلبين التاليين:

المطلب الأول:التحديات الاقتصادية والسياسية للتنمية المستدامة في ماليزيا.

المطلب الثاني:التحديات البيئية والاجتماعية للتنمية المستدامة في ماليزيا.

المطلب الأول : التحديات الاقتصادية والسياسية للتنمية المستدامة في ماليزيا

أولاً: التحديات الاقتصادية:

إن الاقتصاد الماليزي قد مر بتغيرات هيكلية سريعة منذ الاستقلال عام 1957 والان تُعد من أكثر الدول المتقدمة في العالم الثالث، وفي السنوات الأخيرة حققت واحدًا من أعلى معدلات النمو التي بلغت سنويًا 8%، ومن الاعتماد الأساسي في الإنتاج الاقتصادي على المطاط والقصدير وزيت النخيل والأخشاب كمنتجات أساسية التصدير تحولت ماليزيا إلى كونها حاليًا قوة اقتصادية ناشئة تقوم على التصنيع والذي يمثل 27% من إجمالي الناتج المحلي، وقطاع الزراعة حاليًا يساهم بمعدل 17,2% من إجمالي الناتج المحلي حيث يمثل المكانة الثانية بعد قطاع التصنيع.

وفيما يتعلق بالصادرات يساهم قطاع التصنيع بنسبة 60% حاليًا ويُعد المحرك الأول للنمو الاقتصادي، وقد بلغ معدل دخل الفرد في ماليزيا 2,138 دولار أمريكي بما يمثل واحدًا من أكثر الدول المرتفعة الدخل بين دول العالم الثالث ومقارنة بالقوى الاقتصادية الناشئة الأخرى مثل تايوان وكوريا وهونج كونج[52].

إلا أن متوسط معدل النمو الاقتصادي السريع في ماليزيا والمقدر بنسبة 6,7% سنويًا خلال الفترة من عام 1970 – 1990 وكذلك نقص اليد العاملة واللجوء إلى استيرادها من دول الجوار عامة وإندونيسيا خاصة قد أدى إلى ظهور بعض العوائق الاقتصادية مما أدى إلى بروز بعض التحديات في المجال الاقتصادي سيما الهدف المنشود والمتمثل في تكريس التنمية المستدامة. وبغية الإلمام بطابع وطبيعة هذه التحديات ارتأينا أن نقسمها إلى قسمين:

1- التحديات الاقتصادية الداخلية:

ومن أبرزها زيادة ضغوط التضخم التي تتطلب من السلطات رفع معدلات الفائدة لإمتصاص المستوى المرتفع للسيولة والذي بدوره يؤدي لجذب الأموال الأجنبية ويساعد على رفع أسعار الصرف مما يجعله إجراء مستعجل وخيار لابد من التطرق إليه بغية امتصاص التضخم الذي قد يؤدي إلى الأضرار بوتيرة التنمية وكذا شقها المستدام.

---

[52] حسام الدين بن الطيب، مرجع سابق، ص 48.

كذلك مشكلة نقص العمالة حتى على مستوى العمالة غير المدربة والذي يرج إلى طبيعة ماليزيا الديموغرافية حيث يقدر عدد السكان بعشرين مليون نسمة مما ساهم في زيادة العمالة الأجنبية ولا سيما الإندونيسية، وهذا ما أدى إلى زيادة الضغط على البنية الأساسية نظرًا للتوسع الاقتصادي المستمر، لذا يستوجب دعم المرافق الكهربائية والمياه والموانئ والمطارات والطرق والسكك الحديدية للوفاء بمتطلبات المجتمع الصناعي مع الاعتماد على المصادر المتجددة والنظيفة ايكولوجيا كمحطات توليد الطاقة عن طريق الريح وكذا مياه البحر مع الاعتماد على مياه البحر المحلات كمصدر رئيسي للمياه لتفادي استنزاف المياه الجوفية بغية مواصلة إتباع نهج التنمية المستدامة.

ومن الاشكالات التي تطرحها أيضًا نقص العمالة على المستوى الاقتصادي زيادة التكلفة الإنتاجية كنتيجة للمضاربة في أسعار العمالة التي يحدثها نقصها مما يؤدي بالضرورة إلى نقص التنافسية في الأسعار بالنسبة للسلع الماليزية سواء كان ذلك على مستوى السوق المحلية أو الدولية. حيث يستوجب على الحكومة الماليزية تسهيل إجراءات توريد العمالة الأجنبية المتوفرة تقنيًا نظرًا للإغراءات المادية التي توفرها سوق العمل الماليزية، لكن الشروط والاجراءات الإدارية التي تفرضها القوانين الماليزية المطبقة تبقى عائقًا أمام هذه العمالة مما يخل بالتوازن في العرض والطلب، ويضر بالتنافسية في ظل تكلفة انتاج مرتفعة كنتيجة لارتفاع تكلفة اليد العاملة الغير وافرة، مما يستدعي النظر العاجل في القوانين المتعلقة بالإقامة والعمل في ماليزيا التي لم يتم تغييرها لتتناسب مع الدور الاقتصادي الجديد لماليزيا.

ومن التحديات التي تواجه ماليزيا اقتصاديا، اعتمادها إلى حد كبير على الموارد المحلية كالمطاط، البترول، منتجات زيت النخيل، والمنتجات الخشبية كمدخلات في عملياتها التصديرية والتصنيعية مما يؤدي إلى استنزاف هذه الأخيرة خاصة إذا علمنا مدى بطء عملية إعادة تكونها طبيعيًا مما يخل بالسياسة التنموية المتبعة[53] ومن هنا تأتي أهمية اتباع النموذج الياباني بتحويل الاقتصاد الماليزي من منتج ومصدر للمواد الأولية وكذا المصنعة إلى مستورد للمواد الأولية ومصدر للمواد المصنعة.

كذلك يستوجب التطرق إلى عدم كفاية الهياكل الأساسية للإنتاج كنتيجة لتسارع وتيرة النمو والمتمثلة في مختلف طرق المواصلات ووسائل الاتصال والمواصلات الكهربائية والمرافق العامة الضرورية للتنمية. وتشكل استثمارات

(53) حسامالدينبنالطيب،مرجعسابق،ص 48.

توفير البنية التحتية إحدى المهام الرئيسية الملقاة على عاتق الحكومة في ماليزيا من أجل تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لإطلاق المبادرات الداخلية واستجلاب الاستثمارات الأجنبية[54].

ومن التحديات التي تواجه القيادة الماليزية اقتصاديًا وضع وتطبيق السياسات المالية لخفض عز الموازنة من 3,5% سنة 2003 إلى 3% سنة 2004 ومنها تخفيض الدعم على بعض السلع الأساسية مثل الكهرباء والوقود.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى التحدي الاقتصادي المتمثل في إيجاد تمويل للمشروعات الكبرى التي تتجه ماليزيا لتنفيذها خلال السنوات المقبلة، الأمر الذي كان سبب الخلاف الذي حدث بين مهاتير محمد ومن خلفوه في السلطة.

2- التحديات الاقتصادية ذات الطابع الدولي:

ماليزيا كغيرها من الدول مرتبطة ارتباطًا حتميًا بمحيطها الخارجي ومنه سوف تستمر التحديات الدولية التي تواجه ماليزيا في تأثيرها على الاقتصاد الماليزي، وذلك لأن ماليزيا تبنت سياسة الإنتاج الاقتصادي الذي يعتمد على السوق الدولي والتجارة الدولية حيث أن الصادرات والواردات تتمثل 57% من إجمالي الناتج الوطني والتي تُعد من أعلى المعدلات الدولية، ومنه فمن الطبيعي أن تتأثر اقتصاديًا بأية تغيرات على صعيد البيئة الاقتصادية الخارجية سواء بالسلب أو بالإيجاب[55] ، حيث أن التباطؤ الاقتصادي الدولي الأخير لم يستثني الاقتصاد الماليزي مما أدى إلى "تكدس للسلع وتضائل في الصادرات مما أحدث أزمة اقتصادية على الصعيد الداخلي أنتجت تباطؤ في نسبة النمو السنوي إلى 3,5%.

ومن هنا تأتي أهمية التركيز على السوق الداخلية وذلك بتحفيز ديناميكية الاستهلاك الداخلي وتنويع الهيكل الاقتصادي المحلي وعدم التركيز فقط على السوق الخارجية، وبالتالي التقليل من أثر الأزمات الاقتصادية الخارجية المحتملة مستقبلاً.

ومن أبرز التحديات الاقتصادية لماليزيا ذات الطابع الدولي ضعف وعدم كفاية الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث انتقلت حصتها من هذه الاستثمارات خلال 17 عامًا من عام 1980 إلى 1997 من أقل من 1% إلى

---

[54] عبداللطيف مصطفى وعبدالرحمن بن سانية، انطلاق الاقتصاديات النامية: رؤية حديثة، تم الاسترجاع 2018/12/12 على الرابط التالي: www.digitallibrary.univ-batna.dz.

[55] حسامالدينبنالطيب،مرجعسابق،ص51.

1,7% فقط[56]. ومن هنا تأتي أهمية وضع تحفيزات أكثر بغية استقطاب كم أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما تعود به من فائدة على الاقتصاد الوطني على المدى المتوسط والبعيد.

ولا يمكن تجاهل أثر تدهور معدلات التبادل الدولي في غير صالح ماليزيا حيث عملت الدول المتقدمة على استخدام كل الوسائل في توجيه شروط التجارة ومعدلات التبادل الدولية التي تقاس بالرقم القياسي لأسعار الصادرات/ الرقم القياسي لأسعار الواردات لصالحها على حساب الدول النامية على غرار ماليزيا. فنظرًا لاعتماد هذه الأخيرة بنسبة معتبرة على تصدير المواد الأولية، وتبعًا لظروف الطلب العالمي على هذه المواد فإن أسعارها تنخفض في فترات الانكماش وترتفع في فترات الرواج العالمية، ولقد كانت محصلة تقلبات الطلب العالمي في الأجل الطويل بصفة عامة في غير صالح ماليزيا حيث أن أسعار النفط والغاز، الذين تصدرهما ماليزيا بكميات معتبرة، قد شهدت تراجعًا مفاجئًا وكبيرًا مما جسد التدهور في شروط التارة في غير صالحها.

وفي الأخير لابد من التطرق إلى أثر المديونية الخارجية لماليزيا على نموها الاقتصادي المستدام حيث أن الخطط المسطرة من الحكومات المتعاقبة لتحقيق تنمية مستدامة أدت إلى رصد هذه الأخيرة لمبالغ ضخمة حالة دون القدرة على تجنب خيار المديونية الخارجية[57]، ومع أن هذه الخطط أتت بثمارها إلا أن الديون الناتجة لا تزال بمثابة مبطئ لوتيرة التنمية الاقتصادية، ومن هنا تتجلى أهمية الإسراع في تسديدها بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية الراهنة.

ثانياً: التحديات السياسية:

على الرغم من النجاحات التي حققتها ماليزيا خلال العقود القليلة الماضية في المجال السياسي إلا أنه هناك الكثير من التحديات التي تواجه الماليزيين، وتتطلب من الجميع العمل من أجل المحافظة على الوحدة والتنوع واستكمال مسيرة التنمية التي بدأتها ماليزيا والمحافظة على الاستقرار السياسي وتحقيق الرفاهية للمواطنين. حيث سنتطرف في ما يلي أبرز التحديات السياسية التي تواجه مسيرة التنمية المستدامة الماليزية.

ومن أهم التحديات التي يواجهها الماليزيين سياسيًا هو التنوع في التركيبة السكانية وتعدد الأعراق واختلاف الديانات في ظل نظام فدرالي يقسم ماليزيا إلى ولايات تحظى كل منها بحكومة ولائية تمتاز بقدر معتبر من

---

[56] حسام الدين بن الطيب،المرجع السابق، ص 51.

[57] عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمن بن سانية، انطلاق الاقتصاديات النامية: رؤية حديثة، تم الاسترجاع 2018/12/12 على الرابط التالي: www.digitallibrary.univ-batna.dz.

السيادة في قرارتها الداخلية[58].ومن هنا تتجلى أهمية الحفاظ على الوحدة القائمة الآن بين الولايات المكونة لماليزيا وعددها 13 ولاية، سيما مع وجود تباعد جغرافي بينها مثل ولايتي صباح وسراواك وهما من أكبر الولايات من حيث المساحة[59].

كذلك لابد من الإشارة إلى التدي الناتج من التباين الواضح في الثروة الباطنية من جهة ومستوى المعيشة من جهة أخرى، حيث أن هناك ولايات تحظى بثروة باطنية معتبرة من غاز وبترول ومطاط وزنك، لكن مستوى المعيشة وكذا حجم الدخل الفردي السنوي يعتبر ضئيلاً مقارنة بولايات أخرى تعتبر فقيرة من حيث الثروة الباطنية، حيث أن الملاويين، وهم السكان الأصليين لماليزيا الذين يتمركزون في ولاية صباح وميرالا الغنية بالموارد الطبيعية يعتبرون أنفسهم مهمشين مقارنة بالولايات الأخرى ذات الأغلبية العرقية الصينية والفلبينية وغيرها، مما يفسح الطريق إلى مطالب سياسية راديكالية من الملاوين من شأنها زعزعة الاستقرار السياسي لكل البلاد. ولتجنب ذلك فإن الحكومات المتعاقبة في ماليزيا منذ الاستقلال تسعى لرفع نصيب المالاوين من الثروة في البلاد إلى 30% والنسبة التي وصلوا إليها هي 23% فقط وفق آخر الاحصائيات من حجم تلك الثروة[60]. وبالتالي لابد من بذلك المزيد من الجهود في هذا السياق لإتلاف بذور التقسيم وتوفير الاستقرار السياسي الضروري لاستكمال خطط التنمية المستدامة المنتهجة.

كذلك يستوجب التطرق إلى موضوع التعدد العقائدي في ماليزيا والاشكالات السياسية التي يطرحها، حيث أخذ موضوع الحريات الدينية حيزًا هامًا من النقاشات السياسية في ماليزيا خاصة مع الطبيعة العرقية والعقائدية للأحزاب السياسية الماليزية، حيث هناك اتجاه يدعوا إلى فصل الدين على الدولة مع وضع حيز أكبر لحربية ممارسة الشعائر الدينية المختلفة بشرط احترام الالتزام بالأماكن المخصصة لذلك، أما الاتجاه الثاني فيدعوا إلى مراعاة الدولة في قوانينها مختلف عقائد المواطنين، وعلى سبيل المثال لا الحصر الجدل القائم حول ساعات العمل للمواطنين المسلمين في شهر رمضان والجمعة وكذلك احترام أيام العبادة البوذية وجعله أيام عطلة مدفوعة

---

(58) عبداللطيف مصطفى وعبدالرحمن بن سانية، انطلاق الاقتصاديات النامية: رؤية حديثة، تم الاسترجاع 2018/12/12 على الرابط التالي: www.digitallibrary.univ-batna.dz.

(59) حسامالدينبنالطيب،مرجعسابق،ص52.

(60) محمد ابراهيم خاطر، أسرار النهضة الماليزية، تم الاسترجاع 2018/12/12 على الرابط التالي: http://www.al-watan.com/news.aspx?n=7DE0BB27-CF09-45F9-8062-01F6583E3BD2&d=20140927&writer=0

الأجر، حيث أن الدولة الماليزية تجد نفسها بين الزامية قبول بعض المطالب ومشكلة تهميش فئة عقائدية على حساب فئة أخرى مع استحالة تلبية جميع المطالب الفئوية نظرًا للتعدد العقائدي الكبير[61].

المطلب الثاني: التحديات البيئية والاجتماعية للتنمية المستدامة في ماليزيا

أولاً: التحديات الاجتماعية:

كغيرها من الدول النامية تواجه ماليزيا العديد من التحديات ذات الطابع الاجتماعي التي تؤثر بشكل مباشر على نهجها المتبع فيما يخص بناء واستدامة تنمية تكفل لها اللحاق بالدول المتقدمة، حيث سنتناول هنا أبرز هذه المعوقات والتحديات.

1- التعدد العرقي والديني

تُعد ماليزيا نموذجًا للمجتمع متعدد الأعراق والأديان، إذ وكما سبق الإشارة له يتكون المجتمع الماليزي من ثلاثة أعراق رئيسية هي المالايا والصينيين والهنود، يمثل المالايا (سكان البلاد الأصليين) حوالي 75% من إجمالي سكان الدولة، في حين يمثل الصينيون نسبة 13% من السكان، ثم الهنود وهم 9% من سكان البلاد البالغ تعدادهم 30 مليون نسمة بدون احتساب المقيمين وفق تقديرات سنة 2014، هذا إلى جانب عدد من الأقليات الصغيرة من التايلانديين والإندونيسيين والأستراليين والأوروبيين، بالإضافة إلى بعض الأعراق البشرية الصغيرة التي تقطن ولايتي صباح ساراواك مثل الكادزانوالايبان.

وتعد مشكلة التعدد العرقي والديني واحدة من اخطر التحديات التي واجهت الدولة الماليزية في تحقيقها للتنمية، وفي واقع الأمر، قد تكون قضية التعدد العرقي من القضايا الشائعة في عدد دول العالم النامي، والتي تمثل بطبيعة الحال أحد تحديات التنمية في هذه الدول، غير أن هذا التحدي يكتسب الكثير من الخصوصية في النموذج الماليزي، وذلك بسبب وجود متلازمة بين التعدد العرقي من ناحية والتعدد الديني والحالة الاقتصادية من ناحية أخرى، فالملايو (السكان الأصليين) وهم غالبية السكان يدينون بالإسلام في الغالب، ويعانون من تدني الحالة الاقتصادية، وانخفاض مستوى المعيشة مقارنة بالصينيين الذين لا يمثلون أكثر من ربع عدد السكان، وعلى الرغم من ذلك فهم يمتلكون معظم ثروات البلاد[62]. ومن هنا تأتي أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة لإحلال

[61] AED France, L'opservatoire de le liberte religieuse: malaisie, a http://www.liberte-religieuse.org/malaisie/

[62] حسام الدين بن الطيب،مرجع سابق،ص53.

توازن من طرف الحكومة يمنع حدوث اضطرابات اجتماعية طابع ديني أو عرقي تحول دون تحقيق ماليزيا لأهدافها التنموية.

2- النقص الكمي للنمو الديموغرافي وتباينه الجغرافي:

حسب الخبراء تستدعي معدلات النمو المسجلة في ماليزيا ما بين 2000 و 2012 والمتراوحة بين 4% إلى 6,5% نموًا ديموغرافيا لا يقل عن 4% بغية مواكبة النمو المسجل من حيث القدرات البشرية وتجنب المشاكل عن نقص النمو الديموغرافي كشيخوخة المجتمع على سبيل المثال لا الحصر. حيث يقدر الخبراء وفقًا للبيانات المتوفرة أن التعداد السكاني الملائم لماليزيا سنة 2050 يقدر بـ 200 مليون نسمة. علمًا أن آخر الإحصاءات المتوفرة تقدر التعداد السكاني الماليزي بـ 48 مليون نسمة سنة 2014 ومن هنا تتجلى أهمية اتخاذ الإجراءات الضرورية لتدارك الوضع وذلك بالتشجيع على الإنجاب[63].

كذلك لابد للتطرق إلى موضوع التباين الجغرافي للكثافة السكانية نتيجة تركيز الصناعات في مناطق دون غيرها حيث قد يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية كنتيجة لتهميش بعض المناطق خاصة إذا أضفنا متغير التعدد الديني والعرقي عبر مختلف المناطق الجغرافية لماليزيا، ومن هنا تأتي أهمية توفير امتيازات تقضي إلى توازن في المستوى المعيشي بين مختلف مناطق الدولة يغني عن كل اضطراب اجتماعي يهدد المشروع التنموي المنتهج[64].

3- تزايد الهجرة وأثره على النسيج المجتمعي الداخلي.

تعتبر النسب المسجلة للنمو الديموغرافي الماليزي بعيدة كل البُعد عن احتياجات ماليزيا من طاقات بشرية في ظل النهج التنموي المُتبع مما يؤدي إلى تزايد العمالة الأجنبية لنسبة قد تصل إلى أكثر من 50% بحلول 2025 حسب الخبراء، مما قد يفضي إلى إشكالات مجتمعية تعتبر ماليزيا بغنى عنها، ومن هنا تتجلى أهمية البحث المسبق عن حلول من قبل السلطات الماليزية.

ثانياً: التحديات البيئية:

1- التلوث البيئي:

والذي يُهدد صحة شعب الماليزي، حيث ارتبطت النهضة الصناعية للعالم المتقدم بتصدير التلوث إلى البلدان النامية، بالإضافة إلى افتقار الدول النامية لمفهوم الأمن البيئي الذي يتمثل في توفير أساليب الحياة النظيفة

---

(63) حسام الدين بن الطيب،مرجعسابق،ص 53.

(64) عبداللطيف مصطفى وعبدالرحمن بن سانية، انطلاق الاقتصاديات النامية: رؤية حديثة، تم الاسترجاع 2018/12/12 على الرابط التالي: www.digitallibrary.univ-batna.dz.

الخالية من الأضرار والتلوث. هذا فضلاً عن عمليات إعادة التوطين للتكنولوجيا الملوثة للبيئة التي قتوم بها الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسية ولم تجد وطنًا لها أفضل من البلدان النامية، وذلك بعد إدراكها أن هذه الأنماط التكنولوجية تضر بصحة مواطنيها. وكمثال على التلوث البيئي الذي يواجه ماليزيا "تلوث الهواء" حيث تشكل السيارات، خاصة القديمة منها، أهم ملوث للبيئة في المدن الكبرى، هناك نسبة عالية من السيارات المفترض إبعادها عن الاستعمال، إضافة إلى الحجم الهائل للنفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة وغير صحية لتقليل التكلفة والتهرب من دفع الضرائب، ويقدر حجمها بحوالي 124 ألف طن سنويًا، منها 22 طن فضلات متعفنة شديدة الخطورة على الصحة، و 29 ألف طن فضلات سامة، زد على ذلك الطبيعة الجغرافية للدولة حيث تزداد بها الحرائق الغابية خاصة في فصل الصيف بقدر يجعل الهواء المستنشق خطرًا على الصحة العمومية، حيث أن هذا النوع من التلوث وغيره يمثل خطرًا على الصحة العمومية، وإن لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة للسيطرة عليه والحيلولة دون تفاقمه ستجد الدولة الماليزية نفسها منهكة بالأعباء المادية المترتبة عن تدهور الوضع الصحي العام وما يترتب عن ذلك من تداعيات على الخطط التنموية المتبعة[65].

2- انحسار الموارد الطبيعية:

تمتلك ماليزيا مواردًا طبيعية في مجالات الزراعة والغابات والمعادن. من الجانب الزراعي، تُعد ماليزيا واحدة من كبار مصدري المطاط الطبيعي وزيت النخيل، جنبًا إلى جنب مع الأخشاب والكاكاو والفلفل والأناناس والتبغ. زيت النخيل أيضًا مولد رئيسي للنقد الأجنبي. وفيما يتعلق بالموارد الحرجية، تجدر الإشارة إلى أن قطع الأشجار لم يساهم في الاقتصاد حتى القرن التاسع عشر. حيث تشير التقديرات الأخيرة إلى أن ما يقدر بـ 59% من مساحة ماليزيا مغطى بالغابات. أدى التوسع السريع في صناعة الأخشاب، وخاصة بع ستينيات القرن الماضي، إلى ظهور مشكلة انحسار خطير في موارد البلاد من الغابات. بأي حال، تماشيًا مع التزام الحكومة بحماية البيئة والنظام البيئي، يستوجب إدارة موارد الغابات على أساس أكثر استدامة وتشديد القوانين المتعلقة بقطع الأشجار وكذا مواصلة النهج المُتبع في زرع الأشجار على نطاق واسع، لتعويض الثروة الخشبية المستعملة وضمان تنمية مستدامة[66].

---

[65] عبداللطيف مصطفى وعبدالرحمن بن سانية، انطلاق الاقتصاديات النامية: رؤية حديثة، تم الاسترجاع 2018/12/12 على الرابط التالي: www.digitallibrary.univ-batna.dz.

[66] محمد ابراهيم خاطر، أسرار النهضة الماليزية، تم الاسترجاع 2018/12/12 على الرابط التالي:
http://www.al-watan.com/news.aspx?n=7DE0BB27-CF09-45F9-8062-01F6583E3BD2&d=20140927&writer=0

3- نقص المياه العذبة:

تحتل قضية المياه الكثير من النقاشات وخاصة في ظل أقاويل توضح بأن المياه سوف تكون السبب الرئيسي في نزاعات المستقبل. وجزء من هذه الأزمة هي أزمة المياه العذبة على الصعيد العالمي عموماً، حتى اعتبر مؤتمر استوكهلم عام 1982 حول المياه: "إن المياه العذبة ستأخذ مكانها إلى جانب مصادر الطاقة الأخرى، كقضية سياسية أساسية خلال العقد القادم[67]. لذلك تُعد أزمة المياه من أخطر التحديات التي تواجه ماليزيا في الفترة القادمة، إذ أن حاجيات المنطقة من المياه تزداد سنة تلو الأخرى حيث أن الاعتماد على مياه الأمطار الموسمية وكذا الجوفية لن يكون كافيًا على المدى المتوسط والبعيد. ومن هنا تأتي أهمية هيكلة البنى التحتية للدولة بالاعتماد على الطرق الحديثة لإعادة تدوير المياه المستعملة وكذا إنشاء محطات لتحلية مياه البحر تماشيًا مع الحاجيات المستقبلية[68].

4- مشكلة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية:

حيث وكما سبق ذكره تحتل الغابات وكذا المناطق الرعوية والزراعية أكثر من 80% من إجمالي المساحة، مما يعتبر ثروة ذات أهمية استراتيجية للدولة الماليزية، ومنذ سنة 1980 شهدت ماليزيا نموًا وتطورًا متسارعًا للمدن خاصة الصناعية منها على حساب الأراضي الزراعية[69]، حيث تقدر المساحات الزراعية والغابات التي تمت إزالتها بـ 1200000 هكتار، وتبقى الإجراءات الحكومية المنتهجة في سبيل استدامة التنمية وضمان حق الأجيال القادمة تعاني بعض النقائص التي يستوجب تداركها في هذا المجال.

الخاتمة

إن تجربة التنمية المستدامة التي تمس أغلب الهياكل الإدارية والسياسية والاقتصادية لأي بلد، قد أصبحت متطلبا مهما بل ورئيسيا كوسيلة للقضاء على التخلف وضمان حاضر راقي ومستقبل واعد، وبالتالي تحقيق طموحات المجتمع، خاصة البدان النامية التي تعاني العديد من المشاكل والتي تعزي في نهاية المطاف إلى وجود نقص في الإرادة وعجز في الإدارة. وفي المقابل توافر مجموعة من العقبات والحواجز التي تكون بمثابة عراقيل وتحديات تعيق عجلة وصيرورة التنمية المستدامة. فتجربة التنمية المستدامة سواء تعلقت بالجانب الإداري والسياسي، أم

---

(67) عبداللطيف مصطفى وعبدالرحمن بن سانية، انطلاق الاقتصاديات النامية: رؤية حديثة، تم الاسترجاع 2018/12/12 على الرابط التالي: www.digitallibrary.univ-batna.dz.

(68) نفس المرجع السابق.

(69) محمد ابراهيم خاطر، أسرار النهضة الماليزية، تم الاسترجاع 2018/12/12 على الرابط التالي: http://www.al-watan.com/news.aspx?n=7DE0BB27-CF09-45F9-8062-01F6583E3BD2&d=20140927&writer=0

الإقتصادي والاجتماعي منها فهي تعبر عن عملية متواصلة ومستمرة تمليها متغيرات الحياة التي يمكن أن تنعكس إيجاباً لتجسيد ما يمكن أن نسميه فلسفة قائمة بذاتها تسمى استدامة التنمية، والتي تعتبر بمثابة سلاح مواجهة لتحديات الحاضر والمستقبل وغاية يرجى الوصول إليها.

وتعد التجربة الماليزية للتنمية المستدامة من أبرز التجارب حول العالم، كنتاج لمخرجات هذه الأخيرة والمتمثلة في تحول ماليزيا من دولة تعاني من تضخم الفساد والبطالة وتدهور المستوى المعيشي للمواطنين، كذلك اعتماد اقتصادها الضعيف بشكل شبه كلي على تصدير المواد الاولية البطيئة التجدد منذ 30 سنة مضت، إلى دولة مزدهرة اقتصاديا تكاد تنعدم بها البطالة والفقر ويحظى مواطنيها بتعليم وخدمات صحية ممتازة، ويعتمد اقتصادها الذي يحظى بالمركز 17 عالميًا على تصدير لمواد المصنعة والسياحة.

لكن وكغيرها من التجارب التنموية ذات الطبيعة المستدامة حول العالم، واجهت هذه التجربة العديد من التحديات والمعيقات سواء داخليًا أو خارجيًا. ومن أبرز هذه التحديات والتي كان لها الأثر الأكبر على سيرورة التجربة، تلك المتعلقة بالأزمة الاقتصادية العالمية وتراجع الصادرات وتكدس السلع الناتج عن طبيعة الاقتصاد الماليزي المعتمد على المحيط الخارجي، مما أدى إلى بروز أهمية السوق الداخلية وضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنمية وتحفيز هذه الأخيرة وفق معايير بيئية وصحية تضمن استمرارية ملائمة المحيط للنشاط البشري البناء.

كذلك لا يمكن تجاهل التحدي الذي أفرزته الطبيعة المتعددة لأعراق وديانات مواطني ماليزيا وما تشكله من تهديدات سياسية واجتماعية وأمنية للدولة بشكل عام والمسيرة التنموية بشكل خاص، ومن هنا تأتي أهمية بذلك المزيد من الجهود للتوفيق بين مختلف المكونات في ظل هوية وطنية مشتركة وجعل الهوية الوطنية أسمى من كل التقسيمات ذات الطابع العرقي والديني.

ويضع الاعتماد على اقتصاد صناعي وكذلك النمو الديموغرافي المتسارع ماليزيا أمام تحدي توفير بيئة ملائمة للنشاط البشري سواء في الحاضر أو لأجيال المستقبل. فبالرغم من الإجراءات والقوانين المتخذة لكبح النمو الصناعي والعمراني على حساب المناطق الغابية والزراعية، إلا أن ماليزيا تخسر كل سنة المزيد من مساحاتها الخضراء، والذي ينذر، إن استمرت الوتيرة الحالية، ببلوغ واقع بيئي غير ملائم يصعب استدراكه. ومن هنا تأتي أهمية تشديد الرقابة والقوانين لحماية البيئة والمحيط الحيوي للمواطنين.

وكخلاصة يمكن القول أن التجربة الماليزية للتنمية المستدامة قطعة أشواطًا كبيرة في السعي لبلوغ أهدافها المسطرة، بالرغم من العديد من التحديات الحالية والمستقبلية. والتي تعتبر الإرادة والمثابرة والتخطيط المبنى على أسس علمية مدروسة جيدًا السبيل الوحيد للتغلب عليها.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

(أ)- الكتب:

1- تامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

2- جابر سعيد عوض، السياسة الخارجية لماليزيا، جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، 2007.

3- حاج ابراهيم عبدالرحمن ، مسيرة الاقتصاد الاسلامي في ماليزيا: من خلال أفكار محمد مهاتير ، (قسنطينة: جامعة الامير عبد القادر ، 2011.

4- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية،2007.

5- شاديخليفةمحمدالأحمد،اقتصادياتالبيئةمنمنظورإسلامي،الطبعةالأولى،دارعمادالدينللنشروالتوزيع،الأردن،2010.

6- عبدالوهاب بن الحاج كيا، مسلمو ماليزيا، بين الماضي والحاضر ، طرابلس، كلية الدعوة الاسلامية، 1993.

7- على السلمي، ادارة الموارد البشرية، مصر ، دار غريب للطباعة، 2004.

8- محمد سعيد الحفار ، نحو بيئة أفضل، قطر ، دار الثقافة، قطر ، 2005.

9- مولود زايد الطبيب، علم الاجتماع السياسي، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى، جامعة السابع من إبريل، ليبيا، ٢٠٠٧.

10- نادية محمود مصطفى، سيف الدين عبدالفتاح وآخرون، القيم في الظاهرة الاجتماعية، دار البشير للنشر والتوزيع، 2008.

11- نعيم سلمان محمد بارود، متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الاحصائية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين، 2005.

12- نعيم محمد علي الأنصاري، التلوث البيئي، مخاطر عصرية واستجابة علمية، دار دجلة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.

(ب)- المقالات والدوريات:

1- لعلى بوكميش، التنمية المستدامة ومشكلة التسلح، مجلة الحقيقة الصادرة عن جامعة أدرار ، العدد الثاني، مارس 2003.

2- محسن محمد صالح، النهوض الماليزي قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2008.

3- نادية فاضل عباس، التجربة التنموية في ماليزيا من عام 2000-2010، مجلة دراسات دولية، العدد(54)، 2012.

4- ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة – دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا-، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010 ،بيروت.

(ج)-_المؤتمرات العلمية:

1- عبد العزيز بن عبدالله السنبل، دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة إلي مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 24- 26 سبتمبر 2001.

(د)- الرسائل العلمية:

1- ثمر على سلمان، سياسة الضرائب الهادفة إلي حماية البيئة وأثرها في النمو الاقتصادي في سوريه، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2007.
2- حسام الدين بن الطيب، تحديات التنمية المستدامة في ماليزيا، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي، الجزائر، 2016.
3- سعد على حسين التميمي، السياسات العامة في ماليزيا، برنامج الدراسات الماليزية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008.
4- سعد على حسين التميمي، السياسات العامة في ماليزيا، برنامج الدراسات الماليزية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008.
5- العايب عبد الرحمان، التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس بسطيف، الموسم الجامعي 2011/2010.
6- فادي أحمد رمضان، البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا وإمكانية الاستفادة الفلسطينية(1981-2003)، رسالة ماجستير ، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى غزة، 2016.
7- محمد مسعودي، دور الجباية في الحد من التلوث البيئي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
8- محمد مسعودي، فعالية الاليات الاقتصادية لحماية البيئة، دراسة تقييمية لتجارب الدول ومنها الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2014.
9- نايف بن ابراهيم الرسيني، تقييم استراتيجي للتجربة الماليزية ومدى الاستفادة منها في الاستراتيجيات العربية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: كلية العلوم الاستراتيجية، 2014.
10- يمنية قطاف، دور الاقتصاد الاسلامي في تكريس التنمية المستدامة- نموذج ماليزيا، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر، 2018.

مواقع الانترنت:

1. عبداللطيف مصطفى وعبدالرحمن بن سانية، انطلاق الاقتصاديات النامية: رؤية حديثة، تم الاسترجاع 2018/12/12 على الرابط التالي: www.digitallibrary.univ-batna.dz.
2. محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وادارة الإختلاف، تم الاسترجاع 2018/12/12 على الرابط التالي:http://sstudies:aljaeera.net

3. محمد ابراهيم خاطر، أسرار النهضة الماليزية، تم الاسترجاع 2018/12/12 على الرابط التالي:-http://www.al-watan.com/news.aspx?n=7DE0BB27-CF09-45F9-8062-01F6583E3BD2&d=20140927&writer=0

4. الموسوعة العربية العالمية، ماليزيا في سطور، تم الاسترجاع2018/12/12 على الرابط التالي:http://www.mousoua.educat.com2413.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Gilbert, A.J. and Braat, I. C., Modeling for Population and Sustainable Development (London: Routledge Publication, 1991).
2. Gladwin, T. N., "Shifting Paradigms for Sustainable Development – Implication for Management Theory and Research", Academy of Management Review. Vol. 20 (No., 4, 1995).
3. houkokchung and yeohkok – kheng. EdsMalaysia , south east asia and the emerging china. Political. Economic and cultural persbeectives (Kuala lumpur. Institute of china studies. University of Malaya. 2005.
4. Lewis A. Owen and Tim Unwin, Environmental Management Reading and Case Study (UK : Blackwell publisher ltd, 1997) .
5. Maler, K. G. National Account and Environmental Resources, Environmental and Resource Economics (Vol. 1, 1999).
6. ooyu. Ethnic chameleon. Multiracial politics in Malaysia. (Malaysia: pelanduck. 1991.
7. Victor, P.A., Indication of Sustainable Development: Some Lessons from Capital Theory, Ecological Economics (Vol. 4, 1999) .
8. William M. Lafferty and James Meadow Craft, Democracy and Environment - Problem and Prospects, Edward Edgar Publishing,Inc., Lyme Us, 1997.

المالية الإسلامية والتنمية الاقتصادية في ماليزيا

Islamic finance and economic development in Malaysia

د. ساسي سفيان

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشاذلي بن جديد. الطارف/ الجزائر

الملخص

يعتبر هذا العمل البحثي، زيادة على مساهماته من أجل فهم أفضل للنموذج الماليزي، مساهمة أعم في القضايا التي تساءل الروابط بين الاقتصاد وقاعدته السياسية في عبارات القيم والنزعة العقلانية. وهو يجتهد أيضا للكشف [مع العد التنازلي للرؤى الحتمية والخطية] كيف أن الميكانزمات السوسيولوجية في قاعدة البيانات الديناميكية للوقائع الاجتماعية الاقتصادية، ليست بمعزل عن إعادة تكوين توفيقية بين الاستراتيجيات المتنوعة من إعادة الاستحواذ أو اللاتماثلات الزمنية. إن الإطار السياقي الذي ترتسم فيه، يفترض أنه مكرها وممكنا في الوقت ذاته، بالنسبة للفاعلين المعنيين. على المستوى الميثودولوجي، تم إنجاز هذا المبحث في سوسيولوجيا التنمية على أساس بحث إمبيريقي تم إجراؤه في الميدان. وهو يمثل ملفا مبحثيا من بروتوكول بحث أوسع، يستهدف دراسة الديناميكيات الاجتماعية والتاريخية للتجنيد السياسي للإسلام في البلاد وتأثيراتها المعاصرة. زيادة على ذلك، تجميع معطيات خام انطلاقا من مصادر مؤسساتية وأبحاث أكاديمية، ترتكز (أي الدراسة) على سلسلة من الملاحظات الميدانية والمقابلات التي أجراها المتحاورون المحليون (أصحاب القرار، الخبراء، أعوان الكيانات المذكورة.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، النمو، الشريعة، المعاملات الإسلامية، الاقتصاد الإسلامي.

Abstract:

The Malaysian (process of people making, selling, and buying things) (combines different things together so they work as one unit) the Islamic dimension, arrange for the (how a big business is controlled and run) of the State based on national, social sticking together and politeness and skill with people). The return to the development of the (process of people making, selling, and buying things) compatible with (Sharia) law in Malaysia, in a modern approach, the investment since 1983, by the Malaysian people in charge for (the creation of/the beginning of the existence of) the local business part/area, oriented toward (related to managing money) practices, commercial insurance, and then to support its richness, is one of the important features of different (acting to prevent problems before they happen) policies in the field of religion .

Keywords: Islamic Banks, Growth, Sharia, Islamic Transactions, Islamic Economics.

مقدمة

يدمج الاقتصاد الماليزي بعدا إسلاميا فريدا من نوعه، ترتب عن حكامة الدولة التي تجب الإشارة إلى مقوماتها الاجتماعية والسياسية (القومية، التماسك الاجتماعي والدبلوماسية). فإن هذه العودة إلى تنمية اقتصاد متوافق مع الشريعة في ماليزيا، ظهر بشكل أوسع في تاريخ سوسيو–سياسي للظاهرة الإسلامية المحلية التي يشكل فيها أحد تجليات الرمزية التي تسهر عليها الدولة. بالفعل، في مقاربة معاصرة، فإن الاستثمار الرائد منذ 1983، من قبل السلطات الماليزية لأجل تأسيس قطاع تجاري محلي، موجه نحو الممارسات المالية، التجارية والتأمينية الإسلامية، ثم من أجل دعم ازدهاره، يمثل إحدى الخصائص البارزة من سياستها المتنوعة والاستباقية في حقل الدّين. إنه ترجمة فعلية وأصيلة للمذهبية الأيديولوجية عند الزعماء الماليزيين والتي تربط بين "الحداثة" الرأسمالية والنزعة المجتمعية "المحافظة". وتشهد مأسسة المالية الإسلامية في ماليزيا إذن، على أسس نشاطها في ميدان الدّين في الحقل العمومي وبالأخص على رهانات القوة المتضمنة في ديناميكيتها السوسيو–ثقافية.

1. الأخلاق الإسلامية والروح الرأسمالية: مذهبية الحداثة الماليزية

بالمراهنة على طابعه المتعالي مقارنة بكل تنظيم اجتماعي اقتصادي إنساني، فقد تبنينت العقيدة الإسلامية الحكومية حول الفكرة الأساسية التي ترى أن احترام التعاليم الدينية، لا يبدو متعارضا في شيء مع الحداثة التي تعني التقدم التكنولوجي والتراكم الرأسمالي. وأكثر من ذلك، فهو يفترض ضمنيا أن احترام الدّين يمكنه أن يشكل مدونة تسريع العملية الاجتماعية للإرساء في الحداثة، بواسطة الاعتراف بـ"الانتماءات الانتخابية"[1] بين قسم من القيم التي يحملها الإسلام وتلك التي ترتبط بالاقتصاد الليبرالي. يوصف الازدهار على سبيل المثال كعلامة على الإخلاص، لأنه يشهد على متابعة نوع من التميّز الذي يدعى إليه المؤمنون في القرآن، بينما ينظر إلى الثراء كوسيلة لتلبية والاستجابة إلى ركنين اثنين من ممارسة العقيدة، القيام بمناسك الحج إلى مكة ودفع الزكاة (التضامن).

1- تبدو المرجعية إلى ماكس فيبر (Weber, 2004 [1904-1905]) هنا، متضمنة. هذه الطبعة التي ترجمها ج-ب. جروساين (Jean-Pierre Grossein) تتضمن أيضا نصا كتبه المؤلف، لكي يجيب عن العديد من الانتقادات التي أثارها عمله. وتعتبر قراءته جد مهمة، لكي نتعرف على تباينات نادرا ما يتم استعراضها.

تعتبر الأيديولوجيا التي يتم الدفاع عنها من قبل الزعماء الماليزيين هكذا، كقاعدة للنمو بتشجيعها التقبل الجماعي للتنمية وتبرير رغبة البحث الفردي عن النجاح المادي(2)، إن تحديد الموقف الرسمي للآمنو من التوافق الداخلي بين الرأسمالية والتطبيق الصارم للإسلام، يجد تفسيره في وجود زعم ماليزي في البحث عن البرهنة أمام الملأ، على أن العقيدة الإسلامية لا تمثل من حيث الجوهر عقبة أمام التنمية المحاكية لفكر كولونيالي غربي، يتجدد على الدوام. من جانب آخر، فإن مواجهة الديناميكية المقاولاتية للمجتمع الصيني، قد وزن بكل ثقله بشكل لاواعي، في عبارات محاكاة، على قرار القادة القوميين الماليزيين والتحرر بشكل كبير من زعم حماية النظام الثقافي في ميدان المنافسة الاقتصادية. إن اللجوء إلى الدّين كصدى للأسس الهوياتية المجندة في الميدان المؤسساتي، يعتبر مصدرا أيديولوجيا مناسبا من أجل الإغراء، التفريد والمساهمة أخيرا في تسريع عملية تحول علاقة الماليزيين بنمط تنظيم الدائرة الإنتاجية الرأسمالية(3). وأبعد من مداه السلبي –المترتب عن انحراف توظيفه في غايات هيمنة–، فهو يمتلك وظيفة اندماجية تكمن فيها خصوصيات أولية. هكذا، في سياق تغير اجتماعية، لا يقيني، فهو مرشد يسمح للهويات الفردية والجماعية بأن تستديم أو يعاد ترتيبها. في هذا المنظور، يمكن أن ننظر إلى العقيدة الحكومية في صورتها التوفيقية، كعامل مرافقة وتقبل قوي للتحولات البنيوية الهامة (4).

هناك شرطان اثنان كان لا بد منهما [من أجل مقبولية خطاب الحداثة عند الآمنو] يكشفان عن بعده المفارق وحدوده. بداية، على المستوى الثيولوجي، فهو خطاب يرتكز على قراءة حصرية للحكم على الفساد المتواجد في المبادئ المقدسة. بكيفية مخالفة، لكنها تشبه الكاثوليكية التي تموضع الجشع في مرتبة الذنب الأساسي، فإن الإسلام يستنكر بقوة السلوك المماثل للطمع ويفضل على غرار الصورة المثالية للرسول محمد (ص) المتواضع، الزاهد والمنفصل عن المتعة الظاهرية من الواقع المرئي. هكذا، من أجل مرافعتهم عند الماليزيين من أجل قضية التنمية، اضطر قادة الحزب القومي إلى ترقية المخزون الأخلاقي إزاء منطقه الرأسمالي، مثلما يقودهم إلى ذلك التقدير الأصولي للعقيدة الدينية.

2– مستلهما من كتاب "الأخلاق البروتستانتية والروح الرأسمالية" (L'éthique Protestante et l'esprit du capitalisme)، يشرح م. موريشيما (Morishima, 1987) الكيفية التي تم بها توظيف القيم الكنفوشيوسية من أجل تيسير، وفق النموذج التوفيقي، تطور الرأسمالية في اليابان، إبان العصر الميجي (Meiji) في سياق مجتمع محافظ وجد متدرج. امتدادا لأثر ماكس فيبر، يكشف هذا العمل أن الميكانيزمات العامة المعروفة التي وإن لم تمتلك أية خصوصية مع البروتستانتية، تظل ملائمة كأداة مفهمية من أجل تفكير عمليات التحديث الاجتماعي.

3– يمثل هذا صدى للتصور الوضعي عن الأيديولوجيا، مثلما تم تطويره من قبل ب. ريكور (Ricœur, 1997).

4 - Hoffman N, L'islam en Malaisie : la religion comme facteur de développement, Paris : éditions Michalon, 2006, pp 72-83.

لهذه الغاية، فقد أيدوا إذن تأويلا معياريا متواضعا عن علاقة الدّين في الوقت ذاته بمسألة المادية، يسمح بالتعبير عن عدم مسؤولية الطموحات الشعبية نحو الرخاء المحلي (الراحة) ورغبة التمتع بالمزايا الملموسة للنجاح الاقتصادي. يحيل الشرط الثاني [الذي يتضمن عقيدة الحداثة عند الآمنو] إلى ضرورة تكييف تطبيقها مع احترام ظاهري للمعايير أو حدود العقيدة، مع شكل معين من النزعة المحافظة. وإن تم تشجيع التقدم التكنولوجي، فلا يعني ذلك أنه لا يخضع للشريعة الإسلامية (الفقه). من جهة أخرى، تظل القيم الدينية حاضرة بشكل عريض، باعتبارها وسيلة لمحاربة بعض الآثار المنحرفة التي ترتبط مباشرة بالإفراط غير المضبوط للرأسمالية، مثلما أثبتت وجودها في الغرب. في منظور القادة الماليزيين، فإن الأخلاق الإسلامية دون أن تعيق النشاط الاقتصادي التنافسي، يجب أن تدعم بقوة ضبط بعض نواتجها الملازمة التي تعرفها التنمية وبخاصة النمو السريع للمطالب الاجتماعية السياسية الليبرالية [5].

إن ممارسة الإسلام الصارم، العالم والموجه أيضا لتوفير تأطير أخلاقي للمؤمنين بواسطة فرض شكل من السلوك الطارئ، للتصدي لانحرافات تنامي النزعة الفردانية التي تشكل الجريمة أحد أعراضها، حسب الخطاب الرسمي. توضع العقيدة إذن، في خانة أداة أساسية للضبط الاجتماعي الجمعي، خاصة في ميدان الآداب العامة. رغم وجود أراء معادية تماما لمواقفه والتي ظلت أقلية، لم يجد الآمنو نفسه في وضعية يفرض فيها بالقوة، عقيدته الإسلامية على غالبية السكان الماليزيين. بالعكس، على أساس العلاقة المبنية عن قرب بين تعريف الهوية الماليزية والمتغيّر الديني [6]، فقد تبنى الحزب القومي بشكل واسع بعض المطالب المجتمعية التي نشأت إبان الإحياء الإسلامي، تحت تأثير حركات بعثاتية أو تبشيرية (دعوية) [7]. فقد حقق ذلك، بتناول المسألة الإسلامية بأسلوب إيجابي، سياسيا واقتصاديا.

بالموازاة، مع نشر خطابها في صور متعددة في كل مستويات المجتمع، تمكنت الدولة من تبرير نشاطها بالتذكير بالمطالب الشعبية التي ساهمت في خلقها أو على الأقل في التحضير لها. هذه الطريقة في بناء "تطبع" جمعي جديد، مستبطن ومشابه، ذي صلة باللاوعي ومشرعن، يفسر الفعالية السياسية النسبية لمأسسة الإسلام، خاصة بشأن جانبه الاجتماعي الثقافي. في السياق المحلي، تحققت تحولات عميقة اقتصادية وتمت إعادة توزيع ثمار

5- Shamsul A. B, Identity Construction, Nation Formation and Islamic Revivalism in Malaysia", in Robert W. Hefner, Patricia Horvatich (ed.), Islam in the Era of Nations States : Politics and Religious Renewal in Muslim Southeast Asia, Honolulu : University of Hawaii Press, 1997,pp 220-221.

6 - Mutalib H, Islam and Ethnicity in Malay Politics, Singapore : Oxford University Press, 1990, pp 36-48.

7 - Shamsul, op cit, p 217.

النمو، وتم استبطان البعد التنموي للخطاب حول الإسلام عند السلطات، بشكل يسير في اللاوعي الجمعي للمؤمنين. بالفعل، فقد تم استبدال نموذج الهيمنة التقليدية الذي تجسده نخب الشعب العظيم (Orang Besar) تدريجيا، بواسطة بروز شريحة تعرف عبر صورة "الماليزي الجديد". فقد تمت ترقيتها منذ سنوات 1990 من قبل الآمنو، كمرجعية جديدة للمجتمع[8].

2. "التنمية السيادية" والمؤسساتية المتطابقة مع الشريعة

أحد الامتدادات الجلية للعقيدة الدينية للآمنو، تمثل في الاستثمار الريادي لماليزيا في الميدان الذي يسمى بعبارة عامة بـ"الاقتصاد الإسلامي" أو "المالية الإسلامية". ويتمثل توضيحه الكامل في البعد الإرادوي، "السيّد" لنموذج التنمية للبلاد[9]. وسيتعرض هذا المبحث إلى هذا القطاع في مجمله قبل تناول المؤسسة الرمزية، المتمثلة في "صندوق الحج"، صندوق التوفير التضامني الموجه لإنجاز مناسك الحج إلى مكة والذي أصبح هيئة مالية قوية.

1.2. طريق نمو المالية الإسلامية الماليزية

انطلاقا من سنة 1983، في الحقبة التي كانت توصف بالهامشية حتى في كامل العالم الإسلامي، تسلحت البلاد تدريجيا بتشريع وأدوات سمحت لها بممارسة المعاملات البنكية، التجارية أو التأمينية المتوافقة مع الشريعة، على قاعدة تأويل معقد ومستفيض للمتطلبات المحددة في مدونة مذهبية العقيدة. لم تكن الفدرالية الماليزية في أصل الاختراع المعاصر المؤسلم الذي اشتق من الرأسمالية الكلاسيكية، لكنها برزت بشكل خاص من خلال انتشارها. وقد اعتبرت من جهة أخرى، إبان ما يقارب عشريتين اثنتين بمثابة الأمة الأكثر تقدما في ممارستها. وحتى لو أن أمما أخرى على غرار البحرين، قد انخرطت بشكل معمق فيها اليوم، عقب نموها السريع على المستوى العالمي[10]، فهي تظل فاعلا بارزا ومؤثرا فيها.

رغم أنها كانت مقتضبة ومتواضعة من حيث التجريب، فإن الأشكال الأولى من مفهمة وضبط الأنشطة التاجرة المتوافقة مع الشريعة، قد بدأت أثناء سنوات 1930[11]. في تلك الفترة، كانت تقدم بوصفها مميزات مشروع ثقافي

8- مى علام معتوق، البعد الثقافى للتجربة التنموية الماليزية (1981-2003)، رسالة ماجستير، مصر: كلية الاقتصاد والعلوم السياسيي، جامعة القاهرة، 2009، ص71.

9 - Lafaye de Micheaux E, Malaisie, un développement souverain, Lyon : ENS éditions, 2012, pp 157-163.

10- عام 2005، مثلت العوائد المالية للاقتصاد الإسلامي قرابة 225 مليار أورو، مع منحنى نمو سنوي متوسط بلغ 15 %، حسب تقديرات صندوق النقد الدولي (Brafman, 2005).

11- هدى ميتكيس، رؤية محاضير محمد للتنمية، فى محمد السيد سليم (محرر)، الفكر السياسى لمهاتير محمد، مصر: جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، 2006، ص81.

من أجل تكييف محلي للرأسمالية التي كانت متطورة داخل العالم الإسلامي المستعمر. بصورة مختصرة، فهي تقوم بتنظير أسس مجموعة من الممارسات التي تعادل نظاما اقتصاديا تنافسيا على الأقل والذي صحح في أبعاده الرأسمالية عن طريق مبادئ مستخلصة من تأويل النصوص الدينية أو من الطابع التفضيلي الممنوح لقواعد التضامن والتماسك التعاقدي. إن تحريم الربا والتنظيم القانوني والتقني الذي ينظم اليوم عمل الاقتصاد الإسلامي، قد تم وضعهما ببطء انطلاقا من سنوات 1960، بالموازاة مع حركة التعقيد المدنية. خلال سنوات 1950، تم إنجاز الأبحاث الرائدة التي تنظّر للممارسة الممكنة في المعاملات النقدية المطابقة للشريعة، قبل أن تجد تطبيقا فعليا لها في العشرية الموالية في مصر، مع تجربة أولى عند إقامة بنك (فائدة حرة). تكمن الصعوبة التقنية الرئيسية التي عقدت من إنشاء مثل هذه المؤسسة للتوفير والقرض، في ضرورة تجنب عقبة تحريم الربا، دون رهن الفائدة منها (ربحيتها). وقد تم التغلب على ذلك، بمناسبة تبني مسلمة اتفاقية، صارت هي المبدأ المؤسس للاقتصاد الإسلامي الذي يدار انطلاقا منه مجموع الأدوات والنماذج التي ترتبط به. وقد سميت بـ"المُرابَحة"، لأنها تتمثل بكيفية مبسطة في استبدال مبلغ محدد مسبقا، من أجل استلاف المال المستثمر أو المودع (الفائدة) توزيعا عادلا، محدد مسبقا بين المتعاقدين عن العائد الذي يمكن تحقيقه لاحقا: الفاعلون المتواجدون هم إذن، متضامنون بصدد الأرباح المحققة، لكن أيضا فيما يخص الخسائر المحتملة.

في عام 1973، في السياق المزدوج [العالمي/ المحلي من حركة الإحياء الإسلامي-] من الاضطرابات في الشرق الأوسط، تبنى الاجتماع الثاني لوزراء الشؤون الخارجية لمنظمة المؤتمر الإسلامي وثيقة مشتركة (مؤسسة بنك إسلامي، الاقتصاد والعقيدة الإسلامية) تعلم رسميا اعتراف الأمم الإسلامية بمشروعية المالية المطابقة للشريعة، رغم بعض التخوفات القوية. في هذا الصدد، فإن المبادرة بدت كإجراء سياسي أكثر منه اقتصاديا. رغم هذه الوضعية، فقد تم تأسيس البنك الإسلامي للتنمية، كإجراء يجسد الوثيقة في السنة الموالية أوكلت له مهمة، تشجيع إنشاء مؤسسات بنكية تلتزم بتعاليم العقيدة. لكن، دول البحرين، دبي، السودان، مصر والأردن فقط، هي التي مهدت لحركة خجولة تتجه في هذا الاتجاه، خلال سنوات 1970.

وكما كثير من القادة المسلمين في تلك الحقبة، فإن معظم إطارات الأمنو، ظلوا وقتها متحفظين بشأن فرص أسلمة الدائرة التجارية. زيادة على المقاومات القوية من قبل قسم من العلماء -يعتبرون أن المفاهيم المتوافقة مع الشريعة تشكل ترجمة محرفة للعقيدة الأصلية، من أجل حجب مظاهر اندماج ناجحة من العناصر غير التقية- قد ظلوا مرتابين أمام حركة لا تزال هامشية بشكل فريد والتي تبدو مقبوليتها غير مؤكدة. في خضم حقبة إنهاك

مرحلة الثلاثينات المجيدة والتحويل المعقد للأنظمة الإنتاجية ما بعد الكولونيالية، فإن الدافع إلى تقوية التنمية لم يكن يراهن من أجل مشروعات تجديدية، مهما كانت مستقوية بدوافع دينية أو دبلوماسية. ناهيك، أن القادة الماليزيين الأساسيين والمناصرين لبريطانيا والذين درسوا في المؤسسات البريطانية في سنوات 1970، كانوا مطبوعين بأطر مرجعية غربية، خاصة على المستوى الاجتماعي–الاقتصادي. هكذا، رغم القرارات التي تدفع إليها أسباب سياسية من أجل دعم مكانة العامل الإسلامي في نشاط الحكومة، داخليا وخارجيا، فإن فكرة تدخله ضمن القطاع النقدي لم تحصل على أي تشجيع من قبل السلطة العمومية.

لكن، منذ بداية سنوات 1980، أصبح دعم التنمية الاقتصادية الإسلامية مظهرا مهما ومميزا بالخصوص من سياسة مأسسة الإسلام التي تقودها المكاتب المتعاقبة لمحمد مهاثير. في الأصل، أبعد من الحجج ذات الطابع الأخلاقي، فقد بررت الحكومة خياراتها بشأن المالية المطابقة للشريعة، بضرورة تقديم بديل رأسمالي للماليزيين، طالما أن التحريم القرآني للربا اعتبر من أهم الأسباب الهيكلية التي تدفع إلى انسحابهم من الحقل المقاولاتي المحلي. رغم بنائه على أساس إعادة ترجمة تعسفية للتاريخ الاجتماعي للبلاد، يبدو أن هذا التفسير متناسق مع الجدلية المجتمعية القائمة كصدى لمختلف الطموحات الهوياتية للسكان الماليزيين. من جهة أخرى، فقد بدا وأن هذا الخيار لفائدة أسلمة جزئية للقطاع المالي، يتناغم مع أخلاق الحداثة التي يدافع عنها الحرس الجديد للآمنو لكي يثبت [بواسطة الأيديولوجيا كما بالتحدي الموجه للدول المصنعة وعلى المستوى الداخلي للصينيين] أن عقيدة المنتجين المسلمين تتكيف جيدا مع تحقيق الامتياز الاقتصادي. إن الحزب القومي الذي أخذ على عاتقه الفكرة التي وفقا لها أن الديانة المحمدية تحرم المادية، تلك القيمة المرافقة عن خطأ حسب رأيه للأمم المتمدينة، يكون قد شجع إذن المؤمنين المحليين على الثراء، في توافق تام مع احترام التعاليم القرآنية، لكي يواجه بشكل لا مباشر الديناميكية التجارية الصينية، بواسطة نجاح المشروع المالي حصريا.

2.2. توسع تدريجي وجريء لقطاع رعاية الدولة

انطلاقا من عام 1983، إثر أعمال تحضيرية أشرفت عليها سلطة مصالح الوزير الأول، تزودت ماليزيا تدريجيا بتشريع يسمح لها بممارسة معاملات مالية مطابقة للشريعة. في شهر إبريل وضع قانون أول أطلق تسمية (Islamic Banking Act 1983)، إطارا قانونيا يسمح بإنشاء نظام بنكي إسلامي وطني.[12] كما بشأن المؤسسات المدنية، فإن البنك المركزي للبلاد قد تسلح بالأخص، بالسلطات العادية للضبط والرقابة لعملها.

12- low of malysia, act 276, Islamic Banking Act 1983, ARRANGEMENT OF SECTIONS, PART I , PRELIMINARY, Mar-1983

بالموازاة مع ذلك، تبنت الحكومة عن طريق البرلمان قانون الاستثمار الحكومي الذي يوفر للدولة إمكانية إصدار سندات الاستثمار الحكومية، المطابقة لمبادئ الإسلام. ويطلق عليها اليوم قضايا الاستثمار الحكومية. بواسطة إقامة أداة محلية لتمويل دينها السيادي والاستثنائية للقنوات التقليدية، فقد طمحت السلطات العمومية على المدى المتوسط غلى سحبها تدريجيا من تبعيتها إزاء الأسواق الأجنبية، مع أخطار الظواهر المضارباتية حول قدرتها على الوفاء بالديون التي تتطلب ذلك.

لكن، بشكل أولي، فإن سندات الاستثمار الحكومية، كان من بين أهدافها المبدئية استخلاص فرصة مردودية من الاستثمار، كما توفير أقل مخاطرة بصدد البنك الإسلامي الذي أسس منذ 1983 والذي لا يمكن أن يكون حاملا لشراء وصلات السيول الكلاسيكية التي تمثل أدوات ضرورية لتأبيدها. كمؤسسة رائدة في النظام الاقتصادي المطابق للشريعة، فإن هذه المؤسسة التي تعود غالبية أقساطها دوما للدولة، قد ساهمت بفعالية في توسعها. زيادة إلى هذه النتائج، فقد كانت أيضا في أصل إطلاق عدة أدوات مجددة (أدوات نقدية، بطاقات دين خلوية أولى لمصلحة الخواص المحليين). ومنذ عام 2001، فقد توطنت بشكل غير مباشر في السوق الأوروبية، بحيث أصبحت شركة مساهمة في بنك الاستثمار الإسلامي الأوروبي (European Islamic Investment Bank)، وهو البنك الإسلامي الأول الذي أسس في المملكة المتحدة والمدرج في بورصة لندن. وعقب ذلك، فقد اغتنت بنية النظام الاقتصادي الإسلامي الماليزي تدريجيا تحت تأثير السلطات المحلية، المتضافرة مع التنامي المستمر للتشكيلة، لكن أيضا مع تعقيد منتجات الاستثمار والأدوات التقنية التي وضعت في خدمة المتعاملين المتواجدين[13]. وفي عام 1984، سمح البرلمان بتمديد وتوسيع حقل المالية المطابقة للشريعة إلى المنتجات التأمينية. إن التأمينات الإسلامية (تكافل) التي أسست على أساس قاعدة التضامن التساهمي بين الموقعين على العقد نفسه[14].

لكن، رغم إطار شرعي غني ودعم نشط من السلطات، سيظل ازدهار الاقتصاد الإسلامي المحلي محدودا مؤقتا، بسبب العدد المتواضع من الفاعلين الذين يستأهلون الانخراط فيه. بالفعل، خلافا لبعض الدول القليلة التي اختارت أسلمة نظامها البنكي المحلي بالإكراه –السودان (1984)، إيران (1985) وباكستان جزئيا– فقد تبنت ماليزيا الإبقاء على بنية رأسمالية ثنائية، تقليدية ودينية. مدفوعة بالهدف الأولي للتنمية الوطنية، أبعد حتى من أغراضها

13– حول الجوانب التقنية للاقتصاد الإسلامي، خاصة من وجهة نظر ماليزية، أنظر (Shanmugam, 1997).

14– رامى فوزى، دور الدولة الماليزية فى التنمية، فى جابر عوض (محرر)، دور الدولة بين الاستمرارية والتغير فى الخبرة الآسيوية، القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، 2009، ص–ص 276–277.

المرتبطة بالإسلام، لم يكن لدى قادة الآمنو، النية أبدا في رهنها بإعادة النظر الفجائية في قواعد الرأسمالية العلمانية. هكذا، كبراجماتيين بشأن حقيقة أن هذه الأخيرة لا يمكن استبدالها في مدى قريب بواسطة بديل مضاهي في عبارات الرخاء، فقد شجعوا استراتيجيا تحول جزئي للدائرة الإنتاجية، المشروطة بالبحث عن تأثير محايد على مستوى الأرباح الفعلية المحصلة. زيادة إلى ذلك، سيظل نمو القطاع التاجر عندئذ وبالأساس مرتبطا باستثمارات خارجية وبأنشطة المجتمع الصيني. وإضافة إلى التوترات السياسية الحادة، فإن كل فرض للتغيّر في طرائق حرية المقاولة، يمكنها إذن أن تولد نزيفا لرؤوس الأموال التي تكون لها تداعيات اجتماعية اقتصادية خطيرة، وهو ما لا ينوي حزب الآمنو أن يخاطر به.

بغية تنويع فرص نمو المالية الإسلامية، كشرط تقني ضروري لمصداقيتها، فقد وضعت الحكومة في خدمتها في بداية سنوات 1990، النتائج المرضية التي حقتها الوحدات الأولى المستثمرة في قطاعها وتأمل على أساس عناصر ملموسة أن تحفز عددا أكبر من الأعوان الاقتصاديين على اللجوء إلى استخدامها. كما تم تحفيز الشركات على احترام التعاليم الدينية في أنشطتها، لكي تستفيد عند الحاجة من مصادر تمويل أو استثمار تخضع للقواعد نفسها. لكن بالأخص، وبالموازاة مع الهجمة الأيديولوجية التي تستهدف ترقية صورة ماليزيا الجديدة – الهدف التجاري المفضل للمنتجات التي تستخدم التسويق الديني- فقد قرر حزب الآمنو أن يفتح بشكل متزايد سوق الاقتصاد المطابق للشريعة وتعقيد بنياتها المؤسساتية. في عام 1993، عقب عملية استكشافية مترددة، تشهد على أهمية الرهانات الفعلية والرمزية المرتبطة بقراره، سمح بنك نيجارا ماليزيا بممارسة تجديدية، تسمح للمؤسسات المالية العلمانية بتقديم خدمات مطابقة للمبادئ الدينية. في أثر هذا الإجراء، فقد فرض من جانب آخر مخطط-إطار [(المالية الخالية من الفائدة)] أو مخطط المصرفية من دون فائدة، يحدد القواعد العامة لتنظيم، اشتغال وضبط القطاع البنكي المحلي الموسع والمطابق للشريعة. في أكتوبر 1996، لكي يصحح نقص مقروئية النظام المؤسس، فقد فرض البنك المركزي على الأعوان المتدخلين في الدوائر الاقتصادية، أن يفصلوا بصرامة بين أنشطتهم، على مستوى الإدارة والتسيير المحاسبي.

لكن في الواقع، بالاعتراف بوجود تمييز بين طبيعة المتعامل وطبيعة أعماله، وهو ما يكون محل شك، تكون السلطات الماليزية قد فضلت بجلاء غائية فرص توسيع المالية الإسلامية إلى شكل من الاتساق الدوجمائي في إعمال وسائل تطورها. من أجل استكمال المخطط الجديد على المستوى التقني، سيشرف بنك نيجارا ماليزيا في جانفي 1994 على إنشاء، لأول مرة في العالم، السوق البيني الإسلامي للمصارف. تخصص هذه السوق على

المدى القصير للوحدات البنكية أو المالية التي تتعامل في نطاق المالية الإسلامية ويسمح لها مؤقتا، بواسطة تجهيزات عديدة ملائمة، بتسوية ميزانيتها المحاسبية وسحب صناديق سداد أموال أو استثمار فوائض استغلالها في فترات قصيرة. زيادة على دوره كأداة سياسة نقدية، فهو أداة أساسية في استقرار وتسوية النظام بالحفاظ، بواسطة دوران ميسر للسيولة بين المتعاملين، على توازنه شبه–القار. من جهة أخرى، فقد استدخلت ميكانزمات مخصصة للمؤسسات المطابقة للشريعة كما مؤشر تحديد أسعارها داخل بورصة ماليزيا، تلك الوحدة البورصية للفدرالية. وفي شهر مايو 1997، توج البنك المركزي الماليزي تسوية التنظيم المؤسساتي للقطاع الاقتصادي الإسلامي للبلاد، بتنصيب المجلس الوطني الاستشاري الشرعي للأعمال المصرفية والتكافل الإسلامي الذي يعتبر سلطة عليا للسهر، الاستشارة والضبط.

الجانب الأيديولوجي البارز في السياسة الحكومية في مأسسة الإسلام، من بين جوانب أخرى (تربية، ثقافة، الخ...) يتمثل في تنمية الاقتصاد المطابق للشريعة، رغم منحى نمو طويل نسبيا حتى نهاية 1990، حيث بقيت التنمية مستمرة منذ 1983. وتجاوز نصيب الصناديق الإسلامية في مجمل الأصول البنكية للدولة الفدرالية نسبة 10 % عام 2003 (مقارنة بنسبة 6 % سنة 2000)، قبل أن يعرف تصاعدا مستمرا منذ ذلك التاريخ، رغم أنه ظل أكثر اعتدالا. يمثل القطاع اليوم أقل من خمس الحجم الكلي من رسملة البلاد. وحسب نمط تقييم متوسط، فهو يسهم مباشرة في ما يعادل 15 % من ناتجها الداخلي الخام، وهو ما يبدو معتبرا بالنظر إلى طابعه البديل. هكذا، فقد ساعد وجوده على تبرئة شريحة من المؤمنين بشأن مشاركتهم في نظام يتأسس على منطق المراكمة المادية. لكنه، ساعد غالبية من بينهم على وضع ودائعهم اليومية في مؤسسات تقوم بتسيير أموالهم، متوافقة مع مبادئ الشريعة وتدعم ميلهم إلى الادخار. تمنح هذه الوضعية للفدرالية الماليزية تحديدا استقلالية مالية نسبية (جدا) [اتضحت أهميتها بشكل خاص، أثناء الأزمة الآسياوية سنة 1997]، لأن الصناديق الإسلامية شكلت احتياطيا نقديا لا يخضع جزئيا لتأثير الأسواق التي تتأثر بالمضاربة البورصية الكلاسيكية.

إضافة إلى هذين البنكين العاميين واللذين ينشطان بالكامل، وفقا لقواعد تتطابق مع الدّين الإسلامي (بنك الإسلام، بنك المعاملات)، فقد أسست سنة 1999، أكثر من ثلاثين مؤسسة نقدية ذات مراكز متنوعة، تقدم منذ الآن فصاعدا، جزئيا أو حصريا حسب اختصاصاتها، خدمات مطابقة للشريعة في ماليزيا. حتى وإن كانت الغالبية منها هي وحدات ذات مساهمين محليين في الغالب، فإن بعض المؤسسات الأجنبية [في صورة بنك

(HSBC) البريطاني الذي حقق فيها قرابة 10 % من رقم أعماله [15]] قد اقتحمت هذا المجال ذي المردودية العالية. من جهة أخرى، تميزت البلاد بكيفية فريدة في ميدان التأمين الإسلامي، بتطويرها سوقا داخلية كثيفة ازدهرت على أساسها شركات متخصصة من بينها المؤسسة القوية (تكافل ماليزيا) التي أسست منذ شهر نوفمبر عام 1984، في شكل فرع من البنك الإسلامي. وقد ظل هذا الأخير هو المساهم الغالب فيها، عندما تحولت عام 1996 إلى شركة عمومية مدرجة في البورصة.

3.2. النموذج المثالي بنك الحج

مع ذلك، فإن مؤسسة رمزية مهيبة للاستثمار الماليزي في ميدان الاقتصاد الإسلامي –بالمعنى الواسع للعبارة– يكشف مثلها عن عناصر بارزة بشأن طرائقها، إنها مجلس صندوق الحج أو مجلس إدارة صندوق الحج الذي يطلق عليه عادة صندوق الحج (.Tabung Haji). تسمح هذه المؤسسة للمؤمنين برسملة أموالهم بسرعة كبيرة للقيام بمناسك الحج إلى مكة، باعتباره الركن الخامس من الإسلام السّني. وهو مثال يستهدف إنجاز العمرة إلى البقاع المقدسة. يوجد هذا الشكل من صندوق الادخار التضامني ذو الطابع الديني في معظم بلدان العالم الإسلامي، لكن ما أنشأته الفدرالية لم يعد له من علاقة مع البنيات التعاونية المتواضعة للدول الأخرى. بالفعل، أصبحت هذه الهيئة أحد أهم صناديق الودائع في البلاد والتي لا تمثل الخدمات التي تقدمها في ميدان الحج، سوى جزءا ثانويا من أنشطتها النقدية.

لقد تم اقتراح إنشاء صندوق الحج في نهاية سنوات 1950 من قبل رجل الاقتصاد الماليزي أنجكو عزيز [16] عندما كان مستشارا مؤثرا في الحكومة، من أجل تحقيق هدفين اثنين متمايزين. كان ألأمر يتعلق بتقديم للمؤمنين المحليين الميسورين إمكانية استثمار مدخراتهم في الودائع المطابقة للشريعة، لكن بالتحديد ترقية الوضعية المالية للمواطنين المؤهلين للحج. غالبية هؤلاء الأخيرين، واجهوا هشاشة كبيرة بعد عودتهم من مكة، لأنهم كانوا يضحون بقسط كبير من أموالهم من أجل تغطية نفقات السفر. وقد كشف بحث أجري بطلب من السلطات عن هذه الحقيقة، بحيث كشف أن كثيرا من الحجاج يدخرون جزءا من مداخيلهم لتمويل سفرهم إلى العربية السعودية، دون أن يتمكنوا في أغلب الأحوال من تجميع القيمة اللازمة للتكلف بهم. زيادة إلى ذلك، بحكم طابعها الجزافي، يبدو

15 - Lafaye de Micheaux, op cit, pp 43-51.

16- Hamayotsu K, "Islamisation, Patronage and Political Ascendancy: The Politics and Business of Islam in Malaysia", in Edmund Terence Gomez (ed.), The State of Malaysia: Ethnicity, Equity and Reform, London : Routledge Curzon, 2004, pp 123-135.

أن الرسملة التي فيها شيء من الحرمان، تمثل حلا غير مرضي للمصلحة العامة. إنها تعيق بالفعل التنمية الاقتصادية المحلية بتجنيد التدفقات المالية المتسقة، خارج شبكات الاستثمار البنكي. بغية حل هذه المعضلة التي تتضمن العديد من الرهانات الاجتماعية الاقتصادية، قدم أنجكو عزيز عام 1959 للحكومة الماليزية تقريرا رسميا، حول تحسين وضعية المرشحين الوطنيين للحج(17).

واقترح بالخصوص إنشاء مؤسسة تضامنية للودائع لا تطبق الربا، وتسمح بتقديم عائد عن المال المراكم من قبل المؤمنين من أجل التكفل بالسفر إلى مكة. رفعت هذه الوثيقة إلى علم شخصيات عديدة مؤثرة في العالم الإسلامي، حيث حظيت بسرعة بعناية بمستوى البعد التجديدي لاقتراحه الأساسي، ما قدم ضمانة ذات وزن ثقيل لمصداقيته. في عام 1962، بعد تفكير مطول لكي تحدد الطرائق العلمية، أنشأت السلطات الماليزية صندوق التوفير للحجاج المقبلين على الحج. وقد تم تسجيله رسميا في شهر أوت، لكن ورغم نشر قوانينه في نوفمبر، فهو لم يباشر عملياته سوى في 30 سبتمبر عام 1963، بسبب دواعي تقنية ولوجستية. ومنذ عام 1969، امتدت صلاحيات الهيئة بفضل القانون، بانضمام الإدارة المحلية التي كانت تتكفل بالحج، لكي تشكلان المجلس التنفيذي في صندوق الحق. تم التصويت على هذا الإصلاح (قانون مجلس الحج) من قبل البرلمان عام 1995(18)، بحيث رفع بعض القيود النسبية على قواعد عملها، بما وسع من حقل أنشطتها وخاصة على المستوى المالي. وهنا بالطبع ما سمح بتبني تسميتها الحالية.

إضافة إلى خاصيتها الأولى كجهاز تسيير ودائع المؤمنين من أجل تمويل فريضة الحج إلى البقاع المقدسة، يعتبر صندوق الحج صندوق توفير كلاسيكي، لكنه يقوم بنمط توزيع عائد ودائعه، بهدف تجنب عقبة تحريم الربا. رغم أن العوائد التي يصبها إلى المتعاقدين فيه، تكون متذبذبة نظريا [يتم تحديدها سنويا حسب توزيع عادل عن فوائض الاستغلال] فهو يعلن عن معدلات مردودية متوسطة عالية، مقارنة بتلك التي تضمنها مؤسسات الرسملة العلمانية. بمنأى عن الأزمات الظرفية التي تسببها المضاربة البوصية، رغم اللايقين الذي يثقل نسبيا على نتائجه، فإن هذا النموذج يبرهن على نوع من الاستقرار، ما يسمح له تدريجيا باكتساب ثقة المدخرين. أثناء الأزمة النقدية الآسيوية سنة 1997، في الوقت الذي ثقلت فيه تهديدات خطيرة حيوية النظام البنكي المحلي، فقد كانت هذه

17- ماجدة على صالح، البعد الاجتماعى فى النموذج الماليزى للتنمية، فى كمال المنوفى جابر عوض (محرران)، النموذج الماليزى للتنمية، مصر: جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، 2005، ص269.

18- جابر عوض، دور الدولة الماليزية فى التنمية، فى كمال المنوفى وجابر عوض (محرران)، النموذج الماليزى للتنمية، مصر: جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، 2005، ص37.

الهيئة هي المؤسسة المالية المهمة الوحيدة في البلاد التي حققت فوائد معتبرة، مدعمة أكثر جاذبيتها. وقد سجلت هذه الهيئة في السنة نفسها، انخراط 254.881 مدخرا إضافيا.

هكذا، أبعد من نجاعة الحملات الإشهارية التي تعمل على ترقيتها والتي وجدت رسائلها صدى إيجابيا عند الماليزيين في سياق تنمية السياسة الحكومية لمأسسة الإسلام، فإن النجاح الشعبي المستديم الذي قوبلت به من قبل صندوق الحج، يرتبط أساسا بأداءاتها كأداة للرسملة. أثناء إنشائها الفعلي في عام 1963، كانت تضم 1.281 مدخرا. وفي نهاية سنة 1997، أعلنت عن رقم ثلاثة ملايين ومائتين وخمس آلاف وثمانمائة وخمسة وثمانين (3.205.885) زبونا خاصا ورسملة 4،3 مليار رينجيت ماليزي. وما فتئت هذه الأرقام تتضاعف منذ ذلك الحين. وتستهدف المؤسسة اليوم على المدى المتوسط، تحقيق رقم 5 ملايين متعاقد[19]، أي ما يقارب واحد من بين ثلاثة من المسلمين في البلاد. بالموازاة مع ذلك، فإن نجاحها هو أيضا ثمرة طابعها المؤمن لودائعها لأن السلطة العمومية تضمن حدا أدنى من الودائع المنجزة. إضافة إلى ذلك، تقترح الهيئة بانتظام أو دوريا منتجات جديدة للتوفير (مخطط التقاعد، التوفير الأجري، الخ...) وتشجع بشكل واسع فتح حسابات خاصة، من أجل أهداف أخرى زيادة على تمويل الحج بغية تأبيد النمو المضطرد لعدد المسجلين. وهي مؤهلة أيضا لاستقبال ودائع متأتية من مؤسسات، بما فيها مؤسسات نقدية أخرى. بالموازاة، فإن إصلاحها عام 1995 قد سمح لها بمرونة شروط سحب المبالغ التي تودع فيها، منذ الآن مقارنة بمبالغ البنوك، وهو ما رفع الإكراه الاجتماعي الاقتصادي الكبير واللجوء الواسع إلى خدماتها. وأخيرا، فإن المدخرين فيها ليسوا مطالبين فرديا بدفع الزكاة على ممتلكاتهم المجمدة، لأنهم يدفعونها لدى السلطات الدينية على أساس الفوائد السنوية الخام.

توضع مجموع رؤوس الأموال التي قدمت في متناول هيئة الحج في منتجات، تستجيب للمعايير الدينية. من أجل ضمان احترام هذه المهمة، تم تكوين اللجنة المراقبة من المجلس الاستشاري للاستثمار أو مجلس الشورى للاستثمار [التابعة لإدارتها] والتي تتشكل من أعضاء أكفاء تشهد على الطابع المتطابق مع الشريعة بشأن أنشطتها العادية. وهي تقرر إلزاميا مدى المصداقية الأخلاقية للعمليات التي تقوم بها، تتحقق من شرعية بعدها الإسلامي، لكن ليست لها أية صلاحية لاتخاذ قرار بشأن راهنية وأهمية الاختيارات الاستراتيجية المتخذة أو الترتيبات المقررة. تلجأ هذه الهيئة إلى مجال واسع من قطاعات التدخل الاقتصادي (سلفيات وقسيمات دولة،

19- هدى ميتكيس، الاصلاح السياسى فى ماليزيا، فى هدى ميتكيس وحسن بصرى (محرران)، قضايا الاصلاح فى ماليزيا، مصر: جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، 2010، ص-ص 58-59.

سندات بورصية، مشاركات مباشرة) وتستثمر داخل قطاعات متنوعة [أحيانا تكون ذات أولوية بالنسبة للسلطات] بمقادير تجعل منها اليوم أحد الممولين الرئيسيين القوميين. إضافة إلى تحقق قبلي من مدى مطابقتها مع دفتر الأعمال النوعية، تخضع الشركات أو الأدوات النقدية التي تستفيد من انخراط الهيئة لمراقبة منتظمة في عملها بالنظر إلى التعاليم التي تفرضها العقيدة. بفضل فائدتها أو ربحيتها القوية، كما الأهمية المتنامية على الدوام لدورها داخل الدائرة الإنتاجية المحلية، فقد وسعت سياستها التنموية بخلق عدد من الفروع التجارية التي كانت جزئيا أو غالبا بحوزتها، حسب الحالة التي تنشط فيها كمتعاملين تنفيذيين في ميادين، مثل: العقارات، الفلاحة أو السياحية. وهي أيضا المساهم الغالب في البنك الإسلامي.

بالنظر إلى دور المتعامل الاقتصادي الذي اكتسبته منذ تأسيسها، خاصة أثناء النصف الثاني من سنوات 1980، من اليسير نسيان أن المهمة المبدئية لهيئة الحج تتمثل في التيسير والتكفل بتنظيم مناسك الحج إلى مكة للمؤمنين الماليزيين، زيادة على مسألة تمويلها. رغم ذلك، في هذا الميدان، فقد طورت تدريجيا خبرة عملية عالمية معترف بها، سمحت لها بأن تتفوق وتقدم لها شهادات تميّز لخدماتها. في هذا الصدد، كدليل على فعالية النظام المعتمد.

وباعتبارها ثاني مقدم للخدمات عالميا في تنظيم الحج، أصبحت هيئة الحج في دائرة سياسة مأسسة الإسلام، رمزا لاستثمار الحكومة الماليزية في ميدان الاقتصاد الإسلامي. وهي تمثل نموذجا مثاليا يعكس تطبيقه شكلا من التميّز في هذا الميدان، وفقا لقسم من الأهداف الفعلية الموكلة لعقيدتها في الحداثة المحافظة. فقد اعتبرت هذه الهيئة في 8 أوت 1997، من أوائل المؤسسات المطابقة للشريعة التي تحصلت على الشهادة الدولية للجودة (MS ISO 9002)، ما سمح لها بالتعريف بقدرتها على المنافسة في عبارات الأداء مع وحدات رأسمالية كلاسيكية. على غرار أدوات أخرى من قطاعها [مثل صناديق الزكاة] فهي تعتبر أداة تدخل، إن لم نقل استقطاب اقتصادي في خدمة السلطة الماليزية التي تتوفر على دعامة مهمة من السيولات من أجل تمويل مختلف المشاريع، خارج نطاق الشبكات التنافسية أو ميزانية الدولة، مع هامش من التعاون بين المصالح العمومية والخاصة المشهورة [20]. بشكل أشمل، يسجل تطورها ضمن عملية مستمرة من تدعيم مركز السلطات الفدرالية في تسيير وإدارة الشؤون الدينية للبلاد.

1- Shyamala Nagara, Lee Kiong-Hock, Tey Nai-Peng*, Ng Chiu-Wan, Jean Pala, Counting and Integration: The Experience of Malaysia, Paper presented at the International Conference3- Social Statistics and Ethnic Diversity: Should we count, how should we count and why? , Montréal, December 6-8, 2007, p5.

3. اقتصاد إسلامي، أداة تعريف وواجهة دولية لماليزيا

زيادة على دوره المحلي، يمثل الاقتصاد المطابق للشريعة الميدان الذي جلبت منه ماليزيا اعترافا أكبر على المستوى الخارجي. باعتباره أداة ملائمة للتوفيق بين اهتماماته التنموية الأولية ونشاطه باتجاه الإسلام، فإن حزب آمنو قد استثمر بالفعل بالكامل هذا القطاع، في حقبة حيث كان فيها طلائعيا، بغية ترقية عقيد الحداثة المحافظة ونموذجه المثالي في التنمية، على المستوى العالمي. في هذا الصدد، فإن ماليزيا بتعميقها مذهبية آمنو، قد تخصصت في مجالين اثنين يعترف بهما دوليا، في إعداد مفاهيم معيارية واقتراح تجديدات في مجال المالية الإسلامية، رغم أنها تجد اليوم منافسة قوية في هذا الميدان، من قبل عواصم أخرى (لندن، دبي)، تظل فدرالية ماليزيا مع ذلك، في مقدمة البحث الأساسي في المالية الإسلامية. زيادة على الأعمال الأكاديمية المرجعية، فقد شكلت نموذجا حديثا في أصل استدخال عدد من التدابير أو الأدوات الأصيلة.

بغض النظر عن تحفيزات منظمة التجارة العالمية، المتواضعة بالتأكيد، فإن كثيرا من القادة المسلمين قد ظلوا غير آبهين بالمبادئ المالية الإسلامية، مراهنين قليلا على قدرتها على تجسيد بديل موثوق به عن الرأسمالية الكلاسيكية، وعلى غرار العديد من العلماء، فهم يعتبرونها تركيبة لائقة مقارنة بالنصوص القرآنية، وإذن فهي محرّمة. كما أن الاعتراضات السياسية والأخلاقية التي توجه دوما رغم عدم فعاليتها بسبب نجاحها المعاصر، قد غذت النقاشات الأصيلة بشأن ضرورة اللجوء إلى المالية المطابقة للشريعة. من جهة أخرى، فقد اعتبرت مبادئها العامة بشكل عميق منافقة، تخلق تحفظات قوية ذات طابع أخلاقي. هكذا، أدان كثير من المثقفين عملية الاستعانة بالدّين وتشويه رسالته في موضع العلاقة مع الماديات، في محاولة لرفع الإثم عن إغراء الربح عند المؤمنين والذي أصبح هدفا وليس وسيلة. تنبني هذه الحجة قبل كل شيء، على حقيقة أبعد من التعقيد الظاهري للأدوات التقنية المعدة من أجل الاستجابة للتعاليم الدينية، بحيث يظل الاقتصاد الإسلامي خاضعا لأهداف تجارية تتوافق متابعتها بكيفية توسعية مع بعض القواعد المستخلصة من فقه المدونة العقدية. من جانب آخر، فقد شاب النقد مصداقية الطبيعة الاجتماعية الثقافية الهجينة للمالية الإسلامية الموافقة للشريعة مطولا. ويقدم نموها مبدئيا من طرف دعاتها الأكثر حماسة، كعلامة قطيعة تاريخية مع التركات الاستعمارية الكولونيالية الغربية التي تثقل كاهل الأمة، في معنى حيث أنها تشكل استرداد شكل من الاستقلالية لنمطها الحضاري.

في هذا الشأن، بررت الحكومة المالية التزامها بالمالية الإسلامية، وأكدت أنها شاركت في استعادتها المزدوجة، الأيدولوجية والفعلية، من قبل العالم الإسلامي من خلال تحكم إطاراتها الاجتماعية الاقتصادية البانية. لكنها ظهرت في النهاية أكثر، في صيغة خصائص عملية استرداد أهلية الطابع، في عبارات القيم التي خلفتها القوى

الكولونيالية في تنظيم الدائرة التجارية ومشروع إعادة خلق طرائقها في الضبط، طالما أن الميكانزمات التي تستخدمها مطبوعة ببديهيات الممارسة الأنجلو سكسونية للرأسمالية[21]. انطلاقا من بعض أفكار ماكس فيبر، تتمثل الفرضية الرئيسية للكتاب والتي تقع في مفترق العديد من حقول التخصصات، في اعتبار المنطقيات الاجتماعية الثقافية الداخلية للمجتمع في المجتمعات غير الغربية، دعامات لأشكال حديثة من الرأسمالية، إن لم نقل أنها موجهات انتشارها على المدى الطويل. هذا ما يختزله ج–ف. بايار من خلال مصطلح "اختراع مفارق للحداثة".

إن مختلف البحوث التي تقدم بحكم مناهضتها الكلية للنزعة الثقافوية، تكشف كيف تتشابك الديناميكيات الداخلية والخارجية للتغيّر الاجتماعي، وتؤكد بكيفية أفضل على عمليات الاستعادة التي تشتغل. وعليه، ما فتئت ماليزيا تحث شركائها المسلمين على دعم التعاون الاقتصادي الكلاسيكي، لكي تزن أكثر في التبادلات العالمية وتسرع تطورها. هكذا، فقد روّج مهاثير محمد على سبيل المثال لدى نظرائه، مجموعة مفاهيم شركة ماليزية وشراكة ذكية والتي تطورت على المستوى المحلي بعد 1990 وأسست على فكرة أن الدولة يجب أن تكون أداة في الخدمة الحصرية للتنمية، ما يتطلب إذن خلق شراكة فاضلة بين البيروقراطية، السلطة السياسة والدائرة لاقتصادية الخاصة. رغم الانتقادات والشكوك التي حامت حول المالية المطابقة للشريعة، لم تترد الحكومة الماليزية أبدا في التزامها لكي تدعم مكانتها في النظام الاقتصادي. هذا الاستثمار الريادي والكبير لا يجد تفسيره وحسب في العداوات الانتهازية، بسبب صعوبة التنبؤ بفرصها في النجاح في الحقبة حيث تم اعتمادها. على أكثر من صعيد، يبدو أن النجاح المحقق كان نتيجة اقتران بين التموقع الأيديولوجي الخاص والبحث، الأقل وضوحا بالطبع، عن ميدان يفترض أنه ميدان لا مستبق، يمكن أن تتسم بامتياز لكي تثبت أمام باقي الأمة، إن لم يكن أبعد من ذلك، قدرة الماليزيين على تجسيد نموذج أصيل من المجتمع الإسلامي المتطور، أي شكل من التوفيقية الفاضلة بين الحداثة والإسلام.

عمليا، تشكل ماليزيا تقريبا جزءا لا يتجزأ من الاجتماعات الدولية المخصصة للمالية المطابقة للشريعة، بحيث تغتنم هذه المناسبات لإظهار حيويتها لدى شركائها، إن لم نقل أنها تذكرهم بمواقفها المتجددة بشأن رؤية مضاعفة للتعاون الاقتصادي الإسلامي العابر. لكنها، تحتضن بالأخص، وتستوطن على أراضيها عددا هاما من

21– من أجل توسيع التفكير، يمكننا العودة باهتمام كبير في هذا الشأن إلى ما كتبه جان فرانسوا بايار (Bayart, 2004).

التظاهرات المخصصة للموضوع، ما يجعلها أحد المراكز السياسية التي لا يمكن غض الطرف عن أنشطتها[22]. من جهة أخرى، بتحفيز من الدولة، فقد احتلت شركة التأمينات الإسلامية (تكافل ماليزيا)، خلال عدد من السنوات مكانة الريادة العالمية في قطاعها، بفضل المشاريع المشتركة التي تقحم وحدات مشابهة أجنبية (بروناي، سنغافورة، إندونيسيا، الخ) تتقاسم معها خبرة عملية تقنية. لكن، المؤسسة التي تشكل المفخرة الرئيسية للقادة الماليزيين في ميدان الاقتصاد الإسلامي، هي دون ريب هيئة الحج. فقد فرضت نفسها بالفعل كأول مؤسسة عالمية للادخار غير البنكية حسب الشريعة، حتى وإن لم تخلق سابقتها إلى الآن ما يضاهيها في الخارج رغم إرادات، لم تتبعها آثار تأخذ هذا الاتجاه. ورغم ارتفاعها، فإن استثماراتها المباشرة خارج نطاق الفدرالية لا تزال محدودة، بحيث تظل قبل كل شيء أداة مالية في خدمة أولويات التنمية القومية. رغم ذلك، زيادة على النجاح البيّن في بعدها كأداة رسملة، فإن مهمتها كمقدمة خدمة لتنظيم الحج هي التي تحقق لها سمعة عالمية.

هكذا، تمكنت من الحصول على التميّز في عدة مناسبات من قبل السلطات السعودية، بشأن جودة خدماتها – [وهو ما ليس شيئا قليلا من الشرف، بالنظر إلى الازدراء الذي تبديه دول الشرق الأوسط إزاء الحيوية الماليزية] التي تجد نفسها هكذا، بمثابة نموذج مثالي. وقد اعترفت الشركة الصينية للمجلس الإسلامي العالمي للحجاج التي تأسست عام 2010 في هون كونج للاستثمار في السوق التنافسية لتنظيم الحج إلى البقاع المقدسة مثلا، بأنها استلهمت صراحة من نموذج الخدمات التي تقدمها هيئة الحج. وقد استخدمت هذا العنصر كدليل تجاري، واضعة في الواجهة شهرة الهيئة الماليزية من أجل اجتذاب زبائنها الأولين في أفق دورة 2011 للحج. بما أنها تقدم خدماتها في عدة بلدان آسيوية، من بينها ماليزيا حيث تعمد إلى منافسة ملهمتها وفي لندن، فهي تستهدف على المدى المتوسط تحقيق انتشار دولي. من جهة أخرى، فإن هيئة الحج، مدعوة بشكل منتظم إلى استقبال بعثات خارجية جاءت لكي تدرس اشتغالها أو توفر إعانة تقنية لوحدات الخدمات الثالثية. ومؤخرا، فقد أطلقت بالاشتراك مع مؤسسة متخصصة في هندسة الأنظمة، برنامجا من أجل تطوير صيغة نمطية قابلة للتسويق لعملية تسيير الحج إلى مكة (شركة نظام وتسجيل الحج). على مستويات عدة، يمكن أن تعتبر الهيئة إذن، كمثال نموذجي

22– في جانفي 2006 و أوت 2010، استضافت ماليزيا على إقليمها ما لا يقل عن 58 تظاهرة مؤسساتية عالمية، ترتبط كلها بالاقتصاد الإسلامي. هذه المعاينة هي دون مقارنة في العالم الإسلامي، باستثناء ما جرى في سلطنة البحرين. تم الحصول على هذه الإحصائيات بواسطة العد على مدى فترة تتعلق بإعلانات الأحداث التي نشرت عن طريق نشرية إخبارية إلكترونية من خدمة المعلومات المالية الإسلامية. وهي نشرية مرجعية ومتخصصة بالمتعاملين في القطاع. لكنها ليست نشرية مستفيضة بالمطلق، لكنها تسمح بالإحاطة بضخامة المكانة التي تحتلها الفدرالية الماليزية في تنظيم التجمعات ذات الرؤية التي تهيكل الشبكات الإنسانية للقطاع.

للتطبيق الجلي من قبل السلطات الماليزية في مبادراتها المرتبطة بالإسلام في علاقة مع زعم ضمني، لكي تتفرد داخل العالم الإسلامي، مثلما يشهد على ذلك، بكيفية ظاهرة أحد شعاراتها "محفز من أجل الأمة".

في عبارات اعتراف مؤسساتي، فإن الثقل السياسي الذي تمثله من قبل دول الخليج في الهيئات الدولية، قد أثار نسبيا بعض العداوات للحكومة الماليزية من أجل فرض ريادة الفدرالية في كافة المبادرات المتعددة الأطراف التي لها علاقة بالاقتصاد المطابق للشريعة. فقد أبدت على سبيل المثال رغبتها في أن تصبح كوالالامبور مقرا للسوق المالية الإسلامية العالمية والذي أسس تحت إشراف المنظمة الإسلامية للتجارة في عام 2001. مع ذلك، فإن المنظمة قد فضلت تقنين توطينها في البحرين، مما دفع بماليزيا إلى أن تطلق في خريف السنة نفسها سوقها التنافسية الخاصة، في فردوسها النقدي في لابوان (Labuan). تمثل سلطنة البحرين أيضا، مقر هيئة المحاسبة ومراجعة المؤسسات المالية الإسلامية، وهي جمعية خاصة انخرطت فيها غالبية البنوك الإسلامية في العالم.

تتمثل صبغتها الرئيسية في أنها تشكل ميدانا للتفكير والتشاور المخصص لإنشاء أنماط عامة أو موحدة من أجل طرائق تمثيل وحساب مختلف ميزانيات (تحديد نسب القدرة على الوفاء بالديون) المؤسسات المالية المطابقة للشريعة. وقد ارتبطت خصوصا بتحديد قواعد الوفاء بالديون والتي تسمى قواعد بال التي توظف في المؤسسات النقدية التقليدية، بالنظر إلى صعوبة تطبيقها على المالية الإسلامية، على الأقل بسبب طرائق تقييم وتقاسم الأخطار المختلفة. في هذا الإطار، فقد انفردت ماليزيا بمعية بعض الدول الأخرى، عن بقية الدول الممثلة ضمن المنظمة، بتبني التوصيات المسجلة وفقا لرموزها أو قوانينها الخاصة. ويعترف بالفيدرالية بصدد تناسق تشريعها الكثيف أو بقدرتها على التجديد على المستوى التقني، لكن تشكل الأدوات والتجهيزات الاقتصادية–القانونية التي استطاعت أن تمهد لها أحيانا، موضوع انقاد بشأن صرامتها في تطبيق المبادئ المستخلصة من العقيدة. بعضها، تلك التي يشكل تعقيد تراكيبها وسيلة تجنب العقبات [والتي تسيء إلى التوسع القانوني في حقل الممكنات التجارية] وتمثل بالفعل نتيجة تأويلات ليبرالية لعناصر الفقه. في شهر جوان 2002 على سبيل المثال، تمكنت ماليزيا من خلق المفاجأة بحيث اقترحت منتوجا جديدا (صكوك الإجارة) الذي يشكل الالتزام الإسلامي العالمي الأول السيّد. وهو يتميز أيضا بطابع آخر، يتمثل في إمكانية تبادله في السوق الثانوية. شكل هذا التدبير موضع نقاش، لأن غالبية البلدان الإسلامية، على عكس الفيدرالية، لا تسمح بالمتاجرة بسندات الديون المطابقة للشريعة وتعتبرها غير شرعية في نظر الفقه. لكن، المبلغ المحدد مسبقا للاكتتاب قد تم تجاوزه، وهو ما يشهد على ثقة

المشترين في العرض الماليزي، وحرجهم الأخلاقي القليل. بالفعل، فإن نصفهم ينحدرون من البلدان الخليجية، حيث يبدو أن التبادل التجاري للذمم المالية الإسلامية، محرمة من قبل التشريعات المحلية.

خلاصة

مع ذلك، فإن الاستثمار الريادي لماليزيا ونشاطها الكبير في ميدان الاقتصاد المطابق للشريعة، قد وجد اعترافا واسعا على المستوى المؤسساتي عبر عناصر عديدة. بداية، أثناء تبنيها فقد ورثت رئاسة مجموعة العمل حول المالية الإسلامية للمنظمة الدولية، لتداول الأوراق النقدية للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية. بعد ذلك، فقد احتضنت المنتدى الأول للأعمال منظمة التعاون الإسلامي في سنة 2003، ثم المؤتمر الثاني في سنة 2004، وهي ترقي فكرة بناء هيئة مشابهة متفتحة بشكل واسع على فئات جمهور أخرى. هكذا، فإن نشرية افتتاحية المنتدى الاقتصادي الإسلامي العالمي قد وقعت في كوالالامبور عام 2005 قبل أن تتم مأسسة الحدث في عام 2006، مع إنشاء منظمة دولية للقانون الماليزي[23]. إن مكاتب شركة إدارة السيولة الإسلامية الدولية [مؤسسة أنشئت سنة 2010 لترقية الأدوات المالية على المدى القصير ومضاعفة الاستثمارات المطابقة للشريعة] قد توطنت في ماليزيا أيضا. لكن، بالأخص فقد اختيرت العاصمة الماليزية عام 2002، لاستضافة مقر مجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي يعمل بشكل فعلي منذ 2003.[24]

باعتباره منتوج تشاور متعدد الأطراف، فإن المجلس هو الهيئة الدولية الرسمية المشرفة على الدائرة الاقتصادية الإسلامية، حيث يتجاوز هدفها إذن، بشكل واسع، إطار محاسبة ومراجعة المؤسسات المالية الإسلامية. فقد جمع مبدئيا البنك الإسلامي للتنمية واثني عشرة بنكا مركزيا للبلدان الإسلامية ووكالات الضبط المالية. بعض من المؤسسات الدولية الكبيرة العديد من المتعاملين الخواص يمتلكون مكانة مراقب في تلك المؤسسات، وتحت ضغط السلطات الأمريكية، فقد اتفق المؤسسون على ضرورة مكافحة الضبابية التي تلف بالتدفقات المالية المسيرة من قبل القطاع للحفاظ على حيويته، بالموازاة مع حركة تنميط قواعده أو إجراءاته المحاسبية، تنسيق أدواته وتوحيد مختلف التشريعات الوطنية، بغية الحد من الشكوك التي تسيء إلى تسريع انتشاره. هكذا، جاء الدور المحدد الذي أوكل للفدرالية الماليزية في متابعة هذه الأهداف ليتوج (على عدة مستويات) شهادة مصداقية الأمة التي تعتبر هي الهدف المنشود من قبل القادة الماليزيين.

23- محمد السيد سليم، الاسلام والتنمية فى ماليزيا، فى ماجدة صالح (محرر)، الاسلام والتنمية فى آسيا، مصر:جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 1999، ص 116.

24- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقتصر خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية / التكافل وصناديق الاستثمار، ديسمبر 2006.

قائمة المراجع :

* مراجع باللغة العربية:

1-الكتب

محمد السيد سليم، الاسلام والتنمية فى ماليزيا، فى ماجدة صالح (محرر)، الاسلام والتنمية فى آسيا، مصر :جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 1999.

جابر عوض، دور الدولة الماليزية فى التنمية، فى كمال المنوفى وجابر عوض (محرران)، النموذج الماليزى للتنمية، مصر : جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، 2005.

كمال المنوفى، جابر عوض و هدى ميتكيس (محررون)، الأطلس الماليزى، مصر : جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، 2006.

هدى ميتكيس، رؤية محاضير محمد للتنمية، فى محمد السيد سليم (محرر)، الفكر السياسى لمهاتير محمد، مصر : جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، 2006.

رامى فوزى، دور الدولة الماليزية فى التنمية، فى جابر عوض (محرر)، دور الدولة بين الاستمرارية والتغير فى الخبرة الآسيوية، القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، 2009.

هدى ميتكيس، الاصلاح السياسى فى ماليزيا، فى هدى ميتكيس وحسن بصرى (محرران)، قضايا الاصلاح فى ماليزيا، مصر : جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، 2010.

ماجدة على صالح، البعد الاجتماعى فى النموذج الماليزى للتنمية، فى كمال المنوفى جابر عوض (محرران)، النموذج الماليزى للتنمية، مصر : جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، 2005.

رجاء ابراهيم سليم، السياسة التعليمية وتنمية الموارد البشرية فى ماليزيا، فى كمال المنوفى وجابر عوض (محرران)، النموذج الماليزى للتنمية، مصر : جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، 2005.

2- المقالات

مى علام معتوق، البعد الثقافى للتجربة التنموية الماليزية (1981-2003)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسيى، جامعة القاهرة، 2009.

3- المواقع الاليكترونية

الموقع الرسمى لرئاسة الوزراء الماليزية: page=1898&http://www.pmo.gov.my/?menu=page

الموقع الرسمى للحزب الاسلامى بماليزيا: http://www.pas.org.my

الموقع الرسمى لحزب التحرك الديمقراطى: http://dapmalaysia.org/newenglish/au_theparty.htm

* المراجع باللغة الأجنبية :

1-الكتب

Bayart J.-F. (dir.), La réinvention du capitalisme, Paris : Karthala, Brafman N. (2005), « À la conquête de l'"argent islamique" », in Le Monde, du 8 décembre 2005..

Coran (Le), traduction de Jean Grosjean, éditions Philippe Lebaud [1979], Paris : Le Seuil, Points Sagesses, 1998.

Hamayotsu K, "Islamisation, Patronage and Political Ascendancy: The Politics and Business of Islam in Malaysia", in Edmund Terence Gomez (ed.), The State of Malaysia: Ethnicity, Equity and Reform, London : Routledge Curzon, 2004.

Haron S., Shanmugam B, Islamic Banking System. Concepts and Applications, Petaling Jaya : Pelanduk, 1997.
Hoffman N, L'islam en Malaisie : la religion comme facteur de développement, Paris : éditions Michalon, 2006.
Lafaye de Micheaux E, Malaisie, un développement souverain, Lyon : ENS éditions, 2012.
Metzger L, Stratégies islamiques en Malaisie (1975-1995), Paris : L'Harmattan, coll. « Points sur l'Asie », 1996.
Mohamad M, [1970], The Malay Dilemma, Kuala Lumpur : Times Books Internationnal, 2003.
Mohamad M, Encyclopedia of Dr. Mahathir bin Mohamad, Prime Minister of Malaysia, vol. 1/10, Islam and the Muslim, Kuala Lumpur : Ummah, Darulfikir, 2004.
Morishima M, Capitalisme et confucianisme : l'éthique japonaise et la technologie occidentale, Paris : Flammarion, 1987.
Mutalib H, Islam and Ethnicity in Malay Politics, Singapore : Oxford University Press, 1990.
Muzaffar C, Islamic Resurgence in Malaysia, Petaling Jaya : Fajar Bakti Press, 1987.
Nagata J, The Reflowering of Malaysian Islam: Modern Religious Radicals and their Roots, Vancouver : University of British Columbia Press, 1984.
Nair S, Islam in Malaysian Foreign Policy, London : Taylor and Francis Group, 1997.
Ricœur P, L'idéologie et l'utopie, Paris : Le Seuil, 1997.
Shamsul A. B, "Identity Construction, Nation Formation and Islamic Revivalism in Malaysia", in Robert W. Hefner, Patricia Horvatich (ed.), Islam in the Era of Nations States : Politics and Religious Renewal in Muslim Southeast Asia, Honolulu : University of Hawaii Press, 1997.
Shome A. K. S, Malay Political Leadership, New York : Routledge, 2002.
Weber M, L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme, traduction de Jean-Pierre Grossein, Paris : Gallimard, coll. « Tel », 2004.

2- المقالات

Delfolie D**,** Le développement de la finance islamique en Malaisie : l'histoire d'un volontarisme d'État, in *Revue de la régulation*, 13 | 1er semestre / Spring, 2013.
Abu Bakar M, "Islamic Revivalism and the Political Process in Malaysia", in Asian Survey, XXI (10), 1981, pp. 1040-1059.
Brafman N., « À la conquête de l'"argent islamique" », in Le Monde, du 8 décembre 2005.

الاقلية الصينية الماليزية و دورها في التنمية الاقتصادية

Malaysian Chinese ethnicity and its role in economical development

هاني الظليفي

طالب دكتوراة بجامعة بابيس بولياي كلوج رومانيا

ملخص :

تستعرض هذه[1] الدراسة تاريخ و واقع و دور الأقلية الصينية في ماليزيا ، ابتداءا من عهد الإستعمار البريطاني ، حتى مرحلة الاستقلال و ما بعدها ، و تناولت دور الجمعيات و الأحزاب السياسية الصينية في رعاية مصالح الأقلية الصينية ، و تعبئة جهودها في تحقيق المطالب الاجتماعية و السياسية ، و ما أنجزته من خلال تفاعلها مع المكونات السياسية الاخرى ، التي تمثل الاكثرية من السكان الأصليين ، من صيغ سياسية توافقية للتعايش السلمي ، و التعاون الإيجابي ، في بناء اقتصاد وطني قوي ، وتنافسي ، انعكست آثاره على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ماليزيا ، إلى جانب قدر كبير من الوئام ، و التعايش ، و السلم الاجتماعي الذي باتت تتميز به ماليزيا . و خلصت إلى أن الدور الذي تلعبه الأقلية الصينية في التنمية الاقتصادية لماليزيا ، من خلال نخبها ، و جماعاتها ، و افرادها هو حاسم ، و بناء ، و يحتذى به ، لأنه يمتاز بعقلانية ، و تفهم لطبيعة و ثقافة الاغلبية من السكان الاصليين للبلاد ، و طول نفس و تواضع في التوقعات ، مقابل بذل جهد اقتصادي كبير ، و جدي و فعال ، و قد كانت الصيغة التوافقية التي توصل اليها مؤسسوا استقلال ماليزيا من النخب السياسية ، ممثلي أحزاب الأغلبية و الاقلية ، مناسبة جدا لضمان استفادة البلاد من ثرواتها الطبيعية ، و استثمار طاقات جميع أفراد المجتمع في تنمية البلاد ، و استبعاد أسباب الصراع بين مكونات الشعب المختلفة ، باحترام التعددية العرقية و الثقافية ، و ضمنان حقوق الأقليات .

الكلمات المفتاحية/ التنمية الاقتصادية ، الاقليات ، ماليزيا ، النخبة السياسية ، الاستعمار ، جنوب شرق اسيا .

Summary:
This study reviewed the history, reality and role of the Chinese minority in Malaysia, from the era of British colonization till independence up to dates, and the role of Chinese political associations and parties in safeguarding the interests of the Chinese minority, mobilizing their efforts to achieve social and political demands; Through its interaction with other political components, representing the majority of the indigenous people, from consensual political formulas of peaceful coexistence and positive cooperation to building a strong and competitive national economy, its effects on the economic and social development of Malaysia, Of the upheaval, coexistence, and social peace that Malaysia has achieved. The role played by the Chinese minority in Malaysia's economic development through its elites, its groups and its members was crucial, constructive and emulated, because it is characterized by rationality, understanding, longevity and humility in expectations, The consensus formula reached by the founders of Malaysia's independence from the representatives of

1

the majority and minority parties is very appropriate to ensure that the country will benefit from its natural resources, the form of the energies of all members of society in the development of the country and the exclusion of the causes of conflict between the components of the people Respect pluralism and minority's rights.
Keywords / economic development, minorities, Malaysia, political elite, colonialism, Southeast Asia.

الإشكالية:لا تخلو اي من المجتمعات البشرية من اقليات عرقية او دينية أو غيرها تمتلك هوية مميزة، ويتفوق عليها كثيرا في العدد اغلبية السكان. و لكونها جماعة فرعية تعيش بين جماعة أكبر، وتمثل مجتمعاً تربطه ملامح تميزه عن المحيط الاجتماعي حوله، فإنها غالبا ما تعتبر نفسها مجتمعاً يعاني من تسلط مجموعة تتمتع بمنزلة اجتماعية أعلى وامتيازات أعظم تهدف إلى حرمانها من ممارسة كاملة لمختلف صنوف الأنشطة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية، بلو تجعل لهم دوراً محدوداً في مجتمع الأغلبية ، و في حالة المجتمع الماليزي فهناك عدة اقليات عرقية ، و لكن هذه الدراسة تعنى بدراسة مدى تأثير الأقلية الصينية بالذات على المجتمع الماليزي ، و تتطرق إلى تاريخ نشوء هذه الأقلية من ناحية اقتصادية و سياسية ، و كيف تفاعلت مع الاغلبية ، وفقا للضروف و العوامل السياسية و الاقتصادية عبر الزمن منذ نشأتها و إلى اليوم ، و بالتالي تاتي إشكالية الدراسة من التساؤل عن مدى تأثير الأقلية الصينية و تأثرها المتبادل مع الاغلبية من السكان الأصليين ، و كان التساؤل الرئيس هو : هل أثرت الأقلية الصينية بشكل إيجابي ام سلبي على الاوضاع الاقتصادية و السياسية للاغلبية الماليزية ، و ما ملامح هذا التأثير، و لماذا حدث هذا التأثير، و بالمقابل هل تأثرت الأقلية الصينية بسياسات الأغلبية ، و كيف تفاعلت مع مجمل الضغوطات المفروضة عليها من قبل السياسيين الذي يمثلون مصالح الاكثرية ، و هل جاء هذا التفاعل على شكل صراع ام توافق ، و ما هي الإيجابيات و الامتيازات و كذلك المضالم و السلبيات التي تعرضت لها من قبل الحكومات الماليزية المتعاقبة .

الفرضيات: تفترض الدراسة أن تأثير الأقلية الصينية على الاوضاع الاقتصادية و السياسية للأغلبية الماليزية كان إيجابيا ، و لصالح جميع مكونات المجتمع ، و ان التفاعل كان سلميا و متعقلا ، ما أثمر عن نتائج ايجابية انعكست بالرخاء الاقتصادي و الوءام الاجتماعي .

أهمية الموضوع: تعد ماليزيا البلد المهم في جنوب شرق آسيا ، و الذي بات يحتل مكانة مرموقة اقتصاديا ، بلدا ذا أغلبية مسلمة ، يتضمن في نسيجه المجتمعي اقليات عرقية و دينية مختلفة ، و هذا شان معظم الدول العربية و الإسلامية في المنطقة ، و بالتالي تعد تجربتها في إدارة السياسات العرقية بنجاح انعكس على الواقع الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي نموذجا يحتذى لقادة و زعماء و سياسيي المنطقة العربية ، و لكل ناشط في المجتمع المدني، و اكاديمي ، و خصوصا في البلدان العربية التي تشابه ماليزيا في هيكلية التكوين الاجتماعي

و السياسي ، و تاريخ الإدارة الاستعمارية كمصر و العراق و غيرها من بلدان تمتلك مصادر ثروات طبيعية و بشرية هامة ، و هي مؤهلة لكي تتجاوز كبوتها و تنهض من عثرتها الحضارية ، الى آفاق جديدة من التنمية الاقتصادية و السياسية و الإجتماعية ، اذا ما تهيئت لها الإفادة من التجربة الماليزية في الصيغ السياسية التوافقية القائمة على الحوار الهادئ العقلاني بين مكونات المجتمع ، و التعبئة المجتمعية و التضامن ، و كافة ديناميات اللعبة السياسية على مستوى جماعات ، و أفراد و مؤسسات المجتمع المدني ، سواء كانوا ينتمون الى الأقلية أو الاغلبية .

المنهج المتبع:تم توظيف المنهج التاريخي لتتبع أصول الأقلية الصينية ، و حيثيات هجرتها إلى ماليزيا، و دور الاستعمار البريطاني في استقدامهم ،و توظيفهم و تمكينهم ، كما تم استعراض دور الأقلية الصينية و تفاعلاته في النظام السياسي الماليزي من خلال اقتراب الجماعة ، الذي يدرس الهياكل المتنافسة في المجتمع ، و كيف تتفاعل مع بعضها البعض ، ثم تم توظيف اقتراب النخبة لاستعراض دور النخب السياسية والاقتصادية في الأحزاب الصينية و الماليزية الأخرى ، و دراسة تفاعلاتها مع بعضها البعض ، ضمن شروط اللعبة السياسية للوصول إلى الواقع السياسي، و الاقتصادي ،و الاجتماعي المعاصر لماليزيا، و إعطاء نبذة عن ملامح هذه النخب ، ثم تم استخدام اقتراب المؤسسات لاستعراض مكانة و دور الأقلية الصينية في بعض اهم مؤسسات الدولة ،و المجتمع المدني في ماليزيا.

1. نبذة عن السكان و القوميات في ماليزيا

تحتل ماليزيا اليوم مكانة مرموقة على سلم الاقتصادات العالمية ، و تعد احد النمور الاسيوية الصاعدة ، و بعدد سكان يناهز 32.5 مليون نسمة ، منهم حوالي 27.8 مليون ماليزي ،و 3.3 مليون من غير الماليزيين ، نسبة سكان المناطق الحضرية 75.5% ، والريفية 24.5% ، و بعدد من القوى العاملة يناهز 14.7 مليون نسمة[2] .

و ماليزيا مملكة دستورية ديمقراطية برلمانية اتحادية على غرار النظام السياسي في بريطانيا ، الدولة المستعمرة ، ذات برلمان منتخب شعبيا ، و رئيس الوزراء فيها يعين من قبل الملك من الكتلة البرلمانية الحاصلة على أغلبيةالأصوات في الانتخابات ، لمدة 5 سنوات ، بينما يتم انتخاب احد حكام الولايات الفيدرالية المكونة للبلاد كملك على البلاد كل 5 سنوات ، و يبقى حكام الولايات (السلاطين) الذين يتناوبون على الملك دوريا محتفظين بحكم كل من ولاياتهم الفيدرالية ، ورئيس الدولة الحالي هو السلطان محمد الخامس . تتألف مساحة دولة ماليزيا

[2]http://www.worldometers.info/world-population/malaysia-population/

من 329،847 كيلومتر مربع موزعة على منطقتين يفصل بينهما حوالي 640 ميلاً من بحر الصين الجنوبي ، وهي اتحاد متعدد الأعراق ، ومتعدد الأديان ، يضم 13 ولاية اتحادية (11 منها في شبه جزيرة ماليزيا و 2 في الجزء الماليزي من جزيرة بورنيو)، وثلاثة أقاليم فيدرالية[3] ، يتم تقسيم حكم البلاد بين الحكومة الاتحادية و حكومات الولايات.

غالبية سكان ماليزيا من عرقية المالايوالمسلمة علي المذهب السني الشافعي بنسبة (50%) و عددهم حوالي 16 مليون نسمة ، وهُم مَجموعة عِرقية من الشعوب الأسترونيزية ، يَعيشون في شبه جزيرة ملايو (ماليزيا حالياً) وفي جزيرة سومطرة(اندونيسيا) ،و جزيرة بورنيو ، و هي العرقية المسيطرة سياسياً في ماليزيا ، وتستفيد من التمييز الإيجابي في الأعمال التجارية والتعليم والخدمة المدنية ، لكن أقلية صينية عرقية كبيرة تملك حوالي 70% من القوة الاقتصادية في البلاد ،وهم ينحدرون من أصول صينية، معظمهم من قومية الهان ، ويشكلون حالياً نسبة 24% من سكان ماليزيا أي حوالي 7 مليون نسمة ،و يتواجد أغلبهم في المدن الكبرى مثل بينانق، و كوالالمبور ، و جوهر و فيرق و سلاغور ، هناك ايضا عرقية هندية نسبتها حواي 6.7% ، و عددهم حوالي مليوني نسمة ، و سكان اصليون بنسبة 11.8 % اضافة الى اقليات عرقية اخرى ، الخصائص السكانية العرقية في الجزء الشرقي من ماليزيا أكثر تنوعًا وتعقيدًا من الحالة الماليزية في الجزء الغربي ، وتمثلها العديد من المجموعات الأصلية مثل إيبان ، و مجتمعات ميلاناو، وبيودوه، وكادزان،وموروت. لكن المجتمعات الماليزية تتعايش في وئام نسبي ، على الرغم من استمرار الانقسامات العرقية والدينية[4] .

الاديان الرئيسية في ماليزيا هي الإسلام و هو الدين الرسمي الوحيد المنصوص عليه في الدستور الاتحادي الماليزي ،و كانت ماليزيا تطبق احكام الشريعة الاسلامية قبل الاستعمار البريطاني ، الى جانب الاسلام البوذية ، والطاوية والهندوسية والمسيحية والسيخية ، و يمثل المسلمون ما نسبته 61.3 % ،و حوالي 20% من البوذيين ،10% من المسيحيين ، و 6.3% من الهندوس ، اضافة الى اديان اخرى ، اما اللغات الرسمية فتشمل الباهاسا الماليزية (الرسمية) ، الإنجليزية ، اللهجات الصينية (الماندراين الماليزية و صينية يؤ ، و لهجة فوزهو ، و لغة الهاكا ، ولهجات محلية أخرى) ، لغة التاميل ، التيلجو ، المالايالامية[5] .

ترتيب ماليزيا في دليل التنمية البشرية مرتفع و يبلغ 78 % ، اذ كانت النهضة الحضارية التي شهدتها ماليزيا غير مسبوقة؛ فتحولت البلد من دولة زراعية في الستينات و السبعينات تعتمد على إنتاج وتصدير المواد الأولية،

[3]http://web.archive.org/web/20180320124841/https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/my.html
[4]https://www.nationsencyclopedia.com/Asia-and-Oceania/Malaysia-ETHNIC-GROUPS.html
[5]https://www.britannica.com/place/Malaysia/Religion

كالقصدير و المطاط الطبيعي ، و زيت النخيل و ما اشبه ، إلى دولة صناعية متقدمة يساهم قطاعا الصناعة والخدمات فيها بنحو 90 %من الناتج المحلي الإجمالي، فيما بلغت نسبة صادرات السلع المصنعة نحو 85 %من إجمالي الصادرات، كما أنتجت 80 %من السيارات التي تسير في شوارعها [6]، كما سجل الناتج المحلي الإجمالي للفرد في ماليزيا في عام 2017 ما يعادل 26808.16 دولار أمريكي ، عندما تم تعديله من خلال تعادل القوة الشرائية (PPP). كما إن الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في ماليزيا ، عندما يتم تعديله بواسطة تعادل القوة الشرائية ، يعادل 151 في المائة من المتوسط العالمي[7]، بينما بلغ إجمالي الناتج المحلي في ماليزيا 347.29 مليار دولار أمريكي في عام 2018. وتمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا 0.51 في المائة من الاقتصاد العالمي[8].

2. تاريخ الوجود البريطاني في الملايو .

تعرضت منطقة شرق اسيا للاستعمار الاوروبي منذ القرن الخامس عشر بدءا من البرتغاليين و من بعدهم الهولنديين الذين استعمروا اندونيسيا حتى القرن العشرين ، وقد وصلت أولى الحملات البريطانية إلى جاوه الغربية عام 1601م، بعد وصول الهولنديين بقليل، وأثبت الهولنديون أنهم أكبر القوتين في المنطقة، فانسحب البريطانيونفي ذلك الحين ليعودوا الى منافسة الهولنديين في المنطقة اعتبارا من القرن الثامن عشر ، حين حاول البريطانيون استعمار جزيرة بورنيو، التي تضم حاليا كل من اندونيسيا و الجزء الشرقي من ماليزيا و بروناي وذلك منذ عام 1771 م، لكنهم لم يحصلوا على موطئ قدم فعلي في ماليزيا حتى عام 1786 عندما اشترت شركة الهند الشرقية البريطانية الجزيرة. وبمجرد أن أصاب الوهن الوجود الهولندي بالمياه الآسيوية، أخذت بريطانيا تزداد قوة وتأثيراً على الفعاليات الآسيوية ، حتى أضحت القوة الأوربية الوحيدة التي ورثت معظم دور هولندا التجاري . وبذلك سيطر البريطانيون على ما هو الآن ماليزيا عندما طردوا الهولنديين منها في عام 1795 ، وفي عام 1819 استحوذ الانجليز على سنغافورة من سلطان جوهر مقابل دعمهم له ضد قبائل مالاوية متمردة . تم إنشاء أراضي للبريطانيين كموانئ حرة ، في محاولة لكسر الاحتكار الذي تحتفظ به القوى الاستعمارية الأخرى ذلك الوقت ، وجعلها قواعد تجارية كبيرة[9]. ثم سمح السلاطين المالايو لبريطانيا بالسيطرة على جميع التجارة من خلال مضيق ملقا. وزاد النفوذ البريطاني بسبب مخاوف سلاطين الملايو من التوسعية السيامية (التايلاندية) في

[6] http://www.economywatch.com/economic-development/malaysia.html
[7] https://tradingeconomics.com/malaysia/gdp-per-capita-ppp.
[8] https://www.statista.com/statistics/319031/gross-domestic-product-gdp-per-capita-in-malaysia/
[9] http://www.britanica .com /place/malysia/the impact-of-british-role.

الشمال الذين كثيرا ما كانوا يشنون الغزوات على الولايات المالاوية ، و بذلك صنعت بريطانيا لها ثقلًا موازنًا مفيدًا خلال القرن التاسع عشر ، انحاز سلاطين المالاويين إلى الإمبراطورية البريطانية ، و بدأوا يتنافسون بينهم بمنحها امتيازات في مناطقهم ، للاستثمار و التجارة و الحماية العسكرية وفي عام 1824 ، تم إضفاء الطابع الرسمي على الهيمنة البريطانية في مالايا (قبل ان يصبح اسمها ماليزيا) من قبل المعاهدة الأنجلو- هولندية ، التي قسمت أرخبيل الملايو بين بريطانيا وهولندا. أخلى الهولنديون ملقا ، و تخلوا للبريطانيينعن المالايا ، في حين اعترف البريطانيون بالحكم الهولندي على بقية جزر الهند الشرقية. بحلول عام 1826 م ، سيطر البريطانيون على بينانغ ، و ملقة ، وسنغافورة ، وجزيرة لابوان ، التي أسسوها كمستعمرة للتاج البريطاني في مضيق ملقة ، اذ شكّل البريطانيون لحكمها وحدة إدارية وعُهِد بإدارتها إلى شركة الهند الشرقية ، بوصفها جزءًا من الهند. و بقي الحال حتى عام 1867 ، عندما تم نقلها إلى مكتب المستعمرات في لندن .و خلال هذه الفترة ، و باستخدام أساليب فرق تسد ، شجع البريطانيون التنافس بين المجموعات العرقية المختلفة في ماليزيا وبين السلاطين فيما بينهم ،فكان أن قسم الانجليز ماليزيا الى مستعمرات و محميات يحكم كل منها سلطان محلي يتبع لسيادة الانجليز، و له مستشار بريطاني تكون نصائحه ملزمة ، وبمرور الوقت من خلال الصفقات التي تمت مع السلاطين الماليزيين المحليين المتنافسين فيما بينهم على تقديم التنازلات لبريطانيا مقابل دعمها لهم في صراعاتهم فيما بينهم و بين قبائل ولاياتهم ، تم لبريطانيا ضمان ولاء السلاطين و بالتالي الشعب الماليزي نفسه ، بينما راحت بريطانيا تدير ثروات البلاد الزراعية و الصناعية و التجارية للبلاد ، في الأيام الأولى للوجود البريطاني ، كان السلاطين لا يزالون يملكون الكثير من القوة و الهيبة بين أفراد شعوبهم ، لكن مع مرور الوقت و كثرة المتعلمين في أوروبا بدأت الهيبة للسلاطين تقل شيئا فشيئا ، مع مرور الوقت تم تخفيض هذه السلطة بينما سيطرت بريطانيا تماما على البر الرئيسى[10].

كانت البلاد تنتج القصدير من المناجم و المطاط الطبيعي من الغابات الاستوائية و زيت النخيل و الفواكه الاستوائية و غير ذلك من الثروات ، و في تلك الفترة استقدم المستعمر البريطاني الصينيين للعمل في مناجم القصدير و اعتمدهم للعمل في القطاعات التجارية و الصناعية المختلفة [11] .

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأ الكفاح الوطني الماليزي مطالبا بالاستقلال ، و تم اجراء اصلاحات سياسية تم من خلالها تشكيل فيدرالية ماليزية يتمتع بموجبها الشعب الماليزي بالحكم الذاتي ، و أصبح المفوض السامي

---

[10]http://www.prezi .com /m/hyucxs_gajgt/the british-colonization of malysia.
[11]http://www.factsanddetails .com /southeast-asia/malysia/tin in malysia.

البريطاني الحاكم لها مع تعيين زعيم الحركة الوطنية تونغو عبد الرحمن رئيس للوزراء ، بعد مضي فترة من ذلك ، و في عام 1957 وافق البريطانيون على منح ماليزيا الاستقلال بعد مفاوضات مع الوفود الوطنية الماليزية بقيادة عبد الرحمن ، و بذلك أعلنت ماليزيا مملكة دستورية فيدرالية برلمانية ديمقراطية ، عاصمتها كوالالمبور ، يرأس الدولة فيها ملك منتخب دوريا من قبل سلاطين الولايات أنفسهم ، و تكون السلطة التنفيذية بيد رئيس الوزراء الذي يعينه الملك من الكتلة ذات الأغلبية البرلمانية ، بينما تكون لكل ولاية حكومة فيدرالية خاصة بها يعين رئيسها سلطان الولاية .

3. البريطانيون يستقدمون الصينيين

مع وصول القوة البريطانية إلى الاستقرار في المنطقة ، بدأ المهاجرون الصينيون يصلون بأعداد كبيرة ،و سرعان ما أصبحت سنغافورة نقطة الدخول الرئيسية. ووصل معظمهم مع القليل من الأموال ، لكن أولئك القادرين على جمع الأرباح من التجارة (بما في ذلك الأفيون) استخدموها لتمويل مشاريع في الزراعة والتعدين ، خاصة في شبه جزيرة الملايو المجاورة. تم إنتاج محاصيل مثل الفلفل ، والسكر والبن للتصدير إلى الأسواق في آسيا (مثل الصين) ، وبعد ذلك إلى الغرب بعد عام 1850 عندما تحركت بريطانيا نحو سياسة التجارة الحرة. كانت هذه المحاصيل بحاجة الى عمالة مكثفة ، وليس فقط الى رأس مال ، وفي بعض الحالات استنفدت بسرعة خصوبة التربة وتطلبت انتقالاً دورياً إلى الأرض البكر ، إلى جانب توفر أرض واسعة ، كانت شبه جزيرة الملايو تحتوي على رواسب كبيرة من خام القصدير. ارتفع الطلب العالمي على القصدير بشكل تدريجي في القرن التاسع عشر نتيجة لاكتشاف طريقة أكثر كفاءة لإنتاج الصفيح (للأغذية المعلبة). وفي الوقت نفسه ، كانت الودائع في الموردين الرئيسيين مثل كورنوال (إنجلترا) قد تم إعدادها بشكل كبير ، مما أتاح فرصة للمنتجين الجدد. وقد تم تعدين القصدير تقليديا من قبل الملايو من رواسب خام قريبة من السطح. الصعوبات مع الفيضانات تحد من عمق التعدين. علاوة على ذلك كان نشاطهم موسمي. منذ أربعينيات القرن التاسع عشر ، اجتذب اكتشاف رواسب كبيرة في ولايتي بيراك وسيلانغور في شبه الجزيرة أعدادًا كبيرة من المهاجرين الصينيين الذين سيطروا على الصناعة في القرن التاسع عشر ، مما أدى إلى جلب التكنولوجيا الجديدة التي ساعدت على تحسين استخراج الخام ومراقبة المياه ، مما سهل التعدين إلى أعماق أكبر[12].

[12]John H. Drabble, An Economic History of Malaysia, c. 1800–1990: The Transition to Modern Economic Growth, Palgrave Macmillan UK, Year: 2000.p113.

في حين جلب تعدين القصدير ازدهارًا كبيرًا ، كان موردًا غير متجدد. في أوائل القرن العشرين برز القطاع الزراعي إلى الواجهة. و أصبحت زراعة الأشجار ذات الإنتاجية المطاطية جذابة تجاريا كمواد خام للصناعات الجديدة في الغرب ، لا سيما بالنسبة للإطارات لصناعة السيارات المزدهرة خاصة في الولايات المتحدة ، وبحلول عام 1921 ، بلغت مساحة الأراضي المطاطية في ماليزيا (معظمها في شبه الجزيرة) 935000 هكتار (حوالي 1.34 مليون فدان) أو حوالي 55٪ من الإجمالي في جنوب وجنوب شرق آسيا ، في حين بلغ الإنتاج 50٪ من الإنتاج العالمي [13].

تم تمويل العقارات الأكبر ، المملوكة لبريطانيا أساسا ، (كما هو الحال في تعدين القصدير) من خلال شركات مساهمة عامة مسجلة في بريطانيا , فضل المزارعون الصينيون في الغالب تكوين شراكات خاصة لتشغيل العقارات التي كانت أصغر في المتوسط. أخيرا، كانت هناك الحيازات الصغيرة (أقل من 40 هكتار أو 100 فدان) والتي كان معظمها في الطرف الأدنى من النطاق (2 هكتار / 5 فدان أو أقل) يملكها الملايو الأصليون الذين وجدوا زراعة وبيع المطاط أكثر ربحية من زراعة الكفاف (الأرز). عام 1921 كانت 60 في المائة تقريباً من المنطقة المزروعة فيالمالاياعبارة عن عقارات (75 في المائة مملوكة لأوروبا) و 40 في المائة من الحيازات الصغيرة[14] ، لم يكن هؤلاء أصحاب الحيازات الصغيرة في حاجة إلى الكثير من رأس المال لأن معداتهم كانت بدائية ، وجاء العمل إما من داخل أسرهم أو في شكل محصلي الأسهم الذين حصلوا على نسبة (50 في المائة من الناتج).

تكونت القوى العاملة من المهاجرين. كانت المشاريع الزراعية البريطانية تعتمد بشكل أساسي على المهاجرين من الهند ، والذين تم إحضارهم تحت رعاية الحكومة مع دفع أجورهم والإقامة المقدمة لهم. بينما كان رجال الأعمال الصينيين يتطلعون إلى "التجارة الباردة" من جنوب الصين ، مع ارتفاع النفقات التي كان للمهاجرين أن يدفعوها فيما بعد. كان تدفق الهجرة مرتبطًا بشكل مباشر بالظروف الاقتصادية في ماليزيا. على سبيل المثال ، وصل متوسط عدد الوافدين الهنود إلى 61000 في السنة بين 1900 و 1920. كما جاءت أعداد كبيرة من جزر الهند الهولندية[15].

4. تاريخ الوجود الصيني في ماليزيا

[13] John H. Drabble, Malayan Rubber: The Interwar Years, Palgrave Macmillan UK, Year: 1991.p128.
[14] Ibid p129.
[15] Arthur Cotterell, A History of South East Asia,Marshall Cavendish Editions, Year: 2014,p245.

كان الرهبان البوذيين أول الصينيين الذين دخلوا جنوب شرق آسيا ، تجار بحريين وممثلين للحكومة الإمبراطورية الصينية . ، استخدم التجار الصينيين في العصور القديمة والوسطى موانئ جنوب شرق آسيا على طريق الحرير البحري ، الى جانب البحارة والتجار العرب . لم يبدأ التداول المنتظم بين الصين وجنوب شرق آسيا بشكل جدي حتى القرن الثالث عشر. تجذب الصينيين الفرص التجارية في ملقا ومانيلا وباتافيا (جاكرتا). ساعد المستكشف الصيني تشنغخه (1371–1433) في تأسيس مجتمعات صينية في أجزاء من جزيرة جاوة ، وشبه جزيرة الملايو في جزء لفرض سيطرة صينية إمبريالية ، و يعتقد أن وصول الاسلام الى ماليزيا كان عن طريق الصينيين ، الذين بدأ ينتشر فيهم الاسلام اعتبارا من القرن العاشر و الحادي عشر الميلادي ، و منهم انتقل الى الملايو ، و بحلول عام 1303م ، كان قد تشكل بالفعل حكم اسلامي في مناطق المالايو[16].

ابتداءً من أواخر القرن الثامن عشر الميلادي ، بدأت أعداد كبيرة من الصينيين – ومعظمهم من مقاطعتي قوانغدونغوفوجيان وجزيرة هاينان في جنوب الصين– بالهجرة إلى جنوب شرق آسيا. معظمهم أميون ومزارعون لا أرض لهم مضطهدون في أوطانهم ويبحثون عن فرص في الخارج. بقي ملاك الأراضي الاغنياء والمنداريون المتعلمون في الصين. يعزو العلماء النزوح الجماعي إلى الانفجار السكاني في المدن الساحلية في فوجيان والازدهار والاتصالات التي تولدها التجارة الخارجية. كما شجعت الحكومات الاستعمارية المهاجرين لتوفير العمالة الرخيصة في الموانئ في جميع أنحاء العالم ، بما في ذلك في جنوب شرق آسيا الاستعمارية. و الكثير كان يهاجر بعد المجاعات والفيضانات في عام 1910 ، و بعد ذلك خلال الحرب العالمية الثانية ، والأيام الأولى للحكم الشيوعي. و لا زال العديد من المهاجرين القانونيين وغير القانونيين من الصين لا يزالون يأتون من المقاطعات الصينية الجنوبية و الشرقية[17].

كما جذبت المطاحن والموانئ طوفان من العمال المهاجرين من جنوب الصين. سرعان ما كانت مدن مثل سنغافورة ، وبينانغ وإيبوه من الصينيين الأغلبية ، مثل كوالالمبور ، التي تأسست كمركز تعدين القصدير في عام 1857. بحلول عام 1891 ، عندما تم إجراء الإحصاء الأول لمالايا ، كان اغلب سكان الولايات الرئيسية للتعدين القصدير مثل بيراكوسيلانجورمنالصينين[18].

[16] Teeuw, Andries (1959), The history of the Malay language. A preliminary survey, Royal Netherlands Institute of Southeast Asian and Caribbean Studies, retrieved 17 October 2012.
[17]
[18] Peter Church, A Short History of South-East Asia, Wiley, Year: 2009.p88.

كان اغلب القادمين الصينيينهم من الفقراء. ومع ذلك ، فإن إيمانهم بالكفاءة والاجتهاد ، وتركيزهم على تعليم أبنائهم والحفاظ على التسلسل الهرمي للعائلة الكونفوشيوسية ، وكذلك ارتباطهم الطوعي بشبكات مترابطة من جمعيات المعونة المتبادلة (التي تديرها "هوي-غوان" ، أو المنظمات غير الربحية ذات الانتماءات الجغرافية الاسمية من مختلف أنحاء الصين) ساهمت جميعها في ازدهارها ، كانت الصناعات المصرفية والتأمين في مالايا تدار من قبل الصينيين منذ البداية ، وسرعان ما خضعت الشركات الصينية ، بالشراكة مع شركات لندن ، لسيطرة الاقتصاد. اعتاد السلاطين الملاويين على إنفاق ما يتجاوز إمكانياتهم ، و بالنتيجة كان اغلبهم تقريبا مدينين للمصرفيين الصينيين ، وهذا أعطى النفوذ السياسي والاقتصادي الصيني[19].

كان الهنود في البداية أقل نجاحا ، لأنهم على عكس الصينيين ، كانوا أساسا من العمال المتعطلين للعمل في مزارع المطاط ، وكان لديهم القليل من الفرص الاقتصادية التي كان يتمتع بها الصينيون. كما أنهم كانوا مجتمعًا أقل اتحادًا ، حيث تم تقسيمهم بين الهندوس والمسلمين وعلى طول خطوط اللغة والطائفة. ظهرت طبقة تجارية ومهنية هندية في أوائل القرن العشرين ، ولكن غالبية الهنود ظلوا فقراء وغير متعلمين يعيشون في غيتوهات ريفية في مناطق زراعة المطاط[20].

واجه مجتمع الملايو التقليدي صعوبة كبيرة في التعامل مع فقدان السيادة السياسية للبريطانيين والقوة الاقتصادية للصينيين. وبحلول أوائل القرن العشرين ، بدا من الممكن أن يصبح الملايو أقلية في بلدهم. فقد السلاطين ، الذين كانوا ينظر إليهم على أنهم متعاونين مع كل من البريطانيين والصينيين ، بعض من هيبتهم التقليدية ، لا سيما بين العدد المتزايد من الملايو ذوي التعليم الغربي ، لكن الجماهير الريفية الماليزية استمرت في تبجيل السلاطين وكانت هيبتهم بالتالي دعامة مهمة للحكم الاستعماري. بدأت طبقة صغيرة من المفكرين الوطنيين الماليزيين في الظهور في أوائل القرن العشرين ، كما كان هناك إحياء للإسلام رداً على التهديد المتصور من الديانات الأخرى المستوردة ، ولا سيما المسيحية. أصبحت المناطق الشمالية معقلاً للإسلام المحافظ ، كما بقيت كذلك لغاية الان[21] .

العزاء الوحيد لشعب الملايو هو أن البريطانيين سمحوا لهم باحتكار فعلي للوظائف في الشرطة والوحدات العسكرية المحلية ، وكذلك أغلبية تلك المناصب الإدارية المفتوحة لغير الأوروبيين. في حين أن الصينيين قاموا

[19]Ian Rae, The Overseas Chinese of South East Asia: History, Culture, Business,MorgenWitzelPalgrave Macmillan UK, Year: 2008 p45.
[20]https://says.com/my/lifestyle/the-history-of-indian-migration-to-malaysia.
[21]John H. Drabble, An Economic History of Malaysia, c. 1800–1990: The Transition to Modern Economic Growth, Palgrave Macmillan UK, Year: 2000,p112.

في الغالب ببناء مدارسهم وكلياتهم ودفع تكاليفها ، و قاموا بجلب المعلمين من الصين ، فقد عززت الحكومة الاستعمارية التعليم لصالح الملايو[22] ، وفتحت كلية المالاي في عام 1905 وخلقت الخدمة الإدارية المدنية للملايو في عام 1910. تبعها انشاء كلية المعلمين الملايو في عام 1922 ، وكلية تدريب النساء الملايو في عام 1935. كل هذا يعكس السياسة البريطانية الرسمية التي ترسخ انتماء شعب الملايو لبلدهم ، وأن الأجناس الأخرى كانوا بمثابة المقيمين المؤقتين . كان هذا الرأي يتعارض بشكل متزايد مع الواقع ، واحتوت بذور الكثير من المشاكل في المستقبل[23].

كان لدى كلية المعلمين في المالاي محاضرات وكتابات عززت مشاعر الملايو القومية والمشاعر المناهضة للاستعمار. ونتيجة لذلك ، تُعرف بأنها مسقط رأس القومية الماليزية. في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية ، كان البريطانيون مهتمين بإيجاد التوازن بين دولة مركزية والمحافظة على قوة السلاطين في المالايا. لم تكن هناك تحركات لإعطاء حكومة مالايا وحدوية ، وفي الواقع في عام 1935 تم إلغاء منصب المقيم العام للولايات ، ومنح سلطاتها اللامركزية إلى الولايات . مع ميلهم المعتاد إلى القوالب النمطية العنصرية ، اعتبر البريطانيون أن المالاويين متواضعون ولكنهم غير متحمسين بل كسالى ، و غير قادرين على الحكم الذاتي ، رغم أنهم يخدمون جنودا جيدين تحت امرة ضباط بريطانيين. بينما اعتبروا الصينيين أذكياء ولكنهم خطرين – وفي الواقع خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين ، باتوا يتأثرون بالأحداث في الصين ، وقد انشئ الحزب القومي الصيني (حزب الكومينتانغ) والحزب الشيوعي الصيني منظمات سرية منافسة في المالايا ، مما كان يؤدي إلى اضطرابات منتظمة في المدن ذات الجاليات الصينية. لم ير البريطانيون بأي حال أن مجموعة مالايا المتباينة من الدول والأجناس يمكن أن تصبح دولة ، ناهيك عن دولة مستقلة.

بحلول عشرينيات القرن العشرين ، أدت التدفقات الكبيرة من المهاجرين إلى خلق تعداد متعدد الأعراق من النوع الذي وصفه العالم البريطاني ، جي إس فيرنفال (1948) بأنه مجتمع تعددي فيه مختلف القوميات . تعيش الجماعات جنباً إلى جنب في ظل إدارة سياسية واحدة ، ولكن ، بصرف النظر عن المعاملات الاقتصادية ، لا تتفاعل مع بعضها البعض سواء اجتماعياً أو ثقافياً. على الرغم من أن النية الأصلية للعديد من المهاجرين لم يكونوا يأتون إلا لفترة محدودة (مثلاً من 3 إلى 5 سنوات) ، إلا أنهم كانوا يوفرون المال ثم يعودون إلى ديارهم ، وكان عدد متزايد منهم يقيمون لفترة أطول ، ولديهم أطفال ، وأصبحوا مقيمين بشكل دائم في ماليزيا. بالإضافة

[22]Charles Hirschman, Educational Patterns In Colonial Malaya, Comparative Education Review, Vol. 16, No. 3 (Oct., 1972), pp. 486-502 .
[23] Carolina lopez,Thebritish presence in the Malay world :a meeting of civilizational traditions,sari 19(2001)3-33. P26.

إلى ذلك امتلك الصينيون الكثير من الأراضي التعدينية والزراعية. أدى ذلك إلى توزيع الثروة وتقسيم العمل حيث كانت القوة والوظيفة الاقتصادية ترتبطان مباشرة بالعرق. في هذه الحالة تكمن بذور السخط المتزايد بينالمالاويينbumiputeraلشعورهم أنهم باتوا يفقدون إرث أجدادهم (الأرض) ويصبحون مهمشين اقتصاديًا. طالما استمر الحكم الاستعماري البريطاني ، نظرت المجموعات العرقية المختلفة في المقام الأول إلى الحكومة لحماية مصالحها والحفاظ على علاقات سلمية. مثال على الأبوية الاستعمارية هو تسمية بعض الأراضي في ماليزيا في عام 1913 كواجهات محجوزةللملايو لا يمكن إلا للسكان الأصليين أن يمتلكوها ويتعاملون فيها [24].

5. الحياة في ماليزيا تحت الحكم الاستعماري البريطاني

لا يمكن فصل تكوين البنية العرقية والعقلية العرقية في ماليزيا ، وخاصة من حيث اللغة والدين والملوك ، عن إرث الماضي من الحكم الاستعماري البريطاني[25]. وسع الحكام البريطانيون عدد المهاجرين الصينيين والهنود. إنشاء فصل مهني اصطناعي على خطوط عرقية (الملايو في الزراعة ، والصينيون في التجارة ، والهنود في المزارع) ؛ عزز الشعور بالانقسامات بين الأعراق ؛ وبالتالي ، منع أي نوع من التضامن بين هذه المجموعات العرقية الرئيسية[26]. في تسهيل هذا الحكم الاستعماري ، أقام البريطانيون مع الحكام الماليزيين (السلاطين) لمساعدتهم في إدارة رعاياهم الماليزيين ، وزرعوا بذور الخوف بين الملايو حول التهديدات والتحديات من غير الماليزيين ، وتولوا دورًا ذاتيًا معلنا كحامي لمصالح الملايو وحقوقه في مختلف مجالات المجتمع .

شهد عام1946تشكيل المنظمة الوطنية الماليزية المتحدة (UMNO) كمنظمة سياسية عارضت الاعتراف المفرط بحقوق غير المالاويين على حساب حقوق الملايو. في الواقع ، فإن هذا النموذج العرقي للقومية الذي صممه اتحاد عمال المناجم هو أحد المكونات الأساسية لدستور الاستقلال عام 1957 وسيستمر في تشكيل سياسات الدولة الماليزية المستقلة بعد ذلك لعقود قادمة[27]، ففي الدستور الماليزي ، تنص المادة 153 على "حقوق خاصة" للملايو في التعليم ، والأعمال التجارية ، والخدمة العامة ، وهذه الحقوق يجب أن تكون يحميها الحاكم الأول(الملك) ، أصبحتالحقوقالخاصةمصدررارئيسياللسخطبينالمالاويينوغيرالملايويين. في حين أن يعتبرها المالاويينغير كافية ، فقد اعتبرها غير المالاويين إجراءات تمييزية .

24 Lim Teck Ghee Peasants and Their Agricultural Economy in Colonial Malaya, 1874-1941. The Journal of Asian Studies, Vol. 38, No. 3 (May, 1979), pp. 630-632.
25Derichs, C. (1999, August 2-4). Nation-building in Malaysia under conditions of globalization.Paper presented at the 2nd International Malaysian Studies Conference, University of Malaya,Kuala Lumpur, Malaysia.
26Stockwell, A. J. (1982). The White man’s burden and brown humanity: Colonialism and ethnicity in British Malaya.Southeast Asian Journal of Social Science, 10(1), 59-62.
27Derichs, ibid.

6. استقلال ماليزيا

أصبحت ماليزيا رسميا دولة مستقلة في 31 آب /أغسطس عام1957. حيث تم رفع العلم الماليزي لأول مرة في ساحةميرديكافيقلبكوالالمبورعام 1957. احتفظ السلاطين ببعض القوة والسيطرة على الأرض ، التي حددها الدستور ، بعد أن غادر البريطانيون[28].

أعقب الاستقلال فترة من عدم الاستقرار بسبب انتفاضة شيوعية داخلية ومواجهة خارجية مع إندونيسيا المجاورة. في عام 1963 انضمت ولايات بورنيو الشمالية من صباح وساراواك ، إلى جانب سنغافورة ، إلى مالايا لإنشاء ماليزيا. في عام 1969 أدى الاستياء من سياسة الحقوق الخاصة إلى زيادة درجة التوتر بين المجموعات العرقية الرئيسية، وأدى في نهاية المطاف إلى أعمال شغب عنصري،على خلفية ارتفاع معدلات الفقربين السكان الأصليين وتفاقمت بسبب التوتر السياسي الطائفي. لاسيمافي كوالالمبور العاصمة ، وقُتل مئات الأشخاص. و تم تعليق البرلمان، وإعلان حالة الطوارئ. ردت الدولة على هذا الوضع المزعج باعتماد ما يسمى السياسة الاقتصادية الجديدة (1971–1990) لتوسيع مزيد من الحقوق الخاصة للمالايو في الاستثمار،وملكية رأس المال،والتعليم[29].

كان لدى ماليزيا عند الاستقلال مزايا اقتصادية كبيرة. وكانت من بين المنتجين الرائدين في العالم لثلاث سلع ثمينة هي المطاط والقصدير وزيت النخيل ، وكذلك منتج هام من خام الحديد. أعطت صناعات التصدير هذه الحكومة فائضاً صحياً للاستثمار في مشاريع التنمية الصناعية والبنية التحتية. وعلى غرار الدول النامية الأخرى في الخمسينيات والستينيات ، فرضت مالايا (و أصبحت فيما بعد ماليزيا) ضغوطاً كبيرة على تخطيط الدولة ، رغم أن المنظمة الوطنية الماليزية المتحدة لم تكن أبداً حزباً اشتراكياً. وقد حفز المخططان الماليان الأول والثاني (1956–1960 و1961–1965 على التوالي) النمو الاقتصادي من خلال استثمار الدولة في الصناعة وإصلاح البنية التحتية مثل الطرق والموانئ ، التي تعرضت للتلف والإهمال أثناء الحرب والطوارئ. كانت الحكومة حريصة على تقليل اعتماد مالايا على صادرات السلع ، التي وضعت البلاد تحت رحمة أسعار متقلبة. كانت الحكومة تدرك أيضًا أن الطلب على المطاط الطبيعي سوف ينخفض‌مع توسع إنتاج واستخدام المطاط الصناعي. وبما أن ثلث القوى العاملة في الملايو تعمل في صناعة المطاط ، فمن المهم تطوير مصادر بديلة

---

[28] Peter Church, A Short History of South-East Asia, Wiley, Year: 2009.p96.
[29] Cheah Boon Kheng,The Communist Insurgency In Malaysia, 1948-90: Contesting The Nation-State And Social Change, New Zealand Journal of Asian Studies 11, 1 (June 2009): 132-52.

للعمالة. تعني المنافسة على أسواق المطاط في مالايا أن ربحية صناعة المطاط تعتمد بشكل متزايد على إبقاء الأجور منخفضة ، مما أدى إلى استمرار الفقر في الملايو في الريف[30].

7. نضال الاقلية الصينية ضمن نظام الاحزاب الماليزية

نحتاج للوقوف على نضالات و حركة الأقلية الصينية في ماليزيا في سعيها لأخذ مكانتها و دورها في الحياة السياسية والاقتصادية و المطالبة بحقوقها المشروعة أن نستعرض النظام السياسي الماليزي بعد التركيز على نظام الأحزاب السياسية الماليزية و دور المعارضة السياسية و أكثر القضايا الملحة في الساحة السياسية الماليزية ثم التطرق بملامح و طبيعة التنافس العرقي سياسيا و اقتصاديا واجتماعيا و كيف تدخلت الدولة الماليزية في حل هذا التنافس في اهم المؤسسات السياسية .

7.1. حزب المنظمة الوطنية الماليزية المتحدة الجديدة (UMNO)

أدت السياسة الاستعمارية التي تعارض الاستقلال و تحرير البلاد و رعاية المصالح الوطنية للشعب الماليزي من قبل ابناءه الى نشوء الاحزاب السياسية ، و كان اول هذه الاحزاب السياسية حزب المنظمة الوطنية الماليزية المتحدة الجديدة (UMNO) ، تم تشكيلالمنظمة خلال فترة عملية إنهاء الاستعمار. اذ انشأها الأرستقراطيون الملايو المثقفين المتخرجين من جامعات بريطانيا ، والذين يميلون إلى الاتجاهات السياسية المحافظة عام 1946 برئاسة داتوك جعفر . كانوا يؤمنون بقوة في الفوز بالاستقلال عن البريطانيين في أقرب وقت ممكن و تشكيل حكومة وطنية و الدفاع عن حقوق الملايويين .

7.2. الرابطة الصينية الملاوية (MCA)

اثناء الحرب العالمية و إبان الغزو الياباني للمالايو قاوم الصينيون المالاويون المحتل الياباني بضراوة ، و تلقوا الدعم من الحكومة الشيوعية في الصين ،و كذلك من الجالية الصينية المالاويةبعد انتهاء الحرب و جلاء اليابانيين ، نشط الشيوعيون من الجالية الصينية في انشاء منظمات خاصة بهم مدعومة من بعض الأثرياء هدفها تعزيز حقوق الصينيين في البلاد ، و انظم اليها كثير من صينيو المالايو خوفا من انتقام هذه المنظمات ، لكنها واجهت مقاومة من البريطانيين ،في 27 شباط /فبراير 1949 أسست الرابطة الصينية الملاوية(MCA)بدعم ضمني من قبل الإدارة الاستعمارية البريطانية ما بعد الحرب العالمية الثانية، كان الغرض المركزي منMCA في وقت تأسيسها هو إدارة الاهتمامات الاجتماعية رعاية شؤون السكان الصينيين[31]، و أعلنت كحزب سياسي رسمي

[30]http://www.geographia.com/malaysia/history05.htm.
[31]Nyce, Ray (1973). *Chinese New Villages in Malaysia*. Singapore: Malaysian Sociological Research Institute.

في عام 1951 ، بعد الاستقلال كانت الجالية الصينية منقسمة بشدة. كان هناك أعداد كبيرة من اتباع الثقافة الصينية و الاشتراكيين .و بالمقابل كان هناك أيضا طبقة من الصينيين المتعلمين في بريطانيا الذين لم ينظروا إلى الصين ، ولكن لبناء ماليزيا مستقلة بعيدة عن الشيوعيين ، اذ كان من مصلحة افراد الطبقة الاقتصادية والسياسية الصينية العمل ضد الشيوعيين الصينيين. إن المفاوضات بين الأطراف الفاعلة العرقية في العمل نحو الاستقلال ستخلق نمطًا من التعاون النخبوي الذي سيستمر حتى عام 1969.

كانت إحدى الخطط التي اقترحها البريطانيون اعطاء مواطنة مشتركة وحقوق متساوية للمالاوين وغير المالاوين. واضطر البريطانيون إلى التخلي عن الخطة بسبب "المعارضة الملاوية التي لا تتزعزع والتي تقودها المنظمة الوطنية الماليزية المتحدة الجديدة (UMNO). الذين كانوا يخشون من أنها ستمكن السكان الصينيين – الذين ، هم مع سكان سنغافورة الصينيين ، سيتجاوزون سكان الملايو بنسبة 2٪ ، و بالتالي يتمكنون من السيطرة على الدولة الجديدة سياسيا واقتصاديا [32].

كانت مطالب المنظمة الوطنية الماليزية المتحدة تتلخص في جلب المواطنين المالاوين الاصليين او bumiputras (أبناء التربة ، أو الملايو العرقيين) إلى قطاعات الاقتصاد التي كان يسيطر عليها الصينيون في السابق. فأعطيت الأفضلية للماليزيين في توزيع الوظائف ، والمنح الدراسية في الخارج ، والمقاعد الجامعية ، وتطلبت منح الملايويين حصص ملكية أكبر في الشركات الماليزية. من أجل المضي قدما في هذا التشريع ، هناك حاجة إلى اتفاق بين الملايو والصينيين بشأن ضرورة معالجة التفاوت في الدخول العرقية . ومع ذلك ، كان هناك القليل من النقاش في ذلك الوقت حول توزيع السلطة داخل مؤسسات السلطة ، تقبل الصينيون الشروط الملايوية على مضض ، كماحافظ الصينيون في ماليزيا على هوية "صينية" مميزة ، وهناك مجموعة واسعة من الجمعيات الصينية التي توجد لأغراض اقتصادية واجتماعية وسياسية مجتمعية. إحدى الحجج التي تجعل الجالية الصينية أقل نشاطًا في السياسة من الملايو (وأقل نفوذاً) هي أن الصينيين اجتماعيون ليكونوا هادئين سياسياً.

يرى بعض الماليزين الصينيين أن الرابطة MCAتمثل قناة لتقديم المطالب للحكومة ، والبعض الآخر يفضل العمل من خلال أحزاب المعارضة. بينما يرى أعضاء الرابطة MCAأنفسهم بمثابة صوت المجتمع الصيني داخل الحكومة. وعلى عكس احزاب المعارضة الأخرى ، تجنبت رابطة MCAبشكل تقليدي المواجهة ، لاعتقاد قادتها

32 Boon khengchean , Malaysia : The making of a Nation,ISEAS,2003, p 176.

سابقا أنه من الأفضل الحفاظ على مصالح ناخبيها في التفاوض مع UMNOكجزء من التحالف الوطني BN، وبصفتها حزبا مسؤولًا في التحالف المذكور، اتخذت MCAموقفًا إيجابيًا يقضي بضرورة إقناع شركائها في الحكومة بالتركيز بشكل عاجل على القضايا التي تنفي الجهود المبذولة لبناء مجتمع موحّد متعدد الأعراق. و تؤمن بأن أي انحراف عن روح ونيّة السياسة الاقتصادية الجديدة التي اتفق عليها الائتلاف NEPسيؤدي إلى زيادة "الاستقطاب العنصري." ، كما إن استعدادها لدعم السياسة المذكورةNEP، والالتزام بأهداف UMNOالتي قد لا تكون في مصلحة المجتمع ، يعرض الرابطة MCA إلى النقد. اذ ان من إحدى النتائج الرئيسية لهذا الموقف تجاه القوى الحاكمة في الملايو هي أن رابطة MCAباتت عرضة للاتهامات بأنها باعت المصالح الصينية. بعد عام 1969 ، تدهورت القوة الصينية داخل الحكومة ، وكان موقف MCAفي المجتمع الصيني أيضًا في نقطة منخفضة. و بالتاكيد فان مكانة رابطة MCAداخل المجتمع الصيني ليست مماثلة لتلك في المنظمة الماليزية UMNOضمن سكان الملايو ، لكن الرابطة .

كان لدى قادة المنظمة الوطنية الماليزية المتحدةUMNOما يكفي من الحوافز الشخصية والاقتصادية الكافية في الخمسينات من القرن الماضي للعمل مع نظرائهم في الرابطة الصينية الماليزيةMCA، و حزب مؤتمر الهنود الماليزيين MIC على تحقيق الاستقلال. كان لديهم أيضا ما يكفي من القوة لحماية الهيمنة الماليزية في الدستور الجديد وصياغة الحكومة الجديدة لصالحهم ، و كي لا تكون ماليزيا تحت سيطرة الأحزاب الصينية (المحافظين ، الشيوعيين ، أو غير ذلك). كما أنهم شعروا بتشكك عميق تجاه الأحزاب الإسلامية ، التي كانوا يعتبرونها غير قادرة أو غير راغبة في تحديث وتطوير البلاد.

7.3. الائتلاف الوطني BarisanNasional BN

الائتلاف الوطني(BarisanNasional BN) (الحاكمسابقا) والذيأنشأهحسينعبدالرزاقيضم 14 حزباسياسيا، و من بين الاحزاب التي تشكل الائتلاف الوطني BN، فإن المنظمة الوطنية الماليزية المتحدة (UMNO) هي الطرف القيادي. وشركاؤها الرئيسيون الاخرون يشملون الرابطة الصينية الماليزية (MCA) ، وحزب المؤتمر الهندي الماليزي (MIC) ، و حزب جيركان (Gerakan) ، وهو حزب متعدد الأعراق ظاهريًا ، وتتكون غالبيته من الصينيين الماليزيين .

7.4. حزب Gerakan.

بات احد من منافسي الرابطة الصينية الماليزيةMCAالرئيسيين للتمثيل السياسي لدعم المجتمع الصيني هو حزب Gerakan. مع معقلها في بينانغ ، تم إنشاء Gerakanكحزب الإصلاح الاجتماعي المعتدل. إنه يتبنى مبادئ

العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان ونظام سياسي أكثر ديمقراطية وانفتاحًا في ماليزيا. وحزب جيركان ملتزم أكثر من الأحزاب الصينية الأخرى بالاندماج متعدد الأعراق في السياسة الماليزية. انضم جيراكان بعد أعمال الشغب التي اندلعت عام 1969 ، إلى ائتلاف الجبهة الوطنية ، متحديا هيمنة رابطة MCA في الادعاء بأنها صوت الجالية الصينية داخل الائتلاف الحاكم. كما تم إحضار الحزب التقدمي الشعبي إلى الجبهة الوطنية بعد عام 1969. و هو حزب متعدد الأعراق يتخذ من بيراك مقرا له ويهدف أيضا إلى الاندماج العرقي والعدالة الاجتماعية.

7.5. حزب العمل الديمقراطي (DAP)

و خارج الائتلاف الحاكم يوجد ايضا حزب العمل الديمقراطي (DAP) (في بعض الأحيان) حصل على قدر لا بأس به من الدعم من الصينيين الماليزيين[33].يطالب حزب العمل الديمقراطي DAPبحقوق غير الملايو ، ويدعو إلى الإنفاذ الدقيق لجميع حقوق الإنسان. و مكافحة الفساد ، ويدافع عن تعليم وثقافة اللغة الصينية ، وكان مؤيداً قوياً لمصالح الأعمال الصينية في إطار السياسة الاقتصادية الجديدة. لكنحزب العمل محروم بشدة بسبب عدم وصوله إلى شبكة رعاية تسمح له بمكافأة المؤيدين له بالوظائف أو العقود أو المنافع الأخرى المرتبطة بالحكومة.

8. المعارضة السياسية الماليزية

تألفت قوى المعارضة السياسية الماليزية أساساً من حزبين اثنين على الأقل في صفوفها. أحدهما حزب العمل الديمقراطي DAP, و هو حزب متعدد الأعراق وليبرالي وديمقراطي من حيث المبدأ ، ولكنه أصبح يعرف بأنه حزب "صيني" على مر السنين بسبب تبنيه المطالبة بالحقوق متساوية وانتقاد سياسات تمييزية مؤيدة للمالايو. و الحزب الآخر هو حزب PASالإسلامي ، وهو حزب ماليزي بشكل عام ، لكنه يميز نفسه عن حزب UMNO(الحزب الملاوي الآخر) بإعلانه أن مبادئه هي أكثر إسلامية بصدق من مبادئ نظيره ، وكذلك بسبب المشاركة الأوسع في صفوفه من الزعماء الدينيين والعلماء في داخلها[34].

أحدث حزب سياسي في المشهد الانتخابي الماليزي هو حزب عدالة الشعبPKR. تأسس هذا الحزب في عام 1999 في أعقاب تداعيات الخلافات السياسية بين القيادي الاسلامي الكاريزمي أنور إبراهيم الذي بدا مسيرته في

[33](كراوتش 1996: 71).

[34]MaznahMohamad ,Malaysia — democracy and the end of ethnic politics, Australian Journal of InternationalAffairs Published online: 28 Nov 2008. http://www.tandfonline.com/loi/caji20

حزب الاتحاد الاسلامي ثم انضم الى المنظمة الوطنية الماليزية المتحدة ليصبح نائبا لرئيس الوزراء مهاتير محمد منذ عام 1993 ، و بعد ان بات يشكل خطرا على مهاتير و ظهور خلافات حادة وصلت الأمور بينهما حد فصله من الحكومة و الحزب ثم محاكمته و سجنه عام 1998 بتهم تتعلق بالفساد المالي و الانحراف الجنسي ، قضى منها تسع سنوات ، ثم عادت حكومة نجيب عبد الرزاق عام 2000 لتتهمه مره اخرى بذات التهم ، حيث حوكم بالسجن لتسع سنوات أخرى ، غير انه أفرج عنه عام 2004 ، لتتجدد الاتهامات له مرة أخرى عام 2008 . ليسجن عام 2015 ،و بعد 3 سنوات في السجن تم الإفراج عنه بعفو ملكي ، و شارك بالنتخابات النيابية لعام 2018 وفاز بمقعد في البرلمان ، و ليعود إلى التحالف مع مهاتير لإسقاط حكومة خصمهم المشترك نجيب عبد الرزاق التي اطاحت به فضيحة فساد مالي كبير ، بعد أن اتفقا على أن يتولى إبراهيم رئاسة الحكومة بعد عامين ، و على الرغم من أن عضوية PKRلم يتم تعريفها على اساس عرقي ، إلا أنها لا تزال معترف بها شعبياً كحزب من الملايو.

في محاولة لإضعاف معقل الائتلاف الوطني BN ، تم التوصل إلى اتفاق انتخابي بين أحزاب المعارضة لمنع المنافسات ضد بعضها البعض ، ولمطابقة الحزب والترشح وفقا للتكوين العرقي للمقاعد. في هذا الصدد ، وقفت PAS في المناطق ذات الغالبية من الملايو ، و DAP في المناطق المهيمن عليها العرقية الصينية بينما ركزت PKR مرشحيها في المقاعد المختلطة بالمدن. هذه الاستراتيجية عملت بشكل جيد. وقد تم تكرار صيغة تخصيص المقاعد وفقا لتوزيع البنوك التصويتية العرقية التي اعتادت أن تكون استراتيجية آمنة من الفشل ، من قبل المعارضة[35].

9. القضايا السياسية الملحة :

كان الفساد المستشري بين المسؤولين الحكوميين أيضاً من اهم القضايا التي تثير الراي العام الماليزي ، و كان من اشهرها قضية الفساد الكبرى التي اطاحت بحكومة نجيب عبدالرزاق و اودت به الى المحاكم [36]، وانخفاض شعبية حزب المنظمة الماليزية المتحدة ، و عودة مهاتير محمد و خصمه السابق انور ابراهيم الى التحالف من جديد والعمل سوية ، و اثار الفساد الحكومي في ماليزيا سلسلة من بواعث الفساد بين المسؤولين الحكوميين والسياسيين على نحو أكثر فعالية عبر الإنترنت. كان حول هذه القضايا العاطفية أن المدونات والمواقع السياسية كانت أكثر إقناعاً في تشكيل رأي الناخب. و كانت هناك أيضا قضايا التي لمست العصب الحي للتسامح الديني.

[35]MaznahMohamad,IBID. P476.
[36]www.nytimes.com/2018/07/03/world/asia/najib-razak-arrested-malysia.html.

حيث ان وضع الحريات الدينية في ماليزيا هو موضوع جدلي ، و يبقى السؤال فيما اذا كانت ماليزيا بلدا علمانيا او اسلاميا موضع جدل و غير محسوم ، حيث يشير الدستور الماليزي صراحة في المادة 3 الى ان الدين الرسمي للبلاد هو الاسلام ، و في المادة 11 ينص على حرية ممارسة شعائر العبادة لأي دين ، مع ذلك ارتبطت حالات الارتداد المثيرة للجدل عن الدين والتحول الى دين آخر، ففي عام 1989 اقرت ولاية سيلانغور الماليزية قانون يقضي بتحويل ابناء الماليزي المتحول الى الاسلام بشكل تلقائي لدى تحول والدهم ، فيما عارضت القانون الجمعية الصينية الماليزية و حزب العمل الديمقراطي الصينيين و لم تفلحا بمنع صدوره[37] ، والتي شملت أمثال لينا جوي وموريثي ونيونا طاهر اللاتي تحولن للمسيحية عن الاسلام بمظاهر أسلمة زاحفة وقهرية[38]. كان هناك شعور بأن القوانين أو القواعد الإسلامية قد تم فرضها بالقوة لإنكار حقوق الحرية الدينية. على الرغم من أن طبيعة هذه الحالات كانت متنوعة ومعقدة ، إلا أن هناك إدراكًا عامًا قويًا بأن أسلمة الدولة ربما تجاوزت حدودها بما يضر بالتناغم بين الأديان.

10. التنافس العرقي و تدخل الدولة الماليزية

اذا كان قادة الاحزاب السياسية المذكورة انفا و التي تمثل الاكثرية و الاغلبية قد تفاوضوا ابان فترة الاستقلال لتأمين حقوق موسعة للمواطنين من اتباع الجماعات الاصيلة منها و المهاجرة ، و توصلوا اثرها إلى تفاهم مفاده أن الاكثرية من الملايوين سيحصلون على مركز مهيمن في الحكومة الجديدة بينما ستصان المصالح الاقتصادية و الحقوق المدنية و السياسية للاقلية ، فان من شأن تتبع نسبة تمثيل الصينيين في مختلف مؤسسات الدولة أن يعطي صورة لطبيعة التنافس العرقي بين الاكثرية الملاوية و الاقلية الصينية و كيف ادارت الدولة هذا التنافس .

10.1. الهيكل الحكومة :

تتطابق هيمنة النظام السياسي المسيطر على النظام الحاكم مع سيطرته على المؤسسات الرئيسية للدولة: البيروقراطية ، والقوات المسلحة ، والشرطة ، والقضاء ، والملكية. النخب في هذه المواقف غالباً ما جاءت من خلفيات اجتماعية واقتصادية مماثلة ، منتجةً نظرة مشتركة على سمات معينة للنظام السياسي[39]. كانت البيروقراطية الماليزية ، أو الخدمة المدنية (MCS) ، مغلقة أمام الصينيين والهنود حتى الخمسينات. بعد الحرب

[37] Sabilaahmad , a view on infant cinversion to islam,aliran monthly ,vol24(2004):issue 9, published on www.aliran.com/archives/monthly/2004b/9e.html.

[38] www. Reuters.com/articles/us-malusia-religion-ruling/malaysias-lina –joy-loses –islam –conversion-case-idussp20856820070530.

[39] Saw Swee-Hock,kKesavapany, Malaysia and challenges, ISEAS,2006.p29.

العالمية الثانية ، سمحت بريطانيا العظمى لغير الماليزيين الانتساب إلى الخدمة المدنية ،مع النص على أن 80٪ من المناصب ستكون مخصصة للمالايويين . في عام 1970أصبحت المشاركة في وظائف الدولةتعرف باسم الخدمة الإدارية والدبلوماسية) ،وتوسعت بسرعة مع مهمة إدارة السياسة الاقتصادية الوطنية. ومع زيادة الإدارة العامة البيروقراطية من حيث الحجم والمسؤولية ، اضطلعت بدور أكثر أهمية في التخطيط الاقتصادي ومبادرات السياسة العامة ، وفي الإدارة المباشرة لقطاعات الاقتصاد الهامة. على سبيل المثال ، يتم تنسيق التخطيط الاقتصادي على مستوى الولاية والمستوى الاتحادي بواسطة وحدة التخطيط الاقتصادي (EPU) ، في إدارة رئاسة الوزراء. بدورها ، تقدم وحدة التخطيط EPUتقارير إلى مجلس التخطيط التنموي الوطني. هذا يخلق وسيلة مركزية للغاية للإشراف على التخطيط للتنمية الاقتصادية. وبالمثل ، فإنه يركز على جمع البيانات وإجراء البحوث لقضايا السياسة العامة في أيدي هذه النخب الحكومية القليلة. وهذا يجعل من المهم بشكل حيوي لنخبة المجتمع والأعمال الحصول على هذه الهياكل البيروقراطية للحصول على مدخلات صنع القرار[40].

معظم وزراء الحكومة هم من الملايو. على سبيل المثال ، في عام 1999 كان هناك ستة رؤساء إدارات صينيين ، وواحد هندي ، وخمسة عشر ماليزيًا ؛ الغالبية الساحقة من النواب هم أيضا من عرقية الملايو. هذا التحيز الماليزي داخل البيروقراطية يجعل الأمر أسهل إلى حد ما في الحصول على التأثير في تنفيذ السياسة ، لكن النخب غير الماليزية تصل إلى العديد من الهيئات الاستشارية. روبرت كووك هو مثال جيد على هذا. بعد أن طلبت خطة السياسة الاقتصادية الجديدةNEPمن الشركات العائلية الصينية إقامة شراكات مع شركات bumiputraوالشركات الحكومية ، تمكن الأخوانكووكمن إنشاء شبكات أعمال مربحة للغاية مع حزب المنظمة الماليزية المتحدة UMNOومسؤولين حكوميين آخرين[41]. وبالإضافة إلى ذلك ، فإن النخب في الخدمة المدنية تربطها علاقات وثيقة مع المنظمة الوطنية الماليزية المتحدة ، على الرغم من أن المستوى الأعلى من البيروقراطيين (الموظفون المدنيون في الادارة العليا) ممنوعون من المشاركة في السياسة. يمكن للمسئولينفي المستويات الأدنى أن يشاركوا بقوة في الأنشطة الحزبية. في الواقع ، تعتبر المحظورات الحزبية متساهلة تماماً[42]، والخدمة المدنية هي أرضية تجنيد لحزب المنظمة الماليزية المتحدة UMNO.

10.2. القوات المسلحة

[40]Irfanshahzad,how did multiethnic Malaysia develop,2012 ,paktribune.com/business/news/how-did multiethnic-malysia-develop.html.
[41]Sieh Lee , the transformation of Malaysian business group, 1992,p 110.
[42]Hengpekkoon , the Chinese business elite of Malaysia, 1992,pp(132-134).

تم تشكيل الجيش ، مثل البيروقراطية ، في البداية في عام 1934 تحت الحكم البريطاني. المعروف باسم فوج الملايو الملكي ، كانت القوات المسلحة كلها من الملايو. في خمسينيات القرن العشرين ، أنشأ الجيش سلاح استطلاع متعدد الأعراق ، لكن القليل منه كان غير ماليزي. في حين حافظ الضباط البريطانيون على مناصب رئيسية حتى أواخر الستينيات ، وبحلول منتصف السبعينيات ، كانت القوات المسلحة تقريباً مالاوية بالكامل[43]. بعد أحداث الشغب عام 1969 وسعت الحكومة دور الجيش وحجمه كقوة ملايان من أجل توفير الدعم للحكومة في حالة حدوث المزيد من الصراع الطائفي. سيطرت العرقية الماليزية على فئة ضباط الجيش ، وبدرجة أقل على سلاح البحرية والقوات الجوية. كما تم تعيين افراد من الملايو في مناصب القيادة العسكرية الرئيسية: رئيس قوات الدفاع ، القائد الاعلى للجيش ، والقوات الجوية ، والآن في سلاح البحرية. ويرتبط هؤلاء الضباط العسكريون بالنخبة المدنية على أساس العرق ، ومن خلال نفس العدد الصغير من العائلات التي تتداخل عضويتها في قيادة المنظمة الوطنية الماليزية المتحدة (UMNO) والقيادات العليا في الخدمة المدنية.

10.3. القضاء

نظام العدالة الماليزي قائم على القانون البريطاني بحكم الاستعمار ، بالتوازي مع المحاكم الشرعية الاسلامية التي تختص بالاحوال الشخصية للمسلمين، و هم غالبية السكان . و قد ظلت السلطة القضائية ، مثل الجيش ، في أيدي الوطنيين المالايويين بعد الاستقلال مباشرة. على الرغم من الأعداد الكبيرة من غير الماليزيين في مهنة المحاماة ، فإن الفرع القضائي للحكومة كان بشكل ساحق من الملايو. من الناحية المؤسسية ، يميل القضاة إلى المشاركة في النظرة المحافظة لنظرائهم في البيروقراطية. لا تفسر المحاكم في ماليزيا القانون بطريقة تقيد السلطات الحكومة أو الخدمة المدنية. ويعزى ذلك جزئيا إلى قدرة الأحزاب الحاكمة على تغيير الدستور بأغلبية الثلثين في مجلسي البرلمان. بما أن الائتلاف الوطني BNلديه هذه الأغلبية ، فإن المحكمة لديها سلطة ضئيلة في الحكم على شيء ما بأنه "غير دستوري".

ربما ليس من المستغرب إذن أنه حتى السبعينات كانت هناك علاقات وثيقة بين الحكومة والقضاء. منذ الثمانينات كانت هناك علاقة راسخة أكثر بعض الشيء بين مهاتير والمحاكم. وينبع التوتر غير العادي من سلسلة من الأحكام التي أصدرتها المحاكم في عامي 1986 و 1987 والتي أبطلت العديد من المبادرات الحكومية. وتضمنت بعض الأحكام الأكثر إثارة للجدل وزير الشؤون الداخلية ، وهو المنصب الذي عقده رئيس

[43]Babatundefagoyinbo,the armed forcec:instrument of peace,strength,development and prosperity.auther house,2013.

الوزراء مهاتير في ذلك الوقت[44].كان الصراع الذي وقع بين المحكمة و المنظمة الوطنية الماليزية المتحدة أحد أبرز النزاعات بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية. وقد اعترض المعارضون داخل الحزب على إعادة انتخاب مهاتير كرئيس للمنظمة الوطنية الماليزية المتحدة في عام 1987.منذ عام 1988 كانت هناك أوقات أصدرت فيها المحاكم قرارات أقل ملاءمة للنظام ، لكن الاتجاه العام للمحاكم هو الاتكاء على احترام الوضع الراهن الذي كان يسيطر عليه الملايو.

10.4. الملكية

أقدم مؤسسة سياسية في ماليزيا هي نظام الحكام الماليزيين. قام حكام الاستعمار البريطاني بتحويل نظام الأسر الحاكمة في شبه جزيرة الملايو وتحويلها أولاً إلى نظام الحكم غير المباشر ، ومن ثم ، باستخدام هذه المؤسسة القائمة على الثقافة ، قاموا بإدماج الملكية المالاوية في مخططات النظام البرلماني المستقل. أعلى الحكام الملايين التسعة الحاليين هم حاكم الدولة ، أو حاكم باراماونت ، أو الملك. ينتخب من قبل مؤتمر الحكام من بين الحكام الملاويين التسعة على أساس الأقدمية لفترة واحدة لمدة خمس سنوات. ثم لا يتم احتساب الأقدمية لأغراض انتخاب الملك المقبل. الملك إذن هو حاكم الاتحاد ككل. النظام الملكي يخدم في المقام الأول وظيفتين مهمتين: (1) توفر الحكام للنظام البرلماني الشرعية الثقافية للملايو ، و (2) لديهم مقدار محدد من النفوذ السياسي ، والمستمد عموما من شعبيتها كمؤسسة ينظر إليها على أنها أعلى بكثير من السياسة اليومية التافهة.

تعكس الملكية الانقسام العرقي بين الهيمنة السياسية الرسمية لماليزيا وقدرة غير المالايويين على ممارسة قدر من التأثير ، إما من خلال التسوية التفاوضية أو من خلال الشبكات الشخصية واتصالات النخبة.

على الرغم من أن الحكام يعتبرون معقلًا للتفوّق الماليزي ، إلا أن المواطنين غير المسلمين قد قبلوا دور الحكام بشكل متزايد ، ويعود ذلك جزئياً إلى أن معظم الحكام أظهروا أنفسهم أكثر اعتدالًا وتسلطًا على القضايا العرقية المثيرة للنزاع من العديد من السياسيين الماليزيين النشطين. في حين أن الحكام لم يعودوا هم مقدمي الرعاية الأساسيين ، فهم يوزعون الشرف ، والرتبة ، والاعتراف العام ، وثروتهم الشخصية الواسعة واستثماراتهم تجعلهم شركاء مثاليين للمشاريع المشتركة ، خاصة للشركاء غير الماليزيين.

النظام الملكي هو بمثابة تذكير آخر بأن الصينيين من الغرباء في ماليزيا. في الوقت الذي يقدم فيه السلاطين ألقابًا شرفيةً على صينيين ماليزيين بارزين ، فإن السلطنة برمتها تهدف إلى عكس القيادة التقليدية للملايو. على

44Frances webber,malysia:the corruption of justice,socialist lawyer,no.31p22.

هذا النحو ينقل إحساس الأسبقية إلى الملايو العرقية. قد تعكس شرعية ودعم النظام الملكي حقيقة أنها مؤسسة تعمل على تكريس القيادة المالاوية الحصرية.

10.5. التعليم

كانت حركة التعليم اختبارًا كبيرًا للقوة السياسية الصينية، فضمن هذا الجهاز المؤسسي ، هناك قادة داخل المجتمع الصيني مهمتهم أن يتنقلوا في هذا الهيكل إما لصالحهم أو لمصلحة المجتمع. واحدة من القضايا التي ظلت ذات أهمية مستمرة للصينيين في ماليزيا هي الوصول إلى التعليم.

لقد كان نشطاء التعليم الصينيين في ماليزيا مجموعة من القادة داخل المجتمع الذين تمكنوا من تعبئة الناس لدعم مصالح عرقية معينة. كما شكلوا روابط لمرشحي أحزاب المعارضة. وقد أثبت ذلك تكتيكًا ناجحًا إلى حدٍ ما ، ليس بسبب تمكنهم من فرض تغيير في هيكل السلطة ، ولكن لأنه عمل كوسيلة للضغط على قادة MCAو UMNOفي سياسات معتدلة. كما كان التعليم قضية تثير قلق الصينيين بشكل خاص في ماليزيا ، وكان بعض منتقدي تحالف BN الأكثر صراحة من قادة الحركة التعليمية.

ويُعتقد أن أول مدرسة صينية في شبه جزيرة الملايو تعود إلى عام 1815. ومع نمو المستوطنات في ما نما في ماليزيا الآن ، ازدادت كذلك المدارس الصينية. طوال فترة الحكم الاستعماري البريطاني كانت المدارس الصينية مستقلة إلى حد كبير. و في 31 مارس 1954 ، بلغ عدد الطلاب الصينيين في مالايا 31٪ (251،174) من إجمالي الالتحاق بالمدارس (803،803) في البلاد. التحق الطلاب الصينيون البالغ عددهم 250 ألف طالب في 1200 مدرسة ، تلقى معظمهم دعما ماليا جزئيا من الحكومة في شكل منح على شكل مساعدات. كما أن المنح المقدمة لكل طالب كانت أقل من المنح – في المساعدة للغة الإنجليزية أو الماليزية أو المدارس الهندية المتوسطة ، لا تزال المدارس الصينية تعتمد إلى حد كبير على المنح المالية التي قدمها لهم قادة هوان كواناستلزم إنشاء وصيانة نظام مدرسي يشجع اللغة الصينية ، والثقافة ، والمعايير التعليمية العالية ، تعبئة شريحة عريضة من الجمعيات الصينية. قدمت غرف التجارة الصينية المنتسبة (ACCC) الكثير من التمويل والقيادة ، أولاً للمدارس نفسها ، ثم للحركة التعليمية. كما ذكرنا سابقاً ، كانت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تهيمن عليها المواطنة واللغة والقضايا العرقية مع تقدم ماليزيا نحو الاستقلال. كانت مسألة كيفية تطوير نظام وطني للتعليم مرتبطة بشكل جوهري بهذه المناقشات.

وأُبلغ المجتمع الصيني بأن تعليمهم العام لا يمكن اعتباره ضمن نظام التعليم الوطني لأن اللغة الصينية ليست لغة رسمية في البلد.هذا ، بدوره ، يمكن أن يكون ممكنا فقط إذا تم منح الجنسية الصينية.وبالتالي ، فإن مسألة

المواطنة في المقترحات الدستورية – إتحاد مالاي ومقترحات اتحاد مالايا – تهتم بالمدارس الصينية بقدر ما يتعلق الأمر ببقية المجتمع. (كوا 1990: 6-7) نجح سؤال المواطنة في توحيد المنظمات الصينية المتباينة ، والنقابات ، ورابطات القرابة. اللغة ، والحالة ، واحتياجات التعليم تتقاطع مع العشيرة واللهجة والحدود الجغرافية. تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد مثل هذه المسألة التوحيدية بين الصينيين في ماليزيا اليوم. في المفاوضات التي أدت إلى منح الاستقلال عام 1957 ، و خلال الخمسينات من القرن العشرين ، كانت مسألة السماح للمدارس المحلية (الصينية والتاميلية) بالاستمرار وما إذا كان ينبغي أن تحصل على تمويل من الدولة جزءًا من المفاوضات حول الترتيبات الدستورية التي سيتم تنفيذها بعد إنهاء الاستعمار. ومن الجدير بالاهتمام أن المدافعين عن التعليم الصينيين كانوا على استعداد لتقديم تنازلات في بعض اهتماماتهم المدرسية .

هناك فئتان من المدارس الصينية في ماليزيا : المدارس الخاصة ، و تلك التي تتلقى المساعدة من الحكومة. تدور بعض الاختلافات الرئيسية حول التمويل ، و الوسط التعليمي و المناهج الدراسية .فالمدارس الثانوية المستقلة ذاتية التمويل الصينية هي مدارس خاصة ، في حين أن المدارس الثانوية الصينية ذات النوع الوطني هي مدارس تتلقى مساعدات مالية كاملة او جزئية من الحكومة على شكل منح ذات سقوف مالية محددة ، كما تتكفل الحكومة برواتب المعلمين و منح فردية للطلبة . و يتبع الطلبة في اهذه المدارس نفس المنهاج المقرر للمدارس الوطنية و كذلك الامتحانات لكن هذه المدارس تخصص دروسا اضافية للغة المندرين لغرس الوعي اللغوي الاعمق بين طلبتها من اصول عرقية صينية و في المدارس المستقلة الصينية يتم اعداد المنهاج و الكتب من قبل مؤسسة دونغ تسونغ و التي تعد ايضا شهادة الامتحان الموحد لطلابها ، وفي حين ان عدد المدارس المستقلة الخاصة آخذ في التقلص فان المدارس الوطنية في جميع المراحل الابتدائية و المتوسطة و الثانوية أخذ في النمو و حاليا هناك 61 مدرسة ثانوية صينية مستقلة يدرس فيها 10 الاف طالب و عدد هذه المدارس محدد من قبل الحكومة و تعارض زيادته ، ولذلك قامت المدارس الصينية المستقلة بتوسعة مبانيها لتستوعب زيادة عدد الطلاب ، وتبرر الحكومة رفضها لزيادة عدد المدارس الصينية المستقلة بسبب اختلاف معايير المناهج الوطنية و التناقض المزعوم مع سياسات التعليم الوطنية التي تنص على منهج موحد و امتحانات موحدة و كونها لا تغطي بشكل كافي التاريخ الوطني [45] .

[45] Ida lim , what you should know about the Chinese school in malysia , www.malaymail.com/s/14122333/what-you -should -know about-chinese-school-in-malysia.html.

11. مشاركة الماليزيين الصينيين في الاقتصاد والأعمال

يسهم الماليزيون من اصول صينية بحوالي 70 % من الناتج المحلي الاجمالي لماليزيا وفقا لتصريحات رئيس الرابطة الصينية الماليزية ، فبعد أعمال الشغب التي حدثت في عام 1969 ، و انتهت باقرار التحالف الوطني السياسة الاقتصادية الجديدة ، تغيرت حوافز التعاون بين القادة السياسيين والنخب التجارية والناشطين الاجتماعيين. مع خلق طبقة جديدة من الطبقة المتوسطة والعليا من الملاويين ، ومن خلال استمرار تقسيم الدوائر الانتخابية في الدوائر الانتخابية ، كان هناك حافز انتخابي أقل للمنظمة الماليزية المتحدة UMNOلتلبية احتياجات الناخبين الصينيين إما للتمويل أو للدعم الانتخابي. وقد اختار الحزب الصيني الماليزي ، في محاولته موازنة رغبته في البقاء داخل الائتلاف الحاكم مع مخاوف صينية ، أن يكون صوتاً ضمن بنية السلطة ، وإن كان صوتاً خافتاً إلى حد ما. وبالمثل ، في حين أن النخبة من رجال الأعمال الصينيين قد استفادوا فعلاً من السياسة الاقتصادية الجديدة ، فإن إحدى عواقب إعادة الهيكلة الاقتصادية كانت مشاركة حكومية أكبر في الاقتصاد. وقد تفرعت الشركات العائلية الصغيرة التي تعتمد على منظمات الأسرة أو القرابة من أجل الاستثمار ، وأحيانا تدخل في مشاريع مشتركة مع رجال أعمال صينيين وغير صينيين آخرين و / أو مع حكومات الولايات أو مجموعات أجنبية. تلك التي شهدت أعمالهم نجاحا . من ناحية أخرى ، المخطط الأول تهدف خطة المنظور (1971 - 1990) إلى رفع ملكية المالاي والمشاركة في الأنشطة الصناعية والتجارية إلى 30 ٪ بحلول عام 1990. كما قدمت الحكومة قانون التنسيق الصناعي عام 1975 ، الذي تطلب أن أي شركة غير ماليزية لديها أموال رأس المال والاحتياطي تبلغ قيمتها أكثر من 250 ألف دولار (بالدولار الماليزي) وأكثر من 25 موظفًا يجب إثبات ما لا يقل عن 30 ٪ من ملكية أسهمها لمواطنين من عرقية الملايو Bumiputera. يمكن للدولة ان تحظر أي شركة الحصول على ترخيص إذا فشلت في تلبية هذا المطلب[46]. هذه الحقوق الخاصة للمالاوين فيما يتعلق بتراخيص الأعمال تشمل قطاعات البناء ، والتعدين ، والنقل ، وصناعة الأخشاب ، بالإضافة إلى ذلك ، فإن الحكومة لم تخلق فقط مؤسسات مثل مجتمع Bumiputera التجاري والصناعي ، مجلس أمانة راكيات (MARA) ، بنك Bumiputra، PerbadananNasionalبيرهاد (PERNAS) ، وشركات الدولة للتنمية الاقتصادية لدعم الائتمان والمساعدة التقنية لرجال الأعمال الماليزيين ، كما يطلبمن كبرى الشركات والمؤسسات التجارية تسهيل تعزيز مناصب الإدارة العليا. اما في سوق العقارات ، فيتم منح المالايويين Bumiputeras أيضًا

[46] Donald Snodgrass, successful economic development in a multi –ethnic society:themalaysian case

سنتا من الخصم على السعر الأصلي ، وفي قطاع الأعمال ، يمنحون أيضا حوافز تجارية إضافية ، وخاصة الحوافز الضريبية[47]، خلال السبعينات والثمانينات ، أنشأت الحكومة العديد من الشركات الماليةالحكومية لتوسيع ملكية الماليزيين لأصول الشركات ، وخلال الفترة منذ منتصف الثمانينات مارست الدولة سياسة الخصخصة ، فمنحت 61.2 ٪ من الأصول أو الشركات التي تم خصخصتها (ما يعادل 8.1 مليار دولار ماليزي) إلى الملايو ، وبالتالي خلق عدد من رجال المال و الاعمال الماليزيين الذين تمكنوا من أن ينافسوا نضراءهم الصينيين ، وبالتالي ، فإن حقوق الملايو الخاصة أو تفضيلات في المجال الاقتصادي والتجاري المجال قد تم تكثيفها من قبل الدولة منذ أوائل السبعينات ،وفقاجندة أعمال تشمل مجموعة واسعة من تدابير السياسة الاقتصادية التفضيلية . لا يستهدف إطار السياسات العرقية هذه فقط تصحيح الاستبعاد التاريخي للملايو في قطاع الأعمال ، ويستند أيضا على (مولزة) قطاع الاعمال (جعلها ماليزية) "Bumiputeraism" بحجة الحقوق الخاصة للمالايو بوصفهم المالكين الشرعيين للاقتصاد الوطني في إشارة إلى "السكان الأصليين"[48].

و وفق هذا المنظور كان البرلمان الماليزي قد قرر عام 1965 طرد ولاية سنغافورة من الاتحاد، حيث يشكل الصينيون 80% من سكانها لتصبح بعد ذلك دولة مستقلة ذات أغلبية صينية، اذ حصل الصينيون في انتخابات عام 1969 على نسبة كبيرة في البرلمان هزت الحزب الحاكم، وكادت أن تفقده أغلبية الثلثين في المجلس، ما أسفر عن غضب الملاويين وتصادمهم مع الصينيين في أحداث شغب انتهت باستقالة الحكومة. و عام 1970 أعلن رئيس الوزراءعبد الرزاق حسين، خطة اقتصادية عشرينية وأنشأ "تحالف لجبهة الوطنية". و في عام 1978 وبسبب المشاكل الاقتصادية في فيتنام هرب آلاف الصينيين إلى ماليزيا الأمر الذي رآه الملايو تهديدا جديدا لهم لصالح الصينيين، ورفضت ماليزيا استقبالهم وجرى توطينهم في بلدان أخرى على مدى سنوات.

في عام 2015 أعلنت حركة القمصان الحمر الملاوية التظاهر في شارع تجاري يعتبر معقلا للإثنية الصينية في كوالالمبور، فنزل السفي رالصيني إلى مكان التظاهر وأعلن أن بلاده لن تسمح بأي مظاهر اتقد تتعرض للصينيين بسوء، فاستدعته الخارجية الماليزية واضطرت الصين لتفسير تصريحات سفيرها[49].

[47]وزارة الخارجية الامريكية ، 1999.

[48]LH HING ,Malysian Business: Who Survived The Crisis? Kyoto Review Of South Asia,1997.https://kyotoreview.org/issue-4/malysian-chines-business-who-survived-the -crisis

[49]Terence Gomez,Chinesebusinessinmalysia:accumulation,accommodation and ascendace.2012.

وفي عام 1969 عندما زادت الفجوة تفجرت توترات عرقية قتل فيها نحو 200 شخص. وفي العام التالي على وقوع الاضطرابات قدم الائتلاف خطة عملت عطيعقود الدولة وحصص التعليم للملايو لكنها فشلت في تضييق الفجوة مما ادى إلى انتقادات جديدة من الاقليةالصينية. وفي عام 2000 تخلت ماليزياعن اعادة توزيع الثروة باعتبارها العامل الرئيسي في السياسة الاقتصادية لصالح معدل نمو اسرع للاقتصاد ككل.

11.1. الشركات الصينية

تعرف وزارة التجارة والصناعة الدولية الماليزية (MITI) أي مشروع تبلغ مبيعاته أكثر من 25 مليون رينجيت ماليزي كمشروع كبير. لكن هذا التعريف لا ينقل بصورة كافية الصورة الواسعة للشركات الماليزية الصينية الكبيرة، التي يملك بعضها أصولا ومبيعات بالمليارات. النهج المشترك الذي يتبناه المحللون هو النظر إل سوق الأوراق المالية للمؤسسات ذات رأسالمال الكبير – تلك الشركات ضمن أكبر 50 شركة أو 100 شركة – التي يسيطر عليها الصينيون. ويضاف إلى ذلك رأسماليون صينيون ذوو صلة يظهرون في قوائم أغنى الآسيويين الماليزيين الذين تم جمعهم بشكل دوري من قبل مجلات فوربس، فورتشن، الأعمال الماليزية، وغيرها من مجلات الأعمال المحلية[50] .

تقدرعدد الشركات الصغيرة والمتوسطة بنحو 200 الف شركة ،ومن بين هؤلاء، هناك 22 الف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشارك في التصنيع والصناعة. أكثرمن 80 في المئة من هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة مملوكة من قبل الماليزيين الصينين [51].

11.2. ملامحكباررجالالأعمالالصينيين

فيفبراير 2018،أصدرت مجلة فوربس قائمتهالأغنى50 ماليزيًا. كان منهم 36 ثريامنأصلصيني. تسعة من اغنى عشرة منهم هم من أصل صيني ، و اغنى 7 من اصل تسع ثريات في القائمة هن من الماليزيات من اصل صيني ، كمايسيطرعددمنالصينيينالأثرياءمنخارجالعشرينالكبارعلىالشركاتالمدارةبشكلجيد[52] .

ومن اشهر اثرياء الماليزين الصينيين من اصحاب الشركات او رؤساء مجالس ادارات كبريات الشركات .

1. روبرتكووك، مالك مجموعة كووك التي تهتم بالفنادق و العقارات و البضائع . و تقدر ثروته بأكثر من 14.8 مليار دولار .

---

[50] www.mida.gov.my/home/economy-news/posts
[51] https://kyotoreview.org/issue-4/malaysian-chinese-business-who-survived-the-crisis/
[52] Malaysian's 50 richest : https://www,forbes.com/malysian-bilionaires/list.html.

2. كويك لينغ شان ، رئيس تنفيذي لشركة كونغلوميرات هونغ ليونغ القابضة بثروة تقدر بحوالي 7.2 مليار دولار .
3. تيه هونغ بيو بثروة 6 مليار دولار.
4. ليه شين شينغ بثروة 5.6 مليار دولار .
5. ليم كوك تاي بثروة 4.7 مليار دولار .
6. شين ليب كيونغ بثروة 3.3 مليار دولار .
7. كوون بوه كيونغ 3 مليار دولار .
8. لاو تشو كون 2.6 مليار
9. كوان كام هون 2.5 مليار .
10. فرانسيس يوهمن مجموعةYTL
11. قطب الخشب تيونج هيوكينغ،
12. ليمغون غتونغمن مجموعة جنتنج،
13. بنك بانهينلي
14. بنكهونجليونج
15. البنكالعام.

12. نتائج الدراسة :

تخلص الدراسة إلى أن الأقلية الصينية في ماليزيا التي تم استقدامها أساسا من قبل الإستعمار البريطاني كعمالة رخيصة ، و ماهرة في مناجم القصدير ، و مزارع المطاط التي يمتلكها المستثمرون البريطانيون ، قد تمكنت سريعا من ترسيخ من وجودها على الأرض ، أولا بفعل دعم الادارة الاستعمارية البريطانيةطيلة حقبة الاستعمار ، ثم من خلال إصرار و مهارة المهاجرين الاواءل في كسب ود الزعامات التقليدية الماليزية ، و ثقة عناصر الإدارة الاستعمارية ، و مواصلة انتهاجها سلوكيات تتسم بالجدية و الفعالية في مزاولة مختلف النشاطات الإنتاجيةوالتجارية بعد الاستقلال ، كما كان للتعبئة المجتمعية ، و التضامن الفعال بين عناصر هذه الأقلية من المهاجرين الاقتصاديين التي قامت بها الجمعيات و الأحزاب العرقية الدور الكبير في دعم مكانتها الاقتصادية و السياسية و الإجتماعية، و كان لانتهاج هذه الجمعيات أسلوب سلمي و تحاوري ، و تجنبها للصراعات السياسية ، و تفاعلها و تعاونها الإيجابي مع الأحزاب القومية التي تمثل الاكثرية ، دور كبير في نجاح كفاحها من أجل

الوصول إلى صيغ سياسية توافقية ، ضمنت حماية مصالح هذه الأقلية ، مع تفهم طبيعة مجتمع الاكثرية ، و مطالبه ،و طموحاته ،و ثقافته ، و الالتزام بضرورة عدم افتعال صراع مع الأكثرية السكانية ، بالمقابل عملت النخب السياسية والاقتصادية الماليزية على فرض حالة من الوئام ، و تقاسم المنافع السياسية والاقتصادية ، بحيث تمكنت النخب ألتي تمثل الاكثرية ، من السيطرة على المناصب السياسية ، و فرض الأجندة السياسية التي تخدم مصالح الاكثرية ، على الرغم من تضمنهذه الصيغةلمظاهر التمييز العرقي في الجانب السياسي و الاداري لصالح الاغلبيةمن السكان الاصليين، بينما تم تمكين النخب في الأقلية الصينية من ضمان سيطرة الاقلية على النشاط الاقتصادي في البلاد لامتلاك هذه الأقلية ميزة تنافسية في المجالالاقتصادي، مع ذلك تمتعت الأقلية بضمان ممارسة حقوقها في التعليم و الثقافة و الدين و التقاليد الخاصة بها ، بحرية ضمن صيغة سياسية توافقية، لا تقمع الحريات الواجبة للاقليات ، و لكنها تعطي أفضلية للاكثرية ، و هذه الصيغة التوافقية كانت هي الميزة الاكثر أهمية في تحقيق ماليزيا إنجازات اقتصادية واجتماعية لافتة ، كان لأبناء الأقلية الصينية الدور الأبرز فيها من خلال شركاتهم و مشاريعهم و حسهم التجاري و الاستثماري العالي ، و الذي انعكس على واقع التنمية الاقتصادية في ماليزيا حيث ارتفع دخل المواطن الماليزي ، و تحسنت كافة مناحي حياته ، من تعليم ، و صحة ،و بنى تحتية و اسكان ، و رفاهية ، و بالتالي فإن فرضية الدراسة قد تحققت بخصوص وجود دور إيجابي للأقلية الصينية في ماليزيا في التنمية الاقتصادية .

المراجع :

الكتب الاجنبية :

1. Arthur Cotterell, A History of South East Asia,Marshall Cavendish Editions, Year: 2014,p245.
2. Babatundefagoyinbo,the armed forcec:instrument of peace,strength,development and prosperity.auther house,2013.
3. Boon khengchean , Malaysia : The making of a Nation,ISEAS,2003, p 176.
4. Carolina lopez,Thebritish presence in the Malay world :a meeting of civilizational traditions,sari 19(2001)3-33. P26.
5. Charles Hirschman, Educational Patterns In Colonial Malaya, Comparative Education Review, Vol. 16, No. 3 (Oct., 1972), pp. 486-502 .
6. Frances webber,malysia:the corruption of justice,socialist lawyer,no.31p22.
7. Hengpekkoon , the Chinese business elite of Malaysia, 1992,pp(132-134).
8. Ian Rae, The Overseas Chinese of South East Asia: History, Culture, Business,MorgenWitzelPalgrave Macmillan UK, Year: 2008 p45.
9. Irfanshahzad,how did multiethnic Malaysia develop,2012 ,paktribune.com/business/news/how-did multiethnic-malysia-develop.html.

10. John H. Drabble, An Economic History of Malaysia, c. 1800–1990: The Transition to Modern Economic Growth, Palgrave Macmillan UK, Year: 2000.p113.
11. John H. Drabble, Malayan Rubber: The Interwar Years, Palgrave Macmillan UK, Year: 1991.p128.
12. MaznahMohamad ,Malaysia — democracy and the end of ethnic politics, Australian Journal of InternationalAffairs Published online: 28 Nov 2008. http://www.tandfonline.com/loi/caji20
13. Nyce, Ray (1973). *Chinese New Villages in Malaysia*. Singapore: Malaysian Sociological Research Institute.
14. Peter Church, A Short History of South-East Asia, Wiley, Year: 2009.p88.
15. Saw Swee-Hock,kKesavapany, Malaysia and challenges, ISEAS,2006.p29.
16. Sieh Lee , the transformation of Malaysian business group, 1992,p 110.
17. Teeuw, Andries (1959), The history of the Malay language. A preliminary survey, Royal Netherlands Institute of Southeast Asian and Caribbean Studies, retrieved 17 October 2012.

المواقع الالكترونية :

1. http://www.worldometers.info/world-population/malaysia-population/
2. http://web.archive.org/web/20180320124841/https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/my.html
3. https://www.nationsencyclopedia.com/Asia-and-Oceania/Malaysia-ETHNIC-GROUPS.html
4. https://www.britannica.com/place/Malaysia/Religion
5. http://www.economywatch.com/economic-development/malaysia.html
6. https://tradingeconomics.com/malaysia/gdp-per-capita-ppp.
7. https://www.statista.com/statistics/319031/gross-domestic-product-gdp-per-capita-in-malaysia/
8. http://www.britanica .com /place/malysia/the impact-of-british-role.
9. http://www.prezi .com /m/hyucxs_gajgt/the british-colonization of malysia.
10. https://says.com/my/lifestyle/the-history-of-indian-migration-to-malaysia.
11. http://www.factsanddetails .com /southeast-asia/malysia/tin in malysia.
12. www.nytimes.com/2018/07/03/world/asia/najib-razak-arrested-malysia.html.
13. Sabilaahmad , a view on infant cinversion to islam,aliran monthly ,vol24(2004):issue 9, published on www.aliran.com/archives/monthly/2004b/9e.html.
14. www. Reuters.com/articles/us-malusia-religion-ruling/malaysias-lina –joy-loses –islam –conversion-case-idussp20856820070530.
15. https://says.com/my/lifestyle/the-history-of-indian-migration-to-malaysia.
16. https://kyotoreview.org/issue-4/malaysian-chinese-business-who-survived–the–crisis/

المحور الرابع:

القيادة السياسية و الاصلاح السياسي في ماليزيا



التحول الديمقراطي في ماليزيا: دراسة في العوامل والمؤشرات

Democratic transformation in Malaysia: A study of factors and indicators

ط.د.شنيقي سيف الدين.

قسم الدراسات الدولية بكلية العلوم السياسية والعلاقات الخارجية جامعة الجزائر 03

ملخص:

جاءت هذه الدراسة بهدف فهم عملية التحول الديمقراطي متطرقا في هذا المقام إلى التجربة الماليزية، مرتكزين في ذلك على تحليل ظروف قيامها من خلال التطرق إلى أهم العوامل السياسية والاجتماعية التي ساعدت في تحقيق ذلك، ولقد تم الاستعانة في هذه الدراسة إلى اهم المداخل النظرية والأدوات العلمية لتحليل هذه التجربة من خلال تتبع السياق التاريخي الذي مرت عليه، مرورا بعد ذلك مباشرة من خلال تحليل مؤشرات التحول الديمقراطي خلصنا إلى نتائجمن اهمها ان التجربةالماليزية ارتكزت في تحولها الديمقراطي إلى تخطيط سياسي مسبق بالرغم من أن طبيعة نظامها السياسي ملكية، بالاضافة أيضا إلى أنها نموذج يختلف نسبيا في التطبيق والممارسة عن النماذج الغربية، وهو الأمر الذي أعطى للتجربة الديمقراطية الماليزية طابعا خاصا.

الكلمات المفتاحية:الديمقراطية، التحول الديمقراطي، ماليزيا، قيادة سياسية، تعددية سياسية.

Abstract:

The objective of this study is to understand the process of transformation to democracy, especially the Malaysian experience, based on the analysis to the most important political and social factors that helped to achieve it. It has been used in this study to the most important theoretical entrances of scientific tools to analyze the experiment through the historical context, and after the analysiswe came to results; one of the important that the Malaysian experience based in an advance political planning and the Malaysian political system is a parliamentary monarchy, however is relatively different model in the application and practice from Western models, which gave experience Malaysian democratic her privacy.

Keywords: democracy, democratic transformation, Malaysia, political leadership, political pluralism.

مقدمة:

يعرف العالم اليوم تغيرات جذرية على صعيد البنى السياسية بشكليها الرسمي وغير الرسمي، سبقت ذلك أو رافقته أحداث وحركات انطلقت كلها من المطالبة بالإصلاحات السياسية وتطبيق الديمقراطية وقد كان لرواد الفكر الليبرالي في الغرب الفضل في الإعلان عنها والكتابة عنها، وفي هذا الصدد ومن هذا المنطلق، كانت ماليزيا من بين الدول التي تبنت هاته الأفكار، بالإضافة إلى ذلك فهي تعتبر من بين الدول الناهضة حضاريا واقتصاديا في وقتنا الحالي، ولذلك قد جاءت دراستنا هذه لمعرفة وبحث في الأسباب والظروف التي مثلت النقاط الأساسية لعملية التحول الديمقراطي في ماليزيا.

ولتوسيع مجال الرؤية العلمية وتوضيحها سنحاول في دراستنا هذه أن نعالج المشكلة الأساسية عن طريق طرح الاشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت ماليزيا في تحقيق التحول الديمقراطي؟

وللإجابة عن هذه الاشكالية وجب علينا الإستعانة بالادوات والوسائل العلمية وأولها المنهج التاريخي الذي سيساعدنا على دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها من الماضي والتطورات التي لحقتها والعوامل التي تنشأ عن تلك التطورات،والمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها بل إنه يقدم تصورا لمختلف التطورات، والهدف من استخدامه هو استعراض التطور الزمني للتحول الديمقراطي في ماليزيا، كذلك سنستخدم منهج دراسة الحالة ويقوم هذا المنهج على التعمق في دراسة المعلومات الخاصة بمرحلة معينة من تاريخ هذه الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، ويتم فحص واختبار الموقف المركب أو مجموعة العوامل التي تتصل بسلوك معين في هذه الوحدة، بغرض الكشف عن العوامل التي تؤثر فيها، ثم الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بها وبغيرها من الوحدات المشابهة، وسيتم اعتماد هذا المنهج في الدراسة باعتبار أننا سنتناول مسار التحول الديمقراطي في ماليزيا. واستعملنا "اقتراب النخبة" لتحليل موضوع الدراسة باعتبار أن دراسة النخب في الواقع هي دراسة علاقات القوى والسلطة والسيطرة والنفوذ، وهي تستهدف بالاخص تحديد طبيعة نظام الحكم، وتعد دراسة بنية النخب إحدى وسائل فهم طبيعة النظام السياسي الذي يعكس وبشكل في نفس الوقت النظام الاجتماعي بصفة عامة.[1] ومن هذا المنطلق سنركز في دراستنا هذه على تحديد طبيعة النظام السياسي في ماليزيا والذي من خلاله سيعرفنا على مدى ارتباطه بطبيعة بنية النظام الاجتماعي باعتبارها القاعدة الأساسية.

---

(1)- بومدين، طاشمة وعبد النور، ناجي، **اصول منهجية البحث في علم السياسة: طرقأدوات مناهج ومقاربات البحث السياسي**، ط1، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع ، 2014، ص.272.

أما بالنسبة للحدود الزمنية والمكانية لموضوع الدراسة؛ قامت ماليزيا بتبني النظام الديمقراطي كنظام للحكم بعد الاستقلال عام 1957م عبر إنشاء منظمة الاومنو العابرة للقوميات والاديان، والتي ساهمت بإصلاح الخلل الاجتماعي والاقتصادي الذي أحدثه المستعمر البريطاني، وقد تركزت وظائف القادة والنخب على إدارة المجتمع المتعدد إثنيا وكذا إصلاح نظام الحكم من خلال الاصلاح الاقتصادي والذي يرتكز أساسا على بناء انسان وذلك من خلال الاهتمام بقطاع التعليم وتدعيمه، وقد مرت عملية التحول الديمقراطي بمراحل عديدة آخرها المرحلة التي تقلد فيها مهاتير محمد منصب رئاسة الوزراء إلى غاية 2004م، وهنا تكمن الحدود الزمنية لدراستنا.

قسمنا دراستنا إلى ثلاثة عناصر، حيث خصصنا في العنصر الاول والمعنون بـ"مدخل مفاهيمي لموضوع الدراسة: التحول الديمقراطي" بتقديم أهم التعاريف المعتمدة من طرف الباحثين والمفكرين إضافة إلى الأنماط، وأهم المراحل التي خضع لها التحول الديمقراطي، أما في العنصرين اللاحقين سنتعرض إلى التجربة الماليزية في التحول الديمقراطي، حيثاشتمل العنصر الثاني على العوامل التي ساعدت في تحقيق عملية التحولالديمقراطي، ثم سنشير مباشرة في العنصر الثالث إلى مؤشرات التحول الديمقراطي في ماليزيا، وأخيرا سنتعرض إلى أهم النتائج التي خلصت إليها دراستنا.

أولا: مدخل مفاهيمي لموضوع الدراسة: التحول الديمقراطي.

لقد ظهر هذا المفهوم من خلال **صمويل هنتغتون** التي أسماها بـ" **موجات التحول الديمقراطي**" حيث قسمها إلى ثلاث موجات، فالأولى استمرت من 1828 إلى 1926، والثانية من 1943 إلى 1964 وتبع كل موجة ردة قلصت عدد الدول التي تحولت بالفعل إلى المعسكر الديمقراطي، ولكن إجمالا فإن عدد الديمقراطيات التي خلفتها كل موجة أكثر من عدد الديمقراطيات التي كانت قائمة عند بدايتها.[2]أما الموجة الثالثة فقد بدأت في البرتغال عام 1974 وانتشرت بسرعة حتى وصل عدد الدول الديمقراطية إلى اكثر من 60% من مجموع الدول في العالم.[3]

حسب **هنتغتون** فإن هناك محوران أساسيان في تعزيز التحول الديمقراطي، ويعتبر أن لهما أولويةً في قيام ديمقراطية فعالة هما[4]:

---

[2]- فوزي، سامح، **ألوان الحرية: الموجة الرابعة للتحول الديمقراطي في العالم رؤية مصرية**، ط1، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007، ص.43.

[3]- شادية، فتحي إبراهيم عبد الله، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية**، ط1، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005، ص.28.

[4]- عبد الغفار، رشاد القصبي، **الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات**، ط1، القاهرة: مكتبة الآداب، 2004، ص.21.

النمو الاقتصادي المزدهر الذي ينتج عنه توسع الطبقة الوسطى، ويعزز موقعها وأهميتها في المجتمع.

العوامل القيمية أو الثقافية، خصوصا العقيدية منها، وما يسميه **هنتغتون** بـ"التغيرات الدينية"، والتي من شأنها إذا صاحبت معدلات تنمية اقتصادية أعلى، ان توطد وتعزز النظام الديمقراطي.

فالنمو الاقتصادي في مستوياته العليا يؤدي إلى تغيرات بنيوية وقيمية أساسية، من شأنه إشباع الحاجات الأساسية للمواطن، وتحقق قدر من الامان الشخصي، والرضا وتوفير المزيد من الموارد التي يمكن توزيعها، مما ييسر عمليات التعايش والتكيف، ويوسع من قاعدة المستفيدين من عملية التوزيع، ويرفع من مستوى ونوعية الحياة المعيشية، ويرتبط ذلك مباشرة بجو من الثقة المتبادلة والتنافس وارتفاع مستوى الوعي والتعليم، وتزايد عدد المتعلمين والحاصلين على درجات تعليمية أعلى.[5]

حيث تتضمن عملية التحول الديمقراطي انطلاق النظام من وضعية النظام القديم السلطوي إلى وضعية أخرى جديدة تعتمد على تدعيم الاتجاهات الديمقراطية من خلال المساومة بين العناصر النشطة والفاعلة من الناحية السياسية، مشيرا إلى عملية تفاعل بين النخب والعناصر المناوئة (المعارضة)[6]، والمشتملة على أنماط تم تصنيفها إلى صنفين وكل منها يحتوي على أنواع تمحورت على الشكل الآتي:

1- التحول الديمقراطي عن طريق الاقتراب المباشر:

هناك عدة أنواع للتحول الديمقراطي عن طريق الاقتراب المباشر[7]:

- **التحول من أعلى:** تأتي المبادرة بتمويل النظام باتجاه الديمقراطية من القيادة السياسية للنظام، وتشير بعض الدراسات إلى أن جوهرهذه الآلية، هو ضرورة توافر إرادة سياسية فعلية لدى القيادة السياسية الحاكمة، وإيمان بالديمقراطية والإصلاح السياسي.
- **التحول الديمقراطي من خلال التفاوض:**إذ تأتي المبادرة مشتركة من قبل النظام والمعارضة معا، حيث يتم التحول الديمقراطي عند الدخول في حوار مفتوح مع مختلف النخب السياسية والاجتماعية.

---

[5]- المرجع نفسه، ص.21.

[6]- محمد، السيد سليم، **آسيا والتحولات العالمية**، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية جامعة القاهرة، 1998، ص.212،213.

[7]- شفيق،أحمد عبد الرحمن ابو حشيش، **البعد السياسي لعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي (تونس نموذجا)**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الازهر غزة، 2014، ص.36.

- **الجيش والتحول الديمقراطي:**شهدت أكثر البلدان العربية انقلابات، وعمليات اقتراب مباشرة من تغير نظام الحكم، واستيلاء ضباط الجيش على مقدرات البلاد، فكلما تضخم الجيش زاد من ضبط أنشطة القوى السياسية والتحكم في حياة المواطنين.علما أن أحد التحديات الكبرى التي تواجه عمليتي التحول الديمقراطي، وترسيخ الديمقراطية يتمثل في كيفية تحقيق السيطرة المدنية على الجيش ضمن بنية دستورية وقانونية ديمقراطية، وتقدم تجارب التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية خبرات مختلفة ومتفاوتة من حيث مدى النجاح في إعادة صياغة العلاقات المدنية – العسكرية على النحو الذي يحقق السيطرة المدنية على الجيش، ويقنن حدود موقعه ضمن بنية السلطة والدولة على النحو الذي يعزز من عملية التحول الديمقراطي.

أما فيما يتعلق بالتحول من خلال التفاوض، والذي ينتج عند قيام النظام غير الديمقراطي بحوار هادف مع القوى السياسية والاجتماعية المختلفة، ذلك رغبة في وضع أسس مشتركة للقضاء على النظام السلطوي والتحول إلى نظام ديمقراطي بدلا منه، ومن الحالات التي اتخذت هذا المسار كوسيلة للتحول الديمقراطي جنوب أفريقيا التي كانت أكبر مثال والأكثر وضوحا على هذا المسار، فقد حدث التفاوض خلال عامي 1989-1990 بعد سنوات من الكفاح المسلح ضد العنصرية، حتى تم القضاء على النظام العنصري، وإقامة نظام ديمقراطي أدى إلى فوز نلسون مانديلا الزعيم الأسود بالانتخابات الرئاسية كتجسيد واضح لانتهاء سياسة الفصل العنصري.[8]

2- الاقتراب غير المباشر: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي.

تتعدد الطرق المؤدية للتحول الديمقراطي، فهناك المتعلقة بإرادة الشعب كالثورة والانتفاضات والتمرد والعصيان المدني وخلافه، حيث تعكس رغبته في الخلاص من نظام حكم يفرض عليه نوعا من القيود ويستلب حرياته، وبالتأكيد هذه الطريقة ترتبط أكثر بحدوث الثورات وولادة إرادة ورغبة شعبية بتغيير جذري سياسي واجتماعي واقتصادي وآخر يتعلق برغبة نظام الحكم نفسه في إحداث التحول الديمقراطي، ولكن هذه الرغبة تكون نتيجة للضغط الشعبي، وهذاالضغط وإن لم يصل إلى مرحلة الثورة فإنه في طريقه لذلك وكذلك هو عامل آخر للضغوط الخارجية على نظام الحكم وإجباره على التوجه نحو الديمقراطية حفاظا على مصالحه وبقاءه.

إن التجارب الديمقراطية والتي تعتمد على النخب فقط في صنع القرار بتولي المناصب باءت بالفشل، فالديمقراطية الحقة يجب أن تقوم على إشراك الجميع والمساواة بينهم، فالنخب عادة تعاني غياب العلاقة بينها وبين جماهير

---

[8]- المرجع نفسه، ص.37.

الشعب، فهي غائبة في الميادين السياسية والاجتماعية والثقافية، وفي هذه الحالة تفقد الديمقراطية جوهرها وهو حكم الأغلبية، وجوهر الديمقراطية هو في الأساس حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية وتعدد الاتجاهات السياسية، المؤدية للمشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة.[9]

وتخضع عملية التحول الديمقراطي الى مجموعة من المراحل، تبدأ بزوال النظم التسلطية وظهور ديمقراطيات حديثة، ثم ترسيخ هذه النظم الحديثة النشأة، غير ان بعض الدارسين يرون أنه يمكن تقسيم هذه المراحل بشكل منظم وتسلسلي الى ثلاث مراحل وهي كالتالي[10]:

1- مرحلة التحول إلى الليبيرالية:

فهي تنطلق من فكرة التأكيد على حقوق الأفراد والجماعات من تعسف السلطة السياسية وانتهاكها المحتمل للشرعية داخل النظام السلطوي، فالتحول إلى الليبيرالية يتمتع بحرية محكومة، وفي هذا الإطار فإن الليبيرالية هي جزءِ من الديمقراطية، كما يمكن أن تساهم في دعمها من خلال استيعاب المطالب من أسفل.

2- مرحلة الانتقال الديمقراطي:

هي عملية معقدة للغاية تشير إلى التحول في الأبنية والاهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع وممارسة السلطة السياسية وهي تتاثر في ذلك بعدة مؤثرات لعل أهمها مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وطبيعة الثقافة السياسية ووجود بيئة دولية ملائمة للتحول.

3- مرحلة تعزيز الديمقراطية:

هي العملية التي بمقتضاها يتم تحويل كل مظاهر وترتيبات مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية إلى مؤسسات دولية معترف بها، منتظمة في أداء دورها ومقبولة من جانب المواطنين الذي يخضعون لها ومن ثم يمكن القول انها نموذج للاستقرار والمؤسسية في ظل مشاركة فعالة من جانب المواطنين.

ولنجاح عملية التحول الديمقراطي لابد من توافر مجموعة من الشروط السياسية، الاجتماعية والاقتصادية وهي كما يلي:

- **ترشيد السلطة:** نقصد بها أن تستند السلطة القائمة في الدولة التي تعرف تحول على أسس قانونية وشرعية ومشروعية مستقلة ومتمايزة عن كافة الارتباطات التقليدية كالانتماء الطبقي أو العرقي- كالانتماء مثلا إلى طبقة الجيش- فشرعية السلطة ينبغي أن تكون منسلخة عن شخص الحاكم.

---

[9]- المرجع نفسه، ص.38.

[10]- إلهام، نايت، طبيعة عملية التحول الديمقراطي، **الملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر**، جامعة محمد خيضر كلية الحقوق والعلوم السياسية بسكرة، مارس 2006،ص.82-84.

فالسلطة السياسية يجب ان تسعى إلى خلق مجموعة من المعايير والضوابط التي ينتج عنها ان يصبح النظام الحاكم خاضع لمجموعة من القوانين الوضعية " فترشيد السلطة يساعد على تحقيق التكامل القومي واستجماع وتركيز القوة في يد المؤسسات القومية المركزية المنوطة بصنع القوانين وإصدار القرارات".

- **التمايز البنيوي:** لابد ان يسعى النظام إلى تحقيق المساواة ببعدها الاجتماعي والسياسي، ونعني بذلك أن تسود في المجتمع قواعد ونظم قانونية تتسم بالعمومية على جميع لأفراد، لا يوجد فرق لا على أساس الدين أو العرق، فمثلا تولية المناصب يجب ان تكون على اساس الكفاءة العلمية والمهنية وليس على أساس امتيازات ضيقة كالقرابة أو النسب.
- **إقرار التعددية السياسية:** ونعني بها مشروعية تعدد الآراء السياسية، وهذا يؤدي إلى وجود تنوع في القيم والممارسات والاعتراف لمختلف القوى السياسية والاجتماعية في تنظيم نفسها في شكل أحزاب أو جمعيات.
- **الدعوة إلى العمل بمبدأي المشاركة السياسية والشفافية:** إن المشاركة السياسية تتخذ اشكالا مختلفة كالمشاركة في الانتخابات وهو ما يعرف بمفهوم المواطنة، والمشاركة كذلك في صنع السياسات العامة ومناقشتها وتنفيذها. أما الشفافية تركز على حرية تدفق المعلومات والبيانات، فالنظام الديمقراطي هو الذي يكون قائم على أساس المشاركة السياسية والشفافية، لأنه يسعى إلى تحقيق العدالة والمساواة امام القانون وحماية المواطنين من أي تعسف للسلطة وهذا هو المفهوم التقليدي للديمقراطية.
- **بناء ثقافة سياسية ديمقراطية:** لتحقيق ذلك لابد من تنشئة المواطنين تنشئة سليمة وينتج عن ذلك انغماس الأفراد في العمل السياسي والعمل على المشاركة في الحياة السياسية بكل مستوياتها، ويتولد عن ذلك احترام الرأي والرأي المعارض فتصبح المشاركة في الانتخابات مشاركة حقيقية وليست تعبئة.
- **تفعيل دور المجتمع المدني:** يشير مفهوم المجتمع المدني إلى مختلف المؤسسات والاتجاهات المهنية والنوادي الثقافية والاجتماعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحهم، والدفاع عنها لمواجهة سلطة الدولة فهو رأس المال الاجتماعي لتحقيق التحول الديمقراطي، فالمجتمع المدني هو القادر على توجيه الرأي العام نحو المشاركة الحقيقية.
- **تعزيز الإعلام الحر والمسؤول:** لابد من وجود إعلام حر يسمح به لمختلف وسائل الاعلام بحيث لا تحتكر الفئة الحاكمة مصادر المعلومات، هذا الاعلام الحر يخدم المصلحة العامة دون تحيز أو انتماء لجبهة أو فئة معينة.

- **وجود قانون أساسي للمعارضة:** ونقصد بذلك تلك القواعد الأساسية التي تنظم آليات اللعبة السياسية بين الأغلبية والأقلية المعارضة وفق منطق يضمن الإجماع بين الأقلية الحاكمة والأغلبية المعارضة، وهذا القانون هو شرط أساسي لتحقيق التداول السياسي في إطار يضمن الاستمرارية ، فالاستمرارية لابد ان تكون كل من المعارضة والأغلبية الحاكمة على اتفاق في تحديد ثوابت الامة بعيدا عن الاهداف الحزبية والانتخابية مثلا الهوية... وهذه الثوابت لا يمكن ان تتغير بتغييرالانظمة السياسية.
- **تحقيق تنمية بشرية:** لإنجاح التحول الديمقراطي لابد على النظام القائم ان يولي اهمية للتنمية البشرية أي السعي لتحقيق رغبات وخدمات الافراد، كالاهتمام بالصحة والتربية والتكوين والعمل على تحسين مستوى المستوى المعيشي للأفراد والقضاء على الفقر وتحقيق عدالة توزيعية وتوفير الأمن.

وفي هذا السياق يشير الدكتور **علي الدين هلال** أن عملية التحول الديمقراطي التي يشهدها العالم منذ بداية تسعينيات القرن العشرين والتي أسماها بعض الباحثين بالموجة الثالثة للتحولات الديمقراطية، تشير إلى تضمين أو –إعادة تضمين– ممارسات التعددية الحزبية والتنافسية المؤسسية في الجسد السياسي، ويشمل ذلك تعديلات دستورية وتنظيمية وكذا قيمية وفكرية، كما تتضمن إعادة توزيع السلطة والنفوذ، وتوسيع دائرة المشاركة فيهما وبروز مراكز سياسية واجتماعية مختلفة تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال.[11]

وخلال هذه العملية فإن الجسد السياسي والاجتماعي ينتابه قدرا من التغير، فقيم الطاعة والوحدة التي تسود في نظم الحزب الواحد يحل محلها قيم التعدد والتنوع والتنافس وأنماط السلطة ذات الطابع الهيراركي التي يحل محلها أنماطا أكثر تعقيدا أو ذات أبعاد متعددة تتضمن بناء التحالفات والشبكات والوصول إلى حلول وسط. وتثير دراسة التحول الديمقراطي ثلاثة أمور في تحليل النظم السياسية وهي[12]:

- أن عملية التحول الديمقراطي تتضمن إعادة بناء التحالفات بين القوى الاجتماعية وإعادة تعريف العلاقات بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني ولذلك فهي ملخص مكثف للصراعات والتحالفات الاجتماعية والسياسية في مجتمع ما.
- إن دراسة التحول الديمقراطي يفتح الباب للتحليل المقارن بشأن العلاقة بين الديمقراطية الليبيرالية والتي هي مزيج من مفاهيم الحريات السياسية وتعدد الأحزاب وتقييد السلطة الحاكمة في المجال السياسي وبين مفاهيم حرية السوق والملكية الخاصة في المجال الاقتصادي.

---

(11)- علي الدين، هلال، "في الديمقراطية والتحول الديمقراطي"، مجلة النهضة، المجلد الثامن، ع 1، يناير 2007، ص.أ.

(12)- سهام، فوزي،"عملية التحول الديمقراطي في المجتمعات المتعددة إثنيا"، سلسلة قضايا، ع73، يناير 2011، ص.9،8.

- عملية التحول الديمقراطي تثير قضية متطلبات وشروط النظام الديمقراطي حيث النشأة والاستمرار والإستقرار، ولقد ركز الباحثون في حقبة الخمسينيات من القرن الماضي على أسباب سقوط النظم الديمقراطية، وفي الثمانينيات تركز اهتمامهمعلى كيفية إعادة بناء الديمقراطية أي كيفية إدخال المفاهيم والممارسات السياسية التنافسية على أساس مؤسسي في المجتمع، وهذا الادخال له أكثر من جانب ، فهناك جانب قانوني دستوري يرتبط بالاعتراف القانوني بتعدد الأحزاب وجماعات المصالح ومؤسسات المجتمع المدني، وجانب قيمي ثقافي يرتبط بسيادة قيم احترام التعدد والتنوع ، وإنه لا يوجد فريق أو تيار يحتكر الحقيقة السياسية وبعد تنظيمي يتعلق بتوزيع السلطة ووجود الرقابة المتبادلة وبروز مراكز مختلفة للنفوذ والقوة ويترتب على هذه العملية إعادة هيكلة السياسة والعلاقات الاجتماعية.

ثانيا: عوامل التحول الديمقراطي.

لقد ابتدأت مسيرة التحول الديمقراطي في ماليزيا انطلاقا من فترة استقلالها من الاستعمار الانجليزي من عام 1957م إلى عام 2004م وقد كانت مليئة بالتغييرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وقد كانت ناتجة عن مجموعة من الأسباب والظروف التي ساهمت في تحقيق التحول الديمقراطي وقد جاءت على النحو الآتي:

1. **القيادة السياسية:**

تعد ماليزيا مثالا آخر على توافق القادة والنخب على تبني النظام الديمقراطي كنظام للحكم بعد الاستقلال عام 1957م، وذلك عن طريق إنشاء منظمة عابرة للقوميات والأديان هي " منظمة الملايو القومية المتحدة "UMNO وهي أيضا مثال على تعامل القادة بحكمة مع الآثار السياسية والاقتصادية للخلل السكاني الذي أوجده المستعمر البريطاني إبان فترة الاستعمار. فلقد تركزت خيارات القادة والنخب، قبل الاستقلال وبعده حول بعدين محوريين الأول تحويل العوامل الهيكلية المتصلة بالتركيب السكاني – المتنوع عرقيا ودينيا وثقافيا ولغويا – إلى عامل قوة ووحدة، بدلا من أن يشكل سببا لتفجر الخلافات وتبني السياسات الاقصائية، والثاني هو التنمية الاقتصادية، مع تحقيق المساواة لكافة فئات الشعب، وبالتالي تحقيق الرفاهية لها.[13]

إن إيديولوجيات، رؤية وقوة القادةفي ماليزياكان لها تأثيرفعالعلى نتائج التنمية فالمجتمع يستجيب ويتكيف بصفة كبيرة مع كلقائد جديدوالسياسات الجديدةالتي يتم تنفيذها وهذا يقدم للقادةإعادة استجابةلمصالحهم أيضا،واستقالة تنكو عبد الرحمنقد أثر بتسببه للفشلعلى الاستجابة الفعالةنحو مصالح مجتمع الملايو، حيث ان قيادة

[13]- عبد الفتاح، محمد ماضي ومجموعة من الباحثين، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ – دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص.40.

تنكوافترضتأن ماليزياستبقدولة علمانية،وستكون هناك حساسيةلاحتياجات الأعراق الأخرى في ماليزيا، لذلك حاول تنكو وضعنموذج عن كيفيةالتعامل مع القضايا أو الحقوق العرقيةمع إبداء تسامح كبير وهو معروف على نطاق واسعباسم 'أبو ماليزيا"، وللإشارة فإنه يمكن إرجاع فشل تنكو على أنه كان ضحية للإقتصاد المفتوح المطبق أثناء عهد الاستعمار، فالإقتصاد التجاري آنذاك روج من قبل البريطانيين، وجعل الملايو متخلفين اقتصاديا مما أدى إلى عدم رضاهم بالإضافة إلى تسامح تنكو المستمر والمتواصل وعدم الوضوح بشأن حقوق الملايو داخل المجتمع أضاف الملح على الجرح، إضافة لذلك عدم المساواة في توزيع الثروة بين المجموعات العرقية المختلفة.والتي تسببت في أعمال العنف العرقية والتي وقعت في عام 1969م،

وبعدها مباشرة جاءت مرحلة قيادة تون عبد الرزاق والتي تميزت أكثر بالميل نحو التنمية الاقتصادية وإعادة الهيكلة ولا سيما بالنسبة لمجتمع الملايو استجابة لمصالحهم فضلا عن مصالح أولئك الذين انتخبوه وغير تون عبد الرزاق "قواعد اللعبة" وتسليط الضوء على التجاوزاتفي المرحلة التي سبقته، وتم إزالتها من أي غموض باتجاه موقف الملايو عند تقديمه السياسة الاقتصادية الجديدة وترسيخ لغة الملايو باعتباره وسيلة التعليم في المدارس والجامعات.

حتى ذلك الوقت الطوائف العرقية الرئيسية الثلاث (الملايو والصينية والهنود) تمتعت بحرية نسبية لتشغيل مدارس عرقية خاصة بهم، تحت الحكم العلماني تحت قيادة لتانكو وكانت هذه البيئة الجديدة، واستخدام تون عبد الرزاق الأغلبية الانتخابية لعرق الملايو لتحقيق التوازن بـ "الذهب" الصيني. إن تون عبد الرزاق ومهاتير محمد كانا يشتركان في صفة مشابهة في أن كليهما قائدين مجدين في العمل، وإنجازات تون الرزاق كانت مؤثرة مثل مهاتير.[14]

إن شخصية محمد مهاتير رئيس وزراء ماليزيا السابق منذ 1981م إلى عام 2003م أي فترة الازدهار الاقتصادي والإنمائي تجمع بين خصائص الشخصية التسلطية وصفة النشاط والاستقلالية، المحب للتطوير، وإحساسه بتحقيق الذات، فقد كان دائما يخطط لعمله ويعمل لخططه، كان يؤكد دائما على أهمية الحصول على المعرفة، وتقديم الأفكار الجديدة التي هي حجر الأساس لتقدم الدولة، وهذا ما جعله مميزا عن السياسيين الآخرين، فركز على تعلم الإنجليزية ليكون الماليزيون قادرين على المنافسة في عصر العولمة.[15]

---

(14) - Jim, Rolfe, **The Asia-Pasific: A Region in Transition**, The Asia-Pacific Center for Security Studies, 2004, P.318.

(15)- "مهاتير محمد ... الإسلام والتنمية"، أخبار من كل مكان ،نقلا عن الموقع الإلكتروني الآتي: alwatan.wordpress.com/2008/07/23

كما أنه لا يؤمن بقيمة المساواة بين البشر، لأن التفاوت يعد أمرا طبيعيا، فلم يخلق في الدنيا شيئان متشابهان، فضلا عن أن اقتسام الثروة بالتساوي يؤدي إلى إفقار الجميع وأما عن رؤيته في التعددية العرقية في المجتمع الماليزي، فقد بدأ مهاتير سياسته في إذابة الحواجز العرقية من خلال المدارس القومية التي تضم طلاب الملايا جنبا إلى جنب مع نظرائهم من الصينيين والهنود، وتحفيز شعب المالايا على تعلم الطبيعة والتكنولوجيا، وتبنى السياسة الاقتصادية الجديدة التي تلتها سياسة التنمية القومية التي تقوم على دعم المالايا في كافة المجالات دون الاضرار بالعرقيات الأخرى.[16]

وشهدت البلاد تطورات إيجابية واسعة، مقارنة بالدول المسلمة الاخرى، سعيا نحو الوصول إلى مصاف الدول الصناعية مع حلول عام 2020م، لكن الجانب السياسي ما شغل الشارع، وخاصة المسلمين من السكان، طغى على ذاكرتهم، وأثار التفكير النقدي عندهم، بعد أن كان كثير منهم لا يعبأ بالسياسة وتنافساتها.[17]

والمثير للإعجاب أن مهاتير محمد كان دائما وفي كل المحافل الدولية يعتز بإسلامه وكما لا يخفى على الجميع أنه ولد مسلما ونشأ كطفل مسلم ولقد أبدى رأيه فيما يخص الاسلام موضحا" كان الإسلام ولا يزال في نظري دينا متسامحا مع وجود الأديان الاخرى وأتباعها، وحين قرأت لاحقا تراجم معاني القرآن الكريم باللغتين المالاوية والإنجليزية، وجدت سورة كاملة هي سورة "الكافرون" تثبت أنني لم أكن مخطئا في افتراضي المتعلق بموقف الإسلام من الأديان الأخرى"، كما أنه يثني على الدين الإسلامي وأضاف أنه السبب في نشود الاستقرار والأمن في ماليزيا قائلا: "لدينا كل الحق في وصف ماليزيا بأنها دولة إسلامية، والإسلام وأسلمة الإدارة الماليزية لم يكونا محل نزاع من قبل، والحقيقة هي أنه في الفترة التي تبنت فيها ماليزيا القيم الإسلامية وأعلنت أنها دولة إسلامية، ساد السلام والاستقرار وتطورت البلاد ونمت على نحو لم يسبق له مثيل".[18]

كما أن الدور الذي قام به مهاتير محمد في إدارته للأزمة المالية التي عصفت بكل دول شرق آسيا لا ينكر، ففي نهاية التسعينيات تعرضت العملة الماليزية، وهي "الرينجيت" إلى مضاربات واسعة بهدف تخفيض قيمتها، وظهرت عمليات تحويل نقدي واسعة إلى خارج ماليزيا، وبالأخص من جانب المستثمرين الأجانب، وبدا أن النجاح الذي حققته على وشك التحول إلى فشل، وبعد بحث مستفيض للموضوع أصدر مهاتير محمد مجموعة من القرارات التي تهدف إلى فرض قيود على التحويلات النقدية خاصة الحسابات التي يملكها غير المقيمين، وفرض أسعار

---

[16]- شيرين، الحباك، "الاصلاح ومحاضير محمد "، نقلا عن الموقع الإلكتروني الآتي: www.vb.eqla3.com/showthread.php?t=164715

[17]- سعد، هجرس، "ماليزيا تغادر سبنسة العالم الثالث.. وتلحق بقطار التقدم عام 2020"، موقع الحوار المتمدن، نقلا عن الموقع الإلكتروني الآتي: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=66119

[18]- محمد، مهاتير، **طبيب في رئاسة الوزراء –مذكرات الدكتور مهاتير محمد–** ترجمة الأيوبي أمين، ط1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014، ص.566.

صرف محددة لبعض المعاملات، في الوقت الذي اتجهت فيه معظم الدول لسياسة تعويم العملة تنفيذًا لنصائح صندوق النقد الدولي، ورغم ضغوط البنك الدولي أصر مهاتير على سياسته التي أثبتت الأيام أنها كانت ناجحة، وبفضلها اجتازت ماليزيا هذه الأزمة بأقل الخسائر، بل إن دولاً كثيرة درست سياسته، وحاولت تكرارها والاستفادة منها.[19]

ومن جانب الإسلاميين واجه مهاتير صحوة إسلامية، خاصة في الحياة السياسية بشكل متزايد، وحالة من العزوف عن الفكر القومي الملايوي، إلى جانب الخطاب السياسي الإسلامي، مما جعل الكثيرين من المراقبين ينتظرون الخطوة القادمة التي سيقوم بها مهاتير المعروف بذكائه السياسي لمواجهة هذا المد بين المالايويين، الذين يشكلون أكثر من نصف السكان، فماليزيا ككل ينبغي أن تحقق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، ولكن بصورة متباينة من عرق إلى آخر. ونتيجة لسياسات مهاتير الساعية لسد الفجوة بين المالايا وغيرهم من الأعراق، شهدت العلاقات العرقية تعاونا وثيقا نتيجة إدراك العرقيات ضرورة تجاوز قضية الصراعات العرقية والتركيز حول تقليص الخسائر، وتعظيم المكاسب من عملية العولمة والتحول الاقتصادي الليبرالي.

وصاغ مهاتير إستراتيجيات التنمية الاقتصادية المواكبة للواقع الماليزي، فعمل على إعادة بناء الاقتصاد بشكل يجمع بين الاعتماد على الذات، ورأس المال الأجنبي لتحقيق قدر من التوازن بين مختلف العرقيات وضمان العدالة التوزيعية، والتي عرفت باسم السياسة الاقتصادية الجديدة، والتي حقق الاقتصاد الماليزي من خلالها معدل نمو بلغ حوالي 8%.[20]

وبعد انتهاء السياسة الاقتصادية الجديدة عام 1990م بادر مهاتير محمد في استحداث سياسة جديدة للتنمية، عرفت بسياسة التنمية القومية، وهي الخطة التي سوف تستمر خلال العشرين عاما التالية والتي عرفت برؤية "2020"[21]، ولقد قام مهاتير بتقديم تقرير حولها في اول اجتماع للمجلس المهني الماليزي يوم 8 فيفري 1991م، ولقد حرص على انه يتعين للتنمية الماليزية ان تتخطى الإطار الاقتصادي ولذلك يجب ان تكون دولة راقية سياسيا ومتقدمة اجتماعيا وثقافيا مع عدم التفريط بالقيم الروحية والاخلاقية، في إشارة له للتجارب الغربية التي تتميز بالمادية المتطرفة وانحلال قيمها الاخلاقية، ومؤيدا في نفس الوقت في ان تصبح ماليزيا دولة متقدمة لكن بمعاييرها الخاصة.[22]

(19)- "مهاتير محمد.. صانع النهضة الماليزية"، موقع قصة الاسلام، نقلا عن الموقع الإلكتروني الآتي:islamstory.com/ar/

(20)- "كيف حقق الاقتصاد الماليزي طفرته.. وهل التجربة ملائمة للسعودية"، موقع جريدة الاقتصادية، نقلا عن الموقع الإلكتروني الآتي:www.aleqt.com/2009/05/01/article_24935.html

(21)- "مهاتير محمد ... الإسلام والتنمية"، المرجع السابق.

(22)- محمد، مهاتير، المرجع السابق، ص.702.

2. التعدد العرقي والتعايش:

وأدى تدفق الهجرات عبر التاريخ إلى تشكل النسيج الحالي لسكان ماليزيا، الذين ينتسبون إلى عدد من الأصول العرقية، وكان لكل مجموعة من هذه المجموعات العرقية دور ما في تاريخ ماليزيا، ومع ذلك لم تمض الأمور على نحو مثالي دون تحديات، فالنظام السياسي الماليزي على شموله في استيعاب الواقع التعددي العرقي للبلاد، لم يبلغ الحساسيات والتوترات العرقية ولكنه نجح في تهذيب مطامحها المشروعة وطرق التعبير عنها، عندما انفجرت الاضطرابات العرقية عام 1969م بعد أن أحس أن البوميبوترا، أو أهل البلاد الأصليين من الملايو أن الإستقلال السياسي لم يغير واقع الفوارق الاقتصادية المائل لصالح الماليزيين من أصل صيني بقوة، وفي سبتمبر عام 1970م كانت الخلافة الأولى في ماليزيا في قمة السلطة السياسية، عندما تقاعد رئيس الوزراء تنكو عبد الرحمن، وأصبح نائبه تون عبد الرزاق، رئيس الوزراء الثاني في البلاد وقد كانت الظروف السياسية المحيطة آنذاك حاسمة لانتقال السلطة.[23]ومرة اخرى ينجح العقل السياسي الماليزي في استيعاب هذا التحدي ومعالجته برؤية نافذة، فإذا استحال تغيير الاختلافات العرقية واللغوية والثقافية، والدينية فمن الميسور إزالة الفوارق الاقتصادية وهكذا تم استنباط سياسة اقتصادية جديدة للتنمية ومن فائضها تمت إعادة هيكلة الاقتصاد بهدف تحقيق توزيع اكثر عدالة للثروة القومية بين الأعراق وتيسر انخراط البوميبوترا في تيار الحركة الاقتصادية، والغرض أغنياؤهم دون اللجوء إلى إفقار الأعراق الاخرى بمصادرة ثرواتهم، أو حرمانهم من نصيبهم في الثروة القومية.

رغم حقيقة أن المالايا هم سكان المالايو الأصليين، فإن توافد العديد من الهجرات نتيجة طبيعة المالايو الغنية بوفرة المياه، والمحاصيل وإمكانيات الزراعة والصيد، كما أن البريطانيين تسببوا في الأزمة العرقية الماليزية، حيث فتحوا أبواب الهجرة للصينيين لخدمة مصالحهم، ومن هنا استمرت سيطرة الصينيين على مقاليد الحركة الصناعية، والتجارية دون الإتاحة لغيرهم من العرقيات الاخرى، وخاصة المالايا للدخول في مجال إدارة الاعمال وتملك المشروعات الصناعية والتجارية الكبيرة.[24]وهنا بدأ مهاتير سياسته في إذابة الحواجز العرقية من خلال المدارس القومية التي تضم طلاب المالايا جنبا إلى جنب مع نظرائهم من الصينيين والهنود، وتحفيز شعب المالايا على تعلم علوم الطبيعة والتكنولوجيا، وتبني السياسة الاقتصادية الجديدة التي تلتها سياسة التنمية القومية

---

[23]-KhooBoo,Teik, "Democracy and Transition in Malaysia: An Analysis of the Problems ofPolitical Succession", Macalester International , Vol12,P.62.

[24]- محمود، السيد، **تاريخ دول جنوب شرقي آسيا**، اسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2002، ص.9.

التي تقوم على دعم المالايا في كافة المجالات دون الإضرار بالعرقيات الأخرى فماليزيا ككل ينبغي ان تحقق معدلات نمو قتصادي مرتفعة، ولكن بصورة متباينة من عرق إلى آخر.

وفيماليزيايحتفلونبالأعيادالدينيةكلهاوالمناسباتالثقافيةكلهافقدأقرتالدولةالفدراليةعطلةلعيديالفطروالأضحىوعطلةلعيدالميلادوعطلةفيالأعيادالمرتبطةبالدياناتالآخرى،كماأنهناكعطلةلرأسالسنةالهجريةوعطلةلرأسالسنةالميلاديةوعطلةلرأسالسنةالصينية،والأجملمنكلذلكأنالماليزيينعلىاختلافأعراقهموأديانهميحتفلونبهذهالعطلفالمسيحيفرحلعيدالمسلموالبوذيلعيدالهندوسيفيمهرجاناتواحتفالاتتلمشملالماليزينجميعا،كمايحتفلالصينيبرأسالسنةالهجريةوالملايويرقصونفيرأسالسنةالصينيةبدونحساسيات،

ولقدرفعتماليزيامنذعهدطويلشعاريالتناغموالاحتمالوتعلمتالقبولبالآخروطبقتهاعلىأرضالواقعفليسلأحدفضيلةعلىالآخرإلابالعملوالاجتهادالمبنيعلىالقدرةوالكفاءةوفقالميزانالوطنية.[25]

وهنا نستخلص أنه بالتعلم والتدريب على التكنولوجيا الحديثة استطاعت الحكومة الماليزية إدماج المالاي في النشاط الاقتصادي للدولة بثقافة جديدة تتقبل الآخر، ونتيجة أيضا لسياسات مهاتير الساعية لسد الفجوة بين المالايا وغيرهم من الأعراق شهدت العلاقات العرقية تعاونا وثيقا نتيجة إدراك العرقيات ضرورة نبذ قضية الصراعات العرقية، والتركيز حول تقليص الخسائر، وتعظيم المكاسب من عملية العولمة، والتحول الاقتصادي الليبيرالي.

3. الأحزاب السياسية:

ويمكن تناولها على مستويين: أولهما مستوى الاحزاب الشريكة في الائتلاف الحاكم، ولا يقل عددها عن 14 حزبا، وثانيهما مستوى الاحزاب التي تقف في الجبهة المعارضة، وهي الاخرى كبيرة العدد، وفيما ياتي عرض لأهم الاحزاب والحركات السياسية في ماليزيا.[26]

ويبلغ عدد الاحزاب المشتركة بالائتلاف 14 وهي تمثل أكبر الجماعات العرقية في ماليزيا، وتم تشكيل الجبهة القومية بعد قيام احداث عرقية بين الملاويين والصينيين في عام 1969م نتيجة حصول حزب العمال الديمقراطي المعارض (أعضاؤه من العرق الصيني) على 13 مقعدا في البرلمان، الأمر الذي أدى إلى قيام تظاهرات قام بها المالايويين كرد فعل على التظاهرات التي قام بها الصينيون بعد فوز حزب العمال الديمقراطي ادى إلى وقوع أعمال شغب، وصراعات راح ضحيتها العديد من الملايويين، والصينيين الامر الذي دفع الحكومة إلى إيجاد حل

---

[25]- جريدة المواطن،يومية عراقية سياسية مستقلة، 2459، 02نوفمبر2015، ص.5.

[26]- رضا، عبد الودود، " إسلاميو ماليزيا يقودون قوى المعارضة"، نقلا عن الموقع الإلكتروني الآتي:www.almoslim.net/node/85603

لتلك المشكلة تمثل في خلق جبهة قومية تحوي الجميع،[27] ويتضح ان هناك تعددية حزبية وسياسية حقيقية في ماليزيا، تشكل أحد الأوجه الرئيسية للديمقراطية في ماليزيا.

ومن الأسس الضرورية والجوهرية لقيام الديمقراطية بشكل حقيقي في أي بلد، قيام انتخابات دورية عادلة ونزيهة ضمن مدة زمنية معينة، وهذا هو واقع الحال في ماليزيا، فمنذ استقلال ماليزيا عام 1957م تم إجراء 11 انتخابات عامة، ويقودنا الحديث عن الانتخابات العامة في ماليزيا إلى الحديث عن التنافس السياسي الذي يعد احد المبادئ الاساسية لقيام الديمقراطية، ويمكن إدراك التنافس السياسي في ماليزيا من خلال استقراء وتحليل نتائج الانتخابات العامة التي حصلت في ماليزيا منذ استقلالها عام 1957م وحتى الوقت الحاضر.[28]

أما بالنسبة لانتخابات عام 2004م فقد حصلت الجبهة الوطنية على 173 مقعدا أصل 193 مقعدا، في حين حصلت المعارضة على 20 مقعدا في البرلمان 17 ومع ذلك فإن هذا الامر يدل على عمق التنافس السياسي بين الاحزاب السياسية الماليزية المتمثلة في وجود كتلتين متقابلتين، فمن جهة يوجد هناك الجبهة القومية التي تشكل الحكومة، وهناك الجبهة البديلة التي تشكل المعارضة من جهة أخرى، ويمكس لمس ذلك من خلال نتائج الانتخابات فضلا عن توفر المقومات الاخرى لقيام الديمقراطية، والتي تتمثل في وجود المشاركة السياسية، والثقافة السياسية، وقيام الاسس الفاعلة للمجتمع المدني وخاصة مجال حقوق الانسان بالإضافة إلى أن هناك أسسا متينة ورصينة لوجود الديمقراطية في ماليزيا وهي تتميز عن الديمقراطية الغربية، وان أسس الديمقراطية الماليزية ستستمر حتى ولو تغير الاشخاص، لأنها استندت وتركزت في قيامها على المؤسسات السياسية وهو الأساس الحقيقي لقيام الديمقراطية في أي بلد، وقد تعود هذه الزيادة في الاحزاب السياسية الماليزية إلى الشكل الفيدرالي للدولة.[29]

4. الثقافة السائدة:

حرصت الدول الآسيوية في ظل رغبتها الملحة في الحفاظ على خصوصية ثقافتها التقليدية، على التعامل بحذر مع هذا الإصلاح، خاصة فيما يرتبط ببعده السياسي، وفي ظلما تتسم به الثقافات التقليدية الآسيوية من توجه سلطوي، وتنزع إلى قدر من مركزية الحكم مع عدم الميل إلى المذهب الفردي، وهذا يستوجب استجلاء طبيعي

[27]-سليمان، الحديثي عطا الله، "تعدد القوميات في ماليزيا ودورها في تطور نظامها السياسي واستقراره"، مجلة كلية التربية، ع13، أفريل 2013، ص.238.

[28]- "النظام السياسي في ماليزيا"، نقلا عن الموقع الإلكتروني الآتي:samiranasri.blogspot.com/2008/10/blog-post.html

[29]- محمد، السيدسليم، المرجع السابق، ص.332.

هذا التعارض بداية ضرورة إلقاء الضوء على المسلمات التي تطرحها المنظومة الليبرالية، ثم التعرض لمدى ملاءمتها للواقع الآسيوي.[30]

وتنفرد ماليزيا بممارسات الإصلاح السياسي ذاته طبيعة خاصة تحددت معالمها في إطار ما يعرف "بالديمقراطية الآسيوية" في إشارة واضحة لتمايزها عن مكونات المنظومة القيمية للديمقراطية الغربية التي تقومعليها بالأساس آليات التحول الديمقراطي المعاصر وهو ما يرجع بالأساس إلى طبيعة الثقافة السياسية الماليزية التي تشغل فيها المكونات التقليدية موقع الصدارة في إطار ما يعرف بـ"القيم الآسيوية".

ثالثا: مؤشرات التحول الديمقراطي.

عند دراستنا للموضوع اعتمدنا مجموعة من المؤشرات التي تفضي بمظاهر التحول الديمقراطي في ماليزيا وقد جاءت مرتبة على الشكل الآتي:

1. **السلطة التنفيذية والتشريعية:**

من الناحية النظرية يسمح النظام السياسي الماليزي بالتمثيل المباشر للشعب على أعلى مستوى للحكم ويفترض في الوزراء أن يعبروا عن رغبات الشعب، فإذا أهملوها أو تخلوا عن هذا الهدف، أدار لهم المواطنون ظهورهم في الانتخابات لتصبح العاقبة خسران الموقع النيابي أو الوزاري المحتمل، وتعد ماليزيا دولة إدارية، بمعنى أن اليد العليا فيها للدولة التي تهيمن على المجتمع، تسيطر عليه وتوجهه أكثر مما تستجيب لرغباته وطموحاته، وفي هذا الإطار يعتبر الوزراء وموظفوا الخدمة المدنية من أهم الشركاء معادلة هيمنة وسيطرة الحكومة.

فمن ناحية أولى نجد أن البيروقراطية رغم تمتعها بقدر لا بأس به من القوة والنفوذ، ما زالت تحت هيمنة السلطة التنفيذية في صورة رئيس الوزراء والوزارة والحزب الحاكم الذي احتفظ بالسلطة لمدة تربو على العشرين عاما، كما استعانت الحكومة بعدد من الهيئات للسيطرة على الجهاز البيروقراطي منها هيئة مكافحة الفسادومكتب الشكاوى العامة، ويتضح تدخل الحكومة في أعمال الجهاز البيروقراطي في كثير من المشاريع القومية أو المحلية سواء مشاريع تنمية الثروة السمكية أو إدارة الأراضي أو الغابات، حيث توجه الحكومة نصيب الأسد من التمويل المخصص لهذه المشروعات إلى المناطق المؤيدة للمنظمة الوطنية على حساب المناطق المؤيدة لأحزاب المعارضة خاصة الحزب الاسلامي، وغالبا ما يتدخل أعضاء من الحزب الحاكم، وليس فقط من الوزراء، في صنع القرار الإداري، وهو ما يظهر هيمنة المؤسسة التنفيذية وغياب المحاسبية، وتخصيص حصص للملايو في

---

[30]- المرجع نفسه، ص.331.

الشركات الخاصة، وتوزيع تراخيص النشاط الاقتصادي، وتعيين مديري الشركات العامة، وإعطاء القروض، ومع السياسة الاقتصادية الجديدة وزيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، زادت فرص هيمنة المؤسسة التنفيذية على الجهاز البيروقراطي من خلال توزيع وتخصيص الموارد الاقتصادية، ومن ناحية ثانية، تضعف سيطرة المؤسسة التشريعية ورقابتها على المؤسسة التنفيذية، فالحزب الحاكم المهيمن على الحياة السياسية هو صاحب الأغلبية في المجلس التشريعي بما يعرقل أعمال آليات مراقبة المؤسسة التنفيذية، ويؤدي إلى السرعة في تمرير بعض مشروعات القوانين على نحو يحول دون فاعلية أداء أحزاب المعارضة، كما أن المعارضة محرومة من إثارة بعض الموضوعات حتى داخل أروقة البرلمان مثل تلك المتعلقة بالعلاقات بين الجماعات المختلفة في ماليزيا وذلك بموجب التعديل الدستوري لعام 1971م.[31]

2. **استقلال القضاء :**

بالرغم من وجود تنظيم قضائي جيد في ماليزيا إلا أن استقلاله هي مسألة محل الشك، فالقضاة يتم الضغط عليهم بشكل واضح حتى أنه عندما يستنجد المواطنون بهذه المحاكم في رفع الضرر يفاجؤون برفض طلباتهم فمثلا عندما قام ثمانية من المعتقلين السياسيين عام 1987م بتقديم طلبات عرضهم على المحكمة العليا في كوالالمبور رفضت المحكمة العليا طلباتهم رغم أن كل ما كانوا يريدونه هو عرضهم على المحكمة لتحكم على مدى شرعية عملية القبض عليهم بموجب قانون الامن الداخلي، كما رفضت محكمة التمييز النظر في طلبات الاستئناف التي قدمها بعض هؤلاء الثمانية ضد قرار المحكمة العليا.[32]

وفي المحاكمات الجنائية ترفض المحاكم التمييز من خلال النظر في طلبات الاستئناف التي يتقدم بها المواطنون، ومن ناحية ثانية، فإن أكثر شيئ يدل على انتهاك حرمة القضاء سعي رئيس الوزراء من خلال سلسلة من التعديلات الدستورية لإلغاء سلطة المحكمة العليا في تفسير القوانين البرلمانية وذلك أثناء محاولة إضفاء الشرعية على عملية تحول حزب الأومنو القديم إلى حزب أومنو جديد، وأكثر من ذلك فإن القضاء أصبح مقيدا لدرجة كبيرة بصدور ذلك التشريع الذي يقلل من سلطة المحاكم في الطعن في أوامر الإعتقال الإداري الذي تتم بموجب قانون الأمن الداخلي وبناء على ذلك لا يستطيع المعتقلون المحتجزون دون محاكمة الطعن في أوامر إعتقالهم إلا على أسس إجرائية.[33]

---

[31]- كمال، المنوفي وآخرون، المرجع السابق، ص.288.

[32]-محمد، السيدسليم و نيفين، عبد المنهم مسعد، **العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا**، القاهرة:مركز الدراسات الآسيوية جامعة القاهرة ،1997، ص.343.

[33]- المرجع نفسه، ص.244.

وقد تم حرمان السلطة القضائية إستقلالها منذ عام 1998م، وكانت المحاكم مترددة في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان، وقد ألغيت سلطة المراجعة القضائية الخاصة بالمحاكم من طرف مهاتير، ويمكن القول بأنه منذ عام 1998م، قد تم تقويض السلطة القضائية من قبل السلطة التنفيذية، حيث تم التدخل في قضايا عدة أبرزها قضية الاغتصاب التي أثيرت ضد رئيس وزراء ملقا، والمثير للدهشة قد تم إطلاق سراح الظالم وحكم على الشخص الذي أبلغ عن الجريمة بالسجن، وقد تسببت النيابة الانتقائية والعدالة التمييزية في عدم الرضا الشعبي والمعارضة.(34)

3. التعددية الحزبية والانتخابات :

قد تعود هذه الزيادة في أعداد الأحزاب السياسية الماليزية إلى الشكل الفيدرالي للدولة إذ أن كل ولاية لها أحزابها الخاصة بها، بالإضافة إلى الاحزاب الأخرى التي تعمل على المستوى القومي، أيضا قد تكون كثرة الخلافات والانشقاقات داخل الاحزاب القائمة سببا في ضخامة العدد.

فالأحزاب السياسية الشريكة في الائتلاف الحاكم الذي تكون في الأساس كوسيلة لتقليل التوترات الإثنية التي قد تتزايد مع ترك الأمر لقاعدة الأغلبية البسيطة، ويعرف هذا الائتلاف الحاكم في ماليزيا باسم الجبهة الوطنية (Barisan National) وهي تحالف من الأحزاب الممثلة لأكبر الجماعات الإثنية في البلاد، والنواة الأساسية لهذا التحالف هي حزب تانكو عبد الرحمن المؤسس عام 1952م، والمعروف بإسم "المنظمة القومية للمالاي المتحدين"، وقد وصل عدد الاحزاب الأعضاء في التحالف إلى إثني عشر حزبا عام 1991م بعد إنسحاب حزب صباح (PBS)، وإنضمام حزبي Adil وAkar، لكن العدد إنخفض ثانية إلى أحد عشر حزبا عام 1993م، ثم وصل في منتصف عام 1994م إلى أربعة عشر حزبا مع انفصال الجماعات الثلاث المكونة لحزب صباح المتحدة وانضمامها إلى التحالف... ويلاحظ أن هنالك حزبا واحدا منها يسيطر على كل الأمور، رغم هذا العدد الضخم من الأحزاب المشاركة في الجبهة، وغالبا ما تتم مناقشات مشكلات الحكومة ليس أمام كل أعضاء الجبهة وإنما أمام المجلس الأعلى للأومنو.

أما أحزاب المعارضة ويبلغ عددها واحدا وثلاثين حزبا تعمل داخل إطار الشرعية بالإضافة إلى عدد من الاحزاب خارج إطار الشرعية، فيلاحظ عامة أنها تعاني من مشكلات داخلية كثيرة على المستوى البيني أي على مستوى العلاقات بين هذه الاحزاب، أو على مستوى كل حزب، وأن كثيرا منها تتقارب في الأفكار والأهداف ولكن غالبا

---

(34) - Rahim Noor,Hishmuddian,**Human rights and internal security in Malaysia: rhetoric and reality,**Unpublished PhD thesis, Naval postgraduate school Montray, California 2006,P.105.

ما لا تفضل التوحد، وبعضها يختلف في الأفكار بحكم الأصول العرقية لها ومن هنا نجد أن أمورا مثل حقوق الملوك التقليدية، والقوانين الإسلامية، والإستثمار الصيني في الصين تشكل محاور خلاف بينها، كما أن الحزب المسيطر على الجبهة الوطنية (UMNO) يمارس ضغوطا كبيرة ضدها حتى أن الأرقام تقول أنه على حين تسيطر أحزاب المعارضة على 40% إلى 45% من أصوات الناخبين فإنها تحظى فقط بنحو 20% إلى 30% من مقاعد البرلمان.[35]

فالتعددية الحزبية للنظام السياسي لدولة ماليزيا كان له أسس جوهرية وقاعدة أساسية لبناء قوة الدولة واستقرارها، حيث تمثلت التعددية بالانتخابات الدورية العادلة والنزيهة ضمن مدة زمنية ودورية ومعينة، فمنذ استقلالها تم أجراء انتخابات عامة للأعوام (1959- 1964- 1969-1974-1978-1982-1986-1990-1995-1999-2004)، مما يؤكد التزام ماليزيا بانتخابات عامة وفق المادة (114) من الدستور وتحت إشراف لجنة الانتخابات المعينة من قبل الملك.[36]ففي عام 2004م فازت الجبهة الوطنية في الانتخابات البرلمانية وانتخابات الولايات في مارس من العام ذاته بأكثر من 90% من المقاعد البرلمانية (198 من 219 مقعد في مجلس النواب)، وهي نسبة لم يسبق للجبهة أن فازت بها حيث بلغت النسبة السابقة حوالي77% كما نجحت الجبهة في السيطرة على 12 مجلسا تشريعيا في اثنتي عشرة ولاية، ومثلت الانتخابات هزيمة ساحقة للحزب الاسلامي (PAS) الذي فاز بسبعة مقاعد فقط مقارنة بالانتخابات السابقة حيث حصل على 26 مقعدا بينما فاز الحزب الديمقراطي باثني عشرة مقعدا.[37]

4. المجتمع المدني وحق التجمع :

تعاني حركات المجتمع المدني في ماليزيا من عدة قيود تحد من نشاطها وتأثيرها على الساحة السياسية الماليزية، من هذه القيود: التحيز الطبقي وخصوصية المصالح التي تسعى الجماعات إلى تحقيقها والولاء الإثني، فالحركات التي تنتمي إلى غير الملايو تعاني من صعوبة الحصول على تأييد الملايو لها، بينما تعتمد تلك التي تنتمي إلى الملايو على تأييد ودعم ومساندة الحكومة لها مما حال بينها وبين القيام بدور مؤثر في عملية التحول الديمقراطي، كما أن هيمنة حزب واحد على الحكومة قيد من فعالية أداء هذه الجماعات حيث نظر هذا الحزب،

[35]-محمد، السيدسليم و نيفين، عبد المنعم مسعد، المرجع السابق، ص.337.

[36]- سليمان،الحديثي عطا الله، المرجع السابق، ص.244.

[37]- كمال، المنوفي وآخرون، المرجع السابق، ص.308.

وبالتالي الحكومة، لها على أنها مصدر للمشاكل وليست طرفا مساعدا في إيجاد الحلول لها مما يشكل تهديدا للاستقرار السياسي.

بالإضافة إلى أن قانون الأمن الداخلي في ماليزيا يقر بموجبه "من حق وزير الداخلية أن يصدر أمر توقيف دون محاكمة ضد أي شخص يشتبه بانه يتصرف بطريقة تضر بأمن البلاد" ويعني هذا أنه يجوز احتجاز المعتقلين حتى 60 يوما للتحقيق معهم، بعدها قد يصدر أمر بتوقيفهم حتى سنتين كاملتين، وبموجب هذا القانون شهدت البلاد أكبر حملة إعتقالات ضد معارضي الحكومة ما بين أكتوبر وديسمبر فيما اطلق عليه عملية (لالانج) 1987م، وإن كان قد أفرج عن نصفهم إلا أن 34 منهم صدرت ضدهم أوامر توقيف لمدة سنتين قابلة للتجديد، حتى الذين أفرج عنهم خضعوا لتقييد حرياتهم كحرية التنقل وتكوين الجمعيات أو الإنضمام إليها، وقد قال البعض أن السبب الأساسي لهذه الحملة الواسعة من الإعتقالات كانت بسبب الإنتقادات المتزايدة التي وجهتها الأحزاب السياسية المعارضة بل والأحزاب الداخلة في التحالف الحاكم لرئيس الوزراء الدكتور مهاتير محمد وحكومته ويلاحظ هنا أن رئيس الوزراء يشغل منصب وزير الداخلية أيضا، وإنه قد أعلن عقب إعادة إنتخاب ائتلاف الجبهة الوطنية التي يرأسها أن حكومته لن تتخلى عن قانون الأمن الداخلي الذي يسمح بالإعتقال دون تهمة أو محاكمة.[38]وبالطبع استندت الحكومة إلى الحجة التقليدية في مثل هذه الأحوال وهي أن الإعتقالات كانت ضرورية لمنع تفجر الصراعات العنصرية.

5. حرية الصحافة :

في ماليزيا، لا يوجد حق دستوري لحرية الصحافة[39]، وقد كانت هناك إجراءات عديدة تم اتباعها للحد من هذه الحرية على المستوى العملي، فمثلا قام مجلس العمليات الوطني في ماي 1969م باتخاذ إجراءات شديدة ضد أي نقد يثار في وسائل الإعلام، كما تم تحديد موضوعات معينة يحظر مناقشتها أمام البرلمان أو الشعب بالإضافة إلى ذلك فمن الممكن أن يتم القبض على الصحفيين بموجب قانون الأمن الداخلي (I S I) بمجرد الشك في تأييدهم –فيما يكتبونه– للشيوعيين أو حتى تعاطفهم معهم.

وهناك أيضا ما يعرف بقانون الأسرار الرسمية (I S O) والذي يتيح للسلطات القبضعلى الصحفيين لو أدينوا بتلقي أو نشر معلومات خاصة بالحكومة، وبموجب هذا القانون تم القبض على رئيس مكتب مجلة " Far EasternEconomicReview" ومراسل جريدة "New Straits Times" بحجة تلقيهما معلومات خاصة

[38]- محمد، السيدسليمو نيفين، عبد المنهم مسعد، المرجع السابق، ص.341، 342.

[39] –Haidar,Dziyauddin, **A comparative study of freedom of expression and right to privacy in relation to the press in Malaysia and the United Kingdom**, Unpublished PhD thesis, school of law university of Newcastle upon Tine, 2005,P.112.

بالشؤون الحكومية على حين تم حظر دخول جريدة "Assian Wall Street Journal" لمدة ثلاثة شهور في سبتمبر 1986م، وتم إيقاف ثلاث جرائد أخرى عام 1987م من ضمنها "Jit Pol" و"Sin hew" بحجة نشر مواد تضر بالنظام العام والأمن القومي.[40]

ثم تم تضييق وإحكام القيود على الصحافة أكثر واكثر عام 1987م من خلال تشريع جديد يعطى للحكومة حرية تصرف مطلقة فيما يتعلق بمنع إصدار أي مطبوعة قد تؤدي إلى انزعاج الرأي العام، وفي سبتمبر 1987م اعتقلت السلطات رئيس تحرير أحد المجلات الدينية بتهمة إثارة الاضطراب والقلق بين المسلمين في البلاد، ولم تنشر السلطات أية معلومات أخرى عنه بعد صدور الإعلان الاولي باعتقاله، وفي 1988م تم تفويض وزير الداخلية بانه يستطيع من خلال إخطار كتابي في أي وقت استبدال رخصة الجريدة، وفي ماي 1991 تم تقييد حرية جريدتين معارضتين تصدر إحداهما عشرين ألف نسخة والأخرى ثلاثين ألف نسخة، من خلال الامر بعدم توزيعهم إلا على أعضاء الحزبين فقط، وفي مارس 2001م، قدم رئيس الشرطة في ولاية سيلانجور تقرير ضد موقع إخباري على شبكة الإنترنت مستقل"Malaysiakini.com"وذلك بسبب التشكيك في العدد الفعلي لضحايا في حادث عنصري في "كامبونج ميدان"بسيلانجور، وفي حادث منفصل في جانفي 2003م، قد تم مداهمة موقع"Malaysiakini.com"، وصادرت الشرطة 19 جهاز كمبيوتر، واتهامه بنشر رسالة للتحريض على الفتنة من قارئ مجهول ينتقد امتيازات الملايو.[41]

6. الحرية الدينية :

تتعدد المواد التي وردت بها إشارة إلى المسائل الدينية في الدستور الماليزي ومن بينها أن الدولة حددت الدين الرسمي، حيث تنص المادة الثالثة من الدستور أن "الإسلام هو الدين الرسمي للإتحاد لكن يمكن ممارسة الأخرى بسلام وانسجام في أي جزء من الاتحاد، كما تنص المادة (11) على أن كل شخص له الحق في اعتناق وممارسة دينه والدعوة له بشرط الإلتزام بالفقرة الرابعة(د).[42]

ورغم أن الدين الرسمي هو الاسلام ، إلا ان الدستور يكفل حرية العقيدة ، وعدد الاديان في ماليزيا شاهد على التسامح الديني[43]، أي توفر هذه المادة أسس حرية العقيدة والعبادة، وحرية الدعوة أو الترويج لمعتقد معين باستثناء الدعوة الموجهة إلى المسلمين (المالاي بصورة أساسية وغيرهم من المسلمين من الجماعات المختلفة).

---

[40]- محمد، السيدسليم و نيفين، عبد المنهم مسعد، المرجع السابق، ص.330، 331.

[41] -"Freedom of expression and the media in Malaysia", Basline Studies, Article19, 2005,P.53.

[42]- كمال، المنوفي وآخرون، المرجع السابق، ص.184.

[43]- كاظم، شبيب، **المسألة الطائفية: تعدد الهويات في الدولة الواحدة**، ط1، بيروت:دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع ،2011، ص.373.

خاتمة:

من خلال ما تم تناوله في هذه الدراسة من تحليلات ومسائل مرتبطة بموضوع التحول الديمقراطي في ماليزيا، ومحاولة إجابتنا على الاشكالية الرئيسية فقد خلصنا من خلال ذلك إلى مايلي:

- كان التحول الديمقراطي في ماليزيا عام1957م على إثر توافق القادة والنخب على تبني النظام الديمقراطي كنظام للحكم بعد الاستقلال، وكان على رأسهم تنكو عبد الرحمن ولهذا فقد توافقت النخب في اعقاب الاستقلال، واعتمدت استراتيجية التماسك الاجتماعي والوحدة من خلال التنوع والتعدد، اي قبول التعدد العرقي واستيعابه، وتحويله إلى مصدر قوة للبلاد من خلال إيجاد تحالف سياسي عابر للعرقيات (الأمنو)، ذلك التحالف الذي تكون من الأحزاب السياسية الممثلة للتيارات الرئيسية في البلاد، كما اتفقت النخب السياسية على قواعد اللعبة الديمقراطية، ونبذ سياسة الاقصاء أو الهيمنة من كافة الأطراف الرئيسية، وقد تم ذلك حتى المرحلة التي تقلد فيها مهاتير محمد رئاسة الحكومة، وهذا إن دل على شيئ فإنه يدل بأن عملية التحول الديمقراطي جاءت على إثر تخطيط مسبق ومرتبطة بعقيدة سياسية مترسخة لدى القادة.
- إن التقدم بصعوبة لتطبيق ما يعرف بالديمقراطية البرلمانية التي ترتكز على الحلول التوفيقية، وبالفعل تبددت الآمال بشأن إرساء دعائم ائتلاف حاكم يسهم في ترسيخ ركائز الديمقراطية في ماليزيا عقب اعمال العنف العرقية التي اجتاحت البلاد والتي نجم عنها تجميد التجربة البرلمانية لمدة عامينومع منتصف السبعينات وبعد تولي الجبهة الوطنية للحكم، وفي إطار هيمنة حزب "الأمنو" ازدادت التجربة الديمقراطية غموضا بسبب حرصه على احتواء التوترات العرقية آنذاك.
- كانت هنالك عقبات صعبت عملية التحول الديمقراطي في ماليزيا وأثرت بصفة كبيرة في ترسيخ الممارسة الديمقراطية مثل حزب الائتلاف الحاكم الماليزي (الأمنو) العقبة الكبيرة في تحقيق التحول الديمقراطي، والذي يطغى عليه الطابع العرقي حيث ضم التنظيم القومي للمالاي المتحدين ممثلا بالأساس مجموعة المالاي أو السكان الأصليين والذين يمثلون اكثر من نصف السكان ينشدون مصالحهم الثقافية والاقتصادية، ومن هذا المنطلق تمثل الهاجس الأساسي في ماليزيا في مخاطر التوترات العرقية المحتملة وما يمكن أن ينتج عنها من مصادمات يمكن ان تهدد في الاستقرار السياسي والتحول الديمقراطي.
- مسار تحقيق الديمقراطية كمجموعة قيم وممارسات طغى عليه نوع من الردع والإكراه خصوصا في جانب حرية الرأي واحترام أخلاقيات المهنة الإعلامية خاصة في المرحلة التي شهدت فيها أحداث العنف

العرقية ومانتج عنها فيما بعد، حيث تم اعتماد سياسات واتخاذ اجراءات مثل اعلان حالة الطوارئ وكذا قانون الأمن الداخلي والتي تصب في خانة القضايا الأمنية الحساسة وقد كان ذلك من أجل منع إشعال الفتن بين مختلف الاثنيات وعدم تعريض الدولة إلى تهديد متمثل في اللاستقرار السياسي واللاتوازن الاجتماعي الداخلي.

- يعد مصطلح الفصل بين السلطات والذي اقترحه المفكر السياسي **مونتسكيو** أحد مرتكزات الترسيخ الديمقرطي في أي دولة كانت، والذي يفترض فيه إلى أن كل سلطة منفصلة ومستقلة في صلاحياتهاومجالات عملها ليس هذا فقط بل الحرص كل الحرص على أداء كل سلطة بمهامها على أكمل وجه، وتأسيسا لذلك فإننا نرى أن التجربة الماليزية لم تحقق ذلك من خلال هيمنة السلطة التنفيذية على الجهاز البيروقراطي وتدخلها أيضا في المسائل القضائية والتي هي في الأصل من مهام وصلاحيات السلطة القضائية، كذلك بالنسبةللسلطة التشريعية، حيث أن الحزب الحاكم يهيمن على الحياة السياسية في ماليزيا وهو صاحب الأغلبية في المجلس التشريعي والذي أدى بطبيعة الحال إلى عرقلة عمل آليات مراقبة السلطة التنفيذية وأضعف سيطرتها وقد تجسد ذلك في غياب فعالية أحزاب المعارضة وتم كنتيجة عن ذلك تمرير مشاريع قوانين دون النظر فيها أو حتى مناقشتها، وهذا مايتعارض مع الوظيفة التشريعية المتمثلة في سن القوانين التي تحتاج إليها الدولة من خلال اقتراح السلطة التنفيذية باقتراح مشروع قانون ما، ثم تقديمه للبرلمان والمرور بمراحل معينة وصولا وفي حال إقراره يتم إصداره بقانون يوضع موضع التنفيذ فيما بعد
- اعتمدت الحكومة الماليزية الاستثمار في القطاع التربوي والتعليمي، وبالتالي بناء انسان وطني ذو قيم أخلاقية وهو أساس تطور ونهضة ماليزيا في جميع المجالات، وهذا مانجده في المدخل التحديثي والذي ركز فيه **فيليب كاترايت** على مدى أهمية ارتباط المؤسسات السياسية وتطورها بالنظام التعليمي والنمو الاقتصاديونظام الإتصال والمواصلات ودرجة التمدن وتوزيع القوى العاملة.

المراجع:

أولا: باللغة العربية.

أ. الكتب.

1. السيد، محمود،**تاريخ دول جنوب شرقي آسيا**، اسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2002.
2. السيد سليم، محمد،**آسيا والتحولات العالمية**، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية جامعة القاهرة، 1998.

3. السيدسليم،محمدو عبد المنهم مسعد، نيفين،**العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا**، القاهرة:مركز الدراسات الآسيوية جامعة القاهرة، 1997.
4. طاشمة، بومدينوناجي،عبد النور، **اصول منهجية البحث في علم السياسة: طرقأدوات مناهج ومقاربات البحث السياسي**، ط1، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2014.
5. مهاتير، محمد،**طبيب في رئاسة الوزراء –مذكرات الدكتور مهاتير محمد**– ترجمة الأيوبي أمين، ط1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014.
6. محمد ماضي ومجموعة من الباحثين، عبد الفتاح،**لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ – دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
7. سامح، فوزي، **ألوان الحرية: الموجة الرابعة للتحول الديمقراطي في العالم رؤية مصرية**، ط1، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007.
8. فتحي إبراهيم عبد الله، شادية،**الاتجهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية**، ط1، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005.
9. رشاد القصبي، عبد الغفار، **الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات**، ط1 القاهرة: مكتبة الآداب، 2004.
10. شبيب، كاظم، **المسألة الطائفية: تعدد الهويات في الدولة الواحدة**، ط1، بيروت:دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع ،2011.

ب. المجلات.

11. الحديثي عطا الله، سليمان،"تعدد القوميات في ماليزيا ودورها في تطور نظامها السياسي واستقراره"، مجلة كلية التربية، ع13، أفريل 2013.
12. هلال، علي الدين، "في الديمقراطية والتحول الديمقراطي"، مجلة النهضة، المجلد الثامن، ع 1، يناير 2007.
13. فوزي،سهام، "عملية التحول الديمقراطي في المجتمعات المتعددة إثنيا"، سلسلة قضايا، ع73، يناير 2011.

ج. المواقع الإلكترونية.

14. الحباك،شيرين، "الاصلاح ومحاضير محمد "، نقلا عن الموقع الإلكتروني الآتي:www.vb.eqla3.com/showthread.php?t=164715
15. هجرس، سعد، "ماليزيا تغادر سبنسة العالم الثالث.. وتلحق بقطار التقدم عام 2020"، موقع الحوار المتمدن، نقلا عن الموقع الإلكتروني الآتي:www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=66119
16. عبد الودود، رضا، " إسلاميو ماليزيا يقودون قوى المعارضة"، نقلا عن الموقع الإلكتروني الآتي:www.almoslim.net/node/85603
17. "النظام السياسي في ماليزيا"، نقلا عن الموقع الإلكتروني الآتي: samiranasri.blogspot.com/2008/10/blog-post.html
18. "كيف حقق الاقتصاد الماليزي طفرته.. وهل التجربة ملائمة للسعودية"، موقع جريدة الاقتصادية، نقلا عن الموقع الإلكتروني الآتي:www.aleqt.com/2009/05/01/article_24935.html

19. "مهاتير محمد ... الإسلام والتنمية"، أخبار من كل مكان ،نقلا عن الموقع الإلكتروني الآتي:
alwatan.wordpress.com/2008/07/23

20. "مهاتير محمد.. صانع النهضة الماليزية"، موقع قصة الاسلام، نقلا عن الموقع الإلكتروني الآتي:/islamstory.com/ar

د. الدوريات.

21. نايت، إلهام، طبيعة عملية التحول الديمقراطي، **الملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر**، جامعة محمد خيضر كلية الحقوق والعلوم السياسية بسكرة، مارس 2006.

هـ. المذكرات.

22. أحمد عبد الرحمن ابو حشيش، شفيق،**البعد السياسي لعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي (تونس نموذجا)**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الازهر غزة، 2014.

و. الجرائد.

23. جريدة المواطن،يومية عراقية سياسية مستقلة، 2459، 02نوفمبر 2015.

ثانيا: باللغة الأجنبية.

A. Books.

24. Rolfe, Jim, **The Asia-Pasific: A Region in Transition**, The Asia-Pacific Center for Security Studies, 2004.

B. **Scientificjournals.**

25. Teik, Khoo Boo, “Democracy and Transition in Malaysia: An Analysis of the Problems ofPolitical Succession”, Macalester International , Vol12.
26. **“**Freedom of expression and the media in Malaysia”, Basline Studies, Article19, 2005.

C. Theses.

27. Hishmuddian, Rahim Noor, **Human rights and internal security in Malaysia: rhetoric and reality,** Unpublished PhD thesis, Naval postgraduate school Montray, California 2006.
28. Dziyauddin**,** Haidar, **A comparative study of freedom of expression and right to privacy in relation to the press in Malaysia and the United Kingdom**, Unpublished PhD thesis, school of law university of Newcastle upon Tine, 2005.

دور القيادة السياسية الماليزية في تحقيق التنمية المستدامة والإصلاح السياسي في عهد مهاتير محمد

The Role of Malaysia's Political leadership in Achieving Sustainable development and political reform in the Mahathir Mohamad

أميرة أحمد حرزلي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار، عنابة

ملخص:

تبحث الدراسة في الدور الذي اضطلعت به القيادة السياسية في ماليزيا ممثلة في رئيس الوزراء د. مهاتير محمد وحكومته في الفترة1981 . 2003في تحقيق التنمية المستدامة والإصلاح السياسي لماليزيا، من خلال الاهتمام بقطاع السياسة والحكم الراشد في البلاد، و التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الماليزي ، ما جعلها تتقدم الدول النامية في تجربتها التنموية المميزة ،وبالتالي تقدم دروسا قيمة للعالم في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية و السياسية للأجيال الحاضرة و المستقبلية و إن القيم الإسلامية السامية ليست عائقا في طريق التقدم و البناء.

الكلمات المفتاحية: القيادة السياسية، مهاتير محمد،ماليزيا، التجربة التنموية، الإصلاح السياسي، التقدم.

Abstract :
The study examines the roleplayed by Malaysia'spolitical leadership, represented by prime MinisterDr.Muhtair Mohammed and hisgovernmentin 1981 – 2003 in the achievement of sustainabledevelopment and politicalreform of Malaysia , by takingintoaccountthepoliticalsector and governance in the country and the economic and social development of the Malaysian people , thisiswhyMalaysia ismakingprogress in their distinctive developmentexperience , thusprovidingvaluablelessons for the world in promoting the economic , social and politicaldevelopment of the Present and future generations, Islamic values are not obstacles to progress and construction .
Keywords :_Political leadership, MuhtairMohammed,Malaysia ,Developmentexperience , Politicalerform , Progress ._

مقدمة

باتت الدولة في ماليزيا مثالا يقتدى به في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و حتى السياسية، فمنذ استقلالها في 1957 عرفت ان مرحلة البناء و النهوض البناء ضرورة قصوى تفرضها الاوضاع الهشة لفترة ما بعد الاستقلال، ومع بداية الثمانينات أولت القيادة السياسية بقيادة محمد مهاتير أهمية كبيرة لقطاع السياسة بإجراء إصلاحات و محاربة الفساد و تطبيق معايير الحكم الراشد في البلاد، تصدر الاقتصاد و الصناعة اجندة السياسات الاصلاحية على اعتبار ان ماليزيا تتمتع بثروات طبيعية مهمة تسمح لها بالتقدم الى مصاف الدول المتقدمة ، كما اهتمت الحكومة بقطاع التعليم و البحث العلمي فالتقدم يقوم على اساسها .

اهتمام الحكومة بالقطاع الاجتماعي والفرد الماليزي كان في أولويات الخطة التنموية للحكومة انطلاقا من مواجهة افتي الفقر والبطالة والفساد ومحاولة اشراك كل فئات المجتمع رغم اختلافها في العملية التنموية عبر إعطاء فرص للعمل ودعم المشروعات الصغيرة.

احتكام القيادة السياسية الماليزية وتمسكها بالقيم الإسلامية والعيش المشترك جعل التجربة التنموية الماليزية مميزة وفريدة من نوعها في العالم النامي ومن المنتظر ان تكون تجربة يقتدى بها في دول العالم العربي والإسلامي والفضل في ذلك يعود الى وجود نخبة وقيادة سياسية على رأسها د. مهاتير محمد تتمتع بالعلم والثقافة والانفتاح وقبول الاخر.

وعليه وتأسيسا على ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

كيف ساهمت طبيعة القيادة السياسية الماليزية في عهد مهاتير محمد في تنمية الدولة اقتصاديا واصلاحها سياسيا؟ وماهي الالياتالمنتهجة في ذلك؟

1. **فرضيات الدراسة:**تختبر الدراسة عدد من الفرضيات

- كلما كانت النخبة السياسية متعلمة وواعية ورشيدة في سياساتها كلما كانت فاعلة في تنمية وتطوير بلادها.
- التنوع والتعدد العرقي في ماليزيا ثقافيا واجتماعيا من شانه عرقلة عملية قيادة المجتمع وتنميته.
- فهم التجربة التنموية الماليزية في عهد يتحقق بجمع كل الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها ماليزيا

2. **أهداف الدراسة:**تسعى الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف وهي:

- التعرف السياسات التنموية والإصلاحات التي أجرتها القيادة السياسية.

- التعرف على اليات تأثير القيادة السياسية الماليزية في مجتمعها.
- الكشف عن إنجازات وعراقيل تجربة القيادة السياسية الماليزية.
- الدروس المستفادة من التجربة الماليزية للدول العربية.

3. **أهمية الدراسة**: تكمن أهمية الدراسة في:

- معرفة دور القيادة السياسية لمهاتير محمد وحكومته في تنمية ماليزيا لاعتبارها دولة نامية.
- تسليط الضوء على تأثير القيادة السياسية في السياسة الداخلية وبالتاليالسياسة الخارجية.
- معرفة العلاقة بين القيادة السياسية وعملية بناء وتنمية الدولة في ماليزيا.
- مدى استفادة الدول العربية من التجربة التنموية الماليزية والاخذ بها في التحولات الراهنة.

4. **حدود الدراسة**: تركز الدراسة في تحليلها للموضوع على حدود زمانية ومكانية وهي:

- الحدود الزمانية: وتشمل فترة 1981 ـ 2003 فترة حكم القيادة السياسية لمهاتير محمد وحكومته.
- الحدود المكانية: والمتمثلة في دولة ماليزيا.

5. **مقاربةالدراسة**:توظف الدراسة في تحليلها للموضوع على مقاربة النخبة السياسية (الصفوة) الصفوة وهم الافراد المهيمنون على عملية صنع القرار السياسي وتخطيط سياسات المجتمع بوجه عام، لا تعرف النخبة السياسية بالتقسيم الطبقي ولا الاثني ولا الجغرافي أو الديني فالنظام السياسي يتوقف على معرفة انقسام المجتمع الى طبقة دنيا وطبقة عليا ومعرفة العلاقة بينهما والخصائص الأساسية للفئة الحاكمة[1]، وللنخبة السياسية أيديولوجيا معينة تعمل بها ولها صفات تميزها. وعليه فالنخبة السياسية في ماليزيا رغم التباينات والتعدد العرقي في المجتمع استطاعت إقامة علاقة تقرب بينها وبين شعبها وجمعهم على أساس المواطنة، فضلا عن ذلك تتميز النخبة السياسية الماليزية يتميز بعدد من الصفات أهمها العلم والثقافة.

6. **الدراسات السابقة**:اعتمدنا في دراستنا لدور القيادة السياسية الماليزية في تحقيق التنمية المستدامة والإصلاح السياسي في عهد مهاتير محمدعلى عدد من الدراسات منها:

- **كتاب: التجربة الماليزية... محمد مهاتير والصحوة الاقتصادية**[2]:درس الكاتب على في مؤلفة عوامل قيام النهضة الماليزية وما شابها من عراقيل، انطلاقا من ثلاثية النظام السياسي، والقدرات الاقتصادية والعامل البشري، ركز الكاتب الجانب السياسي وتحديدا دور رئيس الوزراء مهاتير محمد في النهضة

1. محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الأدوات**،الجزائر: دد ن ، 1997، ص ص 208 209 .
2. محمد صادق إسماعيل، **التجربة الماليزية ... محمد مهاتير والصحوة الاقتصادية**، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2014.

الماليزية، فالقيادة السياسية الواعية الرشيدة بشؤون دولتها والمؤمنة بمؤهلات بلادها تستطيع الذهاب بعيدا.

- **دراسة: التجربة الماليزية: نهضة أمة**[3]:في دراسته تحدث د. مهاتير محمد عن تجربة بلاده في النهضة وما إمكانية نقلهاوالاستفادة منها في الدول العربية، وفي معرض حديثه عن تجربة بلاده لفت مهاتير محمد الانتباه الى ان ماليزيا واجهت منذ استقلالها 1957 صعوبات كثيرة أبرزها التنوع والتعدد العرقي بين مالايو والصينيون والهنود واجناس أخرى كلها لديها لغتها وطقوسها وديانتها فهذا عقَّد من مهمة قيادتها وادارتها.
- **مقال: النموذج السياسي في الماليزي وإدارة الاختلاف**[4]:يحاول الكاتب من خلال مقاله فهم النظام السياسي الماليزي ونجاحه النسبي لاسيما في النظام الانتخابي والمواطنة وحقوق الأقليات، فماليزيا كدولة إسلامية من دول العالم الثالث حققت تقدما ملحوظا يمكن الاستفادة منه في الدول العربية في الاقتصاد والتعليم ومحاربة الفقر والبطالة والخدمات.

7. منهجية الدراسة:

أولا: مدخل مفاهيمي ونظري للدراسة

ثانيا:طبيعةالقيادة السياسية الماليزية في عهد مهاتير محمد.

ثالثا:دور القيادة السياسية لمهاتير محمد في تحقيق التنمية المستدامة والإصلاح السياسي في ماليزيا

أولا: مدخل مفاهيمي ونظري للدراسة

1. إطار مفاهيمي:

أ / مفهوم القيادة السياسية:يعود مصطلح القيادة السياسية الى الزعيم أو الملك، وهي المفاهيم التي كانت مستخدمة للتمييز بين الحاكم و بقية أفراد المجتمع، ويوضح قاموس أكسفورد الإنجليزي ان ظهور كلمة القائد في اللغة الإنجليزية كان بداية عام 1300، و لكن في جميع الأحوال لم يظهر مصطلح القيادة بشكل واضح الا في عام 1800 م، و أول من صاغ مفهوم القيادة بهذا المعنى هو افلاطون في حديثه عن الحكومة الأيديولوجية القائمة على سمو العقل و المعرفة والفيلسوف الحاكم حارس الدولة الذي تتوفر فيه اسمى النزعات وهي العقل والحكمة،وقد تطور مفهوم القيادة في القرنين السابع و الثامن عشر مع ظهور نظريات العقد الاجتماعي التي

[3]. مهاتير محمد، التجربة الماليزية: نهضة أمة، عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، 2016.

[4]. محسن صالح،النموذج السياسي في الماليزي و إدارة الاختلاف، مركز الجزيرة للدراسات، 19 / 07 / 2012، تم التصفح (29 / 12 / 2018 على الساعة 18:07) ،على الموقع: http://studies.aljazeera.net

ينتقل بموجبها الانسان من الحالة الطبيعية الى الحالة المدنية، بحيث نجد في كتابات توماس هوبز و جون لوك ، وجون جاك روسو تفسيرات لها عن واجب الحكام تجاه المحكومين ، حقوق الافراد[5]. وهي عملية معقدة يمارسها أشخاص في السلطة للتأثير على أتباعهم من النخبة السياسية والمجتمع بكافة فئاته لتحقيق أهداف مجتمعية، فوجود القادة السياسيين ضروري لبدء أي عملية تغيير في المجتمع والإسراع فيها سواء التغيير على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي[6].

وعليهتعتبر القيادة السياسية احدى متغيرات النظام السياسي لها دور فعال وحيوي في صناعة وتنفيذ كل السياسات العامة على الصعيد الداخلي والسياسة الخارجية، وهي من خلال هذا الدور تقوم بعملية متشابكة تتداخل فيها عناصر عدة من تخطيط وتنفيذ ورقابة عاكسة بذلك طموحات وامال مجتمعها.

والقيادة ظاهرة اجتماعية سياسية لها دور اجتماعي وسياسي، يقوم به فرد او مجموعة افراد اثناء تفاعلهم مع غيرهم من المجموعات بفاعلية مؤثرة في توجيه الجماعة وسلوكها والتنبؤ باتجاهاتها وصولا الى اهداف تحظى بقدر كبير من الاتفاق بشأنها،كما انها سلوك منظم هادف يقوم به القائد لتحريك الجماعة نحو تلك المقاصد والأغراض وهي سمة شخصية متعددة الأوجه يتميز بها شخص عن الاخر،وهي التي تجعله قادرا على جذب الجماعة اليه والى تبني أفكاره، وآرائه ومعتقداته، واستقطابهم للسير وفق برنامجه [7].

ب / مفهوم التنمية المستدامة:تنامى استخدام مفهوم التنمية المستدامة في الراهن وأضحت ميكانيزم تعمل به الحكومات في تنمية بلدانها، لا يوجد تعرف جامع للتنمية المستدامة وتفهم بأشكال وتطبيقات مختلفة الا انها ترمي إلى " تلبية احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية او الاضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها" [8]، بشكل عام تهتم التنمية المستدامة بقضايا البيئة والعدالة في توزيع الموارد الطبيعية بين افراد المجتمع، واستغلالها الاستغلال الأمثل خدمة لأجيال المستقبل ، إضافة الى النمو الاقتصادي للدول و التنمية الاجتماعية فيها، فالشعوب لها الحق في تامين فرصللتعليم و الرعاية الصحية و العمل ، الغذاء و الطاقات بأنواعها بشكل منصف ومستدام.

ج/ مفهوم الإصلاح السياسي: يعد مفهوم الإصلاح السياسيمن أكثر المفاهيم الموظفة في المجال السياسي وفي دور القيادة السيادة في عملية التحول الديمقراطي في الدولة، و يقصد بالإصلاح لغة التقويم و التغيير نحو

[5]. أحمد سيد حسين، **دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة (روسيا في عهد بوتين)**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2015 ، ص56 .

[6]. محمد المطيري ،**دور القيادة السياسية في رسم و تنفيذ سياسات التنمية في دولة الكويت 2010 ـ 2013** ، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2015، ص 68 .

[7]. خالد العجمي، **اثر تغير القيادة السياسية على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلي التعاون الخليجي1997 ـ2009**، مذكرة ماجستير، جامعة القاهرة، 2012، ص ص 05 ـ 06.

[8].زهير بوعمامة، **في مفهوم التنمية المستدامة**، محاضرة في مقياس الحكم الراشد والتنمية المستدامة، جامعة باجي مختار/ عنابة، 2011 ـ 2012، ص 03.

الأفضل، أي إزالة الفساد بين القوم و التوفيق بينهم و نقيض الفساد استقامة الحال الى ما تدعو اليه الحكمة، ومن هنا يتبين ان الإصلاح على ما هو مادي و معنوي[9]، والسياسة : هي اصلاح شؤون الناس لما فيه منفعة لهم، وعليه فالإصلاح السياسي تقوم به النخبة السياسية او السلطة لإصلاح حال شؤون المواطنين في دولها في كافة المجالات سياسي اقتصادي و اجتماعي، و تكون الأحزاب السياسية و المؤسسات الاقتصادية و تنظيمات المجتمع المدني جهات غير رسمية مساعدة في عملية الإصلاح السياسي داخل الدولة.

2. إطار نظري:

أ / النظريات المفسرة للقيادة السياسية:نظريات القيادة تفسر لنا الظاهرة القيادية في المجال السياسي وما تحدثه تحولات في المجتمع، ومن هذه النظريات:

1. **النظرية التفاعلية:** ان القيادة حسب هذه النظرية محصلة لشخصية الفرد وتفاعله الحركي والديناميكي مع المنظومة المجتمعية ونجاحها مرهون بسمات الشخص القائد وخصائص المجتمع.
2. **النظرية الموقفية:** اختلاف الظروف والأحوال الاجتماعية و التنظيمية لكل مجموعة بشرية، وان أي شخص في جماعة معينة يستطيع ان يكون قائدا في موقف معين أ ظرف معين وبذلك تفترض ان القادة يصنعون و لا يولدون قادة.
3. **المدخل الوظيفي والسلوكي:**ينظر مدخل الوظيفة والسلوك الى القيادة على انها وظيفة تنطوي على ممارسة فن الإدارة باعتباره فنا ديناميكيا يهدف الى استخدام جميع القوى والموارد المادية والبشرية المتاحة أفضل استخدام في نطاق جميع المستويات التنظيمية[10].

ب / النظريات المفسرة للتنمية المستدامة:تتنوع وتتعد النظريات المفسرة للتنمية المستدامة بتنوع وتعدد المجالات التي تغطيها سواء كان بيئي، اقتصادي اجتماعي وسياسي ... لكننا في دراستنا سنذكر فقط النظريات التي لها علاقة مباشرة مع موضوعنا خاصة في الاقتصاد والجانب الاجتماعي.

فمن الناحية الاقتصادية تفسر التنمية المستدامة من خلال نظرية تعديل السوق وهي نظرية ليبرالية ترى ان الموارد الطبيعية يجب ان تأخذ بعين الاعتبار في العملية الاقتصادية وتناولها كمؤثرات فاعلةما يتطلب بالتالي تعديل السوق وهناك نظرية النمو الداخلي التي ترى في ضرورة إدخال دور التطور التكنولوجي في النمو الاقتصادي بصفة عامة ،واعتمدت في ذلك على دور الحكومات في الاستثمار في مجال البحث والتطوير والتعليم

[9]. سعاد عمير ،**محددات الإصلاح السياسي** ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، العدد 10 ، المدرسة العليا للعلوم السياسية ، ديسمبر 2018 ، ص 85.
[10]. أحمد سيد حسين، دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة (روسيا في عهد بوتين)، مرجع سابق ، ص ص 61 . 62 .

واتجاه المؤسسات الاقتصادية لدعم الإبداعات والاختراعات التي تؤدي بدورها إلى دفع معدلات التطور التكنولوجي[11].أما في المجال الاجتماعي فالتنمية المستدامة ترى انه يجب ان يؤخذ العامل الديمغرافي والفقر وانعدام المساواة وغياب الحرية على جميع المستويات في أي عملية تنموية.

ثانيا:طبيعة القيادة السياسية الماليزية في عهد مهاتير محمد

قبل الولوج الى تحليل طبيعة دور القيادة السياسية الماليزية في عهد مهاتير محمد، نتعرف بشكل موجز عن دولة ماليزيا جغرافيا وتاريخيا، اقتصاديا وسياسيا، اجتماعيا.

1. نبذة عن دولة ماليزيا:

أ/ جغرافيا وتاريخيا:ماليزيا دولة إسلامية تقع في جنوب شرق أسيا تتكون من إقليمين، ماليزيا الغربية وماليزيا الشرقية التي تضم (صباح وسرواك) تبلغ المسافة بينهما نحو 650 كلم، يفصل بينهما بحر الصين الجنوبي، وهذان الاقليمان يمثلان شبه جزيرة ماليزيا. تبلغ مساحتها 330434 كلم متر مربع و تتكون من 13 ولاية وهي برليس، قدح، فبرق ،كلنتن ، ترنجاو ، بهانج، سلانجور، تجري، سمبيلان ، ملقا ، جوهور، صباح ، سرواك، بالإضافة الى المقاطعات الفيدرالية الثلاثة عاصمة الدولة كوالالمبور و مركز الإدارة الفيدرالية مدينة بونارجابا و جزيرة لابوان.

الخريطة رقم 01 الموقع الجغرافي لماليزيا



المصدر:ايمان ماهر، **خريطة ماليزيا**، موقع الرحالة، (تم التصفح 12 / 12 / 2018 على الساعة 10:08) ،على الموقع:*https://al-rahhala.com*

[11]. سعدي يحي، شنبي صورية ،**نظريات التنمية المستدامة** ،تم التصفح (26 / 12 / 2018 على الساعة 21:22) ،ص 10 ، على الموقع :

نشأت دولة ماليزيا في عام 1963 نتيجة اتحاد ضم الملايو وسرواك وصباح وسنغافورة، والملايو كانت دولة مستقلة قائمة على ما يعرف بشبه جزيرة ماليزيا، اما سرواك وصباح، فكانتا مستعمرتين بريطانيتين، أما سنغافورة فقد كانت مستعمرة بريطانية، قبل أن تنسحب من الاتحاد الماليزي في 1965، بشكل عام تبلغ مساحة ماليزيا 33.433 كلم وتقع البلاد في موقع استراتيجي بالنسبة للملاحة البحرية والجوية بين أوروبا والشرق الأدنى[12].

ساهم موقع ماليزيا الاستراتيجي في التعريف بتاريخها، حيث أنتموقع ماليزيا في المحيط الهندي جنوب بحر الصين شهدت حركة تاريخية ونقطة التقاء لتنقل التجار الهنود والصينيين الذين اعتمدوا على الرياح الموسمية في رحلاتهم التجارية، حيث جذبت مراكز ماليزيا الغنية المغامرين والتجار من بلدان عديدة، وامتزجت فيها الشعوب والحضارات، فأثر الهنود في الفن والثقافة الماليزية، وأدخل العرب الإسلام للمنطقة، وغدا الدين الرسمي لها، وقدم الهولنديون والالمان الأفكار والأساليب الاقتصادية، كما مهد البريطانيون لإرساء دعائم التطور السياسي[13].

ب / سياسيا واقتصاديا:طبيعة النظام السياسي في ماليزيا ملكي دستوري، ديمقراطي فيدرالي يجمع 14 ولاية ماليزية، تراسها حكومة مركزية يقودها رئيس الوزراء الذي يفوز حزبه في الانتخابات على مستوى الدولة ولديه صلاحيات واسعة، كما أن هناك حكومات محلية للولاية ويرأسها رئيس وزراء الذي يفوز حزبه علة مستوى الولاية[14] .

أما اقتصاديا فيعد الاقتصاد الماليزي واحد من اقوى النظم الاقتصادية في جنوب شرقي اسيا، و يعتمد اقتصادها الى حد كبير على انتاج النفط و المطاط و الاخشاب و القصدير الى جانب عدة أنواع من المحاصيل و السلع المصنعة تشتهر ماليزيا بعدد من الثروات المعدنية الباطنية كالذهب و الحديد و البوكسيت، فقد اكتشف مناجم القصدير بالقرب من العاصمة على الساحل الغربي لشبه الجزيرة الماليزية ،اما خامات الحديد فقد اكتشف حديثا على الشواطئ الشرقية للبلاد و تبلغ نسبته 68% و تصدر منه على شكل خام الى اليابان. اما من ناحية المواد الطاقوية الغاز والبترول فقد اكتشف مؤخرا في عرض البحر على السواحل الشرقية[15].

تشتهر ماليزيا بالزراعة المدارية والزراعة الريفية المنزلية وأهم المنتجات الزراعية الغذائية هي الأرز وجوز الهند، اما الزراعة الصناعية فتشتهر شجرة الهيفيا (الكاوتشوك) و التي تغطي 5,1 مليون هكتار على شكل

[12]. **الموسوعة العربية العالمية**، ط2 ، مؤسسة أعمال الموسوعية للنشر و التوزيع ، 1999 ، ص ص 129 ، 130

[13]. المرجع نفسه، ص 144.

[14]. محسن صالح، النموذج السياسي في الماليزي و إدارة الاختلاف، مرجع سابق .

[15]. **ماليزيا**،موقع المعرفة، (31/ 12/ 2018 على الساعة 18:49) ، على الموقع :

https://www.marefa.org

استثمارات زراعية تراوح مساحة القسم الأكبر منها 40و 200 هكتار و أهم المناطق المزروعة بها هي السواحل الغربية وأجزاء من المناطق الشرقية كسرواك و صباح.

تحتل ماليزيا في المجال الصناعي مكانة كبيرة بين دول نمور جنوب شرقي اسيا وخاصة في مجال الصناعات الالكترونية مما جعل ها بلدا متخصصا في صناعة انصاف النواقل التي تمثل الركيزة الأساسية في الصناعة المعلوماتية والحواسيب، من ناحية أخرى دخلت صناعة السيارات بفضل جودتها وأسعارها المعتدلة صناعة تنافس دول الشرق والغرب[16].

ب/ اجتماعيا وثقافيا:المجتمع الماليزي مجتمع متعدد المكونات ومتنوع الاعراق، فعند استقلالها1957 كان التقسيم العرقي فيهايتكونمنالملايو القومية الأكثر عددا وانتشارا يتكلمون لغة البهاسا ويدينون بالإسلام على المذهب الشافعي و نسبتهم 50% ، والماليزيون من أصل صيني يمثلون العرق الثاني في ماليزيا من ناحية العدد والتأثير يتكلمون اللغة الصينية ويدينون بالبوذية في الغالب و نسبتهم 37% ، أما العرق الثالث والمهم في المجتمع الماليزي هم الماليزيون من أصل هندي يتكلمون اللغة الهندية ويدينون بالهندوسية[17] ونسبتهم 12% .

يلغ عد سكان ماليزيا حسب تقديرات 2010 نحو 28 مليون 334الف نسمة[18]، فالمجتمع الماليزي يشهد تطورا ديمغرافيا خاصة العنصر الصيني على حساب الأعراق الأخرى الذي كان له تأثيرا كبيرا على تغير الديمغرافيا الماليزية، فقد زاد الماليزيون من أصل صيني سنة 1957 بنسبة 8% في المقابل عرفت الأعراق الاخرى انخفاضا واضحا.

أما بعد الاستقلال فقد تغيرت الأوضاع، فاءن حجم التأثير السياسي لعنصر المالايو وقدرتهم على الحد من تفوق العناصر الأخرى ازداد بشكل واضح، والملايو في غالبيتهم من المسلمين أن لم يكن جميعهم، ولديهم ارتباطا وثيقا وشعورا حقيقيا بالانتماء يعززه شعور قوي بالهوية العرقية[19].

من الناحية الثقافية ينعكس الجانب الديني للعرقيات التي تعيش في ماليزيا على حياتها الثقافية ، فالمسلمون يحتفلون بالأعياد الدينية(عيد افطر وعيد الاضحى و المولد النبوي الشريف) و كذلك الهندوس يحتفلون بعيدي ديبافالي و ثايبوسام ، اما الصينيون فيحتفلون بالمهرجان الديني الرئيسي اذانا ببداية السنة الجديدة، وأخيرا تحي النصرانيون احتفالاتهم بميلاد المسيح وقدوم السنة الميلادية الجديدة ، اما ما يجمع الماليزيون هو اليوم 31 اوت

16. المرجع نفسه.

17. ماهر الخليلي، **سياسة الإسكان في ماليزيا و إمكانية الإفادة منها(دراسة تاريخية اقتصادية)**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، السنة الحادية عشر ، المجلد العاشر ، 2015 ، ص . 250

18. محسن صالح، النموذج السياسي في الماليزي و إدارة الاختلاف، مرجع سابق.

19. ماهر الخليلي، مرجع سابق.

من كل عام حيث يحتفل الماليزيون كافة بمختلف اعراقهم باليوم الوطني لبلدهم ، حيث يخرجون في مسيرات و عروض.

2. مهاتير محمد كنموذج لقائد سياسي ماليزي:

ساهم الدكتور محمد مهاتير بقدر كبير ضمن حكومته في تطوير وتنمية ماليزيا والمضي بها قدما الى مصاف الدول المتطورة في الفترة التي شغلها في منصبه كرئيس وزراء ما جعله قائد سياسي مميز له بصمته في تطوير ماليزيا وهذا جعلنا نأخذه كنموذج للقيادة السياسية وحتى بعد استقالاته وعودته في 2018 ليشغل منصبه في عمر 93 سنة، ودراستنا للقيادة السياسية لمهاتير محمد لا تنقص من شأن القيادات السياسية الأخرى التي هي الأخرى ساهمت تنمية ماليزيا.

فقد تهيأةماليزيابعدد من القيادات السياسية المتميزة منذ الاستقلال 1957وحتى الآن،تميزت هذه القيادات بأنها مثقفة ومتعلمة تميزت، وقادرة على العمل لتحقيق المصالح الكلية للدولة، في ضوء استيعاب عميق لتعقيدات الوضع الداخلي وحساسيته، لمجموعة الحسابات الإقليمية والدولية. وكان من أهم مزايا القيادة الماليزية انها تعرف ماذا تريد وأنها لا تبالغ في تقدير الإمكانات المتاحة، وهي مستعدة للعمل الحثيث التدريجي الهادئ ولو اتسم أحيانا بالبطء، فاءنه كان يسير في الاتجاه الصحيح.

فعلى مدار خمسة وخمسين عاما (1957–2012) قاد ماليزيا 6 رؤساء وزراء فقط، ما يدل على حالة الاستقرار النسبي الذي عاشته ماليزيا. وعلى الأغلب فقد كان كل رئيس وزراء هو الشخص الأنسب لمرحلته، كان تنكو عبد الرحمن أول رئيس للوزراء وكان هو بطل الاستقلال، حيث أدرك أن الاستقلال لن يتحقق إلا بتوافق جميع فئات المجتمع في ماليزيا. ونجح في بناء علاقات وثيقة وتفاهمات مع قيادات الصينيين والهنود اعترف فيها هؤلاء بعدد من المزايا للملايو، في مقابل اعتراف الملايو بحقوق المواطنة الكاملة للصينيين والهنود.

وفي عام 1970 اصبح تون عبد الرزاق بن حسين *Tun Abdul Razak bin Hussein*رئيسا للوزراء،في ظل اضطرابات 13 / 05 1969 التي عرفتها البلاد، وهي اضطرابات عرقية بين الملايو و الصينيين أدت الى مقتل 143 من الصينيين و 25 من الملايو، وعبرت عن مدى خوف الملايو على مستقبلهم في ظل سيطرت الصينيين على الاقتصاد و تزايد نفوذهم السياسي، فأعاد تشكيل التركيبة السياسية الماليزية ووسع التحالف الحاكم،و"شكل الجبهة الوطنية *Barisan National* "لتكون قاعدة الحكم الائتلافي أكثر صلابة و استقرارا [20].

[20]. محسن صالح، النموذج السياسي في الماليزي وإدارة الاختلاف، مرجع سابق.

وكان قدوم حسين بن عون *Hussein bin Onn* استمرارًا لنهج تون عبد الرزاق، عين مهاتير بن محمد *Mahathir bin Mohamed*، الذي استقال من منصبه إثر أحداث 1969، نائبًا له ووزيرًا للتربية حيث تولى مهاتير بن محمد الذي رئاسة الوزراء لأكثر من 22 عامًا (1981–2003)، "بطل الازدهار" الماليزي، حيث حققت البلاد في عهده ، خصوصا في جوانب الاقتصاد و التعليم، البنية والخدمات، فضلا عن ذلك قدم مهاتير خدمات كبيرة لأبناء قومه من الملايو و أحدث تغيرات مهمة في بنيتهم الاقتصادية و الاجتماعية ، مع الحفاظ على حقوق الأقليات الأخرى. تجدر الإشارة أن مهاتير قدم رؤية شاملة لوصول بماليزيا الى مصاف الدول المتقدمة بحلول سنة 2020 ضمن ما يعرف برؤية 2020 '*Vision 2020*" ، كما نجح في مواجهة أخطر أزمة اقتصادية مرت بها ماليزيا في تاريخها عام 1998 [21].

أ/ **مولدهونشأته:**مهاتير محمد او مهاتير بن محمد من مواليد20 جوان 1925 ألور سنتار في ولاية كبداه، لاب من اصول هندية و وأم ملاوية ،متزوج وله اولاد ، يشغل منصب رئيس الوزراء الحالي لدولة ماليزيا، سبق له ذات تولي نفس المنصب في الفترة 1981 . 2003 ، وصف بالنمر الاسيوي و رائد النهضة في ماليزيا.

ب/ **تكوينه العلمي و توجهاته الفكرية:**تلقى مهاتير تعليمه الابتدائي و الثانوي في المدارس، ثم في كلية السلطان عبد الحميد بمسقط رأسه، اما تعليمه الجامعي فتلقاه في كلية ادوارد السابع في سنغافورة (جامعة سنغافورة الوطنية) تخرج منها في عام 1953 ، ثم عاد الى مقاعد الدراسة في جامعة هالفارد بالولايات المتحدة الامريكية عام 1967 لتخصص في الشؤون الدولية.

تبنى مهاتير محمد التوجه الوطني الإسلامي، ويرى فيه فاعلية للمسلمين وانتاجهم في الحياة، ويرى ان عمل المسلمين بتعليم القران الكريم سيجعلهم اغنى شعوب الأرض[22]. لهذا نرى مجمل أفكاره في عمله السياسي والتنموي مستوحاة من الإسلام في البناء والاعتماد على الانسان، والعدالة بين افراد المجتمع.

ج/ **عمله السياسي:**أصبح مهاتير محمد رابع رئيس للوزراء في ماليزيا في 16 جويلية 1981، وكان من قادة المنظمة الملاوية الوطنية المتحدة (أمنو) ، حسب ما ذكره في مذكراته " طبيب في رئاسة الوزراء " مذكرات الدكتور مهاتير محمد " ان مسالة توليه المنصب ليست سهلة ، حيث ان الوزراء اللذين سبقوه كانوا محامين و دارسين في لندن وهم الأنسب لتولي هذا المنصب للوظائف التشريعية التي يتضمنها الحكم، بينما مهاتير كان طبيبا تخرج من جامعة ملاويا في سنغافورة ليست مؤاتية لان مهنة الطب ليست المؤهل الأفضل للطامح لرئاسة

[21]. المرجع نفسه.

[22]. مهاتير محمد، **طبيب داوى جراح ماليزيا**، تم التصفح (01 / 01 / 2019 على الساعة 19:39) ،موقع الجزيرة، على الموقع: *https://www.aljazeera.net*

الوزراء، وساد اعتقاد في وقتها ان الأطباء ليسوا على دراية بتفاصيل الإدارة والقانون، فضلا عن ذلك رؤساء الوزراء السابقون كانوا ذو نسب وسلطان، أما أنا كنت رجل عادي نجل مدير مدرسة.[23]

تولى مهاتير 1967 رئيس مجلس التعليم العالي وعين رئيس لمجلس الاستشاري للتعليم العالي سنة 1972 ثم رئيسا لمجلس الجامعة الوطنية سنة 1974 وفي العام الموالي وزيرا للتعليم العالي، بدأ عمله في المجال السياسي كنائب الوزراء آنذاك حسين أون بعد استقالته في 15 سبتمبر 1978 ثم وزيرا للتجارة والصناعة ثم رئيسا للوزراء في 16 جويلية 1981، منذ اعتلاءه الحكم اهتم مهاتير بالمجالات التعليمية والاجتماعية للشعب الماليزي كما سنرى ذلك لاحقا.

ثالثا: دور القيادة السياسية لمهاتير محمد في تحقيق التنمية المستدامة والإصلاح السياسي في ماليزيا

عرفت ماليزيا في عهد القيادة السياسية لحكومة مهاتير محمد استقرار سياسي بحيث كانت الانتخابات تجرى في مواعيدها بعيدا عن الانقلابات في ظل حكم مدني، فقد استطاعت تحقيق الديمقراطية والعدالة ومشاركة الشعب في العملية السياسية وابداء رأيه السياسي والاقتصادي للبلاد عبر قنوات حزبية[24].

1. المستوى السياسي:

أ / **التعددية والمنافسة الحزبية:**من مميزات النظام السياسي في ماليزيا تعدد الأحزاب وهو ما يسمح بقدر واسع للقوى السياسية بالتعبير عن رأيها ومواقفها في كل ما يخص شؤون البلاد، كما أن التعدد الحزبية تسمح بالمنافسة بين البرامج السياسية، وهو أيضا اعتراف بوجود تنوع في دوائر الانتماء الهوياتي في الدولة الواحدة، فالتعددية الحزبية في ماليزيا تتميز بالتعايش السلمي والامن والاحترام المتبادل بين أطراف المعادلة السياسية، وهي نتيجة لانتشار الثقافة التعددية السياسية و العمل على أساسها، و فيما يلي الأحزاب السياسية في ماليزيا[25]:

- **الأحزاب المشتركة في الائتلاف الحاكم (الجبهة الوطنية المتحدة):** ويبلغ عدد الأحزاب 14 حزب سياسي تمثل أكبر الجماعات العرقية و تشكلت هذه الكتلة بعد الاضطرابات العرقية بين الملاويين الصينيين 1969 نتيجة حصول حزب العمل الديمقراطي المعارض من العرق الصيني على 13 مقعد في البرلمان الامر الذي أدى الى قيام مظاهرات قام بها ملايويين كرد فعل الملاويون الصينيون و تخللتها اعمال شغب و عنف وقتل ، ما دفع بالحكومة تشكيل وطنية متحدة تجمع الأحزاب من اجل القضاء على

[23]. مهاتير محمد، **طبيب في رئاسة الوزراء مذكرات الدكتور مهاتير محمد**، ترجمة أمين ايوبي، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014، ص ص15 . 16.

[24]. فتحي بولعراس، **المواطنة في ماليزيا بين الخصوصية المحلية وتحديات العولمة**، مجلة دراسات قانونية وسياسية، العدد 01، بومرداس، ماي 2016، ص25.

[25]. عطا الحديثي، **تعدد القوميات في ماليزيا و دورها في تطور نظامها السياسي و استقراره**، مجلة كلية التربية واسط، العدد الثالث عشر، 1 افريل 2013، ص ص 238 . 240 .

الصراعات القومية: وهي حزب التنظيم القومي للملاويين القوميين UMNO ، حزب التجمع الماليزي الصيني MCA، حزب المؤتمر الماليزي الهندي MIC ، حزب الحركة الماليزية الشعبية Gerakan .

- **أحزاب التي تمثل المعارضة:** ويمثلها حزب العمل الديمقراطي DAP والحزب الإسلامي الماليزي PASوحزب العدالة الوطنية PKR.

فميزة النظام السياسي الماليزي انه تعددي يسمح بالمنافسة ويستوعب الجميع مهم اختلفت اراءهم وأفكارهم ويسمع بالتكيف مع متطلبات التطور الاجتماعي في ماليزيا ويحافظ على الاستقرار بعيدا الازمات.

ب/ تطبيق معايير الحكم الراشد: يتميز الحكم الراشد بمعايير الشفافية والنزاهة والمساءلة والمحاسبة التي بدورها تؤدي الى الاستقرار السياسي ينتشر الامن في نفوس المواطنين على مستقبلهم، فقد خطت ماليزيا في عهد مهاتير محمد خطوات مهمة في هذا الشأن، حيث أحدثت مؤسسات وهيئات تتابع تطبيق معايير الحكم الراشد وقد قامت بمساءلة ومحاسبة مئات المتهمين في السلك الحكومي في قضايا فساد بعد ان قامت بتحويلهم للمحاكم بتهم تتعلق بالفساد.

ج/ استقلالية القضاء وسيادة القانون:يعتبر الدستور اعلى قانون في البلاد والكل يخضع له وهو من ينظم العلاقات القانونية التي تقوم عليها الدولة وجميع مؤسساتها وأجهزتها وكذلك الهيئات المدنية وحياة المواطنين كأفراد الدستور على شكل مبادئ عامة تطبق على الجميع . حقوق واجبات المواطنين وعلاقة المواطنين بالدولة وسلطة هذه الأخيرة عليهم، ويحدد أيضا صلاحيات وواجبات جميع واجبات جميع مستويات السلطة والحكم، ومن هنا حفظ الدستور الماليزي حق تنظيم الأحزاب والجمعيات والنقابات[26] .

2. **المستوى الاقتصادي:** من جملة التحديات التي واجهتها الحكومة الماليزية منذ الاستقلال الاضطرابات العرقية 1969 ومشكلة الفقر لدى الأقليات التي همشها الاستعمار الإنجليزي والتبعية الاقتصادية، وضعت الحكومة مهاتير محمد عدة الاليات المواجهة مختلف المشاكل:

أ/ البنك الإسلامي الماليزي:أنشأت ماليزيا سنة 1983 البنك الإسلامي الماليزي ضمن سياستها الاقتصادية الجديدة التي بدأتها في سنة 1970 وانتهت في سنة 1990، وهو من المؤسسات التعاونية التي تقدم خدمات الى الفئات الفقيرة ومنها طبقة الملايو المسلمين التي عانت من تهميش الاستعمار البريطاني لها في إطار تحقيق النمو المرتبط بالمساواة في الفرص وفي هذا الصدد يقول مهاتير محمد أن مفهوم اقتران التنمية بالمساواة في

[26]. فادي رمضان، **البعد السياسي للحكم الراشد في ماليزيا و إمكانية الاستفادة الفلسطينية (1981 . 2003)**،مذكرة ماجستير ، جامعة الأقصى بغزة / فلسطين ، 2015 ، ص ص 100 ، 101.

الفرص بماليزيا ينطوي على أهمية خاصة، نظرا لان مجتمعنا يقوم على التعددية العرقية والدينية.من ناحية أخرى وفي إطار تحررها من التبعية للنظام الرأسمالي أصدرت الحكومة قانون المناطق التجارية الحرة لتجهيز الصادرات وأعطت من خلاله حوافز لجذب راس المال الأجنبي اليها، فالبنك الإسلامي سمح بتطبيق النظام الإسلامي المالي في تعاملاته[27].

ب/ الخطة الخماسية 1986 - 1990: وهذه الخطة أتت لمواجهة العجز في الميزانية التي وصلت الى 17% وتراجعت المبادلات التجاري سنة 1985، وهذه الخطة تقضي بحفز نشاط القطاع الخاص باعتباره المحرك الأساسي للنمو ولتحرير اقتصادها كما صرح بذلك رئيس الوزراء مهاتير محمد الذي تولى المسؤولية عام 1982 قائلا: نحن في ماليزيا نؤمن بتحرير التجارة ورفع القيود عن الصادرات والواردات، فتركزت الإصلاحات في القطاع الاقتصادي على [28]:

- مناخ الاستثمار بخفض الضرائب على أباح الشركات وتخفيف القيود.
- إعادة هيكلة قطاع المشروبات العامة، من خلال وضع برامج خصخصة، مع وقف انشاء مشروعات عامة جديدة.
- اتخاذ العديد من الإجراءات لدعم تقوية الجهاز المصرفي والمالي، وزيادة كفاءة وعمق الأسواق المالية.
- وضع سياسة لسعر الصرف لتأمين القدر المناسب من المنافسة.
- اتخاذ موقف متحفظ حيال الاقتراض الخارجي، خاصة من الصندوق النقد الدولي الذي عرض على الحكومة نموذج التطوير والإصرار بالتعجيل في سداده، مع تمويل الدين القائم، فيقول د. مهاتير محمد " من المهم هنا بيان ان ماليزيا قد عارضت نموذج التطوير الذي مدحته وقامت بالدعاية له الدول الشمالية عبر البنك الدولي " المصرف الدولي للنشاء والتعمير والاتحاد العالمي للتسويق ".

ج / سياسة الخصخصة: ويقصد بها الانتقال الكامل او الجزئي للملكية العامة او خدماتها وتفويض مؤسسات القطاع الخاص لتولي ادارتها وتصريف شؤونها بطرق مختلفة أبرزها البيع الكامل والتام للأصول الحكومية الى جهات خاصة تصبح المالكة لتلك الأصول. اما الأسلوب الاخر للخصخصة هو توكيل مؤسسات خاصة بالقيام بأداء خدمات حكومية للشعب لذلك اتبعت الحكومة الماليزية سياسة الخصخصة عام 1985 لتحسين أداء وكفاءة المؤسسات الحكومية والسماح للقطاع الخاص بالاضطلاع بدور مهم في التنمية الاقتصادية[29].

[27]. محمد صادق إسماعيل، التجربة الماليزية ... محمد مهاتير والصحوة الاقتصادية، مرجع سابق، ص ص 136 ـ 138.
[28]. المرجع نفسه، صص 139 ـ 140.
[29]. بلال المصري، **تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية (الدروس المستفادة)**، مذكرة ماجستير، جامعة الازهر ، غزة/ فلسطين ، 2016 ، ص 46 .

تجدر الإشارة انه لا يمكن نقل التجارب العالمية للخصخصة من دولة الى أخرى بحذافيرها، ولكن يجب على كل دولة تطبيق سياسة الخصخصة حسب أوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وقوانينها، وعليه فالتجربة الماليزية تخضع لهذه الشروط، لقد سطرت الحكومة الماليزية عدد من الأهداف التي تدفعها للأخذ بسياسة الخصخصة وهي تخفيف الأعباء المالية والإدارية على كاهل الدولة، تسريع النمو الاقتصادي وتحسين الكفاءة والإنتاج، تقليص حجم ودور القطاع العام في الاقتصاد الوطني والمساهمة في تحقيق أهداف السياسة التنموية الوطنية. وعليه خصخصة ماليزيا في الفترة 1983- 1994 110 مشروعا كان منها 25 مشروعا جديدا و المتبقية كانت نتيجة تحويل أنشطة سابقة للقطاع العام و أوائل المشاريع التي خصخصة مشروع حاويات ميناء كيلانج و سرعان ما توسعت العملية لتشمل قطاعات أخرى وقد قال د. مهاتير محمد في هذا الصدد " كنا اصليين كذلك في إجراءات الخصخصة التي طبقناها في ماليزيا ، فقد جرت الممارسة في البلدان النامية الأخرى التي تبنت سياسة الخصخصة على بيع الأصول و الشركات الحكومية للمستثمرين الأجانب، لكننا قمنا بدلا من ذلك على بيعها للمواطنين الماليزيين"[30].

د / سياسة واوسان رؤية 2020:وهي سياسة وطنية لها اهداف قومية لتنمية ماليزيا وانتقال بها الى مصاف الدول المتقدمة في افاق 2020، وقد طرحها د. مهاتير محمد في افتتاح المجلس التجاري الماليزي في 28 فيفري 1997 وتقوم على أربع أسس وهي [31]:

- القوميةالماليزية التي تقوم على تقوية الشعور بالدولة الماليزية لدى جميع الأعراق في المجتمع لكي يلتقي الجميع حول وعي واحد بالعيش المشترك بين جميع عرقيات المجتمع الماليزي.
- تقديم نموذج للتنمية الرأسمالية يشجع المشروعات الخاصة، ومن ثم يسعى الى جاذب الاستثمار الأجنبي ويتجه الى التصنيع وتطوير تكنولوجيات المعلومات، ويسعى للتحرك شرقا لكي يمكننا الاستفادة من الخبرات اليابانية والكورية أيضا.
- الاهتمام بدور الإسلام باعتباره قوة دافعة للتنمية في ماليزيا والوصول الى صياغة تحقيق التعايش بين الإسلام والتكنولوجيا المعاصرة عن طريق تشجيع بناء مؤسسات اقتصادية وتعليمية إسلامية.
- التركيز على دور قوى الدولة في الاقتصاد والسياسة، فالخصخصة لا تعني انسحاب الدولة من النشاط العام، ولكنها تعني تحول الدولة لتكون الدولة الرشيدة القادرة على التخطيط، اذ ارتبط ذلك بمفهوم الدولة

[30]. المرجع نفسه، ص ص 47 ـ 48.

[31]. وفاء لطفي، السياسات التنموية في ماليزيا، تم التصفح (26 / 12 / 2018 على الساعة 21:00)، على الموقع:
http://www.asharqalarabi.org.uk

التنموية *Developmental State* وحسب هذا المفهوم تضطلع الدول بدور فعال يقترن بالالتزام بقضية التنمية.

هـ / سياسة التوجه شرقا: اختارت حكومة مهاتير محمد سياسية التوجه شرقا باتجاه اليابان و كورياالجنوبية كمحطة استراتيجية في خططها التنموية ابتداءا من عام 1981 حتى 1991 هو ما خلق جيل جديد من الشعب الماليزي القادر على مواكبة التطورات الصناعية الحديثة من خلال الالتزام و الاخلاقيات المهنية لقيمة العمل و اتباع السياسة المنهجية في التصنيع و إيجاد الكفاءات الاقتصادية المتطورة و المتميزة في ان واحدو وضع سياسات مالية و نقدية و اقتصادية تراعي خصوصية الظروف الماليزية ، لم يكن اخيار اليابان اعتباطيا ، فهو الاب الروحي لدول جنوب شرق اسيا والمدافع القوي عن حقوقها في مواجهة المواقف الغربية و الامريكية ، فقد تواصلت ماليزيا و اليابان عن طريق الاقتصاد و التكنولوجيا.[32]

3. **المستوى الاجتماعي:** خصصت حكومة مهاتير محمد اليات عملية للاهتمام بالجانب الاجتماعي والإنساني للشعب الماليزيضمن ما يعرف ب (الامن الإنساني) باعتباره محور العملية التنمويةللدولة الماليزية تعليمية وحضارية والعيش الكريم، ومن هذه الاليات نذكر :

أ / التعايش المشترك:تأسيس مجتمع متعدد ومتنوع على مبادئ التعايش المشترك أمر في غاية الصعوبة وماليزيا من الدول القليلة التي نجحت عن جدارة في تكريس هذا المبدأ بين أبناء الشعب الواحد، العقد الاجتماعي الذي طوره الماليزيون كان سببا أساسيا فينجاحالتجربة التنموية الماليزية في عهد مهاتير محمد، ان الاعتراف بالتنوع العرقي و الديني والإقرار بوجود اختلالات حقيقية في مستويات الدخل و التعليم بين فئات المجتمع و التوافق على ضرورةنزعفتيل الفتنة والتفرقة ، وعلاج الاختلالات بشكل هادئ وواقعي وتدريجي كان مدخلا لتوفير شبكة امان واستقرار اجتماعي وسياسي، وكان من الضروري وضع شروط لعبة يكسب فيها الجميع، حيث كان جوهر الفكرة التي وضعتها القيادة السياسية الماليزية في عهد مهاتير محمدهو علاج الاختلالات وحفظ الحقوق المشتركة لتحقيق التعايش السلمي[33].

ج/ ضرورة التعليم:اهتم مهاتير بالتعليم والبحث العلمي بجميع اطواره، فحرصت حكومته على تخصيص ميزانية كبيرة له والتي تصرف في سبيل محو الامية وتعلم اللغات، والتدريب والتأهيل الحرفي وارسال بعثات علمية نخبوية من الطلبة الماليزيين للجامعات الأجنبية. فضلا عن ذلك أدخلت الحكومة في عهد مهاتير الحاسوب الالي

[32]. المرجع نفسه.

[33]. نادية فضلي، **التجربة التنموية في ماليزيا من 2000 الى 2010**، دراسات دولية، العدد 54، د س ن ،ص ص 170 . 171.

ووفرت شبكة الانترنت في اغلب المدارس وأنشأت مدارس ذكية تتوفر على مواد دراسية تساعد الطلبة على تطوير مهاراتهم بمواد متخصصة في شبكات الاتصال وأنظمة التصنيع، حيث تم انشاء أكثر من 400 معهد وكلية خاصة وتقوية العلاقة بين مراكز البحوث والجامعات والقطاع الخاص.دخلت ماليزيا في عهد مهاتير محمد من خلال اصلاحاته في التعليم ومناهجه مرحلة التصنيع في التسعينات فأثبتت وجودها وباتت قادرة على المنافسة بأكثر من 15 ألف مشروع صناعي فاستقطبت العدد من الاستثمارات الأجنبية[34].

د/ مكافحة البطالة والفقر:لا تخفى العلاقة الوطيدة بين افتي الفقر والبطالة واستراتيجية ماليزيا هي الحد من البطالة بمكافحة الفقر و هذا كان مدخلا مهما في تنمية ماليزيا و نقلها من دولة زراعية تعتمد على انتاج المواد الأولية و تصديرها و بخاصة القصدير و المطاط الى دولة متقدمة يساهم قطاع الصناعة و الخدمات فيها بنحو 90 % من الناتج المحلي الإجمالي، ولم يكن لها ان تقدم هذه النجاحات لولا وضع سياسات تحمي بها امنها الاقتصادي و الاجتماعي واهمها معالجة مشكلتي البطالة و الفقر [35]، فقد استحدثت برنامج التنمية للأسر الأشد فقرا يقدم هذا البرنامج فرصا جديدة للعمل المولد للدخل ولاسيما للفقراء و زيادة الخدمات الموجهة للمناطق ذات الأولوية بهدف تحسين نوعية الحياة ، فقد انشات العديد من المساكن بتكلفة قليلة و ترميم أخرى موجودة، وتقديم خدمات المياه، الكهرباء، الصرف الصحي، وتقديم مساعدات مباشرة للأسر الفقيرة ، مذلك ساهم برنامج أمانة اختيار ماليزيا الحكومي الذي تنفذه المنظمات الوطنية في التقليل من الفقر المدقع في عدة ولايات ماليزية من خلال تقديم قروض بلا فوائد للفقراء من اجل مشروعات صغيرة للفقراء في مجال الزراعة[36].

خـاتـمـة:

ما يمكن ان نخلص له في ختام الدراسة هو ان القيادة السياسية كان لها دور مؤثر في تنمية والإصلاح السياسي في ماليزيا رغم حساسية الوضع الاجتماعي، وقد وفرت الحكومة عدة اليات سياسية واقتصادية واجتماعية تقوم على المشاركة والتمثيل السياسي لكل الأعراق في البرلمان وابداء أفكارهم واراءهم حول اوضاع وشؤون الدولة، استفادة معظم الأعراق من مداخيل البلاد الاقتصادية وفرص العمل، واهتمام الحكومة بفئة الفقراء ومنحهم مساعدات وبرامج دعم للقضاء على البطالة، من ناحية أخرى اهتمت حكومة مهاتير بشكل كبير بالبرامج التعلمية

[34]. مهاتير محمد، طبيب داوى جراح ماليزيا، مرجع سابق.

[35]. سحر حسن، **مشكلة البطالة واليات العلاج (دراسة تطبيقية مقارنة بين حالتي مصر و ماليزيا بين 1991 . 2013)** ،بحوث اقتصادية عربية ، العددان 69 . 70 شتاء/ ربيع ، 2015 ، ص 48 .

[36]. المرجع نفسه، ص ص 48 . 49.

والتكنولوجية وتطويرها خدمة لتنمية ماليزيا في الداخل وتفعيل دورها بالخارج فأضحت تجربتها التنموية مصدر استلهام تهدي بها الدول العربية والإسلامية الأخرى، فمن الدروس المستفادة التي نستفيد منها من خلال [37]:

1. الاهتمام بجوهر الإسلام وتفعيل منظومة القيم التي حض عليها الإسلام في المجال الاقتصادي وغيره ولا داعي لرفع لافتات إسلامية دون وجود مضمون حقيقي لقيم الإسلام.
2. إعمال مبادئ الشورى التي حض عليها الإسلام من خلال نظم ديموقراطية تحترم حقوق الأفراد.
3. في حال وجود عرقيات مختلفة يمكن التوصل إلى اتفاقات تتقاطع فيها دوائر المصالح المختلفة وبذلك يكون التنوع مصدر إنماء لا هدم.
4. الاستفادة من الظروف العالمية السياسية لبناء الاقتصادات الوطنية.
5. الاعتماد على الذات في بناء التجارب التنموية ولن يتحقق هذا إلا في ظل استقرار سياسي واجتماعي.
6. الاستفادة من التكتلات الإقليمية بتقوية الاقتصاديات المشاركة بما يؤدي إلى قوة واستقلال هذه الكيانات في المحيط الدولي.
7. الاهتمام بالتنمية البشرية ورفع كفاءة رأس المال البشري فالإنسان هو عماد التنمية تقوم به ويجني ثمارها.
8. أهمية تفعيل الأدوات الاقتصادية والمالية الإسلامية في مجال التنمية مثل الزكاة والوقف من خلال وجود مؤسسات تنظم عملها والرقابة على أدائها.
9. أن تتوزع التنمية على جميع مكونات القطر دون القصور على مناطق وإهمال مناطق أخرى، مما يترتب عليه الكثير من المشكلات مثل التكدس السكاني والهجرة إلى المناطق المعنية بالتنمية وتكريس الشعور بالطبقية وسوء توزيع الدخل.
10. اعتبار البعد الزمني من حيث استيعاب التقدم التكنولوجي، وأن المعرفة تراكمية، وأن المشكلات مع الوقت سوف تزول في وجود أداء منضبط بالخطط المرسومة.
11. بخصوص التطبيق لمبادئ وأسس الاقتصاد الإسلامي قد تكون هناك فترات انتقالية لتهيئة المجتمع للتطبيق الكامل ولكن لا يعني ذلك التوقف عن البدء في التطبيق، فمالا يدرك جله لا يترك كله. ويفضل البدء بما تتوافر له الشروط والظروف الملائمة.

المــــراجــع:

أ / الكتب:

[37] عبد الحافظ الصاوي، **قراءة في تجربة ماليزيا التنموية**، مجلة الوعي الإسلامي، العدد 451، د س ن ،ص ص 07 . 08 .

1. **الموسوعة العربية العالمية**، ط2، مؤسسة أعمال الموسوعية للنشر والتوزيع، 1999.
2. مهاتير محمد، **طبيب في رئاسة الوزراء مذكرات الدكتور مهاتيرمحمد**، ترجمة أمين ايوبي، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014.
3. إسماعيل محمد صادق، **التجربة الماليزية ... محمد مهاتير والصحوة الاقتصادية**، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2014.
4. حسين أحمد سيد، **دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة (روسيا في عهد بوتين)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.
5. شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات**، الأدوات، الجزائر: دد ن، 1997.

ب / دوريات ودراسات :

1.الخليلي ماهر، **سياسة الإسكان في ماليزيا وإمكانية الإفادة منها (دراسة تاريخية اقتصادية)**، مجلة الغري للعلوماالاقتصادية والإدارية، السنة الحادية عشر، المجلد العاشر، 2015.

2.الحديثي عطا، **تعدد القوميات في ماليزيا ودورها في تطور نظامها السياسي واستقراره**، مجلة كلية التربية واسط، العدد الثالث عشر، 1 افريل 2013.

3 .الصاوي عبد الحافظ، **قراءة في تجربة ماليزيا التنموية**، مجلة الوعي الإسلامي، العدد 451 ، د س ن.

4.ولعراس فتحي، **المواطنة في ماليزيا بين الخصوصية المحلية وتحديات العولمة**، مجلة دراسات قانونية وسياسية، العدد 01، بومرداس، ماي 2016 .

5.حسن سحر، **مشكلة البطالة واليات العلاج (دراسة تطبيقية مقارنة بين حالتي مصر وماليزيا بين 1991 ـ 2013)**، بحوث اقتصادية عربية، العددان 69 ـ 70 شتاء/ ربيع، 2015.

6.عمير سعاد، **محددات الإصلاح السياسي**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 10، المدرسة العليا للعلوم السياسية، ديسمبر 2018.

7 .فضلي نادية، **التجربة التنموية في ماليزيا من 2000 الى 2010**، دراسات دولية، العدد 54، د س ن.

8.مهاتير محمد، **التجربة الماليزية: نهضة أمة**، عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، 2016.

ج / مذكرات ومحاضرات:

1. المطيري محمد، **دور القيادة السياسية في رسم وتنفيذ سياسات التنمية في دولة الكويت 2010 ـ 2013**، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2015.
2. المصري بلال، **تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية (الدروس المستفادة)**،مذكرة ماجستير، جامعة الازهر، غزة/ فلسطين، 2016.
3. العجمي خالد، **اثر تغير القيادة السياسية على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلي التعاون الخليجي1997 ـ2009**، مذكرة ماجستير، جامعة القاهرة، 2012.
4. رمضان فادي، **البعد السياسي للحكم الراشد في ماليزيا و إمكانية الاستفادة الفلسطينية (1981 ـ 2003)**،مذكرة ماجستير ، جامعة الأقصى بغزة / فلسطين ، 2015.
5. بوعمامة زهير، **في مفهوم التنمية المستدامة**، محاضرة في مقياس الحكم الراشد والتنمية المستدامة، جامعة باجي مختار/ عنابة، 2011 ـ 2012،

د/ مواقع انترنت:

1. **صالح محسن، النموذج السياسي في الماليزي وإدارة الاختلاف**، مركز الجزيرة للدراسات، 19 / 07 / 2012، تم التصفح (29 / 12 / 2018 على الساعة 18:07) ،على الموقع:
http://studies.aljazeera.net
2. **ماليزيا**، موقع المعرفة، تم التصفح (31/ 12/ 2018 على الساعة 18:49) ،على الموقع:
https://www.marefa.org
3. لطفي وفاء، **السياسات التنموية في ماليزيا**،تم التصفح (26 /12/ 2018 على الساعة 21:00) ، على الموقع:
http://www.asharqalarabi.org.uk
4. مهاتير محمد ،**طبيب داوى جراح ماليزيا**، موقع الجزيرة، تم التصفح (01 / 01 / 2019 على الساعة 19:39) ،على الموقع:
https://www.aljazeera.net
5. سعدييحي ، شنبي صورية، **نظريات التنمية المستدامة**، تم التصفح (26 / 12 / 2018 على الساعة 21:22) ، على الموقع :
http://iefpedia.com
6. ماهر ايمان، **خريطة ماليزيا**، موقع الرحالة، (تم التصفح 12 / 12 / 2018 على الساعة 10:08) ، على الموقع:
https://al-rahhala.com

القيادة السياسية والإصلاح السياسي في ماليزيا

Political Leadership and Political Reform in Malaysia

أسعد عبد الحسين خنجر

كلية العلوم السياسية ،الجامعة المستنصرية، العراق

الملخص

ينطلق البحث من فرضية مفادها (أن القيادة السياسية في ماليزيا تشكل حجر الزاوية لنجاح تجربة الإصلاح السياسي)، إذ نجحت القيادة السياسية في جعل التجربة الماليزية واحدة من التجارب الرائدة في العالم التي توصف بأَلِبنان، وقد ارتبطت نجاح هذه التجربة ارتباطاً وثيقاً بالرئيس (مهاتير محمد)، الذي يعد الرائد الأول لتبني سياسة الإصلاح الشاملة.

إذ أدت القيادة السياسية في ماليزيا دوراً كبيراً في نجاح تجربة الإصلاح السياسي، لاسيما أن هذه التجربة أتسمت بالطابع المؤسساتي الذي اتبعتهُ القيادة السياسية، إذ ركز (تنكو عبد الرحمن) على توحيد الأعراق الاجتماعية، عبرَ التأكيد على الهوية الوطنية الماليزية واندماج جميع الهويات الفرعية في أطار الهوية الوطنية، ومن ثم فإن الهوية الوطنية كانت الهاجس الأول للقيادة السياسية الماليزية، لاسيما بعد مرور أكثر من نصف قرن على استقلال ماليزيا، بيد أن الاختلافات العرقية ما تزال تشكل التحدي الأكبر لتجربة الإصلاح السياسي في ماليزيا، لاسيما بعد وصول (مهاتير محمد) للسلطة في عام (2018)، الذي يُعد أيقونة الإصلاح السياسي في ماليزيا.

الكلمات المفتاحية:- ماليزيا، مهاتير محمد، القيادة السياسية، الإصلاح السياسي، الفساد السياسي.

ABSTRACT

The Research proceeds from the hypothesis (that Malaysia political leadership is the cornerstone of the success of the political reform experiment), Malaysia political leadership has succeeded in making the Malaysian experience one of the world's leading experiments. The success of the experiment has been closely linked to president Mahathir Mohammed, which is the first leader to adopt a comprehensive reform policy.

The political leadership in Malaysia played a major role in the success of the political reform process. The experience was characterized by the institutional character of the political leadership Tanco Abdul Rahman focused on the unification of social races by emphasizing the Malaysian national identity and the integration of all sub- identities within national identity, and therefore national identity was the first concern of the Malaysian political leadership, especially after more than half a century of independence of Malaysia, but ethnic differences are still the biggest challenge to the experience of political reform in Malaysia, especially after the arrival of Mahathir Mohammed to authority in (2018), which is an icon of political reform in Malaysia.

Keywords: *Malaysia,MahathirMohammed*, *Political leadership, Political Reform, ,Political Corruption.*

المقدمة

تمثل التجربة الماليزية واحدة من أهم التجارب الرائدة في مجال عملية تحقيق الإصلاح السياسي في دول جنوب شرق أسيا، ويعود الفضل الأكبر لتحقيق عملية الإصلاح السياسي، إلى دور القيادة السياسية التي تعاقبت على الحكم في ماليزيا، إذ أدركت هذه القيادة منذ وقت مبكر حاجة ماليزيا إلى سلسلة من الإصلاحات الشاملة.

ونجاح عملية الإصلاح السياسي في ماليزيا يدفعنا إلى التساؤل عن الأسباب التي تقف وراء هذا النجاحالذي حققته التجربة الماليزية، في الوقت ذاته فشلت الكثير من تجارب عملية الإصلاح السياسي في الدول العربية، ويمكن القول في هذا الإطار أن الفضل الأول لنجاح تجربة الإصلاح السياسي في ماليزيا يعود إلى القيادة السياسية، التي قادت الدولة الماليزية إلى إصلاحات حقيقية وجادة، تستند على المقومات الداخلية، فضلاً عن شمولية هذه الإصلاحات، والتي امتازت بها عن التجارب الأخرى.

لذا اكتسبتتجربة الإصلاح السياسي في ماليزيا أهمية كبيرة على كافة المستويات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، لما لهذه التجربة من أبعاد ايجابية على كافة المستويات، لذا حرصت القيادة السياسية الماليزية منذ استقلال الدولة الماليزية عن الاستعمار البريطاني في عام (1957)، على وضع قضية الإصلاح السياسي ضمن أولويات أجندتها السياسية، وأضحت الشغل الشاغل لها.

أولاً:- أهمية البحث:- ويكتسب البحث أهميته استناداً لعدة اعتبارات، وهي كالأتي:-

1-تنبع أهمية البحث من الدور الذي أدتهُ القيادة السياسية الماليزية في عملية الإصلاح السياسي، عبر محطات سياسية مهمة، بدءاً بالوحدة الوطنية، ومروراً بالتماسك، الاجتماعي، وصولاً للإصلاح السياسي.

2-تُعد القيادة السياسية في ماليزيا، بوصفها الثيمة الأساسية لعملية الإصلاح السياسي.

3- على الرغم من النجاحات التي حققتها القيادة السياسية الماليزية في عملية الإصلاح السياسي، بيد أن الدراسات التي حاولت تفكيك هذا الموضوع ظلت محدودة جداً.

ثانياً:- إشكالية البحث: ينطلق البحث من إشكالية مؤداها: أن القيادة السياسية الماليزية نجحت في تحقيقتجربةالإصلاح السياسي على المستوى المركزي فحسب، لكنها فشلت في فرض النجاحات المذكورة على مستوى الولايات، إذ أن ظاهرة توريث السلطة ظليشكلالنمط السائد في المشهد السياسي للولايات الماليزية، وبهدف تحليل أبعاد تلك الإشكالية، لابد من الإجابة على جملة من التساؤلات، ومن أبرزها ما يأتي:-

1- ماذا نعني بالقيادة السياسية؟ وما هو الإصلاح السياسي؟ وما هي المصطلحاتذات الصلة؟

2- بماذا يتميز الواقع السياسي والاجتماعي الماليزي قبل وصول (مهاتير محمد) إلى السلطة؟

3- كيف أصبح الواقع السياسي والاجتماعي الماليزي بعد وصول (مهاتير محمد) إلى السلطة؟

4- ما هي مقومات الإصلاح السياسي في ماليزيا؟

5- ما هي أبرز المعوقات التي تواجه عملية الإصلاح السياسي في ماليزيا؟

ثالثاً:- فرضية البحث:- ينطلق البحث من فرضية مفادها (أن القيادة السياسية الماليزية تشكل حجر الزاوية لنجاح تجربة الإصلاح السياسي في ماليزيا).

رابعاً: منهجية البحث:-في هذا البحث تمالاسترشاد بالمنهج النظمي، ومنهج صنع القرار، أما المنهج النظميفإننا نسترشد بهفي تحديد طبيعة التشريعات المتخذة على المستويات كافة، السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، من قبل القيادة السياسية الماليزية لتعزيز عملية الإصلاح السياسي وصولاً إلى ترسيخها، والتي تمثل أطاراً تتفاعل في داخله مدخلات ومخرجات التشريعات التي اتخذتها القيادة السياسية.

كما أن البحث أسترشد بمنهج صنع القرار، عبر تعدد أساليب صنع القرار من قبل القيادة السياسية، بإتباعالأسلوبالأمثل، لعملية الإصلاح السياسي، حسب الظروف التي يفرضها الواقع الاجتماعي، والسياسي، إذ تتفاوت عملية صنع القرار تارة بواسطة المساومة، وتارة أخرى من خلال الصراع.

خامساً:- نطاق البحث:-

1- الإطار المكاني:- أنصبَ الإطار المكاني للبحث حول القيادة السياسية والإصلاح السياسي في ماليزيا حصراً.

2- الإطار الزمني:- تمتد الإشارات للقيادة السياسية للمدة من استقلال ماليزيا عن الاستعمار البريطاني عام (1957)، وحتى عام (2018).

سادساً:- هيكلية البحث:- انتظمَ البحث الموسوم (القيادة السياسية والإصلاح السياسي في ماليزيا)، في ثلاثة مباحث، فضلاً عن المقدمة والخاتمة، إذ تم تخصيص **المبحث الأول** للتأصيل النظري والمفاهيمي، ويتكون من مطلبين: أما المطلب الأول يوضح ماهية القيادة السياسية، في حين يتناول المطلب الثاني تعريف الإصلاح السياسي والمصطلحات ذات الصلة.

أما المبحث الثاني،فقد خصص للبحث في دور القيادة السياسية في تحقيق الإصلاح السياسي في ماليزيا، ويتكون من مطلبين: إذ يركز المطلب الأول على تجربة الإصلاح السياسي في ماليزيا قبل وصول (مهاتير محمد) إلى السلطة، أما المطلب الثاني فإنه يوضح تجربة الإصلاح السياسي في ماليزيا بعد وصول (مهاتير محمد) إلى السلطة.

وكُرسَ المبحث الثالث، للبحث في مقومات ومعوقات الإصلاح السياسي في ماليزيا، ويتكون من مطلبين: إذ يبين المطلب الأول مقومات الإصلاح السياسي في ماليزيا، بينما يلخص المطلب الثاني معوقات الإصلاح السياسي في ماليزيا.

المبحث الأول: التأصيل النظري والمفاهيمي

بادئ ذي بدء لابد من الإشارة إلى قضية مهمة، أن من بديهيات العلوم الإنسانية عدم وجود إطار محدد يتناول مصطلح محدد متفق عليه في العلوم الإنسانية بشكل عام، ولاسيما في العلوم السياسية على وجه الخصوص، ويبرزمصطلح القيادة السياسية واحدة من أبرز هذه المصطلحات، إذ تختلف تعاريف القيادة السياسية في العلوم الإنسانية استناداً لعدة محددات نفسية واجتماعية وثقافية، وينطبق هذا القول على تعريف الإصلاح السياسي أيضاً، وعليه تم تقسيم هذا المبحث على مطلبين: إذ يركز المطلب الأول على ماهية القيادة السياسية، أما المطلب الثاني يوضح تعريف الإصلاح السياسي والمصطلحات ذات الصلة.

المطلب الأول: ماهية القيادة السياسية

يوضح هذا المطلب الذي سوف نقوم بتقسيمه على فرعين: إذ نوضح في الفرع الأولتعريف ووظائف القيادة السياسية، في حين نتناول في الفرع الثاني نظريات القيادة السياسية.

الفرع الأول:- تعريف ووظائف القيادة السياسية:-تُعد القيادة السياسية واحدة من أهم الظواهر التي شغلت اهتمامات الدراسات الإنسانية في القرن الحادي والعشرون، إذ أخذت تحتل حيزاً كبيراً في مختلف الحضارات والثقافات المتباينة، وأضحت تحتل مكانة كبيرة لدى معظم الفلاسفة والمفكرين، لما لهذه الظاهرة من تأثير في طبيعة أسلوب ممارسة السلطة، وتحديد الأسس التي تقوم عليها الممارسة الديمقراطية[1].

ومن ثم فان مفهوم القيادة السياسية (Political Leadership) على أنه (نمط من السلوك يهدف إلى تنظيم جهود الجماعة نحو الأهداف المرغوب الوصول أليها، وتتجلى أهمية ودور القيادة السياسية نحو تحقيق الأهداف السياسية المراد تحقيقها)[2].وتستند القيادة السياسية في شرعيتها من خلال الإرادة الحرة للإتباع، ولذا تنقسم الشرعية التي تستمد القيادة السياسية منها وجودها إلى قسمين، هما[3]:-

---

[1]سناء عيسى، الداغستاني، علم النفس الاجتماعي (نظريات ودراسات)، بيروت: الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2017، ص188.

[2]أحمد عطية الله، السعيد، المعجم السياسي الحديث، بيروت: شركة بهجت المعرفة، (ب-ت)، ص239.

[3] المصدر نفسه، ص239.

1- شرعية الانتخاب:- من خلال وصول القيادة السياسية إلى السلطة، عبر تطابق برامجها مع واقع المجتمع ومتطلباته.

2- شرعية الانجاز:- وتنطلق هذه الشرعية من القول أن القيادة السياسية قد تأتي إلى السلطة من خلال شرعية الانتخاب، إلا أن سياساتها قد لا تعبر عن طموحات ومطالب المجتمع أو العكس، ويترتب على ذلك فقدان القيادة السياسة لشرعيتها.

وتؤدي القيادة السياسية عدة وظائف ومهام نبيلة، ويمكن أجمالها[4]:-

1- تُعد القيادة السياسية أداة للتغيير الاجتماعي، من خلال تحقيقها التنمية الشاملة القائمة على أساس تحديد أهداف المجتمع ومتطلباته، واتخاذ القرارات السياسية الصائبة، وهذا يتطلب اختيار منظومة جماعية تتميز بالكفاءة هذا من ناحية، وتحديد التوقيتات المناسبة عند اتخاذ القرارات من ناحية أخرى.

2- أن تتخذ القيادة السياسية على عاتقها الاضطلاع بمهام تسوية الخلافات والنزاعات بين مختلف القوى والجماعات السياسية والاجتماعية، وهذا يفرض على القيادة السياسية امتلاكها للسلطة العليا في المجتمع كشرط من شروط تحقيق الاستقرار السياسي.

3- أن تمتلك القيادة السياسية رؤية واضحة للتخطيط، وبما ينبغي أن يكون عليه الحالعبر تحديد الأولويات والأهداف المبتغاة تحقيقها، فضلاً عن دراسة مقومات ومعوقات المسيرة التنموية من خلال إشراك عناصر تتمتع بالخبرة والاختصاص لضمان نجاح تحقيق الأهداف، وملاحظة ردود أفعال الجماهير.

4- يُشترط في القيادة السياسية أن تمتلك الشرعية الانتخابية المعبرة عن وعاء المجتمع، كمقوم من مقومات الثقة المتبادلة بين هذه القيادة والشعب الذي تحكمهُ، ومن ثم تكون لديها القدرة على الإحاطة الشاملة بكل متطلبات المجتمع وحاجاته.

الفرع الثاني:- نظريات القيادة السياسية: يرى المختصون في علم النفس السياسيوالاجتماع السياسي بأن هنالك أربعة نظريات تختص بدراسة سلوك وتحليل القيادة السياسية، ويمكن أيجاز هذه النظريات بالاتي:-

1- **نظرية السمات(Trait Theory)**:- تنطلق هذه النظرية من فرضية مفادها (أن نجاح القيادة السياسية تتوقف على توافر جملة من سمات وخصائص محددة في شخصية القائد، ومنها الخصائص العقلية والجسمية والانفعالية والاجتماعية)[5].

---

[4] هدير نبيل محمد، مبروك، "القيادة والاستقرار السياسي في ماليزيا (2009-2016)"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، دراسة منشورة بتاريخ 19 يوليو 2016، على الرابط الأتي:- democraticac.de/?p=34241

وعلاوة على ذلك، فأن القائد السياسي يفترض توافر فيه جملة من الخصائص الاستثنائية، منها أن لا يكون محدود الأفق في الجوانب المعرفية والثقافية وفي تفاعله مع المحيط الاجتماعي والسياسي.

لأجَرمَ أن هذه النظرية واجهت عدة انتقادات من قبل الباحثين في دراسة العلوم السياسية، وهي كالأتي[6]:-

(أ) شيوع الخصائص المذكورة لدى عامة الشعب، ومن ثم لا يمكن اعتبارها حكراً على القيادة السياسية.

(ب) لا يمكن التعامل مع هذه الخصائص والسمات السالفة الذكر على أنها معيار مطلق في الحكم على نجاح وفشل القيادة السياسية، إذ أن من الممكن نجاح شخص معين في القيادة السياسية من دون توافر البعض من هذه الخصائص.

(ت) توصف هذه النظرية بأنها (ذو بعد واحد)، لكونها أغفلت جوانب مهمة تتمثل في دور البيئة الاجتماعية والسياسية في صناعة القائد السياسي.

2- **النظرية الموقفية(Contingency Theory)**:-يرى أصحاب هذه النظرية بأن سمات القيادة السياسية تتحدد من خلال ما أسموها بـ (المواقف الظرفية)، إذ أن المعيار الأساسي لأصحاب هذه النظرية عبر التفاعل بين القائد وعناصر الموقف القيادي[7]. وبناءً على ذلك يرى دعاة هذه النظرية انه لا يوجد نمط محدد لكل المواقف والظروف، فالموقف الأفضل هو المعيار الكفيل بتحديد القائد الأفضل، إذ يرى (فيدلر) على ان (فاعلية القيادة تتوقف على قدرة القائد في المواءمة بين السمات القيادية وعوامل الموقف التي تؤثر في سلوك النمط القيادي)، من خلال ثلاثة عوامل موقفية[8]:-

(أ) علاقة القائد بالإتباع.

(ب) حساسية المهمة المطلوب أداؤها.

(ت) قوة المركز الوظيفي.

3- **النظرية السلوكية(Behavioral Theory)**:-تركز هذه النظرية على ما تقوم به القيادة السياسية من أداء بناءً على سلوكيات معينة، وليس بناءً على سمات وراثية[9].

---

[5] محمود بدر المطيري، دور القيادة السياسية في رسم وتنفيذ سياسات التنمية في دولة الكويت (2010-2013)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، 2015، ص71.

[6] المصدر نفسه، ص72.

[7] محمد حسن، دخيل، علم الاجتماع السياسي، بيروت: دار السنهوري للطباعة والنشر والتوزيع، 2017، ص233.

[8] محمد بدر المطيري، المصدر السابق، ص73-74.

[9] محمد حسن، دخيل، المصدر السابق، ص233.

بيد أن هذه النظرية تعرضت لجملة من الانتقادات، منها أنها ترتبط بنظرية الرجل العظيم هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن هذه النظرية تفتقر الى وضع معايير واضحة تميز القيادة السياسية، إذ وضعت هذه النظرية فرضيات متباينة، وهي كالأتي[10]:-

(أ) أن القيادة السياسية يمكن أن تصنع لا أن تولد.

(ب) القيادة الناجحة تقوم على أساس تعلم السلوك القيادي.

4- **النظرية التبادلية (Transactional Theory)**:- تقوم هذه النظرية على قدرة القيادة السياسية في الحفاظ على موقعها في السلطة، وذلك عبر عقد سلسلة من الاتفاقات التكتيكية، التي تتعلق بتبادل الخدمات والمنافع والوظائف، مقابل الحصول على الأصوات الانتخابية للبقاء في السلطة مع أطراف من داخل أو خارج مجموعاتهم[11]. وتستند هذه الفرضية على فرضيات عدة، وهي كالأتي[12] :-

(أ) المكافأة والعقاب هي الدافع الرئيسي المحفز للأشخاص.

(ب) تعد الطريقة الأفضل لعمل النظام الاجتماعي- السياسي تكون بأتباع ضوابط وتعليمات صارمة للقيادة.

(ت) تستند موافقة الأشخاص على العمل بوظائفهم على صفقة تكون في جزء على التخلي عن كل السلطة القيادية.

5- **النظرية التفاعلية**:- وتنطلق هذه النظرية من رؤية مفادها أن القيادة السياسية الناجحة، هي القيادة التي تتسم بالتفاعل مع المجتمع وتلبية حاجاته والتجاوب مع مشكلاته، بكل ما يحمله هذا المجتمع من عناصر بشرية وعوامل إنسانية واجتماعية ووظيفية ومادية، لذا فأن القيادة السياسية استناداً لهذه النظرية تمتلك مرونة عالية في القدرة على الحركة باتجاه التدخل لحل مشكلات المجتمع، ومعالجة أزماته تحظى هذه النظرية باهتمام أغلب الكتاب والباحثين[13].ومن ثم فأن هنالك عدة أنواع للقيادة السياسية بحسب هذه النظرية، منها:-

---

[10]منتصر حميد مجيد، دور القيادات في الانتقال بالتنمية السياسية في المشرق العربي (دراسة مقارنة أنموذج العراق ولبنان 1990-2010)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2012، ص29.

[11]محمد حسن، دخيل، المصدر السابق، ص234.

[12]منتصر حميد مجيد، المصدر السابق، ص33.

[13]محمد حسن، دخيل، المصدر السابق، ص233.

(أ)- القيادة السياسية الأوتوقراطية:- وهذا النمط من القيادة، يعرف أيضاً بالقيادة الفردية أو الاستبدادية، إذ تنفرد القيادة السياسية بالسلطة من دون الاهتمام للاتجاهات الاجتماعية- السياسية المتباينة، وعدم السماح بالنقد الموجه لهذه القيادة، ويُعد ذلك خيانة بحسب وجهة نظرها[14].

(ب)- القيادة السياسية الديمقراطية:- وهذا النمط من القيادة يكون على خلاف النمط الأوتوقراطي، فالقيادة السياسية استناداً لهذا النمط تكون هي المعبر عن أفكار وتوجهات النظام الاجتماعي السائد هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فأن درجة فاعليتها المتبادلة تكون عالية عبر فتح قنوات للتعاون والتبادل المعلوماتي[15].

المطلب الثاني: تعريف الإصلاح السياسي والمصطلحات ذات الصلة

يُعد الإصلاح السياسي واحد من أهم المصطلحات الحداثية في النظم السياسية، إذ يتداخل هذا المصطلح مع العديد من المصطلحات السابقة عليه، ولعل مصطلح التنمية السياسية، والتحديث السياسي، والتغيير السياسي الأكثر اقتراباً في هذا الإطار.

الفرع الأول:- تعريف الإصلاح السياسي:-أن المعنى اللغوي لمفردة (الإصلاح)، يمكن أن نعرفهُ من خلال أصل الكلمة(صلح) و (صلاحاً) و (صلوحاً)، أي الشيء الذي زال عنه الفساد، فعندما يقال (صلحت حال الرجل) أي زال عنها فسادها، فالصلاح هو ضد الفساد، (والاستصلاح) ضد (الاستفساد)[16].

أما تعريف الإصلاح السياسي الذي يعد جوهر هذا المحور، فأنه (تعديل غير جذري في شكل الحكم السياسي، من دون المساس في جوهر هذا الحكم، إذ أنه أجراء يهدف إلى معالجة جوانب الخطأ أو النقص الذي يعتري بنود الدستور، أو الممارسة السياسية)[17]. فالإصلاح السياسي يبدأ على شكل سلسلة من الإجراءاتالإصلاحية، من دون القفز على الواقع أو التغيير المفاجئ الذي يصاحب عادة الثورة الشعبية أو الانقلاب العسكري[18].وبمعنى أخر أن الإصلاح السياسي هو (تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخلياً وإقليمياً ودولياً)[19]. ومن هنا يتحصل لدينا أهمية الدور الذي تؤديه عملية الإصلاح السياسي في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي من خلال التوافق مع النظام الاجتماعي الباحث عن الرفاه الاقتصادي.

---

[14]هدير نبيل محمد، مبروك، مصدر سبق ذكره.

[15]محمد حسن، دخيل، المصدر السابق، ص233.

[16]عماد صلاح عبد الرزاق، الشيخ داود، الفساد والإصلاح، السليمانية: أكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر، 2012، ص36-37.

[17] ناظم عبد الواحد، الجاسور، موسوعة علم السياسة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009، ص62.

[18]عبد الوهاب، الكيالي، الموسوعة السياسية، ج1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979، ص870.

[19]أمين عواد، المشاقبة، المعتصم بالله داود، علوي، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد (إطار نظري)، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ، 2012، ص30

وفي السياق التاريخي برز مصطلح الإصلاح السياسي في أوربا في القرن السادس عشر آبان حركة الإصلاح الديني التي ظهرت على يد (مارتن لوثر) و (جون كالفن)، والتي أدت إلى انتزاع قسم كبير من أوربا من سلطة البابويات الزمنية والدينية[20].

ويتطلب الإصلاح السياسي آليات متعددة منها الشفافية والتي تعني بالانفتاح الكامل على الجمهور في السياسات المتخذة، وكذلك المساءلة وذلك بإشراك الرأي العام في طبيعة السياسات العامةلتحقيق الإصلاح السياسي[21]. وصولاً إلى ترسيخ التنمية السياسية عبر سلسلة تحديثات سياسية متراكمة والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإصلاح السياسي، إذ يكون من الصعب بمكان في كثير من الأحيان الفصل بينهما.

الفرع الثاني:- المصطلحات ذات الصلة:- تعد كل من مصطلحات التنمية السياسية، والتحديث السياسي، والتغيير السياسي من المصطلحات ذات الصلةبالإصلاح السياسي، وعليه سنحاول تفكيك هذه المصطلحات، للتعرف على ماهية كل مصطلح من هذه المصطلحات.

1- **التنمية السياسية:-** برز مصطلح التنمية السياسية الذي يعد من المصطلحات الحديثة في عقد الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، إذ أقترن هذا المصطلح بدول عالم الجنوب من خلال السعي لتطوير أنظمتها السياسية، ومن ثم إلى دائرة الاستعمال الأكاديمي، إذ أجاز هذا الاستعمال للوهلة الأولى في مراكز الأبحاث والدراسات السياسية التطبيقية، عبر توظيفه في الجامعات الاورو-أمريكية تحت شعار التحديث والتطوير السياسي[22]. وقد مرت عملية التنمية السياسية بمرحلتين، هما:-

المرحلة الأولى:- ويطلق عليها بالمرحلة التقليدية التي بدأت منذ الخمسينيات إلى بداية التسعينيات، ومن أهم ميادين التنمية السياسية في هذه المرحلة التي كانت تستهدف معالجتها، هي:- أزمة المشاركة، أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة التغلغل.

المرحلة الثانية:- وتبدأ هذه المرحلة من انهيار الاتحاد السوفيتي عام (1991) وتستمر حتى ألان، وتحولت التنمية السياسية في هذه المرحلة إلى وجه جديد، من خلال الميادين التي تستهدف معالجتها، وهي الانتخابات، التداول السلمي للسلطة، الصحافة الحرة، مؤسسات المجتمع المدني[23].

---

[20] هدى والي شويع، إشكالية صياغة الدساتير في الوطن العربي بعد التغيير (تونس أنموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، 2014، ص34.

[21] أمين عواد، المشاقبة، المعتصم بالله داود، علوي، المصدر السابق، ص30.

[22] أسعد عبد الحسين خنجر، العكيلي، خضير عباس حسين، الدهلكي، "التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة"، بحث مقدم إلى الجامعة المستنصرية- كلية العلوم السياسية، بغداد، 2017، ص3.

[23] المصدر نفسه، ص3.

وبالرغم من تعدد التعاريف التي تناولت التنمية السياسية، بيد أن يعد تعريف (لوسيان باي) من أكثر التعاريف شمولاً، إذ يعرف (التنمية السياسية) على أنها (عملية بناء ديمقراطي، ترتبط بقيام المؤسسات السياسية ومدى علاقتها ببعضها البعض وملائمتها للظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة)[24].

وبالمحصلة يمكن القول أن التنمية السياسية هي أحد أوجه جوانب الإصلاح السياسي، وعلاقتها بالإصلاح السياسي هي كعلاقة الجزء بالكل، إذ لا يمكن أن نتصور وجود عملية الإصلاح السياسي من دون وجود مقومات التنمية السياسية كالانتخابات، والتداول السلمي للسلطة، على سبيل المثال لا الحصر.

2- **التحديث السياسي:**-يرتبط مصطلح التحديث السياسي بنظرية عرفت مؤخراً بنظرية التحديث (Moderization Theory)، جوهر هذه النظرية ينطلق من فكرة مفادها (أن القيم التقليدية تشكل العقبة الأساس في تنمية المجتمعات المتخلفة وتحديثها، ومن ثم فأن السبيل للخروج من هذا المأزق يكمن في تغيير الثقافات الاعتيادية عبر تبني قيم التحديث)[25].

وفي السياق التاريخي يعد التحديث السياسي سابق على التنمية السياسية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يسير كل من التحديث والتنمية السياسية بمسار واحد، وأحياناً لا يكمن أن نتصور وجود التنمية السياسية من دون وجود التحديث السياسي والعكس صحيح أيضاً[26].

ويشير الدكتور (علي الدين هلال) إلى عدد من التعاريف التي توضح مصطلح التحديث السياسي[27]:-

1- يأخذ مصطلح التحديث السياسي شكل التطور الذي يفترض التكيف مع الوضع القائم أو الثورة التي تعني تغييره ليتكيف مع هذا المتغير.

2- وقد يعني مصطلح التحديث السياسي حدوث تحولات في الظاهرة التي هي موضع البحث، والتي يمكن ملاحظتها ومتابعة أثارها وتشعباتها.

3- يُفترض في التحديث السياسي أن يقود الواقع السياسي نحو الأفضل، وإلى كل ما هو ايجابي.

وعلاوة على ذلك هنالك نمطين من أنماط تيارات التحديث السياسي، وهما[28]:-

[24]غازي فيصل حسين، السيكوتي، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، عمان : دار الراية للنشر والتوزيع، 2014، ص81.

[25]أسعد عبد الحسين، العكيلي، خضير عباس حسين، الدهلكي، المصدر السابق، ص8.

[26]المصدر نفسه، ص9.

[27]علي الدين هلال، "محاضرات في التنمية السياسية"، محاضرة ألقيت على طلبة قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1980/1979، ص65-66.

[28]حمدان رمضان محمد خليل، التحديث السياسي في المجتمع العراقي المعاصر (دراسة تحليلية في علم الاجتماع السياسي)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد،كلية الآداب، 2004، ص17.

1- التيار المحرك للتحديث السياسي:- وهذا التيار يمارس العمل السياسي بصورة مباشرة، أو يضم أولئك الداعمين للسلطة من الإفراد والجماعات، واستناداً لهذا التيار يأخذ التحديث السياسي، ثلاثة أشكال:-

(أ) شكل دستوري، من خلال قنوات ومؤسسات رسمية وشبه رسمية، مثل مؤسسات النظام السياسي الرسمية أو شبه الرسمية.

(ب) شكل مباشر غير عنيف، ويندرج تحت هذا الإطار جميع أشكال الاحتجاجات الشعبية الداعمة لحركة التحديث السياسي.

(ت) شكل مباشر عنيف:- ويحدث هذا الشكل عادةً في النظم الدكتاتورية، إذ جمود الدستور، وعدم استجابة المؤسسات الرسمية للمطالبات الشعبية.

2- التيار المعارض للتحديث السياسي:- إذ يعمل هذا التيار للمحافظة على الوضع الراهن، ويضم هذا التيار:-

(أ) أعضاء الطبقة الحاكمة، ويرى هؤلاء أن مصالحهم في الغالب يحميها النظام القائم.

(ب) الجهاز الإداري، ويرى أعضاء هذا الجهاز أن مهمة التحديث تكون عبر اختصاصات الحكومة بحكم مسؤوليتها الاجتماعية، بأعتبار ذلك يتم من خلال القوانين والمؤسسات القائمة.

(ت) الدولة العميقة (جماعات المصالح، ووسائل الإعلام) التي تدعم التطور البطيء للتحديث.

3- التغيير السياسي:-يعد التغيير السياسي واحدة من أهم المصطلحاتذات الصلة الإصلاح السياسي،إذ يفيد مصطلح (التغيير السياسي) على أنه (مجمل التحولات التي قد تتعرض لها البنى السياسية في المجتمع أو طبيعة العمليات السياسية والتفاعلات بين القوى السياسية وتغيير الأهداف، بما يؤدي ذلك في التأثير على مراكز القوة من خلال أعادة توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة أو بيد عدة دول) هذا من ناحية[29].

ومن ناحية أخرى يمكن تحديد مصطلح (التغيير السياسي) على أنه (الانتقال من وضع لا ديمقراطي- استبدادي- إلى وضع ديمقراطي عبر سلسلة تغييرات دستورية وسياسية)[30]. وتأسيساً على ذلك فالتغيير السياسي السلمي قد يأتي بمعنى (الإصلاح السياسي)، وذلك بالانتقال بالواقع السياسي من ما هو كائن وممكن الوصول أليه إلى ما ينبغي أن يكون عليه الحال.

---

[29] سيماء علي مهدي المعموري، دور الأحزاب السياسية في النظام السياسي التونسي بعد التغيير، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية،كلية العلوم السياسية، 2017، ص16.

[30] أحمد محمد علي، العوادي، إشكالية التجديد في فكر القوى السياسية العراقية المعاصرة، بغداد : دار ومكتبة قناديل للطباعة والنشر والتوزيع، 2017، ص35.

المبحث الثاني: دور القيادة السياسية في تحقيق الإصلاح السياسي في ماليزيا

تعاقبَ على السلطة في ماليزيا عدد من القيادات السياسية منذ بداية الاستقلال عام (1957)، والتي امتازت منذ الوهلة الأولى بالسعي نحو تأسيس دولة حديثة قائمة على أسس استيعاب التنوع الاجتماعي الداخلي والمتباين بصورة حادة، كشرط ضروري من شروط تحقيق الإصلاح السياسي، إذ أدت بعض القيادات السياسية دوراً رائداً في مجال الإصلاح السياسي، وهذا ما ينطبق على رئيس الوزراء الحالي (مهاتير محمد)، وكانت له بصمة واضحة فيما يتميز به النظام السياسي الماليزي من ظاهرة الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي، وتحقيقه لقفزات نوعية في مجال الإصلاح السياسي، وهذا ما يميزه عن القيادات السياسية الأخربالتي تعاقبت على الحكم منذ بداية الاستقلال، وبناءً على ذلك سنتناول في هذا المبحث الذي تم تقسيمه على مطلبين: المطلب الأول نوضح فيه تجربة الإصلاح السياسي قبل وصول (مهاتير محمد) إلى السلطة، أما المطلب الثاني نتناول فيه تجربة الإصلاح السياسي بعد وصول (مهاتير محمد) إلى السلطة.

المطلب الأول: تجربة الإصلاح السياسي في ماليزيا قبل وصول (مهاتير محمد) إلى السلطة

يُعد (تنكو عبد الرحمن) أول رئيس وزراء لماليزيا ووزير خارجيتهابعد الاستقلال، إذ تسلم رئاسة الوزراء في المدة بين (1957–1970)، وهو واحد من أبرز القيادات السياسية في تاريخ ماليزيا الحديث نتيجة للدور البارز الذي أداه قبل وبعد الاستقلال، وكان له الأثر الأكبر في توجهات النظام السياسي الماليزي بعد الاستقلال[31]. وتركزت جهوده في تحقيق الوحدة الوطنية بين مختلف فئات التنوع الاجتماعي في ماليزيا، لاسيما بعد أن أدرك (تنكو عبد الرحمن)، استحالة نجاح تجربة بناء الدولة الماليزية بعد الاستقلال من دون الوصول إلى التوافق الاجتماعي شريطة لنجاح التوافق السياسي، ونجح في بناء علاقات وثيقة مع قيادات الصينيين والهنود، عبر التفاهمات التي اقتضت إلى الاعتراف المتبادل بين الصينيين والهنود من ناحية والملايو من ناحية أخرى بحقوق المواطنة لكليهما، ومن ثم أسس لتحالف سياسي كبير يضم ممثلي الأحزاب الثلاثة الكبرى، وعلى هذا الأساس التوافقي حققت ماليزيا تجربة رائدة في مجالات الوحدة الوطنية، ليمهد ذلك لإصلاحات كبرى على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي لبناء الدولة[32]. بيد أن هذه الإصلاحات لا تخلو من المعوقات الاجتماعية آنذاك.

---

[31] نجم عبد، طارش، "النخب السياسية الماليزية وموقفها من الوحدة الوطنية ((عبد الرحمن تونكين)) أنموذجاً"، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، العدد(1)، العراق، جامعة ذي قار، المجلد (5)، 2015، ص64.

[32] فادي أحمد رمضان، البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا وإمكانية الاستفادة الفلسطينية (1981–2003)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، 2015، ص56.

لتمهد الاضطرابات الدامية التي وقعت في (13/ مايو 1969)، إلى وصول رئيس الوزراء الثاني لماليزيا (تون عبد الرزاق بن حسين)، للمدة (1970-1976)، وكان جوهر رؤيته تتمحور حول معالجة الفجوات الاقتصادية للشعب الماليزي، عبر ردم التمايز الاقتصادي بين الأعراق الثلاث (الملاي، والصينيين، والهنود)، من خلال إطلاقهِ للخطة الخمسية الاقتصادية (1971-1975)، والتي نجحت بصورة نسبية في تهدئة الوضع العام في ماليزيا، ومن ثم توسعت هذه الخطة، من خلال إدخال جملة من التحديثات لتستمر من المدة (1971- 1990)، لنجاحها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتحسين الواقع الاقتصادي للملايو الذين عانوا من التهميش الاقتصادي طيلة الأعوام السابقة من قبل العرق الصيني والهندي، على الرغم من أنهم يشكلون الأغلبية[33].

أما بالنسبة لرئيس الوزراء الثالث (حسين بن عون)، للمدة (1976-1981)، إذ تمحور برنامجه السياسي حول تطبيق الديمقراطية التوافقية، كجزء من الاستجابة لتحسين واقع الأعراق الاجتماعية المختلفة، عبر تحسين المشاركة السياسية للملايو، وقد أصطلح على تسميته بـ (الأب الروحي للوحدة الماليزي)، لما له من انجازات عديدة في بناء جسر للعلاقات الودية بين مختلف الأعراق في ماليزيا، وتعزيز الانسجام بين مختلف الأحزاب السياسية داخل الجبهة الوطنية[34].

وعليه يمكن القول أن تجربة القيادة السياسية في ماليزيا قبل وصول (مهاتير محمد) إلى السلطة تركزت معظم جهودها على تعزيز الوحدة الوطنية، لاسيما بعد الألغام الاجتماعية التي زرعها الاستعمار البريطاني، والتنمية الاقتصادية، وهذا أسهم بإزالة الكثير من المعوقات التي تقف بوجه الإصلاح السياسي في ماليزيا.

المطلب الثاني : تجربة الإصلاح السياسي في ماليزيا بعد وصول (مهاتير محمد) إلى السلطة

لقد مرت تجربة الإصلاح السياسي في ماليزيا في عهد (مهاتير محمد) بمرحلتين، وهي كالأتي:-

المرحلة الأولى:- استمرت منذ عام (1982) حتى عام (2003):-ولد مهاتير محمد في عام (1925) في مدينة (ألور سيتار)، في ولاية (قدح)، من عائلة متكونة من تسعة أبناء، وهو الأصغر بينهم، أما الأب فهو ملاوي، ووظيفته يعمل في قطاع التعليم (محمد اسكندر)، وأم ملاوية أيضاً (وان تامباون)[35].

والتحق في عام (1953) في الحكومة الماليزية بصفة ضابط خدمات طبية، بيد أن سرعان ما ترك وظيفته في العام (1957)، ليعلن بذلك عن افتتاح عيادته الطبية الخاصة في مدينة (ألور سيتار)، ومن ثم بدأت

---

[33] أماني نوري لايج الموسوي، التجربة الديمقراطية في ماليزيا (1957-2014)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، 2016، 145.

[34] المصدر نفسه، ص146.

[35] محمد صادق، إسماعيل، التجربة الماليزية (مهاتير محمد.. والصحوة الاقتصادية)، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ، 2014، ص120.

اهتماماته السياسية، بعد أن أعلن عن انضمامه لتنظيم اتحاد الملايو الذي تدرج فيه حتى أصبح عضو المجلس الأعلى لتنظيم اتحاد الملايو الوطني[36].

وقد شكلت البداية الحقيقية في الحياة السياسية في عام (1970)، عندما وضع كتابه الأول تحت عنوان (معضلة الملايو)، وكان عضواً في الحزب الحاكم (منظمة الملايو القومية المتحدة) آنذاك[37]. وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس (مهاتير محمد) ومنذ عام (1990)، وضع مجموعة من السياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي اشتملت على (ماليزيا ما بعد 2020)، لتحقيق وضع متقدم بحلول عام (2020)، لا يقتصر على التنمية الاقتصادية فحسب، بل ترتكز على توظيف ثورة التكنولوجيا المعلوماتية للتخلص من السياسات البيروقراطية الحاضنة للفساد السياسي[38].

ويُعد (مهاتير محمد) رائد الإصلاح السياسي لماليزيا الحديثة، قادَ ثورة أصلاحية شاملة منذ عام (1981)، على كافة المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية، انتشلت ماليزيا من دول العالم النامي (المتأخر) إلى دول العالم المتقدم، فضلاً عن إشاعة ثقافة التسامح الديني تجاه الأقليات غير المسلمة، مما زاد من مكانته السياسية على المستوى الداخلي والخارجي، لاسيما بين دول جنوب شرق أسيا[39].إذ برز دور القيادة السياسية في تعزيز تجربة الإصلاح السياسي بشكل فاعل في عهد (مهاتير محمد) الذي تولى رئاسة الوزراء للمدة (1982-2003)، وتجلت تجربة سلسلة حزمة الإصلاحات السياسية في أجراء انتخابات دورية كل خمسة أعوام بوصفها الإلية المثلى للتداول السلمي على السلطة، وفي هذا الإطار أعلن عن تمسكه بنهج ديمقراطي ماليزي بعيداً عن استنساخ تجربة الديمقراطية الغربية، ويرى في ذلك بأن الديمقراطية الغربية لا تصلح لجميع الشعوب في دول العالم النامي، ويعزى ذلك إلى أنها لا تتناسب مع الثقافة السياسية المحلية[40].

وفي عام (1990)، وضعت الحكومة الماليزية برئاسة (مهاتير محمد)، أكبر خطة للإصلاح الشامل وحسب الإستراتيجية الطويلة المدى تكتمل بحلول عام (2020)، لكافة الجوانب المختلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتستند هذه السياسات على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[41]. وقد كانت تجربة (مهاتير محمد)

---

[36] المصدر نفسه، ص120-121.

[37] المصدر نفسه، ص122.

[38] Rosyidah Muhamad, The Development of ict and its political impact in malaysia, Journal of Borneo Social Transformation Studies (JOBSTS), Universiti Malaysia Terengganu, Vol.1.2015, p.3.

[39] عبد المطلب عبد الحميد، نماذج تنموية معاصرة (النموذج التنموي الماليزي)، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2013، ص16.

[40] أماني نوري لايج الموسوي، مصدر سبق ذكره، ص146.

[41] Rosyidah Muhamad, Op. Cit, p.3.

للمدة من (1982–2003) تجربة رائدة في مجال الإصلاح السياسي، إذ نجح في تحقيق مستويات عالية من الاستقرار الاجتماعي والسياسي، بواسطة العدالة الاجتماعية، والتنمية السياسية، والتركيز على أهمية المواطن الماليزي وإشراكه في الممارسة السياسية[42]. إذ فرضت طبيعة المجتمع الماليزي القائم على التعددية على القيادة السياسية الماليزية ضرورة وضع (شروط اللعبة)، يكسب فيها الجميع، كشرط ضروري من شروط مقومات نجاح الإصلاح السياسي[43].

كما تسلم الرئيس (عبد الله أحمد بدوي) السلطة للمدة (2003–2009)، وقد اتسمت طيلة مدة حكمه بالسير على نهج سلفه (مهاتير محمد)، في متابعة سلسلة الإصلاحات السياسية، من خلال تأكيده على المهنية والشفافية ومحاربة الفساد[44]. إذ يمكن تلخيص أهم ما جاء به من سلسلة عملية الإصلاحات، بالاتي[45]:-

1- تعهد (عبد الله بدوي) بتطبيق مبدأ الشفافية، فيما يتعلق بالإعلان عن المناقصات الخاصة بالمشروعات الحكومية، وقام بتجميد العديد من المشروعات الحكومية في هذا الإطار، وأبرزها مشروع السكك الحديدية، الذي تم توقيعه في (كانون الأول/ ديسمبر 2003)، والذي بلغت قيمتهُ (3,82) مليار.
2- التعهد بمكافحة الفساد، في كل أشكاله، في مؤسسات الدولة، وشركات القطاع العام.
3- الإفادة من تجارب الشركات الاقتصادية العالمية، عبر دعم الحكومة بتشجيع الشركات الماليزية، لفتح قنوات للتواصل وتدعيم الشراكة مع هذه الشركات العالمية.

المرحلة الثانية: وتبدأ من (8 مايو 2018) لغاية ألان:-جرت الانتخابات الماليزية في (8 مايو 2018)، وكانت المنافسة المحتدمة بين الجبهة الوطنية بزعامة رئيس الوزراء (نجيب عبد الرزاق)، وجبهة الأملالمعارضة التي يتزعمها (مهاتير محمد)، والتي تضم إلى جانبه المعارض لسياسة الجبهة الوطنية (أنور إبراهيم)، وقد أعلن رئيس مفوضية الانتخابات (محمد هاشم عبد الله)، عن فوز جبهة الأمل بـ (113) مقعداً، بينما حصلت الجبهة الوطنية الحاكمة على (79) مقعد، من أصل (222) مقعد، ليعلن بذلك عن فوز أحزاب المعارضة بقيادة رئيس الوزراء الأسبق (مهاتير محمد)، بعد خمسة عشر عاماً على تركه السلطة[46]. وبعد أعادة انتخاب (مهاتير محمد)

[42]بولعراس فتحي، "المواطنة في ماليزيا بين الخصوصية المحلية وتحديات العولمة"، مجلة دراسات قانونية وسياسية، العدد(1)، الجزائر، كلية الحقوق، جامعة بومرداس، 2016، ص25.
[43]المصدر نفسه، ص26.
[44]محسن صالح، "النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف"، مركز الجزيرة للدراسات، منشور بتاريخ 19 يوليو 2012، متاح على الرابط الأتي:- Studies.aljazeera.net/ar/issues
[45]أحمد محمد عبد المنعم السيد أحمد، "أثر النخبة السياسية على الإصلاح السياسي في ماليزيا"، المركز الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، منشور بتاريخ 26 أغسطس 2017، متاح على الرابط الأتي: http://democraticac.de/?p=48657
[46]وحدة الرصد والتحليل، "الانتخابات الماليزية وسيناريوهات المرحلة القادمة"، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، منشور في (31 مايو 2018)، متاح على الرابط الأتي:- fikercenter.com

ذات الـ (92) عاماً رئيساً للبلاد في الانتخابات العامة في عام (2018)، سارع إلى سلسلة من الإصلاحات السياسية السريعة والمفاجئة، لترسيخ تجربة الإصلاح السياسي التي أرسى دعائمها منذ تسلمه رئاسة الوزراء لأول مرة في عام (1981)، إذ لم يستمر في منصبه (10) أيام، أعلن عن فتح جميع ملفات الفساد في عهد سلفه الرئيس (نجيب عبد الرزاق) وأدرج مع عائلته على لائحة المنع من السفر على خلفية التحقيق بفضائح الفساد وتمرير مئات الملايين إلى حساباتهم بصورة غير شرعية، وفتح التحقيق في صندوق السيادة الماليزية الذي بلغت حجم الأموال المنهوبة منه ما يقارب الـ (4,5) مليار دولار، فضلاً عن ملفات فضائح غسيل الأموال في الولايات المتحدة وسويسرا[47].

وكانت رؤية (مهاتير محمد) في ضمان تجربة سياسية ناجحة تشترط مشاركة جميع القوى في الممارسة السياسية وأن يكون القرار السياسي قراراً توافقياً، تحصل من خلاله جميع الإطراف على منافع متكافئة لضمان تحقيق التوافق الاجتماعي- السياسي[48].

إذ سعى (مهاتير محمد)، إلى تطبيق برنامج شامل يقوم على المزاوجة بين التنمية الصناعية والإصلاح السياسي، ترتكز على الإيديولوجية الإسلامية، بوصفها المعيار الرئيس، من خلال[49]:-

1- القدرة على خلق مجتمع يتميز بالنضج الديمقراطي المحلي، لتلبية المتطلبات الواقعية للمجتمع هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تصلح هذه التجربة المحلية أن تكون تجربة رائدة يحتذى بها.

2- القدرة على خلق مجتمع يتسم بالمساواة بين مختلف المجموعات العرقية المكونة للمجتمع الماليزي، كشرط أساس من شروط التقدم الاجتماعي والسياسي.

3- امتلاك القدرات التوزيعية العادلة للموارد القومية بين مختلف المجموعات العرقية، وبما يحقق العدالة الاجتماعية.

4- علوية مصلحة المجتمع على مصلحة الفرد.

وعليه يمكن القول: أن تجربة الإصلاح السياسي في ماليزيا حققت نجاحات مضنية طيلة مدة قيادة رئيس الوزراء (مهاتير محمد) للسلطة، بيد أن تجربة الإصلاحالسياسي مرت بالعديد من المراحل التي رافقتها مقومات ومعوقات جمة.

---

[47] "كيف حارب مهاتير محمد الفساد في بلاده خلال (10) أيام فقط"؟ العربي الجديد، مقال منشور بتاريخ 20 مايو 2018، متاح على الرابط الأتي:- www.alaraby.co.uk

[48] أماني نوري لايج الموسوي، المصدر السابق، 147.

[49] إسراء محمود، السيد، "التنوع العرقي وأثره على تطور النظام السياسي الماليزي"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، منشورة بتاريخ 18 يونيو 2017، متاح على الرابط الأتي:- http://democraticac.de/?p=47220

المبحث الثالث: مقومات ومعوقات الإصلاح السياسي في ماليزيا

أخذت ظاهرة الإصلاح السياسي في ماليزيا بالتطور التدريجي، الذي يسوده الحذر، منذ استقلال عام (1957)، بسبب الحساسية التي أوجدها الواقع الاجتماعي الماليزي، والذي أشتمل في معظم جوانبه على جملة من التناقضات، فمن جانب التنوع الاجتماعي الذي يشكل تجربة رائدة يمكن توظيفها بشكل ايجابي بوصفها مقوم مهم من مقومات عملية الإصلاح السياسي، بيد أن الوجه الأخر لهذا التنوع يمكن له أن يشكل معوقاً من جانب أخر إذا ما تم توظيفه سياسياً، فضلاً عن ذلك أن التعددية السياسية القائمة على مبدأ التوافق بين الأحزاب السياسية والتي يمكن عدها واحدة من صور الإصلاح السياسي، هي الأخرى وصفت بأنها تعددية شكلية لا يمكن لها الاستمرار في حال استغلال الائتلاف الحاكم بالتلويح بقضايا الفساد ضد خصومه من أحزاب المعارضة، وعليه يتكون هذا الفصل الذي تم تقسيمه على مطلبين: إذ نتحدث في المطلب الأول عن مقومات الإصلاح السياسي في ماليزيا، أما المبحث الثاني فنتناول فيه معوقات الإصلاح السياسي في كماليزيا.

المطلب الأول: مقومات الإصلاح السياسي في ماليزيا

يتسم النظام السياسي في ماليزيا بالعديد من المقومات التي أسهمت في بناء مؤسسات الدولة، وتأتي في مقدمة هذه المقومات طبيعة النظام السياسي الماليزي، والتعددية الحزبية، فضلاً عن دور القيادة السياسية، بوصفه المقوم الرئيس لنجاح تجربة الإصلاح السياسي، وعلى هذا الأساس سنتطرق إلى هذه المقومات بشكل مفصل.

الفرع الأول:- طبيعة النظام السياسي الماليزي:-عكفت القيادة السياسية الماليزية منذ الاستقلال، على وضع معايير للنظام السياسي من شأنها الحفاظ على استقرار التنوع الاجتماعي،ويمكن تحديد طبيعة النظام السياسي الماليزي استناداً لعدة معايير رئيسة، لها ارتباط وثيق بالإصلاح السياسي، وتشتمل هذه المعايير في الأتي:-

1- **معيار تركيز السلطة:**-أن طبيعة النظام السياسي الماليزي استناداً لمعيار (تركيز السلطة)، هو نظام ديمقراطي قائم على التداول السلمي للسلطة، عبر إجراء الانتخابات كل (5) أعوام، وهذا يؤشر على أن القيادة السياسية كانت حريصة منذ الوهلة الأولىعلى تبني نهج يقوم على الإصلاح السياسي[50].

2- **معيار العلاقة بين المؤسسات:**- يرتكز النظام السياسي الماليزي استناداً لمعيار الفصل بين السلطات (العلاقة بين المؤسسات)، نظام ملكي دستوري برلماني،وعلى الرغم من أن الملك في ماليزيا (يملك ولا

[50] هادي رشيد، الجاوشلي، دول العالم:- دراسة موجزة- لسلطات الدولة الدستورية التنفيذية والتشريعية والإدارية والنظم السياسية والاقتصادية ومبادئ عامة قانونية والهيئات والمنظمات الدولية والمشاكل الدولية في العالم، بغداد: مطبعة دار الجاحظ، 1986، ص240.

يحكم)، على غرار (الملك/ الملكة) في بريطانيا[51]. بيد أن الآليات المطبقة في تنصيب الملك في ماليزيا تختلف عن تلك الآليات في بريطانيا، فمن المعروف أن النمط الوراثي هو الحاكم الرئيس في تنصيب ولاية العرش من سلالة الملكة (إليزابيث الثانية)، بينما النمط المتبع في ماليزيا مختلف تماماً، إذ يتم اختيار الملك من بين سلاطين الملايو التسعة، والذين يحكم كل منهم، بالوراثة، إحدى الولايات الماليزية (التي كانت سلطنة قبل الاستقلال في عام 1957)، ويقوم مجلس السلاطين باختيار الملك لولاية أمدها (5) أعوام[52]. ويبدو أن الأخير هو النمط الوحيد المطبق في العالم، وهذا يعطي تصور واضح عن مدى نضوج تجربة الإصلاح السياسي في ماليزيا، والتي يمكن أن توصف بألَبنِان، كونها التجربة الرائدة الوحيدة في العالم.

3- **المعيار الإداري أو الإقليمي:**-من الطبيعي أن يكون النظام السياسي لأي دولة هو انعكاس لصورة النظام الاجتماعي المكون لتلك الدولة، وذلك أجل الحفاظ على خصوصية التنوع الاجتماعي لهذه الدولة، أو تلك، فقد اتخذ النظام السياسي الماليزي بتطبيق نظام (اللامركزية السياسية)، القائم على وجود (14) ولاية، ويكون لكل ولايةمن هذه الولايات على وجود مؤسسات مصغرة كنسخة من المؤسسات الاتحادية، باستثناء ما يتعلق بالمجلس التشريعي المحلي، إذ يتكون من مجلس واحد، بينما يكون المجلس الاتحادي مكون من مجلسين[53].

الفرع الثاني:- طبيعة النظام الحزبي (التعددية الحزبية):-يمكن القول أن المشهد السياسي الذي هيمنَ على الحياة السياسية في ماليزيامنذ إعلان الاستقلال، جاء استجابة للواقع الاجتماعي. فعلى الرغم من أن الدستور الماليزي لم يشر إلى الأحزاب السياسية، إلا أن قانون الجمعيات الصادر عام (1966)، اشترط على المنظمات التي تسعى للمشاركة في الانتخابات أن تكون مسجلة رسمياً[54]. وبعد تعديل قانون عام (1981) في عهد (مهاتير محمد)، ودعوة الجمعيات والجماعات الراغبة في دخول الساحة السياسية وتأطير نفسها ضمن القوى والأحزاب السياسية، كجزء من تجربة التنافس الحزبي والسياسي[55]. وبدأت الأحزاب السياسية في تشكيل جبهة

[51]محمد صادق، إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص27-28.
[52]محمد صادق إسماعيل، المصدر السابق، ص27.
[53]المادة (1)، من الدستور الماليزي الصادر لعام (1957)، شاملاً بتعديلاته لغاية (2007).
[54] باسم علي، خريسان، الدول الفيدرالية في العالم (دراسة في النظام السياسي)، بيروت: دار السنهوري للنشر والتوزيع، ، 2018، ص142.
[55] المصدر نفسه، ص143.

عريضة من التحالفات الحزبية والسياسية ضمن أطر ومحددات فرضها الواقع الاجتماعي، ومن ابرز هذه الائتلافات (التنظيم القومي للملاويين المتحدين)، إذ يُعدهذا الائتلاف، من أكبر الائتلافات الحاكمة في ماليزيا، الذي يضم (حزب التجمع الماليزي– الصيني)، و(حزب المؤتمر الماليزي–الهندي)، و(حزب أمنو)، وقد أصطلح على تسميته بـ(الجبهة الوطنية)، فضلاً عن أحزاب أخرى، وهو خليط يمثل التنوع العرقي الماليزي[56].

أما الخارطة السياسية للأحزاب المعارضة، فهي تضم عدد من الأحزاب، ومن أبرزها: الحزب الإسلاميالماليزي، ويدعو هذا الحزب إلى إقامة دولة إسلامية بحتة، وحزب العمل الديمقراطي الذي يهدف في برنامجه إلى إقامة دولة ماليزية قائمة على المبادئ الديمقراطية والاشتراكية والحفاظ على الحريات، فضلاً عن أحزاب أخرى، كالحزب العدالة الوطنية، والجبهة التقدمية الهندية، وحزب الاتحاد الماليزي، وقد حققت المعارضة نتائج ايجابيةلأول مرة في انتخابات عام (2008) بحصولها على (82) مقعد في البرلمان، في حين كانت لا تملك سوى (20) مقعداً، مقابل تراجع الجبهة الوطنية الحاكمة، وخسارتها لـ(30) مقعداً من مقاعدها البرلمانية، إذ خسر حزب أمنو نصف مقاعده من (31) تراجع إلى (15) مقعداً، وحزب المؤتمر الهندي من (9) مقاعد إلى (6) مقاعد، ومن ثم فقد التحالف الحاكم قوته البرلمانية التي تمكنه من تغيير الدستور، وظل محتفظاً بأغلبيته في تشكيل الحكومة[57].

الفرع الثالث: القيادة السياسية:–أن القيادة السياسية في ماليزيا كانت ولازالت واحدة من أهم المقومات التي أسهمت في بذل محاولات جادة وحثيثة لنجاح تجربة الإصلاح السياسي، وبعبارة أخرى أن القيادة السياسية الماليزية كانت تشكل بمثابة حجر الزاوية لنجاح تجربة الإصلاح السياسي في ماليزيا، إذ لا يمكنلعملية الإصلاح السياسي أن يكتب لها النجاح لولا الدور الذي مارستهُ القيادة السياسية[58]. وقد أدركت القيادة السياسية الماليزية منذ وقت مبكر حجم التحديات السياسية والاقتصادية الناتجة عن الاستعمار البريطاني، حين توافقت القيادة السياسية بعد الاستقلال على تبني نهج الديمقراطية التوافقية، وانتهجت القيادة السياسية إستراتيجية تعمل على استيعاب التنوع الاجتماعي، عبر وضع سياسة للتماسك الاجتماعي، والوحدة الوطنية[59]. إذ نجحت القيادة السياسية في ماليزيا من تخليص البلاد من عدة أزمات منذ بداية الاستقلال في عام (1957)، بدءاً بـ (تنكو عبد

(56) محمد صادق، إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص80.

(57) محمد صادق إسماعيل، المصدر السابق، ص81.

(58) أماني نوري لايج الموسوي، مصدر سبق ذكره، ص145.

(59) المصدر نفسه، ص143.

الرحمن) وصولاً لـ (مهاتير محمد) في عام (2018)، وتوزعت هذه الأزمات في معظمها، إلى أزمات اجتماعية ناجمة عن التنوع الاجتماعي السائد[60].

المطلب الثاني: معوقات الإصلاح السياسي في ماليزيا

سنتناول في هذا المطلب أبرز المعوقات التي واجهت الإصلاح السياسي في ماليزيا، ويُعد الفساد السياسي، والمعوق الاجتماعي، فضلاً عن المعوقات المتعلقة بسياسة الاستعمار البريطاني، تقع في مقدمة هذه المعوقات.

الفرع الأول:- معوق الفساد السياسي:-أن ظاهرة الفساد السياسي في ماليزيا لم تكن سمة جديدة عرفها المجتمع الماليزي، بل هي سمة عاصرت جميع رؤوساء الوزراء، بدءاً (بتنكو عبد الرحمن)، وصولاً بـ (مهاتير محمد)، وأساءت إلى معظمهم، بما في ذلك رئيس الوزراء الحالي (مهاتير محمد)، بيد أن هذه الظاهرة أخذت بالاتساع في عهد رئيس الوزراء السابق (نجيب رزاق)، بعد أن كانت محدودة في عهد والده (تون رزاق)، إذ شكلت فضائح الإثراء مصدر قلق لدى الرأي العام الماليزي وأحزاب المعارضة، لاسيما فضيحة صندوق الاستثمار الحكومي الماليزي، وتدفق أموال الصندوق بصورة غير قانونية إلى الحسابات الشخصية لرئيس الوزراء وعائلته، وتشير التقارير إلى وصول نسبة الفساد من أموال صندوق الاستثمار إلى (681) مليون دولار ضمن الحساب الشخصي لرئيس الوزراء (نجيب رزاق)، وتجدر الإشارة إلى أن هذه التقارير كشفت عن الدعم السعودي لعائلة الرئيس نجيب[61].

إذ بدأت ماليزيا بالتراجع منذ عام (1995)، عندما احتلت المركز (23)، ومن ثم تراجعت إلى المركز (39)، بين عامي (2004-2005)، إلا أنه انخفض في العام (2006) إلى المركز (44)، وفي غضون (12) عام تراجعت ماليزيا إلى (21) مركز بحسب منظمة الشفافية العالمية[62].

كما أن لكثرة الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد في ماليزيا أسهم في تعقيد حل المشكلة، إذ أن هناك العديد من المؤسسات التي أنشأتها الحكومة بهدف بناء وتعزيز مكافحة البنية التحتية للفساد، مثل وكالة مكافحة الفساد (ACA)، مكتب الشكاوى العامة (PCB)، لجنة الحسابات العامة، ومكتب المدعي العام، ووحدة التحديث

---

[60] المصدر نفسه، ص144.

[61] Scott Edwards, Malaysia Elections Corruption, Foreign Money, and Burying the- Hatchet Politics, Aljazeera Center of Studies, ALDUHA, Sunday 10 June, 2015.

[62] Nick Rosnah, Wan Abdullah, ERADICATING CORRUPTION: The Malaysia Experience, Kuan Yew School of Public Police, NUS,2006, p.14.

والتخطيط الإداري (MAMPU)، فضلاً عن الاستراتيجيات والخطط التي وضعتها الحكومة، بيد أن هذه الأجهزة والاستراتيجيات لم تحقق النتائج المرجوة، وذلك لعدة أسباب، وهي كالأتي[63]:-

1- غياب الحلول الجذرية لمعالجة الفساد.

2- انخفاض الدعم المادي والمعنوي لاستراتيجيات الكبرى.

3- البيروقراطية المتبعة وتضارب المعالجات.

4- غياب أو انعدام الإرادة السياسية الحقيقية.

الفرع الثاني:- معوقات توريث السلطة على مستوى الولايات:-على الرغم من أن الملك في النظام السياسي الماليزي يجري انتخابه من قبل (مجلس الحكام)، الذي يضم السلاطين التسعة للولايات الماليزية، وبذلك انفرد النظام السياسي الماليزي بهذه الميزة، إلا أن الولايات الماليزية التسعة ظلت تدار شؤون الحكم فيها على أساس الوراثة[64]. ولهذا يمكن القول أن تجربة الإصلاح السياسي ما تزال متأخرة على المستوى المحلي للولايات، مقارنة بالتجربة على مستوى المركز، ويبدو أن الاستعمار البريطاني لم يكن بمنأى عن وضع الأسس لإدارة السلطة بهذه الصورة المتأخرة التي لا تزال قائمة، ويهدف في ذلك الإبقاء على هذه الولايات تعاني الضعف والتشتت في صناعة القرار السياسي.

الفرع الثالث:- المعوق الاجتماعي:-يُعد المعوق الاجتماعي واحد من أهم الهواجس الاجتماعية التي تواجه تحقيق الإصلاح السياسي، لاسيما في دولة مثل ماليزيا، تتميز بالتنوع العرقي السائد في المكونات الاجتماعية الماليزية[65].

ولهذا كان المعوق الاجتماعي هو الأكثر رواجاً من المعوقات الأخر، إذ أن معظم الخطط الإستراتيجية كانت تركز على ضرورة معالجة المعوقات الاجتماعية، وهذا ما أكدته الرؤية الإستراتيجية المستقبلية لعام (2020)، من خلال بناء أمة ماليزية واحدة، تكون في حالة سلام دائم مع نفسها، عبر اتحادها جغرافياً وعرقياً في انسجام وشراكة عادلة وكاملة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى العمل على إقامة مجتمع ديمقراطي، يكون الأساس والمنطلق في التثقيف لديمقراطية ماليزيا قائمة على التوافقية[66].

---

[63]Nur Shafiqa Kapeli, Nafsiah Mohamed, Insight of Anti-Corruption Initiativesin Malaysia, Accounting Research Institute, Universiti Teknologi, MARA, Malaysia, 2015, p.5.

[64]محمد صادق إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص27.

[65]أماني نوري لايج الموسوي، مصدر سبق ذكره، ص27.

[66]سعد علي حسين التميمي، تجربة التنمية الماليزية: دراسة في الإبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2004، ص250.

وتجدر الإشارة إلى أن تعداد الشعب الماليزي، ما يقارب الـ (24) مليون، يتوزعون بين ثلاثة أرباع السكان من الملاويين، بينما يشكل الصينيين (4/1) من السكان، والهنود (14/1)، فضلاً عن وجود أقليات أخرى[67].ومن ثم أنعكس التنوع الاجتماعي بشكل سلبي على الواقع السياسي، وهذا ما تجلى بشكل واضح في الأزمات السياسيةللأحزاب السياسية التي بدأت بالتعكز في الحفاظ على مكوناتها الاجتماعية من خلال التمثيل السياسي، وحماية مصالح هذه المكونات.

وقد أحدثت هذه التنوعات العرقية شرخاً اجتماعياً وسياسياً في الواقع الماليزي، ولعل الاضطرابات التي حدثت في عام (1969)، بين الملايو والصينيين أدت إلى مقتل (143) من الصينيين، و(25) من الملايو خير دليل على ذلك، مما زاد أزمة الثقة بين هذه المجموعات، بسبب تخوف الملايو من سيطرة ونفوذ الصينيين على الاقتصاد الماليزي، وتزايد نفوذهم السياسي، ويعزى ذلك إلى السياسة الاستعمارية التي مارستها بريطانيا أبان احتلالها لماليزيا، والتي عملت على تمكين الصينيين[68].

الفرع الرابع:- معوقات تتعلق بالاستعمار البريطاني:-شكلَ الاستعمار البريطاني لماليزيا معوقاً رئيساً من بين معوقات الإصلاح السياسي، أو بعبارة أخرى تقويض تجربة الإصلاح السياسي عن طريق تشويه البنية السكانية والاجتماعية في ماليزيا، فبالنسبة للبنية السكانية عمل الاستعمار البريطاني على تشجيع سياسة الهجرة إلى شبه جزيرة الملايو من الدول المجاورة، لاسيما من الصين والهند، الأمر الذي أدى إلىاختلال البنية الاجتماعية علىحساب السكان الأصليين (الملاويين) هذا من ناحية[69]. ومن ناحية أخرى كانت السياسة الاستعمارية البريطانية عملت على تفكيك ماليزيا إلى نظام السلطنات الصغيرة، وذلك لإضعاف هذه السلطنات، وإشعارها بالخطر الدائم، نتيجة عدم الاستقرار السياسي، مما يجعل بريطانيا تمارس الوصاية على هذه السلطنات[70].

إذ سعى الاستعمار البريطاني لاستغلال الموارد الطبيعية التي تتميز بها ماليزيا، وذلك عبر إيجاد فجوة بين الأعراق الماليزية، بواسطة أثارة الخلافات المستمرة بين الأعراق الثلاث (الملايو، والصينيين، والهنود)، وذلك من اجل إدامة السيطرة الاستعمارية على هذه الموارد، وأشغال الوضع الداخلي بالصراعات بين الأعراق، وعلى الرغم

---

[67]فتحي محمد، أبو عيانة، الجغرافية السياسية، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 2015، ص195.

[68]محمد صادق، إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص29.

[69]سعد علي حسين التميمي، :"السياسات العامة في ماليزيا: قراءة في آليات صنعها وخصائصها"، المجلة السياسية والدولية، العدد الحادي والعشرون، الجامعة المستنصرية،كلية العلوم السياسية، السنة الخامسة، 2012، ص178.

[70]محمد صادق، إسماعيل، المصدر السابق، ص22-23.

من أن القيادات السياسية للأعراق الثلاث تحاول دائماً احتواء هذه الصراعات وتحييدها، بيد أن ذلك لا يمنع من نشوب صراعات متقطعة بين حيناً وأخر [71].

الخاتمة

ومن خلال العرض السابق، يمكن أن نصل إلى مجموعة من الاستنتاجات:-

1- شكلت القيادة السياسية الماليزية المحور الأساس لنجاح تجربة الإصلاح السياسي، عبر التوافق بين هذه القيادات بعدم استغلال قضية التنوع الاجتماعي الذي تمتاز بها الدولة الماليزية، لمصالح سياسية، والسعي نحو ظاهرة الاستقرار السياسي، الذيجسده التوافق السياسي، لتحقيق مصالح الأعراق الاجتماعية.

2- أن القيادة السياسية الماليزية كانت وما تزال المرتكز الأساس لأي عملية أصلاح سياسي، إذ لا يمكن أن نتصور إدامة التجربة الماليزية، من دون وجود قيادة سياسية واعية، بمشاكل وتحديات الدولة الماليزية، واحتواء مختلف المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما تبناه الرئيس الأسبق والحالي (مهاتير محمد) الذي انتهج نهج سياسة أصلاح شاملة.

3- أن استمرار نجاح وديمومة تجربة الإصلاح السياسي في ماليزيا تتوقف على مدى جدية القيادة السياسية وقدرتها على استثمار الإصلاحات المتحققة وتوظيفها لتحقيق إصلاحات أكبر، لاسيما بعد إعادة انتخاب (مهاتير محمد) رئيساً للبلاد.

4- على الرغم من التقدم الذي حققتهُ القيادة السياسية الماليزية بخصوص التداول السلمي للسلطة، إلا أن الأخير ظل محدوداً على صعيد الولايات والأقاليم الماليزية، التي لا تزال معظمها تعتمد النظام الوراثي، كأساس للوصول إلى السلطة.

بيبليوغرافيا

الفرع الأول: مراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1- أحمد عطية الله، السعيد، المعجم السياسي الحديث، بيروت: شركة بهجت المعرفة، (ب-ت).

2- أحمد محمد علي، العوادي، إشكالية التجديد في فكر القوى السياسية العراقية المعاصرة، بغداد : دار ومكتبة قناديل للطباعة والنشر والتوزيع، 2017.

3- أمين عواد، المشاقبة، المعتصم بالله داود، علوي، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد (إطار نظري)، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.

---

[71] أحمد محمد عبد المنعم السيد احمد، مصدر سبق ذكره.

4- باسم علي، خريسان، الدول الفيدرالية في العالم (دراسة في النظام السياسي)، بيروت: دار السنهوري للنشر والتوزيع، ، 2018.

5- سناء عيسى، الداغستاني، علم النفس الاجتماعي (نظريات ودراسات)، بيروت: الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2017.

6- عبد المطلب عبد الحميد، نماذج تنموية معاصرة (النموذج التنموي الماليزي)، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2013.

7- عبد الوهاب، الكيالي، الموسوعة السياسية، ج1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979.

8- عماد صلاح عبد الرزاق، الشيخ داود، الفساد والإصلاح، السليمانية: أكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر، 2012.

9- غازي فيصل حسين، السكيوتي، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، عمان : دار الراية للنشر والتوزيع، 2014.

10- فتحي محمد، أبو عيانة، الجغرافية السياسية، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 2015.

11- محمد حسن، دخيل، علم الاجتماع السياسي، بيروت: دار السنهوري للطباعة والنشر والتوزيع، 2017.

12- محمد صادق، إسماعيل، التجربة الماليزية (مهاتير محمد.. والصحوة الاقتصادية)، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2014.

13- ناظم عبد الواحد، الجاسور، موسوعة علم السياسة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009.

14- هادي رشيد، الجاوشلي، دول العالم:- دراسة موجزة- لسلطات الدولة الدستورية التنفيذية والتشريعية والإدارية والنظم السياسية والاقتصادية ومبادئ عامة قانونية والهيئات والمنظمات الدولية والمشاكل الدولية في العالم، بغداد: مطبعة دار الجاحظ، 1986.

ثانياً: القوانين والمواثيق الدولية

1- الدستور الماليزي الصادر لعام (1957)، شاملاً بتعديلاته لغاية (2007).

ثالثاً: الرسائل والاطاريح

2- أماني نوري لايج الموسوي، التجربة الديمقراطية في ماليزيا (1957-2014)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، 2016.

3- حمدان رمضان محمد خليل، التحديث السياسي في المجتمع العراقي المعاصر (دراسة تحليلية في علم الاجتماع السياسي)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2004.

4- سعد علي حسين التميمي، تجربة التنمية الماليزية: دراسة في الإبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2004.

5- سيماء علي مهدي المعموري، دور الأحزاب السياسية في النظام السياسي التونسي بعد التغيير، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، 2017.

6- فادي أحمد رمضان، البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا وإمكانية الاستفادة الفلسطينية (1981-2003)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، 2015.

7- محمود بدر المطيري، دور القيادة السياسية في رسم وتنفيذ سياسات التنمية في دولة الكويت (2010-2013)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، 2015.

8- منتصر حميد مجيد، دور القيادات في الانتقال بالتنمية السياسية في المشرق العربي (دراسة مقارنة أنموذج العراق ولبنان 1990-2010)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2012.
9- هدى والي شويع، إشكالية صياغة الدساتير في الوطن العربي بعد التغيير (تونس أنموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، 2014.

رابعاً: البحوث والدوريات

1- أسعد عبد الحسين خنجر، العكيلي، خضير عباس حسين، الدهلكي، "التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة"، بحث مقدم إلى الجامعة المستنصرية- كلية العلوم السياسية، بغداد، 2017.
2- بولعراس فتحي، "المواطنة في ماليزيا بين الخصوصية المحلية وتحديات العولمة"، مجلة دراسات قانونية وسياسية، العدد(1)، الجزائر، كلية الحقوق، جامعة بومرداس، 2016.
3- سعد علي حسين التميمي، :"السياسات العامة في ماليزيا: قراءة في آليات صنعها وخصائصها"، المجلة السياسية والدولية، العدد الحادي والعشرون، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، السنة الخامسة، 2012.
4- نجم عبد، طارش، "النخب السياسية الماليزية وموقفها من الوحدة الوطنية ((عبد الرحمن تونكين)) أنموذجاً"، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، العدد(1)، العراق، جامعة ذي قار، المجلد (5)، 2015.

خامساً:- المحاضرات

1- علي الدين هلال، "محاضرات في التنمية السياسية"، محاضرة ألقيت على طلبة قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1979/1980.

سادساً: المقالات

1- أحمد محمد عبد المنعم السيد أحمد، "أثر النخبة السياسية على الإصلاح السياسي في ماليزيا"، المركز الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، منشور بتاريخ 26 أغسطس 2017، متاح على الرابط الأتي: http://democraticac.de/?p=48657 .
2- إسراء محمود، السيد، "التنوع العرقي وأثره على تطور النظام السياسي الماليزي"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، منشورة بتاريخ 18 يونيو 2017، متاح على الرابط الأتي:- http://democraticac.de/?p=47220
3- "كيف حارب مهاتير محمد الفساد في بلاده خلال (10) أيام فقط"؟ العربي الجديد، مقال منشور بتاريخ 20 مايو 2018، متاح على الرابط الأتي:- www.alaraby.co.uk .
4- محسن صالح، "النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف"، مركز الجزيرة للدراسات، منشور بتاريخ 19 يوليو 2012، متاح على الرابط الأتي:- Studies.aljazeera.net/ar/issues
5- هدير نبيل محمد، مبروك، "القيادة والاستقرار السياسي في ماليزيا (2009-2016)"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، دراسة منشورة بتاريخ 19 يوليو 2016، على الرابط الأتي:- democraticac.de/?p=34241

6- وحدة الرصد والتحليل، "الانتخابات الماليزية وسيناريوهات المرحلة القادمة"، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، منشور في (31 مايو 2018)، متاح على الرابط الأتي:- fikercenter.com

الفرع الثاني: مراجع باللغة الانكليزية

A: Book

1- Nick Rosnah, Wan Abdullah, ERADICATING CORRUPTION: The Malaysia Experience, Kuan Yew School of Public Police, NUS,2006.
2- Nur Shafiqa Kapeli, Nafsiah Mohamed, Insight of Anti-Corruption Initiativesin Malaysia, Accounting Research Institute, University Teknologi, MARA, Malaysia, 2015.

B: Research and Studies

1- Rosyidah Muhamad, The Development of ict and its political impact in malaysia, Journal of Borneo Social Transformation Studies (JOBSTS), University Malaysia Terengganu, Vol.1.2015.
2- Scott Edwards, Malaysia Elections Corruption, Foreign Money, and Burying the- Hatchet Politics, Aljazeera Center of Studies, ALDUHA, Sunday 10 June, 2015.

التجربة التنموية في ماليزيا
قراءة في واقع وأسباب النجاح وإمكانية الاستفادة منها
Development experience In Malaysia: Reading the reality and the reasons for success and the possibility of benefiting from it

د. محمد عبدالحفيظ الشيخ
رئيس قسم العلوم السياسية، جامعة الجفرة ـــ ليبيا

ملخص
بعدما نالت استقلالها عام 1957، واجهت ماليزيا تحديات كثيرة تتصل بتاريخها ومكوناتها الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها استطاعت ببراعة تجاوز تلك العقبات والتحديات، لاسيما معضلة التعدد العرقي والإثني، التي لم تكن تمثل مصدر تهديد للسلم الاجتماعي، بل كانت مصدر إثراء، ولم تكن أيضاً خصوصية المجتمع الماليزي حائلاً دون تحقيق نهضتها وخروجها من دائرة الفقر والتخلف إلى مصاف الدول الصناعية. فقد تمكنت ماليزيا من تحقيق تطور اقتصادي واستقرار سياسي واجتماعي فريد خلال فترة زمنية وجيزة.

لم تكن ماليزيا في بادئ الأمر سوى دولة زراعية وفقيرة محدود الموارد، تعتمد على المساعدات الخارجية في تلبية احتياجات مواطنيها، غير أنها ما لبثت أن تحولت إلى واحدة من الدول الصناعية وأن تحتل مركزاً مرموقاً في الاقتصاد العالمي خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي. ويعزى ذلك حسب كثير من المهتمين والمراقبين هذا التحول السريع إلى طبيعة النظام السياسي القائم، والإسلام الذي ساهم بشكل واضح في دفع عملية التطور وتحقيق التوازن والاستقرار المجتمعي الضروري لعملية التحديث، والأهم من كل ذلك الحفاظ على تماسك المجتمع ووحدته.

لا يمكن أيضاً تجاهل وعي النخبة الحاكمة في كوالالمبور وفهمها لطبيعة المتغيرات المحلية الإقليمية والدولية، فقد ارتبطت الصحوة الماليزية باسم "مهاتير محمد" رئيس وزراء ماليزيا الأسبق و" مجموعته الاقتصادية" الذين كانوا على وعي كامل بالأزمات والمشاكل التي تعصف بماليزيا وأسبابها، ومفاتيح حلها. وهو ما أسهم في خروج بلادهم من دائرة الفقر والتخلف والانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة.

الكلمات المفتاحية: التخلف والتبعية، التنمية، النخبة الحاكمة، التنوع العرقي والإثني، ماليزيا.

Abstract
After gaining independence in 1957, Malaysia was able to overcome the dilemma of ethnic and ethnic pluralism, which was not a threat to social peace, nor was it the specificity of Malaysian society, which prevented it from achieving its emergence from poverty and underdevelopment. Malaysia was able to achieve economic development and unique political and social stability within a short period of time.

At first, Malaysia was only a poor and resource-poor agricultural state, dependent on foreign aid to meet the needs of its citizens, but it soon became one of the industrialized countries and occupied a prominent position in the world economy during the last two decades of the last century. This is due to the rapid transformation of the existing political system and of Islam, which has clearly contributed to advancing the process of development and achieving the balance and social stability necessary for the modernization process and, most importantly, maintaining the cohesion and unity of society.

Malaysia's ruling elite and its "economic group", who were fully aware of the crises, problems and causes of Malaysia's problems and the keys to solving them, have been linked to the Malaysian awakening as Mahathir Mohamad, the former prime minister and his "economic group". Which

contributed to the exit of their country from poverty and underdevelopment to the ranks of developed countries.
Keywords: underdevelopment and subordination, development, ruling elite, ethnic and ethnic diversity, Malaysia.

مقدمة

تفكك اتحاد مالايو الفيدرالي الذي أنشئ عام 1946، لينتهي عند حدود الجغرافيا الماليزية متعددة الأعراق والديانات. وخلافاً للمجتمعات الأخرى غير المنسجمة، فقد استطاعت القيادة الماليزية تجاوز هذه المعضلة ببراعة من خلال توظيف العامل الديمغرافي والتنوع الديني والعرقي ليتحول إلى عامل قوة ووحدة بدلاً من أن يكون عامل تهديد للأمن القومي الماليزي، بفضل ثقافة التعايش السلمي ونبذ العنف ومبدأ احترام وتسامح الكل لثقافة الآخر، وهذه فكرة ثابتة لدى القيادات الماليزية المتعاقبة على اختلافها والتي قادت بدورها العملية التنموية في البلاد. فضلاً عن المساعي الجادة لتلك القيادات نحو تحقيق التنمية الشاملة ضمن الإطار الحضاري القائم على المساواة، وتضع في الحسبان أيضاً مبدأ الإنصاف وتحقيق الرفاهية لكافة مكونات المجتمع الماليزي.

اتجهت عيون ماليزيا صوب مصالحها "الجيو حيوية"، وتحديداً على تخوم جنوب شرق آسيا. النفس البراغماتي الذي رسمت معالم إستراتيجيته إدارة "عبدالرحمن تنكو" أول رئيس وزراء لماليزيا بعد الاستقلال، انتهج برنامجاً توافقياً جمع به بين شهية القومية المالاوية المسلمة في الاندماج بالنظام الاقتصادي المعولم، مع الاحتفاظ بنهجها الاقتصادي الوطني، المشدود نحو الانغلاق والريبة تجاه كل ما هو غربي. دون إغفال الدور المهم الذي قام به "مهاتير محمد" رئيس وزراء ماليزيا الأسبق، وكبير مخططي الإصلاح والانفتاح في ماليزيا الذي أرسى دعائمها، ومهندس نهضتها، فقد ارتبطت الصحوة الماليزية باسم "مهاتير" ومجموعته الاقتصادية التي كانت على وعي كامل بالأزمات والمشاكل التي تعصف بماليزيا وأسبابها، ناهيك عن فهمها لطبيعة المتغيرات المحلية، الإقليمية والدولية، والأهم من ذلك كله، إدراكها لخصوصية المجتمع الماليزي، والتي لم تكن بأي حال من الأحوال حائلاً دون تحقيق نهضتها، مما أسهم في خروجها من دائرة الفقر والتخلف إلى مصاف الدول المصنّعة.

ولعل ما يميز النجاح الماليزي في إدارته للأزمات هو أنه تم دون أية مساعدة من المؤسسات الاقتصادية الدولية لاسيما بعد الأزمة الاقتصادية التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا عامي 1988 و 1997، والتي كانت تهدد منجزات التنمية الاقتصادية في ماليزيا برمتها، إذ رفضت القيادة الماليزية آنذاك شروط وإملاءات البنك الدولي، واعتمدت على ذاتها، مع الاستفادة من التكتلات الإقليمية كمنظمة الآسيان التي أسهمت بتقوية اقتصادها. وبالتالي استطاعت ماليزيا الخروج من أزمتها المالية ومواصلة مسيرتها التنموية، وهو ما منحها قوة دفع كبيرة حتى صارت اليوم تحتل مكانة ضمن مصاف الدول المتقدمة عالمياً.

تبدو مظاهر التقدم واضحة في إحداث نقلة نوعية ومهمة من خلال تحولها من بلد يعتمد بشكل أساسي على الزراعة إلى بلد مصدر للسلع الصناعية والتقنية حتى أضحت ماليزيا مصدر إلهام ومحط أنظار الكثير من الدول، نتيجة لما حققته من تقدم شامل وتنمية متوازنة في جميع المجالات وكافة الأصعدة، الأمر الذي جعل الكثير من الدول النامية التي تتوق إلى النهضة الاقتصادية، أن تقتدي بها، بل وحتى الدول المتقدمة التي تعاني من حالة الركود الاقتصادي وتسعى للخروج منها.

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الحاجة إلى تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية والاستفادة من خبراتها التي أسهمت في نهضتها. الأمر الذي جعل منها مثلاً يحتذى به، لكل من أراد اللحاق بركب التقدم والتطور.

أهداف الدراسة

وإذا كان هدف الدراسة يتلخص في تسليط الضوء على التجربة التنموية الماليزية، وبيان واقعها، لمقاربتها من زواياها الاقتصادية والفكرية وظروف التطبيق، فإن الغرض يتركز أساساً على الإفادة من النجاحات التي حققتها، وليس المقصود هنا استنساخ التجارب الناجحة ونقلها كما هي، فكل دولة لها خصوصيتها وظروفها وتجربتها الخاصة، وإنما الهدف هو محاولة استخلاص الدروس والعبر من التجربة التنموية الرائدة في ماليزيا، ومحاولة تطبيقها بما يتناسب مع ظروف وإمكانيات كل دولة.

إشكالية الدراسة

لم تكن النجاحات التي حققتها التجربة التنموية في ماليزيا تخلو من المشاكل والصعوبات، إلا أنه تم تجاوزها، وهذا ما جعلها في مقدمة الدول الإسلامية ومن أكثر دول العالم الثالث تقدماً، فقد تمكنت ماليزيا خلال فترة وجيزة من تحقيق قفزات هائلة ونوعية في الاقتصاد والتعليم والصحة وتوفير البنى التحتية والخدمات المتطورة، فضلاً عن محاربة الفقر والبطالة. وهذا بدوره ما يدفعنا إلى محاولة الكشف عن أسرار نجاح هذه التجربة التنموية الرائدة في ماليزيا.

هذه المشكلة تطرح الحاجة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس التالي، محور اهتمام هذه الدراسة، وهو: ما هي العوامل الكامنة وراء تحول ماليزيا السريع من دولة هامشية نسبياً في محيطها الإقليمي والدولي، تعتمد على الزراعة وعلى المساعدات الخارجية في تلبية احتياجات مواطنيها، لأن تحتل مكانة متميزة تؤهلّها لأن تصبح ضمن مصاف الدول الصناعية المتقدمة؟

فرضية الدراسة

أما الفرضية التي تحاول الدراسة طرحها ومناقشتها فهي تتلخص في أنه تهيأ لماليزيا منذ الاستقلال وحتى الآن عدد من القيادات السياسية المتميزة، نجحت في تنفيذ السياسات الحكومية وحسن تدبيرها في سياق فكر علمي تنويري، أسهم في إثراء واقع تعددي، وسدّ باب التشنج الفكري، فضلاً عن الاستغلال الأمثل للمواردها الطبيعية والبشرية مما أسهم إلى حد كبير في التعامل مع المشكلات التي يعرفها المجتمع الماليزي، خاصة المرتبطة منها بقضايا الفقر والتباين بين شرائح المجتمع وتحقيق العدالة في التوزيع.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة منهج تحليل النظم باعتباره الأكثر ملائمة،كونه ينظر إلى الحياة السياسية على أنها نظام سلوك موجود في بيئة يتفاعل معها أخذاً وعطاء من خلال دراسة البيئة الإقليمية والدولية، كما أن طبيعة النسق السياسي لا يغفل أهمية مدخلات البيئة الداخلية لصناعة القرار الماليزي. كما اعتمدت اقتراب النخبة ومدخل القيادة السياسية كمنهج مناسب أيضاً، وذلك بالتركيز على الدور الذي لعبته النخبة الحاكمة بماليزيا،كونها الفاعل الرئيس والمؤثر وله سلطة اتخاذ القرار، وعملها يقودها إلى النجاح أو الفشل.

وبقصد إيجاد رؤية موضوعية شاملة لهذا الموضوع، سوف يتم تناوله من أربع نقاط، كالآتي:

أولاً: ماليزيا ... الجغرافيا والتاريخ

تقع ماليزيا في جنوب شرق آسيا، وتبلغ مساحتها 330 ألف كم^2، المكونة من ثلاثة عشر ولاية واثنين من الأراضي الفيدرالية، ومناخها استوائي دائم الأمطار والحرارة على مدار السنة، وتغطي الغابات والأدغال نحو 68% من مساحتها الكلية. ويدنو عدد سكانها من 30 مليوناً نسمة، حسب تقديرات عام 2014، وهي البلد 43 من ناحية التعداد السكاني عالمياً ويصل معدل النمو 3.2%. إذ أن دائرة الأحوال المدنية تحسب في نهاية كل عقد المواليد. وتتألف ماليزيا من قسمين، الأول؛ ويعرف بماليزيا الغربية (شبه جزيرة ملايو) ومساحتها 131598كم^2. أما القسم الثاني فيعرف بماليزيا الشرقية (الجزء الشمالي من جزيرة بورنيو) وتبلغ مساحتها 198160كم^2. ويفصل بينهما بحر الصين بمسافة تقدر بـ 650كم. ويحد ماليزيا شمالاً تايلند وبحر الصين الجنوبي وسلطنة بروناي، وجنوباً بحر جاوا وجزيرة سنغافورة، وإندونيسيا، وشرقاً بحر صولوا، وبحر سيلبس، وغرباً مضيق ملقا الذي يفصلها عن جزيرة سومطرة[1].

[1] محمد اسماعيل، التجربة الماليزية... مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية، ط1، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2014، ص12-14.

أما أهم مواردها الطبيعية فهي القصدير والأخشاب والنحاس والحديد والغاز الطبيعي، كما تنتج كميات من النفط والفحم، وتتصدر ماليزيا دول العالم في إنتاج القصدير حيث يقدر الإنتاج السنوي بـ 65 ألف طن وهو ما يوازي 36% من جملة الإنتاج العالمي، ويأتي الحديد في المرتبة الثانية بعد القصدير بين المعادن التي ينتجها الاتحاد الصناعي ويصل إلى نحو نصف مليون طن سنوياً، كما تنتج ماليزيا نحو 940 ألف طن سنوياً من البوكسايت، 20 مليون طن سنوياً من النفط، كما تحتل ماليزيا مركزاً متقدماً بين دول آسيا (المركز الساس) في إنتاج وتصدير كميات كبيرة من الأخشاب. فضلاً عن اعتمادها على الموارد الإستراتيجية الأخرى، مثل المطاط، وزيت النخيل، والتوابل، والكاكاو وجوز الهند[2].

تاريخياً كانت ماليزيا مستعمرة من قبل البرتغال منذ عام 1511، وبعد سبعين عام جاء الهولنديون، ثم استسلم البرتغاليين، فبدأ الاستعمار الهولندي لماليزيا، وحل محلهم الاستعمار البريطاني عام 1794، في سنغافورة التي كانت جزء من ماليزيا، وبقي الانجليز فيها حتى عام 1942، حيث قدم اليابانيون واحتلوا ماليزيا عام 1945، وبعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية وخروجهم منها عاد إليها الانجليز من جديد عام 1946، فبقيت ماليزيا ترزح تحت الاحتلال البريطاني يسلب مواردها وينهب خيراتها حتى حصلت على الاستقلال الفعلي من بريطانيا في 31 أغسطس1957، لتبدأ مرحلة جديدة من النمو والتطور الاقتصادي[3].

تتكون ماليزيا من مجموعات عرقية، وتشكل طائفة الملايو 67%، وهي أكبر المجموعات العرقية وأكثرها تجانساً فكلهم مسلمون، ويتحدثون اللغة الملايوية أو الماليزية. بينما بلغت طائفة الصينيين 24.6%، وتعد ثاني أكبر المجموعات العرقية في ماليزيا، أما طائفة الهنود فتشكل 7.3%، ومعظمهم من التاميل الذين قدموا من جنوب الهند. أما بقية الطوائف الأخرى فتشكل 0.8%.

تجدر الإشارة إلى أن وجود هذه القوميات المتعددة في ماليزيا لم يكن محض صدفة، بل كانت هناك أسباب وراء مجيئهم إلى البلاد، فخلال الاستعمار البريطاني لماليزيا استقطب المستعمر الانجليزي أعداداً كبيرة من طوائف الصينيين والهنود إلى ماليزيا وأعطتهم حق المواطنة مع الملايو[4].

وفي عام 1961 دعا تنكو عبدالرحمن إلى ضم سنغافورة وسراوك وصباح وبروناي التي كانت تقع تحت الاستعمار البريطاني إلى اتحاد الملايو وإنشاء ماليزيا بعد مفاوضات بين ممثلي هذه البلدان كطرف والبريطانيين

[2] نادية فضلي، التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000 ـ 2010، دراسات دولية، العدد54، (بغدا، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، 2012، ص163.

[3] عاصم شحادة ، تمويل البحث العلمي وأثره في التنمية البشرية ماليزيا نموذجاً، المستقبل العربي، العدد 400، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، حزيران/يونيو 2012، ص89.

[4] بلال المصري، تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية دروس مستفادة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2016، ص13.

كطرف ثان، وقد تم انضمام سنغافورة وسراوك وصباح إلى الاتحاد وإعلان ماليزيا في 16 سبتمبر 1963، بيد أن التوافق لم يستمر طويلاً بين القيادة الماليزية وبين سنغافورة التي خرجت من الاتحاد الماليزي عام 1965، وهنا ينبغي الإشارة إلى أن ماليزيا خرجت قوية من المرحلة الاستعمارية، حيث استفادت كثيراً من التركيبة الفسيفسائية التي تتكون منها البلاد، حيث عدّت التنوع الديني والعرقي عامل إثراء وتقدم لا عامل معرقل ومثبط، وهذه فكرة ثابتة لدى القيادات الماليزية المتعاقبة على اختلافها منذ الاستقلال وحتى وقتنا الحاضر، فضلاً عن الاستفادة الكبيرة من الخبرات الصينية في دعم عملية التنمية في ماليزيا[5].

وبهدف إيجاد نوع من التوافق والتوازن بين كافة شرائح المجتمع الماليزي، فقد وضعت الحكومة الماليزية قانون الشفافية في العلاقات بين الطوائف، وأعطت الحرية الدينية الكاملة للطوائف بحيث لا يعتدي أحد على مبادئ الطائفة الأخرى، وفي الوقت نفسه شدّدت في وضع القوانين التي تحدّ من أي نزاع طائفي يمكن أن يحدث[6]. لذلك وضعت ماليزيا قانون العمل، وقسمت القوى العاملة إلى أصناف، فهناك الملايو الذين يعدون السكان الأصليين ولهم الأولوية في الدوائر الحكومية والجيش والشرطة، ويمثلون 90% من عدد المنتسبين، وباقي النسبة للصينيين والهنود الماليزيين. أما الاقتصاد والتجارة والأعمال الحرة فيمكننا القول بأن الغالبية تعود للصينيين الذين اتجهوا إلى هذه الأنشطة، في حين ظلت النسبة العالية من الخدمات بأيدي الهنود، وهي سياسة ذكية تقوم على توزيع الأدوار من أجل التطور والبناء، وهذا بدوره ما أسهم في تطور ماليزيا بشكل سريع، وبدأت حركة العمران وبناء المصانع تنتشر بسرعة كبيرة، بسبب الانفتاح والاستثمار، وقد اشترطت الحكومة الماليزيا في أي مشروع تجاري أن تكون نسبة مشاركة أهل البلد الأصليين بنسبة 30% لضمان حقوقهم ولأرضائهم. وبهذا نجحت الحكومة الماليزية بقيادة مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا خلال الفترة (1981 ـ2003) في انتهاج سياسة الشفافية والاستقرار والتعايش السلمي بين الطوائف، واستغلال القوى العاملة في مجالها، وجلب الأيدي العاملة الأجنبية في تقديم الخدمات وفي أعمال البناء التي تقوم بها من أجل التطوير والإنماء على مستوى وطني ورفع مستوى السكان مادياً واقتصادياً ومعيشياً واجتماعياً، حتى بدأت تحقق بعض تطلعاتهم لعام 2020 بأن تصبح دولة صناعية تنافس دول أوروبا واليابان في الاقتصاد والمعرفة والتقنية[7].

[5] فضلي، التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000 ـ 2010، مرجع سابق، ص167.

[6] محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف، مركز الجزيرة للدراسات، 19 يوليو 2012.
http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2012/06/201262111235327448.html

[7] شحادة، تمويل البحث العلمي وأثره في التنمية البشرية ماليزيا نموذجاً، مرجع سابق، ص89-90.

ثانياً: واقع التجربة التنموية في ماليزيا

أدرك الشعب الماليزي من واقع تجربته أن السلم والتنمية يخدم كل منهما ويستلزم الآخر. ويقتضي الأمر بذل جهود متسقة من جانب كافة أطياف المجتمع الماليزي من أجل القيام بهذه المهمة المشتركة. إن شعب ماليزيا الذي أخذ ينفض عنه أغلال القهر القاسي والإرث الأسود للحكم الاستعماري، إذ لحقت به الأضرار من الدول الأجنبية ودمرته الحروب فإنه يعتز اعتزازاً كبيراً بالاستقلال والسيادة التي ظفر بها بعد كفاح طويل الأمد. وهو يدرك جيداً أهمية السلم الأهلي. ويشعر الشعب الماليزي اليوم أكثر من أي وقت مضى برغبة شديدة في الإسراع بخطى التنمية من أجل تحقيق الازدهار في بيئة سلمية. ولا تؤثر تنمية ماليزيا على رفاهية شعبها فقط بل أيضاً على سلم العالم ورفاهته بصورة عامة. وتلقاء هذه الخلفية الدولية، وضعت الحكومة الماليزية إستراتيجيتها للتحديث، وهي بمثابة خيار يخدم مصالح شعبها وقضية التقدم البشري.

ويعتبر الإصلاح والانفتاح اللذان بدآ منتصف التسعينيات من القرن المنصرم، معلماً بارزاً في تنمية ماليزيا المعاصرة، ولقد شعر العالم بالذهول إزاء التقدم الهائل الذي حققته ماليزيا منذ ذلك الوقت. وإذا ما تتبعنا مسيرة التنمية في ماليزيا، سنجد أنها بدأت بعدما نالت استقلالها من المستعمر البريطاني عام 1957، وكان الاقتصاد الماليزي آنذاك يعاني الكثير من الضعف والاختلالات الهيكلية، كونه يعتمد على إنتاج وتصدير السلع الأولية مثل المطاط والقصدير وزيت النخيل. وكان العالم ينظر إلي ماليزيا باعتبارها دولة متخلفة وفقيرة، وذات الدخل المحدود جداً، حيث كان متوسط دخل الفرد 240 دولار أمريكي لعام 1962. وبالرغم من الإجراءات التي أسهمت في تحقيق معدل نمو بلغ 6.5% بيد أن ذلك النمو المرتفع لم يصحح الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الماليزي، أي بمعنى أوضح لم تستفد منه شريحة الفقراء كما كان متوقعاً، وبحلول عام 1970 كان نصف عدد السكان تحت خط الفقر ولاسيما في المناطق الريفية. لكن الأمر اختلف تماماً في العام 1971، فقد انتهجت الدولة سياسة اقتصادية جديدة وتعرف أيضاً باسم "الخطة التنفيذية الأولى"، وقد تم إعدادها بواسطة خبراء في التخطيط الاقتصادي من ماليزيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والنرويج، وقد استمرت تلك الخطة حتى عام 1990. وقد عملت من خلالها على تعزيز النمو الاقتصادي الكلي من خلال اتباع سياسة التصنيع الموجه نحو التصدير بدلاً من استراتيجية الإحلال محل الواردات كما عملت على معالجة الفقر من خلال زيادة مستويات الدخول وتخفيض معدلات البطالة والتضخم[8].

[8] فيصل المناور، عبدالحليم شاهين، تجارب تنموية رائدة ـ ماليزيا نموذجاً، دراسات تنموية، العدد54، (الكويت، المعهد العربي للتخطيط)، نوفمبر 2017، ص12.

وتعد تلك الفترة هي أولى مراحل تحول الاقتصاد الماليزي، حيث ازداد متوسط معدل النمو الاقتصادي إلى 8.6% في الفترة (1976 ـ 1980) بعد أن كان 7.2 في الفترة (1971 ـ 1975) وبالرغم من تلك الانجازات إلا أنها لم تستطع انتشال الاقتصاد الماليزي من براثن التخلف وظلت الحكومة الماليزية وقتها مستمرة في اعتمادها على اتباع تصدير السلع الأولية مثل المطاط والقصدير وزيت النخيل[9].

بيد أن الأمر اختلف كلياً مع بداية الثمانينيات من القرن الماضي، فقد انتهجت الحكومة الماليزية سياسة النمو الذي يقوده القطاع الخاص،حيث اتجهت إلى خصخصة المشروعات العامة منذ عام 1983 كالطرق السريعة والاتصالات والسكك الحديدية والمطارات وغيرها. وبذلك حققت ماليزيا مكاسب مالية من جراء عملية خصخصة القطاع العام ووجهت تلك الأموال لبرامج إعادة الهيكلة والقضاء على الفقر والبطالة.

استطاعت ماليزيا خلال فترة وجيزة النهوض باقتصادها، بل وتحقق أعلى معدل نمو اقتصادي في آسيا والعالم خصوصاً في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، واحتفظت بهامش كبير من الحرية الاقتصادية، وأصبحت تقوم بإنتاج السلع الصناعية بدلاً من السلع الأولية، حيث يعود الفضل في ذلك إلى التخطيط المستمر الذي قام به رئيس وزراء ماليزيا الأسبق مهاتير محمد ومجموعته الاقتصادية، من خلال انتهاج سياسة الشفافية والاستقرار والتعايش السلمي بين الطوائف، وتقوية الشعور بالقومية الماليزية لدى جميع الأعراق في المجتمع، فضلاً عن استغلال القوى العاملة في مجالها، وجلب الأيدي العاملة الأجنبية في تقديم الخدمات وفي أعمال البناء التي تقوم من أجل التطوير والإنماء على مستوى وطني ورفع مستوى السكان مادياً واقتصادياً ومعيشياً واجتماعياً. كما قامت بالعديد من الإصلاحات في المناهج، مع العمل على زيادة استخدام تقنية التعليم، وذلك من أجل إحداث الجودة في العملية التعليمية، ومن هنا بدأت إرهاصات التنمية البشرية بماليزيا بعد أن توجهت الدولة إلى خطوات فعلية في سياسة اقتصادية يتم فيها توزيع الثروة بشكل عادل بين المواطنين على اختلاف طوائفهم، وقد بدأت هذه المعالجة عبر انتزاع جزء من ثروة الأغنياء لتمليكها للفقراء، وقامت الحكومة بتطبيق نظام مصرفي إسلامي أطلقت عليه النظام المزدوج، وكذلك خفض الاعتماد على العملات الأجنبية لتمويل التجار.حتى بدأت تحقق بعض تطلعاتها لعام 2020 بأن تصبح دولة صناعية تنافس دول أوروبا واليابان في الاقتصاد والمعرفة والتقنية. وتعد ماليزيا من الدول ذات الدخل المتوسط وأصبحت دولة ذات اقتصاد منتج للمواد الخام ومصدرة إلى العالم

---

[9] المصري، تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية دروس مستفادة، مرجع سابق، ص26.

الإسلامي بعد نمو صادراتها من الإلكترونيات، وأصبح نصيب القطاعات فيها بنسبة 12% للزراعة، و40% للصناعة، و48% للخدمات العامة[10].

وتعد فترة مهاتير محمد من أبرز وأهم الفترات التي مرت بها ماليزيا خلال مسيرتها التنموية، فقد حقق مهاتير محمد ما لم يستطع تحقيقه أسلافه من قادة الفكر التنموي في ماليزيا، وأعطى نموذجاً للقائد المستنير لما يمتلكه من رؤى استراتيجية، والشجاعة والتصميم على اتخاذ قرارات صعبة تعكس هذا الاتجاه.حتى أطلق على فترة حكمه بـ "الحقبة المهاتيرية"، عطفاً على ما حققه من انجازات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية لم يسبق لها مثيل خلال توليه رئاسة الوزراء في ماليزيا.

ووفقاً لتقرير أعده البنك الدولي للعام 2008، اعتبر فيه ماليزيا من ضمن التجارب الناجحة في مجال التنمية الاقتصادية والتي أطلق عليها المعجزة الاقتصادية إلى جانب تشبيه تجربة ماليزيا باليابان، وكيف أصبحت تجارة ماليزيا تساوي عام 2006 ما قيمته 685 مليار رينجت ماليزي مقارنة بالعام 1975، حيث بلغت التجارة 4.5 مليون رينجت ماليزي فقط. وقد استطاعت ماليزيا تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية بلغت 7% وأكثر على مدار 25 عاماً[11].

وفي عام 2010 بلغ الناتج المحلي الإجمالي 383.6 مليار دولار، وكان نصيب الفرد من 8100 دولار. وفي عام 2012 كان اقتصاد ماليزيا ثالث أكبر اقتصاديات منطقة جنوب شرق آسيا بعد أندونيسيا الأكثر سكاناً وتايلند الاقتصاد الـ 29 في العالم من حيث تعادل القوة الشرائية مع الناتج المحلي الإجمالي البالغ 492 مليار دولار، وكان نصيب الفرد 16.922 دولار. وحالياً تعدّ ماليزيا ثالث أغنى بلد في منطقة الآسيان بعد سنغافورة وبروناي، ويصنفها البنك الدولي على أنها من البلدان ذوات الدخل المتوسط العالي[12].

وطبقاً لتقرير التنمية البشرية للعام 2013، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعد ماليزيا واحدة من الدول التي اتخذت مجموعة من التدابير الفعالة في سبيل محاربة الفقر وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، حيث تهدف رؤية 2020 إلى القضاء على الفقر في ماليزيا بكافة أشكاله. وحسب التقرير الصادر عن وزارة التجارة الخارجية والصناعة الماليزية للعام 2014 فإن الاقتصاد الماليزي يعتبر اقتصاد متنوع ولديه قدرة

---

[10] مازن الشاعر، وقفة تأمل ومقارنة بين ماليزيا والعالم العربي، دنيا الوطن، 2007/8/6.
https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2007/08/06/98992.html

[11] التنمية في ماليزيا ... "انجازات حيرت الغرب"، منتدى طريق الإيمان إلى الإسلام، 2006/4/26.
<http://www.imanway.com/vb/index.php/t-14159.html>

[12] المناور، شاهين، تجارب تنموية رائدة ـ ماليزيا نموذجاً، مرجع سابق، ص10.

كافية لمواجهة أي عقبات أو أزمات، هذا وتواصل الدولة سياساتها بهدف تحسين وتعزيز قدرة التنافسية وتنفيذ الإصلاحات المالية لمواجهة أص صدمات خارجية مستقبلية. كما تمتلك ماليزيا رصيداً صخماً من الاحتياطي النقدي الدولي لدى بنك نيجارا (البنك الماليزي المركزي) بلغت قيمته 386 مليار رنجيت في عام 2015، أي ما يعادل 110 مليار دولار أمريكي[13].

ولهذا نجد عناوين مثيرة في الصحف العربية والغربية تعبر عن مدى الاعجاب بالانجازات التي حيّرت الغرب، من خلال السياسات الاقتصادية التي انتهجتها ماليزيا واهتمامها بالتعليم وتمويل البحوث المتعلقة بالتقنية والصناعية والعلوم الانسانية بما يخدم بناء المواطن لصالح وطنه، حتى ذهب البعض الى تشبيه ماليزيا بتجربة اليابان، وكيف أصبحت تجارة ماليزيا تساوي عام 2006 ما قيمته 685 مليار رينجت ماليزي قياسا الى عام 1975 حيث بلغت التجارة 4.5 مليون رينجت فقط، كما رفعت ماليزيا شعار "الجودة والتصدير قاطرة التنمية الاقتصادية"، مما كان له أثر بليغ في التنمية البشرية من حيث جعلت نصيب الفرد الماليزي من صادراتها 4800 دولار أمريكي، وتحولت إلى إنتاج السلع الصناعية، عبر فرض الضرائب عليها حين تصديرها، واعتمدت إقامة مشاريع مشتركة لإنشاء مناطق صناعية لجذب الاستثمارات الأجنبية من الدول الصناعية، وأحلّت سياسة تكثيف الاستثمارات الوطنية في الصناعات ذات المزايا التفضيلية[14].

ووفقاً لأحدث تقرير للتنافسية العالمي للعام 2015، تحتل ماليزيا مكانة متميزة بين دول العالم، فهي تقع في الترتيب الثامن عشر على مستوى أكثر الاقتصادات تقدماً، كما تحتل الترتيب الرابع عشر بين 61 دولة حسب مؤشر التنافسية العالمية للمؤسسة الدولية للتنمية الإدارية لعام 2015، الذي يقوم بتحليل قدرات مختلف الدول لمواجهة الضغوطات والاستمرار في التنافس مع الدول الأخرى لاسيما في الظروف الصعبة وأوقات الأزمات. تأتي ماليزيا في المركز 34 من حيث أكبر ناتج محلي إجمالي على مستوى دول العالم للعام 2015، وتحتل المرتبة نفسها لأحدث تقرير لمؤسسة "فوربس الأمريكية" للعام 2016 الذي يستخدم عدداً من المعايير والمقاييس لتصنيف أفضل الدول في مجال الأعمال، حيث تستخدم المؤسسة حوالي 11 مقياس؛ وهي حقوق الملكية، والابتكار، والضرائب والتكنولوجيا، والفساد والحرية الشخصية، والحرية النقدية، والحرية التجارية، والروتين، وحماية المستثمرين، وأخيراً، إدارة سوق الأسهم[15].

---

[13] المرجع نفسه، ص11.

[14] شحادة، تمويل البحث العلمي وأثره في التنمية البشرية ماليزيا نموذجاً، مرجع سابق، ص94.

[15] المناور، شاهين، تجارب تنموية رائدة ـ ماليزيا نموذجا، مرجع سابق، ص10-11.

في الواقع إن ما حققته ماليزيا ما كان ليتحقق لولا توافر عوامل عدة أسهمت في وصول البلاد إلى ما هي عليه الآن من تقدم ونهضة حيرّت العجم قبل العرب، وهذا ما يدفعنا إلى البحث العميق في العوامل الرئيسة التي تساعد في فهم أعمق للتجربة التنموية في ماليزيا، حتى تنجلي الأبعاد الحقيقية وراء هذه الظاهرة بكل معالمها وتفاصيلها .

ثالثاً: عوامل نجاح التجربة الماليزية

لقد تعددت الأسباب التي أدت إلى نجاح التجربة التنموية في ماليزيا، بين أسباب تتصل بواقع المجتمع الماليزي، أو ما يعرف بأسباب الوضع القائم، وأسباب خلقتها القيادة الماليزية، أو ما يعرف بـ أسباب إدارية، سنحاول استعراض أبرزها دون الجزم بحصرها في الآتي:

1. القيادة السياسية

تهيأ لماليزيا منذ الاستقلال وحتى وقتنا الحاضر، عدد من القيادات السياسية المتميزة، تتمتع بروح المبادرة والتأثير في مجرى الأحداث بدرجة أكبر من أن يكونوا في موقف رد الفعل فضلاً عن تميزها بحس سياسي متفرد يتسم بالوطنية والوعي التام بالأوضاع السياسية العالمية. كما تميزت هذه بأنها مثقفة ومتعلمة، وهو ما اتضح بجلاء من خلال إدارتها للشأن العام الماليزي ببراعة وذكاء، في ضوء استيعاب عميق لتعقيدات الوضع الداخلي وحساسياته، ولمجموعة الحسابات الإقليمية والدولية. ولعل أهم ما ميز القيادة الماليزية في أنها لم تبالغ في تقدير الإمكانات المتاحة، وهي مستعدة للعمل الحثيث التدريجي الهادئ والسلس، ولو اتسم بالبطء في بعض الأحيان، لكنه كان يسير في الاتجاه الصحيح.

خلال الخمسة عقود بعد الاستقلال قاد ماليزيا ستة رؤوساء وزراء فقط، وهو ما يشير إلى حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي عاشته البلاد.كان تنكو عبد الرحمن أول رئيس وزراء بعد الاستقلال، قد انتهج برنامجاً توافقياً بين جميع شرائح المجتمع الماليزي، من خلال الحفاظ على تماسك المجتمع الماليزي ووحدته. لقد أدرك تنكو أن الاستقلال لن يتحقق إلا من خلال الحفاظ على تماسك المجتمع الماليزي ووحدته. وهو ما تحقق بالفعل، إذ نجح في بناء علاقات وثيقة وتفاهمات مع قيادات الصينيين والهنود، اعترف فيها هؤلاء بعدد من الامتيازات والمناصب للسكان الأصليين، الملايو، مقابل اعترافهم بحقوق المواطنة الكاملة للصينيين والهنود. بل أن تنكو ذهب أبعد من ذلك، عندما نجح في يكون بطل الوحدة عندما أسهم في تحقيق الاتحاد الملايو الذي ضم كل من صباح وسراوك

وسنغافورة، وعندما شعر بأن بقاء الأخيرة ضمن الاتحاد كان يهدد بنسف أسس التوافق، فما كان له من خيار إلا بطردها بهدف الحفاظ على التوافق[16].

وفي إثر الاضطرابات العرقية بين الملايو والصينيين التي هزت ماليزيا عام 1969، وأدت إلى سقوط عدد من الضحايا من كلا الجانبين، فقد عبّرت عن مدى خوف الملايو على مستقبلهم، في ظل سيطرة الصينيين على الاقتصاد. تقلّد تون عبدالرزاق حسين زمام المبادرة الذي أصبح رئيساً للوزراء في عام 1970، وسرعان ما أعاد تشكيل التركيبة السياسية الماليزية، ووسع التحالف الحاكم، وشكل الجبهة الوطنية، لتشكل منطلقاً لماليزيا أكثر أمناً واستقراراً، حتى عدّه الكثيرون بطل التنمية، كونه وضع ماليزيا على سكة التطور الاقتصادي، فأطلق السياسة الاقتصادية الجديدة التي قدمت رؤية اقتصادية لعشرين سنة (1971-1990)، استهدف من خلالها تحقيق تقدم اقتصادي للجميع، يضع في الحسبان تحسين أوضاع الملايو الذين كانوا يعانون الفقر مقارنة بنظرائهم من الصينيين والهنود، وتوفير صمان أمان يمنع تكرار أي اضطرابات[17].

كان قدوم حسين عون أبن أول رئيس لحزب أمنو استمراراً لنهج تون عبدالرزاق، ونجح عون في استيعاب مهاتير محمد الذي طرد من الحزب وقيادته، إثر أحداث عام 1969، وجعله نائباً له ووزيراً للتربية. إذ لا يمكن إغفال الدور المهم الذي قام به بطل الازدهار الماليزي "مهاتير محمد"، خلال فترة توليه لرئاسة الوزراء في ماليزيا (1981-2003)، حيث قفزت البلد في عهده قفزات هائلة، خصوصاً في مجال الاقتصاد والتعليم والبنى التحتية والخدمات. وقدم مهاتير محمد خدمة لأبناء جلدته من الملايو وتحسين اوضاعهم المعيشية والاقتصادية أسوة بأقرانهم من الصينيين والهنود، مع الحفاظ على حقوق الأقليات الأخرى. وقدم مهاتير رؤية شاملة (رؤية 2020) للوصول بماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول عام 2020، كما نجح في مواجهة أخطر الأزمات الاقتصادية التي مرت بها ماليزيا بل وتجاوزها خصوصاً أزمة عام 1998[18].

كما لا يمكن تجاهل "عبدالله بدوي" مكمل مسيرة النهضة الماليزية الحديثة، فبعد توليه لرئاسة الوزراء (2003-2009) تابع سياسة سلفه مهاتير محمد، وفي الوقت نفسه، أكد على المهنية والشفافية ومحاربة الفساد، وعمل علة تقديم رؤية عرفت بـ (الإسلام الحضاري) ليقدم نموذجاً "للاعتدال" في مواجهة التطرف وتعصب بعض

---

[16] صالح، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف، مرجع سابق، ص3.
[17] المرجع نفسه، ص4
[18] أحمد محمد عبدالمنعم السيد أحمد، أثر النخبة السياسية على الإصلاح السياسي في ماليزيا، المركز الديمقراطي العربي، 26 أغسطس 2017.

https://democraticac.de/?p=48657

الأحزاب الإسلامية الأخرى التي تتنافس من أجل كسب أَصوات وتأييد الملايو. وجاء نجيب بن تون عبدالرزاق ليكون سادس رئيس وزراء لماليزيا في عام 2009 ليتابع سياسة أسلافه وليكمل المسيرة التنموية في ماليزيا.
اتسم النظام السياسي في ماليزيا بالتوريث الهادئ والسلس، فضلاً عن انتظام الانتخابات الديمقراطية في مواعيدها، وهو ما أكسب القيادة السياسية شرعية شعبية. وبالرغم من التحديات التي كانت تواجه ماليزيا خلال مسيرتها التنموية إلا انها استطاعت بفضل حنكة قادتها ووعيها وإدراكها للمعضلات الداخلية والخارجية أن تتمكن من الخروج منها وتجاوزها. لكن دون إنكار أن السنوات الـ 15 الأخيرة اتسمت بتحديات أكبر، وببروز معارضة أكثر تنظيماً وقوة، خصوصاً بعد انضمام نائب رئيس الوزراء الأسبق أنور إبراهيم للمعارضة، وتزامن مع ذلك، تراجع لمستوى أداء آخر رئيسي وزراء مقارنة بسابقيهم.

2. الاستقرار السياسي والأمني

يعد الاستقرار السياسي من أهم متطلبات تحقيق التنمية لأي تجربة في العالم، وقد تمتعت ماليزيا باستقرار سياسي كان عاملاً رئيساً في نجاح نموذجها التنموي، وذلك بفضل استقرار المؤسسات وكفاءة وفعالية الأداء الذي كانت تتمتع به. مما ساهم في تحقيق مستويات عالية من العدالة الاجتماعية والمساواة واللذان يعتبران من أهم متطلبات تحقيق الاستقرار السياسي.
لقد أدركت النخب الحاكمة الماليزية أن الاستقرار هو شرط أساسي لا غنى عنه للنمو الاقتصادي والتنفيذ السلس والهاديء للإصلاح. وفي غياب بيئة مستقرة لا يمكن تحقيق أي تقدم، وإذا ما وقعت اضطرابات في ماليزيا لاسيما في ظل التنوع العرقي والديني التي يتميز بها المجتمع الماليزي، فإن ذلك سوف يجلب الخراب ويهدد بنسف منجزات التنمية برمتها.
من هذا المنطلق، فقد عمدت الجماعات السياسية ذات الأغلبية إلى إشراك كافة القوى الأخرى، وفي مقدمتهم الصينيين الذين يشكلون ثقلاً سياسياً واقتصادياً في ماليزيا لا يمكن إغفاله، وهذا بدوره ما أسهم في تعزيز الاستقرار السياسي للبلاد، وفي الوقت نفسه، جنّب البلاد احتكام النخب إلى الشارع وما يعنيه ذلك من زعزعة الاستقرار وانهيار التوافق السياسي. ويمكن القول، أنها بوتقة صهر حيث تفاعلت كل هذه القوى المختلفة لتشكل توليفة أسمى، وتبددت عندها تدريجياً ببساطة خطوط الصدع الحضاري. وكانت النتيجة الحتمية أو الناتج النهائي، ثقافة من التسامح والإبداع ومناخاً من الابتكار.
وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد حققت ماليزيا في عهد مهاتير محمد (1982 ـ 2003) مستويات عالية من الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتمكنت البلاد من تحقيق معدلات عالية من النمو الديمقراطي والعدالة في

مشاركة المواطنين في العملية السياسية، ولعل من أسرار نجاح التجربة التنموية الماليزية أنها جعلت الإنسان محور هذه العملية والاحتكام إلى الديمقراطية والشورى عبر القنوات الحزبية التي تتيح للمواطن البسيط إبداء رأيه في كل ما له صلة بشؤون السياسة والاقتصاد، وكان من ثمار هذه السياسة تنامي مسؤولية الأفراد حيث انخرطوا في احقيق أهداف السياسة العامة للدولة تحت إشراف مباشر من السلطات. ومن ثم فإن مهاتير محمد لم يكن مجرد ممثل لأمته فحسب، وإنما هو أيضاً بانٍ للأمة وصانع التاريخ، بطريقة أكثر عمقاً مما قد يسمح به التعريف الضيق والمتعارف عليه للديمقراطية[19].

وإيماناً منه بأن الديمقراطية الغربية تقوم على مبدأ الحرية المفرطة، وهو ما يجعل الثقافة الغربية مصدر تهديد للمنظومة المجتمعية والقيمية للمجتمع الإسلامي المحافظ. وهو ما دفع برئيس الوزراء الأسبق مهاتير محمد إلى صياغة شكل للديمقراطية تتناسب مع خصوصية المجتمع الماليزي دونما أي تدخل من الغرب الصليبي. فالرؤية الماليزية للقيم الآسيوية تقوم على الثقافة الإسلامية، ومن ثم يجب حمايتها من الذوبان في المنظومة الغربية. أي بمعنى أوضح، ظلت النخب الماليزية تنظر إلى العولمة أو التصور الغربي لحقوق الإنسان بعين الريبة والشك، واعتبرتها تشكل مصدر خطر يهدد الثقافة الماليزية والمعتقدات الإسلامية[20].

وفي مجال السياسات الوطنية حدا الحصاد المرير للنظم الشمولية في كافة أنحاء العالم بمهندس النهضة الماليزية مهاتير محمد إلى أن ينتصر للديمقراطية، بوصفها البديل الوحيد، فالحكومة التي ترأسها مهاتير كان لديها الرؤية وما يكفي من الشجاعة على اتخاذ قرارات صعبة لعكس هذا الاتجاه.

3. إدارة التعايش السلمي

ركزت القيادة الماليزية على مستويين؛ الأول تحويل العوامل الديمغرافية والتنوع العرقي والديني واللغوي إلى عوامل قوة ووحدة بدلاً من أن يكون عامل تهديد للأمن القومي الماليزي، ولذلك، لم يكن التنوع مصدراً للصراع، بل كان عامل استقرار وسلام، بفضل ثقافة التعايش ومبدأ احترام وتسامح كل جماعة سياسية تجاه ثقافة الجماعات الأخرى، أما المستوى الثاني فهو تحقيق النهضة الاقتصادية ضمن الإطار الحضاري لماليزيا، والقائم على المساواة وتحقيق الرفاهية لكافة العرقيات في البلاد.

---

[19] بولعراس فتحي، المواطنة في ماليزيا بين الخصوصية المحلية وتحديات العولمة، **دراسات قانونية وسياسية**، العدد1، (الجزائر، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس)، مايو 2016، ص25.

[20] عبدالحافظ الصاوي، قراءة في تجربة ماليزية التنموية، مجلة الوعي الإسلامي، العدد451، الشهر5، السنة 3، دولة الكويت، 2012.

<www.kantakji.com/media/4911/ec-5.doc

ولعل العامل الأهم والأبرز الذي ساهم في ذلك أن النخب السياسية الحاكمة في ماليزيا كانت على قدر كبير من الوعي السياسي، بحيث لم يغفلوا عن الواقع الاجتماعي لبلادهم ممثلاً في التنوع والاختلافات العرقية والثقافية والدينية واللغوية التي خلفها المستعمر، وانطلقوا من حقائق ذلك الواقع للتعامل معه بحكمة وبعد نظر، وكانت البداية في عام 1957 مع إنشاء تحالف سياسي مع الأحزاب الكبرى الثلاث عابر للقوميات والأديان هو " منظمة الملايو القومية المتحدة[21].

وكإجراء استباقي بهدف تلافي أية قلاقل من شأنها أن تهدد السلم الاجتماعي في ماليزيا، فقد اتجه الماليزيون إلى صياغة عقد اجتماعي جديد ومعادلة الكل يكسب، وهو ما يعد أحد أهم عوامل نجاح التجربة الفريدة من نوعها، وأحد ضمانات استمرارها، حيث يقوم على الاعتراف بالتنوع العرقي والديني، والاعتراف بوجود اختلالات حقيقية في مستويات الدخل والتعليم بين شرائح المجتمع الماليزي، والتوافق على ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية باعتبارها صمام أمان الوحدة الوطنية الماليزية.

وفي هذا المنحى، فقد أنشأت الحكومة الماليزية العديد من المؤسسات الإسلامية المالية لتكمل الأخرى غير الإسلامية بما يخدم الملاويين المسلمين وكل المهتمين بالادخار والاستثمار بطريقة إسلامية من غير المسلمين. وهو ما ساعد على تعزيز مفهوم المصلحة القومية وتعميق الشعور بالمواطنة بين كافة أطياف المجتمع الماليزي. وفي الوقت الذي منحت فيه الحكومة الماليزية الملايو مزايا وحوافز في الاقتصاد والتعليم والعمل الحكومي، أعطت الحكومة ضمانات المواطنة الكاملة للصينيين والهنود، وأكدت أن تحسين أوضاع الملايو لن يكون على حساب أوضاع الفئات الأخرى من الماليزيين. وبالفعل فقد نجحت هذه السياسة في تحقيق قدر كبير من الاستقرار السياسي والمجتمعي، وخلق مناخ ملائم للتطور الاقتصادي[22].

كل ذلك، مكّن ماليزيا من تفادي عدة أزمات سياسية واجتماعية كادت أن تعصف بها، كتلك التي عرفتها البلاد خلال السنوات (1959، 1969، 1988،1987). دون إغفال الدور الهام الذي قامت به المؤسسة العسكرية الماليزية في الحفاظ على الوحدة الوطنية والبقاء على مسافة واحدة من جميع المكونات السياسية[23]. وبذلك تحاشت ماليزيا عدوى الانقلابات العسكرية التي كانت قد انتشرت في العالم الثالث حيث كان الجيش تحت سلطة المدنيين مباشرة، وفقاً للنموذج الغربي في الحكم.

---

[21] بولعراس، المواطنة في ماليزيا بين الخصوصية المحلية وتحديات العولمة، مرجع سابق، ص24.

[22] المرجع نفسه، ص26.

[23] عطا الله سليمان الحديثي، وإسراء كاظم الحسيني، تعدد القوميات في ماليزيا ودورها في تطور نظامها السياسي واستقراره، **مجلة كلية التربية**، العدد13، (العراق، جامعة واسط)، أبريل 2013، ص23.

لقد فرضت طبيعة المجتمع الماليزي التعددي على القيادة السياسية الماليزية ضرورة وضع شروط لعبة يكسب فيها الجميع، التي تمنح لكل طرف منها جزء لكن ليس كل ما يريد، يقوم على رضى الجميع، فقد اتجه الماليزيون إلى صياغة عقد اجتماعي، الذي يعدّ أحد عوامل نجاح هذه التجربة الفريدة من نوعها، وأحد ضمانات استمرارها، حيث يقوم على الاعتراف بالتنوع العرقي والديني، مع الاعتراف بوجود اختلالات حقيقية في مستويات الدخل والتعليم بين شرائح المجتمع الماليزي، وهو ما يتطلب ضرورة التوافق على تحقيق العدالة الاجتماعية باعتبارها صمام أمان الوحدة الوطنية.

هذا، وقد حاول رئيس الوزراء الأسبق مهاتير محمد في كتابه معضلة المالايو الذي أصدره عام 1970 استعراض أسباب الخلافات العرقية، والتي تعود حسب رأيه إلى عدة عوامل أهمها؛ نسق القيم لدى الملايو بفعل عوامل التنشئة والسياق الاقتصادي والاجتماعي، وضعف مسألة التعايش بين الأعراق، إضافة إلى عوامل خارجية كالاستعمار البريطاني[24].

4. الاستثمار في تنمية الإنسان الماليزي وتطوير قدراته

كان جُل تركيز الحكومات الماليزية المتعاقبة بالدرجة الأولى على التنمية البشرية كونها عماد التطور الاقتصادي والضامن لرفاهية الفر، وذلك من خلال العمل على تنمية عقل الإنسان وتطوير قدراته وتنويع مصادر ثقافته من خلال التعليم والتدريب والاحتكاك بالتجارب الناجحة، ومن ثم توفير البيئة المحفزة لتفجير طاقاته الكامنة وجعله ضمن فريق التغيير وإشعاره بأنه جزء من هذه التنمية الشاملة، وأن مستقبله مرتبط بنهضة ورقي بلاده. فضلاً عن توفر إرادة سياسية حقيقية تعمل على تحقيق رؤية متكاملة تخدم جميع الأطراف على حد سواء، ومن ثمة الانتقال من فكرة صناعة التنمية إلى هندسة التنمية.

لقد أولت الحكومات الماليزية المتعاقبة أهمية كبرى بالتعليم والتدريب، تقوم على استحضار المكون البشري في هذا الشأن. ولعل من أسرار نجاح التجربة التنموية في ماليزيا أنها جعلت الإنسان محور هذه العملية، ويبدو أن ماليزيا مقتنعة بأهمية وحيوية الاستثمار في هذا المكون باعتباره أساس كل تطور وتقدم، وهو ما دفعها نحو تطوير كفاءة الأفراد عبر اعتماد منظومة تعليمية وتدريبية متطورة، تقوم على توظيف التقانة الحديثة، ومن خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين، سواء كانوا من السكان الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم. وهو ما سمح لها بتطوير حياة الأفراد وتمكينهم

[24] المناور، شاهين، تجارب تنموية رائدة ـ ماليزيا نموذجاً، مرجع سابق، ص22.

من خدمات صحية جيدة، مع السعي الجاد للحد من الفقر والبطالة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع متوسط الدخل السنوي ومستوى العيش بصورة ملحوظة[25].

وتبيّن الإحصاءات أن ما تنفقه ماليزيا على التعليم يبلغ ثلاثة أضعاف ما تنفقه على الجيش والدفاع. فعلى سبيل المثال بلغت ميزانية التعليم لسنة 2007 نحو 10 مليار دولار تقريباً، بينما بلغ الإنفاق على الدفاع 3.93 دولار تقريباً، وفي عام 2011 بلغت ميزانية التعليم حوالي 40.13 رينجت أي حوالي 13 مليار دولار، بينما بلغ الإنفاق على الدفاع والجيش نحو 14.04 مليار رينجت أي حوالي 4.56 مليار دولار[26].

5. التمسك بالهوية الماليزية الإسلامية

اشتهرت النخب الحاكمة في ماليزيا برفضها القاطع للنموذج الديمقراطي الغربي، انطلاقاً من اعتزازها بهويتها الوطنية وبانتمائها إلى الإسلام من ناحية، وإدراكاً منها بأن الديمقراطية الغربية تؤدي إلى طمس الهوية الثقافية لبلادهم وتقضي على تميزها الحضاري من ناحية أخرى. ويتميز المجتمع الماليزي عموماً بتمسكه بتعاليم الإسلام ويعتزون بانتمائهم الحضاري ويتمسكون بهويتهم الماليزية ورفض إتباع كل ما هو غربي، لكن ذلك لا ينفي وجود فئة منهم تستهويهم الثقافة الغربية وتحديداً الأمريكية.

وقد برزت هذه الاستقلالية تجاه الغرب بشكل جلي في سياسة ماليزيا الخارجية وذلك في عهد رئيس الوزراء الأسبق مهاتير محمد الذي يعُد من أشدّ المعارضين للنظام الاقتصادي العالمي الحالي تحت المظلة الأمريكية، التي تتطلع إلى فرض نموذجها وقيمها على العالم. وهذه النزعة الاستقلالية عن الغرب وتحديداً الولايات المتحدة هي التي جعلت كوالالمبور تعتمد على ذاتها وتتبنى سياسة وطنية للخروج من الأزمة الاقتصادية. وقد رفض مهاتير محمد اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية، وفضّل بدلاً من ذلك إتباع سياسة التقشف التي أسفرت عن تعافي الاقتصاد الماليزي من كبوته ودون الآثار الجانبية لصندوق النقد الدولي[27].

لم يمنع ذلك، مهاتير محمد من إطلاق مشروع سياسي عام 1982 تحت عنوان " النظر نحو الشرق" كحملة واسعة ضد القيم الغربية التي بدأت تتغلغل شيئاً فشيئاً في المجتمع الماليزي. وقد ساهم نموذج "القيم الآسيوية" في دعم البرنامج الحكومي، الذي يضع هدف تحقيق الاستقرار السياسي والمجتمعي ضمن أولوياته لاسيما في المجتمعات التعددية كالمجتمع الماليزي. وقد اشتمل نموذج مهاتير محمد على عدة عناصر لعل أبرزها؛ تمثلت

---

[25] وداد غزلاني، حنان حكار، التجربة الماليزية في التنمية المستدامة: استثمار في الفرد وتوفير في القدرات، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، العدد3، يونيو 2017، ص14-15.

[26] صالح، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف، مرجع سابق، ص6.

[27] بولعراس، المواطنة في ماليزيا بين الخصوصية المحلية وتحديات العولمة، مرجع سابق، ص22.

في وجود حكومة قوية، وتفضيل الجماعة على الفرد، ودعم وتأسيس الأسر القوية. ويعد هذا النموذج عبارة عن مشروع شرقي ضد الامبرالية الغربية، غايته حماية المجتمع الماليزي[28].

6. علاقات ماليزيا الاقليمية والدولية

ظلت السياسة الخارجية الماليزية ما بعد الاستقلال تابعة للسياسة البريطانية لعدة سنوات، لاسيما بعد توقيع الحكومة الماليزية اتفاقية الدفاع الانجلو ـ مالاوي، والذي تتعهد بموجبه بريطانيا بالدفاع عن ماليزيا ضد أي تهديد أو عدوان خارجي، مقابل حقها في إنشاء قواعد عسكرية على الأراضي الماليزية.

بيد أن تلك السياسات قد شهدت تحولاً جوهرياً خلال فترة السبعينات من القرن الماضي، وذلك حينما تبنّت ماليزيا سياسة عدم الانحياز وسياسة التوجه شرقاً، فقد نجحت في بداية تلك الفترة من إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية وطيدة مع الصين والاتحاد السوفييتي السابق، ثم سرعان ما أخذت ماليزيا منحى آخر، حيث أقامت علاقات مع كوريا الجنوبية، واليابان، والولايات المتحدة الأمريكية.

كما نجحت الحكومة في إنشاء رابطة الآسيان أو ما تعرف برابطة دول جنوب شرق آسيا عام 1976 في بانكوك، وتكونت في حينها من خمس دول هي؛ إندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وسنغافورة، وتايلند، وانضمت بروناي دار السلام عام 1984، وفيتنام عام 1995، ولاوس وميانمار 1997، وكمبوديا عام 1999. وكان الهدف من وراء تأسيسها هو إنشاء منطقة آسيان مستقرة ومزدهرة وذات قدرات تنافسية اقتصادية عالية[29].

لقد تبنت ماليزيا سياسة خارجية اتسمت بالمرونة في سبيل حماية سيادتها الوطنية على الساحة الدولية وتعزيز كل من العلاقات الثنائية (مع دول جنوب شرق آسيا بصفة خاصة، ودول آسيا، والشرق الأوسط، والأمريكيتين، وأوروبا، وأفريقيا، واستراليا، ونيوزيلندا، والباسفيك وغيرها بشكل عام) والعلاقات متعددة الأطراف (الأمم المتحدة، والمؤتمر الإسلامي، والآسيان، وحركة عدم الانحياز، وغيرها من المنظمات متعددة الأطراف). كما لعبت ماليزيا دوراً فعالاً في التنديد بأسلحة الدمار الشامل وقضايا الإرهاب، ولعبت دوراً هاماً تجاه القضايا الأكثر محورية على الأجندة الدولية[30].

---

[28] المرجع نفسه، ص27.
[29] المرجع نفسه، ص2.
[30] المناور، شاهين، تجارب تنموية رائدة ـ ماليزيا نموذجاً، مرجع سابق، ص27 -28.

وبعد الأزمة المالية التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا في عام 1997، انتهجت إدارة مهاتير محمد سياسة تقوم على توظيف الآسيان في دعم السياسات الماليزية مع دول الجوار القريب، وأكدت على أهمية تقوية وتعزيز تلك الرابطة من خلال زيادة التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي والتعجيل بإنشاء منطقة حرة للآسيان[31].

رابعاً: مستقبل التجربة الماليزية وإمكانية الاستفادة منها

تبرز ماليزيا اليوم كبلد مستنير ومتقدم ومتطلع إلى المستقبل حقيقة، بجدول أعمال واضح من أجل إعادة الهيكلة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وقد أصبحت ماليزيا بتحقيقها الاستقرار السياسي والاجتماعي والتطور الاقتصادي مثلاً يحتذى لكثير من الدول الطامحة في اللحاق بركب التطور والتقدم. وكذا أحد التجارب الناجحة لصندوق النقد الدولي لإعادة الهيكلة الاقتصادية. لقد أضفى على برنامجها المتعلق بتفكيك القيود والتحرير والخصخصة طابع مؤسسي كامل، وبدأت تحصد ثمار نجاحها في شكل تدفق كبير من الاستثمار الأجنبي. وبالرغم من المآخذ على التجربة الماليزية يأتي في مقدمتها ارتفاع معدلات الاستيراد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وكذا ارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي. مما قد يعرض التجربة لوجود مؤثرات خارجية تجعل الاقتصاد الماليزي يتأثر بها سلباً.

وقد يكون من المفيد علمياً في غضون عملية التقييم والتقدير الكاملة للطريق الطويل والشائك الذي قطعته ماليزيا خلال مسيرتها التنموية، أن نقارن إنجازاتها باليأس القاتم والعوالة التي كانت تميز ظروفها الاقتصادية . تملأ إنجازاتها في الميدان الاقتصادي خلال فترة قصيرة، مجلدات تحكي عن مسيرتها التنموية. وهي تجربة عن حق حالة تستحق التمعن فيها والبحث في ثناياها للكشف عن أسرارها التي بنت عليها نجاحها المبهر، وبالقدر نفسه على التوقف عند أخطائها وثغرها وعيوبها بهدف تلافيها وعدم الوقوع فيها.

لم تكن هذه النجاحات تخلو من العقبات والتحديات، فقد اعترتها جوانب من الخلل والقصور. لكن يبقى الأهم أن التجربة الماليزية تظل حالة استرشادية، كونها تتميز بالكثير من الدروس والعبر التي يمكن استخلاصها في مجال تحقيق التنمية الشاملة، وكيف يمكن أن تستفاد منها الدول النامية كي تنهض من حالة التخلف والتبعية.

لقد استطاع هذا البلد رغم صغر مساحته وطبيعة تضاريسه، وتنوع أعراقه وأجناسه أن يتبوأ مكانة بين الدول الصناعية الكبرى، بفضل استثماره في الفرد والتركيز على المنظومة التعليمية والدمج بين القيم المجتمعية والأداء الاقتصادي بغية تحقيق التنمية المستدامة الشاملة لجميع القطاعات.

[31] فيصل المناور، ومنى العلبان، التجربة الماليزية في إدارة الأزمات: مقاربة في الاقتصاد السياسي، دراسات تنموية، العدد59، إبريل 2018، ص43.

ومن الأمور ذات الدلالة أيضاً أن ماليزيا ليست بالدولة الإستعمارية التي استغلت ثروات غيرها في النهوض باقتصادها، كما أنها ليست بالدولة الغنية بالقدر الذي يكفيها للإنفاق العام بالإعتماد على عائدات مواردها الطبيعية، كما هو الحال بالنسبة لبعض الدول العربية البترولية. فماليزيا عانت كغيرها من دول شرق آسيا من ويلات الإستعمار البريطاني الذي لم يكتفي بالسيطرة على موارد البلاد فحسب، وإنما غير الخريطة الاجتماعية لهذا البلد بطرد المالايو، وهم السكان الأصليين، إلى الجبال وخلق نخبة صينية وهندية لخدمة المصالح البريطانية، مما أوقع ماليزيا المستقلة في معضلة عرقية ارتأى العديد من المراقبين والمتابعين للشأن الماليزي أن حلها قد يكون عسيراً إن لم يكن مستحيلاً.

يبدو واضحاً أنه لم تحقق ماليزيا نجاحها بفضل تفردها وتميزها في المقومات الاقتصادية والطبيعية والبشرية التي تمتلكها فحسب. وإنما صنعت نجاحها بفضل السياسات والإستراتيجيات الرشيدة التي قامت على أساس الإستغلال العقلاني والأمثل للموارد المتاحة، وبالاعتماد على مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية في تلك الإستراتيجيات بأبعادها المختلفة التي ارتقت بالتجربة الماليزية إلى نموذج يحتذى به في تحقيق التنمية، وفي محاربة مختلف المشاكل التي من شأنها أن تعيق عجلة التقدم والتطور. فقد استطاعت ماليزيا منذ منتصف التسعينيات أن تصنع لنفسها نموذجاً رائداً في مجال التنمية الشاملة وفي مواجهة ظاهرة الفقر والبطالة والقضاء على آثارها السلبية التي تنخر أسس البناء الاجتماعي لأي مجتمع يعاني منها. حتى أضحت الدروس المستقاة من هذه التجربة منطلقاً للعديد من الدول التي لازالت تتخبط شعوبها في الفقر والبطالة وتدني مستوى المعيشة وغيرها[32].

في الواقع إن النموذج الماليزي قد اكتسب تميزه على المستويين الإقليمي والعالمي، وهو إحدى الحالات التي بني فيها نموذج النجاح في كافة المجالات على رؤية واضحة متكاملة أفصحت عنها النخبة السياسية الماليزية المتعاقبة، من خلال الدور المهم الذي اضطلعت به النخبة السياسية في تخطيط وتنفيذ عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، حيث كان ومازال لها دور محوري وفاعل في قيادة قاطرة التنمية، واستطاعت أن تحشد كل طاقات المجتمع الماليزي لتحقيق ذلك، فتحقق ما تحقق من معجزة اقتصادية وصناعية وغيّر ذلك من واقع المجتمع الماليزي. عادة ما يكون للنخبة السياسية الناجمة رؤية واضحة تتيح لها حرية الاختيار من بين مجموعة من البدائل المتاحة ثم تنفيذ سياساتها في التوقيت المناسب. دون إغفال أهمية التخطيط الدقيق الذي يأخذ

[32] السيد أحمد، أثر النخبة السياسية على الإصلاح السياسي في ماليزيا، مرجع سابق.

في حسبانه طبيعة احتياجات الواقع الماليزي بما يضمن عدم تصاعد وتعقد الأزمات مع متابعة مستمرة للإنجازات المتحققة، والإعلاء من قيمة الاعتماد على الذات .

ولعل أهم ما يمكن الاستفادة من التجربة الماليزية عربياً، ما يلي:

1. معادلة الكل يكسب: وهي معادلة قائمة على ضمان حقوق وحريات كل أطياف المجتمع الماليزي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية تأخذ في الحسبان الأوزان الديمغرافية لكل فئات المجتمع، وضمان حقوق الأقليات، مع التركيز على المصالح المشتركة، بحيث يتنازل الجميع عن بعض حقوقهم في سبيل تحقيق مكاسب أوسع مرتبطة بالاستقرار السياسي والشراكة في بناء الدولة وفي مشاريع التنمية.

2. لقد عملت ماليزيا على إيجاد قواسم مشتركة بين مختلف الأجناس والأعراق من خلال تركيزها على إنسانية الإنسان لا غير، وبذلك أصبح النهوض بالتنمية واجب الجميع ومسؤولية جماعية تعزز فكرة الانتماء المشحون بالولاء المستمر.

3. الاعتماد على الذات في بناء التجارب التنموية ولن يتحقق ذلك إلا في ظل استقرار سياسي واجتماعي، وهو ما يتطلب وجود إرادة سياسية فعلية تعمل على تحقيق رؤية متكاملة تخدم جميع الأطراف على حد سواء، ومن ثمة الانتقال من فكرة صناعة التنمية إلى هندسة التنمية.

4. التنمية البشرية ورفع كفاءة رأس المال البشري، فالإنسان هو عماد التنمية، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تنمية عقل الإنسان وتطوير قدراته وتنويع مصادر ثقافته من خلال التعليم والتدريب والاحتكاك بالتجارب الناجحة، ومن ثم توفير البيئة المحفزة لتفجير طاقاته الكامنة وجعله ضمن فريق التغيير وإشعاره بأنه جزء من هذه التنمية الشاملة، وأن مستقبله مرتبط بنهضة ورقي بلاده.

5. أن تتوزع التنمية على جميع مكونات القطر دون اقتصارها على مناطق بعينها وإهمال مناطق أخرى، مما يترتب عليه الكثير من المشكلات مثل التكدس السكاني والهجرة إلى المناطق المعنية بالتنمية وتكريس الشعور بالطبقية وسوء توزيع الدخل .

خاتمة

يتقرر مصير الدول على أيدي أفراد معدودين من البشر. وهذا ما كان يجري في الماضي، وهو ما نشهده اليوم، ومن المؤكد أن الأمر سيكون كذلك في المستقبل. وحتى ولو ظل السبب في ذلك لغزاً محيّرا، فإننا نعرف أنه يعتمد على بشر يتمتعون بصفات غير عادية؛ ويوجدون في قلب الأحداث التاريخية، وهم أحياناً موضع

الانتقادات والعداوة، غير أنهم أيضاً، وفي كثير من الأحيان بلا مراء، منارة يهتدى بها إلى الطريق ومدار الإعجاب.

والحال يمكن إسقاطه على التجربة التنموية الماليزية التي تهيأ لها منذ الاستقلال وحتى وقتنا الحاضر عدد من القيادات السياسية المتميزة، تتمتع بروح المبادرة والتأثير في مجرى الأحداث بدرجة أكبر من أن يكونوا في موقف رد الفعل فضلاً عن تميزها بحس سياسي متفرد يتسم بالوطنية والوعي التام بالأوضاع السياسية العالمية. إضافة إلى وجود شعب متسامح ويملك قيماً إنسانية نبيلة قوامها حب البناء والتقدم، وعدم الميل للعنف، وتفكيك الوحدة الوطنية للبلاد، وهذا بدوره ما أسهم في نجاح القيادات السياسية في توفير آلية مناسبة تستوعب الاختلافات الدينية والعرقية في ماليزيا، والتعامل بواقعية مع التباينات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع الماليزي، إذ تمكن الماليزيون من تطوير نموذجهم عبر إدارة الاختلاف بالكثير من المهارة، وبذلك تحول التنوع الإثني والعرقي من مصدر كان يهدد بنسف منجزات التنمية الماليزية برمتها إلى مصدر قوة وصمود في وجه التحديات والإكراهات، وكانت النتيجة الحتمية، أو الناتج النهائي، ثقافة من التسامح والإبداع ومناخاً من الابتكار والقناعة، فماليزيا تخطو اليوم خطوات حثيثة نحو التقدم والتنمية، فقد أصبحت من القوى الاقتصادية الكبرى، وأن هذا الأمر صار واقعاً لا جدال فيه، وما كان ذلك ليتحقق لولا توافر إرادة سياسية فعلية، مما أسهم في انطلاق مسيرة التنمية في البلاد دون توقف.

لقد أدرك صانع القرار الماليزي جيداً أن بناء ماليزيا وتحقيق نهضتها ومكانتها في إطارها الإقليمي وعلى المسرح الدولي لا يمكن أن تتحقق من خلال إثار النعرات الطائفية والعرقية بين شرائح المجتمع الماليزي، أو بإثارة الخلافات مع دول الجوار القريب أو انتهاج سياسة انعزالية، أو افتعال الحروب والصراعات مع الدول الفاعلة في المنظومة الدولية، فماليزيا تنتهج سياسة براغماتية نفعية تقوم على تجنب الانحياز في الصراعات الإقليمية والحفاظ على علاقات متوازنة مع جميع الدول.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. محمد اسماعيل، التجربة الماليزية... مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية، ط1، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2014.

ثانياً: الدوريات

2. بولعراس فتحي، المواطنة في ماليزيا بين الخصوصية المحلية وتحديات العولمة، دراسات قانونية وسياسية، العدد1، مايو 2016.
3. عاصم شحادة ، تمويل البحث العلمي وأثره في التنمية البشرية ماليزيا نموذجاً، المستقبل العربي، السنة35، العدد 400، حزيران/يونيو 2012.

4. عطا الله الحديثي، وإسراء الحسيني، تعدد القوميات في ماليزيا ودورها في تطور نظامها السياسي واستقراره، مجلة كلية التربية، العدد13، أبريل 2013.

5. فيصل المناور، عبدالحليم شاهين، تجارب تنموية رائدة ـ ماليزيا نموذجاً، دراسات تنموية، العدد54، نوفمبر 2017.

6.فيصل المناور، ومنى العلبان، التجربة الماليزية في إدارة الأزمات: مقاربة في الاقتصاد السياسي، دراسات تنموية، العدد59، إبريل 2018.

7. نادية فضلي، التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000 ـ 2010، دراسات دولية، العدد54، 2012.

8. وداد غزلاني، حنان حكار، التجربة الماليزية في التنمية المستدامة: استثمار في الفرد وتوفير في القدرات، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد3، يونيو 2017.

ثالثاً: رسائل وأطروحات

9. بلال المصري، تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية دروس مستفادة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2016.

رابعاً: مواقع الكترونية:

10. أحمد محمد عبدالمنعم، أثر النخبة السياسية على الإصلاح السياسي في ماليزيا، المركز الديمقراطي العربي، 26 أغسطس 2017.

https://democraticac.de/?p=48657

11. التنمية في ماليزيا ... "انجازات حيرت الغرب"، منتدى طريق الإيمان إلى الإسلام، 2006/4/26.

http://www.imanway.com/vb/index.php/t-14159.htm1

12. عبدالحافظ الصاوي، قراءة في تجربة ماليزية التنموية، مجلة الوعي الإسلامي، العدد451، الشهر5، السنة 3، دولة الكويت،2012.

<www.kantakji.com/media/4911/ec-5.doc

13. مازن الشاعر، وقفة تأمل ومقارنة بين ماليزيا والعالم العربي، دنيا الوطن، 2007/8/6.

.https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2007/08/06/98992.html

14. محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف، مركز الجزيرة للدراسات، 19 يوليو 2012.

http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2012/06/201262111235327448.html

ماليزيا: القيادة السياسية العامل الأساسي في نجاح التجربة التنموية

Malaysia : Political leadership is the key factor in the success of the development experience

د. يطو رزيقة (أستاذة محاضرة – ب–)
د.قصري فريدة: (أستاذة محاضرة – ب–)

ملخص:

ماليزيا، تلك الدولة الصغيرة التي لا تتعدى مساحتها 330 ألف كيلومتراً مربعاً، والواقعة في قلب جنوب شرق القارة الآسيوية، كانت واحدة من تلك الدول التي استطاعت أن تقدم نموذجاً مبهراً لكيفية تحوّل دولة فقيرة من العالم الثالث إلى واحد من أهم مراكز التصنيع والتنمية الاقتصادية في العالم

وبالتأكيد، فإن هذه النجاحات لم تكن تخلو من المشاكل والمنغصات، ولكنها كانت على كل حال مما يمكن استيعابه وتجاوزه. وهذا ما جعل ماليزيا في مقدمة الدول الإسلامية ومن أكثر دول العالم الثالث تقدمًا، وتمكنت من تحقيق قفزات هائلة في الاقتصاد التعليم ومحاربة الفقر والبطالة، وفي توفير البنى التحتية والخدمات المتطورة

الكلمات المفتاحية: ماليزيا، الإصلاح السياسي، الديمقراطية .

Abstract

Malaysia, a small country of 330,000 square kilometers, located in the heart of Southeast Asia, was one of those countries that was able to provide a fascinating example of how a poor country from the Third World could become one of the most important industrialization and economic development centers in the world.

Certainly, these successes were not without problems and anxieties, but they were, anyway, what could be absorbed and overcome. This has made Malaysia one of the leading Islamic countries and one of the most advanced countries in the world. It has been able to make huge leaps in the education economy, fight poverty and unemployment, and provide advanced infrastructure and services

Keywords: Malaysia, Political Reform, Democracy.

مقدمة:

تعد ماليزيا أحد النّمور الآسيويّة السّبعة التي خرجت من كبوة وطور الاستعمار لتنهض إلى مصافّ الدول المتقدّمة خلال عقدين من الزمن.، إذ قدمت تجربة ناجحة ورائدة في التعايش بين المجموعات البشرية التي تنتمي إلى ديانات وقوميات متعددة ، ومنها أربعة أعراق وخمس ديانات أساسية، وهي: الملايو ويمثلون 52 % من السكان يدين معظمهم بالإسلام، السكان المحليون يمثلون 11 %، الصينيون ويمثلون 24 % يدينون بالبوذية، الهنود يمثلون 7 %يدين معظمهم الهندوسية، وهناك 9 % يدينون بالمسيحية، 2% يدينون بالكونفوشية. وهذا يفضل الإصلاح الذي يعد مفهوم ديناميكي ،يشير إلى الرغبة في استبدال حال اجتماعي و سياسي قائم وسائد ، بوضع أفضل منه، وبالتالي تحقيق أوضاع اجتماعية توفر لأبناء المجتمع حياة تتلاءم واحتياجاتهم النفسية والمادية وتطلعاتهم الحضارية . وتنبع الحاجة إلى الإصلاح من شعور أبناء المجتمع بعجز المؤسسات المجتمعية القائمة عن تحقيق العيش الكريم.

فالإصلاح إذن حركة ارتقاء تدرجي من حال أسوأ إلى حال أحسن منه، من حال يشوبه فساد أو سوء إدارة لمؤسسات الدولة، أو إجحاف في توزيع الثروة العامة، أو غياب عدالة في التوزيع ومساواة في الفرص المناسبة المبنية على كفاءة الأفراد، إلى حال يقل فيه الفساد وسوء الإدارة ويتحقق معه قدر أكبر من العدالة في التوزيع والتكافؤ في الفرص، وهذا ما سوف نحاول البحث فيه في هذه الورقة البحثية بطرح الإشكالية التالية: كيف استطاع هذا البلد، الذي كان يعاني شعبه من فقر مدقع تحت الاستعمار البريطاني، ومن ثورة شيوعية، ومن تعقيدات عرقية تهدد بتفجير الوضع بين الملايو والصينيين والهنود، أو من اختلافات دينية تهدد بتفجير الوضع بين المسلمين والبوذيين والهندوس والمسيحيين، أن يحقق تلك النجاحات؟.

نسعى في هذه الورقة استجلاء واقع الديمقراطية في الحياة السياسية الماليزية، وسيتم تناول هذا من خلال ثلاث نقاط محورية، أولها هو مقدمة سريعة حول طبيعة النظام السياسي الماليزي، ثم ننتقل إلى المحور الثاني لنتعرف على القيادة السياسية في ماليزيا " مهاتير محمد "، بوصفه أهم قادة ماليزيا الحديثة، ثم ننتقل إلى المحور الثالث والتي نلقى الضوء من خلاله على مسار الإصلاح السياسي في ماليزيا في العديد من القضايا.

المحور الأول : قراءة في فلسفة النظام السياسي الماليزي

استقلت ماليزيا عن بريطانيا سنة 1957م، وفي سنة 1963 عرفت باتحاد ماليزيا، بسبب انضمام مناطق الملايو وسرواك وصباح وسنغافورة، و في عام 1965انسحبت سنغافورة من الاتحاد الماليزي وكونت لها دولة مستقلة، وفي 13 مايو 1969، انفجرت أخطر مشكلة في تاريخ ماليزيا الحديث والمعاصر، وهددت مصير التعايش في

البلاد، وكادت تعصف بالاتحاد الماليزي.

فقد حصلت صدامات دامية في العاصمة كوالالمبور بين الملايويين الذين يمثلون أكثرية السكان، وبين الصينيين الذين يمثلون أقلية، وذلك نتيجة التفاوت الكبير في مستويات المعيشة، واختلال التوازن الاقتصادي بين المجموعتين، والتوزيع غير العادل للثروة، فالصينيون كانوا يتحكمون باقتصاد البلد و تجارته، والمالاويون كانوا يشتكون من انتشار الفقر وتدني مستويات المعيشة.

وكان لهذه المشكلة، وقع الصدمة المدوية، التي نبهت جميع الماليزيين في الحكومة وخارجها إلى أنهم أمام واقع متأزم لا يمكن البقاء عليه أو عدم الاكتراث به، فقد كشفت هذه المشكلة عن اختلافات اقتصادية واجتماعية خطيرة، وضعت قضية التعايش بين مكونات المجتمع الماليزي على محك الخطر، وهذا التنبه لهذه المشكلة مثل بداية مسارات الإصلاح والتغيير.

أصبح الإصلاح مطلبا ملحا للجميع لا ينتظر التأجيل أو الإرجاء ، وهو بذلك يعكس خللاً داخل هندسة الكيان السياسي والمؤسساتي للدولة ، ولقوى التغيير وزعماء الإصلاح وقادة الرأي من مثقفين ومفكرين وحركات اجتماعية ودعوات تغيرية دور في ذلك ، إذ يسعون من خلال ذلك الجهد والمسعى إلى تجاوز أعطاب الدولة وعلل المجتمع ، بغية الوصول إلى حالة أعلى وأفضل من الأداء السياسي للنسق المؤسساتي للدولة والانجاز الحضاري لأهداف التقدم وتطلعات الترقي للمجتمع.

ويمكن القول أن النجاح الاقتصادي والتنموي الذي شهدنه ماليزيا يعود في جانب كبير منه إلى الدور الكبير الذي قامت به الدولة، بدءا من التخطيط للسياسات الاقتصادية حتى متابعة تنفيذها ووضع الضوابط المنظمة للنشاطات الاقتصادية في شتى المجالات، وبرهنت تجربة ماليزيا على صدق التأثير الايجابي للحكم المحلي في مساعي التنمية عن طريق الخطط والاستراتيجيات التنموية التي مكنتها من أن تصبح دولة صناعية حديثة، قدمت أنموذجا تنمويا فريدا عن طريق الأخذ بنظام الحكم المحلي، ولعل أصعب عمليات الإصلاح تلك التي تتوجه نحو المجتمع السياسي برمته، وتسعى من خلاله إلى إحداث تغييرات بنيوية و قيمية تمس البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

لا تتعلق صعوبات الإصلاح في المجتمع السياسي بتعدد القوى الاجتماعية والمؤسسات المدنية المؤثرة في حركة المجتمع والمحددة لوجهته والحاملة لمشاريعه النهضوية، بل تكمن تلك العقبات في التداخل العضوي لدوائر الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، واعتماد إصلاح كل منها على إصلاح بقية الدوائر الأخرى بالاشتراط والارتباط .

وبالتالي فإن عملية الإصلاح عملية مركبة تحتاج من ناحية ، إلى رؤية واضحة وأهداف محددة، كما تحتاج، من ناحية أخرى ،إلى تعاون وثيق ومستمر بين مجمل القوى الاجتماعية والفعاليات الاقتصادية ومؤسسات المجتمع المدني ومراكز صنع القرار السياسي.

شهدت فترة الثمانينات تغيرا في القيادات وذلك بتولي الدكتور مهاتير محمد لرئاسة الوزراء فكانت فترة ولايته منذ عام 1981 مؤشرا على ارتفاع مستوى فاعلية الإدارات الحكومية ووصولها إلى مستوى مختلفا عما كانت علية في إدارة سلفه، ففي ظل إدارته أخذت بعض السياسات الجادة والإجراءات بعدا جديدا للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دولة ماليزيا بشكل اظهر الحاجة إلى ضرورة وجود خدمة مدنية يجب أن تعمل عن كثب وانسجام مع رغبة القيادة السياسية في جميع جوانب العمليات الحكومية.

إن الحكم في ماليزيا ملكي دستوري، ونظام الحكم فيدرالي يجمع 14 ولاية ماليزية، وهناك حكومة فيدرالية مركزية يرأسها رئيس الوزراء، الذي يفوز حزبه في الانتخابات على مستوى الدولة، وهو ذو صلاحيات واسعة، كما أن هناك حكومات محلية للولايات، يرأس كلاً منها رئيس الوزراء الذي يفوز حزبه في الانتخابات على مستوى الولاية. وقد وفّر نظام الحكم مجموعة من الضمانات والإجراءات التي تعطي للدولة صبغة مالاوية، كالملكية ولغة الملايو ودين الدولة الإسلام، وتضمن سيطرة الملايو على الحياة السياسية وعلى الخدمة المدنية، فضلاً عن إعطائهم بعض المزايا الاقتصادية والتعليمية[1].

يقوم مجلس السلاطين باختيار ملك مرة كل خمس سنوات. ولذلك لم يكن غريبًا أن يشهد مهاتير بن محمد، عندما كان رئيسًا للوزراء في الفترة 1981–2003، عهود خمسة ملوك لماليزيا! وسلطات الملك في ماليزيا أقرب إلى سلطات الملك في بريطانيا، فهو يملك ولا يحكم، ويقوم بسلطات رمزية، وفي معظم الأمور يتصرف بناءً على "نصيحة" الحكومة؛ وهو القائد الأعلى للجيش. وقد تمكَّن مهاتير من تقليص صلاحيات السلاطين سنة 1993، عندما تمت الموافقة على رفع الحصانة عنهم، وعلى محاكمتهم قضائيًا في محاكم خاصة في حالة اتهامهم؛ كما قُلِّلت صلاحياتهم في إعطاء العفو الملكي[2].

وقد ضمن نظام الحكم أن يكون الملك من بين سلاطين الملايو التسعة، والذين يحكم كلٌّ منهم، بالوراثة، إحدى الولايات الماليزية (والتي كانت سلطنة قبل الاستقلال). ويقوم مجلس السلاطين باختيار ملك مرة كل خمس سنوات، وسلطات الملك في ماليزيا أقرب إلى سلطات الملك في بريطانيا، فهو يملك ولا يحكم، ويقوم بسلطات

[1] – محمد السيد سليم، **الإسلام والتنمية في ماليزيا**، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 1999، ص 116.

[2] – جابر عوض، **دور الدولة الماليزية فى التنمية**، جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، 2005، ص37.

رمزية، وفي معظم الأمور يتصرف بناءً على "نصيحة" الحكومة؛ وهو القائد الأعلى للجيش. وقد تمكَّن مهاتير من تقليص صلاحيات السلاطين سنة 1993، عندما تمت الموافقة على رفع الحصانة عنهم، وعلى محاكمتهم قضائيًا في محاكم خاصة في حالة اتهامهم؛ كما قُلِّت صلاحياتهم في إعطاء العفو الملكي[3].

ولأن التكوين الطائفي والعرقي في ماليزيا كان شديد التعقيد والحساسية، فقد ارتأت القيادة السياسية أنها بحاجة إلى استقرار سياسي وأمني واجتماعي، وإلى توفير البيئة المناسبة للتمكن من تحقيق نمو اقتصادي تستفيد منه كافة شرائح المجتمع وإن بدرجات متفاوتة.

وكانت القيادة تعلم أنها لن تحقق أهدافها إلا بشكل نسبي، ولن تحصل على الرضا التام من كل الأطراف أو من أي منها. ولذلك اعتقدت أنها لن تستطيع العمل الفعال المنتج إلا في أجواء تكون فيها واثقة من صلاحياتها، ومَحمية من المعارضين والخصوم، وقد تكرّست هذه الاتجاهات بعد أحداث 1969، حيث رأى تون عبد الرزاق الذي تولى رئاسة الوزراء سنة 1970، أنه لابد من تخفيف درجة الاحتقان العرقي، من خلال تخفيف المنافسة السياسية، فعمل على توسيع التحالف الحاكم بحيث يضمن أغلبية ثلثين مريحة له في البرلمان كما قوّى من صلاحيات السلطات المركزية، وقد تابع مهاتير بن محمد سياسة تقوية السلطات المركزية وتركيز الصلاحيات بيد رئيس الوزراء، ويتبع مكتب رئيس الوزراء وكالة مكافحة الفساد، والمدعي العام، ووحدة التخطيط الاقتصادي، وقسم التطوير الإسلامي (الشؤون الإسلامية)، ولجنة الانتخابات المركزية، وشركة البترول الوطنية (بتروناس)، ولجنة الخدمات العامة، ولرئيس الوزراء أن يعلن حالة الطوارئ في البلاد، وأن يحكم في أثنائها من خلال مراسيم تأخذ قوة القانون[4].

ويعد قانون الأمن الداخلي أحد أقوى الأدوات التي تدعم السلطة المركزية في مواجهة معارضيها، أو في مواجهة أي من القلاقل المحتملة، وقد أُجيز هذا القانون سنة 1960، وأعطى الشرطة صلاحية اعتقال أي شخص بتهمة تهديد الأمن الوطني لمدة شهرين دون محاكمة، ويمكن أن يُجدد الاعتقال دونما حدود قصوى، وليس للقضاء أية سلطة قانونية على هؤلاء المعتقلين.

وهناك قوانين تَحدّ من حرية الإعلام، وتمنع القوانين الماليزية كل الأنشطة التي تسبب السخط ضد الحكومة أو ضد القضاء، أو ما يمكن أن يؤدي إلى حالة من السخط الاجتماعي أو القلاقل بين أعراق المجتمع وطوائفه،

[3]- Shyamala Nagara, Lee Kiong-Hock, Tey Nai-Peng, Ng Chiu-Wan, Jean Pala, **Counting and Integration: The Experience of Malaysia**, Paper presented at the International Conference3- Social Statistics and Ethnic Diversity: Should we count, how should we count and why? , Montréal, December 6-8, 2007, p5, available on the following link: http://www.ciqss.umontreal.ca/docs/ssde/pdf/shyamala.pdf.

[4] - رامي السيد فوزي، **دور الدولة في التنمية:دراسة حالة لدولة ماليزيا**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011، ص ص276 -277.

وهناك قوانين أخرى تمنع طلاب الجامعات والاتحادات النقابية من النشاطات السياسية على أنه يجب ملاحظة أن السلطات لا تستخدم كافة القوانين بشكل دائم متعسف، ولكنها تلجأ إليها كلما رأت مصلحة (من وجهة نظرها) في ذلك.

مكنت أغلبية الثلثين التي يحصل عليها التحالف الحاكم عادة، من وجود أغلبية جاهزة ليس فقط لإصدار القوانين وإنما لتغيير الدستور أيضًا، وفي الفترة 1957-1996 تم إجراء 42 تعديلاً دستوريًا، ولم تتعرض ماليزيا إلى عدوى الانقلابات العسكرية التي انتشرت في العالم الثالث، واستطاعت السلطات المدنية أن تفرض سلطتها على القوات العسكرية، وأن تمنعها من ممارسة أي دور سياسي، وكان كل وزراء الدفاع في ماليزيا من المدنيين، وهذه من النجاحات التي تُحسب للنظام السياسي[5].

المحور الثاني : القيادة السياسية في ماليزيا

تهيأ لماليزيا عدد من القيادات السياسية المتميزة منذ الاستقلال وحتى الآن، تميزت هذه القيادات بأنها مثقفة ومتعلمة، وقادرة على العمل لتحقيق المصالح الكلية للدولة، في ضوء استيعاب عميق لتعقيدات الوضع الداخلي وحساسياته، ولمجموعة الحسابات الإقليمية والدولية، وكان من أهم مزايا القيادة الماليزية أنها تعرف ماذا تريد، وأنها لا تبالغ في تقدير الإمكانات المُتاحة، وهي مستعدة للعمل الحثيث التدريجي الهادئ، ولو اتسم أحيانًا بالبطء، فإنه كان يسير في الاتجاه الصحيح.

كان تنكو عبد الرحمن أول رئيس للوزراء وكان هو بطل الاستقلال، وكان هذا الرجل الذي تعلم القانون في جامعة أكسفورد في بريطانيا، يدرك أن الاستقلال لن يتحقق إلا بتوافق جميع فئات المجتمع في ماليزيا، ونجح في بناء علاقات وثيقة وتفاهمات مع قيادات الصينيين والهنود اعترف فيها هؤلاء بعدد من المزايا للملايو، في مقابل اعتراف الملايو بحقوق المواطنة الكاملة للصينيين والهنود، ونجح تنكو عبد الرحمن في بناء التحالف من الأحزاب الكبرى الثلاث، وهو ما شكّل أساس فكرة التوافق بين مختلف الأعراق، وعلى أساس هذه الفكرة ما زال حكم ماليزيا قائمًا، ونجح تنكو عبد الرحمن أن يكون بطلاً للوحدة فتم ضمّ صباح وسراواك وسنغافورة، وعندما شعر أن بقاء سنغافورة سيهدد أسس التوافق الماليزي، اختار طرد سنغافورة في سبيل الحفاظ على التوافق وفي سنة 1970 صار تون عبد الرزاق بن حسين رئيسًا للوزراء في إثر اضطرابات 1969/5/13 التي هزت ماليزيا[6].

[5] - Population And Malaysia Department of Statistics, Official Website http://www.statistics.gov.my/english/census/pressdemo.html
[6] - Jayum Anak Jawan, **Malaysian Politics and Government** , Malaysia: Karisma Publications, 2003, pp. 62-157

وهي اضطرابات عرقية بين الملايو والصينيين أدت إلى مقتل143 من الصينيين و25 من الملايو، وعبّرت عن مدى خوف الملايو على مستقبلهم، في ظل سيطرة الصينيين على الاقتصاد وتزايد نفوذهم، فأعاد تشكيل التركيبة السياسية الماليزية، ووسّع التحالف الحاكم، وشكّل "الجبهة الوطنية" قاعدة حكم ائتلافي أكثر صلابة واستقرارًا، واعتبره الكثيرون "بطل التنمية"، حيث وضع ماليزيا على سكة التطور الاقتصادي، فكان وراء إطلاق السياسة الاقتصادية الجديدة التي قدمت رؤية اقتصادية لعشرين سنة تالية (1971-1990)، استهدف من خلالها تحقيق تقدم اقتصادي للجميع، مع تحسين وضع الملايو الذين كانوا يعانون من الفقر مقارنة بالصينيين والهنود، وتوفير صمام أمان للجميع يمنع تكرار اضطرابات سنة 1969.

ويُعدّ مهاتير بن محمد الذي تولى رئاسة الوزراء لأكثر من 22 عامًا (1981-2003)، "بطل الازدهار" الماليزي، حيث قفزت البلد في عهده قفزات هائلة، خصوصًا في جوانب الاقتصاد والتعليم والبنية التحتية والخدمات، وقدم مهاتير خدمات كبيرة لأبناء قومه من الملايو وأحدث تغييرات مهمة في بنيتهم الاقتصادية والاجتماعية، مع الحفاظ على حقوق الأقليات الأخرى، وطور رؤية شاملة للوصول بماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول سنة 2020، كما نجح في مواجهة أخطر أزمة اقتصادية مرت بها ماليزيا في تاريخها سنة 1998.

أما رئيس الوزراء عبد الله أحمد بدوي (2003-2009) فقد تابع سياسة سلفه مهاتير، في الوقت الذي حاول أن يؤكد على المهنية والشفافية ومحاربة الفساد، وعمل على تقديم رؤية إسلامية بعنوان "الإسلام الحضاري" ليقدم نموذجًا "للاعتدال"، في مواجهة ما يرى أنه تشدد وتعصب الحزب الإسلامي الذي ينافسه على كسب أصوات الملايو، ثم جاء نجيب بن تون عبد الرزاق ليكون سادس رئيس للوزراء في سنة 2009، وليتابع سياسة أسلافه[7].

اتسم التوريث القيادي بين رؤساء الوزراء الستة بالسلاسة، وكان المعتاد أن يُسّلم رئيس الوزراء إلى نائبه الرئاسةَ مكانه، وانتظمت الانتخابات الديموقراطية في مواعيدها، وهو ما أكسب القيادة السياسية شرعية شعبية، واجه بعض رؤساء الوزراء مشاكل حقيقية واهتزازات كبيرة، لكنهم في كل الأحوال كانوا يتمكنون من الخروج منها وتجاوزها، غير أن السنوات 15 الماضية اتسمت بتحديات أكبر، وببروز معارضة أكثر قوة وتنظيمًا، خصوصًا بعد انضمام نائب رئيس الوزراء السابق أنور إبراهيم للمعارضة، مع تراجع لمستوى أداء آخر رئيسي وزراء مقارنة بسابقيه[8].

---

[7] - John Funston, **"Malaysia Developmental, Government and Politics State Challenged, in Southeast Asia**,Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, -2001, pp. 175-178.

[8] - Beng See Tan, "**Ethnic Relations in Malaysia**, Malaysia Sociological Perspectives," Kajian Malaysia: JourStudies, vol. 5, no. 1, 1987; and Raymond L.M. Lee, "The Ethnic Implications of Contemporary Religious Movements & Organizations in Malaysia," Journal of Contemporary South East Asia, vol. 8, no. 1, 1987-1986, pp126 – 129.

كان العقد الاجتماعي الذي استطاع الماليزيون تطويره، هو أحد عناصر نجاح التجربة، وأحد ضمانات استمرارها الاعتراف بالتنوع العرقي والديني، والاعتراف بوجود اختلالات حقيقية في مستويات الدخل والتعليم بين فئات المجتمع، والتوافق على ضرورة نزع فتائل التفجير، وعلاج الاختلالات بشكل هادئ وواقعي وتدريجي... كل ذلك كان مدخلاً لتوفير شبكة أمان واستقرار اجتماعي وسياسي.

كان من الضروري وضع "شروط لعبة" يكسب فيها الجميع، وقد أسهم وجود قيادات سياسية واعية ذات رؤى استراتيجية في تبني هذه "اللعبة"، وترك اللعبة التي تقتضي وجود رابح وخاسر والتي كثيرًا ما تكون نتيجتها أن الجميع يخسر، وكان جَوهر فكرة علاج الاختلالات مبنيًا على تحقيق التعايش السلمي، وحفظ حقوق الجميع، والمشاركة في المسؤولية وفي برنامج التنمية، والفكرة مبنية على أساس زيادة أنصبة جميع الفئات، وإن بدرجات متفاوتة، وحل مشكلة المحرومين من خلال عملية الزيادة والتوسع، وليس من خلال مصادرة حقوق الآخرين أو التضييق عليهم[9].

كان الملايو يشعرون بقلق بالغ على مصيرهم، وبحالة من عدم الثقة بالصينيين، وهم سكان المدن و المسيطرون على الاقتصاد والتجارة، وكان عددهم كبيرًا (37% من السكان عند الاستقلال)، وكان الملايو يعيشون في القرى والأرياف ولم يكن يزيد نصيبهم في الاقتصاد عن 2% وكانوا يعانون من الجهل والفقر، وفي الوقت نفسه، كان الصينيون يشعرون بقلق بالغ على مستقبلهم، إذا لم يُعترَف بهم كمواطنين ماليزيين، فعند الاستقلال كان قد وُلِد 75% منهم في ماليزيا، وكانوا يخشون أن تؤدي سيطرة الملايو إلى الانتقاص من حقوقهم، أو مصادرة أملاكهم وثرواتهم[10].

وكان أساس التوافق أنه للوصول إلى حالة من الاستقرار السياسي والاجتماعي، فلابد أن تُتاح الفرصة للملايو للحصول على حصة عادلة من ثروة بلادهم، وأن تُعطى لهم ضمانات بأن قيادة النظام السياسي ستكون بأيديهم. ولأن الملايو لم يكونوا يملكون إمكانات مادية ذاتية، فقد جعل نظام الحكم من مسؤوليته إعطاء مزايا وحوافز للملايو في الاقتصاد والتعليم والعمل الحكومي، تتيح لهم مع الزمن السيطرة على جزء معقول من الاقتصاد، وفي الوقت نفسه، أعطى النظام ضمانات المواطنة الكاملة للصينيين والهنود، وأكد أن تحسين أوضاع الملايو لن يكون بتعويق أو إضعاف أوضاع غيرهم، وأن غير الملايو يستطيعون المحافظة على ثقافتهم وعاداتهم، وأن تكون لهم مدارسهم، التي يستخدمون فيها لغتهم المحلية إلى جانب اللغة الماليزية.

---

[9] - رامى السيد فوزى، **المرجع السابق الذكر**، ص 127.

[10] -Bartholomew M. Nyagetera**, Malaysian Economic Development: Some Lessons for Tanzania**, p6, available on the following link,http://archive.lib.msu.edu/DMC/African%20Journals/pdfs/Utafiti/s4NS/aejps004NS002.pdf

ولم يكن لدى قيادات الصينيين والهنود مانع من إعطاء بعض المزايا والحوافز للملايو، لأنهم يعلمون أن انفجار الملايو، نتيجة الشعور بالظلم والاستغلال، سيدمر كل ما بنوه؛ ولأن النصيب الذي سيأخذه الملايو سيكون ناتجًا عن عملية التوسع والنمو الاقتصادي، وهو ما يعني أنه ستتاح الفرصة للصينيين والهنود أيضًا لزيادة ثرواتهم[11].

وفي الوقت نفسه تصرفت القيادة الماليزية بطريقة واقعية، ورأت أن مجرد إثراء الملايو بالمال سيفسدهم، وهو مال سيضيع بسوء الاستخدام أو قلة الخبرة أو عدم الشعور بالمسؤولية، ولذلك ربطت تحسين أوضاع الملايو بخطط زمنية طويلة المدى، وحرصت على الاستثمار في تعليمهم وتدريبهم، وتطوير كفاءتهم وقدرتهم التنافسية.

كما أن الطبيعة العامة للماليزيين اتسمت بالاعتدال والتسامح، فإن طبيعة القيادة الماليزية اتسمت "بعلمانية معتدلة" تعاملت بروح إيجابية مع الإسلام والمؤسسات والرموز الدينية، ولذلك لم يكن مستغربًا انتشار الحجاب في أوساط نساء الحزب الحاكم، وظهور المذيعات المحجبات على شاشة التلفزيون قبل أي من البلدان الإسلامية، وإنشاء البنوك والشركات الإسلامية، والجامعة الإسلامية العالمية، ووجود المئات من المدارس الدينية في كل مكان في ماليزيا، والتي يؤمها معظم أطفال المسلمين بعد انتهاء دوامهم من المدارس العادية، وصدور قانون للطعام الحلال، وقانون آخر يمنع "الخلوة" بين الرجل والمرأة المسلمين، وكان من مظاهر اعتدال الحكم أن الدولة لم تلجأ إلى قمع التيارات الإسلامية السياسية أو مطاردتها، وإنما فضلت أسلوب التعايش والاحتواء، والتنافس الذي قد يستخدم بعض أدوات السلطة (الإعلامية أو الاقتصادية...) لكنه لا يلجأ إلى العنف[12].

وقال مهاتير: "إنه يجب أن تكون لديك إدارة جيدة وأن تواجه الفساد، وحتى تمنع الفساد يمكن أن تضع بعض القوانين الصارمة...، ولكن الأهم من ذلك هو "تطوير نظام إداري يكون واضحًا جدًا"، وأضاف مهاتير أنهم في ماليزيا حددوا بدقة مجموعة الإجراءات التي يجب اتخاذها لتنفيذ أي عمل، والزمن الذي يستغرقه ذلك، وصلاحيات الموظفين فإذا لم يقم الموظف بما حُدِّد له بدقة وضمن الزمن المحدد، فيُستنتج أنه فاسد، وبالتالي سيحاسب ويُتخذ الإجراء اللازم بحقه"[13].

وتعد حقبة رئاسة مهاتير محمد من العام 1981-2003، هي الحقبة التي شهدت انطلاقة النموذج الماليزي للتنمية فقد تضاعف متوسط دخل الفرد وارتفع رقم الصادرات وحدث نمو ملحوظ في الاستثمار الأجنبي، وارتفع

---

[11]- كمال المنوفي، جابر عوض، هدى ميتكيس، **الأطلس الماليزي**، جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، 2006، ص268.

[12]- مهاتير، **ماليزيا نجحت في مواجهة الأزمة المالية لأنها خالفت «صندوق النقد»، 2010/5/7**، http://www.almasryalyoum.com/node/93812، تاريخ الاطلاع 2019/03/01.

[13] -Laporan Ekonomi, **Federal Government Budget: Operating and Development Expenditures**, Statistical Tables, 2006/2007,p 32.

نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا كله بمقتضى قوانين عقد السبعينيات من القرن الماضي التي قادت إلى نقل المسؤولية إلى المستوى المحلي أو ما يعرف باللامركزية الإدارية[14].

كما حذر مهاتير محمد من خطورة إتباع شروط صندوق النقد الدولي ونصائحه، التي قدمها لماليزيا في بداية نهضتها وتبين أنها مضللة، وتم تفاديها حيث قررت ماليزيا التعامل مع مشاكلها ذاتياً دون الرجوع لنصائح الصندوق الذي بدأ يضغط على ماليزيا لإحباط تجربتها، وأوضح مهاتير محمد أن تجربة النهضة في ماليزيا ليست بالتجربة السهلة، لكن الجميع وضعوا مصلحتها أمام أعينهم[15]،

وعن أهم المشكلات التي واجهت ماليزيا يقول مهاتير: إنها مشكلة البطالة، لذلك عمل على توفير العديد من فرص العمل للشباب بإقامة المشروعات الكبرى، وجلب الاستثمارات الأجنبية، وتم التركيز على الزراعة والصناعة، مقدمين إعفاءات وتسهيلات ضريبية على الاستثمارات الأجنبية لمدة عشر سنوات، وشدد على الصناعة الماليزية لتتخذ خطوة جديدة في طريقها النهضوي، بالاهتمام بصناعة الإلكترونيات التي كانت تتطلب تنمية العنصر البشرى، وعمل على تطوير المناهج التعليمية الماليزية وتعديلها، حتى يتم بناء طلاب قادرين على مواكبة التقدم.

كان اهتمام مهاتير بالتعليم منذ مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية؛ فجعل هذه المرحلة جزءًا من النظام الاتحادي للتعليم، واشترط أن تكون جميع دور رياض الأطفال وما قبل المدرسة مسجلة لدى وزارة التربية، وتلتزم بمنهج تعليمي مقرر منها، وتمت إضافة مواد تُنمي المعاني الوطنية وتغرز روح الانتماء، فبجانب العلوم والآداب تُدرَّس مواد خاصة بالمجالات المهنية والفنية التي تتيح للطلاب فرصة تنمية وصقل مهاراتهم.

أكد مهاتير على ضرورة إتباع النهج الديمقراطي وتطبيق الممارسات الديمقراطية، ولكنه في الوقت ذاته أكد على صعوبة خلق مناخ توافقي مع تباين العرقي الذي تعانى منه ماليزيا، فقد أوضح في إحدى المحاضرات التي ألقاها في جامعة Santo Tomas الفلبينية أنه "من المستحيل أن يحكم الشعب نفسه، لأن عددهم كبير، فضلاً عن أنهم لن يتفقوا على كل شيء"[16].

و في نفس الوقت فقد أكد مراراً على أن الاستقرار السياسي هو عامل أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية، ولكنه يرى أن ماليزيا لا تزال حديثة العهد في هذا المجال وأن ترسيخ الديمقراطية يتطلب سنوات طويلة، حيث

---

[14]- محسن صالح، **النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف**، http://studies.aljazeera.net/issues/2012/06/201262111235327448.htm، تاريخ الاطلاع 2019/03/01.

[15]-G Vinod, Mahathir will never understand democracy, June 15, 2012, available on the following link:http://www.freemalaysiatoday.com/category/nation/2012/06/15/mahathir-will-never-33understand-democracy.

[16]- هدى ميتكيس، **رؤية مهاتير محمد للتنمية**، جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، 2006، ص81.

أوضح خلال المحاضرة المذكورة أن الديمقراطية لن تؤتى ثمارها إلا بعد أن يتفهم الناس ضوابطها، وأضاف أنه عندما يستحوذ على الشعب فكرة الحرية دون أن يدركوا أن هذه الحرية ترتب عليهم مسئوليات لابد من احترامها، لن يتمتعوا بفوائد الديمقراطية ولا محاسنها[17].

ومن هنا يتضح أن مهاتير قد رأى إمكانية أن تؤدى الديمقراطية في الدول النامية إلى ممارسات غير مسؤولة ومن أمثلة ذلك تعدد المظاهرات والإضرابات والتي قد تمثل عائق على عمل الحكومات المنتخبة، حيث أشار إلى ضرورة أن تقوم ماليزيا بصياغة شكل الديمقراطية الذي يتناسب معها، فالديمقراطية الغربية من وجهة نظره قد توائم بعض الشعوب الأخرى ولكن ليس الشعب الماليزي، وأن الديمقراطية ليست نظاماً إلهياً على حد قوله وأن دول العالم الثالث عليها أن تحدد ملامح طريقها كما يترآى لها بدون فرض من القوى العالمية.

ومن هنا نخلص إلى أن ماليزيا لا تتمتع بنظام ديمقراطي بالمفهوم الغربي، ولكن هذا لا ينفى حقيقة وجود إصلاحات سياسية تتواكب مع الواقع الماليزي، وهذا ما سنتناوله في النقطة التالية.

المحور الثالث : واقع الإصلاح في ماليزيا

تستند سياسة الإصلاح السياسي إلى ركيزتين أساسيتين هما: استئصال الفقر وإعادة هيكلة المجتمع من جديد، وهكذا كان التوزيع العادل للثروة ومنح فرصة متساوية للمواطنين في التعليم والصحة والتوظيف في أولويات السياسة الجديدة.

بعد سنوات من تطبيق هذه السياسة التنموية الإصلاحية حققت ماليزيا مزيدا من الاستقرار والازدهار واختفى الاحتقان العرقي وانتشر العدل في ربوع البلاد وأصبح المعيار الأول ليس اللون أو اللغة أو العرق بل العلم والعمل والإخلاص للوطن.

وحقق البرنامج التنموي الإصلاحي نتائج فاقت التوقعات حيث ارتفعت نسبة الثروة في الطبقة الفقيرة في ماليزيا من 4% سنة 1970 إلى 20% سنة 1997 كما ارتفع الناتج القومي وانتعش الاقتصاد، فقد انتقل مستوى الدخل الفردي من 1141 رينجيت (العملة الماليزية) سنة 1970 إلى 12102 رينجيت سنة 1997 وفي الفترة نفسها انخفضت نسبة البطالة من 50% لتصل 6.8%، و يبلغ سعر الصرف الرينجيت الماليزي مقابل الدولار، 4,22[18].

17- Paterno Esmaquel, **Mahathir warns vs too much democracy** , 06/11/2012: http://www.rappler.com/nation/6789-mahathir- warns-vs-too-much-democracy.

18- هدى ميتكيس، رؤية مهاتير محمد للتنمية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 82-83.

وبهذا استطاعت ، ماليزيا خلال سنوات معدودة أن تتحول من دولة متخلفة يعيش جل سكانها في الغابات حياة بدائية إلى دولة حديثة ذات بنية تحتية قوية واقتصاد مزدهر وتعليم متطور.

ولكن بالرغم من أن الديمقراطية المتكاملة تتطلب توافر ثلاث عناصر (وجود منافسة سياسية حقيقية، نسبة مشاركة كبيرة، ضمانات للحريات المدنية والسياسية)، فالنظام السياسي الماليزي عادة ما يطلق عليه أنه نظام شبه ديمقراطي، بل يصف البعض الدولة الماليزية بأنها دولة توفيقية (syncretic state) أي تستخدم وتدمج بين الاستخدام للأساليب القهرية والديمقراطية في أن واحد[19].

وفيما يلي نتناول بعض مظاهر ومؤشرات الإصلاح السياسي ماليزيا:

- يكفل الدستور حق تنظيم الأحزاب والجمعيات والنقابات، ولكن يتم تقييد هذه الحقوق في الممارسة العملية بموجب قانون الأمن الداخلي والتشريعات الأمنية الإضافية التي تم تمريرها أثناء فترة تولى مهاتير الحكم، فضلاً عن أن الحكومة تسمح باحتجاز الأفراد من دون تهمة أو محاكمة لعامين متصلين، كما يسمح قانون الجمعيات للحكومة برفض تسجيل الجمعيات لأسباب سياسية وتقيد القوانين النقابية النقابات بحصر عملها وربط كل نقابة بالصناعة الخاصة بها، كما تقوم بمنع الإضرابات في قائمة طويلة من الصناعات التي تعتبر ضرورية، وعلاوة على ذلك تقوم الأحزاب الحاكمة والحكومة بممارسة الرقابة غير المباشرة على معظم وسائل الإعلام، واضعة أحزاب المعارضة وغيرها من منتقدي الحكومة في وضع صعب[20].

- على الصعيد الانتخابي تشهد ماليزيا انتخابات دورية، وكان دائماً ما يسطر على البرلمان ويفوز بالأغلبية هم جبهة الأمنو (التنظيم القومي للمالاي المتحدين)، مما يعطى مؤشر على الاستقرار السياسي الذي تشهده ماليزيا ولكن مثلاً قبيل الانتخابات العامة في نوفمبر لعام 1999 قامت إحدى المنظمات الصينية المعنية بالانتخابات والمعروفة باسم (Suqiu") بالتقدم إلى الحكومة الماليزية سبعة عشر مطلب حيال التمييز بين المالايو وغير المالايو ولكن لم يؤخذ بها .

ولكن مثل هذه الحوادث الصغيرة لم تغير من سيطرة الأمنو على مقاليد السياسة الماليزية، فعلى سبيل المثال في انتخابات عام 2004 حصدت الأمنو مع التحالف الحاكم وهو حزب (barisan nasional) على 90% من المقاعد البرلمانية، في حين حصلت أحزاب المعارضة على 20 مقعدا فقط من أصل219 مقعدا، ولكن تغير الوضع مع الانتخابات التى جرت فى 2008 والتي أطلق البعض عليها التسونامي السياسي الذي هز ماليزيا،

---

[19] - Rainer Heufers, **The Politics of Democracy in Malaysia**, ASIEN, 2002, p40, avialble on the following link:http://www.asienkunde.de/articles/Malaysia2.pdf.

[20]- هدى ميتكيس، **الإصلاح السياسي في ماليزيا**، جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، 2010، ص ص 58-59.

حيث فازت الجبهة الوطنية بـ51 في المائة من الأصوات فقط و 63.5 في المئة من عدد المقاعد – وهو أقل من أغلبية الثلثين، والذي كان من شأنه أن يسمح لهم لتعديل الدستور ساعة يريدون، وفازت أحزاب المعارضة بما مجموعه 82 مقعدا من 222 (36.9 ٪) وسيطرت على خمس من ولايات ماليزيا الـ13، وشكلت بعد الانتخابات ائتلافا يسمى بالتحالف الشعبي.

وبعد أشهر من النضال عمل الأعضاء المنتخبين حديثا في البرلمان على تشكيل الحكومة، حيث تنحى عبدالله بدوى عن منصبه كزعيم للأمنو وكرئيس الوزراء وخلفه نائبه نجيب رزاق.

– فيما يتعلق بالتعددية الحزبية، فقد شهدت ماليزيا تعددية حزبية، وإن كان يرى البعض أنها تعددية شكلية، فجبهة الأمنو وحدها تضم 14 حزب تتنوع في تمثيلها بين المالاي والصينيين والهنود، ويمكن إرجاع التعددية الحزبية في ماليزيا إلى التعددية العرقية والتي حتمت ضرورة وجود تعدد حزبي للتعايش بين كافة العرقيات.

ولكي تضمن جبهة الأمنو فوزها في الانتخابات وسيطرتها على الحياة السياسية الماليزية، تم اللجوء إلى نظام انتخابي يعتمد نظام الأكثرية العددية البسيطة للفوز في الدوائر الانتخابية، بحيث يفوز عن كل دائرة مرشح واحد وهو الذي حصل على أعلى الأصوات وهو ما يجعل من الصعوبة بمكان فوز مرشحي أحزاب المعارضة على مرشحي تحالف الأمنو المكون من 14 حزب، وعلى الرغم من عيوب هذا النظام الانتخابي فإنه يؤدى بشكل أو بأخر إلى الاستقرار السياسي، حيث يعطى الفرصة للحزب الفائز لتنفيذ برامجه بعيداً عن اشتراطات و تعطيلات الأحزاب الصغيرة[21].

–استقلال القضاء: تتألف السلطة القضائية الماليزية من المحكمة الفيدرالية، محكمة الاستئناف، المحكمة العليا في صباح، المحكمة العليا في ساراواك، والمحاكم التابعة لها، والمحكمة الفيدرالية لها سلطة الفصل في صحة القوانين التي تصدر عن البرلمان أو الهيئات التشريعية للولايات، ولها أيضاً سلطة تحديد الاستئنافات المقدمة إليها من المحاكم العليا، في حين تختص الأخيرة بسلطة مراقبة الأحكام الصادرة عن المحاكم التابعة لها وإمكانية تعديلها.

ويطالب العديد من القضاة الماليزيون بإنشاء هيئة مستقلة لاختيار القضاة بما يعزز من استقلال القضاء ويمثل خطوة حقيقية على طريق الإصلاح السياسي، وفى محاولة منها لمعالجة كافة التخوفات الخاصة بجوانب معينة في عمل السلطة القضائية، حيث تم إنشاء لجنة تحقيق ملكية للنظر في تلك الادعاءات ومن قبيل الشفافية تم تعميم النتائج التي خلصت إليها هذه اللجنة، ومن الجدير بالذكر أنه تم تدعيم سياسات تعيين قضاه الحاكم

[21]- هدى ميتكيس، **الإصلاح السياسي في ماليزيا**، **المرجع السابق**، ص ص61-62.

الجزئية وقضاة المحاكم الجنائية لضمان توافر مستوى رفيع من الكفاءة والأهلية، فضلاً عن تطبيق برامج تدريبية فعالة للتصدي للتحديات التي تواجه نظام العدالة[22].

وبناء على متقدم، يمكن القول أن ماليزيا كما قال مهاتير محمد تنتهج نموذج مختلف للديمقراطية عن النموذج الغربي، وأيضاً من المؤكد أن ماليزيا مازالت في بداية طريق الإصلاح السياسي والذي سيؤدى حتما إلى الوصول إلى الديمقراطية وترسيخ هذا المفهوم وممارساته بشكل أكبر، وهذا بالتأكيد سوف يأخذ وقتاً ليس بالقصير.

ولعل أبرز ما يمكن الاستفادة منه من هذه التجربة

التجربة الماليزية من التجارب التنموية الجديرة بالاهتمام والدراسة لما حققته من إنجازات كبيرة يمكن أن ستفاد منها الدول النامية كي تنهض من التخلف والجمود، وتعد ماليزيا دولة إسلامية ذات مقومات كبيرة حققت خلال العقود الأربعة الماضية قفزات هائلة في التنمية البشرية والاقتصادية حيث أصبحت الدولة الصناعية الأولى في العالم الإسلامي، في مجال الصادرات والواردات في جنوب شرقي آسيا، وتمكنت من تأسيس بنية تحتية متطورة ومن تنويع مصادر دخلها القومي من الصناعة والزراعة والمعادن والنفط والسياحة، وحققت تقدماً ملحوظاً في ميادين معالجة الفقر والبحث عن عمل والفساد وتخفيض نسب المديونية إلى مستويات كبيرة. التنموي المرموق الذي تمتاز به والمستند إلى قيم الإسلام النبيلة وجعلها سلوكا يوميا للتعامل مما دفعها للتقدم داخليا وخارجيا متضافرة مع القيم الآسيوية، ليصبح الأنموذج الاقتصادي الماليزي أنموذجا يشار له بالبنان محتذيا بالأنموذج الياباني في التنمية.

معادلة "الكل يكسب" وهي معادلة قائمة على توفير شبكة أمان لكافة فئات المجتمع، وعلى ضمان حرياتها وحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق عدالة اجتماعية تراعي الأوزان الديموغرافية لفئات المجتمع، دون أن تهضم حقوق الأقليات، كما تركز على المصالح المشتركة، وتحيد عناصر التوتير والتفجير الاجتماعي والسياسي. وهي معادلة قائمة على أن يتنازل الجميع عن بعض ما يرونه حقوقا لهم، في سبيل تحقيق مكاسب أكبر مرتبطة بالاستقرار السياسي والشراكة في بناء الدولة وفي مشاريع التنمية.

الاستقرار السياسي القائم على تحالف اللاعبين الكبار وتعاونهم، حيث تحالف أكبر حزب للملايو مع أكبر حزب للصينيين مع أكبر حزب للهنود، وتطور هذا التحالف ليشكل الجبهة الوطنية التي اتسعت لـ 14 حزبا، بحيث

---

[22] – ماجدة على صالح، **البعد الاجتماعي في النموذج الماليزي للتنمية**، جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية،2005، ص269.

ضمنت أغلبية مريحة دائمة في مجلس النواب، ومالت هذه الأحزاب إلى التوافق، وحلّ مشاكلها وخلافاتها خلف الأبواب المغلقة، وعدم الدخول في الابتزاز السياسي.

تبني نظام انتخابي يعطي فرصا أكبر للأحزاب والتحالفات الكبيرة في الفوز؛ حيث تم اعتماد النظام البريطاني الذي يعطي مقعدا واحدا لكل دائرة انتخابية، وهو ما يسهّل على التحالفات الفوز بسهولة من خلال تقديم مرشح واحد عنها.

إيجاد رؤى تنموية وإصلاحية طويلة الأمد، تطمئن فئات المجتمع على صحة المسار السياسي والاقتصادي، ولا تحرق المراحل، كما تخرج عن أطر الشعارات الفارغة إلى البرامج العملية الجادة .

خلاصة

نجح النظام السياسي الماليزي بقيادته الحكيمة في توفير آلية مناسبة تستوعب الاختلافات الدينية والعرقية في ماليزيا، كما تتعامل بواقعية مع الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع الماليزي، وتمكن الماليزيون من تطوير نموذجهم الذي أدار الاختلاف بالكثير من المهارة، واستفاد من التنوع باعتباره حالة إثراء، وليس حالة تضاد وصراع، و لم يكن نظامهم مثاليا بالضرورة ولكنه كان ناجحا بما يكفي لتجنيب البلاد الأزمات السياسية والصراعات الدينية والعرقية، وتحقيق نسب تنموية واقتصادية عالية، ويمثل هذا النموذج حالة التعامل الواقعي مع التعقيدات والمتغيرات، دون الجنوح إلى المثالية، وهي حالة تجدر دراستها والاستفادة من معطياتها، في عالمنا العربي والإسلامي.

المراجع:

1 – المنوفي كمال، جابر عوض، هدى ميتكيس، **الأطلس الماليزي**، جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية،

2- سليم محمد السيد، **الإسلام والتنمية في ماليزيا**، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 1999.

3- عوض جابر ، **دور الدولة الماليزية في التنمية**، جامعة القاهرة برنامج الدراسات الماليزية، 2005.

4- علي صالح ماجدة، **البعد الاجتماعي في النموذج الماليزي للتنمية**، جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، 2005.

5- رامي السيد فوزي، **دور الدولة في التنمية: دراسة حالة لدولة ماليزيا**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011.

6- مهاتير : **ماليزيا نجحت في مواجهة الأزمة المالية لأنها خالفت «صندوق النقد»**،
http://www.almasryalyoum.com/node/93812

7- صالح محسن، **النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف**،
http://studies.aljazeera.net/issues/2012/06/201262111235327448.htm

8- هدى ميتكيس، **رؤية مهاتير محمد للتنمية**، جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، 2006.

9- هدى ميتكيس، **الإصلاح السياسي في ماليزيا**، جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية،2010.

10 - Shyamala Nagara, Lee Kiong-Hock, Tey Nai-Peng, Ng Chiu-Wan, Jean Pala, **Counting and Integration: The Experience of Malaysia**, Paper presented at the International Conference3- Social Statistics and Ethnic Diversity: Should we count, how should we count and why? , Montréal, December 6-8, 2007,
http://www.ciqss.umontreal.ca/docs/ssde/pdf/shyamala.pdf.
11- Population And Malaysia Department of Statistics, Official Website http://www.statistics.gov.my/english/census/pressdemo.html
12- Jayum Anak Jawan**, Malaysian Politics and Government** , Malaysia: Karisma Publications, 2003.
13- John Funston**, "Malaysia Developmental, Government and Politics State Challenged, in Southeast Asia**,Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, -2001.

14 - Beng See Tan, "**Ethnic Relations in Malaysia**, Malaysia Sociological Perspectives," Kajian Malaysia: JourStudies, vol. 5, no. 1, 1987; and Raymond L.M. Lee, "The Ethnic Implications of Contemporary Religious Movements & Organizations in Malaysia," Journal of Contemporary South East Asia, vol. 8, no. 1, 1987-1986.

15 -Bartholomew M. Nyagetera**, Malaysian Economic Development: Some Lessons for Tanzania**, p6, available on the following link,http://archive.lib.msu.edu/DMC/African%20Journals/pdfs/Utafiti/s4NS/aejps004NS002.pdf.

16 -Laporan Ekonomi, **Federal Government Budget: Operating and Development Expenditures**, Statistical Tables, 2007.

17- G Vinod, Mahathir will never understand democracy, June 15, 2012, available on the following link:http://www.freemalaysiatoday.com/category/nation/2012/06/15/mahathir-will-never-33understand-democracy.

18 -Paterno Esmaquel**, Mahathir warns vs too much democracy** ,
06/11/2012 :http://www.rappler.com/nation/6789-mahathir- warns-vs-too-much-democracy.

19- Rainer Heufers, **The Politics of Democracy in Malaysia**, ASIEN, 2002,
:http://www.asienkunde.de/articles/Malaysia2.pdf.